


KÖPRÜLÜ K
938



هذا كتاب چغميني حاشية چغميني لقاضي زاده

ميرزاجان على حكمة العين و حكمة العين







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله هو الثناء باللسان على الجميل لله علم للواجب الوجود كفاء افضاله الكفاء
الكفو ان المثل او مصدر كافاه اي جازاه فعلى الاول نصبه على الحال او المصدر
اذ الاصل احمد الله حمدا كفاء افضاله وعلى الثاني يجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض
اي على الافضال الاحسان والصلوة هي الدعاء وصلوة الله رحمته مجازا على نبيه و
هو انسان مبعوث من الحق الى الخلق ماخوذ من نباء اي اخبر او من نباوة اي ارتفع او منقول
من النبي وهو الطريق محمد وآله هو الاهل لكن خص استعماله في الاشراف فيقول العبد الفقير
الى الله الحنان الى الرحمة هي رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان ويضاف الى
الله تعالى باعتبار غايتها محمود بن محمد بن عمر الجغميني قرية من قرى خوارزم اني الفت هذا
الكتاب في بيان هيئة بسائط اجسام العالم وهو ما يعلم به الشيء اغلب فيما يعلم به الصانع
من الجواهر والاعراض ويمكن ان يكون المراد بهيئة العالم علم الهيئة الذي يبحث فيه عن احوال
الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة
اللازمة لها وما يلزم منها وانما اطلقنا القول في البسائط السفلية لان المتاخرين و
منهم المصنف تعرضوا لها مطلقا وان لم يتعرض صاحب المجسطي الا لكرة الارض والماء
تذكرة منبهة لما يتذكر به كل عالم بتلك الهيئة منبها قاصدا فيه التلخيص عن الزوائد
معربا عن البيان والايضاح وايجاز الالفاظ واختصارها منضما الى بسط
المعاني ونشرها بحيث ان ذلك الكتاب قليل اللفظ كثير المعنى بحسب الامكان اي بقدر ما يمكن
وسميته الملخص في الهيئة لتجوزهم باعتبار هذه التسمية ايضا الاعلى معناه الاصلي
اللغوي اذ المسمى ما يطلق عليه الملخص لغة او لتجوزهم او الاعلى معنى ذلك الكتاب

الكتاب بالدلالة اللغوية لكونه ملخصا ايضا وهذا الوجه اصح بقوله وظاهره انه
هو سمي بجزء عن محواه ان معناه والحاصل ان هذه التسمية ليست على سبيل الارتجال من غير
ملاحظة المعنى اللغوي الاصلي بل هي على طريقة النقل بملاحظة الاصل وجعلته مشتملا
على مقدمة والمراد بها ههنا ما يتقدم المقصد على مقاصد كتابه لارتباطها بها وذلك
يختلف بحسب آراء المصنفين ومقالتين يبحث في احديهما عن احوال الاجرام العلوية
وفي الاخرى عن احوال البسائط السفلية ولا يخفى وجه حصر فيها المقدمة لما ذكر ان كتابه
مشتمل على مقدمة ومقالتين اراد ان يشير الى ما في كل منها على سبيل الاجمال ليحيط بجملها
من اول الامر بما فيه احاطة تامة في بيان اقسام الاجسام الطبيعية التي هي جواهر يمكن ان
يفرض فيها خطوط ثلثة متقاطعة على قوائم وقد يطلق على مقدار يمكن ان يفرض
فيه الخطوط المذكورة ويسمى جسما تعليميا على الاجمال اذ بيانها على التمام والتفصيل متعذر
ولان تفصيل الاجرام العلوية هو المقصد الاقصى في هذا الفن فلا يناسب ان يذكر في
المقدمة وانما خص بيان اقسام الاجسام بالذكر في العنوان ولم يتوجه لغيره مما ذكر فيها من
كبيان الدوائر واشكال البسائط وترتيبها وكيفية نضدها وغير ذلك اما بناء على ان المراد
ببيانها بيانها على وجه يتضمن احوالها او تنبيها على ان الاصل في المقدمة والغرض بان
يذكر فيها هو ذلك البيان لكونه متضمنا لاوزان الاجسام البسيطة التي هي موضوع
الهيئة من بين الاجسام المفيد للطالب بصيرة فيما يطلبه وتنوعها الذي هو مبني للتصديقات
التصورية ونقيضها الذي قيل انه من المبادي التصديقية وما اجتمعا وابدارة الاشكال
والترتيب وكيفية فاللائقة بها ان تذكر في المقاصد وانما ذكرها في المقدمة اما لانها
فلان التفصيل بعد الاجمال اوقع في البيان ولانه اراد ان يشير الى رتبة الحكم الذي

يذكر في الطبيعي لكونه اخفى واخص من الامر الاول الذي يذكر في التعاليم وبهذا الاعتبار
لا يعد من المقاصد واما الترتيب وكيفية فينبغيه ذكر الكثارة واما ذكر انه ليس وراء
الفلك الاعظم شيء لا خلاء ولا ملاء وبيان ما يطلع عليه سكان العالم فليس فيهما كثير فائدة
وكانه انما تعرض لهما اعانة على تتميم تخييل كرة العالم واعلم ايضا ان التعرض لاحكام المركبات
استطرادي اذ ليس فائدة يعتد بها في هذا الفن المقالة الاولى في بيان هيئة الافلاك التي هي
كرات متحركة بالذات على الاستدارة دائما وما يتعلق بها من الكواكب والحركات والدوائر
والقسي وما يعرض للكواكب في حركاتها وانما قدم البحث عن العلويات لكونها اشرف من السفليات
وهي عشرة ابواب الاول في هيئة الافلاك والكواكب يعني فيه عدد الافلاك والسيارات واما
الثوابت فغير محصورة والمرصودة منها الف وخمسة وعشرون الا ان ثلثة منها وسميها بطلميوس
بالمظفرة لا يعد منها ولذلك اشتهر بينهم ان المرصودة الف واثنان وعشرون وقال عبد الرحمن
الصوفي انها الف وخمسة وعشرون نظرا الى ان المظفرة مرصودة ايضا الثاني في حركات الافلاك
قدر اوجها ونيدرج فيه معرفة بعض الاوضاع الثالث في الدوائر والدائرة سطح مستو يحيط
به خط مستدير يمكن ان يفرض في داخله نقطة يكون البعد بينها وبينه واحدا في جميع الجهات وقد يطلق
الدائرة على ذلك الخط المحيط ايضا الرابع في القسي والقوس قطعة من محيط الدائرة
الخامس فيما يعرض للكواكب السبعة السيارة في حركاتها من الاسراع والابطاء والوقوف والاستقامة
والرجوع والارتباط الذي بينها وبين الشمس والكسوف والخسوف واختلاف التشكلات النورية
للقمر وتوسط الاوج الاول لعطارد بين اوجه الثاني ومركز تدويره والكوكب جرم كري
مركوز في الفلك منير في الجملة وما يتصل بذلك من بيان مقادير انصاف اقطار التداوير
مراكز الافلاك المعدلة للمسير ونقطة المحاذات والذروة وبين الوسطي والمرئية وابعاد

وابعاد المراكز بعضها عن بعض ومواضع الاوجات والجوزهرات وستعاد ايضا من هذا الباب
مواضع اوضاع كما ستقف على تفاصيل جميع ذلك ان شاء الله تعالى والوجه في حصر هذه المقالة
في الابواب العشرة بعد ما عرفت من ان الهيئة عبارة عما ذكر ان المذكور فيها اما ان يكون بحثا
عن الكيفية اولا الاول هو الاول والثاني اما ان يكون بحثا عن الحركة او عما يتعلق بها الاول
هو الثاني والثاني اما ان يكون بحثا عما يلزم منها او عما تنضبط به الاول هو الخامس والثاني
اما ان يكون بحثا عن السطوح او عن الخطوط الاول هو الثالث والثاني هو الرابع اما العدد
والوضع فقد عرفت اندراجهما فيها واما الابعاد والاجرام فلصعوبتهما غير مذكورة في هذا
الكتاب وفي ترتيب الابواب ان الكيفية التي هي الشكل مقدمة على الحركة اذ الجسم ما لم يتشكل لم يتحرك
والحركة على ما يتعلق بها اما على ما يتبعها فظاهر واما على ما تنضبط به فبالنظر الى انها المقصودة
منه ومن نظر الى ان ضبطها يتوقف عليه ذهب الى عكس ذلك وللناس فيما يعشقون مذاهب
وبهذا الاعتبار قدمه الملخص على ما يتبعها واما تقديم الدوائر على القسي فلكونها موقوفة
على معرفة الدوائر كما عرفت من انها قطع منها المقالة الثانية في بيان هيئة الارض التي هي كرة
واقعة تحت كرات العالم وما يتعلق بها من بيان المعمور منها وعرضه وطوله وقسمته الى الاقاليم
وذكر خواص المواضع والاشياء المتنوعة وهي ثلثة ابواب الاول في بيان المعمور وطوله وقسمته الى
الاقاليم السبعة وتعيين مبادئها واوساطها واواخرها الثاني في خواص المواضع التي على
خط الاستواء وهو محيط دائرة تحدث على وجه الارض من قطع سطح معدل النهار اياها
والمواضع التي لها عرض وستعرف العرض في باب القسي ان شاء الله تعالى الثالث في اشياء متنوعة
غير مشتركة في امر معتد به وهي الطالع ودرجة الطلوع والممر والظل وخط نصف
النهار والاعتدال وسمت القبلة والنهار والليل والصبح والشفق واليوم بليلته وساعاته

تعريف البسيط

المسوية والمعوجة والسنة والشهر والضابطة ان البحث فيما اما ان يكون عن اشياء متوزدة

لا تعلق لها بالارض اولا الاول هو الثالث والثاني اما ان يكون عن خواص موضع معضلا

اولا الاول هو الثاني والثاني هو الاول ووجه ترتيبها ان البحث عن اشياء متوزدة حقيق

بآخر الكتب والبحث عن الشيء اجمالا احق بالتقدم عن البحث عن تفاصيله المعقولة في بيان

تعريف الطبيعة

اقسام الاجسام على الاجمال الاجسام قسمها قيل لما كان الجسم الطبيعي امرا معلوما لم يتوقف

لتعريفه بل ابتدأ بتقسيمه واختار فيه الاجسام على الجسم لرفيقه هي ان كل قسم ترد على كل

فرد فرد منها بالحقيقة انما يجري على افراده اذ معناها بالحقيقة ان افراده بعضها كذا

تعريف المعدنيات

والبعض الآخر كذا فكان ذكره القائل لا جعل الحقيقة في الحقيقة عبارة عن قسمة الكل

الى اجزائه التي تركبت منه وتحليله اليها دون الكلي الى جزئياته وبهذا ضم قيود منحى الغرالية

ليحصل بانضمام كل قيد قسم اذ هي في اللغة تنبيه عن التجزئة وهي في الاولى دون الثانية

لكنهم يستعملون الثانية اكثر من الاولى بسائط وهي التي لا تنقسم الى اجسام مختلفة

الطبائع والصور وان انقسمت الى اشياء مختلفة الحقائق والطبيعة هي مبدأ اول

تعريف النباتات

اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض وقد يقال المراد بالطبائع ههنا

الحقائق ومركبات وهي التي تنقسم الى اجسام مختلفة الطبائع كالمعدنيات وهي مركبات

غير متحققة التي لها صور نوعية مغايرة لصور بسائطها ترجع حفظها لتراكيبها

تعريف الحيوان

زمانا يعتد به قبل اوردها بلفظ الجمع دون اخويها لان انواع المركب كالمعدن عن الآخر

كانه عرضه وسيع والاجسام المندرجة تحته اكثر وفي كلتا المقدمتين نظر والنبات وهو

مركب تام غير متحقق للحس والارادة والحيوان وهو مركب تام متحقق للحس والارادة

تعريف المركب

وهذه المركبات تسمى بالمواليد الثلث آباؤها العلويات وامهاتها السفليات وفي قوله

تعريف العناصر والافلاك

قوله كالمعدنيات اشارة الى ان المركبات غير محصورة في المذكورات بل منها ضرب غير تام كالآثار

العلوية ونحوها فالبسائط فيها عناصر وهي بسائط فيها مبدء ميل مستقيم وهي الارضان

كان طالبا للسفل على الاطلاق والماء ان كان طالبا له لا على الاطلاق والهواء

ان كان طالبا للعلو في الجملة والنار ان كان طالبا له مطلقا واجرام اثيرية ليس فيها مبدء ميل

مستقيم والجرم هو الجسم غير انه كثر استعماله في الفلكيات والاثير الخالص المختار وهي الافلاك

تعريف الطبع والطبيعة

بما فيها من الكواكب ولكل جسم بسيط اذ حيز وطبع وهو ما لم يعرض له من خارج تاثير غريب

والطبع والطبيعي بمعنى وهو مصدر الصفة الذاتية للشيء ومن وقع في بعض النسخ

وطبيعة وهو انها جوزا اذ الطبيعة على ما فسرنا لا يعم الاجسام وربما تطلق على معنى

لا يشمل الافلاك لكنه ليس بمراد ههنا وهو على ما يجيء في غير هذا الكلام في كتاب السماء

والعالم من الطبيعي كرى الشكل قال الشيخ في الاشارات يجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه

تعريف الكرة

البسيط مستديرا والا لاختلف هيئاته في مادة واحدة عن قوة واحدة والكرة

جسم يحيط به سطح مستدير يمكن ان يفرض في داخله نقطة يكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة

منها اليه متساوية وتلك النقطة مركزها ولو لا هذا السطح لما به والشكل هيئة

تعريف السطح

يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها به وقد يطلق ويراد به المشكل فالعالم

بجملتها ان كل واحد بجملته وفائدة هذا القيد الاشارة الى ان المطلوب هنا الغرض كونها كرية

كلها لا الاحتراز عن اجزائها المنفصلة عنها والاجرام الاثيرية كريات الاشكال فلا

فلكيات وطبائعها وكما كان هذا القدر غير كاف في فهم هذا بل لا بد من التوضيح لحالها

بحسب الواقع وكان بعضها باقية على مقتضى طبائعها وبعضها خارجة عنه اراد ان يشير الى هذا

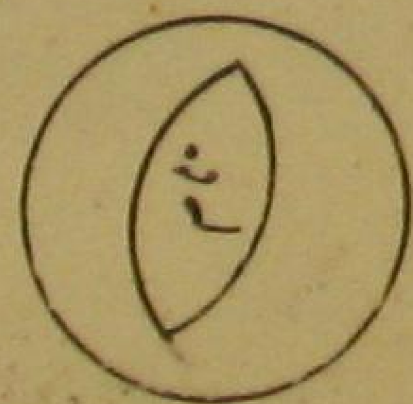
التفصيل فقال الا ان الارض لقبولها الاشكال الغريبة وقعت في سطحها وهو مقوار

له طول وعرض فقط وينتهي به الجسم تضاريس بغال حجرة مفرزة ومفروشة او قناة جارة
كما حراس الكلا وتضاريس البناء اذا لم يستو وبالجملة اراد بها هنا ما يخرج به السطح
عن الاستواء لاسباب خارجة عن اكثر المياه وهبوب الرياح وغير ذلك من الاوضاع الاثرية
والاحوال العنصرية كما ان كالتضاريس التي تشاهد من الجبال والوهاد جميع وجوه
وهي الخط المطيف بها الارض لكن هذه التضاريس المرتفعة من الارض لا يقدح في كونها
كرية الشكل في الحس وهو كاف فيما نحن فيه كالبيضة من الحديد وانما حملناها على ذلك لتحصيل
بين المثال والممثل له وفي الجملة لو الزقت بها حبات شعير لم يقدح في شكل الجملة
وهو الشكل البيضي بل نسبة تلك التضاريس الى الارض اصغر بكثير من نسبة الشعير
الى البيضة اذ نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى قطر الارض كنسبة سبع عرض شعيرة
الى ذراع هو اربعة وعشرون اصبعا كما اعتبره المتأخرون وذلك لانهم ذكروا ان
قطر الارض على ما وجده المتقدمون الفان وخمسمائة وخمسة واربعون فرسخا تقريبا
وان ارتفاع اعظم الجبال فرسخان وثلث فرسخ وهو خمسة امثال لنصف فرسخ تقريبا
ثم بينوا ان نسبة نصف فرسخ الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة الى ذراع بان
قسموا اعني ضعف فراسخ القطر وهو خمسة آلاف وتسعون على عدد شعيرات الذراع
وهو مائة واربعة واربعون اذ الاصبع ستة شعيرات معتبرة مضمومة بطون بعضها
الى ظهور بعض خرج خمسة وثلثون بالتقريب ولان نسبة الخارج من القسمة الى المقسوم
كنسبة الواحد الى المقسوم عليه ابدا يكون نسبة خمسة وثلثين الى عدد ضعف الفراسخ
كنسبة الواحد الى عدد شعيرات الذراع اعني نسبة شعيرة الى ذراع بل يكون نسبة
خمس سبع خمسة وثلثين وهو الواحد الى العدد ضعف فرسخ القطر اعني نسبة نصف

نصف فرسخ الى القطر كنسبة خمس سبع عرض شعيرة الى الذراع فنسبة ارتفاع اعظم الجبال الذي
هو خمسة امثال نصف فرسخ الى قطر الارض كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع والنسبة الواحدة
الى الف وثمانية ويلزم من ذلك ان يكون نسبة كرة قطرها مقدار ذلك الارتفاع الى كرة الارض
كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع وهي نسبة الواحد الى الف الف
واربعة وعشرين الف الف ومائة واثنين وتسعين الف وخمسمائة واثني عشر ويكتب
بالارقام الهندية هكذا ١٠٢٤١٩٢٥١٢ كما لا يخفى على من له دربة في
علم الهندسة والحساب فاذا نزلت كلا من الجبل والسبع منزلة الكرة يكون نسبة اعظم
الجبال الى كرة الارض كنسبة ٩ م سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع ولذلك وقع
في عبارة كثير من المحققين ما يدل بظاهره على ذلك واحالوه على ما بينوه مع انهم
لم يبينوا الا تماثل النسبتين اللتين ذكرناهما اولا واعلم ان ما ذكرناه من مساواة
النسبتين انما يصح اذا اخذنا الذراع على رأي المحدثين والقطر على رأي القدماء
كما اشرنا اليه ولو اخذناهما على رأي واحد وعكسنا الامر لتغيرت النسبة مثلا لو اخذناهما
على رأي القدماء كانت نسبة الارتفاع الى القطر اعظم بكثير من نسبة سبع عرض شعيرة
الى ذراع اذ الذراع عندهم اثنان وثلثون اصبعا وكذا على رأي المحدثين اذ
القطر عندهم على ما ذكر في التحفة الفان ومائة واربعة وستون فرسخا تقريبا الا ان
التفاوت على هذا الرأي يكون اقل منه على رأي القدماء ولو عكسنا لصار التفاوت
فاحشا لكن هذا لا يورث تفاوتا فيما ذكرناه وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام ليكون
تفصيلا لما اجملوه وتنبيها على ما غفلوا عنه واهملوه فلنرجع الى ما كنا بصدده
ولكن الماء ليس كرة الآن لعدم تمام الاستدارة بل هو على هيئة كرة مجوفة قطع بعض منها

وطنت بالارض على وجه صارت الارض مع الماء بمنزلة كرة واحدة ومع ذلك لم تخرج عن سطح
صحيح الاستدارة اما المحدب فلما فيه من الامواج واما المقعر فلتضاريس ما فيه من الارض
لانه خرج من سطحه ما ارتفع من الارض لتقبلها التشكلات الغريبة وحفظ ابانها
حدثت فيها جبال شاهقة ووهاد غائرة فانحدر الماء اليها بالطبع وانكشف المواضع
المرتفعة لتكون مسكنا للحيوانات المتنفسة وغيرها من النباتات والمعادن عناية من الله
وللقوم فيها كلمات اخرى تركناها مخافة التطويل ومما يستغرب ان الاناء المملوء ماء يكون
منه وهو اقرب الى مركز العالم كقعر البئر مثلا اكثر مما يحويه وهو ابعد منه كراس المنارة
مثلا والسر فيه ان السطح الظاهر من الماء الواقف اينما كان يكون قطعة من سطح كرة مركزه
مركز العالم وان سطح الكرة كلما كان اقرب الى المركز كان احدابه ازيد ومن اتضح له صورة تحدد
بعد ذلك فليرجع الى هذا الشكل فان اب كرة الارض و ح مركز العالم و ادب منارة
عليها و اهزب بئر فيها وكل من طكه حز فرض راس الاناء في الموضعين و طلك
دائرة مرسومة على مركز العالم ببعد راس الاناء عنه حين كونه على راس المنارة و
حهز دائرة مرسومة ايضا عليه ببعده عنه عند كونه في قعر البئر فاذا رسمت دائرة همز
مساوية لدائرة طلك يظهر لك ان الماء الذي يحويه الاناء في البئر زيد على ما يحويه
في راس المنارة بما يقتضيه الهلال حهزم وكرة الهواء كرة الآن سطح المقعر
المماس لسطح الماء والارض غير مستدير لانه يحاذي تضاريس ما فيه من الماء والارض كالامواج
والجبال وغيرها واما سطحه المحدب فتابع لمقعر النار والنار كرية الشكل صحيحة
الاستدارة تقعيرا وتحديبا بالرأي الاصح وهو انها عنصر برأسها وهو رأي المشائين
وجمهور المتأخرين اما تحديبها فلكونه مماسا لمقعر فلك القمر الذي هو صحيح الاستدارة واما

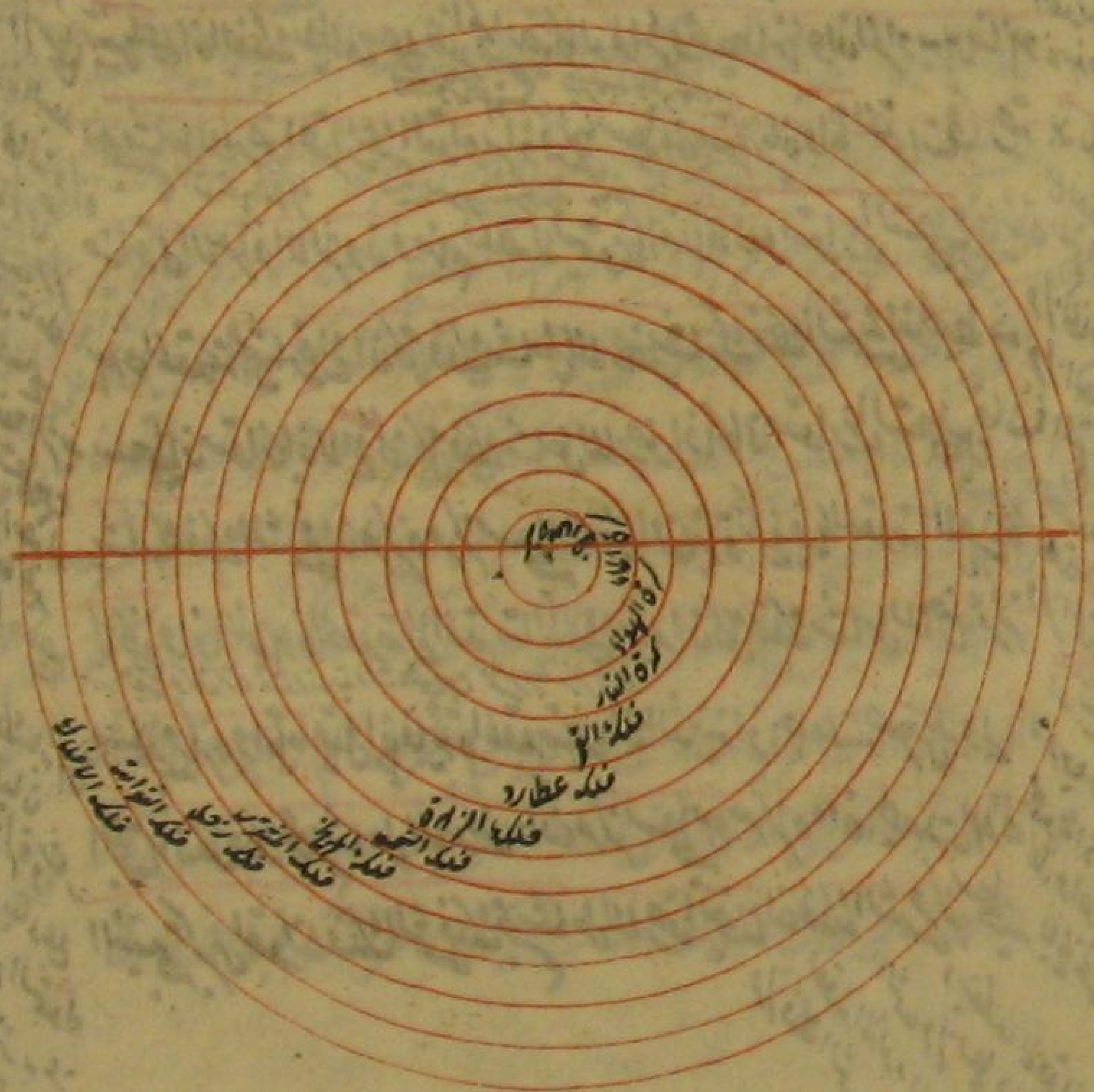
واما تقعيرها فلانها فوقية على احالة ما يصل اليها من الادخنة الى النار فعلى هذا محدب
الهواء ايضا يكون مستديرا واما على رأي الرواقيين وابي اسحق الكندي وابي ريحان
البيروني وصاحب الاشراق من المتأخرين وهو ان النار تتكون من الهواء بواسطة الحركة
التابعة لحركة الفلك فهي كرة تامة سطحها المحدب صحيح الاستدارة والمقعر اهليلجي الشكل
ان تكونت في محاذات جميع اجزاء الفلك وانما قلنا ان المقعر اهليلجي الشكل لانها
تتكون عند المنطقة اكثر لسرعة الحركة وتتدرج في القلة الى القطبين وان لم
تتكون في محاذات جميع اجزاء الفلك بل تكونت في محاذات المنطقة متدرجة
في القلة الى ان تنفد قبل الوصول الى القطبين فهي كرة غير تامة محدبها مستدير
غير تام ومقعرها اهليلجي كذلك واما محدب الهواء فعلى كلا التقديرين اهليلجي
تام او شبيه به ويستضعف هذا الرأي بحدوث الشهب والنيازك عند
القطبين كحدوثهما عند المنطقة ولا يخفى عليك انه لا يقوم حجة على من يقول
بحدوث النار في جميع الاقطار واعلم ان انحصار العناصر في اربعة مستفاد
من دوران الكيفيات الفعلية والانفعالية على ما ذكر في الطبيعي لكن التعويل
على الاستقراء وهي سبع طبقات في المشهور عند الجمهور كالافلاك طبقة الارض الصرفة
المحيطة بالمركز ثم الطبقة الطينية ثم طبقة الارض المخالطة التي تتكون فيها
المعادن وكثير من النباتات والحيوانات ثم طبقة الماء ثم الهواء المجاور للارض
والماء ثم الطبقة الزمهريرية الباردة بسبب ما يخالط الهواء من الابخرة و
عدم ارتقاء انعكاس الاشعة اليها وهي منشأ السحب والرعد والبرق والصواعق
ثم طبقة الهواء الغالب القريب للخلوص ثم طبقة الدخانية التي تتلاشى فيها الادخنة



المرتفعة من السفل وتتكون فيها ذوات الاذناب والنيازك وما يشبههما من الاعمدة وكونها
وربما توجد متحركة بحركة الفلك مشيعة له ثم طبقة النار ومنهم من قسم الهواء باعتبار
مخالطة الابخرة وعدمها بقسمين احدهما الهواء اللطيف الصافي من الابخرة لا
تنتهي في ارتفاعها الى حد لا يتجاوزه وهو قريب من سبعة عشر فرسخا وثانيهما الهواء
الكثيف المخلوط بالابخرة ويسمى كرة البخار وعالم النسيم وكرة الليل والنهار لانه
مهب الرياح والقابلة للظلمة والنور والزرقة التي يظن انها لون السماء انما
يتخيل فيها وبهذا الاعتبار يمكن ان توجد الطبقات سبعا كالسموات والافلاك
فكل كرية الاشكال صحيحة الاستدارة تحديبا وتقعيرا لعدم ما يمنع عنها على اصولهم
وهذه الكرات تحيط بعضها ببعض والارض ساكنة في الوسط بحيث ينطبق مركز
حجمها على مركز العالم لثقلها المطلق وهذا الجليل من النظر واما النظر الدقيق
فيحكم بوجوب انطباق مركز ثقل مجموع الاثقال على مركز العالم لتدافعها من جميع
الجوانب الى ان ينطبق مركز ثقلها عليه لكونه طالبا اياه ويلزم منه حركة الارض
بكليتها بحركة ثقيل من جانب منها الى آخر وهو ايضا غريب ثم الماء لكونها ثقيلا
مضافا فهو محيط بها احاطة غير تامة ثم الهواء لخفته بالاضافة ثم النار لخفتها على
الاطلاق ثم فلك القمر وهو النير الاصغر ثم فلك عطارد المسمى بالكاتب ايضا
ثم فلك الزهرة الملقبة بالسعد الاصغر وهي مع عطارد تسميان بالسفليين
ثم فلك الشمس وهي النير الاعظم ثم فلك المريخ المسمى بالاحمر ايضا وهو النحس الاصغر ثم
فلك المشتري وهو السعد الاكبر ثم فلك زحل المسمى بكيوان ايضا وهو النحس الاكبر
وهذه الثلثة تسمى بالعلوية وهي مع السفليين بالخمسة المتحيرة وهي مع

النيرين بالسبعة السيارة ثم فلك الثوابت وهو ما عدا السيارة ثم فلك الافلاك
وكأنه انما سمي به لان الفلك قد يعتبر في مفهومه الحركة تشبيها له بفلكة المغزل المتحركة
وهو اشد حركة من جميع الافلاك ومحرك لها والوجه في كونها تسعة انهم وجدوا
تسع حركات متخالفة فاثبتوا لكل منها فلكا في بادي نظرهم لا انهم وجدوا في
بادي نظرهم تسع حركات مختلفة فاثبتوا تسعة افلاك اذ في وجدان حركة الثوابت
في بادي النظر نظر ويمكن ان يسند حركة فلك الافلاك الى مجموع الثمانية من حيث هو
مجموع بان يتعلق بها نفس واحدة تحركها بهذه الحركة فلا حاجة الى التاسع بل
الى الثامن ايضا لامكان ان يتعلق بمجموع السبعة نفس تحركه بتلك الحركة ويكون
الثوابت مركوزة في التاسع متحركة بحركته الخاصة واما ترتيبها على الوجه المذكور
فلان المحرك للكل ينبغي ان يكون محيطا به على ما يشهد به الفطرة السليمة وان
بعض الثوابت ينكسف بزحل المنكسف بالمشتري المنكسف بالمريخ المنكسف
بالزهرة المنكسفة بعطارد المنكسف بالقمر الكاسف للشمس فلا شك ان فلك
المنكسف فوق فلك الكاسف لكنه بقي الامر في كون فلك الشمس تحت فلك المريخ
وفوق فلك الزهرة اذ طريقة الكسف لا تتمشى بين الشمس وغير القمر من الكواكب
لاضمحلالها تحت الشعاع عند مقارنتها اياها فعلم الاول بطريقة اخرى هي اختلاف
المنظر فان المريخ له اختلاف منظر اصلا بخلاف الشمس فيكون فوقها وسيتضح
لك هذا المعنى في باب القسي ان شاء الله وبقي الثاني بل كونها فوق عطارد ايضا
مشكوكا فيه الى هذا الآوان فان الآلة التي يستعلم بها اختلاف المنظر وهي
ذات الشعبتين تنصب في سطح دائرة نصف النهار وهما عند وصولهما اليها

الترتيب المذكور لامتناع الخلاء وعدم الفصل وعلى جملة هذه الاجرام من العناصر والا
فلاك وما فيها من المركبات والكواكب وغيرهما من الجواهر والاعراض يطلق اسم العالم
الجسماني واما العالم مطلقا فيطلق على ما سوى الله تعالى مجردا او ماديا وصورتها
هذه حسب سطح المجسما فان محيط الدائرة العظمى بمنزلة محدب الفلك الاعظم
وما بينه وبين محيط الدائرة التي تحتها بمنزلة ثخنه وهكذا الى ان ينتهي الى الدائرة
الصغرى فان محيطها بمنزلة سطح الارض وسطحها بمنزلة جرمها وان اشتبهت
تخيل تجسم هذه الدوائر فعليك ان تفرض قطرا من اقطار اعظمها كالمحور وتتوهم دورانها
عليه فان محيطات تلك الدوائر تنفصل بدورانها في الوهم سطوحا كرية وما بين كل
محيطين متتاليين ومن محيط الدائرة الصغرى اجراما كرية بمنزلة الافلاك وكرة العناصر



عرضيين في معظم المعمورة والتي بينت الارصاد فيها لان الزهرة لا تبعد عن الشمس اكثر من سبع
واربعين درجة وكذا عطارد لا يبعد عنها اكثر من سبع وعشرين درجة فذهب بعض
القدماء الى انا فوقهما اختيارا لتوسط الشمس بين السيارات بمنزلة شمسة القلادة
وكون ما هو ابطأ حركة من الكواكب اكثر بعدا واعظم مدارا وكون ما له ربط واحد
مما من السيارات وهو العلوية في جهة منها وما له اكثر من ربط واحد بل ربطات في جهة
اخرى وستعرف الربطات في الباب الخامس ان شاء الله تعالى واليه مال صاحب المجسطي
وقد تأكد هذا الرأي عنده بما رأى بعد الشمس المعلوم بطريقة استعملها في الابعاد والا
جرام مناسبا لهذا الوضع وعليه جمهور المتأخرين وقد تأيد عندهم بما حكي عن جماعة
منهم الشيخ الرئيس انهم رأوا الزهرة كشامة على وجه الشمس او ايكاما مع عطارد
كشامتين على وجهها وزعم بعض الناس انه في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها
بقليل كالمحوة في وجه القمر وظن بعض المتأخرين كمؤيد الدين العرضي وصاحب التحفة
ان فلك الشمس بين فلكيهما بل جزم باستحالة كون فلك الشمس فوق فلك الزهرة بدليل
لاح له في الابعاد والاجرام وقال بعض من تقادم عهده بانه تحتهما والا لكسفاها
كما الزهرة ويسمى الفلك الاعظم لكونه اوسع الافلاك والفلك الاطلس لكونه خاليا
عن الكواكب كالاطلس الخالي عن النقش وهو الفلك المحيط لجميع الاجسام لتناهي الا
بعاد ووجوب وجود جسم محيط بالاجسام محدد للجهات بناء على ما قال بطليموس
من انا لا نثبت في السماويات فضلا لا نحتاج اليه ... لا فلا امتناع
سواء فسر بالبعد المجرد الموجود كما هو رأي افلاطون ومن تبعه او الموهوم كما
ذهب اليه المتكلمون ولا ملاء لما مر وكل محيط يماس لما تحته الذي يليه في الترتيب

المقالة الاولى في بيان الافلاك وما يتعلق بها وفيها خمسة ابواب الباب الاول

في هيئات الافلاك فلك الشمس ابتداء به لانه ابسط افلاك السيارات التي قصد بالذات
بيان هيئاتها في هذا الباب ولانها اشرف الكواكب واشهرها واضوؤها واعظمها عند الجمهور
ولان كون حركتها اسهل وانضباطها ما يتقدر به الحركات من الايام والشهور والاعوام
بها فنعم الوجه حيث قدم حركتها على حركات الاخرى جرم كري محيط به سطحان متوازيان
وستقف على معنى التوازي عن قريب مركزهما مركز العالم وهو مركز الفلك الاعظم وكل
كرة متوازية السطحين فمركزهما مركز ما فمركز سطحي فلك الشمس الذي هو مركز العالم مركزه
وانما اعتبر التوازي بين سطحيه لانهما لو لم يكونا متوازيين كسطحي المتمم والتدوير مثلا
لم يكن مركزهما مركز الكرة بل مركزها مركز محدبهما وكل فلك مجسم فقيد الفلك بكونه مجسما
تنبيها على ان الفلك يطلق على غير المجسم كالدوائر ومحيطاتها وان المراد به ههنا هو
المجسم شامل للارض احتراز عن التداوير اذ ليس لها سطحان متوازيان واما المتممات فخارجة
من اول الامر اذ الاكثرون ومنهم المصنف لا يسمونها افلاكا كلها متوازية السطحين ففائدة
هذه المقدمة الاشارة الى ان كل فلك شامل للارض يشارك فلك الشمس في انه يحيط به
سطحان متوازيان لا الى ان كل فلك شامل للارض اذا كان متوازي السطحين فانه
يشارك فلك الشمس في ان مركزه مركز سطحيه اذ هذه الفائدة تكفي فيها المقدمة الاولى كما
لا يخفى واذا ضم هذه المقدمة الى المقدمة الاولى المفيدة ان كل فلك شامل للارض فمركز
سطحيه مركزه واما ما قيل ان فائدة المقدمتين ان الثانية اذا جعلت صغرى للاولى
انتج ان كل فلك مجسم شامل للارض فان مركز سطحيه هو مركزه واذا جعلت هذه
النتيجة كبرى لقولنا فلك الشمس فلك مجسم شامل للارض انتجنا ان فلك الشمس مركز سطحيه

تعريف التوازي

سطحيه مركزه وقد ذكر ان مركز سطحيه هو مركز العالم فينتج مركز فلك الشمس هو مركز العالم
فيرد عليه ان المقدمة الاولى كافية فيها كما اشرنا اليه واعني بالمتوازيين ههنا الذي في السطوح
المستديرة وفيه تنبيه على ان التوازي قد يطلق على معنى آخر في غيرها كما يطلق في السطوح
المستوية على كونها بحيث لا يتلاقيا وان اخرجت في الجهات الى ما لا نهاية وفي الخطوط المستقيمة
على كونها في سطح واحد بحيث لا يتلاقيا وان اخرجت في الطرفين الى غير النهاية اذ البعد
هو اقصر الخطوط الواصلة بين الشيئين بينهما واحد من جميع الجهات وقد شاع
تفسير المتوازيين بما يفسر به التوازي وعلى هذا المعنى يطلق التوازي في الخطوط
المستديرة ايضا واعلم انه لو اكتفى في تفسير التوازي مطلقا على هذا المعنى لكفى لا
يختلف حتى يخرج الكرة بواسطة ذلك الاختلاف من ان يكون جزء وجزء اغلظ بل
يحصل تشابه الثخن وفيه اي في ثخن هذا الفلك يعني فلك الشمس الذي فيما بين سطحيه
المتوازيين لا في جوفه فلك آخر ثان للاول هو جرم كري شامل للارض يحيط به
سطحان متوازيان مركزهما وهو مركز هذا الفلك خارج عن مركز العالم غير
متحد به محدبه اي سطحه الخارج مماس لمحدب سطحي الاول على نقطة مشتركة بينهما بل بين
منطقتيهما ان ينطبق نقطة من احد المحدبين على اخرى من الآخر بحيث يتحدان
في الوضع ويسمى الاوج اذ هي ابعد نقطة على الخارج من مركز العالم ومقعره
سطحه المماس لمقعر سطحي الاول على نقطة مشتركة بينهما مقابلة للاوج ويسمى
الحضيض اذ هي اقرب نقطة على الخارج الى مركز العالم ان يكون هذا الفلك
الثاني في داخل ثخن الاول لا في جوفه مائلا الى جانب عنه بحيث تحصل نقطة
من محدبه الى محدب الاول ونقطة من مقعره الى مقعر الاول فبالضرورة

بصيرة ان بسبب كون الفلك الثاني في داخل الثخن الاول على الوجه المذكور الا ان ما يبقى منه
بعد افراز الثاني عنه كرتين غير متوازيتي السطوح اي كرتين يكون سطحا كل منهما غير
متوازيين وفيه ايماء الى ان المتمم لا يسمى فلكا مختلفي الثخن اي ثخن كل واحد منهما غير
متشابه بل بعضه ارق وبعضه اغلظ احدهما حاوية للفلك الثاني والاخرى
محوية له ورقة الحاوية مما يلي الاوج وغلظها مما يلي الحضيض ورقة المحوية و
غلظها بالخلاف ويسمى كل واحدة منهما اي من هاتين الكرتين متمما اذ بانضمامهما
الى الفلك الثاني يتم الفلك الاول فلكل واحد منهما دخل في التتميم وهذا الفلك
الثاني يسمى خارج المركز لخروج مركزه عن مركز العالم والاول يسمى الفلك الممثل لان
على محيط الدائرة المسماة ايضا بالفلك الممثل تسمية للمحل باسم الحال وتسميتها و
سبب تسميتها في باب الدوائر انشاء الله تعالى والشمس جرم كرة مصمت غير مجوف
لتبلل الاسطح واحد مركوز في جرم الفلك الخارج المركز عند منتصف ما بين قطبيه
مغرق فيه بحيث يساوي قطرها وهو الخط المستقيم المار بمركزها المنتهي طرفاه
الى محيطها ثخن الفلك الخارج المركز ويماس سطحها سطحيه على نقطتين مشتركتين و
بهذا التصريح علم مساواة القطر الثخن مع كونها مغرقة فيه وفي الطوالع بهذا التعريف توبيخا
للشمس لانه لو كان توبيخا لها لا انتقض بالتدوير لانه لم يسطحين في الواقع وان
زعم ان المتمم منهما غير معتبر عندهم بل لانه هو الاساس في كلامه وعلم ان
احوال الشمس تنضبط ايضا بتدوير في حامل موافق المركز الان ما ذكره المص هو
المشهور وعليه الجمهور واما افلاك الكواكب العلوية والزهرة فهي واما تسميتها
لكونها اعلى من الشمس والزهرة فهي بعينها الفلك الشمس لا فرق بينها وبينه الا ان

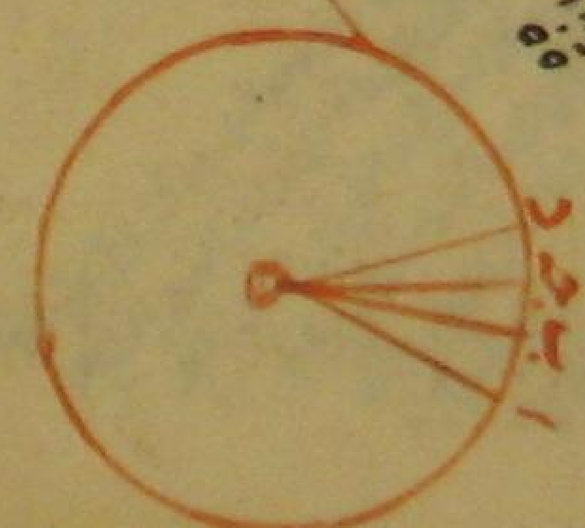
ان لها افلاكا صغارا بالنسبة الى ممثلاتها وخوارجها غير شاملة للارض بل هي الكرة
مغرقة في اجرام افلاكها الخارجة المراكز في مواضع يتساوى البعد عنها الى قطبيها
بحيث يماس سطح كل واحد منها سطحي حامله اي الخارج المركز الذي هو مركوز فيه على
نقطتين مشتركتين احديهما ابعد نقط على سطح التدوير من مركز الحامل لا مركز
العالم واقربها اليه اي الى مركز العالم كما يشهد به الشكل في ثالثة كتاب الاصول
واما تسميتهما بالذروة والحضيض فغير متعارفة عندهم بمنزلة جرم الشمس في فلكها
الخارج المركز وتسمى هذه الافلاك الصغار التداوير والكواكب منها اي كل واحد من
هذه الكواكب وفي بعض النسخ فيها اي في تلك الافلاك جرم كرة مصمت مركوز في
جرم فلك التدوير مغرق فيه بحيث يماس سطحه سطح التدوير على نقطة مشتركة بينهما
في منتصف ما بين قطبي التدوير والافلاك الخارجة المراكز لغير الشمس المذكورة تسمى
حوامل لحملها مراكز التداوير وانما لم يقل لحملها التداوير ليكون وجه التسمية شاملا لتسمية
مناطق هذه الافلاك بالحوامل ايضا لانها اعني المراكز كاجزاء منها اي انها فيها وتتحرك
بحركتها وانما قال كاجزاء منها لان النقطة لا تكون جزء من الجسم بل من السطح والخط ايضا
على ما بين في موضعه واما فلكا عطارد والقمر فكل منهما مشتمل على ثلثة افلاك
شاملة للارض وعلى فلك التدوير الا ان فلك عطارد مشتمل على فلك هو الممثل
مركزه مركز العالم ظاهر هذه العبارة موهم بان الممثل عبارة عن المتممين فقط لا عنهما
مع ما بينهما من الافلاك لكنه يمكن ان يكون المراد بفلك عطارد هو المفهوم الكلي
الصادق على ذلك المجموع وعلى اجزائه التي هي ايضا افلاك وعلى فلكين خارجي المركز
احدهما وهو الحاوي للآخر يسمى المدير لادارته مركز ذلك الآخر المحوي في داخل الثخن

الممثل على الرسم ككسائر الافلاك الخارجة المراكز في ممثلاتها بحيث يماس محدبه محدب الممثل
على نقطة مشتركة بينهما منتصف ما بين القطبين وهو الاوج كما عرفته ومقعره
مقعره على نقطة مقابلة وهي الحضيض والثاني من الخارج المركز وهو المحوى الحامل
لمركز التدوير اذ هو مركوز فيه في داخل ثخن المدير لكن كسائر الافلاك الخارجة
المراكز في ممثلاتها بحيث يماس محدبه محدب المدير على نقطة تسمى الاوج ومقعره مقعره
على نقطة تسمى الحضيض وفلك التدوير في جرم الحامل اي ثخنه والكوكب في التدوير على ما كم
اي كسائر التداوير في حواملها والكواكب في تداويرها ويلزم مما ذكرنا ان فلك عطارد
مشتمل على ممثل وخارجين على الوضع المذكور ان يكون لعطارد اوجان احدهما
وهو النقطة المشتركة بين محدبي الممثل والمدير كالجزء من ممثله لا من مديره اذ هو نقطة
مشخصة منه لا من المدير ويتحرك بحركته دون حركة المدير ويسمى الاوج الممثلي واوج المدير
والثاني وهو النقطة المشتركة بين محدبي المدير والحامل كالجزء من مديره لا حامله كما مر ويسمى
الاوج المديري واوج الحامل وكذا يلزم ان يكون له حضيضان واربع متممات وفلك
القمر مشتمل على فلكين مركزهما مركز العالم وفلك حامل خارج المركز احد الاولين وهو
المحيط بالثاني يسمى الجوزهر اذ على محيطه نقطة مسماة به والممثل كما عرفت والثاني
يسمى المائل لكون منطقته مائلة عن سطح منطقة البروج في جوف الجوزهر لا في
ثخنه والحامل في ثخن المائل على الرسم المذكور في سائر الخوارج والتدوير في
الحامل والقمر في التدوير على الرسم المذكور ومن هذه الدوائر وهي اربع صور اولها
لفلك الشمس وثانيها للعلوية والزهرة وثالثها لعطارد ورابعها للقمر تتصور
ما ذكرنا من هيئات الافلاك على ما هو المشهور واما ما زاده المتأخرون شكر الله سعيهم

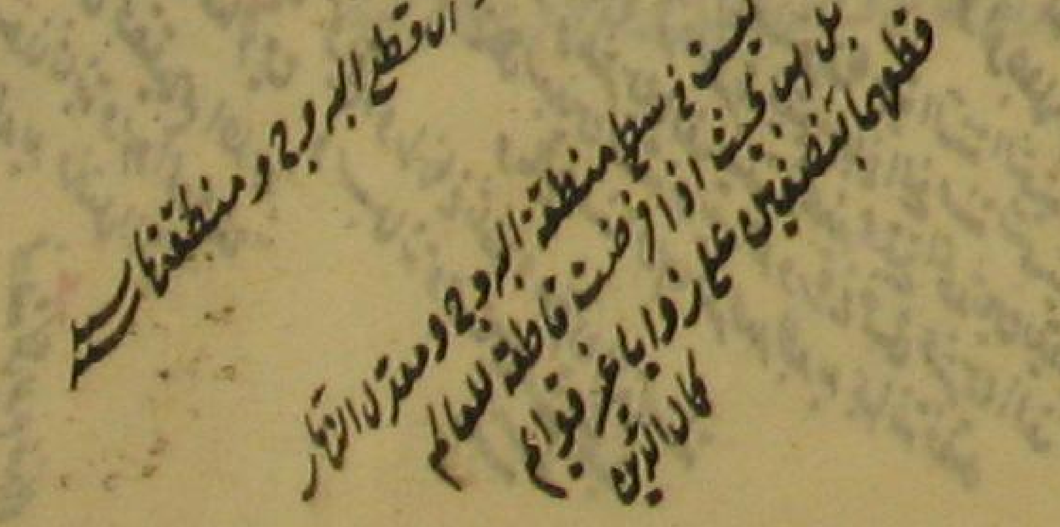
سعيهم في افلاك المتحيرة والقمر فمما لا يحتمل ذكره هذا المختصر والله اعلم بالصواب

واما فلك الثوابت سميت به اما لثبات اوضاعها بعضها مع بعض او لبطوء حركتها
الثابتة جدا او لعدم احساس القدماء بها وهو الفلك الثامن ويسمى فلك
البروج وستعرف معنى هذا في باب الدوائر فهو جرم كري مركزه مركز العالم

وهو كرة واحدة على الرأي الاصح وهو رأي من لا يثبت الفضل في الفلكيات وفيه اشارة الى ما حكاه
الوغاني من ان البعض ذهب الى ان لكل من الكواكب الثابتة فلكا خاصا مقعر سطحه يماس
محدب كرة زحل ومحدبهما يماس مقعر الفلك الاعظم والكواكب الثابتة باجمعها مركوزة مغرقة
فيه بحيث يماس سطح ما الاعظم منه بين الثوابت سطح ذلك الفلك على نقطتين والباقية
واقعة فيه على علامات والله اعلم والفلك الاعظم ويسمى فلك الافلاك تكرار لما علم فيما سبق من
انه مستمر بجرم كري تام كرة مركز العالم مقعر سطحه يماس محدب فلك الثوابت ومحدبه لا يماس
شيئا اذ ليس وراءه شيء لا خلاء ولا ملاء كما سبق وانما لم يورد صورة لهذين الفلكين
اكتفاء بما اورده في صورة كرات العالم **الباب الثاني من المقالة الاولى**
في حركات الافلاك حركات الافلاك اذا نسب للارض على انها قسمان من المشرق الى المغرب
في جميع الدورة وحركة من المغرب الى المشرق كذلك فيما يتعين فيه المشرق والمغرب واما
حيث لا شرق ولا غرب كعرض تسعين فلا حركة لشيء من الافلاك فيه من المشرق الى المغرب
ولا بالعكس الحركة التي هي من المشرق الى المغرب حركة الفلك الاعظم حول مركز العالم ومعنى
كون الحركة حول نقطة انها تحدث عندها في ازمنة متساوية زوايا متساوية فان
نقطة ا مثلا اذا تحركت على محيط اب جـ د بحيث يقطع قوس اب في ساعة وقوس
ب جـ في ساعة اخرى وقوس جـ د في ساعة ثالثة واحدثت عند نقطة ه زوايا اه
ب ب ه جـ جـ ه د المتساوية وهكذا في كل ساعة ساعة يقال انها متحركة حول
نقطة ه وان حركتها متساوية حولها اولا فلا وهذه صورته وهي الحركة السريعة التي بها
يتم دورة من قريب يوم وليلة فان اليوم بليلته على ما اعتبره الحساب وسطا كان
او حقيقيا يزيد على زمان الدورة بقليل وكذا على ما اعتبره العامة في المعمورة واما في



واما غيرها فقد يزيد عليه بكثير وقد يساويه وقد ينقص عنه بقليل وستطلع على جميع ذلك في الباب
الثالث من المقالة الثانية ان شاء الله تعالى وبها اي بهذه الحركة سائر الافلاك وما فيها من الكواكب
اذ هي اي ما عدا الفلك الاعظم فيه اي ظرف له فيلزم حركتها بحركته لزوم حركة المظروف بحركة الظرف
وفيه ان الحركة الوضعية للظرف لا تستلزم حركة المظروف والا لكان الارض وسائر العناصر
متحركة بحركة الفلك الاعظم وبطلانه مسلم عند الكل والصواب ما ذكره الامام في المباحث
المشرقية من ان السبب فيه نقطتي لا نعلمه وهو ان تفرض تلك الافلاك مقيدة على تحريك
فلكها وما فيها من الفلكيات ولا حاجة الى ما ذهب اليه التبريزي من ان لكل كوكب فلكا ممثلا بالفلك
الاعظم بحركته بالحركة اليومية وبها لا بغيرها طلوع الشمس وسائر الكواكب وغروبها في اكثر المواضع
واما في عرض تسعين فلا يطلع شيء ولا يغرب بهذه الحركة اصلا بل بحركات اخرى وكذا فيما يقرب
منه قد يقع طلوع وغروب بغير هذه الحركة وتسمى هذه الحركة حركة الكل والحركة الاولى لانها
اول ما يعرف من حركات الاجسام السماوية لكونها اظهرها وهو تعليل للتسمية الثانية وبها
يتحرك الكل اي جميع الاجسام السماوية وهذا تعليل للتسمية الاولى ويسمى قطباها اي قطبا
هذه الحركة قطبي العالم ومنطقتها معدل النهار وسيجيء وجه تسميتها به اعلم ان الكرة اذا
تحركت حركة وضعية تحرك كل نقطة عليها وترسم في دورة تامة محيط دائرة سوى نقطتين
متقابلتين فانهما لا تتحركان اصلا ويقال لهما قطبا تلك الكرة وحركتها والدوائر المرسومة
عليها ويقال لاعظم هذه الدوائر منطقة الكرة وحركتها ومنها حركة مدير عطارد حول المركز
ويسمى حركة الاوج اذ فيه الاوج الذي لعطارد اي اوج حامله ويتحرك بالحركة كما سلف
وان على قطبين ومنطقة غير معدل النهار وقطبي العالم ان ليس قطباها على سمت قطبي
العالم ومنطقتها في سطح معدل النهار وغير منطقة البروج وقطبيها وستعرفهما عن قريب



كابن الاعلم وغيره تقطع في كل سبعين سنة تقريبًا جزءًا واحدًا وطائفة آخرها صد الجديد الذي تولى
خواجه نصير الدين الطوسي رحمه الله بمراغه وزعم محيي الدين المغربي وهو من جملتهم انه تولى
رصد عدة من الثوابت كعين الثور وقلب العقرب بذلك الرصد فوجدها تتحرك في
ست وستين سنة شمسية درجة واحدة واما المتقدمون فالاقدمون ومنهم ارسطو
لم يجدوها متحركة بغير الحركة اليومية وكانوا يعتقدون انها لفلك الثوابت وانها الا
فلاك الكلية ثمانية حتى جاء ابرخس ووجد للثوابت الرؤية من المنطقة حركة
الى خلف المشرق ولم يقدر على تعيين مقدارها ثم جاء بطلميوس فوجدها متحركة في كل مائة
سنة شمسية درجة واحدة والله اعلم بحقايق الاحوال وهذه الحركة على منطقة تسمى ايضا
كما تسمى فلكها فلك البروج تسمية للحال باسم المحل ومنطقة البروج ايضا وربما باوساطها
ولذلك تسمى ايضا بمنطقة اوساط البروج وفلك اوساطها وعلى قطبين غير
قطبي العالم ويسميان قطبي البروج ويلزم ان تقاطع منطقتها معدل النهار لموافقة
في المركز ومخالفته في القطب وسيتم هذا الكلام في باب الدواير ان شاء الله تعالى
ومنها حركات الافلاك الممثلات سوى ممثل القمر فانه حركة من المشرق الى المغرب
حول مركز العالم مثل حركة فلك الثوابت قدرًا وجهة وعلى منطقتها وقطبيها كانها
يتحرك بها وفيه اشارة الى انه ميله الى ان هذه الممثلات متحركة بالذات لئلا يلزم
التعطيل في الفلكيات حتى ذهب بعضهم الى ان للكواكب ايضا حركة وضعية على انفسها
وهي حركات الاوجات والجوزهرات لانها تتحرك بها وللجوزهرات سوى الجوزهر
اوجي عطارد ان الذي هو في المدير هو الاوج الثاني لما عرفت من انه يتحرك بحركة
المدير وسوى اوج القمر لانه يتحرك بحركة المائل وسوى ممثله وقد عرفت حوضع

واعلم ان منطقة كل فلك تنقسم بثلثمائة وستين قسما ويقال لكل قسم منها جزء ودرجة وينقسم كل
درجة بستين دقيقة وكل دقيقة بستين ثانية وكل ثانية بستين ثالثة وهلم الى
الروابع والخوامس والسوادس وغيرها والمراد ان مقدار حركة المدير في كل يوم بليلته
باجزاء منطقة فقال وهي في كل يوم بليلته ما نط ك اى تسع وخمسون دقيقة وثمان
ثوان وعشرون ثالثة من اجزاء منطقته ومبداء هذه الحركة هو الاوج الاول له وهي مثل
وسط الشمس وستعرف ان شاء الله تعالى وعند المحققين من المتاخرين هي مثل مركز الشمس وستعرفه
ومنها حركة جوزهر القمر حول مركز العالم على منطقة في سطح منطقة البروج وقطبين
كائنين على سمت قطبيها في اليوم بليلته ط ج ى لز اى ثلث دقايق وعشر ثوان
وسبع وثلثون ثالثة من اجزاء منطقته فان شئت قلت من اجزاء منطقة البروج
ان قلنا بان فلك الثوابت لا يحرك ماتحته من الممثلات وان قلنا انه يحرك فهو فضل حركته على
حركة الثوابت وابتداؤها من اول الحمل وهي حركة الراس والذنب اذ هما نقطتان متحركتان
عليه متحركتان بحركته وستعرفهما ومنها حركة المائل للقمر حول مركز العالم على منطقته و
قطبين غير معدل النهار ومنطقة البروج وغير قطبيهما في اليوم بليلته ما ط يج اى
احد عشر درجة وتسع دقايق وسبع ثوان وثلث واربعون ثالثة من اجزاء
منطقته ومبدؤها اول الحمل منها وهي حركة اوج القمر لتحركه بها واما الحركة التي هي من المغرب
الى المشرق فمنها حركة فلك الثوابت ومبداها اول الحمل وهي حركة بطيئة حول مركز العالم
يقطع على راي اكثر المتاخرين جزءًا واحدًا من درجات منطقته في ست وستين سنة
شمسية او ثمانية وستين قمرية فان التفاوت بين السنتين في مثل هذه المدة يكون
بسنتين تقريبا وستعرفهما في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وعند قوم من محققيهم كابن

استثنائه وجوز بهره فانه يتحرك بحركة ممثله ومبداء هذه الحركات هو اول الحمل ومنها
حركة فلك الخارج المركز للشمس لمركزه الخارج على منطقة مباينة لمنطقة البروج
واقعة في سطحها وقطبين غير قطبيها بل مائلين عنهما في جهة واحدة ومحورها هو الخط
المستقيم الواصل بين القطبين موازٍ لمحور فلك البروج على هذا الشكل وانما يتزحزح
منطقتها وقطبيها بالقياس الى المعدل وقطبيه لانها بعلم ما ذكره وهي في اليوم بليلته
ما نطح ك اي تسع وخمسون دقيقة وثمان ثوان وعشرون ثالثة من اجزاء منطقته عند
من ذهب الى ان اوجها ثابت كبطليموس وغيره من المتقدمين واما المتاخرون الزايلون
الى انه يتحرك بمثل حركة الثوابت كما اشار اليه المص فالمقدار المذكور عندهم هو مجموع حركتي
الممثل والخارج ومبداء الحركة على كلا المذهبين هو الاوج ومنها حركات الافلاك
الحاملة حول مراكز الخارجة كذا ذكره صاحب التبصرة وفيه ان هذه الحركات ليست
حول تلك المراكز بل حركة حامل القمر حول مركز العالم وحركات حوامل المتحيرة حول نقطة
تسمى مركز معدل المسير وسيجي بيانها مفصلا في الباب الخامس ان شاء الله تعالى على ما نطق
وافقها متغايرة غير منطقة الفلك الاعظم وفلك البروج واقطابها وهي في كل
يوم بليلته لزحل ما بح له اي دقيقتان وخمس وثلثون ثالثة وللمشتري ه د نط يو
اي اربع دقايق وتسع وخمسون ثانية وست عشر ثالثة وللمريخ كا لا كو اي احدى وثلثون
دقيقة وست وعشرون ثانية واربعون ثالثة وللزهرة كا نطح كو اي مثل وسط
الشمس وعند المحققين هي ايضا مثل مركزها لحركة المدير ولعطارد ا ح يو م اي درجة واحدة
وثمانية وخمسون دقيقة وست عشرة ثانية واربعون ثالثة وهي ضعف وسط الشمس بل
ضعف مركزها عند المحققين جميع ذلك من اجزاء افلاكها المعدلة للمسير وللقمر كد كبجي كد ل

اي اربع وعشرون درجة واثنتان وعشرون دقيقة وثلث وخمسون ثانية واثنتان
وعشرون ثالثة من اجزاء المايل ومبادي هذه الحركات هي اوجات الحوامل واعلم
ان ارقام الكتاب وان كانت غير معتمد عليها لاختلافها في النسخ لكن لما اوردنا
لا يخالف ما في الكتب التي يعتمد عليها اكثر فانا اذا رفعنا بعض الكسور واسقطنا بعضها
على ما هو دابهم تتطابق هذه الارقام وما في تلك الكتب فانها ايضا لا تخلو عن كسور عملوا
بها هذا العمل وتسمى هذه الحركة الخاصة انه اشار بها الى حركة الحوامل والخوارج لا الى حركة
الحوامل فقط وان كان ظاهر قوله وتسمى ايضا حركة العرض لا يلايم هذه الاشارة لانه لم يسم
حركة خارج الشمس بهذا الاسم مع انه وعد بتعريف وسطها ووسط الكوكب لانها توجد معدلة
متشابهة والوسط يبتني على الاعتدال حتى قيل الوسط من كل شي اعدله وتسمى ايضا
حركة العرض فيما يتصور له عرض لان عرض مركز التدوير وهو بعده عن منطقة البروج
يحصل بها وفيه ان هذه الحركة تعينها حركة الطول في الجميع اذا اضيفت وقيست الى فلك
البروج باعتبار قطعها اياه وجعلها مسافة لها اذ الطول الذي هو البعد عن مبداء
مفروض على منطقة البروج بالاعتبار المذكور يحصل بها وسنزيده وضوحا ببيان هذا
اي ما ذكر من حركة الطول واضافتها الى فلك البروج في باب الدواير ان شاء الله تعالى
الا ان ما ذكره هناك من حركة الطول غير هذه الحركة وتسمى هذه الحركة ايضا كما سميت
بالاسماء المذكورة حركة المركز لحركة مركز الشمس والتدوير بها وهذه التسمية هي الموافقة لما
عليه الجمهور واما حركة الطول فهي عندهم هي الحركة التقويمية كما اشار اليه المص في باب
الدواير ومبدؤها اول الحمل و[illegible] العرض في العلوية والزهرة هي كما ذكره هنا وفي عطارد
والقمر هي فضل حركة الحامل على حركة المدير او المايل ومبدؤها عقدة الرأس وكانه تبع صاحب

التبصرة فسميته بهذه الحركة بحركة الطول والعرض فالامر فيه هين واما الوسط فهو في
الفصل المذكور منضما اليه حركة الممثل او منقوصا عنه حركة الجوزهر وفي غيرها هو مجموع
حركتي الاوج والمركز الا في الشمس فانه عنده من لا يعقل لحركة اوجها فانه وسطها عنده هو مركزها
وقد عرفت مبنيه على هذا القول واما في غيرها وفيها على القول الاخر فمبداء الوسط هو اول
الحمل من الممثل والمائل واعلم ان الوسط قد يطلق على غير ذا ذناه من الحركات المعدلة ولعله
انما سمى حركة المركز وسطا نظرا الى ذلك الاطلاق واذا تاملت ما تلوناه عليك من الحمل
التصريح فظهر لك ما في بعض الشروح من غير حاجة الى التصريح واما حركات الافلاك الا الوان فانه
للارض فهي حركات افلاك التداوير على مراكزها فهي خارجة عما ذكرناه من قسمي الحركة الشرقية
والغربية في جميع الدورة لان حركات اعاليها لا محالة مخالفة في الجهة لحركة اسافلها لكونها
غير شاملة للارض اعني ان كانت حركة الاعلى من المغرب الى المشرق فحركة الاسفل من المشرق الى المغ.
وذلك للتداوير المتحيرة وقد عرفتها واما تسميتها بالالة لها سرعة وبطؤ واستقامة و
اقامة ورجوع الانها متحيرة في سيرها وان كانت حركة الاعلى من المشرق الى المغرب فحركة الاسفل
بالخلاف اي من المغرب الى المشرق وذلك لتدوير القمر لكن المذكور المعتبر من سير التداوير بالنسبة الى البروج
وهو المثبت في الزيجات هو ما كان على توالي البروج اي من المغرب الى المشرق سواء كان حركة
الاعلى كما في المتحيرة او حركة الاسفل كما في القمر واعلم انهم قسموا منطقة التداوير باثني عشر
قسما وسموها باسماء البروج المشهورة وجعلوا الذروة الوسطى اول الحمل ومبداء
الحركة فوضعوها في الزيجات على توالي البروج المعتبرة فيها من غير اختصاص باحدى
القطعتين لعدم الاولى لان الزيج موضوع لان توضع فيه الحركات المستوية وحركة التدوير
سواء كانت حركة اعلاه او اسفله مختلفة بالنسبة الى البروج المشهورة واما هل ما ازعمه

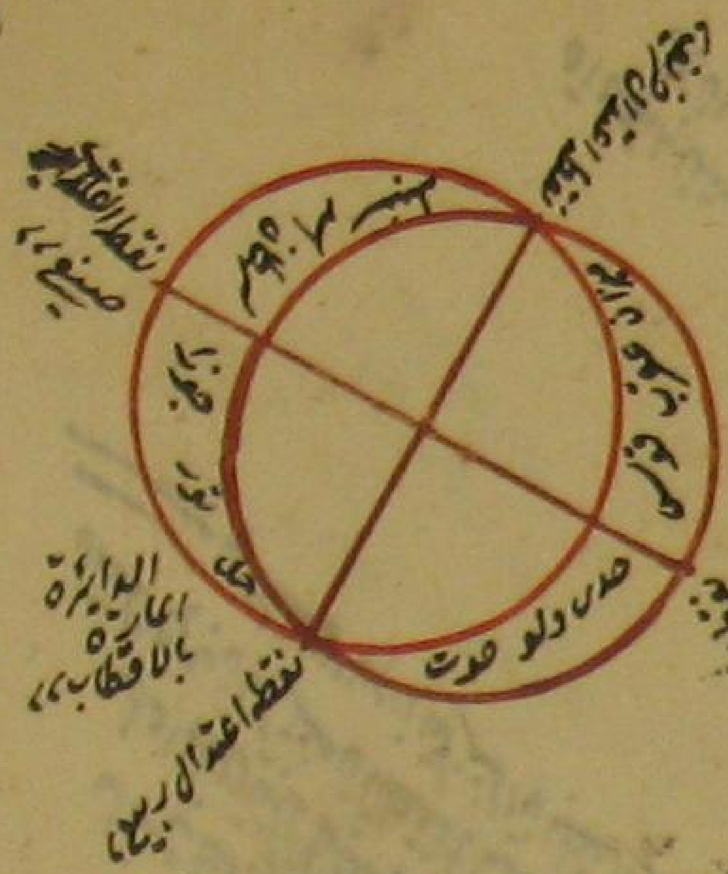
زعم المهرة وشهد فيه اكثر ان رجلين فكلام من نظر في الزيج ولم يحتش بها فيه وقد تعسف ثم
في اصلاح هذا الكلام فحمل البروج المذكورة فيه على البروج المفروضة في التداوير والمراد
انه بعد ذلك الاصلاح قد استحق ان يقال له ولن يصلح العطار ما افسد الدهر
وحركة التداوير حول مراكزها في كل يوم وليلة لزحل **ك لز ن مد** اي سبع وخمسون
دقيقة وسبع ثوان واربع واربعون ثالثة وللمشتري **ك ند طج** اي اربع وخمسون
دقيقة وتسع ثوان وثلث ثوالث وللمريخ **ك كز مام** اي سبع وعشرون دقيقة و
احدى واربعون ثانية واربعون ثالثة وللزهرة **ك لو نط كط** اي ست وثلثون
دقيقة وتسع وخمسون ثانية وتسع وعشرون ثالثة وللعطارد **ج وكد ن** اي ثلث
درجات واربع وعشرون ثانية وسبع ثوالث وللقمر **يج ج نج نو**
اي ثلث عشر درجة وثلث دقايق وثلث وخمسون ثانية وست وخمسون ثالثة هذا ما
وجدناه من ارقام الكتاب اقرب الى الصواب من غير اعتماد عليه ولذلك اقول وكما
لحوامل او كلها جميعا اذا اجتمعت حركة كل من تدوير العلوية وحركة حامله لاجل ذلك
المجموع مساويا لحركة مركز الشمس مع انهم صرحوا بوجوب ذلك لكن التفاوت قليل لا يزيد على
بضع ثوالث وبهذه الحركة تسمى حركة الاختلاف لان تقويم الكوكب يختلف بسببها فانه قيل
من ان هذه الحركة تارة يزاد على الوسط وتارة ينقص منه ليحصل التقويم كما سيطلع
عليه والحركة الخاصة للكوكب لاختصاصها به بالنسبة الى غير تدويره **الباب الثالث من المقالة**
الاولى في الدوائر المشهورة في هذا الفن من الدوائر الكائنة على محيط العالم وغيره
والدائرة اما عظيمة ان نصفت الكرة التي فرضت عليها واما صغيرة ان لم تنصفها لكن المعتبر
اعتبر عظمها وصغرها بالنسبة الى كرة العالم لانه جعل مورد القسمة الدائرة الكائنة على الفلك

١٥

الأعظم فتلك الدائرة بالنسبة الى كرة العالم اما عظيمة وهي التي تنصف العالم ومركزها لا محالة
مركز العالم واما غير عظيمة وهي التي لا تنصف وتسمى الصغيرة وان كانت عظيمة بالنسبة
الى كرتها قيل فيلزم ان لا يكون مناطق الافلاك الممثلة وكذا منطقة البروج والافلاك المائلة
من العظام واجيب بانها يمكن فرضها على محيط العالم بحيث لا يتبدل المركز واليه اشار المصنف بقوله
ومركزها لا محالة مركز العالم يعني ان مراده هو ان العظيمة التي يمكن ان يفرض منصفة للعالم
مع كون مركزها مركز العالم والحق ان مناطق الافلاك الممثلة ليست من العظام عنده
وذكرها في اثنائها استطرادي وكذا الافلاك المائلة سوى ما حدثت على سطح الفلك الاعظم
واما منطقة البروج فانها في الحقيقة دائرة حادثة في سطح الفلك الاعلى من توهم سطح
الدائرة التي ترسمها مركز الشمس بحركته خارجا قاطعا للعالم ولذلك قد تعرف بمدار الشمس و
تسمى الدائرة الشمسية ايضا وقد يطلق على منطقة الفلك الثامن لكونها في سطحها واعتبار البروج
او الاعلى فلكها وقد اطلقنا الاسم عليها في هذا الباب وما قبله وفي عدها من العظام تسامح
واما الدوائر العظام فمنها معدل النهار ويسمى الفلك المستقيم انما سميناها فلكا فلكونها
حالة فيه واما وصفها بالاستقامة فلان الفلك يتحرك في المواضع التي تحتها مستقيما ر
دولابيا لا حمائليا او رحويا وقد عرفتها في الباب الثاني وانما سميت معدل النهار لان
الشمس اذا سامتها اعتدل الليل والنهار في جميع النواحي الا في عرض تسعين اى
استويا في المقدار والدائرة التي في سطحها على وجه الارض تسمى خط الاستواء لكون الفلك
هناك مستويا على الاستواء ولاستواء الليل والنهار فيه ابدا بالتقريب ويعلم منه وجه آخر
لتسمية معدل النهار اعني محيط الدائرة التي تحدث على سطح الارض عند توهمنا معدل النهار
قاطعا للعالم وسيرد عليك جميع ذلك في المقالة الثانية ان شاء الله تعالى والدوائر الموازية

الموازية لها اى لدائرة المعدل الدائرة المسماة بالمعدل تسمى المدارات اليومية بل المعدل ايضا يسمى
مدارا يوميا وهي صغار موهومة ترسم بدور الفلك الاعظم من كل نقطة تفرض عليه
بين قطبيه ومنطقته في قريب من يوم بليلته ولذلك سميت بها ومنها اى من العظام
دائرة البروج وانما سميت بها لان البروج قد اعتبرت عليها وتسمى فلك البروج و
منطقة البروج وقد عرفتها وسبب تسميتها بها في باب الحركات والدوائر التي في
سطحها اعني الدوائر التي تحدث على سطوح الافلاك الممثلة عند توهمنا دائرة
البروج قاطعة للعالم تسمى ايضا اى كما تسمى تلك الافلاك الممثلة بما قلنا دائرة
البروج في القطبين والمحور والمركز وبالنسبة الى هذه الدائرة يقدر حركة طول حركات
الكواكب والشمس اذ معرفة مواضع الكواكب من تلك الدائرة في كل وقت يراد مقصود
لهم ثم بين كيفية ذلك التقدير بقوله لانا اذا توهمنا خطا مستقيما يخرج من
العالم الى سطح فلك البروج مارا بمركز الكوكب فانا نتعرف انه وقع طرف ذلك الخط في
منطقة البروج فموقعه هو مكان الكوكب الحقيقي في الطول ودرجته من فلك البروج في
لهم وذلك انما يكون اذا كان مركز الكوكب في سطح منطقة البروج ولم يكن للكوكب
عرض وان وقع طرف الخط المذكور خارجا عن منطقة البروج مائلا عنها فموقعه هو
مكان الكوكب الحقيقي في العرض واذا اردنا معرفة مكانه الحقيقي في الطول توهمنا دائرة
مارة بقطبي البروج وطرف ذلك الخط الواقع خارجا عن المنطقة قاطعة للمنطقة
البروج بل ربع دائرة من قطب فلك البروج الواقع من المنطقة في جهة طرف الخط
مارا به الى ان ينتهي اليها فيكون نقطة التقاطع بين تلك الدائرة وبين منطقة
البروج بشرط ان لا يقع بينها وبين رأس الخط قطب البروج هي النقطة التي انتهى

اليها وذلك الربع هو مكان الكوكب الحقيقي في الطول ودرجته من فلك البروج ويكون للكوكب في
عرض فمكان الكوكب احدى ما بين النقطتين اي موقع الخط ونقطة التقاطع لمحل
فلك الكوكب تحرك النقطة التي هي مكانه على فلك البروج وهو المعني بحركة الكوكب في
الطول الموعود ببيانه وسينكشف لك ان هذه الحركة هي الحركة التقويمية لا الكوكبية
والمركزية والدوائر الموازية لها اي لدائرة البروج تسمى مدارات العرض اذ مدار الكوكب
اذا كان عليها يكون الكوكب ذا عرض وقد تسمى المدارات الطولية لموازاتها الدائرة
التي يقدر بالنسبة اليها طول الكوكب وهي صغار موهومة ترسم بدور الفلك الثامن
بالحركة الثانية من كل نقطة تفرض عليه سوى قطبيه والنقط المفروضة وما كان قطبا
فلك البروج اللذان هما قطبا دائرتها ايضا غير قطبي العالم اللذين هما قطبا المعدل
وكان من الظاهر انه لزم ان يتقاطع دائرة البروج معدل النهار على محيط العالم لكونهما
عظيمتين كالمعدل لكان تحقيقا وعند فرضها على الفلك الاعظم عند نقطتين مشتركتين
بينهما متقابلتين ينحصر بينهما نصف من كل منهما لما بين في الثاني عشر من اولى اكرنا
وذوسيوسيوس من ان كل دائرتين عظيمتين على بسيط كرة فهما تتقاطعان بنصفين
احديهما وهي التي تاخذ منها حركة فلك البروج على التوالي الى الشمال عن معدل النهار
وهو جهة قطبه الذي يلي كوكب جدي تسمى نقطة الاعتدال الربيعي لاعتدال الملوين
وحصول الربيع عند وصول الشمس اليها في معظم المعمورة والاخرى تسمى نقطة الاعتدال
الخريفي لان الشمس اذا وصلت اليها يعتدل الملوان ويحصل الخريف في اكثر المعمورة
وان يكون غاية بعدها عنه اعني بعد دائرة البروج عن معدل النهار عند نقطتين
اخريين لانها تتباعد عنه مبتدئة من احد التقاطعين الى غاية ما ثم تتقارب الى



التقاطع الآخر ثم تتباعد الى مثل تلك الغاية ثم تتقارب الى التقاطع الاول
ونهايتا الغايتان عند منتصف نصفيها الشمالي والجنوبي كما يشهد به الفطرة
السليمة احديهما ما يلي الشمال وتسمى نقطة الانقلاب الصيفي لانقلاب الزمان
من الربيع الى الصيف عند وصول الشمس اليها في اكثر المسكونة والاخرى ما يلي الجنوب
وهو جهة القطب الآخر للمعدل وتسمى نقطة الانقلاب الشتوي لانقلاب الزمان
من الخريف الى الشتاء عند حلول الشمس فيها في اكثر الاقاليم فتعين بذلك اي بما ذكر
من مقاطعة دائرة البروج المعدل عند نقطتين متقابلتين وكون غاية بعدها
عنه عند نقطتين اخريين لدائرة البروج اربع نقط يصير بها ارباعا كما عرفت
من انها تنتصف بنقطتي التقاطع وتنتصف نصفاها بالنقطتين الاخريين
ومدة قطع الشمس كل ربع منها مدة فصل من اربعة فصول السنة في معظم العمارة
وستقف على فائدة هذا القيد في المقالة الثانية ان شاء الله تعالى ثم نتوهم على ربعين
متلاصقين منها على كل واحد منهما نقطتين بعد كل واحدة منهما عن الاخرى مثل
بعد الاخرى عن اقرب طرفي الربع اليها والحاصل انه نتوهم على كل من الربعين نقطتين
بحيث ينقسم بها ثلثة اقسام متساوية ولو قال ثم نتوهم على كل من الربعين
المتلاصقين نقطتين بعد احديهما عن الاخرى مثل بعد كل واحدة منهما عن
اقرب طرفي الربع اليها لكان اولى ثم نتوهم ست دوائر عظام متقاطعة جميعها
على نقطتين متقابلتين هما قطبا البروج اذ يمكن ان يمر بكل نقطتين متقابلتين
على الكرة دوائر عظام غير متناهية وذلك بين احديها تمر بقطبي العالم وبقطبي
البروج وبنقطتي الانقلابين اما مرورها بقطبي البروج واحد قطبي العالم فالوضع

كاف فيه كما مرّ آنفا ويلزم منه مرورها بقطبه الآخر ايضا لكونه مقابلا للاول واما مرورها
بالانقلابين فلما برهن في التاسع من خامسة اكرثاوذوسيوس من ان الدائرة العظيمة
التي تمر باقطاب كل دائرتين متقاطعتين على بسيط كرة يقطع كل قطعة منهما بنصفين
ونقطتا تقاطع هذه الدائرة مع المعدل يسميان نظيرتي الانقلابين وهذه الدائرة
تسمى الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة لمرورها بها وقطباها وهما نقطتان على
كرة العالم يتساوى جميع الخطوط الخارجة من كل منهما الى محيطها نقطتا الاعتدالين
لان المعدل ودائرة البروج يمران بقطبيها لمرورها بقطبيهما اذ كل دائرة عظيمة
مرت بقطبي عظيمة اخرى ايضا بقطبي الاولى كما سيتبين في اولى اكرثاوذوسيوس
فيكون قطباها نقطتين مشتركتين بين المعدل ودائرة البروج وهما نقطتا الا
عتدالين والاخرى من هذه الدوائر الست تمر بنقطتي الاعتدالين وقطباها
نقطتا الانقلابين لمرورها بقطبي دائرة البروج والمارة بالاقطاب الاربعة والا
ربع الباقية من الست تمر بالنقط الاربع المتوهمة على الربعين المفروضين
بالفرض وباربع نقط اخرى مقابلة للمفروضة بالضرورة وهي على الربعين الباقيين
المقابلين للمفروضين واقطاب هذه الدوائر هي النقطة المشتركة بينها وبين
دائرة البروج ولا يخفى عليك تفصيلها فينقسم الفلك الثامن بهذه الدوائر الست
اثني عشر قسما كل قسم منها وهو ما احاط به نصفا دائرتين يسمى برجا والقوس
التي بين كل دائرتين بل نصفيهما منها اي من هذه الدوائر الست بشرط ان لا يقع
بينهما بل بين نصفيهما دائرة اخرى من ابل نصفهما من منطقة البروج يسمى ايضا
برجا ثلثة منها ربيعية وهي الحمل والثور والجوزاء ويسمى التوأمين ايضا وثلثة

تمّ الاخرى

وثلثة منها صيفية وهي السرطان والاسد والسنبلة والعذراء ايضا وهذه البروج
الست شمالية وثلثة خريفية وهي الميزان والعقرب والقوس ومنها الاعتدال
بمثل ما مر ويقال للخط المستقيم الواصل بينهما خط المشرق والمغرب وخط
الاعتدال والاستواء والدوائر الصغار الموازية للافق لدائرة الافق
يقال لها المقنطرات فما كان منها فوقها يسمى مقنطرات الارتفاع وما كان
تحتها يسمى مقنطرات الانحطاط ومنها اي من العظام دائرة نصف النهار
وهي دائرة عظيمة تمر بقطبي العالم وسمتي الرأس والقدم وهي الفاصلة بين
النصف الشرقي والغربي من الفلك بل بين الصاعد والهابط بالقياس
الى الحركة الاولى فيما يتعين فيه المشرق والمغرب ويحصل صعود وهبوط بها
واعترض عليه في التعريف بانه غير مانع لصدقه في عرض تسعين على دائرتي الميل
والارتفاع بل على دوائر غير متناهية ليس شيء منها دائرة نصف النهار واجيب
بانه تعريف لنصف نهار غير عرض تسعين وفي هذا الجواب لا يفيد الا زيادة في الا
عتراض اذ تخصيص المعرف بزيدة في عموم المعرف العام اللهم الا ان يعتبر هذا القيد
في التعريف ايضا وقيل لو زيد فيه قيد وهو بحيث يكون وقت وصول الشمس اليها
منتصف ما بين طلوعها وغروبها لكان جامعا ومانعا لانه لا يصدق حينئذ في عرض
تسعين الا على دائرة واحدة وفيه بحث لانه اما ان يكون المعنى انه كلما
وصلت اليها يكون منتصف ما بين طلوعها وغروبها او قد يكون اذا وصلت
اليها يكون منتصف ما بين طلوعها وغروبها او لا يكون منتصفا بين طلوعها
وغروبها الا وقت وصولها اليها فهذه ثلث احتمالات لا يستقيم التعريف على

ويسمى آرامي ايضاً وثلثة شتوية وهي الجدي والدلو ويسمى ساكب الماء والدالي ايضاً
والحوت ويسمى السمكتين ايضاً وهذه الستة جنوبية وهذه الاسامي المذكورة
مأخوذة من صور تُوهِّمت على المنطقة من كواكب ثابتة ينظمها خطوط موهومة
وقت وقت التسمية في تلك الاقسام فللحمل ثلثة عشر كوكباً على صورة غنم ذي قرنين
مقدمه الى المغرب ومؤخره الى المشرق وظهره الى الشمال ورجلاه في الجنوب وقد
التفت الى خلفه وللثور اثنان وثلثون على صورة مقدم ثور مقطوع في سرته
وقد نكس رأسه مقدمه الى المشرق ومؤخره الى المغرب ومن كواكبه الثريا والدبران
وللتوأمين ثمانية عشر على صورة صبيين قائمين معتنقين في جوز الشمال
اي وسط السماء رأساهما في الشمال والمشرق وارجلهما الى المغرب والجنوب
وللسرطان تسعة على صورة سرطان مقدمه الى المشرق والشمال ومؤخره الى المغرب
والجنوب وللاسد سبعة وعشرون على صورة اسد وجهه الى المغرب وظهره الى الشمال
والنير الذي فيها هو قلب الاسد ومنها الهلبة وهي كواكب مجتمعة متكاثفة من جملتها
الظفيرة وللعذراء ستة وعشرون على صورة جارية ذات جناحين ارسلت
ذيلها ورأسها الى المغرب والشمال وقدماها الى المشرق والجنوب ويدها اليسرى
مسبلة مع جنبها واليمنى مرفوعة حذو منكبها وقد قبضت سنبلة والنير
الذي على كفها اليسرى هو السماك الاعزل وللميزان ثمانية وعشرون على صورة
ميزان كفتاه نحو المغرب وعموده نحو المشرق وللعقرب احد وعشرون على صورة عقرب
رأسها الى الشمال والمغرب وذنبها نحو الجنوب والمشرق والنير الاحمر الذي فيه هو
قلب العقرب وللرامي احد وثلثون على صورة كأن له جسد دابة الى العنق ويده

وهو في المشرق ثم يبرز من موضع العنق نصف رجل من عند الحقو عليه عمامة ذات ذوائب
وقد وضع السهم في قوسه واغرق في النزع نحو المغرب وللجدي ثمانية وعشرون على صورة
النصف المقدم من جدي ذي قرنين رأسه ويداه نحو المغرب وظهره الى الشمال و
الباقي كمؤخر سمكة الى ذنبها ولساكب الماء اثنان واربعون على صورة رجل قائم
رأسه في الشمال ورجلاه في الجنوب متوجه الى المشرق ماد اليدين باحديهما كوز
قد قلبه وانصب الماء الى اقدام رجليه وجرى من تحتهما الى فم الحوت وللسمكتين
اربعة وثلثون على صورة سمكتين قد وصل ذنب احديهما بذنب الاخرى بخيط طويل
من كواكب على تعويج يسمى خيط الكتان احديهما وهي المتقدمة رأسها الى المغرب وذنبها
الى المشرق ورأس الاخرى الى الشمال وذنبها الى الجنوب عند قرني الحمل وانما اطنبنا
الكلام في بيان هذه الصور اعانة للناظر على معرفتها في السماء ولا يذهب عليك ان
هذه الكواكب وما البروج متحركة بحركة الفلك الثامن فلا محالة تنتقل هذه الصور
عن مواضعها في تلك الاقسام واذا انتقلت فللمنجمين ان يسموا كل قسم منها باسم
صورة وقعت في محاذاته وفي زماننا هذا قد انتقل اوائل كواكب صورة الحمل في
برجه ولم يبق من صورة التوأمين في برجها اقدامهما لكن الاولى الابقاء على
التسمية الاولى لئلا يقع خبط في الحساب المبنية على الارصاد ولهذا اي ولاعتبار
الاقسام بالبروج في الفلك الثامن او لا يسمى بفلك البروج وبالسطوح الموهومة
لهذه الدوائر ينقسم الافلاك الممثلة والفلك الاعظم ايضاً اذا فرضت قاطعة للعالم
باثني عشر برجاً واقسام الفلك الاعظم هي البروج المعتبرة ولهذا يسمى بعضا ربابه
الحقيقية بفلك البروج ومنها اي من العظام دائرة الافق وهي دائرة عظيمة تفصل

بين ما يرى من الفلك وبين ما لا يرى منه اعلم ان الافق يطلق على ثلث دوائر احديها
دائرة عظيمة ثابتة يقوم الخط الواصل بين سمتي الرأس والقدم عمودا عليها وتسمى
الافق الحقيقي والثانية دائرة صغيرة ثابتة تماس الارض من فوقها موازية
للافق الحقيقي وتسمى الافق الحسي والثالثة دائرة ثابتة ترسم محيطها من طرف خط
يخرج من البصر الى سطح الفلك الاعظم مماسا للارض اذا ادير الخط مع ذلك الطرف مع ثبات
طرفه الذي في البصر ومماسته للارض وتسمى الافق الحسي ايضا وهي قد تكون عظيمة وقد تكون
صغيرة اذ ربما تنطبق على الاولى وربما يقع تحتها او فوقها وتحت الثانية بحسب
اختلاف قامة الناظر وهي الفاصلة بين ما يرى وبين ما لا يرى حقيقة اما الاولى
فقد تفصل بينهما وقد لا تفصل واما الثانية فلا تفصل اصلا ولا يخفى ان ما ذكره المص
لا يصلح تعريفا لشيء منها الا اذا حمل العظم او الفصل على ما هو اعم من التحقيقي والتق
او حمل كلاهما على التوزيع فعلى الاول يجوز التعريف للافق الحسي بالمعنى الاول والثاني
وعلى الثاني يجوز للافق الحقيقي وعلى الثالث للافق الحسي بالمعنى الاول لكن الحقيقي اليق
بالمقام فظهر مما ذكرناه خفاء ما قيل من انه لا يخفى ان ما ذكره المص هو الافق الحسي بالمعنى
الاول وبالنسبة اليها يعرف الطلوع والغروب لكل ما يطلع ويغرب اذ طلوعه هو
ظهوره فوقها بعد ان كان تحتها وغروبه على عكس ذلك وقطباها نقطتان هما سمتا الرأس
والقدم لان الخط الواصل بينهما المار بمركز العالم عمود عليها كما عرفت فيكون طرفاه
قطبيها اذ كل دائرة على بسيط كرة يخرج من مركز الكرة عمود عليها وينفذ في القطبين
فان مر بقطبيها [illegible] ذو [illegible] فان وقعا على المعدل فالافق
يسمى بالافق المستقيم وان انطبقا على قطبيه يسمى بالافق الرحوي وان لم يكن

وان لم يكن هذا ولا ذاك يسمى بالافق المائل ونصف معدل النهار ان لم يكن اياه
بنقطتين يقال لاحديهما نقطة المشرق ووسط المشارق ومطلع الاعتدال
لطلوع نقطة الاعتدال منها ابدا ولان الشمس في طلوعها منها يعتدل الليل
والنهار وللاخرى نقطة المغرب ووسط المغارب ومغرب الاعتدال لما مر
ويقال للخط المستقيم الواصل بينهما خط المشرق والمغرب وخط الاعتدال
والاستواء والدوائر الصغار الموازية له اي لدائرة الافق يقال لها المقنطرات
فما كان منها فوقها يسمى مقنطرات الارتفاع وما كان تحتها يسمى مقنطرات الانحطاط
ومنها اي من العظام دائرة نصف النهار وهي دائرة عظيمة تمر بقطبي العالم وسمتي
الرأس والقدم وهي الفاصلة بين النصف الشرقي والغربي من الفلك بل بين
الصاعد والهابط بالقياس الى الحركة الاولى فيما يتعين فيه المشرق والمغرب
ويحصل صعود وهبوط بها واعترض على هذا التعريف بانه غير مانع لصدقه في
عرض تسعين على دائرتي الميل والارتفاع بل على دوائر غير متناهية ليس شيء
منها دائرة نصف النهار واجيب بانه لا نصف نهار في عرض تسعين وظاهر ان هذا
الجواب لا تفيد الا زيادة في الاعتراض اذ تخصيص المعرف بغير في عموم المعرف العام
اللهم الا ان يعتبر هذا القيد في التعريف ايضا وقيل لو زيد فيه قيد وهو حيث
يكون وقت وصول الشمس اليها منتصف ما بين طلوعها وغروبها لكان جامعا ومانعا
لانه لا يصدق في عرض تسعين الا على دائرة واحدة وفيه بحث لانه اما ان يكون
المعنى انه كلما وصلت اليها يكون منتصف ما بين طلوعها وغروبها او لا يكون منتصف
ما بين طلوعها وغروبها الا وقت وصولها اليها فهذه ثلث احتمالات لا يستقيم التعريف

على نحو ما سواء كان المراد بالمنتصف الحقيقي او الحسي اما على الاول فلانه لا
يصدق على نصف نهار كثير من المواضع كعرض تسعين وغيره واما على الثاني فلصدقه
على دوائر كثيرة في عرض تسعين واما على الثالث فلانه لا يصدق على نصف النهار في غير
عرض تسعين ان اريد بالمنتصف المنتصف الحقيقي وعلى نصف نهار اصلا ان اريد به
الحسي فالاشبه ان يخص التعريف بنصف نهار غير عرض تسعين كما مر ولا بأس فيه اذ هو في
عرض تسعين لا يتعين فلا يترتب عليها الفوائد الباعثة على اعتبارها او تركه على
حاله ويلتزم ان كلا من تلك الدوائر نصف نهار لعرض تسعين وانما سميت بها لان
النهار ينتصف حسا حين وصول الشمس اليها فوق الافق في الاكثر لا لانه ينتصف
لا يكون الا حين وصولها اليها كما عرفت وقطباها نقطتا المشرق والمغرب
لمرورها بقطبي المعدل والافق وتنصف دائرة الافق بنقطتين تدعى احداهما
نقطة الجنوب وهي التي في تلك الجهة والاخرى نقطة الشمال كل ذلك في غير عرض
تسعين ويقال للخط الواصل بينهما خط نصف النهار وخط الزوال وخط الجنوب
والشمال وهذا الخط وخط المشرق والمغرب يستخرجان في سطوح الرخامات
والرخامات آلة متخذة من رخامة او نحاس او غيرهما لوح معين مستطيلة
او مدورة مخطوطة بخطوط منها خط الزوال والاعتدال يتوصل بها الى كثير من
الاعمال كمعرفة الارتفاعات والاوقات والاظلال وغيرها ومنها الدوائر العظام
دائرة الارتفاع سميت بها لان قوس الارتفاع مأخوذة منها كما سيجيء وتسمى ايضا
الدائرة السمتية وسيجيء وجهها عن قريب وهي دائرة عظيمة تمر بسمتي الرأس
والقدم ويعرف بالخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز

بمركز الكوكب او الشمس ملاقيا اياه بنقطة تفرض على الفلك اذ التخصيص مخل بجامعية التعريف ولا يخفى
عليك انه يرد على هذا التعريف مثل ما اورد على تعريف نصف النهار لصدقه حين كون النقطة على
سمت الرأس والقدم على دوائر غير متناهية لعدم دائرة الارتفاع الا واحدة منها وتقطع دائرة
الافق على زوايا قائمة لما بين في السادس عشر من اولى اكر ثاوذوسيوس ان كل دائرة اولى
على كرة وتمر بقطبيها فهي تقطعها بنصفين وعلى زوايا قائمة بنقطتين غير ثابتتين بل متنقلتين
على دائرة الافق على حسب انتقال الكواكب او الشمس بل النقطة المفروضة لو كانت متنقلة الا
في خط الاستواء اذا كان مدار تلك النقطة المعدل فانهما لا تنتقلان اصلا اذ لم يكن تلك
النقطة متحركة الا بالحركة الاولى وحينئذ كانت متحركة بغيرها ايضا وكذا قطباها وهما نقطتان
على الافق يجب تغيرهما وبالنقطتين المذكورتين اربابا ينتقلان عليه بحسب انتقالها بين
النقطتين ويسمى كل واحدة منهما نقطة السمت لكونهما على سمت الظل ولهذا سميت هذه الدائرة
بالدائرة السمتية والخط الواصل بينهما بخط السمت والقوس الكائنة من دائرة الافق الواقعة
بينها اي بين احديهما وبين احدى نقطتي المشرق والمغرب بشرط ان لا يكون اكثر من الربع لا بشرط
ان يكون اقل منه اذ قوس السمت قد يكون ربعا تسمى قوس السمت وما بينها وبين احدى نقطتي الجنوب
والشمال بشرط ان يكون اقل من الربع تسمى تمام السمت وقد ذهب طائفة الى العكس او هذه الدائرة
اي دائرة ارتفاع كل نقطة اذا لم تكن تلك النقطة ثابتة او مارة بسمت الرأس او القدم ينطبق
على دائرة نصف النهار في اليوم بليلته على ما اصطلح عليه الحساب مرتين مرة عند وصولها الى التقاطع
الاعلى بين مدارها ودائرة نصف نهار او مرة عند وصولها الى التقاطع الاسفل لان احديهما عند
وصولها الى دائرة نصف النهار فوق الافق والاخرى عند وصولها اليها تحت الافق اذا لم يستقيم
فيما لا يغرب وكذا فيما لا يطلع واما اذا كانت النقطة ثابتة كالقطبين فدائرة ارتفاعها

منطبقة على دائرة نصف النهار دائماً واما اذا كانت مارة بسمت الرأس والقدم ففي خط الاستواء
لانطباقه اصلاً واما في غيره فتنطبق عليها في اليوم بليلته مرتين لا مرتين ومنها
دائرة اول السموت وهي دائرة عظيمة تمر بسمتي الرأس والقدم وبنقطتي المشرق والمغرب
ولهذا تسمى دائرة المشرق والمغرب ايضاً وقطباها نقطتا الجنوب والشمال تمر وربما بنقطتي الافق
ودائرة نصف النهار وتقاطع دائرة نصف النهار على سمتي الرأس والقدم كرويا بها وبهما
الفاصلة بين النصف الجنوبي والنصف الشمالي وتنقسم كرة العالم بها وبدائرة نصف النهار والافق
بثمانية اقسام متساوية اربعة منها فوق الافق واربعة منها تحته وانما سميت بذلك لان اول السموت
لان دائرة الارتفاع اذا انطبقت عليها وذلك عند كون النقطة التي تمر دائرة الارتفاع
بها عليها كانت دائرة الارتفاع ليس لها قوس سمت لانطباق نقطتي السمت ح على نقطتي المشرق
والمغرب فلا يحصل قوس سمت ولا تمام لها اذ حينئذ لا سمت لا تمام ولهذا تسمى ايضاً بالدائرة التي
لا سمت لها واذا اخذت في مفارقتها ابتدأ حدوث السمت ويتزايد الى ان يصير ربعاً وهي لا يوجد
بها تمام سمت فاذن هذه الدائرة مبدأ السموت ونهاية باولها ومنها الافق المستقيم منطبق
على المعدل وهو الافق الرحوي تتقاطع مع جميع المدارات الموازية له بنصفين على زوايا قائمة
بان لا عرض فيه اولي الرتبة وذو سبوس واما في الافق المائل فتتقاطع مع بعض المدارات الاعلى
قوائم والامر بقطبيها لما يتفق في الرابع عشر من اولي الرتبة وذو سبوس اذ كل دائرة عظيمة
على بسيط كرة تتقاطع دائرة اخرى على زوايا قائمة فهي تمر بقطبيها وتماس كل واحد من متساويين
اذ كل دائرة عظيمة على بسيط كرة مائلة على دائرة اخرى فهي تماس دائرتين متساويتين متوازيتين
لكن الدائرة التي هي مائلة عليها بالقدر من نهاية الا[illegible] والمدار الذي تماسها الحادث دائرة اول السموت
تسمى مدار ذلك البعد الذي هذا المدار مدار سمت رأس اهل [illegible] مدار تمر به ومنها دائرة

دائرة الميل وهي دائرة عظيمة مارة بقطبي معدل النهار والظاهر قوله ويعرف بها بعد
الكوكب عن معدل النهار وميل فلك البروج عن معدل النهار من تتمة التعريف اذ القوم عرفوا
في تعريفها المرور بجزء من فلك البروج او بكوكب ولهذا تسمى بدائرة الميل ودائرة بعد
الكوكب عن معدل النهار واعلم ان الميل اذا اطلق يراد به الميل الاول لكنه لما كان يطلق
على معنى آخر ايضاً نبه على ما عناه وقال اعني الميل الاول وستعرفه في باب القسي ان شاء الله
ولكون هذا الميل الذي يعرف بهذه الدائرة الميل الاول تسمى دائرة الميل الاول ايضاً
واعلم ان هذا المقام يقتضي بسطاً من الكلام اذ زلت فيه اقدام كثير من العظام
فنقول البعد بين الشيئين انما يطلق على اقصر المسافات بينهما او على مسافة لا اقصر منها
لا على الاول فقط الا يرى ان بعد المركز من المحيط هو نصف القطر مع انه ليس اقصر الخطوط
الواصلة بينهما فظهر منه ان ما قيل من ان بعد النقطة عن الخط هو اقصر خط خرج من تلك
النقطة الى ذلك الخط لا يصح على اطلاقه واذا تمهد هذا فاعلم انهم لما ارادوا معرفة بعد
جزء من فلك البروج او بعد كوكب اعني بعد رأس خط خرج من مركز العالم مار بمركز الكوكب
الى محيط الفلك الاعظم عن المعدل فرضوا دائرة تمر بقطبي العالم وبالجزء او الكوكب وقالوا
ان القوس الواقعة فيما بين الجزء والمعدل من الجانب الاقرب اي بعده عنه وان الواقعة بينه
وبين رأس الخط بشرط ان لا يكون اكثر من ربع بعد الكوكب عنه وانت خبير بان هذه القوس
في الصورتين ليست هي البعد حقيقة اذ وترها اقصر منها لكن لما لم يكن بين كل من ذلك الجزء
ورأس الخط وبين المعدل على بسيط الفلك خط اقصر منه اطلق عليها البعد وذلك لان
رأس الخط مثلاً ان وقع على قطب المعدل كان جميع القسي الواقعة بينه وبين المعدل متساوية
البعد بل يكون كل منها صالحة لان تكون بعداً له اذ لا يتعين دائرة ميله ح ولا بأس به وان لم يقع لها

عند كل ذلك بكل من القسي الواقعة بينهما اطول من قوس البعد لا ازيد ان لم تكن اقصر من الربع فظاهر وان كانت اقصر
منه فلان كل قوس منها توتر زاوية عظمى في المثلث الحادث منها ومن قوس البعد والقوس المحصورة من المعدل
بين طرفيهما كما ثبت في الشكل الخامس عشر من اولى الاكر ما لا ما ومن ان كل مثلث احدى زواياه ليست
اصغر من قائمة وكان الضلع الذي يوترها اقل من الربع وكل ضلع آخر منه فكل واحدة من الزاويتين
الباقيتين اصغر من قائمة وقد بين في السابع منها ان الزاوية العظمى من المثلث يوترها الضلع
الاطول هذا اذا اعتبرت القسي من العظام واما اذا اعتبرت من الصغار فلانه اذا فرضنا
دائرة عظيمة تمر بطرفي كل قوس الواقعة من هذه الدائرة العظيمة بينهما اقصر منها لاتحاد
وترهما وكون الخط اسهم الصغيرة ازيد من الخراب لما اوتر وقد عرفت انه لا قوس من العظام
اقصر من البعد فلا قوس من الصغار ايضا اقصر منه بل مساوية له واما الخطوط المنحنية الغير الواقعة
فالفطرة السليمة تشهد بان كلا منها اطول من قوس عظيمة واقعة بين طرفيه فثبت انه لا
خط على بسيط الفلك بين راسي الخط والمعدل اقصر من قوس البعد وذلك ما اردناه واما
ما قيل من انه اقصر القسي التي من العظام فمع ما فيه من تخصيص يدل على ضيق العطن لكن يصحح
كما عرفت هذا ما ثبت لنا في هذا المقام والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **ومنها** دائرة العرض وهي
عظيمة تمر بقطبي البروج وبطرف الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز الكوكب او بجزء من فلك البروج
الى سطح الفلك الاعظم ويعرف بها عرض الكوكب وهو بعده عن فلك البروج ولهذا سميت بدائرة العرض
ولا يخفى انه لعله لو كانت على قطبي البروج لتعدد دائرة عرض وهي غير متعينة وكذا يعرف بها الميل الثاني لنقطة
البروج عن معدل النهار ويسمى عرضا ايضا ولهذا يسمى هذه الدائرة بدائرة الميل الثاني ايضا وهي احدى الدوائر العظام
المشهورة وهي على هذه المقدمة جريا على الايام نقاطعها السفليات ثلث منها التي هي المعدل
وفلك البروج ودائرة الافق الاقطاب الاربعة والباقيتان فهما دائرة الميل والعرض مع الاربع التي تحفظ في توهمها

تو شيئها السنبح وهي الافق ودائرة نصف النهار والارتفاع واول السموت انواع لما انتهى من غير
متناهية الآن الافق لا يتعدد في موضع واحد وكذا دائرة نصف النهار واول السموت بخلاف الثلث
الباقية غير ان دائرتي الميل والعرض تتعينان بحسب نقطة نقطة سوى الاقطاب دون دائرة
الارتفاع ولما فرغ من ذكر الدوائر العظام المشهورة شرع في ذكر الصغار المشهورة فقال
ومن الدوائر المشهورة الدوائر الصغار المتوهمة المرتسمة بدور النقطة الكائنة
في ثخن افلاك السيارات او جد فيها وفي بعض النسخ بحركة مركز الكوكب او الفلك والمراد واحد
وهي اما مرتسمة لا على البسائط فالمرتسمة على البسائط هي المرتسمة من حركة مركز الشمس على محيط
الفلك الخارج المركز والمرتسمة من حركات مراكز التداوير على محيطات الافلاك الحاملة ومن
حركات مراكز الكواكب على محيطات افلاك التداوير وانت خبير بان هذه الدوائر لا ترتسم على سطوح
تلك الافلاك بل في ثخنها وكونها في حكم ما على المحيط لاتحاد مركزيهما وكون احدهما في سطح الاخرى
لا يصلح سببا لتخصيص القول بانها مرتسمة على البسائط دون الاخرى لكونهما ايضا في ذلك الحكم
بالوجه المذكور اللهم الا ان يجوز ذلك تسمية على سبيل الاصطلاح ولا مشاحة فيه وكل دائرة
من ان من المرتسمة على البسائط يعلم الفلك الذي ترتسم على محيطه فالمرتسمة من حركة مركز الشمس على
الفلك الخارج المركز تسمى بالفلك الخارج المركز والمرتسمة من حركة مراكز التداوير على الحوامل تسمى
بالافلاك الحاملة والمرتسمة من حركة مراكز الكواكب على التداوير تسمى بافلاك التداوير تسمية
للحال باسم المحل وهذه الافلاك الحاملة ومنطقة الفلك المائلة والاشعار بها او ذكر
منطقة المدير ايضا اذ فرضت قاطعة للعالم حدثت في سطوح الافلاك الممثلة وفلك البروج
والفلك الاعظم دوائر بعضها عظيمة كالحادثة في سطح الفلك الاعظم وبعضها غير عظيمة كغيرها
تسمى الافلاك المائلة لميلها عن فلك البروج وبعض حركات الافلاك التي ارتسمت بهذه

الدوائر فيها اولا على اقطاب غير قطبي البروج وقطبي العالم فيكون اقطابها مائلة عن اقطابهما وحركاتها
مائلة عن حركة فلك البروج او الفلك الاعظم او عنهما جميعا بل يكون تلك الافلاك مائلة في الحركة فيتسع
هذه الدوائر باحد هذه الاعتبارات مائلة وهذه الافلاك المائلة الحادثة في سطوح الممثلات
تقاطع الدوائر المسماة بالافلاك الممثلة على نقطتين متقابلتين لكونها عظاما كالممثلات
بالنسبة الى كراتها فيكون نصفها شماليا عن منطقة البروج لكونها سطحا او النصف
الاخر جنوبيا احديهما وهي مجاز مركز تدوير الكوكب عن دائرة البروج الى الشمال تسمى بالرأس
والاخرى بالذنب لانهم شبهوا الشكل الحادث بين نصفي المائل والممثل في الجانب الاقرب بالتنين
فيكون احدى العقدتين رأسا والاخرى ذنبا وانما صارت الاولى رأسا لكونها اشرف فالرأس
سعد والذنب نحس فاعلم ان هذا التعريف للرأس منقوض بالذنب في الزهرة اذ هو ايضا مجاز الى الشمال
وبالرأس في عطارد لانه ليس مجازه الى الشمال كذنبه فلا يتميز الرأس عن الذنب فيهما بهذا التفسير بل
الرأس في الزهرة مجازها الى الاوج وفي عطارد مجازه الى الحضيض والذنب على الخلاف فيستفيد
لك بهذا ان شاء الله تعالى والدوائر المرتسمة لا على السابق [illegible] المرتسمة من مركز الحامل لعطارد و
القمر [illegible] المدير حامل عطارد بل مركزه فوق مركزه وبحركة المائل حامل القمر على مركزه حول مركزه
وتسمى هذه المرتسمة في كل من عطارد والقمر بالفلك الحامل لمركز الحامل او مركز الحامل يدور على محيطها
واعلم ان الاقتصار على الدوائر كاف للناظرين البراهين كما اقتصر عليها صاحب المجسطي وتسمى
العلم هيئة غير مجسمة واما المتأخرون فحيث حاولوا تجريد المسائل عن الدلائل حتى يسهل ايراد الافلاك
مجسمة وبهذا الاعتبار تسمى هيئة مجسمة فالمقتصرون عليها يقتصرون في الفلك التاسع والثامن المسمى المعدل
على دائرتين متقاطعتين هما منطقتاهما ويكون للشمس دائرتين الممثل والخارج مماسا للممثل
في الاوج على الاصل الخارج واما على اصل التدوير فيوردون ثلث دوائر الحامل الموافق المركز والخارج

والخارج متقاطعين والتدوير على ان مركزه على محيط الحامل [illegible] على اصل
الخارج [illegible] بطليموس وتبعه الجمهور وللقمر اربع دوائر الممثل والمائل متقاطعين
والجوزهر الحامل مماسا للمائل على الاوج والتدوير على ان مركزه على الحامل والابعد يوردون الحامل مركز
الحامل لكونه في حكم المائل وبعضهم يوردونه ايضا وللخمس العلوية والزهرة خمس دوائر الممثل و
المائل والحامل ومعدل المسير قاطعا للحامل والتدوير على الحامل ولعطارد ست دوائر الممثل و
المائل والحامل والمعدل المسير والتدوير والحامل لمركز الحامل والابعد يوردون المدير لقيام حامل مركز
الحامل مقامه وبعضهم يوردونه ايضا مماسا الفلك المائل على الاوج فالافلاك عند الجمهور من
المهندسين المقتصرين على الدوائر اربعة وثلثون على اصل الخارج في الشمس وثلثون على اصل
التدوير فيها وعند المجسمة اربعة وعشر [illegible] على الاصلين وقد احتاج اصحاب التجسيم في ضبط الحركات
الى افلاك اخر [illegible] عليهم تصورا وضاعة والله اعلم بانه هذه الافلاك هو الافلاك بحسب الدوائر
عند المهندسين



الباب الرابع من المقالة الاولى في القسي المتداولة بين اصحاب الصناعة التي يحيط بها خط

الدائرة سواء كانت ستين جزءا او اقل او اكثر فان نقصت تلك القطعة عن ستين جزءا سمي الجزء

الذي يحيط به المحيط شس الى ثلثمائة وستين جزءا فتفضل الستين عليها يسمى تمام تلك القوس

ومثاله ما سلف من قوس السمت وتمامها فان القوس الواقعة من الافق بين كل نقطتين متجاورتين

من النقط الاربع التي هي نقطة المشرق والمغرب والجنوب والشمال تسعون جزءا اذ الافق صارت ارباعا

ارباعا فاذا فرضنا ان قوس السمت من المشرق الى الجنوب مثلا خمسون جزءا يكون تمامها التي بين نقطتي السمت

والجنوب اربعين جزءا وهو فضل التسعين على قوس السمت اعني خمسين واعلم ان المسكون من الارض

له امتداد طولي بين المشرق والمغرب هو اطول امتداديه ومبدأه عند اليونانيين منتهى العمارة

في جانب المغرب بعد البلد عن ذلك المبدأ اعني بعد نقطة تقاطع دائرة نصف نهاره مع المعدل فوق الافق

عن نقطة تقاطع دائرة نصف نهار المبدأ معه اي فوق الافق على التوالي يسمى طول البلد وبعبارة

الجمهور بعد ذلك فيقال انه طول البلد قوس من معدل النهار فيما بين دائرة نصف النهار

العمارة وهما كان آخر العمارة صادقا على المنتهى الغربي والشرقي عين مراده بقوله اعني مبدأ طول

العمارة من المغرب وستعرف في المقالة الثانية انه ساحل البحر الغربي عند البعض وجزائر واغلة فيه

عند آخرين وبين دائرة نصف النهار لذلك البلد ولا يخفى ان هذا التعريف غير مانع والصواب

ان يقال انه قوس من معدل النهار مبتدأ من تقاطعه الفوقاني مع دائرة نصف نهار آخر العمارة من

جهة المغرب منتهى الى تقاطعه الفوقاني مع دائرة نصف نهار البلد على التوالي واما الهند فالمبدأ

عندهم منتهى العمارة في جانب المشرق والتوقيف على مذهبهم يعرف بالمقايسة الى ما ذكرنا مطالع

كل قوس من فلك البروج ما يطلع معها من معدل النهار وتلك القوس من فلك البروج تسمى طوالع

وكذا مغارب كل قوس من فلك البروج ما يغرب معها من المعدل وهي غوارب ويقال المطالع في خط

خط الاستواء لانه قوسا محصورة بين دائرتين من دوائر الميل ما يسمى بطلوع الطوالع

لان افقه مار بقطبي العالم اذ المعدل تمر بقطبيه فهو ابدا دائرة من دوائر الميل اذا عبر دوره

بطلوع كل جزء من فلك البروج وههنا قد اعتبر دوره في خط منه وتوضيحه ان يفرض ان احد طرفي

فلك البروج والآخر من المعدل على الافق الشرقي ويفرض دائرة ميل تنطبق على الافق فاذا ارتفع

بحركة الكل تنفع نصف دائرة الميل المفروضة وهو الذي كان منطبقا على الافق الشرقي

فينحصر بينه وبين الافق الشرقي قوسان احدهما من فلك البروج والاخرى من المعدل

ولا شك ان الثانية مطالع للاولى اذ قد طلعتا معا وانها محصورة بين دائرتي ميل

احديهما تلك المفروضة والاخرى الافق فيكون المطالع في خط الاستواء محصورة بين

دائرتين من دوائر الميل اعني ما بين دائرتي الميل بل بين نصفيهما المتحدين بقطبي

العالم من معدل النهار مطالع لما بينهما بل بين ذينك النصفين بعينهما من فلك البروج

وفائدة هذه العناية الاشارة الى ان المطالع قد تكون قوسا من فلك البروج ويعلم انه ان يجوز

فيه اشارة الى ان المراد من كون المطالع في خط الاستواء محصورة بين دائرتي الميل ان كل

ما بين دائرتي الميل من معدل النهار مطالع لما بينهما من فلك البروج في خط الاستواء لا ان كل

مطالع في خط الاستواء محصورة بين دائرتي الميل فان مطالع النصفيات كذلك في هذا

في خط الاستواء واما في غيره مما عرضه تسعين فيكون مطالع كل قوس محصورة بين الافق الشرقي

ودائرتي الافق وبين دائرة اخرى عظيمة تماس اعظم المدارات الابدية الظهور وتمر

بطرف تلك القوس لا بين النصف الشرقي من الافق اما بين احد طرفي القوس وبين دائرة

اخرى تمر بنقطتي الجنوب والشمال وبطرفي الافق الا بين ان اصل الرسالة مثلا في بلدة من

افاق سنة هذه سمرقند صنفت في حصونها الى اذا وصل الى دائرة نصف النهار كان الجزء

الذي طلوعه من المعدل منتهيا وراغبا الى الجهة الاخرى فلا يجوز مطالع القوس المحصور بين الافق

الشرقي ودائرة نصف النهار محصورة بينهما مع ان دائرة نصف النهار مارة بنقطتي الجنوب

والشمال وبطرفي القوس المذكورة واعلم انه لا يلزم ان يجوز مطالع كل قوس من فلك البروج قوسا

من معدل النهار بل قد يطلع مع قوس منه فلك البروج سواء كانت نصفا او اقل او اكثر

المواضع تمام المعدل وقد يطلع مع نصفه نقطة منه في بعضها وسنشير اليه ان شاء الله تعالى ولعل

المحدد انما قال مطالع كل قوس من فلك البروج ما يطلع معها من المعدل ولم يقل قوس يطلع معها

لهذا المعنى وقس اهل الصناعة على المطالع في جميع ذكرنا مطالع الجزء من فلك البروج قوس من معدل

النهار بين راس الحمل والجزء الذي يطلع معه من المعدل مع ذلك الجزء الذي هو من فلك البروج

على التوالي في الاكثر فان مطالع راس الجوزاء مثلا في اكثر المواضع قوس من المعدل بين راس

الحمل والجزء الذي يطلع معه راس الجوزاء على التوالي وذلك عند الجمهور واما بعضهم فقد ذهب

الى ان مطالع الجزء هو قوس من معدل النهار بين نقطة الشتوية وبين الجزء الذي يطلع منه

مع ذلك الجزء لغاية نظم في الاعمال وقس مطارب الجزء على مطالعه واعلم ان لكل جزء له مطالع

سوى راس الجوزاء فانه مطالعه في خط الاستواء التي هي مطالعه في نجره والتفاوت بين

المطالعين تسمى تعديل النهار لكل الجزء في الابيات المسمى بقوله تعديل نهار الجزء من فلك

البروج هو الفضل بين مطالعه بخط الاستواء وبين مطالعه بالبلد المفروض ولما كان

في تحقيقه نوع خفاء او فهمه بمثال الفعال ولنمثل مثالا لاذا كان راس الجوزاء مثلا في الافق

افق غير خط الاستواء من الافاق الشمالية في معظم المعمورة وقد صار دائرة وقد دائرة

الميل تمرّ به اي براس الجوزاء وتقاطع معدل النهار تحت الافق حدث مثلث بعضه

فوق الافق وبعضه تحته احد اضلاعه ميل راس الجوزاء وهو القوس الواقعة من دائرة

دائرة الميل بين راس الجوزاء وبين المعدل من الجانب الاقرب فسنوضحه فيما بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى

فدائرة الميل مار بالدوائر والفصل الاول ان قوسا بين دائرة الميل وبين نقطة الاعتدال الربيعي

الحيهما لانه فلك البروج وتسمى بدرجة السواء لانها تؤخذ متساوية وتنسب اليها مطالع الخلفة

والاخرى من معدل النهار وهي مطالع قوس الحاجز التي بين الاعتدال الربيعي ودائرة الميل بل مطالع

راس الجوزاء بافق خط الاستواء لان دائرة الميل المذكورة افق من آفاق خط الاستواء وافق

البلد الذي فرض راس الجوزاء عليه يقسم هذا المثلث الى مثلثين احدهما فوق الارض ويحيط به القوس

المفروضة الثلاثة منه من راس الجوزاء في ذلك الافق وسنوضح الثالثة المفروضة في هذا الباب

هي القوس الواقعة من الافق بين راس الجوزاء ومطلع الاعتدال من الجانب الاقل وقوس البروج

المذكورة التي كانت احد اضلاع المثلث الاعظم وقوس من معدل النهار بين نقطة الاعتدال

الربيعي وبين الافق وهي مطالع قوس البروج المذكورة بل راس الجوزاء بافق البلد والآخر

انا بعضه من ضلع المثلث الاعظم الذي هو المطالع بافق الاستواء والمثلث الآخر تحت الارض و

يحيط به القوس المفروضة المذكورة وميل راس الجوزاء المذكورة وقوس من معدل النهار ما بين الافق

وبين نقطة التقاطع بين دائرة الميل وبين معدل النهار وهي فضل ضلع المثلث الاعظم الذي

هو مطالع راس الجوزاء بخط الاستواء على ضلع المثلث الكائن فوق الارض الذي هو مطالعه

بالبلد وهذه القوس التي هي من معدل النهار اي الفضل المذكور تعديل نهار راس الجوزاء في

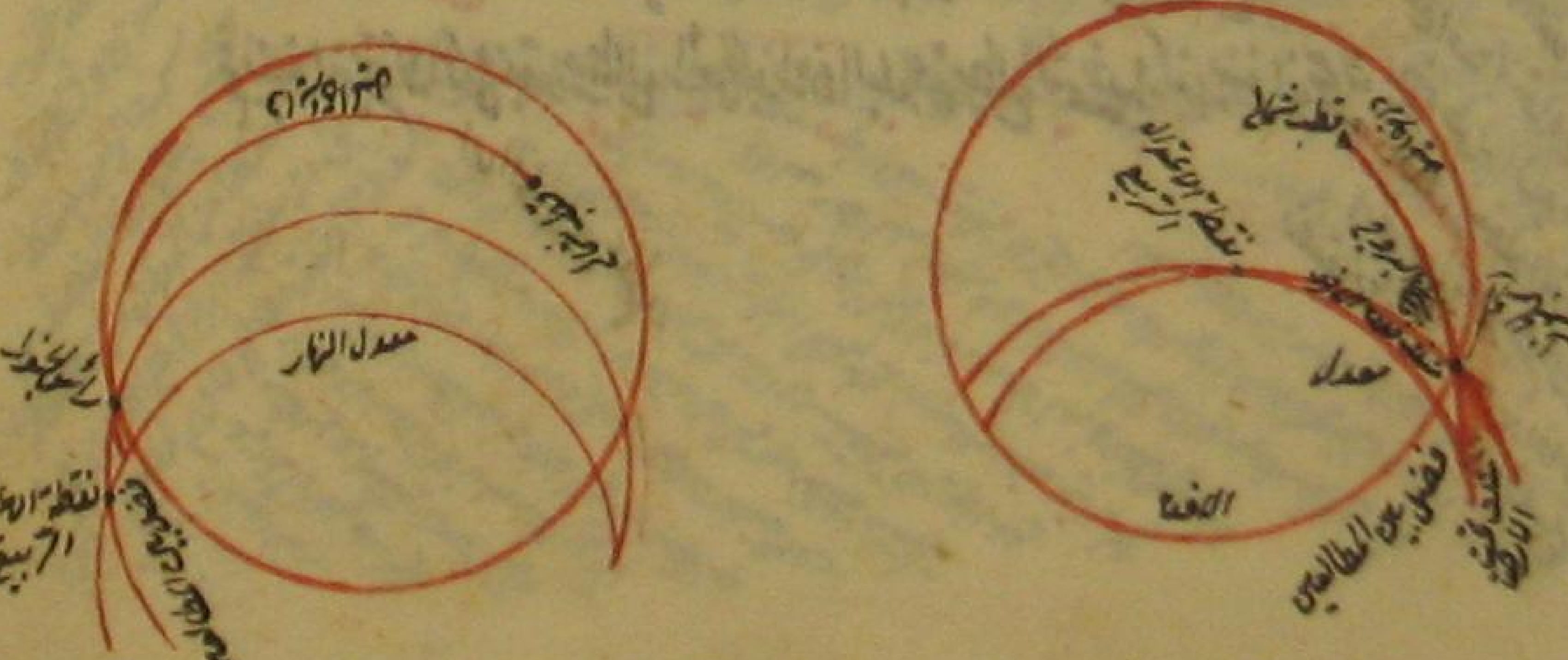
ذلك البلد كما عرفت من انه هو الفضل بين مطالع راس الجوزاء بخط الاستواء وبين مطالعه

بالبلد فبمقدار هذا الفضل يتقدم طلوع الشمس في البلد اذا كانت في اول الجوزاء على طلوعها

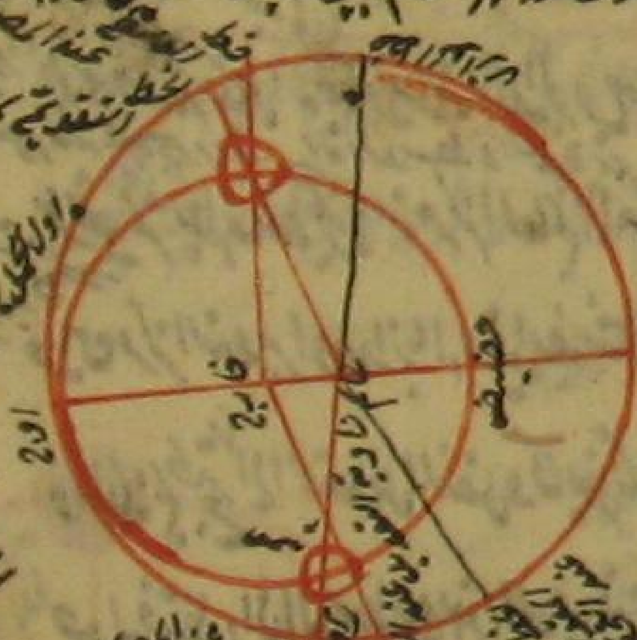
في خط الاستواء وهو موضع عليه يحيط طوله مثل طول البلد فان راس الحمل فيهما يطلع في ان واحد

ثم ينبغي ان يتحرك الكل بمقدار مطالع راس الجوزاء في البلد حتى يطلع الشمس فيه وكذا ينبغي ان يتحرك

بمقدار مطالعه في خط الاستواء حتى تطلع فيه كما كان مطالعه في البلد فكل جزء في خط الاستواء يتقدم طلوعه
فيه على طلوعه في خط الاستواء بقدر فضل مطالعه على مطالع البلد واذا كان راس الجوزاء على الافق .....
وحصل مثلث تحت الارض احد اضلاعه سمت مغرب راس الجوزاء والآخران قوسان بين الافق
واول الحمل احدهما من فلك البروج المسماة بدرج السواء والاخرى من المعدل وهي مغارب
راس الجوزاء في البلد واذا فرضنا دائرة ميل تمر به تقطع المعدل تحت الارض فيما بين الافق
وراس الحمل فالقوس الواقعة منه بين راس الحمل ونقطة التقاطع هي مغارب راس الجوزاء في خط
الاستواء والواقعة بينها وبين الافق هي فضل مغارب البلد على مغارب خط الاستواء فيتاخر
الغروب في البلد عن الغروب في خط الاستواء بقدر ذلك الفضل فاذا نقصنا مجموع فضلي المطالع
والمغارب عن نهار البلد يبقى لنا نهار خط الاستواء فتعديل نهار راس الجوزاء في الحقيقة هو مجموع
الفضلين الا انهم سموا فضل المطالع بهذا الاسم لان التعديل يعرف بمعرفته لتساوي الفضلين
ولما كانت الافاق المائلة تختلف قطعها بمثل هذه المثلثات الحادثة في الفرض المذكور باختلاف
عروض البلدان فان البلد كلما كان عرضه ازيد يقطع افقه هذا المثلث بحيث يكون الفضل
بين مطالعه ومطالع خط الاستواء اعظم يجب ان يكون المطالع في تلك الافاق تختلف فيها ايضا
باختلاف العروض وبهذا تختلف النهر فيها واعلم ان الكلام المذكور في هذا المقام انما يستقيم
فيما لا يبلغ عرضه تمام الميل الاعظم واما في غيره فامر المطالع فيه مشكل لا ينتظم في هذا السلك
ومن تعسر عليه تصور شيء مما ذكرنا في بيان الفضل بين المطالعين والمغاربين فلينظر
الى هذين الشكلين والله اعلم بالصواب



وسط الشمس على ما ذكره صاحب التبصرة قوس من فلك البروج ما بين اول الحمل وبين راس خط يخرج من مركز
فلك الخارج المركز ويمر بمركز الشمس وينتهي الى دائرة البروج على التوالي وانما وجب انتهاؤه اليها
لان مركز الشمس ملازم لسطحها ابدا ولا يخفى عليك ان الوسط بهذا المعنى يختلف في نفسه ويخالف
ما ذكره في المطولات والتحقيق ان وسطها قوس من فلك البروج بين اول الحمل وبين طرف خط
يخرج من مركز العالم الى فلك البروج موازيا للخط الخارج من مركز الخارج المار بمركز الشمس و
منطبقا عليه على التوالي فاذا فرض ذلك الخط المار بمركز الشمس المنتهي الى دائرة البروج خارجا
من مركز العالم فالقوس التي بين طرفه المنتهي الى دائرة البروج وبين اول الحمل من فلك البروج
على التوالي هي تقويم الشمس وما بين طرفي الخطين المذكورين الخارج احدهما من مركز الخارج
والآخر من مركز العالم اذا لم ينطبق احدهما على الآخر من فلك البروج هو قوس تعديلها وزاوية
الخطين التي تحدث عند مركز الشمس اذا تقاطعا عند مركز الشمس اعني الزاوية التي يوترها قوس
التعديل لا غير لانها من الزوايا الثلث الحادثة عنده من تقاطعهما ايضا هي زاوية التعديل و
التحقيق ان قوس تعديلها هي القوس الواقعة بين طرف الخط التقويمي وبين طرف الخط الموازي
للخارج من مركز الخارج وزاويته هي زاوية تحدث عند مركز العالم بين ذينك الخطين فاذا
اشتبه عليك شيء فانظر في هذا الشكل



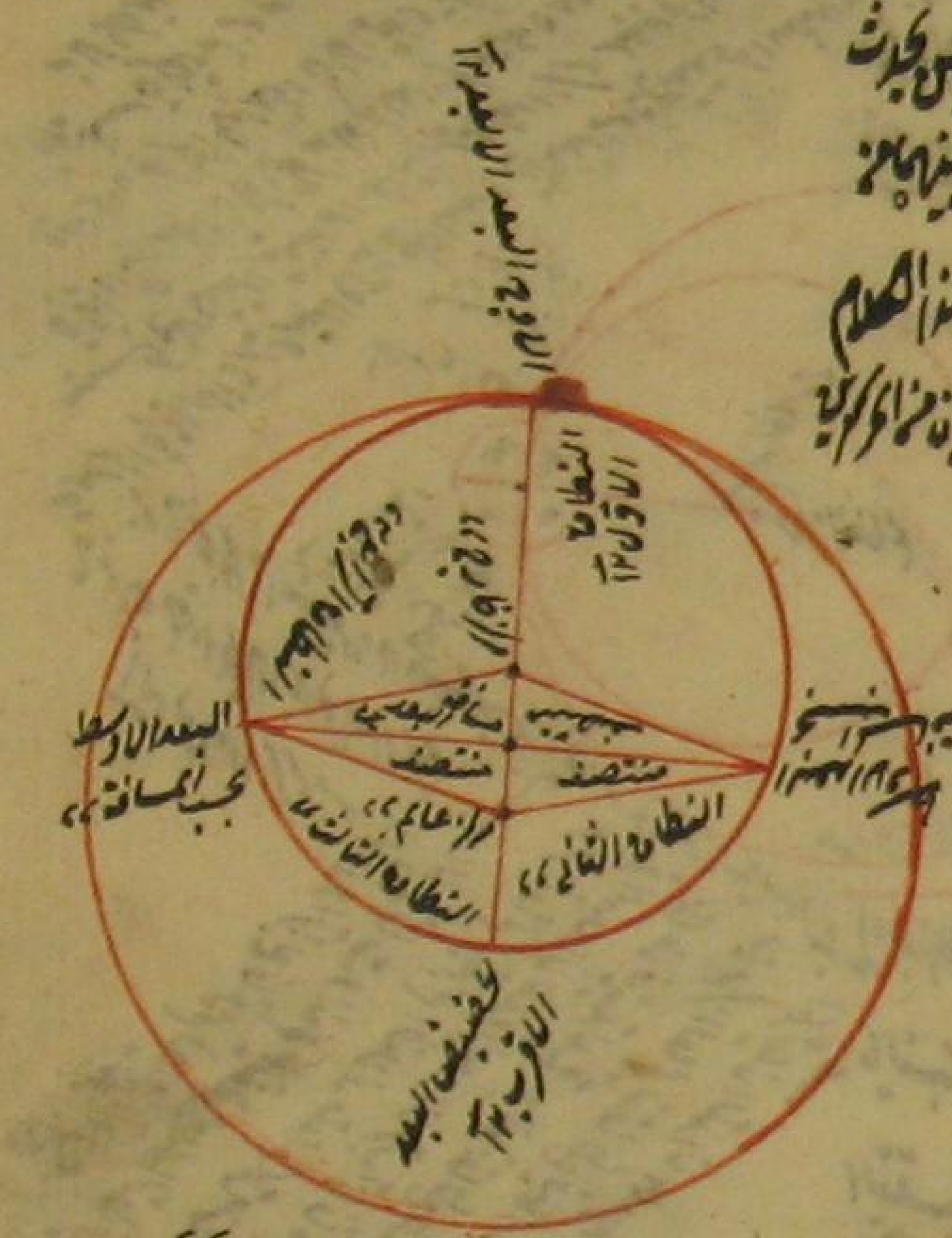
وسط الكوكب على ما في التبصرة انه قوس
من فلك البروج ما بين اول الحمل وبين
طرف الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز
التدوير المنتهي الى فلك البروج على التوالي
وذلك يبين عند مسامتة مركز التدوير احد منطقتي الجوزهر بين وقد عرفتهما فاذا جاوز

وحصل له عرض كان موقع الخط الخارج عن فلك البروج اما الى الشمال واما الى الجنوب فنتوهم دائرة مارة
على موقعه وبقطبي البروج متقاطعة لفلك البروج فالقوس التي من فلك البروج على التوالي ما بين
اول الحمل وبين نقطة التقاطع بين تلك الدائرة ودائرة البروج يعني اقرب التقاطعين الى
موقع ذلك الخط هو وسط الكوكب فيه اي وسط الشمس المخالفة والاختلاف فيه اما ما قيل من ان
ما ذكره صحيح في القمر لان حركة مركز تدويره بحركة الحامل متشابهة حول مركز العالم فوسطه الماخوذ
على الوجه المذكور لا يختلف فالاحتياج الى تعديل النقل وهو التفاوت بين بعد موضع القمر
في منطقتي الممثل والمائل عن العقدة يشهد بخلافه كما يشهد بخلافه قيل من ان الاختلاف حاصل
لا يعتد به والمشهور ان الوسط في القمر قوس من المائل على التوالي بين طرف الخط الخارج من مركز
العالم المار بمركز تدويره المنتهي اليه وبين اول الحمل منه وهو نقطة تقاطعه مع دائرة عرضية
تمر برأس الحمل اعني اقرب التقاطعين اليه وفي المتحيرة قوس من معدل المسير بين اول الحمل منه وبين
طرف الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير على التوالي وستعرف المعدل المسير ان شاء الله تعالى
وان اختلف في عطارد كونه من الاختلاف فيما ذكرنا فلا تلتفت اليه فانه قليل لا يعتد به الا
في عطارد فانه لا يليق ايراده واما على طريقة المحققين الآخذين في الوسط في فلك
البروج فقد قال انه فيها قوس من فلك البروج على التوالي ما بين اول الحمل وبين ربع دائرة
عرضية تمر بطرف خط يخرج من مركز العالم اما منطبقا على الخط الواصل بين مركز المعدل المسير
وبين مركز التدوير او موازيا له وفيه شائبة من عدم التشابه لكنه غير معتد به كما هو المشهور
ولذلك لم يحتج الى تعديل النقل ولا يخفى ان تشابه حركة ذلك الخط الخارج من مركز العالم
حوله فيستلزم ان الوسط على هذا الوجه غير مختلف كما ظن فتأمل فانه دقيق ولا يتكشف لك
حقيقة الحال فيه فيما مر في الفلك الابعد تصور لك تعديل النقل على ما هو عليه فعليك بها

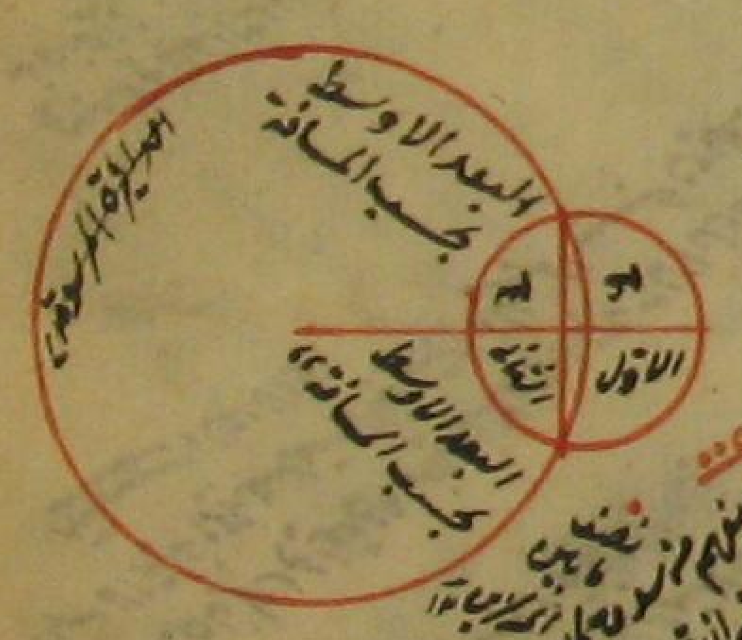
بمطالعته فيما هو مذكور فيه فاذا فرض الخط الخارج من مركز العالم المنتهي الى فلك البروج مارا
بمركز الكوكب فالقوس التي بين اول الحمل وبين طرفه على التوالي مع عدم العرض للكوكب او بين
اول الحمل وبين نقطة التقاطع بين فلك البروج والدائرة المارة بقطبي البروج و
بطرفه يعني نقطة التقاطع القريبة من طرف الخط على التوالي عند وجود العرض هي
تقويم الكوكب وما بين الوسط والتقويم اي التفاضل بينهما من فلك البروج هو التعديل
الاول وسيجيء ذكره واعلم ان بينهما انما يتم تعديلا عند كون مركز التدوير في البعد الابعد
في القمر وعند كونه في البعدين الاوسطين في المتحيرة واما في غير هذه المواضع فذلك
مركب من تعديلين اللهم ان يراد بالتعديل ما هو اعم من ان يكون تعديلا مفردا او تعديلا
مركبا من تعديلين وستفصح لك هذا ان شاء الله تعالى وكذا المعنى اي لكون التعديل
في الشمس وغيرها عبارة عما بين الوسط والتقويم من التفاوت اذا كانت الشمس في
الاوج او الحضيض حيث ينطبق الخطان الخارجان احدهما من مركز العالم والثاني من
مركز فلكها الخارج المركز اي المار بمركزها او كانت الكواكب في ذروتي تداويرها المرئية
وحضيضيها او في اسافلها اي حضيضاتها المرئية حيث ينطبق الخطان الخارجان
من مركز العالم المار احدهما بمركز التدوير والثاني بمركز الكوكب لم يكن هناك تعديل
وكل ذلك ظاهر على ما ذهب اليه الجمهور ومن هذه الدوائر مع ما تقدم يعرف الشمس
بتصور ما ذكره ومن الفتح المعتبرة عند اصحاب
الصناعة النطاقات فاراد ان يشير اليها
فقال وقد تسمى الافلاك الخارجة المراكز
يعني الدوائر المرسومة بحركة مركز الشمس



او التدوير وقد عرفتها والتداوير ان الدوائر المسماة بها لكل واحد منها الى اربعة اقسام مختلفة فيما بان
فما علمو بان متساويان ومختلفان للتشكلين وبهذا الاعتبار كانت الاقسام مختلفة بجموعها
نطاقات واختلفوا في مبادي هذه الاقسام باعتبار اختلافهم في بعضها وهو مبدأ النطاق
الثاني والرابع فمنهم من اعتبر الابعاد اعني ابعاد الكواكب عن مركز الارض في جميع المبادي
يعني البعد الابعد والاقرب والمتوسط نظرا الى ان وضع المراكز يقتضي اختلاف
الابعاد وان اختلاف السير يترتب عليه فقسم الخارج المركز بخطين يخرج احدهما من مركز
العالم في جنبتين الى الاوج والحضيض اي البعد الابعد والاقرب والاخر بالبعدين
الاوسطين بحسب المسافة وهما نقطتان متقابلتان وفيه تسامح اذ المتبادر الى الفهم من التقابل
في عرفهم هو التقاطر وهما ليستا بمتقاطرتين على محيط الفلك الخارج المركز بل يجب ان يستوي
الخطان الخارجان احدهما من مركز العالم والاخر من مركز الخارج المنتهيان الى ايتهما كانت
وانما سميت كل منهما بالبعد الاوسط لان البعد بين كل منهما وبين مركز العالم نصف مجموع
البعدين الابعد والاقرب ولهذا قيل انه ماخوذ من الوسطة العددية التي هي نصف
مجموع حاشيتيها المتقابلتين لا من الوسطى النسبة وهو الذي يكون نسبة احد الطرفين
اليه كنسبته الى الطرف الاخر والا لكان مجموع البعد الابعد والاقرب اعظم من ضعفهما
تبين في الخامسة الاصول من انه اذا كان اربعة مقادير متناسبة اعظمها الاول و
اصغرها الاخير فمجموعهما اعظم من الباقيين معا وانما وجب ان يوجد هناك نقطتان
على الصفة المذكورة لان البعد من مركز العالم الى الاوج اعظم من نصف قطر الخارج
والى الحضيض اصغر منه فلا محالة يكون بينهما من الجانبين نقطة يكون بعدها عنه كنصف
قطر الخارج ومن هذا الخط المار بالبعدين الاوسطين عنه منتصف ما بين المركزين



المركزين لانا اذا فرضنا خطا مارا بالمنتصف عمودا على الخط الواصل بين الاوج والحضيض وينتهي
في جنبتيه الى المحيط الخارج ووصلنا بين احد طرفيه وبين مركز العالم والخارج بخطين يحدث
هناك مثلثان تساوى ضلعان وزاوية بينهما من احدهما ضلعين وزاوية بينهما من
الاخر فيتساوى الضلعان الباقيان ايضا متساويين بالرابع من اولى الاصول وكذا الكلام
في الطرف الاخر فيتبين ان طرفا ذلك الخط المار بالمنتصف بحيث يستوي الخطان الخارجان منهما
الى ايتهما كان وهذا ما اردناه وان اشتبه عليك شيء فارجع الى هذا الشكل
وقسم ذلك المعتبر للابعاد التدوير بخطين يخرج احدهما من مركز الحامل مارا
بحضيض التدوير اي بعده الاقرب بالنسبة الى مركز الحامل منتهيا الى ذروته
اي بعده الابعد بالنسبة اليه وفيه مخالفة للقوم لانهم يخرجون هذا الخط
من مركز العالم كما هو المناسب باعتبار الابعاد عنه وكذا في تسميتهما بالذروة
والحضيض المرئيين كما ستقف عليه وكانه تابع صاحب التبصرة فيه بل في جميع
ما ذكره من النطاقات والاخر بمنقطتي التقاطع بين التدوير والحامل على ما اعتبره
الجمهور وهما بعدان الاوسطان بحسب المسافة بالنسبة الى مركز الحامل فعنده يخرج هذا الخط من مركز
الخارج وسطة بين البعد الابعد والاقرب في التدوير كما كان وسطه بينهما في الخارج لا عند
الجمهور لان البعد الابعد والاقرب عندهم يعتبران قياسا الى مركز العالم فتامل ثم اعلم
انه الاولى ان يعتبر الابعاد قياسا الى مركز العالم كما لا يخفى على من له وقوف على الوقف
الباعث لتحصيل هذه الاقسام ولهذا فرض بعض المحققين هذا الخط مارا بنقطتي التقاطع
بين التدوير والدائرة المرسومة على مركز العالم ببعد مركز التدوير عنه حيث كان فتكون
بعده الاوسط عن مركز العالم وسطا بين البعد الابعد والاقرب عنه في التدوير



شيء مما ذكرناه

لما كان الخارج وهم يلتفتوا الى تغير النطاق بحسب قرب مركز التدوير وبعده عن مركز العالم وكان جمهور
الانام يعتبرونه كذلك لذلك فان قيل يلزم من ذلك التغير اختلاف مقدار كل من النطاقات في الاوقات
فيتعسر ضبط المقادير على ذلك التقدير قلنا اختلاف المقادير يلزم على مذهب الجمهور ايضا
لتبدل الذروة والحضيض في كل آن بل لا يصح الحكم بتساوي العلويين
وكذا الحكم بتساوي السفليين وان تعسر عليك فارجع الى ما في التحفة
ومنهم من اعتبر في تقسيم الخوارج والتداوير اختلاف المسير سرعة و
البطؤ نظرا الى ان اثبات الخارج والتدوير متفرع على اختلاف
المسير وان الغرض من اثباتهما ضبط ذلك فقسم الخارج الى قسمين بخطين يخرج
احدهما من مركز العالم الى الاوج والحضيض وهما موضعا غاية بطؤ الحركة عليه
بالنسبة الى مركز العالم وغاية سرعتها واعلم ان ذلك لا يتمشى في التدوير بل لا حاجة الى هذا
التقسيم لان حركة خارجه لا تختلف بالنسبة الى مركز العالم والآخر بحيث يقوم زاوية التعديل
في اعظم ... زاوية في الشمس ما حدث من زاوية تعديلها وفي المتحيرة هي زاوية تحدث
عند مركز التدوير بين الخطين الخارج احدهما من مركز العالم والآخر من مركز المعدل للمسير المار
بمركز التدوير وذلك الموضع واقع في كل واحد من جانبي الاوج على بعد تسعين جزءا تقريبا من اجزاء
فلك البروج لا الخارج يعني ان ذلك الخط لو اخرج الى فلك البروج لكان القوس الواقع منه
بين موضع الاوج وبين الخط تسعين جزءا والبرهان عليه مذكور في المجسطي وانما اعتبر
وروده بين هذين الموضعين لانه لما كانت السرعة والبطؤ امرين اضافيين والمضاف
اليه هنا هو حركة الخوارج وكانت حركة مركز التدوير عندهما بالنسبة الى مركز العالم
مثل حركة الخوارج بالنسبة الى النقطة التي تتحرك حولها لا بالنسبة الى مركزها فانه لا

مركز العالم

لكن يستقيم في غير الشمس كانت تلك الحركة متوسطة بين السرعة والبطؤ بمعنى انها ليست بسريعة ولا بطيئة
ولذلك حكم في كل واحد منهما بالبعد الاوسط بحسب المسير لانها متوسطة بين غايتي الاسراع والابطاء
كما بعد ذين جانبيه ولنا على ذلك برهان تركنا ذكره مخافة التطويل وهذه صورة النطاقات
في الخارج على مذهب ... وقسم التدوير بخطين يخرج احدهما من مركز الحامل ويمر بالذروة والحضيض
من التدوير وغايتهما عرفت من انه للتقدم واعلم ان هذا واضح في تدوير القمر
لان حركة مركزه في ذروته يكون في غاية الابطاء وفي حضيضه في غاية الاسراع
واما في غيره فالذروة وان كانت موضع غاية السرعة لكن الحضيض
ليس موضع غاية البطؤ كما ظن بل غاية الابطاء عند المقامين
وسنوضحهما ان شاء الله تعالى ومنهم قال بان الذروة والحضيض هما
موضعا ما بين الغايتين فقد اطلق القول وكانهم انما اعتبروا
الحضيض في التقسيم ضرورة كونه في مقابلة الذروة التي يجب ان تعتبر فيه
والآخر يقوم عليه يعني يقطعه على زوايا قوائم ينتهي طرفاه الى نقطتي التماس بين محيط
التدوير وبين خطين يخرجان اليه من مركز الحامل كما ذهب اليه ... مخالفا للجمهور في ...
التبدل لان نقطتي التماس تختلف بحسب البعد والقرب لعل ما ينبغي لانهما ليستا موضع الحركة الوسطى
بالنسبة الى مركز العالم اذ هي عند نقطتي التماس بينه وبين خطين يخرجان من مركز العالم
كما برهن عليه في المجسطي ولعلهم اعتبر الجمهور انتهاء طرفي هذا الخط الى ما بين النقطتين اذ اللائق
في هذا التقسيم رعاية حال الحركة بالنسبة الى مركز العالم كما كان الامر في الاول رعاية حال
البعد بالنسبة اليه وكانهم انما لم يعتبروا التبدل لهذه دون تلك لان ذلك اقل منه في هذا فلا
يلزم من اهماله كثير تفاوت بين ما اعتبروه وبين ما يقتضيه التحقيق لا باعتبار كما وقع في التحفة

نطاق اول
نطاق رابع
نطاق ثالث
نطاق ثاني

وتسمه بعضهم الرصين وهو ايضا مبرهن عنه لنا الآن اراد البراهين الطويلة الذيل لا يليق
بسياق الكلام في هذا المختصر وهناك ايضا غاية التعديل الكائن من جهة التدوير وقد عرفته
وفيه ان غاية هذا التعديل انما يكون عند كل من نقطتي التماس بين محيط التدوير وبين خطين
يخرجان اليه من مركز العالم لا من مركز الحامل ومن هذا الشكل يتصور نطاقات التدوير بحسب المسير
فالنطاق الاول ما يصل اليه الكوكب بعد مجاوزته
الاوج في الخارج او ذروة
التدوير فيه والثاني والثالث والرابع على
توالي حركته في التدوير او لكن من حيث كونه مستقيما ولو اعتبر مركز التدوير مكان الكوكب
في الخارج لكان اظهر فما دام الكوكب يتحرك من الاعلى الى الاسفل كان في النطاق الاول و
والثاني في الخارج المركز والتدوير فهو هابط وما دام يتحرك من الحضيض الى الاوج يعني من
السفل الى العلو كان في النطاقين الاخيرين فهو صاعد وربما يقال انه صاعد ما دام في
الاول والرابع من النطاقات البعدية ويسمى مستقلبا وهابطا ما دام في الاخيرين ويسمى
منخفضا هذا واعلم ان المعمور من الارض له امتداد عرضي بين الجنوب والشمال وهو قطر امتدادي
واعتبروا ابتداء العرض من خط الاستواء لانه اليق به فالمواضع التي وقعت عليه
يقال انها لا عرض لها والتي وقعت شمالية عنه او جنوبية فلها عرض شمالي او جنوبي فلا بد
المص اذ يشير اليه وقال عرض البلد قوس من دائرة نصف النهار ما بين معدل النهار و
سمت الرأس انه لا يقع بينهما قطب المعدل وهي مساوية لما بين الافق والقطب اي
قطب المعدل الشمالي من دائرة نصف النهار فان البعد بين قطب ومحيط الافق كالبعد بين قطبها
ومحيط الاول كما لا يخفى وذلك لان ما بين الافق والقطب ارتفاع القطب اعني اقرب قطبي

مركز العالم
مركز الحامل
النطاق الاول

فلكي العالم الى ذلك البلد لانه دائرة نصف النهار دائرة ارتفاعه وهو مقدار انحطاط قطبه الاول
ايضا الميل قوس من دائرة الميل بين معدل النهار ودائرة البروج يعني ان ميل جزء من فلك
البروج قوس من دائرة ميل تمر به بينه وبين معدل النهار من الجانب الاقل وهو الميل الاول
يسمى به لانه ميل عن منطقة الحركة الاولى والميل اذا اطلق يراد به الميل الاول والميل الثاني لا
جزء من فلك البروج قوس بينهما اي دائرة البروج من دائرة العرض في الجانب الاقرب فانما سمي به
لانه بازاء الميل الاول ولانه في الحقيقة ميل المعدل عن منطقة الحركة الثانية وبعده عنها
هذه الدائرة بقطبيها الا ان الاستقامة لما كانت منسوبة اليه وكان كالاصل بين الدوائر
نسب الميل الى فلك البروج لا اليه وقيد بالثاني ليتميز عن الاول واعلم ان الميل يبتدأ من الاعتدال
ويتزايد على سبيل التناقص الى الانقلاب ويبلغ الغاية عنده فاشار اليها المص فقال غاية
الميل ويقال له الميل الكلي لانه مقدار كل من الميول الباقية لا مقدارها والميل الاعظم لكونه
اعظم الجميع من غيرها قوس بينهما اي بين المعدل ودائرة البروج من الدائرة المارة بالا
قطاب الاربعة فانها هي المارة بالانقلاب وانما قلنا ان التزايد على سبيل التناقص لما بين
في الخامسة من ثالثة وبيانه انه اذا فصل من عظيمة مائلة عن عظيمة اخرى كدائرة البروج
المائلة عن المعدل او بالعكس فسلمت هذه قسي متساوية متتالية مبتدأة من
تقاطعهما كالاعتدال منتهية الى غاية البعد بينهما كالانقلاب او نظيرته ورسمت دوائر
موازية للعظيمة الاخرى مارة بالنقطة الحادثة كالمدارات اليومية او العرضية فان
تلك الدوائر تفصل من الدائرة المارة باقطاب العظيمتين كالمارة بالاقطاب
الاربعة قسيا مختلفة ما قرب منها الى العظيمة الاخرى اعظم مما بعد عنها وهي اي
غاية الميل تدخل تحت حد الميل الاول لان المارة بالاقطاب يصدق عليها انها دائرة مارة بقطبي المعدل

عرض الكوكب

بعد الكوكب

ارتفاع الكوكب

ميل وتحشية الميل الثاني لانها دائرة عرض البقعة وبينها وبين دائرة البروج عن معدل النهار فعد الميل
اربعة وعشرون درجة وخمس وثلثون دقيقة على ما وجد بارصاد المأمون ورصد بني موسى
بعدها واما الارصاد المتقدمة عليها فقد دلت على انه اكثر من ذلك واما المتأخرة عنها فقد دلت على
انه اقل منه لكن اكثر ما وجدناه لم يزد على اربعة وعشرين جزءا واقل لم ينقص عن ثلثة وعشرين جزءا وثلثين
دقيقة عرض الكوكب قوس من دائرة العرض ما بين دائرة البروج وبين رأس الخط الخارج من مركز
العالم المار بمركز الكوكب المنتهي الى فلك البروج بشرط ان لا يقع قطب البروج بين طرفيها وبعده
قوس من دائرة الميل بين معدل النهار وبين رأس الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز الكوكب
المنتهي الى فلك البروج بشرط ان لا يقع قطب المعدل بين طرفيها فاشار المصنف اليه بقوله فان كانت
القوس من دائرة الميل بين معدل النهار وبين رأس الخط المذكور بالشرط المذكور فهو بعد الكوكب عن معدل
النهار ارتفاع الكوكب قوس من دائرة الارتفاع ما بين رأس الخط المذكور آنفا وبين الافق فوقه
بشرط ان لا يتوسط بين طرفيها قطبه سواء كان ذلك من جانب المشرق او من جانب المغرب وفيه خطيئة
صاحب المواقف حيث خص الارتفاع بجانب المشرق وجعل ما في جانب المغرب انحطاطا فقوس منها ما
بين رأس الخط والافق تحته بالشرط المذكور غربيا كان او شرقيا هو انحطاطه هذا ارتفاع الحقيقي واما ارتفاعه
المرئي فهو قوس من دائرة الارتفاع بين رأس الخط الخارج من منظر الابصار المار بمركز الكوكب المنتهي
الى فلك البروج وبين الافق فوقه بذلك الشرط فان انطبقت دائرة الارتفاع بحركة التابعة
حركة الكوكب على دائرة نصف النهار حين وصول الكوكب اليها عند التقاطع الاعلى بينها وبين مداره
فتلك القوس الواقعة من دائرة الارتفاع بين رأس الخط وبين الافق هي غاية ارتفاع الكوكب
في ذلك اليوم وقد يحصل غاية الارتفاع من غير انطباق دائرة على نصف النهار بل على دائرة اول
السموت وذلك عند وصول الكوكب الى سمت الرأس فهي غاية الارتفاع مطلقا ويمكن ان يكون المراد بانطباق

اختلاف المنظر

سعة المشرق

بانطباق دائرة الارتفاع على دائرة نصف النهار امكان فرض منطقة يعلم بها فيعلم بهذا الحصول غاية
الارتفاع الاحسن الانطباق وقد يعلم غاية الانحطاط اختلاف المنظر في دائرة الارتفاع
وهو التفاوت بين الارتفاع الحقيقي والمرئي فهو قوس من دائرة الارتفاع ما بين الخطين المارين
بمركز الكوكب المنتهيين الى فلك البروج الخارج احدهما من مركز العالم والاخر من منظر الابصار اعني
سطح الارض عند الناظر والتحقيق انه قوس من دائرة الارتفاع بين موقعي خطين خارجين
من مركز العالم ثم احدهما بمركز الكوكب في يوازي الاخر الخارج من منظر الابصار فيوجد هذا ان
اختلاف المنظر فيما تحت فلك الثوابت لم يمنع مانع كما في السفليين وهو قليل في فلك الشمس لا
يزيد على ثلث دقائق واما في القمر فيبلغ درجة وخمسا واربعين دقيقة ولا يوجد فيما وراءه
اذ ليس للارض الى ما وراءه نسبة محسوسة فيبين الخطان الخارجان من طرفي نصف قطرها كانهما خارجان
من نقطة واحدة في الحس بالنسبة الى تلك الافلاك فلا يوجد بين موقعيهما اختلاف في الحس فظهر
انه ما كان اقرب من الارض يكون اختلاف منظره اعظم وما كان ابعد يكون اختلافه اصغر وان البعد اذا
ازداد جدا انتفى الاختلاف بالكلية واتضح ما ذكرناه في المقدمة من ان هذا الشكل يحتاج الى اختلاف
المنظر ولا يذهب عليك ان الكوكب اذا كان على سمت الرأس لا يكون له اختلاف منظر وانه اذا كان
عند الافق يكون ذلك في الغاية سعة المشرق قوس من دائرة الافق ما بين مدار الكوكب
اليومي ومطلع الاعتدال من جانب الاقرب وان كانت المدارات اليومية موازية لمعدل النهار
كانت سعة مشرق كل كوكب كسعة مغربه التي هي قوس من دائرة الافق بين مداره ومغرب
الاعتدال من جانب الاقرب وذلك لما سيتبين في الثالث عشر من ثانية الكرة لثاوذوسيوس
من ان كل دائرة موازية للعظيمة المتوازية فان القسي الواقعة بينهما من عظيمة اخرى متساوية
ولا يخفى ان الكوكب لا يلزم بتمامه من حين طلوعه الى حين غروبه على مدار واحد فيختلف سعة مشرقه

ومغربه وتفاوت الاختلاف بحسب سرعة الحركة البعدية وبطوها لكنه لكونه قليلا فالواسع منه ما قلنا

لكوكب ما مغربه تقريبا وسعة المشرق والمغرب تتزايد بزيادة العرض الى ان يبلغ في تمام الربع

ما لم يبلغ العرض ربعا يعني ان كل قوس من القوسين الواقعة من الافاق المواضع التي لها عرض بين

المعدل ومدار يومي يقطعها بجزء اعظم من القوس الواقعة بينهما من افق خط الاستواء

وان القوس الواقعة بينهما من افق موضع له عرض ازيد اعظم من القوس الواقعة بينهما من

افق موضع عرضه اقل وبيان ذلك انه لا شك ان الافاق المائلة القاطعة لمعدل النهار

وذلك المدار اذا كانت افاق المواضع التي تحت نصف نهار موضع معين من خط الاستواء

يقطع كل منها المعدل على ما يقطعه افق ذلك الموضع والمدار على غيره وعلى غير ما يقطعه

غيره من تلك الافاق وان التقاطع الذي بين المدار وبين افق الموضع الذي عرضه اقل

اقرب الى التقاطع الذي بينه وبين افق الاستواء وقد تبين في الاكر في ثالثة اكر ثا

ذو سيوس انه اذا قامت قطعة من دائرة كما في افق خط الاستواء مثلا على قطر دائرة اولى

كالمدار كيف ما كانت القطعة وقسمت بقسمين مختلفين على نقطة كنقطة المشرق فان

الخط الذي يوتر القسم الاصغر اقصر الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة الى محيط

الدائرة الاولى وما هو منه اقرب بعد منه فيكون وتر القوس الواقعة من افق الاستواء بين

المعدل والمدار اقصر اوتار القسي الواقعة بينهما من الافاق المائلة وكذا يكون وتر

القوس التي من افق الموضع الذي عرضه اقل اقصر من وتر القوس التي من افق

الموضع الذي عرضه فيكون قسيها ايضا كذلك لان قسي الدوائر المتساوية تتزايد بحسب

تزايد الاوتار اذا لم تكن زائدة على النصف على ما يتبين بقوة ثالثة الاصول

وذلك ما اردنا بيانه السمت وتمامه قد سلفنا في باب الدوائر فلنرجع الى السمت

من الطالع وهو جزء الذي يتوهم من فلك البروج على افق المشرق قوس من الافق ما بين فلك البروج

ودائرة الارتفاع من جانب ليس اقرب منه سمت القبلة للبلد قوس من الافق ما بين دائرة نصف

نهار البلد والدائرة المارة بسمت راس اهله وسمت راس اهل مكة من جانب ليس اقرب منه

واعلم انه اذا كان البلد ومكة على طرفي قطر من اقطار الارض لا يتعين هذه الدائرة فوس النهار

من دائرة مدار الشمس فوق الارض ما بين نقطتي مشرقها ومغربها على ما هو المشهور والتحقيق

انها ما دار منها المعدل من طلوع الشمس الى غروبها وان شئت قلت من مدارها ازيد مما الاولى في اكثر

المواضع في جميع الاوقات وانقص منها لبعضها في بعض الاوقات بقدر ما تقارب حركة الشمس من فلك

البروج في ذلك النهار مساوية لما كونك لا انها ازيد منه مطلقا كما ظن والقوس التي بينهما ما بين نقطتي

مشرقها ومغربها تحت الارض من هذه الدائرة اي دائرة مدار الشمس قوس الليل قوس نهار الكوكب قوس

من دائرة مداره ما بين نقطتي مشرقه ومغربه فوق الارض والقوس التي بينهما من تحت الارض قوس ليله

الدائر من الفلك وهو قسم الاجزاء من دائرة مدار الشمس ما بين اوتارها اي حركتها الحقيقية من فلك البروج

وافق المشرق بالنهار والافق قوس ما بين نظير درجة الشمس والمشرق بالليل من دائرة مدار نظيرها فوق

الارض ويسمى الدائر بالليل اذ هو مساو لما بين جزء من افق المغرب تحت الارض هو الكلمة المشهورة

ولا يخفى عليك تقسيمها الحقيقة بالمقابلة الى ما ذكرناه في قوس النهار ومقدار كل واحدة

من هذه القسي الست اعني قوس النهار وقوس الليل وقوس نهار الكوكب وقوس ليله والدائر بالنهار

والدائر بالليل بالاجزاء التي يكون بها دائرة كل منها ثلثمائة وستين جزءا مقدار شبيهها من

معدل النهار بالازمنة اعلم ان كل زاوية عند المركز مقدارها بالاجزاء المحيط مقدار القوس

التي يوترها من المحيط فمقدار ما في الازمنة بين ساعات الوتر انما هو بالاجزاء

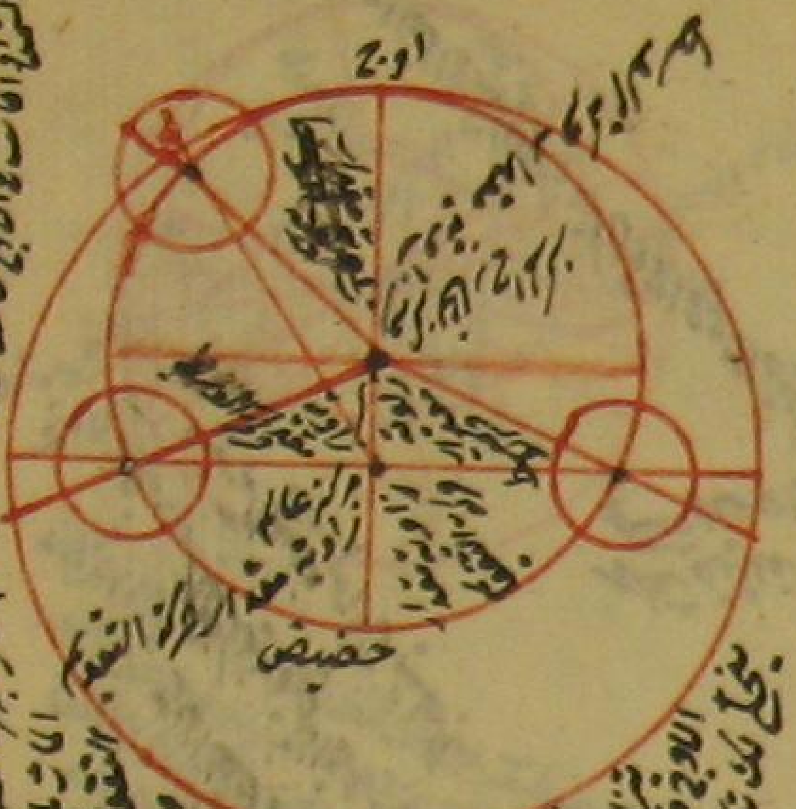
وشبيه كل قوس هي التي يوتر زاوية عند المركز مساوية لزاوية يوترها تلك

القوس منهما فيكون كل قوس شبيهة بما يجب الا اخ او ان شئت قلت شبيهة بكل قوس منها التي يكون نسبتها الى
دائرتها كنسبة تلك القوس الى دائرة نفسها ولا شك ان الاقدار المتساوية من الدوائر الغير المتساوية المقدار
واحدة متساوية فان الدائرة ابدا ثلثمائة وستون جزءا فيكون كل قوس منها شبيهة بما يجب الا اخ
واذا فرضنا دائرة مثل تمر ان بطرفي قوس من تلك القسي فالقوس المنحصرة بينهما من معدل النهار
في جهة تلك القوس شبيهة لها كما بين في العاشر من ثانية اكر ثاوذوسيوس من انه اذا كانت
على كرة دوائر متوازية ومرت بقطبيها دوائر عظام فهي تفصل فيما بينها من الدوائر
المتوازية قسيا متشابهة والله اعلم

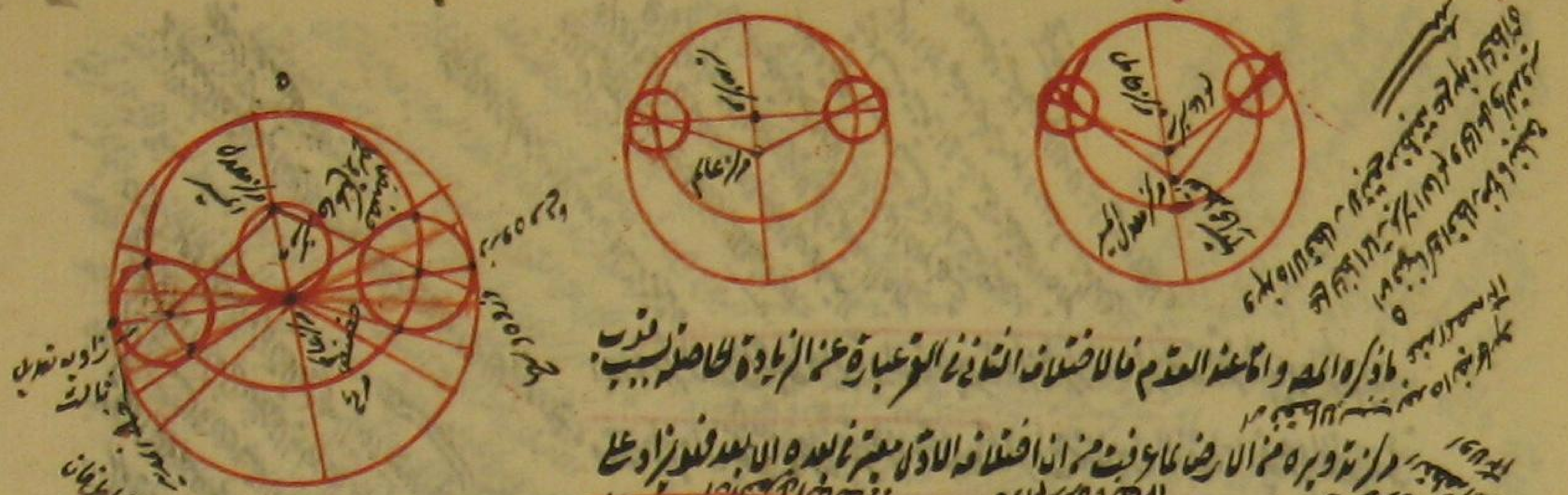
الباب الخامس من المقالة الاولى

فيما يعرض للكواكب السيارة في حركاتها مما يعرض للكواكب المذكورة كما الاختلاف في الطول
اي الحركة الطولية وقد عرفت في باب الدوائر لاشيء اختلاف واحد في حركتها الطولية تعرض لها
بسبب خارجها وهو التفاوت الواقع بين وسطها وتقويمها كذا حركتها التقويمية تارة
وبطوها اخرى بالنسبة الى حركتها الوسطية المتشابهة وبيان ذلك انها لما كانت تدور على
محيط دائرة مركزها خارج من مركز العالم كان احد نصفي فلك البروج اكثر من نصفها وهو
النصف الذي فيه اوجها وهو النصف الاوجي من فلك البروج اكثر من نصفها وهو النصف الحضيضي
كما لا يخفى على الناظر في الاشكال الماضية للشمس ولما كانت الشمس لا تقطع كل نصف من فلك البروج
الا بقطعها ما فيه منه دائرتها لزم ان يكون زمان قطعها احد نصفي البروج زمان قطعها النصف
الثاني لانه حركتها في دائرتها متشابهة فيرى حركتها في احد نصفي البروج وذلك في نصف الاوج
ابطا منها في نصف الحضيض لان زمان قطعها اياه اطول من زمان قطعها نصف الحضيض
وحركتها في فلكها الخارج المركز وهي وسطها لا تختلف بل يرى حركتها في النصف الاوجي بالنسبة
الى فلك البروج ابطا من وسطها وفي النصف الحضيضي اسرع منه كما لا يخفى فلذلك ان فلان

فلان حركتها بالنسبة الى فلك البروج وهي حركتها التقويمية تختلف مما بالنسبة الى الخارج المركز وهي وسطها لا تختلف
بل لان تقويمها يزيد تارة على وسطها وينقص اخرى تحتاج الى زيادة التعديل وهو التفاوت
بين وسطها وتقويمها كما عرفته على وسطها المعلوم المثبت في الزيجات بحسب كل وقت وذلك
في النصف الذي تصعد فيه الشمس من الحضيض الى الاوج او نقصانه عنه وهو في النصف الاوجي ليحصل
موضعها من فلك البروج ويعرف تقويمها وان شئت انقلب ذلك فارجع الى ما صوّرناه في
الشمس في باب الهيئة واما سائر الكواكب فلها عشرة من الاختلاف الطول احدها ويسمى
الاختلاف الاول لانه وجوده قبل غيره من الاختلافات ويسمى التعديل المفرد لانه يتفرد في
الوجود ولا يفتقر في الزيادة والنقصان الى ان يختلط بغيره بخلاف الاختلاف الثاني كما
يقع لها من جهة حركتها على محيط التدوير وبيانه هو انها اذا كانت على ذروة التدوير
المرئية او حضيضه المرئي كان الخطان الخارجان من مركز العالم المار احدهما بمركز التدوير
والآخر بمركز الكواكب ينطبق احدهما على الآخر لان الذروة المرئية هي ابعد نقطة على محيط
التدوير من مركز العالم والحضيض المرئي هو اقرب نقطة عليه منه فالخط الخارج من مركز
العالم المنتهي بمركزه او بنقطة على استقامته بالشمس من ذالته الاصوه فلم يكن اختلاف
بين وسط الكوكب وتقويمه كما سلف في باب الهيئة واما اذا زالت الكواكب عن الذروة او
الحضيض اختلف موقع الخطين المذكورين من فلك البروج فحصل اختلاف بين الوسط
والتقويم بحسب ما يقتضيه انفراج ما بين الخطين وغاية هذا الاختلاف حيث يكون غاية
التعديل في التدوير وقد عرفت في فصل النطاقات وقد عرفت ما فيه فلا نعيده
ويكون غاية هذا الاختلاف لا محالة بقدر ما يقتضيه نصف قطر التدوير يعني ان نصف
القطر يكون جيبا لما فيه فمعرفة اقطار التداوير حين كونها في ابعادها الوسطى



والنصف



بحسب المرئي في خوارجها وقد عرفت الآن في عطارد فان بعده الاوسط الذي اعتبر فيه اختلافه هذا هو
عشر سدس اوجه الاول لزحل (وك) اي ستة اجزاء وثلثون دقيقة للمشتري (ياك) اي احد عشر جزءا
وثلثون دقيقة للمريخ (لطل) اي تسعة وثلثون جزءا وثلثون دقيقة (مجى) اي ثلثة واربعون
جزءا وعشر دقيقة لعطارد (كبل) اي اثنان وعشرون جزءا وثلثون دقيقة وكل ذلك بمثابة نصف
قطر حامل ذلك الكوكب ستون جزءا وانما قيد بما يكون في ابعادها الوسطى لان هذا الاختلاف
انما وضع حين كونها في الاوج فانه فيه موضع حين كونه في البعد الابعد فغايته هذا
الاختلاف فيه بقدر ما تقتضيه نصف قطر تدويره فحين كونه في البعد الاقرب وهو فيه خمسة
اجزاء وخمس عشر دقيقة بمثابة نصف القطر الحامل ستون جزءا [illegible] وفاللزهرة
(وك) اي ستة اجزاء وعشرون دقيقة باجزاء نصف قطر الحامل [illegible] اقطار التداوير
مطلقا بكونها في الابعاد الوسطى ثم ذكر ان نصف قطر تدوير القمر خمسة اجزاء وخمس عشر دقيقة
فقد غلط وهذا الاختلاف في المتحيرة يزاد على الوسط مادام الكوكب في النطاقين الاول
والثاني وينقص عنه في الاخيرين وفي القمر بالخلاف والاختلاف الثاني للعلويات [illegible]
ما يقع لها بسبب قرب مركز [illegible] وبعده [illegible] بسبب كون الحامل خارج
المركز فيكون في النقطة الاوجية ابعد وفي الحضيضية اقرب [illegible] نصف قطر التدوير
حال قربه اعظم مما يشبه في المناظر ان الاقرب [illegible] المتساوية المختلفة الابعاد
يرى اعظم ويرى اختلافه المقدر به ايضا وحال بعده بالخلاف فهذه الزيادة والنقصان
هو الاختلاف الثاني وهو ينقص عن الاول في النقطة العليا ويزاد عليه في السفلى
ثم يزاد الباقي او المجموع على الوسط في المتحيرة مادام الكوكب هابطا وينقص عنه مادام الكوكب
صاعدا وفي القمر بالخلاف هذا على ماذكره المص [illegible]

ماذكره المص واما عند القدماء فالاختلاف الثاني في القمر عبارة عن الزيادة الحاصلة بسبب قرب
مركز تدويره من الارض لما عرفت من ان اختلافه الاول معتبر في بعده الابعد فهو يزاد على
الاول دائما ثم يزاد المجموع على الوسط او ينقص منه على ما مر والاختلاف الثالث ان قطر
التداوير اذا كانت على الاوج او الحضيض فاقطارها المنطبقة على الخط المار بمركز العالم
والحامل والتدوير اذا انتهيت غير متحركة بحركات التداوير لا تبقى منطبقة عليه اذا
زايلت مراكز التداوير الاوج او الحضيض ولا تبقى على صوب مركز العالم ولا مركز
الحامل لان الاصل يقتضي ان يبقى على صوبه اذ كل كرة يتحرك مركزها على محيط دائرة يجب ان
يكون قطر معين من اقطارها على محاذات مركز الدائرة دائما بل تبقى على صوب نقطة اخرى
من ذلك الخط المار بالمراكز يتبع تلك النقطة في التي نقطة المحاذات لمحاذاتها القطر
المذكور رابعا وفي المتحيرة مركز الخط المدير ومركز الفلك المعدل المسير وستعرف معنى هذا
ان كونها مسماة بهذين الاسمين في هذا الفصل ان شاء الله تعالى اما في العلوية والزهرة
فيقع صوب نقطة ما يلي الاوج بعدها عن مركز الحامل كبعد مركز الحامل عن مركز العالم اعني
ان مركز الحامل فيما بينهما اي بين تلك النقطة وبين مركز العالم في حاق الوسط واما في
عطارد فيقع صوب نقطة في منتصف ما بين مركز العالم ومركز المدير وازيد هذا الاخير
بيانا في اواخر هذا الفصل واما في القمر فيقع صوب نقطة ما يلي البعد الاقرب لا الابعد كما في
غيره الواقعة بعدها من مركز العالم ما يلي الحضيض كبعد مركز الحامل عنه اعني مركز العالم ما يلي
الاوج فاذا دار الحامل [illegible] حول مركز العالم بدوران المايل فانه يدير [illegible] الحامل و[illegible]
حضيضه حول مركز المايل [illegible] العالم لكونها [illegible] منه انه يدير مركزه [illegible]
كون نقطة الاوج من مركز العالم دائما دارت هذه النقطة لكونها في جهة الحضيض

ابدا ودائرة الحامل على محيط دائرة واحدة صغيرة مركزها مركز العالم ونصف قطرها ما بين المركزين
منتقلا طرفه ان يكون على طرف قطر من اقطارها لما عرفت من ان هذه النقطة ابدا على الخط المار
بالمراكز فهذه النقطة المذكورة بحذاء الاقطار المذكورة للتدوير على صوب ما سمته لها .. دائماً
كيف ما دارت التداوير اعني لو اخرج من هذه النقطة خطوطا الى مراكز التداوير يكون كل خط
منها منطبقا على القطر المذكور للتدوير لا ينفك عنه كيف ما دار التداوير وهذا الخط الخارج
من نقطة من هذه النقطة الى مراكز التداوير في المتحيرة تسمى بالخط المدير لتوهم ادارته
مراكز التداوير حول هذه النقطة ولهذا سميت هذه النقطة مركز الخط المدير اعني مركز
دائرة يتوهم من دوران الخط المدير والدائرة المتوهمة التي ترسم بدوران هذا الخط مركز
التدوير تسمى الفلك المعدل للمسير اذ يتعدل مسير مراكز التداوير المتحيرة بالنسبة اليها لقطعها
محيطها اقساما متساوية في ازمنة متساوية ولهذا سميت هذه النقطة مركز الفلك المعدل
للمسير ايضا ولا يخفى ان ما ثبت مركزا لهذه الدائرة حقيقة والتحقيق ان المعدل للمسير دائرة
يتوهم مساوية للحامل ومركزها هذه النقطة واعلم ان هذا ايضا مما ثبت مخالفا للاصول لهم
اذ الاصل ان يتعدل سير النقطة بالنسبة الى نقطة هي مركز الدائرة التي تتحرك على محيطها لا
بالنسبة الى غيرها والكلام فيه كما مر خارج عن طور هذا المختصر وموضع هذا الخط المذكور
من اعلى التدوير هو الذروة الوسطى لكونه مبدأ الحركة الوسطى ومقابله الحضيض
الاوسط وموضع الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير في اعلاه هو الذروة
المرئية كما عرفت من انه هو ابعد نقطة التدوير عن مركز العالم وهو في حكم محل الرؤية و
مقابله الحضيض المرئي ومقدار الزاوية الحادثة من تقاطع الخطين المذكورين هو الاختلاف
الثاني وهذه المتحيرة بعينها نازلة من محيط التدوير وهو ما بين الذروتين وتسمى بعد الاعتبار

الاعتبار تعديل الخاصة اذ بزيادته على الخاصة الوسطى او نقصانه عنها تحصل الخاصة المرئية و
الاولى من فلك البروج ويسمى بهذا الاعتبار تعديل المركز بزيادته على المركز او نقصانه عنه
يصير المركز معدلا ولذلك تسمعهم يقولون ان تعديل المركز والخاصة شيء واحد وكيفية
الزيادة والنقصان ان ينقص هذا الاختلاف عن المركز ويزاد على الخاصة ما دام
مركز التدوير هابطا في المدير كما في عطارد او الحامل كما في غيره من المتحيرة وان يزاد عليه
وينقص عنها ما دام صاعدا واما القمر فلا حاجة فيه الى تعديل المركز لكونه معدلة
حول مركز العالم وهو ايضا مما يخالف الاصول واما تعديل الخاصة فيه فزيادته ونقصانه
كما سبق ولنذكر ابعاد هذه النقطة ومراكز بعضها عن بعض اما بعد مركز الخارج عن
مركز العالم فللشمس ب كط ل اي درجتان وتسع وعشرون دقيقة وثلثون ثانية وهو
قريب مما ذكر في المجسطي انه جزءان ونصف تقريبا واما عند المتأخرين فهو جزءان وخمس دقايق
باجزاء قطر الخارج وللقمر ي يط ن اي عشرة اجزاء وتسع عشرة دقيقة وخمسون ثانية باجزاء قطر
الحامل وهو مثل بعد نقطة المحاذاة عنه اعني عن مركز العالم من جهة الاوج وللمتحيرة ما خلا
عطارد نصف بعد مركز المعدل للمسير عنه وذلك اعني بعد مركز المعدل للمسير عن مركز العالم
لزحل و ن اي ستة اجزاء وخمسون دقيقة وللمشتري ه ل اي خمسة اجزاء وثلثون دقيقة
وللمريخ يب اي اثني عشر جزءا وللزهرة ب ه اي جزءان وخمس دقايق هذا كله باجزاء اقطار
خوارجها واما عطارد فمركز فلكه المعدل للمسير على منتصف ما بين مركز مديره وبين مركز
العالم وبعد مركز حامله عن مركز المدير مثل نصف بعد مركز مديره عن مركز العالم حتى اذا
انطبق الخط المدير ما يلي البعد الابعد على الخط المار بالمراكز وقعت نقطة مركز الحامل
على مركز المعدل للمسير تحتها لحركة المدير وثبات مركز المعدل للمسير واذا انطبق الخط المدير

علیه حاصل البعد الابعد ينطبق كما اكبر ابعاد على الخطوط المارة بها او لها مركز العالم ثم مركز المعدل للمسير ثم مركز
المدير ثم مركز الحامل وابعاد ما بينها حسب متساوية كل بعد منها جه اى ثلثة اجزاء وعشر دقيقة
باجزاء قطر الحامل فيكون ما بين مركز العالم والحامل في هذا الموضع طاله اى ستة اجزاء و
ثلثون دقيقة واعلم ان ما بين مركز العالم والمحاذاة التي يوجب لغاية تعديلها وكذا
ما بين مركز العالم وبين تلك النقطة جيب لغاية الاختلاف الثالث فكان الوضع الاصح
منذ الحد بهذه الابعاد في هذا المقام معرفة هذه الجيوب ليعرف غايات تلك التعاديل و
ما يعرض للكواكب الاختلاف في العرض التي لا عرض لها لان الازمة لو كانها سطح فلك البروج
والعرض عبارة عن الميل عنه وسائر الكواكب تميل عن فلك البروج الى الشمال والجنوب
بميل الفلك المائل الذي يتحرك مركز التدوير عليه عنه فيما جميعا ويسمى هذا الميل الحاصل
بميل المائل عرض الفلك الخارج المركز لان ميل افلاكها المائلة هو ميل خوارجها وغاية
زحل ب ل اى درجتان وثلثون دقيقة للمشتري ا ال اى درجة واحدة وثلثون
دقيقة للمريخ ا اى درجة واحدة للزهرة ى اى عشر دقائق لعطارد كه اى خمسة
واربعون دقيقة للقمر ه اى خمس درجات ويسمى للقمر عرض غير هذا العرض لان افلاكه المائل
والحامل والتدوير التي يمكن ان يحصل بسببها عرض في سطح واحد لا ميل لبعضها عن بعض
فيكون الكوكب الملازم بسطح التدوير دائما في سطح الحامل الكائن في سطح المائل فلا يميل عن
فلك البروج الا بميله ونعني بهذه الافلاك التي في البروج وقد عرفتها في الابواب الدوائر ويسمى
اختلاف الثاني في العرض وهو ميل ذروة التدوير وحضيضه [illegible] عن الفلك المائل و
يحصل بسببه للكوكب ميل اخر عن فلك البروج ويسمى عرض التدوير وغايته لزحل د ل
اى اربع درجات وثلثون دقيقة للمشتري ب ل اى درجتان وثلثون دقيقة للمريخ

للزهرة ب ل اى درجتان وثلثون دقيقة

خمسة عشرة و يه

للمريخ ب يه اى درجتان وخمسة عشر دقيقة لعطارد و اى ست درجات وخمسة عشر دقيقة واعلم انه اذا مال
ذروة التدوير عن الفلك المائل في جهة مال حضيضه في الجهة الاخرى بمثل ذلك القدر فاذا فرض على
التدوير يمر بقطبيه وبالذروة والحضيض فالقوس الواقعة منه بين الدائرة بين سطح
المائل والذروة من الجانب الاقرب هو ميل الذروة والواقعة منها بينه وبين الحضيض من الجانب
المذكور هو ميل الحضيض [illegible] وبيانه في نفس الامر والمقدار المذكور في كل من الكواكب مقدار
كل من هاتين القوسين عند كون الميل في الغاية بالاجزاء التي يكون بها محيط تلك الدائرة
ثلثمائة وستين جزءا واما في التذكرة فالحضيضات اعظم من الذرويات وكون الكل في هذه
العلويات من جهة الجنوب اعظم منها في الشمال ومقادير باقي التفصيل مذكور في غيره من الكتب
ولا تطول بذكرها وللسفليين خاصة اختلاف اخر وهو ميل القطر المار بالبعدين الاوسطين
لفلك التدوير عن الفلك المائل والاختلافات بعد كان ميل القطر المار بالذروة والحضيض
وانت خبير بان البعدين الاوسطين لا يمكن ان يمر بهما قطر فالمراد بالقطر المذكور هو القطر القائم
على قطر المار بالذروة المسمى بالقطر [illegible] ويسمى عرض الوراب والانحراف
والالتواء والالتفاف وغايته بحسب البسوية في كل واحد منهما اى من السفليين ب ل اى درجتان
وثلثون دقيقة بحساب الدائرة العظيمة ثلثمائة وستون للزهرة موافقا لما ذكره القوم
واما لعطارد فمقداره واما اى درجتان وخمسة عشر دقيقة عند الاوج و درجتان وخمس واربعون
دقيقة عند الحضيض واما مقدار هذه الغاية في نفس الامر باجزاء دائرة تمر بقطبي التدوير
وبطرفي هذا القطر ففي الزهرة ثلثة اجزاء ونصف وفي عطارد سبعة اجزاء وكما فرغ عن بيان
الميول العرضية اراد ان يذكر بعض احوالها فقال اما ميل الفلك المائل عن فلك البروج فثابت
في الكواكب العلوية والقمر لا يتغير وغير ثابت في الزهرة وعطارد بل كلما بلغ مركز التدوير احدى

اعني نصفه

نقطتي الجوزهرين المنطبقة اي المائل على فلك البروج فاذا جاوزتها ابتداء نصف المائل الذي عليه مركز التدوير
في الميل للزهرة الى الشمال ولعطارد الى الجنوب ونصفه الآخر بالخلاف كما يشرع في الميل في الزهرة
الى الجنوب وفي عطارد الى الشمال ثم لا يزال يزداد الميل شيئا فشيئا حتى ينتهي المركز الى المنتصف مما بين
نقطتي الجوزهرين وهناك يبلغ الميل غايته ثم يأخذ الميل في النقصان شيئا فشيئا حتى
ينطبق المائل ايضا كما كان اولا على فلك البروج عند بلوغ المركز النقطة الاولى فاذا جاوزها
عادت بالحالة الاولى اي يبتدئ النصف الذي فيه مركز التدوير في الميل اما في الزهرة فالى الشمال
وهو كان جنوبيا قبل واما في عطارد فالى الجنوب وهو كان شماليا قبل ثم لا يزال يزداد الميل
حتى ينتهي المركز الى المنتصف ثم يأخذ في النقصان حتى يحصل الانطباق مرة اخرى عند بلوغ
المركز الى النقطة الاولى هناك تتم الدورة ثم يبتدئ بدورة اخرى عند بلوغ المركز الى النقطة
الاولى هناك تتم الدورة ثم يبتدئ في دورة اخرى ويعود الحالة الاولى بعينها وعلى هذا ما بقي
الكرة ثم ويلزم من ذلك ان يكون التدوير ابدا للزهرة شماليا عن فلك البروج ولعطارد جنوبيا
عنه بهذه الحال ميل المائل عن فلك البروج واما ميل قطر التدوير اعني القطر المار بذروته و
حضيضه فغير ثابت بل يصير منطبقا على فلك البروج في العقدتين عند كون المركز اعني مركز التدوير
بالصدد نقطتي الرأس والذنب ثم اذا جاوز نقطة الرأس اخذت الذروة في الميل الى الجنوب
والحضيض الى الشمال ولا يزال يزداد الميل حتى يبلغ غايته عند بلوغ المركز منتصف ما بين
النقطتين ثم يأخذ في الانتقاص الى ان ينطبق ذلك القطر ثانيا على فلك البروج عند بلوغ
المركز الذنب كما كان منطبقا عليه اولا عند كونه في الرأس فاذا جاوزه اخذت الذروة
في الميل الى الشمال والحضيض الى الجنوب وازدياده ومنتهاه والانتقاص على الرسم المذكور
يعني لا يزال يزداد الميل حتى يبلغ غايته عند بلوغ المركز المنتصف ثم يأخذ في الانتقاص الى ان

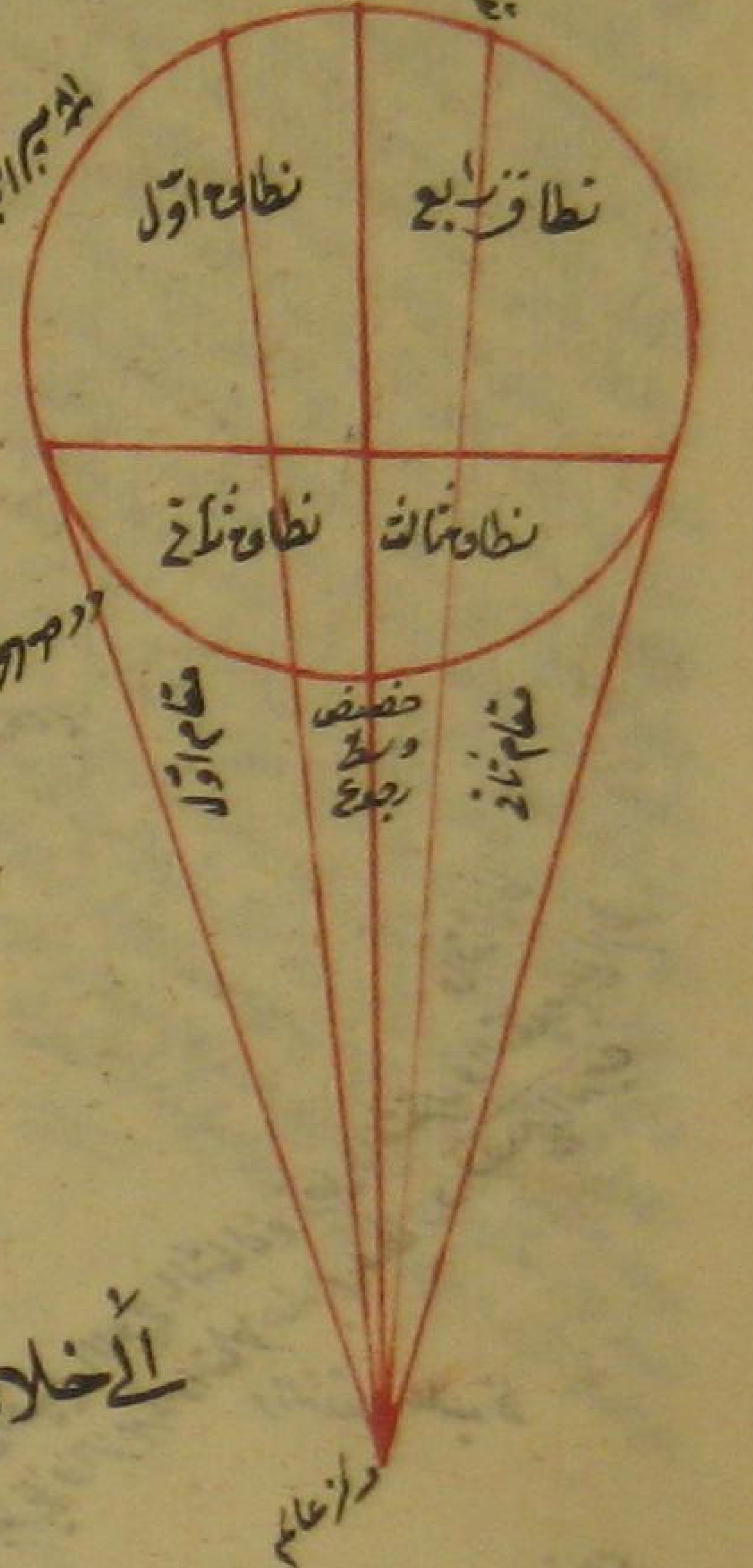
ان ينطبق القطر مرة اخرى على فلك البروج عند بلوغ المركز الرأس وحينئذ تتم الدورة ثم يبتدئ بها
الى غير النهاية ويلزم مما ذكر ان يكون ميل الذروة ابدا الى فلك البروج لكون ميلها عن المائل في نصفه الشمالي
الى الجنوب وفي نصفه الجنوبي الى الشمال وميل الحضيض عنه لكونه مقابلا لها وفي السفليين ينطبق
القطر المار بالذروة والحضيض على الفلك المائل عند بلوغ مركز التدوير منتصف ما بين النقطتين
وذلك البلوغ يكون عند غاية ميل الفلك المائل عن فلك البروج اما عند الاوج واما عند الحضيض
اذ الاوج والحضيض فيهما هما المنتصف الاوج يبتدئ ذروة التدوير في الميل للزهرة الى الشمال
ولعطارد الى الجنوب وعند الحضيض بالخلاف فيهما ويبلغ الميل غايته عند النقطتين وازدياده
وانتقاصه والانطباق على الرسم اي يزداد ميل الذروة من المنتصف الاوجي اما للزهرة فالى
الشمال واما لعطارد فالى الجنوب حتى يبلغ غايته عند الذنب في الزهرة وعند الرأس في عطارد ثم
يأخذ في الانتقاص الى ان ينطبق القطر على المائل في المنتصف الحضيضي ثم يزداد حتى يبلغ
غايته في النقطة الاخرى اعني الرأس في الزهرة والذنب في عطارد وميل الحضيض في كل منها على
خلاف ميل الذروة هذا بيان كيفية ميل القطر المار بالذروة والحضيض المسمى بعرض التدوير
واما ميل القطر المار بالبعدين الاوسطين وهو عرض الانحراف فغايته انه عند بلوغ مركز التدوير
احدى نقطتي الرأس والذنب وانطباقه اي المائل على فلك البروج وغايته عند منتصف ما بينهما فان كان
المنتصف هو الاوج بان كان ابتداء الميل من الرأس في الزهرة والذنب في عطارد كان الطرف
الشرقي من ذلك القطر وهو المسمى بالمسائي لظهور الكوكب اذا كان عليه مساء في غاية ميله في الزهرة
الى الشمال وفي عطارد الى الجنوب كان الطرف الغربي المسمى بالصباحي لمثل ما ذكرنا في المسائي في
غاية ميله في الزهرة الى الجنوب وفي عطارد الى الشمال وان كان المنتصف هو الحضيض بان كان
ابتداء الميل من الذنب في الزهرة والرأس في عطارد فعلى الخلاف فيهما اي كان الطرف المسائي

غاية ميله اما في الزهرة فالى الجنوب واما في عطارد فالى الشمال والصيلة بخلافه ولهذه الميول حركات
لم ينقل فيها شيء عن المتقدمين والمحققون من المتأخرين اثبتوا لها افلاكا لا يسعها هذا الكتاب وقد ظهر
من هذا اي مما ذكر في بيان اصول هيئة التدوير والانحراف تكمله ان مدة الدور للفلك الحامل والقطرين
التدوير المذكورين متساوية يعني ان مدة دورة حامل كل من المتحيرة مساوية لمدة دورة قطره
المار بالذروة والحضيض وكذا مدة دورة قطره المار بالبعدين الاوسطين في السفليين و
ازمنة ارباع دوراتها المتناظرة متساوية ايضا يعني ان زمان ربع دورة الحامل مساو لزمان ربع
دورة كل من القطرين اذا كان نظيره واعني بالربع المتناظرة ما يكون ابتداؤها في وقت واحد
وذلك ظاهر بعد ان يعرف ان مدة دورة طرف القطر عبارة عن مدة ابتداء في اخذ الميل بعد كونه
منطبقا الى ان ينتهي غايته ثم يأخذ في الانتقاص الى ان ينطبق ثانيا ثم يبتدئ في الميل الى ان ينتهي
غايته ثانيا ثم يأخذ في الانتقاص الى ان يحصل الانطباق ثالثا وان المراد من زمان ربعها هو زمان
ما بين الانطباق والانتهاء وزمان ربع دورة الحامل هو زمان ما بين مركز التدوير في العقدة
وبين كونه في المنتصف وقد فرغ عن بيان الاختلافات الطولية والعرضية عقبها بذكر مواضع
الاوجات والجوزهرات لكونها منشأ لبعض تلك الاختلافات الطولية والعرضية منها
فقال ولنذكر هنا الاوجات والجوزهرات ولما كان بعضها متحركة بمثل حركة الثوابت وهو الاكثر
وبعضها متحركة لا بمثلها كالاوج الثاني لعطارد واوج القمر وجوزهريه قال اما الاوجات
والجوزهرات المتحركة بحركة فلك الثوابت فاوج زحل منها متأخر عن منتصف ما بين جوزهريه
اعني عن غاية ميل مائله عن فلك البروج الى الشمال على التوالي بخمسين جزء واوج المشتري متقدم
على المنتصف الشمالي اي على التوالي بعشرين جزء ومعنى التقدم ان بلوغ الكوكب ليتأتى الى الاوج
بحركة التوثية يتقدم على بلوغه الى المنتصف على هذا اعني التأخر يعني انه هو كونه بجهة ثانية

ثانيه بلوغ الكوكب اليه عن بلوغه الى المنتصف واوج الكواكب الباقية من المتحيرة في المنتصف الشمالي عن
الرأس بتسعين جزء في المريخ والزهرة والمتقدم عليه بذلك المقدار في عطارد واما مواضع الاوجات
من فلك البروج مع اختلافهم فيها كما يشهر عليه النظر في الزيجات فهي للاول سنة عشرين الف
وخمسمائة وسبع عشرة سنة لذي القرنين اي الاسكندر بن فيلقوس الرومي وهو الاسكندر الثاني
المستولي على الاقاليم السبعة من اثني عشرة سنة شمسية للشمس في الجوزاء كزي نح اي سبع وعشرون
اي موضع الاوج للشمس في الجوزاء
درجة وعشر دقائق وثلث وثلثون ثانية لزحل في القوس طكج لج اي تسع درجات وثلث وعشرون
دقيقة وثلث وثلثون ثانية للمشتري في السنبلة يطكج لج اي تسع عشرة درجات وثلث وعشرون
دقيقة وثلث وثلثون ثانية للمريخ في الجدي يا نه كو اي احدى عشرة درجة وثلث وخمسون دقيقة و — في الاسد
وست واربعون ثانية للزهرة في الجوزاء كزي نح اي كما في الشمس لعطارد في الميزان كو كح لج اي ست
وعشرون درجة وثلث وعشرون دقيقة وثلث وثلثون ثانية وانت خبير بانه اذا علم مواضع
الاوجات في تاريخ معين يعلم مواضعها بعضها في غير ذلك التاريخ بل مواضع الجوزهرات ايضا
بناء على ما ذكرنا من تعيين اوضاع الفلكية الاوجات بالنسبة الى الجوزهرات واما على ما ذكرنا ههنا — فلهذا
فلا تتوقف لها فقال واما مواضع الجوزهرات لذلك التاريخ ايضا فرأس الجوزهر لزحل في السرطان
يطكج لج للمشتري في السرطان طكج لج للمريخ في الثور يا نه كو للزهرة في الحوت كز يج لعطارد في الجوزاء
كو كح لج ومنه يعلم مواضع الذنب ايضا ثم ان اريد معرفة مواضع الاوجات والجوزهرات في تاريخ
بعد التاريخ المذكور يزاد على مواضعها المذكورة لكل سنة ما يتحرك فلك الثوابت في السنة
وكذا لكل شهر ويوم ما يتحرك في الشهر واليوم وقد عرفت ذلك اي ما يتحرك فلك الثوابت
في السنة في باب الحركات ويعرف منه ما يتحرك في الشهر واليوم ايضا فالمجموع يكون مواضعها في
التاريخ المطلوب وان اريد معرفتها في تاريخ قبله ينقص منها ما يتحرك فلك الثوابت في زمان ما بين

التاريخين فالكتاب يبين مواضعها في ذلك التاريخ فاذا عرفت مواضع تلك الاوج والجوزهر الى تاريخ
معين تعرفنا الى تاريخ يراد بالحساب لبطئ حركاتها جلا وغيرها فانها السرعة حركاتها تحتاج الى تعيين
مواضعها كثير فائدة ولذلك لم يتعرض لها ومما يعرض للمتحيرة الرجوع والاستقامة والاقامة و
بيان ذلك ان الكوكب اذا كان في اعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز التدوير على
توالي البروج فيرى الكوكب مستقيما سريع الحركة اي ازيد حركة من حركة الوسط لتحرك الكوكب بما
يقتضيه حركة الوسط والخاصة الى التوالي فاذا قرب الكوكب من اسفل التدوير جعل يميل الى
خلاف التوالي كل ذلك كما عرفت من حال حركة التدوير على مركز حين ان اعلاه في المتحيرة يتحرك الى
الى التوالي واسفله الى خلافه لكنه ما دام حركة مركزه اي مركز الكوكب بالحركة الخاصة الى الخلاف اقل
في الرؤية من حركة مركز التدوير بحركة الوسط الى التوالي يرى مستقيما لكن بطئ السير اقل سيرا
من سير الوسط لكونه منحيا بعضا حركة الوسط الى التوالي على ما يقتضيه الخاصة الى خلافه
فاذا تساويا اي حركة مركز التدوير الى التوالي وحركة مركز الكوكب في الرؤية يرى مقيما لتعارض
الحركتين فاذا زادت حركة مركزه اي الكوكب الى الخلاف على حركة مركز التدوير الى التوالي
يرى راجعا متدرجا من البطئ الى السرعة في الرجوع ثم من السرعة الى البطئ فيه ثم بعد يقيم
تمام الرجعة ثانيا اذا تساوت الحركتان ويستقيم بعد الاقامة لهذا المعنى بعينه الى ان يتساوى
الحركتين ويستقيم لازدياد حركة مركز التدوير على حركة مركز الكوكب لكنه يرى بطئ السير ثم يتدرج
من البطئ الى السرعة في الاستقامة لتوافق الحركتين في الجهة مع انه يتم دورته في فلكه من غير
اختلاف يقع له بالنسبة الى فلكه نظرا الى حركته في ذلك الفلك بل هذه الاختلافات انما تثبت
من حركته المركبة من حركات افلاكه بالنسبة الينا واقامته قبل الرجعة تسمى المقام الاول و
اقامته بعد الرجعة تسمى المقام الثاني وحركة مركز التدوير على محيطه فلك التدوير اقل من حركة

الى خلافه



حركة مركز التدوير على محيط الحامل دائما بالنسبة الى مركز العالم فلهذا لا يرى الزهرة البتة راجعا ولا واقفا
بل غير بطيء السير اذا كان في اعلى التدوير بل ما عرفت منه ان حركته فيه مخالفة لحركة مركز التدوير
الى التوالي ومما يعرض لها اي للمتحيرة بالقياس الى الشمس ارتباطات بها وهي التي وعدنا بيانها
في مقدمة الكتاب في العلوية فان بعد مراكز تداويرها عن ذرى تداويرها الوسطى ابدا كبعد مواضع
مراكز تداويرها الوسطية عن موضع مركز الشمس الوسطى في مقارنة العلوية الشمس مقارنة وسطية
ابدا وهي في ذرى التداوير الوسطى فكلما بعد الشمس عن مركز التدوير بعد او سطيا بعد
بمقدار بعدها مركز الكوكب عن ذروة التدوير الوسطى حتى اذا قابلت الشمس مركز التدوير مقابلة
وسطية كان الكوكب قد نزل الى حضيض التدوير الاوسط فيعرض اجرامها ان قارنتها
بالشمس ابدا وهي في ذروة التدوير وقابلتها الشمس وهي في الحضيض وههنا مسئلة يسئل
ويسئل عنها فاراد المصنف ان يشير اليها وقال ويقال ان المريخ اذا قارنه الشمس كان البعد بينه
وبين الشمس اذا قابلها لان قطر تدويره الواقع بينه وبين الشمس حين المقارنة اعظم من قطر فلك
الشمس وهو الواقع بينهما حين المقابلة تقريبا وانت خبير بان هذا التعليل لا ينتج العليل اذ لم
ان يقع بينهما حين المقابلة في المتمم المحوي للمريخ ايضا والتعليل الثاني ان قطر تدويره الزهرة لا ينقص
البعد بينهما حين المقارنة بقطعها ستة وسبعون جزءا بما به نصف قطر حامله ستون وضعف
غاية بعد حضيض تدويره من مركز العالم الذي لا يبلغ البعد بينهما اليه في وقت المقابلة ان كان
وخمسون جزءا بتلك الاجزاء ايضا فيعرض البعد بينهما في المقارنة اعظم بكثير من البعد بينهما في المقابلة
في جميع الاوضاع ولما استشكلتان فلك تدويرها ابدا مسامتان لمركز الشمس تحقيقا او تقريبا
افلا يمكن ان يقع بينهما مسامتة حقيقية دائما يعني ان يمر بهما خط واحد يخرج من مركز العالم
لتقاطع المناطق التي تتحرك فلا بعد ان اي الشقلبان عنها اي عن الشمس الا بمقدار ما تقتضيه

نصف قطر التدوير اعني الاختلاف الاول بل غايته كما عرفت ذلك في هذا الباب وفيه تسامح لان غاية
الاختلاف الاول ليست مقدارا بما يقتضيه نصف قطر التدوير في جميع المواضع بل في البعدين الاوسطين
فقط كما عرفت ويلزم من تلك المسامحة ان يكون زمانا ابدا الحقيقة او تقريبا في نصف السنة وذلك
عند ذروة التدوير او حضيضه في نصف الشهر وذلك عند حضيض الحامل ولو لم يكن كان تمام من ان
وان تدور بها ابدا مسامتا بما بين الشمس ووسطها مثل وسط الشمس والاختلاف المسامتة
المذكورة وما يعرض للقمر بالقياس الى الشمس الحاقا وهو ضوء وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه
من الشمس للحيلولة الارض بينهما والزيادة اي ازدياد هذا النور في ذلك الوجه بسبب
تباعده عنها والكمال اي كمال ذلك الازدياد والنقصان اي انتقاص النور بحسب تقاربه
منها وكسفه للشمس وهو ان يستر وجهها المواجه لنا عنا كلا او بعضا والخسوف وهو خلو كله او
بعضه عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب حيلولة الارض بينهما وبيان جميع ذلك ان جرم القمر
في نفسه كمد اي ازرق كدر مائل الى السواد مظلم غير نوراني كثيف قابل للاستنارة من غيره صقيل
النور عنه الى ما يحاذيه انما يستضيء استضاءة معتدا بها بضياء الشمس لا بضياء غيرها من الكواكب
لضعف اضوائها كالمرآة المجلوة التي تستنير من المضيء المواجه لها وينعكس النور عنها الى ما يقابلها
فيكون النصف المواجه للشمس ابدا مستضيئا لو لم يمنع مانع كحيلولة الارض بينهما والنصف
الآخر مظلما وهذا الحكم تقريبي لما تبين في موضعه من ان الكرة اذا استضاءت من ما هو اكبر منها
كان المستضيء اكثر من نصفها ففي الاجتماع وحواليه وهو كون الشمس والقمر في موضع
واحد من فلك البروج يكون النصف المضيء تابعا للشمس فيصير نصفه المظلم مواجها لنا فلا
نرى شيئا من ضوئه وذلك هو المحاق واذا بعد عن الشمس مقدارا قريبا من اثني عشر
جزءا او اقل منه بقليل او اكثر كذلك على اختلاف اوضاع المساكن فان المسكن اذا كان

٤٠

اذا كان مدار القمر فيه اقرب الى الانتصاب يكون رؤية الهلال فيه اسرع بل
بل الرؤية تختلف في مسكن واحد ايضا بسبب قرب القمر وبعده واختلاف
عروضه وكونه في اجزاء مختلفة من فلك البروج وغير ذلك ولذلك تعسر
ضبطها بحيث اعرض عنها المتقدمون واطنب فيها المتأخرون وهي غير
مضبوطة بعد جدا واما اختلاف الهواء صفاء وكدورة والبصر
حدة وكلالة وان كان له مدخل في ذلك فقد قيل انه لا عبرة به لتعذر ضبطه
مال نصفه المضيء الينا ميلا صالحا فنرى طرفا منه وهو الهلال ثم كلما
ازداد بعده عن الشمس ازداد ميل النصف المضيء الينا فازداد ضيائه
اي نور القمر بالنسبة الينا وهو الزيادة حتى اذا قابلها صار بينهما وصار يواجه
الشمس يواجهنا وهو الكمال فاذا اخذ عن المقابلة يتحرك به منها فشيئا
مال النصف المضيء عنا نصفه المظلم ثم كلما يزداد ذلك الميل ياخذ الظلام
في الزيادة والضياء في النقصان بالقياس الينا وهو النقصان حتى
ينمحق القمر عند الاجتماع ثانيا وهكذا الى غير النهاية وان اشتبه عليك شيء
فاستعن من هذا الشكل ولذلك اي لما مر من ان القمر مظلم في نفسه انما يستضيء
بضياء الشمس اذا كان القمر عند الاجتماع او فيما يقرب منه على طرفه الشمالي
في منطقة البروج او قريبا منها بحيث يقع جرمه على خط يخرج من البصر اليها
وذلك عند الرأس او الذنب او بقربهما وذلك القرب يختلف بحسب
جنبتي العقدة وكذا في جانب واحد بحسب البقاع فحده في وسط الاقليم
الرابع في الجانب الشمالي من كل من العقدتين ثمانية عشر درجة وفي الجنوبي

اذا كان مدار القمر

سبع درجات وتفصيل الكلام في هذا المقام لا يليق بما نحن بصدده حال القمر بين الشمس
وبيننا فيستر ضوءها عنا كلا او بعضا وهو كسوف الشمس فان وقع مركزاهما على الخط
المذكور وكان قطراهما متساويين بحسب الرؤية ينكسف كلها بلا مكث
وان كان قطرها اصغر كان للكسوف مكث وان كان اكبر يبقى منها حلقة نورانية
تسمى حلقة النور والا ينكسف بعضها الا نادرا وهذا السواد الذي يظهر في الشمس هو
لون جرم القمر ولهذا ابتدى سواد الشمس من جهة المغرب لان القمر يلحقها من المغرب
لكونه اسرع منها ثم اذا كان القمر يتجاوزها يبتدى الانجلاء ايضا من جهة المغرب لذلك
المغطى انما يكون السواد الظاهر في لون القمر وطرفها من جهة المغرب وهذه هي صورة
الكسوف واذا كان القمر كذلك على طريقة الشمس او قريبا منها عند الاستقبال او نحوه
وهو كونهما في نقطتين متقابلتين من فلك البروج حال بينهما الارض ووقع
ظلها على وجه القمر المواجه للشمس كله او بعضه فلم يصل اليه ضوء الشمس اصلا او في
بقدر ما وقع عليه الظل فيبقى ما لم يصل اليه الضوء على ظلامه الاصلي وهو خسوف
القمر وذلك عند كونه في وقت الاستقبال في احدى العقدتين او قريبا منها الى
اثنى عشرة درجة وانما لا يختلف حد الوقوع للخسوف باعتبار جهتي العقدة و
اختلاف البقاع كما يختلف في الكسوف لان الخسوف امر عارض للقمر في ذاته بخلاف
الكسوف فانه امر عرض للشمس بالنسبة الى الابصار ويبتدى خسوف القمر وانجلاؤه
من جهة المشرق لانه يلحق ظل الارض من جهة المغرب فيصل طرفه الشرقي اولا
الى الظل فياخذ ذلك الطرف في السواد اولا وكذلك يبتدي مرور طرفه الشرقي
بالظل اولا فيبتدى منه الانجلاء وهذه صورة الخسوف وهما يعرض للقمر العيني الى



غير

الى الشمس بوسط الشمس بوسطها بين اوجه ومركز تدويره في وقتي الاجتماع والاستقبال
الوسطيين ابدا وذلك ان مركز تدويره اذا فارقا في اوجه مركز الشمس عند نقطة
من فلك البروج ولتكن مثلا اول الحمل ثم تحرك عنه الاوج يوما بليلته بحركة الاول
يا طا نجو وبحركة الجوزهر ما يجرى لنز وكلتا الحركتين على خلاف التوالي فيصير
حركته ان حركة الاوج المركبة من تينك الحركتين الى خلاف التوالي يا يب يج ك
وتحركت عنه اي عن اول الحمل الشمس قريبا من الدرجة يعني نط ح ك فصار
البعد بينها وبين الاوج يب يا لوم وتحرك مركز التدوير بحركة الحامل
كد لب يح كب وكلتا حركتي الشمس والمركز الى التوالي فيكون البعد بينهما نظرا
الى حركتهما يح ما ب مقدار فضل حركة المركز على حركة الشمس لكن المايل برد الحامل
الى خلاف التوالي مقدار حركته اليه يعني حركته المركبة من الحركة الذاتية والحركة
التي تعرض عليه بحركة الجوزهر وهو يا يب يج ك فيبقى للمركز الى التوالي بحركة
بالتقريب وانما قال بالتقريب لان الباقي اكثر مما ذكره بثانيتين وهو وسط
القمر في اليوم بليلته تقريبا فاذا نقص وسط الشمس وهو نط ح ك منه
اي من وسط القمر المذكور وزيد على حركة المايل يعني يا يب يج ك كان الحاصل
يعني الباقي بعد النقصان بعد المركز عن الشمس لكون الحركتين الى جهة واحدة
والحاصل اعني المجموع بعد الزيادة بعد اوج القمر عنها لكونهما في جهتين وكلاهما
اي كل منهما بالتقريب يب يا لوم فان كلا من الباقي والمجموع يب يا لوم فاذا
رفع التوالي لكونهما اكثر من النصف صار كما ذكره فيكون الشمس متوسطة
بينهما ولذلك التوسط يكون بحركة المركز من الاوج بحركة الحامل البعد المضاعف

لانه اذا ضوعف البعد بين المركز والشمس كان مثل البعد بين المركز والاوج
ويلزم من ذلك التوسط ان يكون المركز عند تربيعه للشمس بعدا وسطيا في الحضيض
وعند الاستقبال والاجتماع كذلك في الاوج فيكون المركز يبلغ الاوج والحضيض
في كل دورة وسطية تقريبا دفعتين وانما قلنا تقريبا لانه انما يبلغ اليهما حين
في اكثر من دورة بقريب من برج ويمكن ان يكون مراده من الدورة عود المركز الى وضع كان
له مع الشمس كالاجتماع وغيره ومثل هذا الارتباط الذي ذكرناه في القمر من توسط الشمس بين
اوجه ومركز تدويره يوجد لمركز تدوير عطارد من توسط اوجه الاول بينه وبين اوجه
الثاني لانه حركة مركز تدويره بحركة الحامل الى التوالي ضعف حركة اوجه الثاني بحركة المدير
الى خلافه لكن المدير يحمل حركته يرد الحامل بل مركز التدوير الى خلاف التوالي فيبقى فضل
حركة المركز من ذلك الاوج بحركة الحامل الى التوالي مثل حركة المدير بل الاوج الى خلافه
فاذا تقارنا اعني المركز والاوج الذي في المدير ان الاوج الثاني في الميزان عند الاوج
الاول المثبت اما الاول على ما كان في ذلك الزمان واما الآن فانهما يتقارنان عنده
في العقرب ثم تحركا عنه فاتى بعد يحصل عنه اي عن الاوج المثبت للاوج الذي
في المدير الى غير التوالي يحصل للمركز عنه الى التوالي فيكون الاوج الاول دائما
متوسطا بين الاوج الثاني ومركز التدوير الاخير افتراقهما ويكون المركز
عند تربيعه للاوج الاول في الحضيض وعند مقابلته ومقارنته في الاوج
الثاني فيكون بعده الابعد عن مركز العالم عند المقارنة لكونه في الاوجين
معا واما بعده الاقرب فقد وجد بالاستقراء في تثليثي الاوج اي بعد مجاوزته
التربيع الاول وقبل وصوله الى التربيع الثاني حتى انهما ان المركز والاوج

والاوج الثاني يقترنانه في الدورة الوسطية بالتقريب التحقيقي مرتين
مرة في الميزان ومرة في الحمل ويتقاطران مرتين وذلك عند طلوع احدهما
اتيهما كان والاوج الاول في ذلك الا وان ولا يخفى عليك الحال في هذا الزمان
وفي هذا المقام كلام ذكرناه في ايضاح التذكرة فمن اراد تحقيقه فليرجع الى شرحها
للمولى المحقق نظام الدين النيسابوري

المقالة الثانية

في بيان الارض وما يتعلق بها وهي ثلثة ابواب الباب الاول في المعمور
من الارض وعرضه وطوله وقسمته الى الاقاليم السبعة الارض كرية الشكل
كما سلف في المقدمة ويبتني عليه مسئلة غريبة وهي انه لو تيسر السير على جميع
الارض وفرض تفرق ثلثة اشخاص من موضع معين بان سار احدهم نحو المغرب
والاخر نحو المشرق واقام الثالث حتى عاد السائر الى المغرب من المشرق
والسائر الى المشرق من المغرب في وقت واحد لكان الايام التي عدها الذي
في مدة الدورة انقص من ايام المقيم بواحد وايام الذي زيد منها بذلك
ويتفرع عليها مسائل غريبة يسئل عنها كما يقال هل يجوز ان يكون يوم بعينه
جمعة عند شخص وخميسا عند آخر وسبتا عند ثالث وغير ذلك مما هو من هذا
القبيل فيجاب بالجواز ويستغرب هذا وتوضع عليها ثلث دوائر احديها في سطح
المعدل وهي خط الاستواء كما عرفت والثانية في سطح افق خط الاستواء والثالثة
في سطح نصف النهار وكلتاهما تنصف المعمورة بخط الاستواء فالاولى تقطع
الارض بنصفين جنوبي وشمالي والثانية تنصف كلا من نصفيها المذكورين
فتصير الارض بها اربعا ربعان جنوبيان وربعان شماليان والمعمور منها

احد الربعين الشماليين وهو المشهور بالربع المسكون على ما يرى فيه من الجبال والصحاري
والمروج ونحوها من الآجام وغيرها من المواضع الخربة يعني ان المعمور منها هو هذا
الربع مع ان اكثره خراب في زماننا هذا وسائر الارباع خراب ظاهرا او الا لوصل
الينا خبرهم غالبا ويحتمل ان يكون بيننا وبينهم بحار مغرقة وجبال شاهقة
وبراري بعيدة تمنع وصول الخبر الينا غير ان احد الربعين الجنوبيين قد حكي
ان فيه قليلا من العمارة كما سيجيء واما ما يحكى من قبة وقعت في نوبة ذي القرنين
فالظاهر انها موضوعة لا اصل لها والله اعلم بما في ملكه والدائرة الثالثة
من تلك الدوائر الثلث تقطع المعمور بنصفين غربي وشرقي ونقطة التقاطع
بين الدائرة الاولى والثالثة في جهة العمارة تسمى قبة الارض ووسطها
وقبة ازين ويقال للثانية منها افق القبة وافق وسط الارض وللثالثة
نصف نهارها ونصف نهار وسط الارض لا انها ... بل لانهما في سطحهما وذهب
بعضهم الى ان قبة الارض وسط المعمورة وهو ما يكون طوله تسعين درجة
وعرضه ثلثا وثلثين درجة وعرض المعمور من الارض سواء ست وستون
درجة وهو الف واربعمائة وست وستون فرسخا وثلثا فرسخ وابتداؤه
من خط الاستواء على ما ذكره بطليموس في المجسطي وكان عنده ان الاظلال
في نصف نهار الاعتدالين لا يقع في شيء من المعمورة نحو الجنوب الا ان بطليموس
بعد ما صنف المجسطي زعم في كتابه المسمى بجغرافيا اي صورة الاقاليم انه وجد وراء
خط الاستواء في اطراف الزنج والحبشة عمارة الى بعد يكون ست عشرة
درجة وخمسا وعشرين دقيقة لكن المعتبر منها لا يبلغ عشر درجات في العرض

عن العمارة على زعمه هذا فب كه اي اثنين وثمانين درجة وخمسا وعشرين دقيقة
وهو الف وثمانمائة واحد وثلثون فرسخا ونصف تقريبا في طول العمارة
قف اي مائة وثمانون درجة وهو اربعة الاف فرسخ وانما حكم بذلك
لانه وجد من الخلاف ... عن ارصاد الحوادث الفلكية كالخسوفات تفاوت
ما بين ساعات الواغلين في المشرق وما بين ساعات الواغلين في المغرب
باثنتي عشرة ساعة مستوية ولم يوجد اكثر من هذا واعتبر ابتداؤه من المغرب
عند المغربيين من اصحاب الصناعة وهم اليونانية اما لانه اقرب نهاية العمارة
اليهم وكان حاله محققة عندهم واما ليكون ازدياد عدد الطول على توالي
البروج وتابعهم الجمهور فيه الا ان بعضهم كالمتأخرين منهم ومن تابعهم
ياخذه من ساحل البحر المحيط الغربي المسمى عندهم باوقيانوس لكونه اخر
العمارة في جهة الغرب في زمانهم وبعضهم كبطلميوس وغيره من المتقدمين
ومن تابعهم من جزائر ست مسماة بجزائر الخالدات وجزائر السعداء واغلبية
في هذا البحر على سمت ارض الحبشة بعدها عن ساحله عشر درجات وقد كانت
في القديم معمورة والان مغمورة في الماء ولذلك يقيد الاطوال الموضوعة
في الكتب بانها جزائرية او ساحلية دفعا للالتباس ويختلف القبة لان
طولها تسعون درجة ابدا من المشرق عند علماء الهند اما لقربه منهم واما
ليكون ازدياد الطول في جهة الحركة الاولى وهو عندهم موضع يسمى كنك دز
وحكي ان ارصادهم كانت هناك وهو اخر العمارة في جهة المشرق على زعمهم
والبعد بينه وبين الجزائر مائة وثمانون درجة ثم قسموا هذه المعمورة من

الربع المذكور سبع قطائع مستطيلة طولها من المغرب الى المشرق وعرضها سبعة خطوط كبيرة
او ثمانية على موازاة خط الاستواء وتسمى تلك السبع الاقاليم السبعة وكل قطعة
منها اقليما وهو قطعة من بسيط الارض تنحصر بين نصفي دائرتين متوازيتين و
موازيتين لخط الاستواء ان لم يكن احديهما وبين قوسين محصورتين بينهما
من افق القبة طولها من المغرب الى المشرق نصف دور وعرضها شيء قليل
على ما يجيء تفصيله ولا يذهب عليك ان اول كل اقليم اطول من آخره فان
طول الاقاليم يتناقص بحسب البعد عن خط الاستواء حتى يكون طول آخر الاقاليم
الاخير الفا وستمائة وتسعة وعشرين فرسخا بالتقريب مع ان الاول للاول اربعة
الآف فرسخ وابتداء الاقليم الاول منها من خط الاستواء والنهار هناك ابدا
اي اثني عشر ساعة كما ستعرف في الباب الثاني ان شاء الله تعالى وعند البعض وهو الجمهور من حيث
النهار عند النهار الاطول من السنة يب مه اي اثنا عشرة ساعة وخمس واربعون
دقيقة والعرض الشمالي يب م اي اثنا عشر درجة واربعون دقيقة فانهم
لا يعدون هذا المقدار من الاقاليم لما سيجيء ووسطه اصطلاحا بالاتفاق
حيث النهار الاطول يج اي ثلث عشرة ساعة والعرض يو لز اي ستة عشر درجة
وسبع وثلثون دقيقة وقد وقع في هذا الاقليم بعض بلاد البربر وسودان
المغرب والنوبة والحبشة كغانة معدن الذهب من بلاد السودان ودنقلة
مدينة النوبة وجرما دار ملك الحبشة واكثر بلاد اليمن مثل زبيد وعدن ونجران
وصنعاء وسبا وظفار وقلهات وحضرموت ومدينة الطيب وفيها ونجار
فقصبة عمان والطرف الجنوبي من ارض الحجاز وبعض خليج فارس وجزيرة ارك

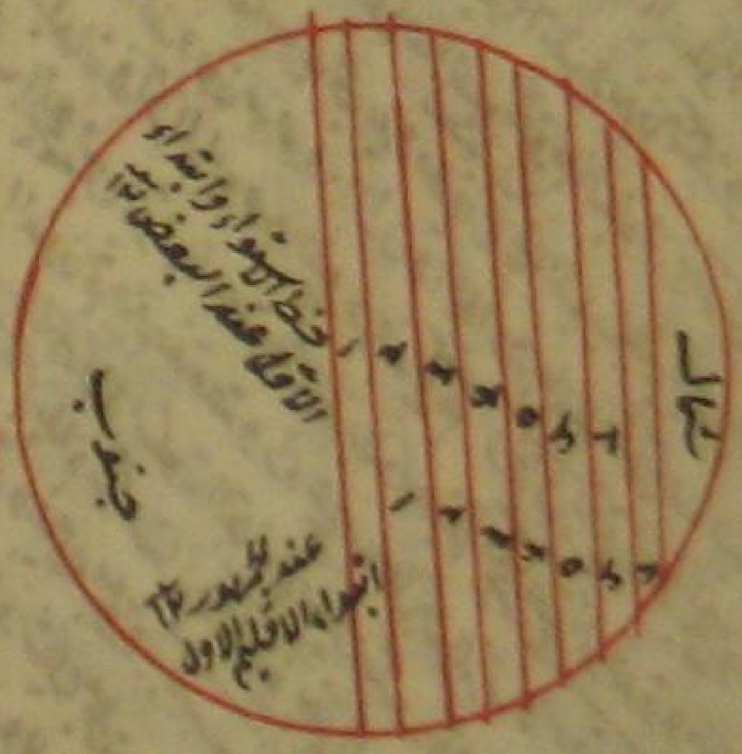
ارك وبعض البلاد الجنوبية من السند وسواحل البحر الجنوبي وبعض ارض الصين
وفيه من الجبال والانهار العظيمة عشرون جبلا وثلثون نهرا وعامة اهله
السود وابتداء الاقليم الثاني وهو لا محالة آخر الاقليم الاول حيث
النهار الاطول يج يه اي ثلث عشرة ساعة وخمس عشرة دقيقة والعرض
كز كز اي عشرون درجة وسبع وعشرون دقيقة ووسطه حيث النهار يج ل
اي ثلث عشرة ساعة وثلثون دقيقة والعرض كد م اي اربع وعشرون
درجة واربعون دقيقة وفيه بعض بلاد البربر وبعض بلاد افريقية والصعيد
الاعلى وبعض بلاد جزيرة العرب كمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكة حرسها
الله تعالى والطائف وهجر وقطيف والبحرين وفيه [illegible] من [illegible] ومعظم
بلاد السند منها منصورة ومعظم بلاد الهند منها ديبل وبعض بلاد الصين
وفيه الجبال سبعة وعشرون ومن الانهار مثلها وعامة اهله بين السواد
والسمرة وابتداء الثالث حيث النهار يج مه اي ثلث عشرة ساعة وخمسة
واربعون دقيقة والعرض كز ل اي سبع وعشرون درجة وثلثون دقيقة ووسطه
حيث النهار يد اي اربع عشرة ساعة والعرض ل م اي ثلثون درجة واربعون
دقيقة وفيه بعض بلاد طنجة والبربر وافريقية وفيه تونس وقيروان وطرابلس
المغرب والاسكندرية ومصر ودمياط وتنيس وبيت المقدس وطبرية [illegible]
و[illegible] دمشق وكوفة ومداين وبغداد وبصرة وواسط وعسكر واهواز
واصفهان وفارس ويزد ومدينة كرمان وخبيص منه وسجستان
وكيج وبست وزابل وقندهار من الهند وملتان من السند وقشمير ودار ملك

اهل الصين وفيه من الجبال ثلثة وثلثون ومن الانهار اثنان وعشرون وعامة اهله
السمر وابتداء الرابع حيث النهار يد يه اي اربع عشرة ساعة وربع ساعة والعرض
لح لز اي ثلث وثلثون درجة وسبع وثلثون دقيقة ووسطه حيث النهار يد ل
اي اربع عشرة ساعة ونصف ساعة والعرض لو كب اي ست وثلثون درجة
واثنتان وعشرون دقيقة وفيه طنجة وبعض بلاد افرنجة وجزيرة ردوس
وقبرص وانطاليا وطرسوس وطرابلس الشام وانطاكية وحلب وملطية وآمد
وارزنجان ونصيبين وموصل وسر من راى وارمينية ومراغة وتبريز و
حلوان واردبيل وشهرزور وزنجان و[illegible] نهاوند وسلطانية و
همدان وابهر وقزوين واذربيجان والديلم وساوة والموت وكرج و
قم وآوا وكاشان وبسارية وسمنان ودامغان واستراباد وبسطام و
اسفراين وشهرستان وسبزوار وطوس ونيسابور وتون وزوزن و
هراة وسرخس ومرو وجوزجان وفارياب وغرجستان وغور وبلخ وترمذ
وصغانيان وبدخشان والتبت الداخل وجبال قشمير وبعض بلاد ختن
وخطا وشمال بلاد الصين وفيه خمسة وعشرون جبلا واثنان وعشرون نهرا
وعامة اهله بين السمرة والبياض وابتداء الخامس حيث النهار يد مه اي اربع عشرة
ساعة ونصف وربع لح نح اي ثمان وثلثون درجة واربع وخمسون دقيقة و
وسطه حيث النهار يه اي خمس عشرة ساعة والعرض ما يه اي احد واربعون
درجة وربع درجة وفيه بلاد اندلس وبعض بلاد الروم كعمورية وقونية و
اقسراي وقيصرية وسيواس وارزنجان الروم وديار ارمينية وشروان

ونصف ساعة م

وشروان وخوارزم وبخارا واشروسنة وسمرقند وكش وشاش وحدود طراز
وخجند وفرغانة وحدود كاشغر وختن والتبت الخارج واقصى بلاد الترك
وفيه ثلثون جبلا وخمسة عشر نهرا وعامة اهله البيض وابتداء السادس
حيث النهار يه يه اي خمس عشرة ساعة وربع ساعة والعرض مج كب اي ثلث
واربعون درجة واثنتان وعشرون دقيقة ووسطه حيث النهار يه ل
اي خمس عشرة ساعة والعرض مه كا اي خمس واربعون درجة واحدى وعشرون
دقيقة وفيه شمال اندلس وبلاد طاغية من افرنجة وبعض بلاد الروم مثل
قسطنطينية وبلاد الروس والصقالبة وبلاد آس والان وموقان وخزر
وسقسين ومعظم تركستان والمالغ وبيش بالغ وقراقوم وخان بالغ
وبعض مساكن اتراك الترح وفيه احد عشر جبلا واربعون نهرا والغالب
على اهله السمرة وابتداء السابع حيث النهار يه مه اي خمس عشرة ساعة ونصف
وربع والعرض مز يب اي سبع واربعون درجة واثنتا عشرة دقيقة و
وسطه حيث النهار يو اي ست عشرة ساعة والعرض مح نب اي ثمان
واربعون درجة واثنتان وخمسون دقيقة وفيه بلاد الصقالبة والروس
وبلغار وغياض وجبال يأوي اليها اتراك كالوحوش وشمال بلاد
يأجوج ومأجوج ونهايات مساكن اتراك الترح وفيه من الجبال والانهار
كما في السادس ولون اهله بين السمرة والبياض والشقرة آخر العمارة
عند بعضهم وهو من اعتبر ابتداء الاول من خط الاستواء وعند بعضهم
وهو الجمهور ينتهي الى حيث العرض ن كا اي خمسون درجة وعشرون دقيقة

والنهار ست عشرة ساعة وربع وهو الموافق لما في التذكرة والتحفة واما ما يوجد
في بعض النسخ من ان آخره حيث يكون العرض خمسين درجة فلا اعتماد عليه
وانما صار عرض ما بين ابتداء الاقليم الاول الى وسطه وما بين وسط السابع
الى آخره على مذهب من جعل اول الاول خط الاستواء وآخر الآخر آخر العمارة اكثر
بكثير مما بين اوائل الاقاليم الباقية واوساطها وما بين اوساطها واواخرها
لتتوفر العمارة جبرا للنقصان الناشئ من التوفر في العمارة بالكثرة الحاصلة
فيهما بزيادة العرض ولهذا المعنى اي لتوفر العمارة وقلتها يجب ان لا يعتد
بها لا يعدون بالانتفاع من الاقاليم ما وراء خط الاستواء من العمارة
ولهذا ايضا لا يعد بعضهم ان الجمهور من الاقاليم ما بين خط الاستواء الى عرض
يب م مع وجود العمارة فيه بلا اشتباه ولا ما بين عرض نز الى آخر العمارة
فان وراء هذا العرض ان كان عمارات على ما نقلوا ان في عرض سج اي ثلث
وستين درجة جزيرة معمورة تسمى تولي اهلها يسكنون في الحمامات لشدة البرد
في آذاره وانه والنهار هناك عشرون ساعة والمشهور ان منتهى العمارة في عرض
سد اي اربع وستين درجة والمذكور في الكتب اربع وستون درجة ونصف
عمارة اهلها قوم من الصقالبة لا يعرفون شيئا على ما ذكره بطلميوس في
المجسطي فعلى هذا يكون هو منتهى العمارة والنهار هناك احد وعشرون
ساعة وفي عرض سو عمارة سكانها شبيهة بالوحوش وهو آخر العمارة كما
ذكره في جغرافيا والنهار هناك ثلث وعشرون ساعة وهذه صورة الاقاليم



الباب الثاني في خواص خط الاستواء وبنداء نصفه الذي هو مبداء

مبداء الاقليم الاول على رأي من ساحل البحر المحيط الغربي ويمر على جنوب بلاد
المغرب وعلى شمال جبال القمر التي هي منابع النيل ثم على صحاري السودان
وبواديهم التي يجلب منها الخفيان السود ثم على شمال جزائر الزنج ومعظم
بلادهم ثم على وسط جزائر ديوه وعلى جنوب جزيرة سرنديب اي جزيرة كله
وسبرته ثم على جزائر زاوه المسماة بارض الذهب ثم على دركنك ثم على جزيرة
تسميها الهنود جمكوة وهي آخر عمارة يصل اليها والمواضع التي لها عرض
اما خط الاستواء ففي خواصه ان معدل النهار بل جامت رؤس اهله اذ هو في
سطحه ولكن الشمس تمر بسمت رؤس اهله عند بلوغها نقطتي الاعتدالين
لكون مدارها حينئذ هو معدل النهار وكل منهما اي النقطتين يكون مبداء
للصيف عندهم اذ هو وقت كون الشمس اقرب الى سمت الرأس كما ان مبداء
الشتاء هو وقت كونها ابعد منه فمبداء شتائهم هو وقت بلوغ الشمس
نقطتي الانقلابين ولهذا يكون فصولهم ثمانية صيفين وشتائين
وربيعين وخريفين اذ لا بد من تخلل ربيع بين شتاء وصيف وتخلل
خريف بين صيف وشتاء فمن اول الحمل الى اوسط الثور صيف ومنه الى
اول السرطان خريف ومنه الى اوسط الاسد شتاء ومنه الى اول الميزان
ربيع ومنه الى اوسط الدلو شتاء ومنه الى اول الحمل ربيع ومدة كل
منها زمان ما يقطع الشمس برجا ونصف برج على التحليل من النظر واما
الدقيق فيقتضي ان يكون مبداء الربيع والخريف هناك جزءا يكون
ميله نصف الميل الاعظم وذلك الجزء متقدم على وسط الثور والعقرب

ومنها ما هو عند وسط الاسد والدلو كما لا يخفى على من له معرفة بحال الميل ولا يذهب
عليك ان ازمنة الفصول على كلا التقديرين لا يجب ان يكون متساوية وان
افقه ويسمى افق الفلك المستقيم وافق الكرة المنتصبة لاستقامة
حركة الفلك وانتصابه هناك كما يشير اليه بنصف معدل النهار وجميع
المدارات اليومية على زوايا قوائم بالسادس عشر من اولى اكر ثاوذوسيوس
لانه يمر بقطبيها ويكون هناك دور الفلك دولابيا اعني كما يخرج العصير
من سطح الماء على زوايا قوائم ولا يكون كوكب ولا نقطة في الفلك الا وهو
يطلع ويغرب لانقسام المدارات كلها بالافق بنصفين الا قطبي العالم
فانهما يكونان على الافق لا يطلعان ولا يغربان فلو فرضنا كوكبا يكون
بنقطة منحنية على القطب يكون بعضه ظاهرا او بعضه غائبا الى غير التعيين
مادام كذلك ويكون القسي الظاهرة للمدارات كالتي تحت الارض فلذلك
يكون النهار والليل ابدا متساويين تقريبا لا تحقيقا لانه يقع تفاوت
بينهما من جهة الاختلاف الواقع بين حركة الشمس مدة كونها فوق الارض
وبين حركتها مدة كونها تحتها بالسرعة والبطء الا اذا اتفق بلوغها الاوج
والحضيض في احد طرفي النهار فانه حينئذ يكون ذلك النهار مساويا بالليلة المتقدمة
عليه او المتأخرة عنه كل منهما يب ساعة اذ اليوم بليلته اربع وعشرون
ساعة ويكون نهار كل كوكب مدة كونه فوق الارض وليلته مدة
كونه تحتها كما عرفت في مساواة الليل والنهار ويكون ترسيل الشمس سمت
الرأس في الشمال والجنوب بعد واحد وذلك بقدر غاية ميل فلك البروج

البروج عن معدل النهار كما مر من ان المعدل مار بسمت رؤوسهم وان الشمس في
سطح منطقة البروج دائما واما المواضع المائلة الى الشمال عن خط الاستواء
التي لم يبلغ عرضها تسعين جزءا وهي خمسة اقسام كما يشير اليها مفصلا فمن
خواصها العامة الثلاثة لجميع اقسامها ان افاقها وتسمى الافاق المائلة
لكون حركة الفلك فيها مائلة غير مستقيمة تنصف معدل النهار وحده بنصفين
دون غيره من المدارات اذ لو نصفته ايضا لكانت مارة بقطبيه كما بين في
الحادي عشر من اولى اكر ثاوذوسيوس من ان كل عظيمة تقطع صغيرة بنصفين
فهي تمر بقطبيها لا على زوايا قائمة اذ لو قطعته على زوايا قائمة لمرت بقطبيه
بالرابع عشر من تلك المقالة فيكون دور الفلك هناك حمائليا لا مستقيما ولا
رحويا وتقطع المدارات التي تقطعها كلها بقطعتين مختلفتين والقسي
الظاهرة للمدارات الشمالية اعظم من التي تحت الارض والجنوبية بالخلاف
كما ثبت في التاسع عشر من ثانية اكر ثاوذوسيوس من ان كل عظيمة مائلة على دوائر
متوازية فهي تقطعها بقسي مختلفة ما خلا اعظم المتوازية ويكون قطعها
العظمى بين القطب الظاهر واعظم المتوازية وهي القسي الظاهرة من الشمالية
والخفية من الجنوبية فيما نحن فيه وقطعها الصغرى بين اعظم المتوازية والقطب
الخفي وهي الظاهرة من المدارات الجنوبية والخفية من الشمالية ولذلك اي
ولاختلاف القطع الظاهرة والخفية من المدارات سوى المعدل لا يستوي
الليل والنهار فيها اي في تلك المواضع الا عند بلوغ الشمس نقطتي الاعتدالين
وذلك في يوم النيروز والمهرجان اذ عند ذلك يكون مدارها معدل النهار

وقد عرفت انه منتصف سمك الافاق وانت خبير بان مركز الشمس لا يبقى على معدل النهار
مدة يوم بليلته فيقع تفاوت ما بين الليل والنهار بهذا الاعتبار كما
يقع بسبب اختلاف حركة الشمس اللهم الا ان يتفق التحويل في احد طرفي النهار فان
اتفق في اوله لا يبقى هذا التفاوت بينه وبين ليل قبله وان اتفق في
آخره لا يبقى بينه وبين ليل بعده واما التفاوت الذي يحصل بسبب اختلاف
حركة الشمس فقد عرفت امره ويكون النهار اطول من الليل عند كون الشمس في
البروج الشمالية لكون القوس الظاهرة من خواص مداراتها اعظم من الخفية
وعند كونها في البروج الجنوبية اقصر لعكس ذلك وللمتكلف ان يقول بامكان
تساويهما بناء على اختلاف حركة الشمس اذا كان بعد المدار وعرض البلد قليلا
جدا وكلما كان عرض البلد اكثر كان مقدار التفاوت بين الليل والنهار اكثر
وذلك لان سمت الرأس يميل في هذه المواضع لا محالة عن معدل النهار الى الشمال
اذ العروض انما هي مائلة من خط الاستواء وبقدر ميله يرتفع القطب الشمالي عن
الافق والمدارات التي في ناحيته وينحط القطب الجنوبي والمدارات التي
تليه كما لا يخفى على من له ادنى تخيل فكلما ازداد العرض يعني بعد الموضع عن
خط الاستواء ازداد ميل سمت الرأس عن معدل النهار وبهذه العناية
يندفع ما قيل من ان المراد عين الشرط فاذا ازداد ارتفاع القطب الشمالي
والمدارات التي تليه فانه ازداد فضل قسيها الظاهرة على التي تحت الارض
ومقدار ذلك الفضل هو فضل النهر على لياليها حين كون الشمس في تلك المدارات
وكذا ازداد انحطاط القطب الجنوبي والمدارات التي عنده وازداد

وازداد فضل قسيها التي تحت الارض ومقدار ذلك الفضل هو فضل الخ
على الظاهرة وهو فضل الليالي على النهر عند كونها فيها فكلما ازداد العرض
ازداد فضل النهر على الليالي والليالي على النهر وذلك ما اردناه وكلما هو ازيد بعده
عن القطب الشمالي مثل ارتفاع القطب عن الافق فانه يماس الافق من فوق
لا محالة فهي يجمع فيه اي ما يبلغ بانه فيه وجميع ما يحويه دائرة من الى القطب
الشمالي من الكواكب والمدارات ابدي الظهور لا يغرب شيء منه ونظيره من ناحية
الجنوب وهو الذي بعده من القطب الجنوبي مثل ذلك جميع ما فيه وما يحويه الى
القطب الجنوبي ابدي الخفاء لا يطلع شيء منه كل ذلك ظاهر لمن له قلب سليم وهذه
المواضع التي لم يبلغ عرضها تسعين جزء اقسام لان عرضها اما اقل من الميل
الاعظم او مساوله او ازيد عليه فهي ثلثة وما يساويه او ازيد عليه فهذه خمسة اقسام
يختص بكل قسم منها خواص فمنها المواضع التي عرضها اقل من الميل الاعظم الذي هو
لفلك البروج عن معدل النهار وهو القسم الاول من تلك الاقسام فالشمس تسامت
رؤس اهلها في السنة مرتين في الربع الربيعي ومرة في الربع الصيفي وذلك
عند بلوغها نقطتين من جنبتي الانقلاب الصيفي ميلهما عن معدل النهار
في جهة الشمال مثل عرض البلد اذ مدار هذه النقطتين يمر بسمت رؤس اهل ذلك
البلد وفصول السنة في هذه المواضع اما ثمانية ان كانت قريبة من خط
الاستواء الا ان فيها تفاوتا بينا وكلما كان الموضع اقرب كان فصل البتة
واما اربعة ان كانت بعيدة عنه كما في باقي الاقسام غير ان فيها تفاوتا في
فصول الاقسام الباقية فتامل ومنها المواضع التي عرضها مثل الميل الاعظم

فالشمس تسامت رؤسهم في السنة مرة واحدة وذلك عند بلوغها نقطة الانقلاب الصيفي
لانه مدار هذه النقطة هو مدار تلك المواضع والمواضع التي من خط الاستواء الى
هذا الموضع يعني المواضع التي لا عرض لها والتي لها عرض اقل من الميل كلها ذوات
ظلين ولما كان فيه اجمال بالنسبة الى المبتدي لمن بين المراد بقوله اعني ان الظل
المستوي فيها وستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى انه الظل
المأخوذ من المقياس القائم عمودا على سطح الافق يقع في نصف النهار تارة الى
الجنوب وذلك متى كون الشمس في احدى القوسين المحصورتين من فلك البروج
بين النقطتين اللتين يمر مدارهما بسمت رأس اهلها اعني القوس التي من
البروج الشمالية واخرى الى الشمال وذلك متى كونها في القوس الاخرى واما عند
كونها في تينك النقطتين فلا ظل والمواضع التي من هذا الموضع الذي يساوي
الميل الاعظم الى عرض تسعين يعني المواضع التي بعدها هذا الموضع والتي بينه
وبين عرض تسعين ذوات ظل واحد اعني يقع الظل الى الشمال فقط
لان الشمس عند وصولها الى نصف النهار في ارتفاعها الاعلى في تلك الاراضي شمالية
عن سمت رأس اهلها اصلا فلا يقع الظل جنوبيا قطعا بل اما تكون اما على سمت
الرأس وذلك عند كونها في المنقلب الصيفي في المواضع التي يساوي عرضها الميل
الكلي فلا ظل واما جنوبية عنه فيقع الظل جنوبيا او شماليا لعدم تعينها فيه
ومنها المواضع التي عرضها اكثر من الميل الاعظم واقل من تمامه فان الشمس لا تسامت
رؤوس اهلها بل تكون جنوبية عنها دائما حين كونها ظاهرة على دائرة
نصف النهار ولا يخفى ان هذا الحكم على ما ذكره المحشي غير مختص بهذا القسم بل شامل

وذلك في غير ... نصف النهار لها الجهة الشمال
واما عرض تسعين فلا يتحقق فيه القول بانه

٤٩

على ان الميل كلا ثلث وعشرون درجة وخمس وثلثون دقيقة صح

بل شامل للقسمين الاخيرين ايضا ولو اجرينا كلامه على اطلاقه للزم اهمال القسم
الثالث بخصوصه فاذا لا بد من الاضراب المذكور الذي ذكرناه ليختص الحكم به
ومنها المواضع التي عرضها مثل تمام الميل الاعظم وذلك سواء كان ستة وستون
درجة وخمس وعشرون دقيقة بناء على ما وجده المتأخرون فان قطب البروج
الشمالي اذا بلغ دائرة نصف النهار في ارتفاعه الاعلى بحركة الكل وقع على سمت
الرأس لكون ميله يساوي عرض تلك المواضع وح ينطبق دائرة البروج على الافق
لكونهما عظيمتين وانطباق قطب احديهما على قطب الاخرى فينطبق اول الحمل
على نقطة المشرق والجدي على نقطة الجنوب والميزان على نقطة المغرب والسرطان
على نقطة الشمال وذلك لانه ح ينطبق الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة
على نصف النهار ويلزم منه ومما عرفته من انطباق دائرة البروج على الافق
ان ينطبق نقطتا الانقلابين على نقطتي الشمال والجنوب فينطبق الا
عتدالان على نقطتي المشرق والمغرب وانما كان المنطبق على نقطة الجنوب هو
رأس الجدي وعلى نقطة الشمال هو رأس السرطان دون العكس لامتناع مرور
الجدي شماليا عن المعدل والسرطان جنوبيا عنه ولما كان توالي البروج من
المغرب الى المشرق كان الحمل على نقطة المشرق والميزان على نقطة المغرب
وذلك مما اردناه فاذا زال قطب البروج بحركة الكل عن سمت الرأس نحو
المغرب طلعت ستة من البروج دفعة لزوال انطباق دائرة البروج على الافق
وتقاطعهما على نقطتين عند نقطتي الشمال والجنوب وهي البروج التي
كانت في النصف الشرقي على الافق وهي من اول الجدي الى اول السرطان غربت

الستة الاخر دفعة ثم يأخذ النصف الطالع في الغروب جزءا فجزءا بحيث يستوفي غروب
النصف الذي من الافق في مدة دورة والنصف الغارب في الطلوع كذلك
بحيث يستوفي طلوع النصف الذي منه في تلك المدة فاذا قد طلع النصف
من فلك البروج لا في زمان وغرب في مدة دورة والنصف الآخر على عكس ذلك في
الدورة فهناك مغارب لذلك النصف ومطالعه نقطة كما ان مطالع لهذا و
ومغاربه هي وذلك ما وعدنا الاشارة اليه ومدار اول السرطان هناك لا يغرب
لما سلف من ان كل مدار بعده عن القطب الشمالي مثل ارتفاع القطب عن الافق
فهو ابدي الظهور فيبقى النهار الاطول هناك اربعا وعشرين ساعة اذ الشمس لم
لا تغرب عند بلوغها ذلك المدار في جميع دورتها فيبقى مدة الدورة كلها نهارا هذا
بحسب النظر الظاهر واما النظر الدقيق فهو يحكم بامكان كون النهار الاطول قريبا
من ثمانية واربعين ساعة وذلك اذا اتفق حلول الشمس في نقطة الانقلاب
الصيفي عند بلوغها نقطة الشمال وكذا الليل الاطول يكون اربعا وعشرين ساعة
اذ بعد ما يعرض للمدارات الشمالية من الظهور الابدي وعظم القسي الظاهرة
يعرض لنظائرها الخفاء الابدي وعظم القسي التي تحت الارض كما سلف
فلا يطلع شيء من مدار اول الجدي هناك فاذا كانت الشمس على ذلك المدار لا تطلع
في جميع الدورة فيبقى مدة الدورة كلها ليلا بل يمكن ان يبلغ الليل هناك
ضعف ذلك تقريبا كما اشرنا اليه في النهار وهذا اول المواضع التي يدور فيها
الظل حول المقياس ومنها المواضع التي عرضها اكثر من تمام الميل الكلي
اعني على سوكه غير بالغ الى تسعين وهو القسم الخامس من تلك المواضع فيميل

توضيحه انك قد عرفت ان اعظم المدارات الابدية الظهور هو الذي يكون بعده الشمالي مثل تمام عرض البلد وعرض هذه الافاق اكثر من تمام الميل
الكلي فيكون تماماتها تلك العروض اقل من الميل الكلي فلا محالة يكون في كل عرض من تلك العروض في جانبي اول السرطان نقطتان بعد كل منهما
عن المعدل مثل تمام عرض البلد ومدارهما واحد ويكون اعظم من مدار رأس السرطان لكونه اقرب الى المعدل ومدار رأس السرطان
مماس لمنطقة البروج فهذا المدار يقاطع لمنطقة البروج على هاتين النقطتين وهاتان النقطتان ابديتا الظهور فالقوس التي بينهما
من المنطقة يكون ايضا كذلك وهو المطلوب

فيه قطب البروج الشمالي عن سمت الرأس الى الجنوب عند وصوله الى نصف النهار
في ارتفاعه الاعلى بقدر زيادة العرض على سوكه اذ ميل سمت الرأس هناك
زائد على ميل القطب بذلك القدر ويلزم انه لا يغرب من فلك البروج الاجزاء التي
ميلها عن معدل النهار الى الشمال اكثر من تمام عرض البلد بل التي ميلها مثل تمام
العرض ايضا لان ابعاد مدارات تلك الاجزاء عن القطب الظاهر لا يزيد على ارتفاعه
عن الافق فيبقى ابدية الظهور وكذا يلزم انه لا يطلع الاجزاء التي يزيد ميلها
الى الجنوب على تمام العرض بل التي ميلها مثله ايضا بمثل ما ذكرنا ومما يسهل
تصور ذلك انه يفرض قطب البروج الشمالي على نصف النهار في ارتفاعه الاعلى فيكون
مائلا الى الجنوب عن سمت الرأس ولا يخفى ان هذا معنى قوله مائلا الى الجنوب وبقدر
ميله عنه وهو تمام ارتفاعه ينحط رأس الجدي عن الافق في الجنوب انحطاطا هو
اقل الانحطاطات ويرتفع رأس السرطان في الشمال ارتفاعا هو ادنى ارتفاعاته لان
بعد كل منهما عن القطب تسعون وبين معدل النهار مائلا الى الجنوب تسعون عن الافق
اذ الغرض ان هذه المواضع شمالية عرضها غير بالغة الى تسعين وغاية ارتفاعه عن
الافق بقدر ما ينقص العرض عن تسعين جزءا اذ ارتفاع سمت الرأس عنه تسعون جزءا
وهو بهذا القدر تمام العرض اعني كله يعني ان القوس التي يقال لها تمام
الميل العرض يقال لها كل العرض ايضا ويعرف بتمام القوس كما عرفت في اول
باب القسي فاذا هو هناك دائرة بعدها عن قطب المعدل الخفي مثل انحطاطه اعني
اعظم المدارات الابدية الخفاء فانها لا محالة تماس الافق على نقطة الجنوب
من تحت وتقطع فلك البروج على نقطتين يكون ميلهما الجنوبي مثل تمام العرض

وتحرّز منه الاجزاء التي ميلها اكثر من تمام العرض فالاجزاء من فلك البروج التي ميلها عن
معدل النهار الى الجنوب اقل من تمام العرض فانها تنحط لا محالة عن معدل النهار فوق
الافق مما يلي الجنوب في بعض الاوقات لان في ذلك الوقت المفروض كما توهمه عبارة
الكتاب وذلك لكونها خارجة عن اعظم المدارات الابدية الخفاء والاجزاء التي ميلها يساوي
ميلها تمام العرض وهي آي فانها تماس الافق على نقطة الجنوب في تحت في وقت
ولا تنحط عنه في ذلك الوقت المفروض وذلك لانها على ذلك المدار والحاصل ان
هذه الاجزاء لا تقع فوق الافق قطعا كما تقع الاجزاء الثابتة عليها ولا تكون
منحطة عنه ابدا كالاجزاء التالية لها بل قد تماسه جنوبا واما في الوضع المذكور فلا
شك انها منحطة عنه ولا تكتفت الى ما توهمه العبارة والتي ميلها اكثر من تمام العرض
فانها تنحط لا محالة يعني انها تكون منحطة ابدا لا كونها في المدار المذكور والحاصل ان
هذه .... الاجزاء منحطة عن الافق ابدا لا تقع فوقه ولا تماسه قطعا والتي ميلها يساوي
تمام العرض قد تماسه في وقت ما ولا تقع فوقه اصلا والتي ميلها اقل منه قد تقع
فوقه في بعض الاوقات واما في الوضع المفروض فهي منحطة باسرها كما لا يخفى ويمكن
ان يكون المراد بها عدا انها في يستقيم الكلام من غير حاجة الى مزيد تكلف وتوهم
هذه الاجزاء بل الاجزاء الثابتة عليها ابدا ابدية الخفاء والابدية الخفاء تكون
قوسا من فلك البروج منتصفها نقطة الانقلاب الشتوي لانها اسبل نقطة
على فلك البروج الى القطب الخفي ومدة قطع الشمس لتلك القوس الابدية الخفاء بسيرها
الخاص يعني وكتها التقويمية طول الليل الاطول لذلك البلد الذي عرضه اكثر
من تمام الميل لان الشمس لا تطلع مدة كونها فيها ونظيرة تلك القوس المقابلة

المقابلة لها من البروج الشمالية وهي قوس منتصفها نقطة الانقلاب الصيفي ابدية
الظهور لما عرفت من ان حال المدارات الجنوبية في الخفاء كحال الشمالية في الظهور
ومدة قطع الشمس لتلك النظيرة بسيرها الخاصة طول النهار الاطول لذلك البلد لانها
لا تغرب ما دامت فيها فمن هذه البلاد ما يبلغ طول نهاره قريبا من ستة اشهر
شمسية حقيقية واما الشهور القمرية فقد يزيد طول النهار في بعض تلك المواضع على
ستة اشهر وكذلك طول الليل وذلك لانه كلما ازداد عرض البلد في هذا القسم
ازداد مقدار القوس الابدية الظهور وكذلك القوس الابدية الخفاء فاذا بلغ
العرض قريبا من تسعين كان كل من القوسين قريبا من النصف فيبلغ كل من النهار
والليل المبلغ المذكور وينقسم فلك البروج في هذه المواضع كلها اربعة اقسام احدها
ابدي الظهور والاخر ابدي الخفاء والباقيان يطلعان ويغربان ويعرض لبعض
ما يطلع من البروج هناك ان يطلع منكوسا على خلاف التوالي ويغرب مستويا على الرسم
المعهود في المعمورة وذلك في نصف فلك البروج الذي من الجدي الى السرطان وهو قوس
يتوسطها الاعتدال الربيعي فيطلع الجوزاء بعضه قبل الثور والثور قبل الحمل وعلى هذا
القياس ان يطلع الحمل قبل الحوت والحوت قبل الدلو والدلو قبل الجدي وكذا يعرض
لبعضها ان يطلع مستويا ويغرب منكوسا وذلك في النصف الآخر من البروج الذي
من السرطان الى الجدي وهو قوس يتوسطها الاعتدال الخريفي فيغرب القوس بعضه
قبل العقرب والعقرب قبل الميزان وعلى هذا القياس ان يغرب الميزان قبل السنبلة
والسنبلة قبل الاسد والاسد قبل السرطان وما ذكرنا تصوير لكلامه اذا فرضنا
قطب البروج الشمالي على دائرة نصف النهار مائلا الى الجنوب عن سمت الرأس فانه قد

عرفت انه يجوز كون ذلك في ارتفاعه الاعلى في تلك المواضع فيكون نصف الفلك من الحمل الى الميزان
على التوالي المشهور وهو النصف الذي يتوسطه الانقلاب الصيفي ظاهرا لمقاطعته الافق
على نقطتي المشرق والمغرب مما يلي الشمال لكون القطب مائلا الى الجنوب والنصف الاخر
غائبا مما يلي الجنوب ورأس الحمل على نقطة المشرق ورأس الميزان على نقطة المغرب على
خلاف المعهود اذ المعهود حين كون النصف الشمالي من فلك البروج ظاهرا ان يكون
الحمل على نقطة المغرب والميزان على نقطة المشرق وانما كان كذلك لان النصف المذكور
وان كان ظاهرا في المواضع المفروضة لكنه في حكم كونه غائبا فان رأس السرطان في التقاطع
الادنى بين مداره وبين نصف النهار الابري اذ كان ذلك النصف بعينه ظاهرا
واول السرطان في التقاطع الاعلى بين الامرين على ما هو المعهود كما ستطلع عليه وهذا
صورته فيكون اذ اخذ طلوع الحمل قبل الحوت اذ اول الحمل على الافق بين الطلوع وباقيه
ظاهر فوقه وآخر الحوت على الافق بين ذلك والباقي غائب تحته وغرب الميزان بتمامه
فاذا مال قطب البروج عن نصف النهار الى المغرب والحمل طالع اخذ في الطلوع ما كان متصلا
بالحمل مما يلي الجنوب وهو آخر الحوت فان الثور وان كان اتصاله به لكنه مما يلي الشمال
على غير التوالي منكوسا اذ الطلوع على التوالي مستويا هو ان يطلع آخر الحوت بعد اوله
وقبل اول الحمل حتى يتم طلوع الحوت ثم يأخذ الدلو في الطلوع كذلك الى ما على غير التوالي والغروب
كذلك اعني ان الميزان ان كان غاربا ورأسه على نقطة المغرب للغروب في الوضع المفروض فاذا
غرب والحمل اخذ في الغروب بعده ما هو متصل به مما يلي الشمال وهو اول السنبلة على غير
التوالي منكوسا فان الغروب على التوالي مستويا هو ان يغرب اواخرها بعد اوائلها وقبل
اول الميزان وعلى هذا القياس ثم يأخذ الاسد في الغروب كذلك بعد تمام غروب السنبلة

قال المصنف

جنوب
النصف الظاهر
النصف الخفي
شمال
دائرة

السنبلة واذا فرضنا ان الحمل على دائرة نصف النهار مما يلي الجنوب فانه يكون كذلك
الى الحمل حين كونه في غاية ارتفاعه وفي بين القطب على دائرة نصف النهار مما يلي الشمال في ارتفاعه
الادنى كان من الميزان على التوالي مما يلي الشمال غائبا تحت الافق وهو النصف الذي
يتوسطه الانقلاب الشتوي والنصف الاخر مما يلي الجنوب ظاهرا فوقه ورأس الميزان
على نقطة المشرق بين الطلوع ورأس الحمل على نقطة المغرب بين الغروب على الرسم
المعهود وكل ذلك لكون القطب على دائرة نصف النهار مائلا عن سمت الرأس الى
الشمال وهذه صورته فيكون قد طلع السنبلة قبل الميزان لكونها فوق الافق واول
الميزان عليه بين الطلوع ثم اذا مال رأس السرطان من دائرة نصف النهار الى المغرب
والقطب الى المشرق اخذ الميزان في الطلوع على الاستواء والتوالي حتى يتم طلوعه ثم يأخذ
العقرب في الطلوع كذلك والغروب كذلك اعني ان الحمل يأخذ في الغروب على الاستواء ثم يأخذ
الثور كذلك لما ذكرنا من ان بعض البروج يطلع منكوسا ويغرب مستويا وبعضها
بالعكس ولما كان الغارب من اجزاء البروج يقابل الطالع منها كان ما يطلع منكوسا
كالحوت مثلا يغرب مقابله وهو السنبلة منكوسا كما ذكر في الوضع الاول و
بالعكس ان كان ما يطلع مستويا كالميزان مثلا يغرب مقابله وهو الحمل مستويا كما في
الوضع الثاني ولما كان الطلوع في احد نصفي الفلك المذكورين يخالف الطلوع
في الاخر في الاستواء لما عرفت من ان الطلوع في احد النصفين منكوس وفي الاخر
مستو وهو يوافق الغروب فيه كما ذكره انفا لزم ان يكون طلوع كل نصف يخالف
غروبه لانه ما في الغارب المتوافقين يكون مخالفا للاخر ايضا فما يطلع منكوسا
يغرب مستويا وبالعكس انما يطلع مستويا يغرب منكوسا وقد يتفق في بعض هذه

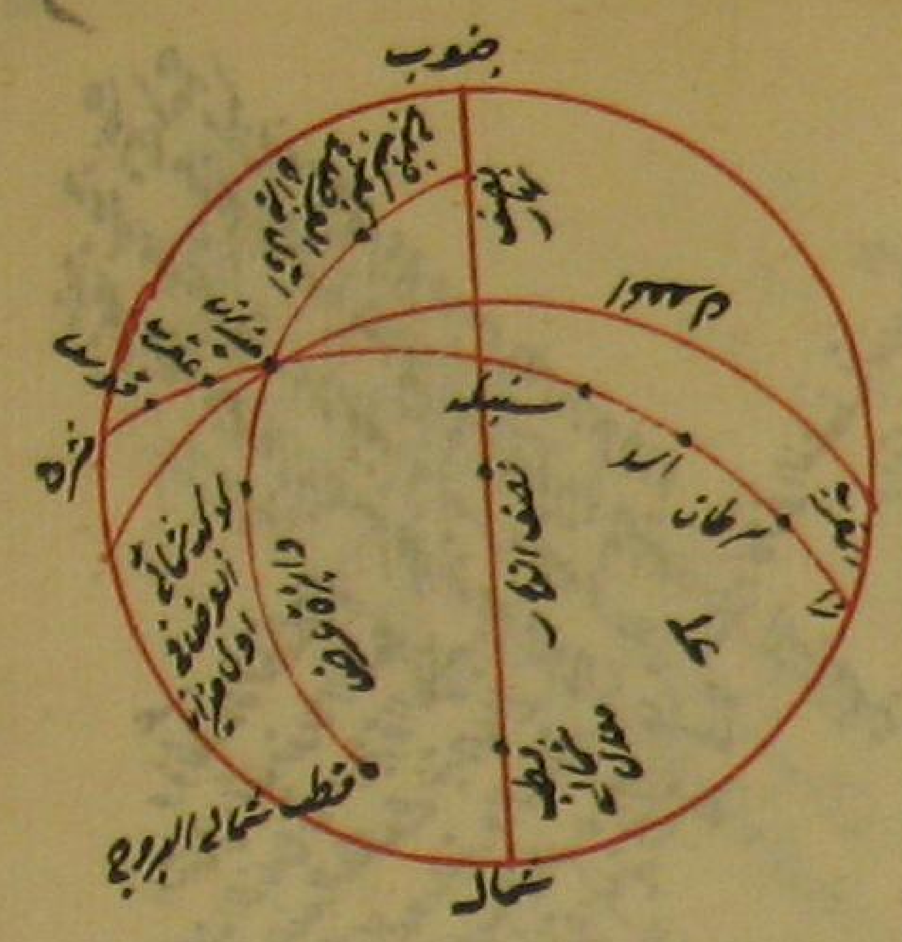


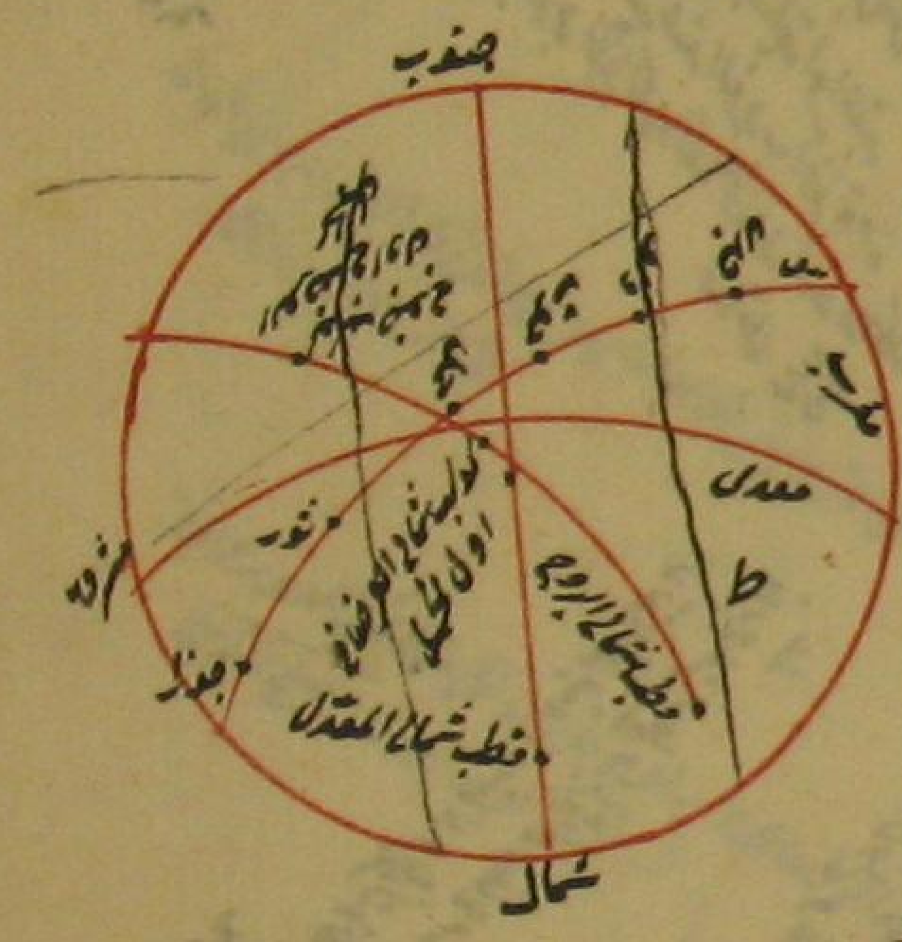
المواضع انه لا يطلع كوكب من جهة الجنوب وان يغرب من جهة الشرق وهو ايضا مما
يستغرب في هذا الغرض وذلك اذا كان العرض قريبا من تسعين وكان مدار الكوكب قريبا
من الافق جدا اذ يمكن ان ينتقل من مدار الى آخر فيظهر بعد ما كان خفيا في النصف
الغربي من الافق ويخفى بعد ما كان ظاهرا في النصف الشرقي منه واما المواضع التي عرضها
تسعون جزءا والاولى افراد الموضع كما في بعض نسخ التذكرة لان ذلك الموضع لا يكون فيه
التعدد اصلا واعتذر بانه اراد ذلك الجنس فان المسكن لا ينبغي ان يخص
في الخط بحد وذكر تقريبا فهو في سمت العالم القاسم الرأس لكونه قبيلها على العدد
في جهة واحدة ربع الدور وكذا يطابق القطب الافق سمت القدم ومعدل النهار
ينطبق على الافق لانطباق قطبيهما مع انهما عظيمتان ودور الفلك الاعظم
رحوي موازٍ للافق ويدور الشمس الحقيقية وستعرف انها هي زمان مفارقة الشمس نقطة
من فلك البروج الى عودها اليها لحركتها الخاصة هناك يوما وليلة لان الشمس هناك لا
تطلع ولا تغرب بالحركة الخاصة فيكون ذلك الزمان بعينه هو زمان ما بين عودها
من طلوع الى طلوع او غروب الى غروب الذي هو اليوم وليلته سنة الشمس شمسية
حقيقية تارة وذلك اذا كانت الشمس في البروج الشمالية لانها ما دامت فيها تكون
طالعة لكونها فوق الارض دائما وسنة الشمس كذلك ليلة وذلك اذا كانت في البروج
الجنوبية لكونها غاربة ما دامت فيها لانها تحت الافق ابدا لكن مدة النهار هناك في زماننا
هذا اطول من الليل بقريب من تسعة ايام على ما في المجسطي وثمانية ايام على ما يقتضيه
حساب المتأخرين واما ما وقع في كلام بعض الاكابر من ان التفاوت بينهما سبعة ايام
فلعله وقع سهوا من قلم الناسخ والشيخ في ذلك لان الاوج لما كان في البروج الشمالية

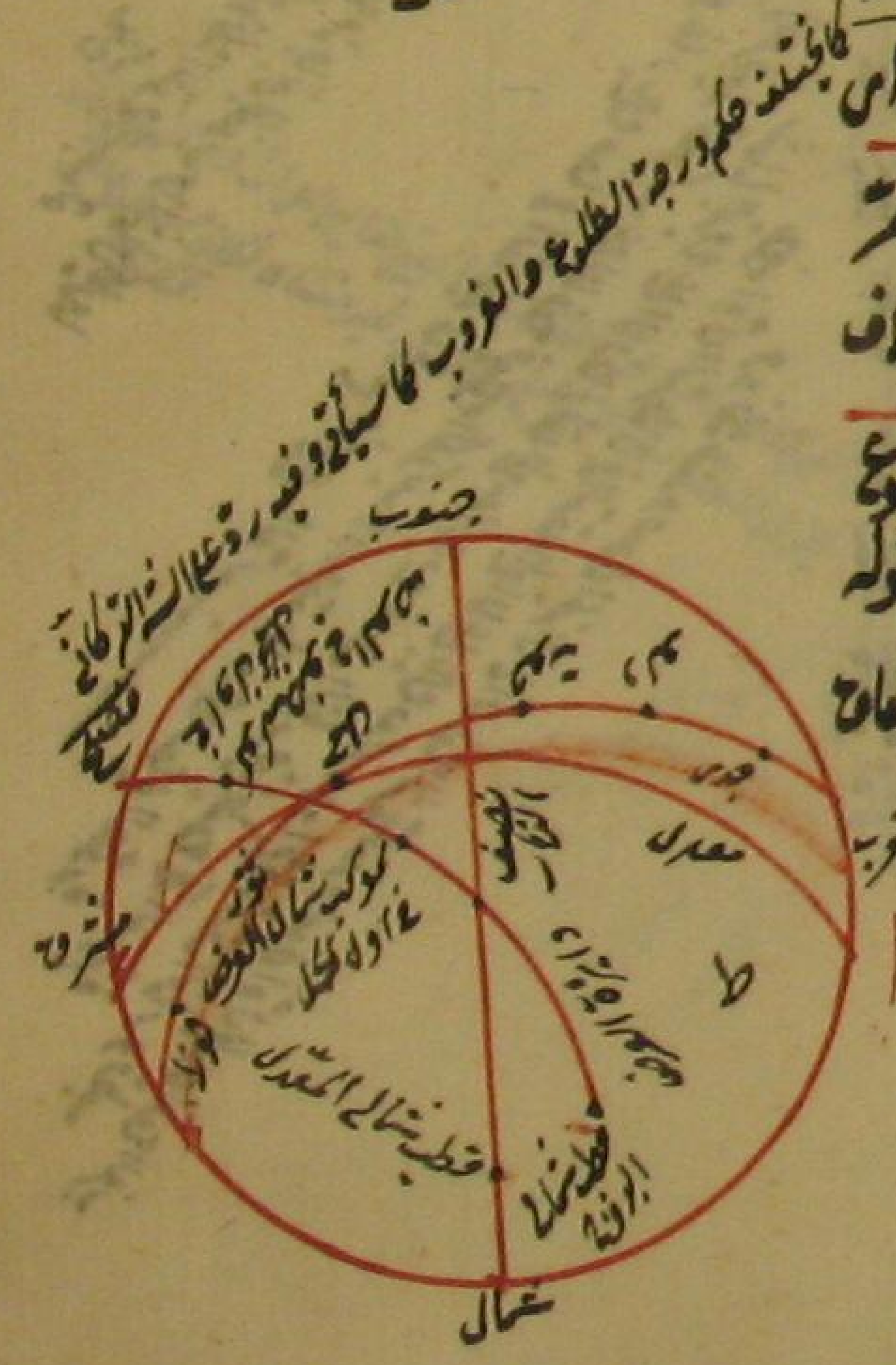
الشمالية كان حركة الشمس فيها ابطأ فيكون مدة قطعها اياها اكثر ولو صار الاوج
الى البروج الجنوبية يصير الامر بالعكس وغاية التفاوت انما يكون اذا كان في احد الانقلابين
وهو الآن في الدقيقة الاخيرة من اول السرطان وهناك لا يكون لشيء من الفلك
الاعظم طلوع وغروب اصلا ولا لغيره بحركته بل نصفه الشمالي فوق الارض
ابدا ونصفه الجنوبي غائب تحت الارض دائما واما خصصنا المواضع الشمالية
بالوصف لان فيها التي هي العظمى لا في الجنوبية ولما لم يكن هذا كافيا لعدم التعرض
للمواضع الجنوبية اردفه بقوله ولان جميع ما يعرض لما وصفناه بسبب ميلها عن
خط الاستواء الى الشمال يعرض مثل ذلك للمواضع الجنوبية بسبب ميلها عنه الى
الجنوب فيستغنى بهذا الذي يعرض للمواضع الشمالية بمعرفة ذلك الذي يعرض
للمواضع الجنوبية والحاصل ان تعرف احدهما لما كان كافيا في معرفة الآخر وكانت
العمارة في طرف الشمال خصص بالذكر

الباب الثالث في

اشياء متفرقة منها الطالع وهو في عرفهم جزء من فلك البروج اي منطقته على
الافق مما يلي المشرق ويقابله الغارب وهو جزء منها على مما يلي المغرب ويسمى سابعا
ايضا والجزء الذي على دائرة نصف النهار فوق الافق هو العاشر ويقابله الرابع
وهو الذي على ما تحته وهما قد يكونان منتصفي ما بين الطالع والغارب وذلك
عند كون القطب على دائرة نصف النهار او الافق لما يجيء في التاسع من ثانية الزمان
وذو نيوس وقد لا يكونان كذلك كما في غير ذينك الوضعين ومنها درجة طلوع
الكوكب وهي درجة من فلك البروج تطلع مع طلوع الكوكب والتي تغرب مع غروبه
هي درجة غروبه ومنها درجة ممر الكوكب وهي درجة من فلك البروج تمر بدائرة







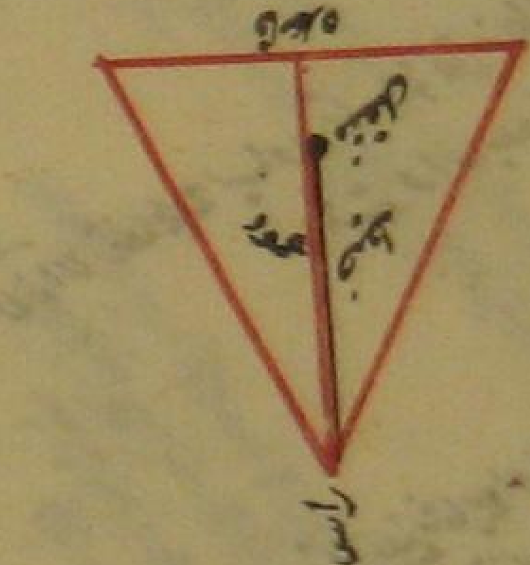
بدرجة الكوكب مائلة الى المغرب وتنتهي الى الكوكب الشمالي العرض اولا ثم الى درجته
اذا توهمناها آخذة من القطب الشمالي الذي صار شرقيا الى جهة ذلك الكوكب فيكون
الكوكب ابعد منه درجته عن نصف النهار ويتضح ذلك اذا فرضنا درجة الكوكب
قريبة من دائرة نصف النهار في جهة المشرق فيصل الكوكب اليها اي الى دائرة نصف
النهار بعدها اي بعد درجته ويصل اليها قبلها ان كان جنوبي العرض لهذا بعينه
يعني ان تلك الدائرة العرضية المائلة الى المغرب تنتهي اولا الى درجة الكوكب
ثم اليه فيكون هو اقرب منه درجته الى دائرة نصف النهار فيصل اليها قبلها وان
اشتبه عليك شيء فانظر الى هذه الصورة واما النصف الثاني فعند كونه على نصف
النهار يكون القطب غربيا فيكون تلك الدائرة مائلة الى المشرق وتنتهي الى الكوكب
الشمالي العرض اولا ثم الى درجته عند توهمنا آخذة من ذلك القطب في جهة الكوكب
فاذا فرضنا الكوكب قريبا من دائرة نصف النهار في جهة المشرق يكون الكوكب اقرب
اليها من درجته فيصل اليها قبلها وان كان الكوكب جنوبي العرض يصل اليها
بعدها بالمثل ما ذكرنا وهذه صورته وهذا الحكم لا يختلف باختلاف الآفاق اذ
دائرة نصف النهار حكمها واحد في الجميع ما بين درجة الكوكب ودرجة ممره اي
ما بين دائرتي ميله وعرضه من فلك البروج في الجانب الافقي ثم اختلاف الممر
وما بينهما من المعدل في ذلك الجانب يتبع تعديل درجة الممر واعظم هذا الاختلاف
يكون بقرب الاعتداليين ووقع على هذا الذي ذكره في درجة ممره درجة الطلوع
وغروبه ومما كان هذه كذلك يختلف في بعض الآفاق دون بعض فان آلية بقوله
اما في آفاق الفلك المستقيم فالحكم هذا المذكور بعينه من غير تفاوت اذ كل من آفاق

نصف النهار مع مرور الكوكب بها وهو مع درجة طوله اعني مكانه قد يتحدان وقد يختلفان
وعند الاختلاف قد يتقدم المكان عليها وقد يتأخر عنها والى هذا التفصيل اشار
المصنف وقال فان كان الكوكب على احدى النقطتين الانقلابيين او كان مكانه احدى
هاتين النقطتين سواء كان له عرض او لم يكن او كان لا عرض له سواء كان عليها
او على غيرها فدرجته اعني مكانه من فلك البروج هي درجة ممره اما الاول فلانه
لا شك ان دائرة نصف النهار اذا وصلت نقطة الانقلاب اليها تتحد بدائرة
عرض الكوكب الذي على تلك النقطة لمرورها بها وبقطبي البروج فيكون ذلك الكوكب
انه عليها فيكون درجته درجة ممره واما الثاني فلان الكوكب العديم العرض اذا الى نصف
النهار يكون درجته انه عليها كما لا يخفى وان كان ذا عرض على غير نقط الانقلاب فلا
ان فلا يكون درجته درجة ممره بل تكون متقدمة عليها او متأخرة عنها وذلك لان
الكوكب ان كان فيما بين اول السرطان الى آخر القوس الذي هو النصف الذي يتوسطه
الاعتدال الربيعي وصل الى دائرة نصف النهار بعد درجته ان كان شمالي العرض
وقبلها ان كان جنوبي العرض وان كان في النصف الآخر من فلك البروج فعلى الخلاف
اي يصل الى دائرة نصف النهار قبل درجته ان كان شمالي العرض وبعدها ان كان جنوبي
العرض وذلك لان قطب البروج الشمالي يكون شرقيا عند كون النصف الاول على
النهار لانه اذا وصل راس السرطان اليه يكون ذلك القطب ايضا على دائرة نصف
النهار في التقاطع الاذني بينها وبين مداره فاذا مال راس السرطان الى جهة المغرب
مال القطب الى جهة المشرق في مدة مرور هذا النصف بدائرة نصف النهار يكون
القطب الشمالي في نصف مداره الشرقي فيكون الدائرة المارة به اي بالقطب وبدرجة

الفلك المستقيم دائرة من دوائر نصف النهار واما في الآفاق المائلة فيتغير حال الافق
وتفصيله اما للافق اذا كان عرضه اكثر من الميل كله فالكوكب الشمالي يطلع قبل درجته
ويغرب بعدها والجنوبي على ذلك وكذلك اذا كان العرض مساويا له غير ان الكوكب اذا
كان في اول الميزان يطلع من درجته واذا كان في اول الحمل يغرب معها سواء كان شماليا
او جنوبيا واذا كان العرض اقل منه فالضابطة فيه ان الكوكب الذي يطلع او يغرب
والقطب فوق الافق فانه يطلع قبل درجته ويغرب بعدها ان كان شماليا وبالعكس ان
كان جنوبيا والذي يطلع ويغرب وهو تحت الافق فعلى خلاف ذلك والذي هو في
طلوعه وغروبه كون القطب على الافق فانه يطلع او يغرب مع درجته شماليا كان
او جنوبيا هذا اذا كان الكوكب ذا عرض واما اذا لم يكن له عرض فانه يطلع ويغرب مع
درجته في جميع الآفاق والمتفطن لا يخفى عليه الوجه في جميع ما ذكرناه ولولا ان فجاز كناه
من الآفاق الجنوبية ومنها الظل وهو فيما بينهم ماخوذ من المقياس المنصوب
على موازات سطح الافق في سطح دائرة ارتفاع الشمس عمودا على سطح قائم على دائرة
الارتفاع والافق موازيا لسمته نحو الشمس كي يتقايم على الوجه يتحرك بحركة دائرة
الارتفاع بحيث يقوم ابدا عليها وعلى دائرة الافق ويسمى الظل الماخوذ من هذا
المقياس الظل الاول لانه اول حدوثه في اول النهار والمعكوس والمنكوس لكون
رأسه الى تحت والمنتصب لانتصابه على الافق وهو المستعمل في الاعمال الجيبية — النجومية
والمراد حيث اطلق الظل في كتب العمل واما الماخوذ من المقياس القائم عمودا على سطح
الافق بحيث مغروزا في ارض مستوية عمودا عليها ويسمى هذا الظل الثاني والمستوي
قبالا الاول والمعكوس والمبسوط لانبساطه على سطح الافق وهو المستعمل في معرفة — الظل

معرفة الاوقات وحيث اطلق الظل في هذا الفن يراد به هو الثاني وقد يقسم المقياس
الثاني مرة باثني عشر قسما وتسمى اقسامه اصابع لان غالب ما يقدر به الاشياء الشبر
وهو اثنا عشر اصبعا ولان الغالب في مقدار المقياس هو الشبر ويسمى الظل الماخوذ
من المقياس المقسوم باثني عشر قسما ظل الاصابع ومرة اخرى بسبعة اقسام او ستة
ونصف ويسمى اقسامه اقداما لان الانسان عند ما يريد ان يعرف ان ظل كل شيء هل
صار مثله يعتبر ذلك بقامته ثم باقدامه وطول معتدل القامة سبعة اقدام او ست
ونصف ويسمى الظل الماخوذ من المقياس المقسوم على الوجه المذكور ظل الاقدام
ومرة ثالثة بستين قسما لان عادتهم قد جرت بتقسيم كثير من الاشياء بذلك ويسمى
اقسامه اجزاء والظل الماخوذ منه ستينيا واما المقياس الاول فينقسم بستين جزءا
وقد يؤخذ درجة واحدة عند بعض ويقدر الظل ابدا اي ظل كان بما يقدر به المقياس
واعلم انه اذا طلعت الشمس يبتدئ الظل الاول ويوجد الثاني في نهاية طوله ثم لا يزال يتزايد
الاول شيئا فشيئا بحسب ارتفاع الشمس ويتناقص الثاني كذلك بحيث يوجد الاول بكل ارتفاع
كالثاني لتمام ذلك الارتفاع وبالعكس فيتساويان في نصف الدور واذا بلغت الشمس نصف
النهار يبقى الاول في غاية طوله الممكن له في ذلك اليوم والثاني في نهاية قصره حتى لو كانت
على سمت الرأس ينعدم الثاني بالكلية وينتهي الاول الى اقصى الغايات ثم بعد ذلك يأخذ
الاول في التناقص والثاني في التزايد الى ان ينعدم الاول عند وصول الشمس الى
افق الغروب ويبلغ الثاني نهايته في الطول ولا تظنن ان هذه الاظلال تذهب
الى غير النهاية في شيء من الاوقات واذا انتهى الظل الثاني نهايته في النقصان بالانعدام
او الانتهاء الى مقدار لا ينقص منه في ذلك اليوم عند غاية ارتفاع الشمس فهو اول وقت

الظل وفيه نظر لان اول وقته بعد الزوال بالاتفاق ويعرف بميل الظل عن خط نصف النهار
ان كان مستويا او مستو عنه قريبا او بحدوثه ان لم يكن يبقى في نصف النهار واذ بلده على
ما كان اذ يبقى وهذا الباقي هو المسمى بفيء الزوال واول وقت العصر اذا زاد الظل
على غاية تلك بمثل المقياس بان يحدث ظل مثله ان كان قد انعدم بالكلية ووقت الزوال
ويبدو الارتفاع في اول العصر بمثل الذي زاد او يزيد على الباقي المسمى بفيء الزوال ان بقي
وجه يبدو الارتفاع اقل من التمن وذلك عند الشافعي وعند ابي حنيفة رح اول وقت
العصر اذا زاد الظل عليه اي على ما ذكر من الغاية بمثلي المقياس ومرامى الكلام في معرفة
خط نصف النهار وخط الاعتدال ومحتاج فيها اولا الى تحصيل سطح موزون غير مائل
للافق او الى الخرج في جميع الجهات الى غير النهاية فان اريد تحصيل فتال تسوية الارض غاية
التسوية بحيث لو صب فيها ماء لسال من جميع الجهات بالسوية او وضع عليها مدحرج
كالبندقة وقف عليها من غير تعد احد منه او ذلك بان يدار عليها مسطرة مصححة الوجه مع ثبات
وسطها بحيث تماسها في جميع الدورة ثم توزن بالكونيا وهو مثلث للنجارين يعلقون
الشاقول منه بان يوضع قاعدته عليها ويسوى ما ارتفع وما انخفض من الارض
الى ان يصير بحيث لو دارت القاعدة على جميعها لا يميل خيط الشاقول من عمود المثلث
وهو خط يخرج من رأسه الى قاعدته عمودا عليها فوجه هذه الارض هو السطح الموزون
وقد يوزن السطح على رخام او غيره في محل الجبانة لئلا يتغير من حدوثه ووزنه ثم
يدار فيها دائرة باي بعد كان بشرط ان لا تبلغ الى اطراف السطح الموزون بل يكون
بينها وبين محيطها اكثر من اصبع وتسمى هذه الدائرة الدائرة الهندية وينصب
على مركزها مقياس مخروطي معتدل في الرقة والغلظ ويجب ان يكون له ثقل



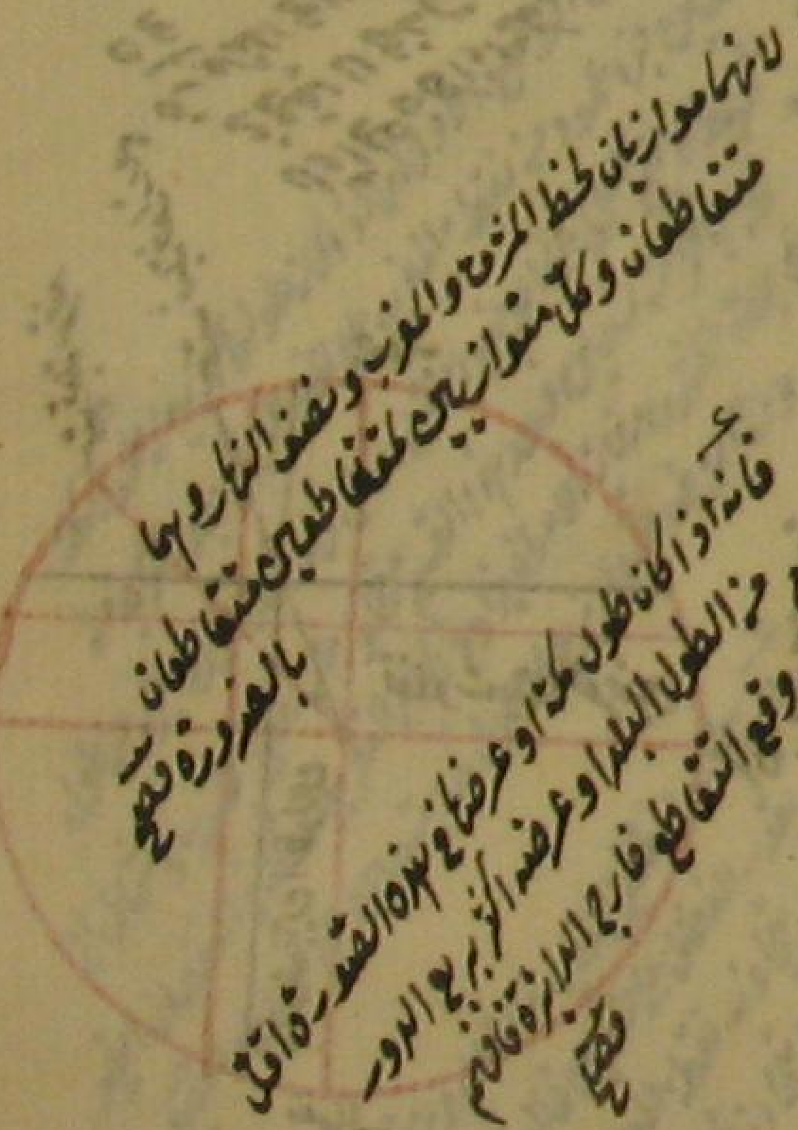


صلبا ليثبت في مكانه كالمصنوع من النحاس او غيره من الاجسام الثقيلة وقد يتخذ من خشب ونحوه
وسط قاعدته ويثقب فيه رصاص ليثقل طوله ربع قطرها هكذا جرت العادة واما الواجب فيه
فهو ان يكون بحيث يكون ظله اقصر من نصف قطر الدائرة مقصورا مما على نصبا على زوايا
قائمة بحيث يكون مركز قاعدته منطبقا على مركزها ويعرف ذلك بتساوي ابعاد
محيطها في جميع الجهات وطريقه ان يرسم دائرة اخرى على مركز الهندية مساوية لمحيط
القاعدة وينطبق محيطها على محيط تلك الدائرة ويعرف كونه على زوايا
قائمة اما بالشاقول وهو ضعيف تسويه باحد طرفيه تقبيل بان يكون بعد ضبطه من رأس
المقياس في جميع الجوانب واحدا اذ اعلقه بحيث يماس قاعدته بان يقدر رأس المقياس
والمحيط اي محيط الدائرة الهندية بمقدار ثلث نقطة من المحيط فانه اذا كان
كذلك يكون المقياس منصوبا في سطح الدائرة على زوايا قائمة ان يكون الزوايا الحادثة
بينه وبين كل خط يعرض في سطح الدائرة قوايم ثم رصد رأس الظل عند
وصوله الى محيطها للدخول فيها مما يلي المغرب قبل الزوال وبعده للخروج عنها مما يلي
المشرق وينصف رأس عرض الظل في موضع الوصول فان نقطة الوصول من المحيط
هو هذا المنتصف ويعلم على كل نقطة الوصول او تنصف القوس التي بينهما من اي
جهة كانت ويخرج من منتصفها خطا مستقيما يمر بالمركز الى ان يبعد ثبت فهو خط
نصف النهار ويسمى خط الاستواء ايضا وقد يقطع ذلك الخط الدائرة بنصفين
لمروره بمركزها فيخرج من منتصف النصفين خطا يقع على خط نصف النهار
عند المركز على زوايا قائمة اذ مقدار كل منها ربع المحيط وهو خط المشرق والمغرب
المسمى بخط الاعتدال ايضا فينقسم الدائرة بهذين الخطين اربعة اقسام ثم تعتبر



كلها بتسعين جزءاً للاحتياج اليها في بعض الاعمال كما ستقف عليه واعلم ان ما ذكره في تعيين
الخطين مساكنه اخذ الاتقان اشهر هو المسلك المذكور ولا شك انه مبني على كون الشمس حين
وصول راس الظل الى محيط الدائرة قبل الزوال وبعده على مدار واحد من المدارات
اليومية الموازية لمعدل النهار وليس كذلك في الحقيقة فاذاً ينبغي ان يراعى عدة امور
ليقرب العمل من التحقيق كان يجري الشمس في الانقلاب الصيفي او قريباً منه لبطوء حركة الميل
المخرج بالموازات هناك وكون الظل ابين في الصيف لصفاء الهواء وشدة
الشعاع وقلة عوارض الجو المانعة من اصابة الظل وان لا تكون قريبة من الافق
اذ لا يتحقق اطراف الظل ذلك لتشتتها ولا من نصف النهار لبطوء تنقل الظل
وانبساطه عنده فلا يتحقق وقت الدخول والخروج فاذا روعي هذه الشرائط
يحفظ الموازات بقدر الامكان ويتبين الظل ويسلم من تشتت طرفه وبطوء حركته
وهذه صورتها وهنا الكلام في معرفة سمت القبلة ولما كان سمت القبلة يطلق ايضا
على ما عرفت في باب القسي قال ونعني بسمت القبلة نقطة في الافق اذا واجهها الانسان
كان مواجهاً للكعبة وهي نقطة تقاطع افق البلد والدائرة المارة بسمتي راس
البلد ومكة في جهتها والخط الواصل بين هذه النقطة ومركز الافق هو خط
سمت القبلة وهو سهم القوس التي يبنى اسلس المحراب عليها فالمصلي اذا جعل
بين قدميه ساجداً عليه يكون قد صلى على محيط دائرة ارضية مارة بما بين قدميه
وموضع سجوده ووسط البيت وهو المراد بوجه المواجهة لتلك النقطة مواجهاً للكعبة
شرفها الله تعالى واذا تمهد هذا فنقول لا يخلو من ان يكون طول مكة وعرضها اقل
من طول البلد الذي يراد معرفة سمت القبلة فيه وعرضه او اكثر او كان طولها اقل

اقل وعرضها اكثر او بالعكس او يتساويان الطولان وعرضها اقل او اكثر او العرضان وطولها اقل
او اكثر فالاقسام ثمانية لا مزيد عليه واما الذي ارشد اليه الطريق موفقاً في جميع الاقسام وقال
اذا كان طول مكة وعرضها اقل من طول بلدنا وعرضه بان يكون البلد شرقياً شمالياً
كخوارزم وسمرقند مثلاً عددنا من محيط الدائرة الهندية المتخرجة في ذلك البلد
المنقسم بثلثمائة وستين جزءاً مبتدئاً من نقطة الجنوب بقدر فضل ما بين الطولين
الى المغرب ومن نقطة الشمال مثلاً بقدر ذلك الفضل الى المغرب ايضاً اذ الفرض ان مكة
غربية من البلد ونصل ما بين النهايتين بخط مستقيم وهذا الخط قائم مقام فصل
مشترك بين افق البلد وبين دائرة صغيرة موازية لنصف النهار واقعة في جهة
الغرب عنها بحيث يكون البعد بينهما بقدر ما بين الطولين لا مقام خط نصف نهار مكة
كما يظن بحسب الظاهر ونعد ايضاً من نقطة المغرب الى الجنوب بقدر ما بين العرضين ومن نقطة
المشرق مثله اذ الفرض انها جنوبية عنه ونصل ما بين النهايتين بخط مستقيم وهو
قائم مقام الفصل المشترك بين الافق وبين دائرة صغيرة موازية لدائرة اول
سموت البلد واقعة في جهة الجنوب عنها بحيث يكون البعد بينهما بقدر ما بين العرضين
لا مقام خط المشرق والمغرب لمكة كما يظن فيتقاطع الخطان لا محالة فنخرج من مركز
الدائرة خطاً مستقيماً الى نقطة تقاطعهما وننفذه الى المحيط ان وقع التقاطع
داخل الدائرة فذلك الخط هو على صوب القبلة تقريباً لا تحقيقاً لانه ليس في سطح
الدائرة المارة بسمت راسي اهل البلد وراس اهل مكة كما ظن وانما يكون كذلك
ان لو كان كل من ذينك الخطين المتقاطعين قائماً مقام فصل مشترك بين افق
البلد وبين دائرة تمر بسمت راس مكة لكنه قد ابان انهما قائمان مقام فصلين مشتركين



بين الافق وبين الدائرتين اللتين مر ذكرهما لا تمر شيء منهما بسمت رأس مكة اما الاولى
فلانها تماس دائرة نصف نهار بلد على نقطة من المعدل هي نهاية طولها واما الثانية فلانها
تماس مدارها على نقطة تقاطعه مع نصف نهار البلد لا انها تماس مقنطرة تمر بسمت
رأسها على نقطة تقاطعها مع دائرة نصف النهار كما ظن فان هذه الدائرة تقطع تلك
المقنطرة على نقطتين احديهما غربية من دائرة نصف نهار البلد والاخرى شرقية
منها واعلم ان سمت رأس مكة في هذا القسم يمكن ان يقع على دائرة اول سموت البلد
فيكون سمت القبلة نقطة المغرب في الخط الذي على صوب خط المشرق والمغرب
وان يقع شمالا عنها فيكون السمت في الربع الغربي الشمالي من الافق وان يقع
جنوبا عنها فيكون السمت في الربع الغربي الجنوبي كما يقتضيه العمل بما في الكتاب الا انه
لا يجب ان يكون الخط المذكور حقيقا على صوبه ومن هذا التفصيل ظهر فساد ما قيل
ان سمت رأس مكة في هذا القسم واقع في داخل مربع اضلاع ضلعاه من دائرتي
نصف نهار البلد واول سموته والضلعان الباقيان من الصغيرتين المذكورتين ثم اعلم
في هذا المقام فانه مما ذل فيه الاقدام والقوس التي بين طرفه اي طرف ذلك الخط
المنتهي الى محيط الدائرة الهندية ونقطة الجنوب حينئذ لجانب الافق هي قوس
انحراف سمت القبلة في ذلك البلد اذ تلك الدائرة بمنزلة افقه وذلك الطرف بمنزلة
سمت قبلته وهي مقدار ما ينبغي ان ينحرف المصلي من نقطة الجنوب الى المغرب حتى يكون
مواجها للقبلة وهو قوس سمت القبلة وقس على ذلك كون طول مكة فقط او عرضها
فقط او كليهما اكثر فعلى الاول يكون البلد مسامتا لنا من كبلاد الروم فنعد
من نقطتي الجنوب والشمال بقدر ما بين الطولين الى المشرق وباقي العمل كما مر فظهر

جنوب
مغرب
مشرق
شمال
تفاوت بين العرضين
تفاوت بين الطولين

الى الشمال

وعلى الثاني يكون شرقيا جنوبيا فنعد من نقطتي المشرق والمغرب الباقي على ما ذكرنا وعلى الثالث
يكون غربيا جنوبيا فنعد من نقطتي الجنوب والشمال الى المشرق ومن نقطتي المشرق و
المغرب الى الشمال ونعمل الباقي كما مر والمتفطن اذا ابتغى ما تلونا عليه في القسم الاول
لا يخفى عليه الحال في هذه الاقسام انه فلنبين طولها ولما لم يكن في هذه الاعمال بد من معرفة
طول مكة وعرضها وكذا طول البلد وعرضه قال طول مكة من جزائر الخالدات
عز اي سبع وسبعون درجة وعشرة دقائق وعرضها كام اي احدى وعشرون
درجة واربعون دقيقة وطول خوارزم فنا صد اي اربع وتسعون درجة فتفاوت
ما بين الطولين يو ن اي ست عشرة درجة وخمسون دقيقة وعرضه مب ي اي
اثنتان واربعون درجة وعشرة دقائق والتفاوت بين العرضين كا ل
وانما خص خوارزم بالذكر بين سائر البلاد لكونه بلدته ويحتمل انه تذكر بلدة
اقامته بها سمرقند فان طولها من الجزائر صح اي ... وعرضها م واعلم ان هذه الطريقة
مع انها تقريبية كما عرفت لا تمشي في البلاد التي يزيد طولها على طول مكة بتسعين جزءا او اكثر
كما لا يخفى اللهم الا ان يخرج من نقطة المغرب والمشرق عمود على الخط الثاني في الاول
ويتجاوز بالعدد من نقطتي الجنوب والشمال في الثاني وهذه صورة سمت القبلة
في بلدتي خوارزم وسمرقند وان كان طول البلد مساويا لطول مكة سواء كان عرضه
اقل او اكثر فالقبلة على نصف النهار وسمتها نقطة الشمال على الاول والجنوب
على الثاني وان ساوى عرضه عرض مكة فاعرفه في منطقة البروج من الاسطرلاب
وهي الدائرة التي في العنكبوت المكتوبة عليها اسماء البروج المنقسمة باجزائها
بخلاف الاسطرلابات الاوائل التي شاعت في الدورة من فلك البروج روش

اهل مكة فانه لما كان عرضها اقل من الميل كله اعني الجزء الذي كان ميلهما من المعدل في جهة
الشمال مثل عرضها مارتين بسمت رأس اهلها وهي في كل ان سبع درجات واحدى
وعشرون دقيقة من الجوزاء وكب لطان اثنان وعشرون درجة وتسع وثلثون
دقيقة من السرطان وههنا مناقشة لطيفة وهي انه ان اراد بقوله من الجوزاء
الدقيقة الحادية والعشرين من الدرجة الثامنة للجوزاء كما ذهب اليه بعض ان حيث
كان عليه ان يقول وكب من السرطان اي الدقيقة الاربعون من الدرجة الثالثة والعشرين
من السرطان لانها هي المساوية لها في الميل وان اراد به الثانية والعشرين
فالواجب عليه ان يقول وكب من السرطان ليكون مراده الدقيقة التاسعة والثلثين
اذ هي المساوية لها في الميل يمكن ان يقال اراد بهما نهايتهما فلا اشكال ووضع اعني
احد بهما اشار الى ان المراد بالاجزاء التي على خط وسط السماء وهو خط مستقيم
ينتصف وجه صفيحة الاسطرلاب ويمر بنقطة ترتسم علامة وينقسم الافق على قسمين
وقد تحقق بهذا الكلام احد قسمية وهو الذي فيه بنقطة حده وسمي الافق وبذا الارض في
الاسطرلاب المعمول لعرض البلد الموضوع في وجه صفيحة المعولة فانه لما كان من وجهي صفيحة
من صفايحه يعمل لعرض مخصوص واعلم ان وضع علامة على موضع المرئ من اجزاء المجرة
وهو الزيادة النابتة من محيط العنكبوت عند راس الجدي من المجرة هي الحلقة التي تشتمل
على الصفايح وعلى وجهها دائرة منقسمة بثلثمائة وستين جزءا هي اجزاء المجرة ثم
ادر العنكبوت وهي الصفيحة المشبكة المخرمة التي توضع فوق جميع الصفايح
الى ان يصير المرئ الى موضع يكون بينه وبين موضع المعلم من اجزاء المجرة بقدر
ما بين الطولين من اجزاء المجرة الى المغرب وهو طرف يمين الناظر الى وجه الاسطرلاب

الاسطرلاب المعلق على الرسم المعهود المكتوب عليه لفظ المغرب ان كان البلد شرقيا عن مكة
بان يكون طوله اكثر من طولها وبالخلاف ان ادره بقدره الى المشرق وهو طرف اليسار
المكتوب عليه لفظ المشرق ان كان البلد غربيا عنها بان كان طوله اقل من طولها بحيث
انتهت تلك الاجزاء التي كنت وضعتها على خط وسط السماء من مقنطرات
الارتفاع الغربية او الشرقية وهي دوائر صغيرة مرسومة في الصفيحة على مراتب مختلفة
منها تامة ومنها غير تامة محيطة بعضها ببعض اعظمها الافق واصغرها هي التي وسطها
صه ويكتب عليها في جهتي المشرق والمغرب ارقام اعدادها فالقطع التي في جهة المغرب
من خط وسط السماء هي المقنطرات الغربية والتي في جهة المشرق هي الشرقية وقد صورت
وقت بلوغ الشمس الى ذلك الارتفاع يوم يكون الشمس في تلك الاجزاء بعد نصف النهار في
البلد الشرقي وقبله في الغربي بالاسطرلاب او بالة اخرى صالحة لذلك او بان تاخذ لكل جزء
مما بين الطولين اربع دقايق من دقايق الساعة فما حصل فتلك ساعات البعد عن نصف
النهار فبعده بتلك الساعات او قبله يكون الشمس على الارتفاع المطلوب ونصبت مقياسا
قايما على سطح الافق فظله في هذا الوقت هو المسامت للقبلة لان دائرة الارتفاع
ح تتحد بالدائرة المارة بسمتي راس البلد ومكة لكون الشمس على سمت راس اهلها فمنتصف
عرض الظل في سطحها كانه في سطح دائرة الارتفاع ابدا فالمصلي اذا جعله بين
قدميه وسجد متوجها الى اصل المقياس يكون مواجها للقبلة ومنهم من ظن ان سمت
القبلة في هذين القسمين هي نقطة المغرب ان كان البلد شرقيا ونقطة المشرق ان كان
غربيا بناء على انه يكون فيهما تحت دائرة اول السموت البلد وليس كذلك بل هي فيهما في جهة
الشمال عنها لان مكة نقطة تفرض على دائرة اول السموت غير سمت القدم فان بعدها

يبقى

عن المعدل اقل من بعد سمت الرأس فلو مر بهذه الدائرة بسمت رأس مكة او شمالها عنه كان
عرضها الموافق لعرض البلد مخالفا له فيه وانت خبير بان هذا الطريق لا يختص بهذين
القسمين وان لم يعم جميع الايام لابتنائه على اختلاف الطول كما لا يخفى ومن قال انه يعم
جميعها فكانه نظر الى ان حاصله استخراج سمت القبلة باخذ الظل عند كون الشمس على
سمت رأس مكة ولا شك ان ذلك جار ولا يذهب عليك ان هذه الطريقة ايضا
لا تمشي في جميع البلاد الواقعة في الايام التي هي جارية فيها كالاولى الا ان بينهما فرقا تركنا
ذكره امتحانا للاذهان الاذكياء واعلم ان اسهل المواضع قبلة هو الموضع المحاذي لمكة
فان سمت القبلة لا يتعين هناك بل اينما تولوا فثم وجه الله وان اشكلها عرض تسعين
لعدم تعين شيء من المشرق والمغرب والجنوب والشمال فيه ويمكن ان يتعرف السمت هناك
بارصاد حوادث فلكية كالخسوف فتامل تنكشف لك ان شاء الله تعالى ولمعرفة سمت القبلة
طرق اخر لا يليق ايرادها في هذا المختصر ولعمري انما افدناك ههنا لب اقوال واذخر ما
استفدناه من القوم فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ومن جملة تلك الاشياء
المنفردة الكلام في معرفة الليل والنهار وما يتعلق بهما كالصبح والشفق وما يتركب
منهما كاليوم بليلته الحقيقي والوسطي وانت عالم بالمستوية والمعوجة والشهر القمري
الحقيقي والاصطلاحي والسنة الشمسية الحقيقية والاصطلاحية واما الشهر الشمسي
الحقيقي والسنة الشمسية الاصطلاحية فلا يلتفت اليهما الا نادرا في الكتب والمشهور ان الشهر
الشمسي الاصطلاحي غير واقع وقد رأى بعض المحققين تسمية شهور الروم شمسية اصطلاحية
اولى من تسميتها بالقمرية الاصطلاحية وسماها بها الشمس اذا وقع ضوؤها على الارض استضاء
وجهها المواجه للشمس لكون نصفه قابلة لها ووقع ظلها لكثافتها المانعة من نفوذ

من نفوذ الضوء في مقابلة جهة الشمس ومن شأن الظل ان يكون كذلك فاذا كانت الشمس فوق
الارض فهو النهار اذ ليس النهار سوى ضوء الشمس حين يكون النهار وقت
كون ذلك المضيء فوقنا واذا كانت تحت الارض وقع ظلها فوقنا فهو [illegible]
الليل اذ لا واسطة بين النهار والليل ووقوع ظل يكون على شكل مخروط مستدير
وهو شكل مجسم يحيط به دائرة هي قاعدته وسطح مستدير يرتفع منها على التضايق
الى نقطة هي رأسه اذ الشمس اعظم جرما من الارض بكثير فانه تبين في الاجرام انها مائة
وستة وستون مثلا للارض وربع وثمن فيستضيء اكثر من نصفها وينفصل
بين المستضيء من الارض والمظلم منه دائرة صغيرة هي قاعدة ذلك المخروط
ويستدق شيئا فشيئا الى ان ينتهي في افلاك الزهرة حيث يكون بعد رأسه
عن مركز الارض مائتين وثمانية وستين بما به نصف قطر الارض واحد على ما
بين في الابعاد فاذا كانت الشمس تحت الارض قريبة من الافق كان مخروط الظل
مائلا عن سمت الرأس الى مقابلة الشمس وسطح الكرة في جهتها مائلا [illegible] وكان الهواء
المستضيء بضياء الشمس لكثافته الحاصلة بسبب المجاورة للارض والماء اي بين الهواء
من كرة البخار فان الهواء الذي فوقها لا يقبل الاستضاءة للطافته قريبا منا فيظهر
في الافق بل فوقه النور في البياض المستطيل المستدق الظاهر من الارض اولا المسمى
بالصبح الكاذب كما ان كون الافق بعده مظلما يكذب كونه نور الشمس والمنتشر
المنبسط في الافق بعده بزمان يسمى بالصبح الصادق لكونه اصدق ظهورا
من الاول قال عليه السلام لا يغرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر
المستطير وقد عرف بالتجربة ان اول الصبح وآخر الشفق انما يكون اذا كان انحطاط

واما ما قال الطوسي في التجريد من انها شفافة فالظاهر انه من طغيان القلم فانه يوجب الحكم بعدم وقوع الخسوف قال الشيخ في الشفاء الشفاف ما لم يمنع الشعاع من النفوذ
فيه واما ما قال السيد في شرحه من انه ما لا لون له ولا ضوء فلا يساعده الاصطلاح كما يعلم من استعمالاتهم فانه يقال للزجاج الملون الشفاف
اذا لم يمنع من نفوذ الشعاع فيه ولا اللغة قال في الصحاح شف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا اي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شفاف اي
رقيق ولا يخفى مساعدتهما لقول الشيخ فافهم منه

الشمس ثمانية عشر جزءا ففي بلد يكون عرضه اقل من تمام الميل الكلي ثمانية عشر جزءا يتصل الشفق بالصبح
الكاذب اذا كانت الشمس في المنقلب الصيفي وهو اول بلد يكون فيه ذلك وكلما كانت
الشمس اقرب الى الافق كانت الانوار اغلب وتظهر الحمرة كما في الشفق والفجر وتحقيق المرام
في هذا المقام يقتضي بسطا من الكلام تركناه مخافة الابرام واليوم بليلته عند الحساب
هو زمان مفارقة الشمس دائرة نصف النهار الى عودها اليها بحركة الكل لكن المغاربة واهل
هذه الاقاليم يعتبرونه من نصف الليل وهذا التعريف غير مانع لصدقه على
زمان ما بين مفارقة الشمس دائرة نصف النهار في هذه الارض مثلا الى عودها اليها بعينه
وتعريفه بانه زمان تخلل بين مفارقة الشمس نصف دائرة نصف النهار وبين عودها اليه
لا يجدي نظرا لبقاء الانتقاض بعينه لان ذلك الزمان يصدق عليه انه متخلل بين مفارقتها
نصف دائرة نصف النهار وبين عودها اليه اللهم الا ان يحمل على انقطاع التقاطع بينها وبين
المعدل ومن زاد عليه قيدا هو قوله بعد طلوعها وغروبها فان اصلح ما نعتبه لكن اذا في جانب
اذا الشمس في كثير من المواضع لا تطلع ولا تغرب اياما والصواب ان يقال هو زمان ما بين مفارقة
الشمس نصف دائرة نصف النهار شرقية او مغربية بجزء محدود ان يقطع المعدل الى
عودها اليه بعينه وانما قلت او مغربية ليشمل التعريف عرض تسعين ايضا وعند العامة
من الغروب واكثر اصحاب الشرائع من غروب الشمس الى مثله كما يتوهم من ان الظلمة اصل والنور طار
عليها ومن طلوعها الى مثله عند آخرين كالروم والفرس لكونهم توهموا النور وجوديا والظلمة
عدمية ولما كان هذا وجه اعتبر الحساب ابتداء اليوم بليلته من دائرة نصف النهار نوع فضا
اث اليه بتعلمه وابتدائه يكون من مفارقة الشمس كل نقطة يفرض من الفلك لكن
الحساب والمنجمين اصطلحوا على ان ابتداءه من دائرة نصف النهار دون الافق كما اصطلح

اصطلح عليه العامة لان اختلاف المطالع ان مطالع كل قوس من فلك البروج بحسب الافاق المختلفة فان
لكل عرض مطالع تخالف مطالع عرض آخر وكذلك اختلافات المغارب واختلاف واحد بحسب دائرة
نصف النهار في جميع عروض كانت لان دائرة نصف النهار في جميع المساكن تقوم مقام افق خط
الاستواء الذي هو افق من افاقه فمطالع قوس من فلك البروج في خط الاستواء هي التي تمر بدائرة
نصف النهار من المعدل مع مرور تلك القوس بها في جميع المساكن فلو اعتبر الافق لاختلف
مقدار يوم بعينه بحسب الافاق وهو يعسر الضبط الكلي بلد بخلاف دائرة نصف النهار فانه
لا يلزم من اعتبارها اختلاف مقدار يوم معين في جميع المساكن وزمان اليوم بليلته
عندهم يزيد على دور الكل في جميع المساكن بما سارته الشمس من فلك البروج في ذلك اليوم
او بمقدار زمان مرور مطالع الاستوائية بدائرة نصف النهار وتوضيحه انا اذا فرضنا الشمس على
دائرة نصف النهار في جزء من فلك البروج فلا شك انه يكون نقطة من المعدل عليها ايضا فاذا
دارت تلك النقطة بالحركة الاولى وعادت اليها يكون الشمس لم تعد بعد لتحركها بحركتها الخاصة
في ذلك المدة على خلاف حركة الكل فاذا اعتبر الدور فلم يتم اليوم بل انما يتم اذا عادت
الشمس اليها ففي هذه المدة اعني مدة ما بين العودين لا بد من ان تمر بدائرة نصف
النهار قوس من المعدل ولا شك انها مطالع قوس سارتها الشمس من فلك البروج في ذلك
اليوم اعني مطالعها في خط الاستواء هذا عند المنجمين واما عند العامة فاليوم بليلته
في المعمورة يزيد على الدور بمطالع ما سارته الشمس من فلك البروج في ذلك اليوم او المغاربة
في البلد وفي بعض المواضع قد ينقص منه بذلك وقد يساويه وقد يزيد عليه بكثير قد يبلغ
الزيادة الى دورات كثيرة كما لا يخفى ولما كانت الشمس تقطع من فلك البروج في كل يوم
قسيا مختلفة كما عرفته في الباب الخامس فمطالعها مختلفة وايضا لو كانت الشمس بالتقديم

او النوع نقطع قسيا متساوية بخلاف مطالع الوسط المستوية متساوية ولو في خط الاستواء مختلفة
كما هو المذكور في الكتب فمن هذه الوجوه اختلاف المطالع بحسب اختلاف الافاق واختلافها بسبب
اختلاف الوضع واختلافها وان كانت القسي متساوية تختلف الايام بلياليها في الطول بعض
لبعض في المقدار غير انه لا يحس بذلك الاختلاف الناشي من الوجه الاول في يوم او يومين فاذا كثرت افراده
من الوجوه الوجهين الاخيرين وهو الصحيح بسياق كلامه ولما احتاجوا الى استعمال
ايام متساوية المقادير في بعض الاعمال كضبط الاوساط وتركيب الجداول احتاجوا الى
تحصيل نصف اليوم بليلته الحقيقي يختلف مقادير افراده ووسطي لا يختلف فالحقيقي
وهو الذي مر ذكره وهو زمان عودة نقطة من معدل النهار الى نقطة مفروضة على
دائرة نصف النهار مثلا مع زمان مرور مطالع ما سارت الشمس في فلك البروج بحركتها المقومة
بتلك النقطة المفروضة والوسطي هو زمان عودة نقطة من معدل النهار الى نقطة
مفروضة على دائرة نصف النهار مع زمان مرور قوس من معدل النهار مساوية لوسط
الشمس الذي هو نحو ... بتلك النقطة المفروضة وهو الموضوع في الزيجات والفضل
بين الحقيقي والوسطي يسمى تعديل الايام بلياليها فانهما قد يتساويان وقد يزيد الحقيقي
على الوسطي وقد يكون بالعكس فاذا زيد تلك الزيادة على الوسطي ونقصت عنه تساويا
اليوم ما واعلم انهم جعلوا مبدأ السنة في صحة هذا التعديل اول الدلو فكانت الايام
الحقيقية الماضية من السنة ناقصة من الوسطية دائما فلهذا يوضع تعديل الايام
في الزيجات ناقصا ابدا واذا تمت السنة يتساوى جميع ايامها الحقيقية والوسطية
ويذهب ذلك التفاضل والكلام في بيان ذلك طويل يذكر في المطولات وزمان النهار من
طلوع الشمس الى غروبها على ما عليه المنجمون والروم والفرس وهو الوضع الطبيعي في الشرع

الشمس

وفي الشرع من طلوع الفجر الثاني الى غروبها ولا يخفى زمان الليل على المذهبين ثم انهم قسموا اليوم
بنصف النهار والليلة اي كلا منهما الى ساعات معتدلة وزمانية فالساعات المعتدلة وتسمى المستوية
ايضا لتساوي مقاديرها دائما هي بقدر ما يدور الفلك خمس عشرة درجة تقريبا اذ في الحقيقة اكثر
منه بقليل لان ما جزء من اربعة وعشرين جزءا من يوم فهو وسطا كان او حقيقيا زائد على
دورة ما عرفته لكنه لقلته اولها ولعدم انضباطه لم يعتبروه واطلقوا القول بانها
زمان ما يدور الفلك خمس عشرة درجة فاذا قسمت قوس النهار او قوس الليل او قوس الدائرة
من الفلك بالليل او بالنهار على خمس عشرة بناء على عدم اعتبار الكسر كان ما يخرج من القسمة
عدد الساعات المعتدلة لذلك اليوم او الليلة او ما مضى من اليوم او الليلة اي
كان الخارج من قسمة قوس النهار عدد الساعات المعتدلة لذلك النهار والخارج من قسمة
قوس الليل عدد ساعات تلك الليلة ومن قسمة الدائر بالنهار الساعات الماضية من
ذلك النهار واذا نقصناها من ساعات ذلك النهار كان الباقي الساعات الباقية منه
ومن قسمة الدائر بالليل الساعات الماضية من تلك الليلة واذا نقصناها من ساعاتها
يبقى الباقية منها وكذا اذا نقصنا عدد ساعات النهار من اربعة وعشرين يبقى عدد
ساعات الليلة وبالعكس والساعات الزمانية لكونها تابعة لزمان النهار والليل طولا وقصرا
وتسمى المعوجة ايضا لاختلاف مقاديرها باختلاف مقادير النهار والليل فهي جزء من اثني عشر
جزءا من النهار او الليل ابدا فاذا كان النهار اطول كانت ساعاته اطول من ساعات الليل
واذا كانت اقصر كانت اقصر واذا قسمت قوس النهار او قوس الليل المشهورين فانهم
رفضوا التحقيق في هذا التقسيم ايضا على اثني عشر فما كان ما يخرج من الاجزاء هو
ما يدور الفلك في كل ساعة زمانية ليلية او نهارية وهي ان تلك الاجزاء الخارجة من القسمة

طولا

كتبتها

اجزاء الساعات الزمانية مثلا اذا كان قوس النهار مائة وثمانية وستين جزءا كان اجزاء الساعات اربعة
عشر جزءا لان ذلك هو الخارج من قسمتها على اثني عشر وتسمى تلك الاجزاء ازمانا لكونها في الحقيقة
اجزاء المعدل المسمى ازمانا لان الزمان مقدار حركته فقد تبين مما اسلفناه ان الساعات المستوية
هي التي تختلف عددها على قدر طول النهار وقصره ولا تختلف ازمانها اي اجزاؤها فان اجزاءها خمسة
عشر زمانا ابدا فاذا كان النهار اطول كان الخارج من قسمتها على خمسة عشر اكثر واذا كان اقصر
كان الخارج اقل وان الساعات الزمانية هي التي تختلف ازمانها ولا تختلف عددها بحسب طولها فان عددها
اثنا عشر ابدا فاذا كان النهار اطول كان الخارج من قسمة قوسه على اثني عشر اكثر واذا كان اقصر كان
الخارج اقل واعلم ان الساعات المستوية والمعوجة تتساويان عددا واجزاء اذا تساوى الليل
والنهار وان كل ساعتين زمانيتين احدهما نهارية والاخرى ليلية متساويتان لساعتين
مستويتين فاذا انتقص عدد اجزاء ساعة زمانية نهارية من ثلثين يتبع عدد اجزاء ساعة زمانية
ليلية والعكس السنة الشمسية هي زمان مفارقة الشمس نقطة تفرض من فلك البروج الى عودها اليها كما
كانت الشمس من المغرب الى المشرق وقد جعلوا ابتداء هذه السنة من حين حلول الشمس راس
الحمل لكونه اولى بذلك كما لا يخفى واختلف في مدة هذه السنة فقال بعضهم هي سنة اي ثلثمائة
وخمسة وستون يوما وربع يوم وعند بطلميوس هي مصادف الحقيقية يوما وربع يوم الا جزء من
ثلثمائة جزء من يوم اي ثلثمائة وخمسة وستون يوما وخمس ساعات وخمس وخمسون دقيقة واثنا عشر
ثانية وعند البتاني من المتاخرين ستة وربع يوم الا ثلثة اجزاء واربعة عشرين دقيقة
من ثلثمائة وستين جزءا من يوم اي ثلثمائة وخمسة وستون يوما وخمس ساعات وست واربعون
دقيقة واربعة وعشرون ثانية هو ثم كان اليوم يطلق على النهار وعلى اليوم بليلته قال والمراد
باليوم ههنا اليوم بليلته وهذه هي السنة الشمسية الحقيقية واما الاصطلاحية فمنهم من اعتبر بانه ثلثمائة

ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم واخذ الكسر بعد تمامه كالروم والاخرون منهم
الفرس لان الروم يجعلون ثلث سنين ثلثمائة وخمسة وستين يوما ويكبسون في
الرابعة بيوم والفرس كانوا يكبسون في كل مائة وعشرين سنة شهرا ومنهم من اعتبر ثلثمائة
وخمسة وستين يوما واسقط الكسر راسا كالقبط والمستعملين لتاريخ الفرس من المحاسبين
واما السنة القمرية فهي اثنا عشر شهرا قمريا فان كانت حقيقية كانت السنة ايضا حقيقية
وان كانت اصطلاحية كانت اصطلاحية الشهر القمري الحقيقي هو زمان مفارقة القمر
وضعا بوضعه من الشمس الى عوده اليه واما الشهر الشمسي الحقيقي فمن حلولها اول برج من البروج
الى حلولها اول برج آخر يتلوه واظهر الاوضاع هو الهلال لكون القمر فيه في الوضع بمنزلة
الموجود بعد العدم والمولود الخارج من الظلم فهو الشبيه بالمبتدأ ولهذا اعتبره اهل
الاسلام في الشهور القمرية كما لو لكن روية الهلال تختلف باختلاف المساكن كان الشرع ما
الية فلم يلتفت اليها عند اهل الحساب الا في الامور الشرعية امتثالا لامر الشرع وجعل ابتداء
الشهور اجتماع الشمس والقمر لكونه اقرب الاوضاع المعتبرة الى الوضع الهلالي يعني الوسطي
لا الحقيقي لعدم انضباطه وزمانه ما بين الاجتماعين المتتاليين بالمسير الوسطي من النيرين
الاعظم والاصغر وحصلوا مقداره بان القمر اوسط الشمس في يوم وهو نط ح ي من وسط
القمر فيه وهو يج ي لب فضل ما بين الشمس كان سائقه وقسموا على ما يفضل وسط القمر فيه
اي يب يا لو مب وهو المسمى بالبعد دور الفلك وهو ثلثمائة وستون فخرج
بالتقويم كط لا ن من الايام ودقائقها اي تسعة وعشرون يوما واحدى وثلثون
دقيقة وخمسون ثانية من يوم مقسوم ستين دقيقة وذلك لان نسبة اليوم الى نسبة
كنسبة الايام المطلوبة الى الدور فالطريق ان يضرب الاول في الرابع ويقسم الحاصل

على الثاني ليخرج الثالث المطلوب الاول لكونه واحدا لا يعتبر الرابع ضربه فيه فيقسم اثنا عشر على الثاني
ليخرج المطلوب وهو مقدار الشهر في الاصطلاح ويسمى شهرا وسطيا انتهى وقال بعض المحققين
لا تخصيص بهذا الاسم فان الشهر الاصطلاحي المحض هو ما به اصطلحوا عليه من احد شهر واحد ثلثين
يوما والاخر تسعة وعشرين الى آخر الشهور ثم ضربوا ذلك الخارج في اثني عشر فحصلت ايام السنة
القمرية الاصطلاحية على الوسطية ثلثمائة واربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدسه
الا ثنتين وعشرين دقيقة من دقائق اليوم ولو جمع ايام الشهور الاصطلاحية لحصلت ايام
السنة القمرية الاصطلاحية شند يوما لكنهم ما اصطلحوا عليه ولذلك يكبسوا في كل سنتين
او ثلث سنين بيوم ويصير ايام ذي الحجة في تلك السنة ثلثين وهذه السنة القمرية الوسطية
ناقصة عن السنة الشمسية الحقيقية بعشرة ايام وعشرين ساعة ونصف ساعة بالتقريب والصواب
ان يقال بعشرة ايام واحدى وعشرين ساعة بالتقريب اذ التفاوت بين السنتين على التحقيق
عشرة ايام واحدى وعشرون ساعة على قول من يقول بان السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما
وربع يوم وعشرة ايام واحدى وعشرون ساعة وثلثة اخماس ساعة على راي بطلميوس
وعشرة ايام واحدى وعشرون ساعة الا دقيقة وثلثة دقيقة من دقائق الساعة على ما ادى
اليه البتاني كما لا يخفى على من له دربة في الحساب والنجوم وتقدس هو اسرع الحاسبين استغفر
الله المتفضل المنعام • من كل ما صدر ووقع مني من الاثام • واشكره لعونه على التمام
والاختتام • واصلي واسلم على رسوله سيد الانام • وعلى آله العظام واصحابه الكرام
ما تعاقبت الليالي والايام • وتوالت الشهور والاعوام • الى يوم الحشر والقيام •
قد وقع الفراغ من تسويده على يد العبد الراجي من الله سرعة مغفرته تراب اقدام
الطلاب واقل جماهير الله رب العزة ابراهيم بن محمد المرعشي في اواسط شهر ذي الحجة
من شهور سنة ١٠٧٢ من هجرة رسول الملك الاكرم ببلدة آمد في مدرسة
مسعودية صينت عن الآفات بعناية الله الحامد الماجد الواحد آمين يا معين
بجاه من ارسلناه رحمة للعالمين

هیئتشیر ملخص حرمی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب المشارق والمغارب مزين السماء بزينة الكواكب والصلوة والسلام على محمد سيد من خلق في احسن تقويم وآله واصحابه نجوم الاهتداء الى الصراط المستقيم **وبعد** فهذه تعليقات على المواضع المشكلة وتنبيهات على الرموز والمباحث الخفية المعضلة من شرح الملخص في الهيئة المنسوب الى فاضل الائمة الحبر المدقق والنحرير المحقق قدوة افاضل العلماء وصفوة اماثل الاذكياء العلامة المشتهر بقاضي زاده الرومي تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه جمعتها بالتماس من بعض الاخوان لتكون تذكرة لهم ولسائر الطلاب حفظنا الله واياهم من الزلل انه ولي التوفيق **قوله** الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم وهو يعم الحمد والشكر وتقييده باللسان لمورد الحمد واطلاق الجميل لتعميم المتعلق بخلاف الشكر ولا حاجة الى ما اراد بعضهم من قوله على جهة التبجيل للاحتراز عن الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة كذا نقل عنه انه واعلم ان الثناء قد يطلق على ذكر ما يشعر بالتعظيم وقد يطلق على الاتيان بما يشعر بالتعظيم فقيل انه حقيقة فيهما وقيل في الاول فقط واما في الثاني فمجاز مشهور والشارح اختار الاطلاق الثاني حذرا عن استدراك قيد اللسان وعلى كل تقدير فالثناء يختص بالخير واما ما وقع في الحديث من اثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن اثنيتم عليه شرا وجبت له النار ففيه من صنعة المشاكلة ثم ان تقييد الثناء باللسان يخرج حمد الله تعالى ذاته عن تعريف الحمد لكن التحقيق ان نسبة الحمد اليه تعالى انما هو باعتبار ما فيه من التعظيم كما ان الرحمة في الاصل رقة القلب تقتضي الاحسان الى من رق له وتنسب اليه تعالى باعتبار غايتها التي هي الاحسان واطلق الجميل ولم يقيده بالاختياري كما فعله غيره اما لانه صفة للفعل المحذوف وهو بالاختياري واما ليتناول صفات الله تعالى لانها ليست اختيارية على ما زعموا وقد اعترض على الشارح بان الاتيان بما يشعر بالتعظيم يمكن ان لا يكون على جهة التبجيل وقد اشترط في الحمد قصد التبجيل والجواب ان الثناء على وجه يكون الباعث عليه امرا جميلا لا يقع من العاقل الا على

على قصد التبجيل فان كلمة على ليست متعلقة بالثناء والا لزم ان يكون الجميل محمودا عليه بل بالمحذوف وتقديره هو الثناء باللسان نباء على الجميل فتامل **قوله** علم للواجب الوجود اي للذات التي وجوده تقتضي ذاته والتعبير عنه بهذه الصفة كما انها مشتملة سائر الصفات على ما قيل ولم يرد بالواجب الوجود مفهومه الكلي حتى يكون الله من قبيل اعلام الاجناس ثم ان هذا التعيين للمعنى الموضوع له لفظ الله لا تعريف كما يتوهم فلا يرد عليه انه يصدق على الاعلام التي تطلق عليه تعالى في اللغات الاخر **قوله** فعلى الاول نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف الراجع الى الحمد واضافة الكفاء الى المعرفة لا تفيد تعريفا لتوغله في الابهام ولهذا صح وقوعه حالا **قوله** اذ الاصل احمد الله حمدا كفاء افضاله انما احتيج الى هذا التقدير ليوهم جعله مفعولا مطلقا للفظ الحمد لان اعمال المصدر المعرف باللام قليل فقوله اذ الاصل متعلق بالوجه الثاني لا يقال ان بعضهم جوزه وان يكون المفعول المطلق ذا حال فلم لا يجوز ان يكون قوله اذ الاصل متعلقا بالوجهين معا لانا نقول لو سلم صحة ذلك فقوله احمد الابكر وقوعه ههنا ان يكون ذا حال لان تقديم الحال على ذي الحال النكرة الغير المختصة واجب الا ان تقدر متنافرا عن الحال وفيه تكلف فتامل **قوله** وعلى الثاني يجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض ايضا فيه اشارة الى انه يجوز ان يكون حالا او مصدرا على الوجه الثاني اما الحال فيحتمل ان يكون من الضمير المستتر في الظرف وان يكون عن لفظة الله الذي يدل عليه الحمد وعلى التقدير انه يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو اما للحال او للاستقبال فلا يفيد اضافته الى المعرفة تعينا واما كونه مصدرا اي مفعولا مطلقا للحمد فغير مستحسن من حيث المعنى بل لا يصح لان الكفاء ليس بمعنى الحمد ولا معنى للتشبيه الا ان يقال ان مجازات الافضال نوع من الحمد اذ الحمد قد يكون في مقابلة الافضال وقد لا يكون ويمكن ان يجعل مصدر المحذوف تقديره الحمد لله يكافي ذلك الحمد كفاء افضاله فتامل واما قوله بنزع الخافض فنقل عنه ان الخافض هو في اي في مقابلة افضاله ولعل ذلك لان المصدر بتقدير الفعل مع ان وحذف عن ان وان قياس وفيه تامل ولا يبعد ان يكون الخافض

المحذوف هو الكلام فيكون كفاء افضاله مفعولا له للحمد لكن المفعول له لم يطلق عليه انه
منصوب بنزع الخافض واعلم انه قد جاء كفاء بمعنى ساوى صرح به المطرزي في المغرب
فيكون الكفاء مصدرا بمعنى المساوات ويكون حالا فيرجع الى ما ذكره الشارح اولا **قوله**
والصلوة هي الدعاء واعترض عليه وليس كذلك وكذا ان جعلها بمعنى الرحمة اشكال
لان الرحمة يتعدى فعلها بنفسه وفعل الصلوة لا يتعدى بنفسه والجواب ان الفعلين
المراد فين لا يجب ان يكون تعديتهما بنوع واحد الا يرى ان قولهم تمكن منه بمعنى قدر عليه
وقولهم مررت بزيد بمعنى جاوزت زيدا واعلم ان بعضهم ذهبوا الى ان لفظ الصلوة
مشترك لفظي بين الدعاء والرحمة والاستغفار وقيل بين الدعاء والرحمة فقط
فيكون الاستغفار داخلا في الدعاء وقيل حقيقة في الدعاء ومجاز في الرحمة لانها مسببة
من الدعاء كما ذهب اليه الشارح لان الاصل عدم الاشتراك لما فيه من الالتباس وذهب بعض
المحققين الى ان الصلوة في اللغة هي العطف لكن العطف بالنسبة الى الله تعالى رحمة
وبالنسبة الى الملائكة استغفار وبالنسبة الى المؤمنين دعاء بعضهم لبعض فعلى
هذا يكون لفظ الصلوة مشتركا معنويا **قوله** وهو انسان مبعوث من الحق الى الخلق
البعثة ارسال الله تعالى انسانا الى الانس والجن ليدعوهم الى الطريق الحق وشرط
ادعاء النبوة واظهار المعجزة وقيل يشترط الاطلاع على المغيبات ورؤية الملائكة
ايضا وهو لا يكون الا رجلا فلو بدل لفظ الانسان بالرجل لكان اولى ان يبدل لفظ الخلق
بالثقلين **قوله** من نبأ اي اخبر فيكون فعيلا بمعنى فاعل وقلبوا الهمزة ياء وهو
قياس والتزموا قلبه وهو على خلاف القياس وقد جاء على الاصل وهي لغة
وهو ان نبأ لم يجئ بمعنى اخبر كما هو معلوم من الصحاح والزجاج بمعنى اخبر هو انبأ
فينبغي ان يقال من انبأ بمعنى اخبر فيكون بمعنى المنبئ كالبديع بمعنى المبدع نعم قد جاء
النبأ بمعنى الخبر وهو اسم ويمكن ان يقال انه مأخوذ منه بمعنى ذي النبأ وهو الكن البعيد
او ورد في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما النبأ باكاه آينده وهو قريب من الاخبار
قوله او من نباوة اي ارتفع فيكون من نباء الواوي اذ مصدره النبوة فاصل نبي

نبي نبيو فعيل به ما فعل بدعي والنبي بالهمزة على هذا التقدير فقلبت الواو الواقعة
طرفا همزة على خلاف القياس ثم ان صاحب الصحاح ذكر انه فعيل بمعنى مفعول على هذا
التقدير ووجهه غير ظاهر **قوله** او منقول من النبي وهو الطريق فانه طريق يوصل به الى
الحق وجعله مهموزا على هذا التقدير غير ظاهر الا ان يقال انه مأخوذ ايضا من انباء اي اخبر
فان الطريق لما كان يوصل الى المحل فكانه يخبر عنه وفيه تعسف فتأمل **قوله** هو الاهل
قال المطرزي في المغرب اهل الرجل اخص الناس به وشرط بعضهم انه يجب الاختصاص
بالقرابة ويقال اهل البيت لسكانه واهل الاسلام لمن تدين به واهل القرآن لمن
يقرؤه ويقوم به **قوله** خص استعماله في اهل الاشراف ولا يضاف الآل الا لمن له شرف
سواء كان للمال شرف اولا وفي بعض النسخ خص استعماله في الاشراف والمراد به ما ذكرنا
وظاهر كلامه يوهم ان اصل الآل اهل قلبت الهاء همزة لقرب المخرج ثم الهمزة الفا كما
هو قاعدة تخفيف الهمزة ولهذا قيل في تصغيره اهيل واويل وقيل كل منهما
اصل برأسه والاول معتل العين وقياس تصغيره اويل لكنه قلبت الواو المفتوح
ما قبلها همزة ثم ياء وقيل الآل في الاصل الشخص سمي الاولاد بذلك لانهم خرجوا
من الشخص كما يقال بطن فلان للذين خرجوا من بطن واحد ثم عمموا واستعملوا في اهل
البيت واهل الدين **قوله** المحتاج الى رحمة الله زاد الشارح لفظ المحتاج لتغير اللفظ
والفقر هو الاحتياج وبذلك يظهر وجه تعلق كلمة الى به وليس تقديره المتعلق الى والا
يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وهو غير جائز **قوله** وقد يضاف الى الله تعالى باعتبار
غاياتها وذلك لان اسماء صفات الله تعالى انما يؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون
المبادي التي هي انفعالات فرحمة الله تعالى على العباد اما ارادة الانعام عليهم او
ارادة دفع الضرر عنهم فيكون من صفات الذات او نفس الانعام والرفع فيكون من
صفات الافعال **قوله** قرية من قرى خوارزم قيل سمي خوارزم بذلك لان الجماعة
الذين بنوها اول الامر كان ماكولهم لحم الصيد وكان في ذلك المكان حطب كثيرة وبلغة اهل
خوارزم خوار هو اللحم ورزم الحطب كذا في آثار البلاد وقيل ان الخراب يسهل على

سكانها فقيل لبلادهم حوار زم وخوار بالفارسية السهلة وزم الحرب وقيل لما اقام بها
بهرمز بن نوشيروان رأى ارضا سهلة اي غير حزنة فقال لها خوار زمين اي ارض سهلة
لينة فسميت به **قوله** بسائط اجسام العالم اي غير المتغلظة هو في الاصل يطلق على كل ما سوى
القديم سواء كان غير جسم او جسما بسيطا او مركبا لكن المذكور في هذا الكتاب هو بيان الاجسام
البسيطة فلهذا قدر الشارح بسائط الاجسام **قوله** غلب فيما يعلم به الصانع يعني انه مشتق
من العلم بمعنى ما يعلم به كالطابع بمعنى ما يطبع به والخاتم بمعنى ما يختم به ثم خص بحسب
الاستعمال فيما يعلم به الصانع وقيل هو في الاصل لاولي العلم من المخلوقات اعني الملائكة
والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع ولذلك جمع بالواو والنون **قوله**
من الجواهر والاعراض فانها لكونها ممكنة والممكن يحتاج الى مرجح لوجوده وانت خبير بان
ما يستدل به على وجود الصانع بحسب العادة هو الجواهر والاعراض المحسوسة لا مطلق
الجواهر والاعراض **قوله** ويمكن ان يكون المراد اشارة الى ضعف هذا الوجه اذ هذا
العلم مسمى بالهيئة لا بهيئة العالم الا ان مطابقته لانه علم له تعلق ببسائط اجسام
العالم **قوله** من حيث الكمية والكيفية اما الكمية فاما منفصلة كاعداد الافلاك
وبعض الكواكب دون اعداد العناصر فانها مأخوذة من الطبيعيات واما متصلة
كمقادير الاجرام والابعاد واليوم واجزائه وما يتركب منه واما الكيفية فكالشكل
اذ يبين فيه استدارة هذه الاجسام واللون اي لون الكواكب والضوء واما الوضع
فكقرب الكواكب وبعدها عن دائرة معينة وانتصاب كرة وميلانها بالنسبة الى سمت
رأس سكان الاقاليم وحيلولة الارض بين النيرين والقمر بين الشمس والابصار
وغير ذلك مما لا يحصى واما الحركة فالمبحوث عنها في هذا الفن هو قدرها وجهتها واما
البحث عن اصل الحركة واثباتها للافلاك فمن الطبيعيات والمراد باللازمة الدائمة على
زعمهم وهي حركات الافلاك والكواكب واحترز به عن حركات العناصر كالرياح و
الامواج والزلازل فان البحث عنها من الطبيعيات واما حركة الارض من المغرب الى المشرق
وحركة الهواء بتبعيتها وحركة النار بتابعية الفلك فلما لم يثبت وجودها ولو ثبت

ثبت فلا يبعد ان يجعل البحث عنها من حيث القدر والجهة من مسائل الهيئة واراد بما يلزم
من الحركة الرجوع والاستقامة والوقوف والتعديلات ويندرج فيه بعض الاوضاع
ولم يذكر صاحب التذكرة هذا القيد اعني قوله وما يلزم منها والظاهر انه لا حاجة اليه فتامل
واعلم ان الغرض من قيد الحيثية الاحتراز عن علم السماء والعالم فان موضوعه البسائط
المذكورة ايضا لكن يبحث فيه عنها لا من الحيثية المذكورة بل من حيث طبائعها ومواضعها
والحكمة في ترتيبها ونضدها وحركتها لا باعتبار القدر والجهة **قوله** وان لم يتعرض لان البحث
عن كرة النار ليس من مباحث هذا العلم اصلا اذ لا يمكن بيان استدارتها بالبرهان الاني الا
ان يقال انه قد يبحث عنها باعتبار حركتها بتابعية الفلك واما الهواء فقد يبحث في هذا
الفن اذ ثبت استدارة مقعرها بالبرهان الاني وايضا قد يبحث عن كرة البخار التي هي قطعة
عن كرة الهواء لاجل معرفة الصبح والشفق **قوله** بما يتذكر به في الصحاح يتذكر بحاجة
وتوهم بعضهم انه مصدر بمعنى التذكر كالتبصرة فعلى الاول يكون تذكرة حالا من الكتاب
ويحتمل ان يكون مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف وعلى الثاني يكون مفعولا له **قوله** لكل
عالم بتلك الهيئة اي يتذكر عالم الهيئة بسبب مطالعة هذا الكتاب مسائل الهيئة التي
لم تذكر في هذا الكتاب او بهذا الكتاب بسبب لان يتذكر عالم الهيئة حال الطفل اذ هذا
الكتاب او مطالعته سبب لان يتذكر المسائل وانما زاد الشارح قوله بتلك الهيئة لان العالم
بعلم آخر لا بهذا العلم لا يتذكر بهذا الكتاب شيئا **قوله** متحريا قاصدا التحري طلب احرى الامرين
اي اولاهما وقيل اصله قصد الحرى وهو حياة العقوم اي ما حولهم ثم استعير فقيل تحريت
مرضاتك اي طلبتها والمغرب والرغبة فيها بالقصد اللازم للطلب لانه انسب بالمقام **قوله**
وايجاز الالفاظ واختصارها الايجاز بيان المعنى المقصود باقل ما يمكن من اللفظ من غير حذف
والاختصار عبارة عن الحذف مع قرينة تدل على خصوص المحذوف والاقتصار عبارة عن
حذف لا يكون كذلك وقد يستعمل الاختصار مرادفا للايجاز وبه فسر كلام الشارح وهذه
الفقرة يحتمل ان يكون بيانا للفقرة المتقدمة ومثل هذا في الخطب غير بديع ويحتمل ان يكون
تأسيسا فان التلخيص عن الزوائد لا يستلزم ايجاز الالفاظ والبيان لا يستلزم بسط المعاني

ثم لو جعلت كلمة الى في قوله الى بسط الكتاب بمعنى مع لكان اوفق لما تقدمه قوله ليكون اسمه باعتبار هذه
التسمية ايضا حاصل الوجه الاول انه سماه ملخصا وكان اسمه مطولا ولا ما يفيد ذلك المعنى ليكون
اسمه باعتبار معناه العلمي ايضا دالا على ما اتصف به بحسب معناه اللغوي الذي هو الملخص المختصر
فان هذا الكتاب مما يصدق عليه الملخص بحسب اللغة وحاصل الوجه الثاني انه سماه ملخصا ليكون
هذا الاسم الذي هو علم دالا باعتبار معناه اللغوي على معنى ذلك الكتاب الذي هو ملخص بالمعنى
اللغوي اذ في الالقاب والكنى قد يلاحظ معانيها اللغوية على ما قيل في قوله تبت يدا
ابي لهب وخلاصة الوجه الاول ان الاسم باعتبار الوضع الثاني يدل على المعنى الموضوع له الاول
بل على ما صدق عليه وخلاصة الوجه الثاني انه باعتبار الوضع الاول يدل على المعنى
الموضوع له الثاني فتامل قوله وهذا الوجه اصح وذلك لان المتبادر من لفظ ظاهره
الكلام باعتبار المعنى اللغوي وحاصل المعنى ان هذا الكلام باعتبار المعنى اللغوي خبر بان هذا الكتاب
كتاب ملخص مختصر فالاظهر ان يجعل قوله ليكون اسمه دالا على معناه اشارة الى الوجه الاول و
قوله وظاهره مخبرا عنه فحواه اشارة الى الوجه الثاني قوله ليس على سبيل الارتجال هو ان ينقل
لفظ من معناه الموضوع له الى معنى اخر لا لمناسبة بينهما وقد يطلق الارتجال على وضع لفظ
لمعنى غير مناسبة بينهما سواء كان منقولا كنهر او غير منقول كغطفان في اسم قبيلة والمعنى
الاول اخص قوله مقدمة والمراد بها هنا ما يقدم له المقدمة في الاصطلاح طائفة من
الكلام في اول الكتاب يدل على اشياء يتوقف عليها الشروع في علم يبحث في ذلك الكتاب في
بيانه لكن المراد بالمقدمة ههنا طائفة من الكلام قدمت على المقاصد لارتباط لها بها
سواء كانت مما يتوقف عليه الشروع اولا وذلك لا يحتاج الى اصطلاح جديد كما زعم بعضهم
بل ذلك يختلف بحسب المصنفين كما انهم يسمون جزءا من الكتاب بالمقالة الاولى او الباب
الاول مثلا من غير افتقار الى اصطلاح جديد واما ما قيل من ان الارتباط ليس امرا مضبوطا
فلا يضر لانه لا يلزم ايراد جميع ما له ارتباط بالمقاصد في المقدمة كما لا يخفى على المتامل قوله
جواهر يمكن ان يفرض اعتبر الفرض دون الوجود لان الخطوط المتقاطعة على زوايا قوائم
ربما لا توجد بالفعل في الجسم كما في الكرة ولو وجدت بالفعل كما في المكعب فجسميته ليست باعتبار تلك

الخطوط المتقاطعة فانها تزول مع بقاء الجسمية واعتبر امكان الفرض لان مناط الجسمية
على ما اختاروا امكان الفرض سواء فرض او لم يفرض واعترض عليه بان التعريف
الجسم يصدق على الهيولى والصورة وبان قيد الفرض مخل لان الجواهر المجردة يمكن
فرض الخطوط فيها غايته ان يكون المفروض محالا واجيب عن الاول بان الخطوط
انما تفرض حقيقة في الجسم التعليمي الذي هو من الاعراض اذ الخطوط نهايات وهي انما تعرض
للمقدار والجسم التعليمي انما يعرض اولا وبالذات للجسم الطبيعي وبالواسطة للهيولى والصورة
بل نقول يمكن ان ندعي ان الخطوط المذكورة لا يمكن وقوعها في الهيولى والصورة
منفردة احديهما عن الاخرى غاية الامر انه لا يوجد احدهما بدون الاخرى وعند اجتماعهما
يحصل الجسم فالخطوط في الحقيقة تقع في الجسم من حيث هو هو لا في جزئه على ان افلاطون
ذهب الى ان الجسم متصل واحد وليس مركبا من الهيولى والصورة وهو مختار بعض
المحققين وعن الثاني بان الخطوط لازم خارجي لفرضها مجردة وليس بلازم ذهني لها
حتى لا يمكن تعقل الامكان وقوله تتقاطع على قوائم احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة
من وجود السطح الجوهري فان في السطح يمكن فرض الخطوط الثلثة المتقاطعة لكن لا
على قوائم واما على مذهب الحكماء فلا حاجة الى هذا القيد لانهم لا يقولون بالسطح الجوهري
فان السطح خارج بقوله جواهر قوله ويسمى جسما تعليميا اذ في العلوم التعليمية
اي الرياضية لا يبحث عنه فالفرق بين الجسم التعليمي والطبيعي واضح فان الشمعة الواحدة
مثلا يمكن تشكلها باشكال مختلفة متفاوتة سطوحها فيتعدد الجسم التعليمي واما الطبيعي
فهو في جميع الاشكال المذكورة امر واحد قوله فلا يناسب ذكره في المقدمة فيه ان
المقدمة قد اخذ في مفهومها ان لا تكون من المقاصد فقوله لا يناسب لم يقع موقعه
وانما خص تفصيل الاجرام العلوية بالذكر لان تفصيل السفلية انما هو من مقاصد العلم
الطبيعي قوله لافراز الاجرام البسيطة قيد البسيطة احتراز عن موضوع العلم الطبيعي
فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او لم يكن وقيل موضوع علم السماء والعالم
الذي هو من اقسام العلم الطبيعي ايضا هو الجسم البسيط فالجسم البسيط من حيث امكان

الذي هو الجزء فان ما هو جزء الموضوع ينبغي ان يجمع الثبوت وهو امكان العروض لا العروض بالفعل صح

وعروض الاشكال والحركات المخصوصة لها موضوع الهيئة ومن حيث امكان عروض التغير والثبات
موضوع السماء والعالم وانما زيد لفظ الامكان اشارة الى ان ما هو جزء الموضوع هو امكان
العروض لا العروض بالفعل وقيل موضوع العلمين هو الجسم البسيط من حيث امكان عروض
الاشكال والحركات لها والتمايز بينهما انما هو بالبرهان فان اثبت المطلوب بالبرهان الاني يكون
من الهيئة وان اثبت بالبرهان اللمي يكون من علم السماء والعالم وما قيل من ان تمايز العلوم
انما هو بتمايز الموضوعات كلا فانه لم يثبت بل هو مجرد رعاية مناسبة وقد صرح بعض الافاضل
بان التمايز قد يقع بالمحمول ايضا فاذا امكن التمايز بالمحمول فلم لا يجوز ان يقع بالبرهان و
تحقيق ذلك لا يليق بهذا المقام قوله المفيد للطالب بصيرة صفة لقوله افراز
واعترض عليه بان ما يفيد البصيرة هو التصديق بموضوعية الموضوع كما تقرر في موضعه
وبالافراز المذكور لا يحصل الا تصور الموضوع واجيب بان البصيرة امر يحتمل الزيادة
فبتصور الموضوع يحصل بصيرة وبالتصديق بموضوعيته تزداد تلك البصيرة وبان
التصديق بموضوعية الموضوع يتوقف على تصور الموضوع فله دخل تام في افادة البصيرة
قوله قيل انه من المبادي التصديقية اشارة الى ضعف هذا القول لان المبادي التصديقية
في الاصطلاح هي القضايا التي تجعل اجزاء الدلائل بشرط ان لا يكون من مسائل ذلك العلم
وظاهر ان التقسيم ليس كذلك وقد نبانا فيها بانهم جعلوا التصديق بوجود الموضوع
من المبادي التصديقية ويؤيده ان العلامة الطوسي جعل في اول التحرير التصديق بوجود
الخط والسطح من الاصول الموضوعة مع انه لا يقع جزء الدليل اصلا ولا يبعد ان يقال
ان التقسيم بالحقيقة من المبادي التصورية اذ يحصل منه حدود الاقسام ولذا قال ابن الهمام
في اول الحاشية بعد تقسيم الحكمة الى اقسامها وقد علم بذلك حد كل واحد فجعلها من
المبادي التصورية اولى قوله لانه اراد ان يشير الى البرهان اللمي قال المحقق الطوسي في
شرح الاشارات الحد الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علة في العقل لحصول التصديق
بالحكم الذي هو المطلوب والا لم يكن البرهان برهانا على هذا المطلوب ثم لا يخلو اما ان يكون مع ذلك
علة ايضا لوجود ذلك الحكم في الخارج او لا يكون كذلك فان كان الاول فالبرهان هو

اللمي

هو المسمى برهانا لم والا فهو برهان ان وهو لا يخلو اما ان يكون الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج
او لا والاول يسمى دليلا والثاني لا يخص باسم قوله وبهذا الاعتبار لا يكون من المقاصد
هذا مسلم لكن كما انه ليس من المقاصد فكذلك بهذا الاعتبار ليس من المبادي ايضا اللهم الا ان يقال
انه باعتبار البرهان اللمي لارتباطه بنفسه باعتبار البرهان الاني وانه بهذا الاعتبار من المقاصد فيمكن
جعله مقدمة الكتاب وفيه تكلف ولا يبعد ان يقال ان استدارة الاجسام لا تثبت في الهيئة
على ما ينبغي اما النار ومحدب الهواء فظ واما الارض فلانه لا يثبت فيها الا استدارة الربع
المسكون وكذا مقعر الهواء لا يثبت استدارته الا ما يحاذي الربع المسكون واما الماء فلانه
لا يثبت فيها الا استدارة ما ينكشف منه اليه علمه فقط واما الافلاك فلانه لا يثبت فيها
الا استدارة ما يمر عليه الثوابت ولا يثبت استدارة الخوارج والمراكز والتداوير وغيرها
فمسئلة استدارة الاجسام ليست على اطلاقها من مقاصد الهيئة فلذا ذكرها المصنف في المبادي
ولم يجعلها من المقاصد فقط كما فعله غيره قوله واما الترتيب وكيفية فبتبعية ذكر الاستدارة
اه الاظهر ان يقال ان ترتيب العناصر لا يعلم من الهيئة اصلا فذكرها في المقدمة وذكر ترتيب
الافلاك فيها بتبعية ذكر ترتيب العناصر قوله اعانة على تتميم تخييل كرة العالم يحتاج الى ان يتصور
انه ما هو وبيان اطلاق اسم العالم على مدلوله يستلزم تصوره فيكون له دخل في تتميم تخييل كرة
العالم لا يتوقف على بيان ما يطلق عليه اسم العالم كما توهم بعض الناظرين في هذا الشرح
حتى يرد عليه انه خلاف الواقع وفي لفظ الاعانة اشارة الى ذلك وكذا بيان انه ليس فيه
ماله دخل في ذلك وليس مما يتوقف عليه فتامل قوله واعلم ان التعرض انما تعرض لتعريف المركب
ليتضح مقابله اعني البسيط غاية الاتضاح اذ بالاضداد تتبين الاشياء ولان الاطلاع على
معرفة اقسام المركب مما يزيد في تصوره وضوحا فالتعرض لاقسام المركب لا يخلو من فائدة فلا
منافاة الفائدة بقوله يعتد به قوله هي حركات الحركات اذا كانت بتبعية جسم آخر تسمى
حركة بالعرض وان لم تكن بتبعية جسم آخر تسمى حركة بالذات فالحركة القسرية تسمى حركة بالذات
غايته ان مبدأها حاصل في المتحرك من جسم آخر بخلاف الحركة الطبيعية فان مبدأها حاصل
في المتحرك لا من جسم آخر فما قيل في بعض المقاصد ان الحركة العارضة لكرة النار حركة قسرية

فارجة بقوله بالذات سهو ظاهر لوضوح ذلك الحركات حركة الافلاك بحركة الفلك الاعظم ايضا قسرية
مع انه تقرر في الحكمة انه لا قاسر في الفلكيات وقيل المراد ان حركة النار عرضية وهي خارجة بقوله
بالذات كلام وانت تعلم ان حركة النار ليست مما علينا على ما نصوا عليه كما ان الاحتراز عنها ينبغي
ان يحترز بقيد آخر عن حركة الارض المتحركة على الاستدارة على ما ذهب اليه بعضهم من ان الحركة اليومية
انما هو مستندة الى الارض وايضا ينبغي ان تخرج الكواكب المتحركة في مكانه حركة وضعية على ما
اليه بعض الحكماء من انه لا ساكن في الفلكيات ويرد على هذا التعريف الممثلات عند من يقول انها متحركة
بتبعية الفلك التام ومثل الشمس عند بطلميوس فانها ليست متحركة الا بتبعية الفلك الاعظم
ويشكل هذا بالمتممات فانها لا تسمى افلاكا عند الاكثرين واعترض بعضهم بانها ليست بكرات
حقيقة لان الكرة الحقيقية ما يكون متشابهة الثخن وبعضهم بانها ليست متحركة بالذات
بل المتحرك بالذات مجموع الممثل ويرد على الاول التداوير فانها ليست متشابهة الثخن مع انها تسمى
افلاكا وعلى الثاني انه لم ينقل عن احد ان حركة جزء الجسم عرضية مع ان حركة الكل ذاتية والحق
ان يقال ان الفلك كرة مستقلة لم تقبل الخرق والانارة فيخرج المتممات لانها ليست كرة مستقلة
بخلاف التداوير وقوله دائما احتراز عن الكرة الصناعية المتحركة على الاستدارة بالقسر فانها لا تتحرك
دائما ولا يخفى ان قوله دائما يغني عن قوله على الاستدارة لان الحركة المستقيمة يمتنع ان تكون
دائمة كما تقرر في موضعه قوله واما الثوابت فغير محصورة اعتذر عن عدم تعرضه للثوابت
وهذا انما يصلح اعتذارا عن عدم التعرض لجميعها واما وجه عدم التعرض للمرصودة فلان هيئتها
كهيئة السيارات غايته ان لا تداوير لها فلا حاجة الى ذكرها واما سائر المباحث المتعلقة
بها فكثير لا يحتمل هذا المختصر ايرادها فلذا لم يتعرض لها قوله ويسميها بطلميوس بالظفيرة اعلم
انهم رتبوا الكواكب الثوابت على ستة مراتب وسموها اقدارا مترايدة اسدسا
ممن كان منظرها في القدر الاول ستة امثال منظر ما في القدر السادس وجعلوا لكل قدر على ثلث
مراتب اعظم واوسط واصغر فبلغت المراتب ثمانية عشر وما دون السادس من المرصودة
لم يثبتوا في مراتب الاقدار بل ان كان كقطعة السحاب سموها سحابيا والا مظلما
ثم ان في شمال ذنب الاسد جملة من كواكب صغيرة مجتمعة تسميها العرب بالهلبة

بالهلبة وهي في الاصل الشعرات التي تكون على طرف ذنب اليربوع وزعم منهم انها رأس ذنب
الاسد فانها تخرج من كوكب القرحة التي هي على طرف ذنبه سطر مقوس من الكواكب متصلة
بالهلبة فشبهت العرب هذا السطر بذنب الاسد وسمته به والكواكب المجتمعة بالشعرات
التي تكون على طرف الذنب والقوم يسمونها بالسنبلة تشبيها لها بها وزعموا ان الجميع
ان ذلك لذلك يسمى سنبلة فانها قريبة من اليد اليمنى للعذراء ومن كواكب الهلبة
ثلث كواكب مرصودة مظلمة عند بطلميوس ومن القدر الخامس عند ابن صوفي ويسمي
الكواكب الثلثة بالظفيرة ولم يعدها بطلميوس من الثوابت المرصودة ولذا قال انها الف
واثنان وعشرون واما ابن الصوفي فلما رآها مرصودة ولم يرها اخرجها عن عدد
الثوابت المرصودة وجعل الثوابت المرصودة الفا وخمسة وعشرين كوكبا وهو
الصواب فتأمل قوله في حركات الافلاك قدرا وجهه قيد بذلك لان معرفة اصل
الحركات السماوية ومعرفة انها على الاستدارة من مباحث علم السماء والعالم من الطبيعيات
والمبحوث عنه في الهيئة انما هو مقادير تلك الحركات وجهاتها واما قوله ويندرج
فيه معرفة بعض الاوضاع فاشارة الى ما ذكره فيه من اوضاع مناطق الافلاك
واقطابها بعضها الى بعض قوله سطح مستو يحيط آه احترز بالسطح المستوي عن السطح
المستدير لقطعة الكرة والخط المستدير في عرفهم يطلق على معنيين احدهما ما فيه
انحناء مطلقا فيشمل محيط القطاع وح يكون قوله يمكن ان يفرض احترازا عن
قطوع الدائرة وثانيهما ما يراد في الدائرة وهو اخص من المعنى الاول وعلى هذا
يكون قوله يمكن ان يفرض صفة كاشفة ومعنى وحدة البعد الوحدة النوعية ولو قيل
يكون الابعاد بينه وبينها متساوية في جميع الجهات لكان اظهر واعلم انه اذا وقع عمود
على سطح دائرة خارجا عن مركزها فكل نقطة تفرض على ذلك العمود اذا اخرج عنها
خطوط الى محيط الدائرة تكون متساوية لكن المركز يختص بالنقطة التي في وسط الدائرة
وارادوا بالاحاطة الاحاطة التامة فلا يشكل بقطعة الدائرة التي هي اعظم من النصف
فتأمل قوله وقد يطلق الدائرة آه فقيل انها حقيقة في الاول مجاز في الثاني وقيل

بالعكس وتحقيقه ذلك انه اذا اثبتنا احد طرفي خط مستقيم وادير دورة تامة يحصل سطح دائرة
يتوهم بالاثابته هذا السطح ذات دور على ان صيغة الفاعل للنسبة واذا توهم حركة
نقطة حول نقطة ثابتة دورة تامة بحيث لا يختلف بعد النقطة المتحركة عن النقطة
الثابتة يحصل محيط دائرة يتوهم بالان النقطة محاذية دائرة فتسمى ما حصل من دورانها
دائرة فان اعتبر الاول ناسب ان يكون اطلاق الدائرة على السطح حقيقة وعلى المحيط
مجازا واذا اعتبر الثاني ناسب ان يكون الامر بالعكس وينبغي ان يعلم ان حصول الخط بحيث
من حركة النقطة والسطح من حركة الخط انما هو للتفهيم والتخييل والا فالسطح مقدم على
الخط والخط مقدم على النقطة كما لا يخفى على المنصف قوله الرابع في القمر ويندرج
معرفة الشمس في زيادة تعديل النهار في بعض الاوقات ونقصانها في بعضها ومعرفة
الشمس في اختلاف المطالع باختلاف عرض البلد ومعرفة زوايا التعديل ومعرفة
الصاعد والهابط من الكواكب وكرته او بيان النطاقات قوله من الارباع والابعاد
ويندرج فيها معرفة اختلاف الكواكب يندرج في الوضع معرفة مقادير ميول الحوامل
والتداوير وقوله والارتباطات التي بينها الضمير راجع الى المتحيرة او الى سائر السيارات
سوى الشمس وعلى هذا يندرج في الارتباطات توسط الشمس بين اوج القمر ومركز تدويره
قوله والكواكب جرم كروي آه احترز بقوله مركوز في الفلك عن كرة الارض فان نصف
سطحها مستنير ابدا كما في القمر وبقوله مستنير عن التدوير وخارج المركز وقوله في الجملة يعني اعم
من ان يكون الانارة بالعرض كما في القمر او بالذات كما في سائر الكواكب واعم من ان يكون
بعضه مستنيرا كالقمر او كله كما في غيره من الكواكب قوله اما ان يكون بحثا عن الكيفية آه
حاصل ما ذكره ان المذكور في الابواب ينبغي ان يكون من مباحث الهيئة وليس المراد ان
جميع المباحث المتعلقة بالفلكيات واقعة في هذه الابواب فانه لم يذكر المباحث
جميعا فالمراد هو حصر ما هو المذكور فيها في الابواب الخمسة فيندفع ما قيل من ان الوان الكواكب
كبياض المشتري وحمرة المريخ ونحوهما من الكيفيات ولم يذكرها في الباب الاول ولا
حاجة في الجواب الى ان يقال انه لا لون في الفلكيات وانما المراد تبيين اضوائها بالالوان

تشبيه

بالالوان المختلفة وكذا يندفع ما قيل من ان الابعاد والاجرام اما ان لا يدخل في شيء من تلك
الاقسام فلا يكون الحصر تاما واما ان يدخل وح يكون داخلا في باب من الابواب الا انه لم
يذكرها كما لم يذكر كثيرا من المسائل وكلا الجوابين لا يخفى بعده قوله واما العدد والوضع
فقد عرفت اندراجهما فيها اي في الابواب اما الوضع فبعضه في الباب الثاني وبعضه
في الباب الخامس فلذلك لم يذكر في التقسيم واما العدد فمندرج في الباب الاول فعلى هذا
فلو قال في التقسيم اما ان يكون بحثا عن الكيفية والعدد معا او لا والاول هو الاول
لكان اولى قوله لما عرفت من انه قطع من الاطلاق تحقيقا الدوائر فالمراد من الدوائر
السطوح ومن الضمير الراجع اليها محيطات الدوائر على ما هو طريق الاستخدام ولا يجوز ان
يراد بالدوائر المحيطات لانه صرح فيما تقدم بان المبحوث عنه في الباب الثالث انما
هو السطوح قوله هي كرة واقعة تحت كرات العالم الظاهر ان يقال وسط كرات العالم
ونقل عنه في توجيه ان التحتية باعتبار ان جهة السفل [illegible] فابين اقرب
اليه يكون اسفل مما هو ابعد منه فيكون الارض اسفل من كرات العالم لكن هنا شيء آخر وهو
ان كرة الارض من جملة كرات العالم فالعبارة الظاهرة ان يقال هي كرة واقعة تحت
سائر كرات العالم وينبغي ان يراد بالكرة الواقعة في تعريف الارض الكرة الكلية بحيث
يعد كرة مستقلة فاندفع ما قيل من ان كرة الارض تنقسم الى طبقات والتعريف انما يصدق
على الطبقة القريبة من المركز فتأمل قوله وهو محيط دائرة تحدث على وجه الارض
آه الظاهر من اطلاقاتهم هو ان سطح معدل النهار سطح لبعضه من الافلاك التسع وبعضه
من العناصر الاربعة والمتبادر من كلامه ان المراد من سطح معدل النهار هو الذي يكون
من هذا السطح في الفلك الاعلى واطلاق سطح معدل النهار على هذا المعنى غير مشهور
فالاولى ان يقال ان خط الاستواء هو الفصل المشترك بين سطح كرة الارض وسطح
معدل النهار والمراد بهذا الموضع على خط الاستواء ان يكون بعضا من الفصل المشترك
المذكور في هذا الموضع فتأمل قوله غير مشترك في امر يعتد به تمكن ان يقال ان المذكور في
الباب الثالث في ان كلا منهما من الاحوال التي هي بملاحظة العلويات والسفليات

الا ان المذكور في الباب الثالث شامل لخط الاستواء والمواضع التي لها عرض ولا اختصاص له بها
ولذا افرده في باب على حدة ثم المذكور في هذا الباب ثلثة اصناف الطالع ودرجة الطلوع
والمرتبة واحد والظل وخط نصف النهار وخط الاعتدال وخط سمت القبلة من واد
واحد والنهار والليل الى الاخر من واد واحد قوله لما كان الجسم الطبيعي امرا معلوما فيه انه ان
اريد بكونه معلوما انه معلوم الوجود لا يحتاج في اثباته الى دليل بخلاف الجسم التعليمي فان
اثبات وجوده يحتاج الى دليل فهو مسلم لكن لا يصلح هذا سببا لعدم التعرض لتعريفه
وان اريد ان تعريفه معلوم فهو غير مسلم اذ معرفة حده في غاية الصعوبة ومعرفة رسمه ايضا
لا تخلو عن اشكال كما لا يخفى على المتأمل في قوله قبيل اشارة الى ما ذكرنا انفا قوله فكان ذلك التقسيم آه
التقسيم ان يكون مفهوما كليا صادقا على جميع افراده والاقسام تكون مفهومات كلية يكون كل منها
صادقا على بعض افراد المقسم فقسمة المفهوم الذي هو المقسم الى المفهومات التي هي الاقسام
مستلزمة لقسمة افراد المفهوم الاول الى افراد المفهومات الاول فكلام هذا القائل لا يخالف
ما هو المشهور بحسب الحقيقة فتامل قوله وهي ضم قيود متخالفة وقد وقع في كلام بعضهم في تعريف
التقسيم متباينة بدل متخالفة والظاهر انه عدل عنه الى ذلك لان التقسيم قد يكون على طريق
المنفصلة الحقيقية وقد يكون على طريق المنفصلة المانعة الخلو فالتعبير بالمتباينة يخرج
منه هذا القسم لكن يشكل على التقديرين بما اذا وقع التقسيم على وجه يكون مانعة الجمع
انهم صرحوا بانه لا يجوز التقسيم على طريقة مانعة الجمع لان الغرض من التقسيم ضبط جميع
الاقسام وذلك لا يحصل بمانعة الجمع كما لا يخفى على المتفطن قوله بسائط وهو اما ان قيد
بذلك للاشارة الى ان للبسيط معنى آخر قال شارح التلويح البسيط يقال لمعنيين احدهما
ما لا تركب فيه كلية في الجسم والثاني الذي لا يلتئم حقيقة من اجسام مختلفة الطبايع
والعناصر بسيطة بالمعنيين واما الفلكيات فلبساطتها الا بالمعنى الثاني فلذلك
قيد البسائط بالمعنى الثاني قوله مختلفة الطبايع والصور اي الصور النوعية
فان الجوهر الذي هو المبدأ الاول للحركة والسكون الذاتيين يسمى بهذا الاعتبار طبيعة
وباعتبار تنوعها للجسم صورة نوعية وباعتبار تأثيرها في الغير قوة واراد بالمختلفة

المختلفة المتقابلة الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية قوله والطبيعة هي مبدأ
اول قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات الطبيعة هي المبدأ الاول لحركة ما هي فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض ثم قال فيه المراد بالمبدأ المبدأ الفاعلي وبما هي فيه الجسم وتحرزيه عن
المبادي القسرية فانها لا تكون مبادي لحركة ما فيه وبالاول عن النفوس الارضية فانها
تكون مبادي لحركة ما هي فيه كالانماء مثلا الا انها تكون مبادي باستخدام الطبائع والكيفيات
ويراد بقولهم بالذات احد المعنيين الاول بالقياس الى المحرك اي انها تحرك بذاتها
لا عن تسخير قاسر اياها والثاني بالقياس الى المتحرك وهو ان يتحرك الجسم بذاته لا عن سبب
خارج ويراد بقولهم لا بالعرض ايضا احد المعنيين الاول بالقياس الى المحرك وهو
ان يكون الحركة الصادرة عنها لا تصدر بالعرض كحركة راكب السفينة والثاني بالقياس
الى المتحرك وهو ان يتحرك الشيء الذي ليس بمتحرك بالعرض كصنم من نحاس فانه تحرك من
حيث هو صنم بالعرض انتهى كلامه فعلى هذا يكون ضمير هي راجعا الى المبدأ بتأويل الطبيعة
وقوله بالذات احتراز عن طبيعة المقسور وقوله لا بالعرض احتراز عن مبدأ الحركة العرضية
ولا يخفى ان قوله بالذات على هذا التفسير مستدرك لان مبدأ الحركة القسرية لا يكون في
الجسم بل في القاسر وقيل الضمير يرجع الى الحركة ويلزم على هذا الاستدراك في قوله ما هي فيه
اذ يكفي ان يقال انه مبدأ اول الحركة والسكون ثم ان المحقق ان مبدأ الحركة القسرية
قوة في ذات المقسور اوجدها القاسر فيه فبتقييد ما هي فيه لا يخرج مبدأ الحركة القسرية
ولا بقوله بالذات وايضا قوله لا بالعرض مستدرك ويمكن ان يقال ان ضمير هي راجع
الى المبدأ ويكون قوله ما هي فيه احترازا عن مبدأ الحركة العرضية فانه ليس في المتحرك
بالعرض ومعنى قوله بالذات ان حصول المبدأ في الجسم المتحرك بالذات فيخرج مبدأ
الحركة القسرية فان حصوله بسبب القاسر ومعنى قوله لا بالعرض لا بالاعتبار وهذا اشارة
الى ان الحركة مثلا في الكرة المتحركة من حيث انها كرة تعرض للجسم والكرة معا عروضا واحدا
الا انه للجسم بذاته وللكرة بواسطة لكن اطلاق الطبيعة على مبدأ تلك الحركة بالاعتبار
الاول لا بالاعتبار الثاني فتامل قوله وقد يقال المراد بالطبائع الطبيعة تطلق

على معان متعددة منها مامرّ ومنها قوة من شانها حفظ الكمال لما هي فيه ومنها المبدأ الاول لحركة
ما هي فيه بالذات على نهج واحد من غير ارادة ومنها النفس كما وقع في عبارة الاطباء الطبيعة تقاوم
المرض في البحران ومنها المفهوم الذي لا يمنع وقوع الشركة فيه اذا اخذت من حيث هو هو وهذا
من مصطلحات المنطقيين ومنها الحقيقة وجوّز المحقق الشريف ههنا ان يراد بالطبائع الحقائق
وان زاله الى ضعفه لجواز ان يتركب جسم من اجسام متفقة الحقائق مختلفة الآثار باختلاف العوارض
ومثل هذا الجسم لا يكون بسيطا مع ان تعريف البسيط يصدق عليه بهذا الاعتبار وهذا المحل تامل فتامل
قوله وهي مركبات غير متحققة النمو فقد ادعى بعضهم النمو في المرجان وقيل ان في بعض المواضع
احجارا تنبت من الارض وتطول شيئا فشيئا الى ان يصير ذراعين او اكثر ثم تسقط ولكن مع
ذلك لا يثبت تحقيقا فزاد قيد التحقيق لذلك وقوله لها صور نوعية مغايرة لصور بسائطها
احتراز عن المركبات التي لا تكون كذلك كالطين مثلا وفي قوله لصور بسائطها اشارة الى ان صور
البسائط متغايرة على ما هو المتبادر ولو صرح به لكان اولى اذ بذلك يظهر تغاير الاجسام التي
هي اجزاء المركب وقوله يرجع حفظها لتراكيبها اي حفظ الصور لتراكيب البسائط وهو احتراز عن
ذوات الاذناب وامثال ذلك فان لها صورا مغايرة لصور بسائطها لكنها ليست بحيث يرجع
حفظها لتراكيبها زمانا يعتد به وللمناقشة فيه مجال فانا قد شاهدنا ببغداد ذو ذنب ستة اشهر تقريبا
فدعوى انها مما لا يرجع حفظها لتراكيبها زمانا يعتد به غير مسموعة بل هي ههنا شيء هو ان النبات
والاشجار اليابسة وقطع الخشب واجزاء الحيوان الميتة كالعظام وبعض المركبات الصناعية
كالمعاجين هل هي من المعدنيات او من الاصول التي حصلت منها فيه تردد والاظهر هو الثاني
بل ان الحيوان اذا خرج عن سن النمو لا يخرج عن الحيوانية فتامل قوله فقيل اوردها بلفظ
الجمع الظاهر انه ما لم يجمع النبات والحيوان لانهما في الاصل مصدر اما النبات فانه مصدر نبت البقل
نباتا واما الحيوان فانه مصدر حيي والقياس حييان قلبت الياء الثانية واوا ثم سمي ما فيه حيوة
حيوانا كذا ذكره في الكشاف والمصدر مما يطلق على القليل والكثير قوله كما ان عرضه اوسع
كل جنس من اجناس المركبات الثلث يختلف باختلاف مقادير العناصر في القلة والكثرة
اختلافا لا نهاية له فلكل جنس منها عرض جنسي له عرض بين الحدين لا يمكن في ذلك التجاوز

التي وزعمها او بالتجاوز عنه كل من الحدين اما ان يصير حيا او يبطل التركيب قوله المزاج
وفي كل من المقدمتين نظر اما في الاولى فلانا جنسا على ان المعتدل هو ما كان اجزاء بسائطه
متساوية وما كان اقرب اليه يكون اجزائه قريبة من التساوي اما اذا بعد عن الاعتدال بسبب
اختلاف الاجزاء امكن الوجود على انحاء مختلفة مثلا يكون مركب جزئه الهوائي واحد
والناري اثنان والمائي ثلثة والارضي اربعة والاعداد كثيرة فعند عدم تساوي
الاجزاء للمركب امكن الوجود للمركب على صور غير متناهية فيكون عرض الابعد عن الاعتدال
اوسع فيرد عليه انه لا يلزم ان يتحقق المركبات على الوجوه المختلفة الممكنة بجواز ان يكون
لوجود المركب شروط كثيرة لا يتحقق ذلك المركب بدونها فبعد المركب عن الاعتدال لا يستلزم
وجود الوجه الاوسع وان استلزم امكانه واما في الثانية فلانا جنسنا على ان كل ما كان
عرضه اوسع يكون شروط وجوده اقل بناء على ان كل ما هو شرط لوجود المركب الابعد
من الاعتدال فهو شرط لوجود الاقرب اليه من غير عكس فيكون شروط وجوده اقل فيكون اسهل
وجودا فيكون اقسامه وافراده اكثر فيرد عليه انه يمكن ان يتحقق شروط وجود المركب الاقرب
الى الاعتدال معا ولا يتحقق شروط وجود الابعد على انفرادها فيحتمل ان افراد المركب
الاقرب اكثر من افراد المركب الابعد كما لا يخفى على الذكي وبهذا التقرير يظهر تغاير المقدمتين
ويندفع توهم اتحادهما كما وقع لبعض المتاخرين قوله غير متحقق الحس من جملة خيالات كثيرة
والارادة زعم بعضهم ان للنخلة احساسا وحركة ارادية حيث نشاهد ميل الانثى منها
الى ذكر مخصوص من جملة نخيلات كثيرة وان كانت الريح الى خلاف تلك الجهة وكذا نشاهد ميلان
عروقها الى الجانب الذي فيه الماء وانحرافها عن صعودها الى الجدار الحار ونحوها وادعى ذلك
بعضهم في جميع انواع النبات وقيل ان في الاشجار ايضا شعورا فانها تميل الى جهة دون
غيرها انما هي لشعورها بان الجهة التي تتحرك اليها اولى بالنسبة اليها مما تتحرك عنها وليس شيء
منها يقينيا بل لا يحصل الظن به فلهذا زاد قيد التحقيق ولا يخفى ان كل واحد من القيدين
اعني الحس والارادة مغن عن الآخر فتامل حقه قوله اباؤها العلويات العلويات مؤثرة في
السفليات بزعم الحكماء فسميت المركبات بالمواليد الثلث مناسب لتسمية العلويات

بالاباء والتسفلية بالكمال قوله وهو بسائط فيما اه اعلم ان الحركة لا تكون الا نحو الرقة والبطؤ
والطبيعة التي هي مبدأ الحركة لا تقبل الشدة والضعف فنسبة الحركات المختلفة اليها واحدة
فاقتضت الحركة امرا تشتد وتضعف بحسبه كاختلاف الجسم في الكم اعني الصغر والكبر والكيف
اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اندماج الاجزاء وانتفاشها وبحسب ما يخرج عنه كما في الحركة
اعني رقة القوام وغلظته وذلك الامر هو المسمى بالميل وهو امر محسوس كما نجده الانسان من
الزق المنفوخ اذا اجبر تحت الماء اطلقه وكما نجده من الحجر اذا امسكه في الهواء وهو طبيعي وقسري
والمراد بهنا الطبيعي والميل المستقيم هو الذي يتوجه الى جانب المركز او جانب المحيط والميل المستدير
هو ما يكون سببا لحركة جسم حول نقطة والمراد بمبدأ الميل هو في الجسم تقتضي ذلك الميل وههنا
اشكال وهو انهم استدلوا بوجود الميل المستقيم في اجزاء العناصر المنفصلة عن كلياتها على
وجوده في كلياتها فلو نقل كرة الارض بجملتها الى مقعر فلك القمر فهل تميل الى جانب المركز فيه تردد
فان هذا مبني على ان يكون طبيعة الكل من حيث هو كل طبيعة الاجزاء وانها لا تخرج عنه قوله حال
ان كلا طالب لما لا على الاطلاق هذا يقتضي ان الارض لو فرض اخراجها عن مكانها لم يصل الماء
الى مركز العالم وفيه بعد ونقل عن الشيخ في حواشي شرح التذكرة ان الماء انما طالب المركز على الاطلاق
بحيث لو لم يكن الارض لسال الماء الى مركز العالم الا ان الارض قد سبقت الماء بوصولها الى المركز
لان ذلك الطلب فيها اقوى فغلبت على الماء وصارت مانعة من وصول الماء الى مطلبه وكذا
الكلام في الهواء والنار فهو ان احدهما طالب للعلو على الاطلاق والآخر طالب للاعلى
الاطلاق وان كليهما طالبان للعلو على الاطلاق الا ان ذلك الطلب في احدهما اقوى قوله ليس فيها
مبدأ ميل مستقيم اي انما لم يقل فيها مبدأ ميل مستدير كما قال بعض من الافاضل لان وجود الميل
المستدير في الافلاك واجرام الكواكب مختلف فيه وههنا بحث وهو ان وجود الميل المستقيم في العناصر
انما علم بوجوده في الاجزاء المنفصلة عنها كما اشرنا اليه واجزاء الفلك لا تنفصل عنها حتى يعلم
ان فيها مبدأ ميل مستقيم او لا وعدم وجود الميل المستدير في الكل لا يدل على عدم الميل المستقيم في الاجزاء
فلو فرض اخراج مدور ثم الاشقاء بالقسر الى عالم العناصر امكن ان يتحرك الى مكانه بعد زوال
القاسر وتوضيحه ان الدليل لم يدل الا على ان الجسم الذي في جبلته مبدأ ميل مستدير لا يكون في جبلته

جبلته مبدأ ميل مستقيم الا ان بعض الحكماء ذهب الى وجود الحركة المستديرة اليومية في كرة
الارض مع الاحساس بوجود الميل المستقيم في جزئها فاذن لا يلزم تماثل الكل والجزء في الميل
فتأمل قوله والاثير الخالص المختار فيه النسبة فيما نسبة الى الخشبات الى الكرخ او يكون من باب
نسبة الشيء الى نفسه كما يقال احمر من طوله كان فيه سترة الكرة وقيل الاثير بمعنى ذو الاثر ومعنى النسبة
على قياس حاتم وفيه ان الافلاك والكواكب ليست لها اثر بل تأثير الا ان يقال الاثير العناصر
لانها ذوات الاثر فنسبة الكواكب والافلاك اليها باعتبار ان الاثار الحاصلة فيها انما هي بتأثيرها
قوله ولم يعرض لها اه هذا تفسير لقوله لو خلي وطبعه قوله الطبع والطباع بمعنى قال المحقق الطوسي
في شرح الاشارات الطبع اعم من الطبيعة لان الطباع يقال للمصدر الصفة الذاتية الاولية
لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا وبالذات من غير ارادة
وقد يقال ايضا في موضع الخاصة المتحركة اما ان يتحرك على نهج واحد او لا وكل منهما بالارادة او بغيرها
فمبدأ الحركة على نهج واحد بالارادة هو القوة الفلكية وبلا ارادة هو الطبيعة ومبدأ ما لا على نهج
واحد بالارادة هو القوة الحيوانية وبلا ارادة هو القوة النباتية فالطبيعة بهذا المعنى لا تتناول
الافلاك والكواكب قوله والا لاختلف اشياء في مادة واحدة وذلك لانه لو كان مختلفا لكان
جانب منه خطا او زاوية او سطحا او نقطة وهي امور مختلفة الحقائق وكذا لو كان مجسما
يبقى بجزء اجزاؤه بارزة والآخر اغلظ فيلزم التحكم لان القابل والفاعل في الكل واحد
متحدان من جميع الوجوه على سبيل الفرض قوله جسم يحيط به سطح مستدير اه الشيء المستدير يطلق على
معنيين احدهما عام وهو الذي اذا قطع منه بسطح مستو في بعض الجهات حدثت دائرة وثانيهما
خاص وهو الذي اذا قطع منه بسطح مستو في اي جهة كان حدثت دائرة فعلى الاول قوله يحيط
ان يكون في داخله اه قيد احترازي يخرج سطح الاسطوانة والمخروط والبيضي وغيرها وعلى
الثاني يكون صفة كاشفة وقد يطلق الشيء المستدير على بعضه وعلم ان المراد بالاحاطة
هو الاحاطة التامة ليخرج قطعة الكرة التي هي اعظم من النصف وان اريد الاحاطة التامة
يخرج سطح الاسطوانة والمخروط بهذا القيد سواء كان المراد بالمستدير المعنى الاعم او الاخص
قوله هيئة شيء يحيط به اه فما يحيط به نهاية واحدة كالدائرة وما يحيط به اكثر من نهاية واحدة

كالمنشور والمكعب والمخروط منه شكل سطح الكرة فانه لا نهاية له اصلا واما الخط المحدود من الجانبين الذي نهايته النقطتان فقد صرح بعض الافاضل بانه لا يطلق عليه الشكل لان المراد بالاحاطة الاحاطة التامة وامتنع احاطة طرفي الخط به ويمكن المناقشة بانه لو كان المراد بالاحاطة الاحاطة التامة لم يكن الزاوية شكلا لو التزم ان الزاوية ليست بشكل فنقول ان الاحاطة النقطة بالخط لا معنى لها الا وقوع النقطة في طرفيه المعقول عليه اطلاق القوم ولا معنى للكمال الا عليه ثم اذا اطلق الشكل على هيئة الخط ينتقض التعريف بهيئة محيط الدائرة وقوله من جهة احاطة به احتراز عن سائر الكيفيات الحاصلة للمتشكل كاللون الحاصل للسطح المحيط به الخطوط والطعم الحاصل للجسم المحيط به السطوح فانه لا يسمى شكلا وكيفي انه رد لما ذهب اليه بعضهم من ان الشكل من مقولة الوضع وصرح بان هيئة عارضة للمقدار من جهة نسبة بعض اجزائه الى بعض والى الامور الخارجة على وجه مخصوص واعلم ان الزمان المعين كاليوم شيء احاط به حدان هما الآنان اوله وآخره لكنه شيء لم يجتمع اجزائه في الوجود والهيئة انما تكون للاشياء المجتمعة المحققة في الوجود فلم يرد هذا على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود وفيه تامل **قوله** فالعناصر اي كل واحد منها بالكلية كان المناسب ان يقول الجملة على لفظ الجمع الا ان الموجود في النسخ على ما رأيناه جعلها بلفظ المفرد والجملة مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع **قوله** لا الاحتراز عن اجزائها المنفصلة عنها فان اجزائها المنفصلة عنها تصدق عليها انها اذا خليت وطباعها تقتضي كرية الشكل لانها عند الانفصال لا تبقى مخلاة وطباعها اذ الانفصال انما يحصل بالقاسر وبعد زوال القاسر يتصل الاجزاء الى الكل وصار كما كان اولا ويحتمل ان يكون المراد ان الاجزاء المنفصلة لا تخرج عن الاستدارة بالكلية بل يبقى بعض سطحها مستديرا على ما سيجيء في مسئلة الانادير فالاجزاء ايضا كرية بمعنى انها قطعة من كرة فلا حاجة الى الاحتراز عنها الا انا لا نبحث عنها لان المطلوب هذا الفن اثبات الكرية للكل من حيث هو كل ويحدث انه هذا انما يجيء في كرة الماء فقط لا في جميع العناصر كما لا يخفى **قوله** اذا خليت آه هذا قيد للعناصر فقط فلو ذكر الجميع لكان انسب **قوله** الا ان الارض لقبولها آه الاولى ان يقول لقبولها التشكلات الغريبة وحفظها لها اذ تجرد قبولها التشكلات لا يقتضي ذلك واعترض على هذا بان القول بان

بانه استدارتها لا تمنع بالقرب وبوستانها انه عن العد الى كما يقتضي ان يكون الطبيعة الواحدة مقتضية لشيئين او لما يمنع من حصول الشيء واجاب المحقق الطوسي عنه في شرح الاشارات بان الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل والقاسر لما ازال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري ومانعة عن العود الى الشكل الطبيعي بالعرض وانما عرض ذلك لزوالها عن الحالة الطبيعية من وجوبها على ما هو وجه آخر **قوله** وهو مقدار الطول آه لا يخفى ان هذا المقدار ينبغي ان ينقسم في جهتين والزاوية لا تنقسم الا في جهة واحدة اذ هي لا تنقسم على موازاة الوتر فالزاوية لا تكون سطحا وقد صرح اقليدس بانه سطح وقد زعم بعض القاصرين ان الزاوية من اقسام الخط وفيه ما فيه والتحقيق ان السطح الواقع بين الخطين المتصلين عند نقطة بالذات تنقسم في جهتين لكن عروض هذه الهيئة له حاصل من التقاء الخطين عند النقطة لهذا السطح منعه عن الانقسام في الجهة الاخرى وذلك لا يضر فتامل **قوله** وينتهي به الجسم يريد ان السطح انما يكون نهاية للجسم لا ان كل نهاية من نهاياته يكون سطحا فان الجسم قد ينتهي ذاته في بعض امتداداته بالخط كالجسم المخروط وقد ينتهي في بعض امتداداته بالنقطة كالمخروط **قوله** يقال لحزة مضرسة في ديوان الادب يقال حزة مضرسة للتي فيها اضراس من حجر وفيه ايضا الضرس الاكمة الخشنة **قوله** وبالجملة اراد بها هنا ما يخرج به السطح عن الاستواء دفع لما قيل انه لا يجوز ايراد الوهاد في امثلة التضاريس وحاصله ان الوهاد وان لم تكن من التضاريس لكن اذا حصل الوهاد وبرزت جوانبها من تقعر كالتضاريس وبه يخرج السطح عن الاستواء وانت خبير بانه لو قال ما يخرج به السطح عن الاستدارة لكان انسب واحسن **قوله** كالبيضة من الحديد قال المطرزي في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر ثم استعيرت لبيضة الحديد لمناسبة بينهما من الشبه في الشكل ولا ابعد ان يبقى البيضة على ظاهرها ويراد بها اعظم انواعها فانه في جزائر الهند انواعا من الطير على ما قيل في عظم الفيل والابل ولا شك ان بيوضها ايضا يكون مناسبة لها **قوله** وهو الشكل البيضي السطح البيضي سطح مستو يحيط به قوسان متساويان من دائرتين متساويتين كل منهما اصغر من نصف دائرة واذا ادير السطح البيضي على قطره الاطول نصف دورة يحصل جسم بيضي وهو المراد

هذا هو المشهور وذكر بعضهم ان السطح البيضي سطح يحيط به خط واحد مستدير بحيث لا يوجد دائرة ويكون
طول هذا السطح اكثر من عرضه واذا ادير هذا السطح على قطره الاطول نصف دورة يحصل المجسم البيضي
ولا يخفى ان مشابهة المجسم البيضي بهذا البيضة اكثر منه بالمعنى الاول قوله فنسبة ارتفاع اعظم الجبال الخ اراد
بارتفاع الجبل عمود يخرج من اعلى قلته على سطح الافق الحسي قوله قطر الارض على ما وجده المتقدمون
طريق وجدانه ان يؤخذ ارتفاع القطب الشمالي في موضع ثم يسار الى جانب الشمال او الجنوب على خط
نصف النهار بان تنصب علامات يرى بعضها من بعض الى ان يرتفع القطب
او ينحط بمقدار درجة واحدة ويمسح ما بين الموضع الاول والثاني فما حصل حصة درجة واحدة من
محيط عظيمة موهومة على الارض اذ الدرجات الارضية على نسبة الدرجات الفلكية فاذا ضرب ذلك
في ثلثمائة وستين عدد درجات محيط الدائرة حصل مقدار محيط العظيمة الموهومة على الارض
واذا قسم على ثلثة وسبع على نسبة المحيط الى القطر خرج مقدار القطر والقدماء لما عملوا بهذا الطريق
وجدوا حصة درجة واحدة اثنين وعشرين فرسخا وتسع فرسخ فيكون محيط العظيمة الموهومة
على الارض ثمانية آلاف فرسخ واذا قسم على ثلثة وسبع خرج قطر الارض الفين وخمسمائة
وخمسة واربعين فرسخا وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من فرسخ والمتأخرون وجدوا حصة درجة واحدة
تسعة عشر فرسخا الا ثلث فرسخ واذا ضرب في ثلثمائة وستين حصل مقدار محيط عظيمة موهومة
على الارض ستة آلاف وثمانمائة فرسخ فاذا قسمناها على ثلثة وسبع خرج مقدار قطر الارض على
رأي المتأخرين الفين ومائة وثلثة وستين فرسخا وثلثة اخماس فرسخ تقريبا قوله وان ارتفاع
اعظم الجبال طريق معرفة ذلك انما هو باعمال الاسطرلاب وقد حققنا الكلام في عمله وبرهانه في
شرح الرسالة النصيرية في اعمال الاسطرلاب فليطلب هناك قوله وهو خمسة امثال نصف فرسخ تقريبا
انما قال ذلك لانه اقصر من خمسة امثال نصف فرسخ بمقدار سدس فرسخ قوله بان قسم اعداد نصف
آه هذا الاخير عمل ساهل وانما جعل كذلك لتسهيل على المبتدئ وطريق العمل على قانون اهل
الصناعة ان نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى قطر الارض هو ان تضرب عدد شعيرات الذراع في
عدد فراسخ ارتفاع اعظم الجبال وينسب الحاصل الى عدد فراسخ القطر المحفوظ وذلك لان نسبة
ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة الواحد الى شعيرات ذراع واحد ولعله اسهل مما ذكره الشارح

الخ وقد سنح لنا وجه اسهل وهو ان يجعل كل فرسخ ثلثة اقسام فيكون ارتفاع الجبل سبعة وقطر الارض
على رأي القدماء سبعة آلاف وستمائة وخمسة واربعين ويكون سبع ذلك الفا واثنين وتسعين وسبعي
ثم نسبنا فنسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة الواحد الى الف واثنين وتسعين فاذا قسمناها على
عدد شعيرات الذراع اعني مائة واربعة واربعين خرج حصة كل شعيرة سبعة وثلثا وربعا
فنسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة جزء واحد من سبعة وثلث وربع من عرض شعيرة الى ذراع
وهو المط قوله خرج خمسة وثلثون آه انما قال ذلك لان الخارج في الحقيقة خمسة وثلثون وكسر ونيف
قوله بل يكون نسبة خمس سبع خمسة وثلثين لا يخفى ان خمس سبع هذا العدد هو الواحد نسبة الفرسخ
الواحد الى ضعف فراسخ القطر كنسبة نصف فرسخ الى فراسخ قطر الارض لان نسبة الاضعاف كنسبة الانصاف
واذا ثبت ان نسبة نصف فرسخ الى القطر كنسبة خمس سبع عرض شعيرة الى ذراع واحد ثبت ان خمسة
امثال كل من المقدارين سواء في النسبة ولا تتغير النسبة عن حالها فيكون نسبة خمسة امثال نصف
فرسخ وهو ارتفاع اعظم الجبال الى قطر الارض كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع فاذا جعلنا كل
الذراع من جنس سبع عرض شعيرة بان ضربنا عدد شعيرات الذراع في سبعة ظهر ان النسبة المذكورة
هي نسبة الواحد الى الف وثمانية ويلزم من ذلك ان يكون نسبة كرة قطرها مقدار ذلك الارتفاع الى كرة
ان اوقليدس بين في الشكل الاخير من ثمانية عشر الاصول ان نسبة الكرة الى الكرة كنسبة القطر الى
القطر مثلثة بالتكرير فاذا كانت كرة قطرها نصف قطر كرة اخرى كانت الكرة الصغرى نصف
نصف نصف الكرة العظمى يعني يكون ثمنها وبين ايضا في الثاني عشر من ثمانية عشر الاصول ان نسبة
مكعب عدد الى مكعب عدد آخر كنسبة العدد الاول الى الثاني مثلثة مثلا الاثنان ثلث الستة
ومكعب الاول ثمانية ومكعب الثاني مائتان وستة عشر فالمكعب الاول ثلث ثلث ثلث المكعب الثاني
فان الثمانية ثلث الاربعة والعشرين وهي ثلث الاثنين والسبعين وهي ثلث مائتين وستة
عشر واذا تقرر هاتان المقدمتان فنقول ان مربع الف وثمانية هو الف الف وستة عشر الفا و
اربعة وستون فاذا ضرب الف وثمانية في هذا المربع حصل العدد الكثير المرقوم في الشرح
وهو مكعب الف وثمانية وظاهر ان مكعب الواحد واحد فكانت نسبة الواحد الى الف وثمانية هي نسبة
سبع عرض شعيرة الى ذراع فيكون نسبة الواحد الى هذا العدد الكثير الذي هو مكعب الف وثمانية
هي نسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع ونسبة الجبل المذكور اذا فرض

كرة الى كرة الارض ايضا النسبة المذكورة وبذلك يظهر المطلوب قوله ولذلك وقع في عبارة كثير من المحققين
اسم الاشارة اشارة الى قوله فيما تقدم ويلزم من ذلك ان يكون نسبة كرة قطرها آه قوله واذا اخذنا آه اعلم
ان عدد شعيرات الذراع على رأيهم مائة واثنان وتسعون فاذا قسمنا قطر الارض على ذلك خرج
ثلثة عشر وربع بالتقريب فنسبة الخارج الى القطر كنسبة شعيرة واحدة الى شعيرات الذراع بل نسبة
اربعة اجزاء من ثلثة وخمسين جزءا من الخارج وهو الواصل الى القطر كنسبة اربعة اجزاء من ثلثة وخمسين
جزءا من عرض شعيرة واحدة الى شعيرات الذراع فيكون نسبة ثلث فرسخ الى فراسخ القطر كنسبة جزء وثلث
جزء من الاجزاء المذكورة من عرض شعيرة الى ذراع فنسبة ارتفاع الجبل الذي هو سبعة امثال ثلث
فرسخ الى قطر الارض كنسبة تسعة اجزاء وثلث جزء من الاجزاء المذكورة من عرض شعيرة الى ذراع وهي قريبة
من التسع واما على الطريقة التي ذكرناها فنقول قد مر ان نسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة الواحد
الى الف واثنين وتسعين واذا قسمناها على عدد شعيرات الذراع على رأي القدماء خرج حصة كل
شعيرة خمسة وثلثة اخماس ونصف سدس فنسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة جزء واحد من خمسة وثلثة اخماس
ونصف سدس من عرض شعيرة الى ذراع ولا يخفى ان المنسوب بين ارتفاع الجبل وقطر الارض في هذه الصورة
والصورة المتقدمة متحد لان النسبة في الحقيقة لا تتغير وانما تغيرت النسبة في كسور عرض الشعيرة و
شعيرات الذراع بحسب الظاهر لان الذراع في هذه الصورة اطول منه في الصورة الاولى قوله اذ
الذراع عندهم اثنان وثلثون اصبعا قيل فعلى هذا يلزم المخالفة بين مقدار الفرسخ على رأي
القدماء وبين مقداره على رأي المحدثين لان الفرسخ مقدر بالذراع واجيب بان الفرسخ ثلثة اميال
بالاتفاق لكن الميل على رأي القدماء ثلثة آلاف ذراع وعلى رأي المحدثين اربعة آلاف ذراع
صرح به العلامة في نهاية الادراك والاول ثلثة ارباع الثاني كما ان اعداد اصابع الذراع على
رأي المحدثين ثلثة ارباع عدد اصابعها على رأي القدماء فالميل على التقديرين يكون ستة
وتسعين الف اصبع كما لا يخفى على المحاسب قوله وكذا على رأي المحدثين توضيحه ان الحاصل
من قسمة القطر على رأي المحدثين على عدد شعيرات الذراع على رأيهم هو خمسة عشر تقريبا فيكون نسبة
خمس ثلث فرسخ اعني الواصل الى فراسخ القطر كنسبة خمس ثلث عرض شعيرة الى ذراع بل نسبة ثلث
فرسخ الى فراسخ القطر كنسبة خمس عرض شعيرة الى ذراع فنسبة ارتفاع الجبل الذي هو سبعة امثال ثلث

ثمن فرسخ الى قطر الارض كنسبة سبعة امثال خمس عرض شعيرة الى ذراع وهي قريبة من سدس عرض
شعيرة واما على الطريقة التي ذكرناها فنقول اذا قسمنا الفرسخ بثلثة اقسام متساوية
كان ارتفاع الجبل سبعة والقطر على رأي المحدثين ستة آلاف واربعمائة واثنين
وتسعين وسبع ذلك يكون تسعمائة وسبعة وعشرون وثلثة اسباع فنسبة ارتفاع
الجبل الى قطر الارض على رأي المحدثين كنسبة الواحد الى تسعمائة وسبعة وعشرين وثلثة اسباع
واذا قسمناها على شعيرات الذراع على رأي المحدثين خرج حصة كل شعيرة ستة وثلث وعشر
فنسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض كنسبة جزء واحد من ستة وثلث وعشر من عرض شعيرة الى ذراع
قوله ولو عكسنا آه يعني اذا اخذنا الذراع على رأي القدماء والقطر على رأي المحدثين وقسمنا
القطر على عدد شعيرات الذراع على رأي القدماء يخرج احد عشر تقريبا فنسبة جزء واحد من احد
عشر جزءا الى القطر كنسبة جزء واحد من احد عشر جزءا من شعيرة الى ذراع فنسبة ارتفاع الجبل الى القطر
واما على الطريقة التي ذكرناها فنقول قد مر ان نسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض على رأي المحدثين
كنسبة الواحد الى تسعمائة وسبعة وعشرين وثلثة اسباع فاذا قسمناها على عدد شعيرات الذراع
على رأي القدماء خرج حصة كل شعيرة اربعة وخمسة اسداس تقريبا فنسبة ارتفاع الجبل الى قطر
الارض كنسبة جزء واحد من اربعة وخمسة اسداس من عرض شعيرة الى الذراع فظهر ان التفاوت فاحش
لكن هذا التفاوت لا يؤثر تقريبا فيما ذكره من ان نسبة التضاريس الى الارض اصغر بكثير من نسبة
شعيرة الى البيضة وفي بعض النسخ لا يورث تقريبا فيما ذكره وله وجه وجيه ايضا قوله وكذا
الماء كري كما ذكره آه اعرفت سابقا توطئة لما بعده قوله على وجه ... آه هذا انما يصدق
على ان يكون القدر المكشوف منفصلا عن سطح باقي الارض بقدر ثخن ماء لكرة الماء فلا يكون الارض
على هيئة الكرة او على ان يصير كل من حدبتي القدر المكشوف رقيقا على التدريج الى ان ينتهي عند
ملاقاته السطح المكشوف فلا يبعد ان كرة الارض والماء متحدتين وكلا الوجهين لا يخلو عن
اشكال قوله واما المعمورة فلتضاريس آه فانه لو وجود التضاريس في سطح الارض المنفصل
ليس عليه دليل ولا امارة وقياس المعمورة في الماء على المعمورة في الارض قياس فاسد واما وجود التضاريس
في قعر البحار الذي يصل اليه الغواصون فلا يدل على وجوده فيما لم يصلوا اليه قوله سقط

لانه قوي من سطوح آه حتى انغمر انا الغور المكشوف من الارض هو المنكشف من مبدأ الفطرة او كان
مغمورا في الماء او لا فحصل من اطيان لم تجف بعد الانكشاف فحصل منه تلك والغور السيول والرياح
وحدثت الجبال وعبارة المتن تحتمل الوجهين وان حملها على الثاني لانه مختار كثير من المحققين
منهم الامام الرازي قوله حدثت فيها جبال شاهقة ذكر الجبال انما هو على سبيل الانفتاح لانه
لا دخل للجبال في انحدار الماء الى الوهاد الا ان يقال ان حدوث الجبال يمكن ان يوجب ذهاب
التراب من مواضع الوهاد واجتمع في مواضع آخر فحدثت الجبال فلها دخل ما في ذلك بل فيه اشارة
الى عظم الوهاد فتامل قوله مسكنا للحيوانات المتنفسة احترز عن الحيوانات المتنفسة كالحيتان
مع حدوث وعن الحيوانات التي لا تكون متنفسة ولا متنفسة كالحلزونات فانها تتكون في الماء ولو قال
اكثر النبات واكثر المعادن لكان اولى اذ قد يتكون بعض النبات في قعر الماء وقد يوجد هناك
معادن ايضا قوله وللقوم فيه كلام آه من جملتها ان حضيض الشمس في جانب الجنوب فتقرب الشمس
الى الارض هناك اكثر من جانب الشمال بقدر ثخن فلك تقريبا وهو مائة وسبعون الفا وثمانمائة
وسبعة وستون فرسخا على ما بينه بعض افاضل المتأخرين في الابعاد والاجرام فتشتد بذلك
الحرارة هناك فانجذب الماء من الشمال الى الجنوب لان الحرارة جذابة الرطوبة فلزم انكشاف الربع
الشمالي فاذا انتقل الحضيض الى جانب الشمال لانتقال الاوج ويرد عليه انه لو كان كذلك لكان
الربع الشمالي الآن منكشفا اذ لا فرق بين الربعين في ذلك الا ان يلتزم ذلك وفيه
بعد قوله انما كان بعض آه بيان ذلك انه لو كان سطحا مستويا لكان جزء منه اقرب الى مركز العالم
وجزء منه ابعد فيكون سطح الهواء المتصل به جزء منه اقرب الى المركز وجزء منه ابعد فيتحرك الماء من
الموضع الابعد الى الموضع الاقرب لانه سيال مائل الى مركز العالم بالطبع والهواء غير مانع
فينتقل من موضع الى موضع آه حتى تتشابه نسبة جميع اجزاء سطحه الفوقاني الى مركز العالم فيصير قطعة
من سطح كرة مركزها مركز العالم ونصف قطرها مساو لبعد ذلك السطح قوله لكان اقرب الى
المركز آه اعترض عليه بان الماء المصبوب في الاناء اذا انتقل الى قعر البئر يصير اكثر وان نقل
الماء بعينه الى رأس المنارة صار انقص كما ذكرتم في البيان واجاب عنه العلامة في نهاية الادراك
بان هذا انما يلزم لو كانت الدائرة التي هي الفصل المشترك بين سطح الماء وحافة الاناء عند كونه

كونه على رأس المنارة وعند كونه في قعر البئر واحدة وليس كذلك لانه اذا ازداد التحدب يصير الفصل المشترك
اسفل واذا انتقص التحدب يصير اعلى فتامل قوله بما يقتضيه هلالي آه الشكل الهلالي سطح
مستو يحيط به قوسان من دائرتين يلتقيان منها اعظم من النصف محدبا بهما الى جهة واحدة ولا
يخفى ان التفاوت بين الماءين مقدار ما يحيط به قطعتان من سطحين كرتين مختلفين كل
منهما اصغر من نصف سطح الكرة فاذا انقطع المقدار بسطح مستو مر بمركز السطحين المستديرين و
بقطبيهما يحصل السطح الهلالي المذكور ولهذا قال انه بما يقتضيه هلالي ه ح زم ولم يقل
بقدر هلالي ه ح زم فتدبر قوله كالامواج والجبال وغيرهما التي تحصل في مقعر الهواء الامواج
والجبال لا محالة تكون تحت كرة البخار والتي تحصل في الوهاد تكون كالتضاريس لكنه طلعه
التضاريس على الجميع تغليبا قوله لكونها مماسة لابد من مقدمة اخرى وهي انها تخلخلت وطبعها اذ
يحتمل ان يكون في محدب كرة النار وهواء مملوءة بجسم آخر لكنه اذا لوحظت هذه المقدمة صار قوله
لكونها مماسة لمقعر فلك القمر مستدركا فتامل قوله فلانها فوقه آه وقد صرح في كتب الحكمة انه قد
يتفق ان يصل اعلى الدخان الى كرة النار ويشتعل ثم يشتعل بالمجاورة جزءا فجزءا الى ان تشتعل الدخان
بجملته فيرى كانه شيء ينزل من الجو الى الارض فظهر بذلك انها فوقها على ان ما يصل اليها لا ينتظم
عدم حصول التضاريس فيها قوله على رأي الرواقيين آه قال الشيخ في الشفاء ان قوما من
المنتسبين الى هذا العلم كابي اسحاق الكندي ذكروا ان الفلك لاستدارته يجب ان يسخن على
ما تحته فيجوز تقارب من محاكاته التسخين حتى تتحلل الاجزاء منه فيتخلخل كانها نار او ما يبعد منه ساكنا فيصير
الى البرد والتكثف حتى يصير ارضا وما يلي منه النار يجوز حارا لكن حرارته اقل من حرارة النار
وما يلي منه الارض يكون كثيفا لكن اقل كثافة من الارض وقلة الحرارة وقلة التكثف يقتضيان
الرطوبة لان اليبوسة اما من الحرارة او من البرودة قال وهذا ليس بشيء بل لانه يقتضي ان يكون
اولا جسم موجود ليس فيه شيء من هذه الصور المعروفة النوعية وانما يكتسب سائر الصور بالحركة والسخونة
والحق ان الجسم لا يستكمل وجوده بمجرد الصورة الجسمية التي بها الابعاد فقط ما لم يقترن به صورة
اخرى انتهى كلامه ولا يخفى ان ما نقله الشيخ عن ابي اسحاق الكندي غير ما نقله الشارح عنه قوله
تتكون من الهواء آه فيه اشكال على رأي الحكماء لان حركة الفلك عندهم قديمة فان كان الهواء

قديما فالنار الحاصلة بالحركة تكون ايضا قديمة فمن اين تعرف ان الهواء استحال نارا او ان لم يكن الهواء
قديما فينبغي ان يكون فيه جسم آخر في مكانه كما قال الكندي وفيه بعد كلام ويحتمل ان يقال ان الهواء قديم
لكن استحالته نارا يتوقف على وضع مخصوص من الاوضاع الفلكية يستعد له لذلك وعلى هذا فلا اشكال
قوله ان ما تقرر آه فيه ان حدوث النار بسبب الحركة اما ان يكون بسبب الحركة الوضعية الحاصلة للهواء
بمتابعة الفلك على القول بالمتابعة او بسبب الحركة الذاتية على القول بعدم المتابعة وعلى
الاول يلزم ان يكون قطعة من الهواء مختلفة التي متحركة بالحركة الوضعية دون باقيها وعلى الثاني
يلزم ان يحصل السخونة بحركة الفلك لقطعة من الهواء مختلفة التي دون باقيها وان يكون تحليه
اسفل كرة النار اقل من سخونة اعلاها وكل من هذه الامور مستبعد ولا يخفى عليك ان ما ذكره
قيل لا يخفى ان هذا القائل ادعى ان حدوث الشهب عند القطبين مثل حدوثها عند المنطقة فينبغي
ان يكون تحت النار عند القطبين كتحتها عند المنطقة والا لم يكن حدوث الشهب في الموضعين
بنوع واحد من المقدار والعدد والجواب بعد تسليم مماثلة حدوث الشهب في الموضعين ان
الشهب تحدث بوصول الادخنة الى كرة النار سواء كانت قليلة او كثيرة فلا يقوم حجة على
القائل بالوجه الاول وعلم آه ذكر في الكتب الحكمية ان المركب يحتاج في وجوده الى مادة رطبة
ليسهل لها قبول الصورة ولكن معدلة باليبوسة لتحفظ الصورة واحتيج في طبخ القوة
في المادة الى حرارة طابخة كما يدل عليه احوال الصناعات ولكن معدلة بالبرودة لئلا يؤدي الى
الفرق والاحراق ولم يكتف بيبوسة النار ورطوبة الماء لانهما لبساطتهما في الغاية ولا
بحرارة الهواء وبرودة الارض لذلك فلا يكفي الاثنان منها عند المزاج لعدم الحاجة فاحتيج
الى اربعة اجسام لان النقصان منها يؤدي الى اجتماع الضدين من حيثية واحدة وحصل التعادل بين
الكيفيات او الى عدم مناسبة للضدين بجميع بينهما او الى وجود احد الضدين اقوى من صاحبه و
الزيادة يؤدي الى الفضل الغير المحتاج اليه وهذا دليل اقناعي والاعتماد على الاستقراء
فانهم ما اجتمعوا عن طريق التركيب والتحليل وصوا ان المركبات الكائنات متولدة من هذه الاربعة وتحليلها
منتهيا اليها ولم يجدوا ان هذه الاربعة من تركيب اجسام اخر ولا منحلة اليها فحكموا بان الاصول هذه
الاربعة لكن العقل يجوز ان يكون عنصر خامس خالي من الكيفيات الاربع او مشتمل على واحد منها فقط ولم

لم نطلع عليه وهو وشيخ طبقات في المشهور آه انما قال ذلك لانه المشهور قولا انما سبع وقال
صاحب تحفة العجائب ان الطبقات سبع الاولى الارضية الترابية من المركز وهي التي لا لون لها والثانية
الطبقة الطينية المجاورة للبحر والثالثة الغير الطينية التي هي البر والهواء هي الطبقة واحدة
والرابعة الطبقة البخارية المتسخنة بشعاع الشمس الواقع على الارض والخامسة البخارية الباردة
اعني الطبقة الزمهريرية والسادسة الطبقة الهوائية المجاورة للادخنة الصاعدة دون الاثيرة
والسابعة النارية الصرفة وهذا ذكر صاحب المواقف ثم الطبقة الطينية هذه الطبقة لم
يذكرها صاحب التذكرة وذكر العلامة في التحفة والنهاية وهي مذكورة في الكتب الحكمية سبب
ما يخالط الهواء اختلف في ان الهواء بالطبع حار او بارد فمن ذهب الى الاول قال ان برودة
الطبقة الزمهريرية انما هي بسبب ما يخالط الهواء من الابخرة ومن ذهب الى الثاني قال ان حرارة الهواء
المجاور للارض انما عرض بسبب ارتفاع الاشعة المنعكسة اليه وهي لا تصل الى الطبقة الزمهريرية
لبعده عن الارض فكان المناسب ان يقال او عدم ارتفاع انعكاس الاشعة اليها بالكلية او كافي
بعض النسخ ومنشأ السحاب اعلم ان البخار الصرف الواصل الى هذه الطبقة يتكاثف بالبرودة
ويصير سحابا فاما ان لا يبلغ البرد قويا فيتقاطر وهو المطر او قويا واما ان يؤثر في الاجزاء
المائية قبل اجتماعها فيحصل الثلج او بعده فيحصل البرد واما البخار الممتزج مع الدخان فيحتبس
فيما بين السحاب فيميل الى السفل لغلبة البرد او الى العلو لبقاء سخونته فيمزق السحاب
ثم يقاعنفا فيحصل الرعد ويشتعل الدخان بالتسخين الحاصل من المحاكة العنيفة فان كان
لطيفا ينطفي سريعا وهو البرق وان كان كثيفا لا ينطفي حتى يصل الى الارض وهو الصاعقة
ثم طبقة الهواء الغالب آه في هذه الطبقة يحدث الشهب كما في التذكرة والمذكور
في اكثر الكتب الحكمية ان الشهب تحدث فيما في ذوات الاذناب الا ان يقال الدخان الذي يحصل منه
الشهب اللطيف فاذا وصل الى الطبقة الدخانية ويشتعل صار بعد الاشتعال نارا شفافة لا يحس بها
لشفيفها ويظن انها انطفت ثم الطبقة الدخانية هذه الطبقة ممتزجة من النار
والهواء والاصح في بعض الكتب والمفهوم من كلام الشارح حيث قال وبهذا الاعتبار ان يؤخذ الطبقات
سبعا ان هذه الطبقة من طبقات الهواء ويكون آه الدخان جسم مركب من اجزاء ارضية

وتارة ببقاء عن الارض فاذا وصل الدخان الكثيف الى هذه الطبقة تعلق به النار تعلقا قويا
من غير اشتعال الا احتراق ودام بحيث لا ينطفئ اياما فاذا كان فيها احد طرفيه اغلظ من الطرف الاخر
تسمى ذات اذناب او ذوائب وذوابة وربما يساوى بها اجزائه في الغلظ فان كان رقيقا يسمى نيزكا
نيزه وهو اسم الرمح القصير لمشابهته به وان كان غليظا يسمى عمودا وقد يرى باشكال غريبة لها اسماء
مناسبة لها مشكلة ويدور على هيئة شكل حيات سبعة يرويها قصعة وبعد ادبها وذكرها اسمائها مما لا
يناسب المقام ربما توجد متحركة بحركة الفلك وهذا انما يصح اذا كانت حركاتها على موازاة
معدل النهار على خلاف التوالي لكنها قد يوجد لها حركات مختلفة فيما بين الشمال والجنوب وفي جهات
اخر لا على نظام واحد ولهذا ذهب بعضهم الى ان لها انفس محركة لها كالافلاك واعلم انها توجد
متحركة بحركة الفلك الاعظم ومع ذلك توجد بحركة او متحركة الى جهات مختلفة فيحتمل ان يكون
كل منها نفس يتعلق بها ويحتمل ان يكون الاولى بالتبعية والثانية بنفس تتعلق بها قوله
احدهما الهواء لا يخفى ان الطبقة الدخانية من هذا القسم لعل وصول الدخان اليها لا يخرجها عن
اللطافة فانه مع اللطافة على ما ان رايته هوائي لا يخرج معه بل يرى سوادا كانه من دخان او مع
قوله فهو قريب من سبعة عشر الخ قد بين صاحب التحفة في مباحث الابعاد والاجرام باستعانة مقدار
انحطاط الشمس في اول طلوع الفجر الكاذب ان ثخن كرة البخار احد وخمسون ميلا وثلث وخمس دقيقة
وكل ثلثة اميال فرسخ فيكون ثخن كرة البخار سبعة عشر فرسخا وثلث فرسخ تقريبا فقوله قريب من سبعة
عشر فرسخا لا يخلو عن مساهلة اذ المتبادر انه اقل من سبعة عشر فرسخا قوله اذ هو مهب الرياح تعليل
للتسمية بالنسيم اذ النسيم في اللغة الريح الضعيفة وهذا بناء على ما تقرر في الحكمة من ان الدخان
اذا وصل الى الطبقة الباردة من هذا القسم وانكسر حرارته يثقل فينهبط متحركا الى الجهات المختلفة
بحسب اختلاف الاسباب المقتضية الى الجهات فيحصل منه حركة تموج في الهواء وهذا احد اسباب الريح
وليست الاسباب منحصرة في ذلك بل يحدث الرياح بان وصل الدخان الى كرة النار فترده الحركة الدورية
للفلك الى الجهات المختلفة فيتموج به الهواء ايضا وقد يحدث من سبب اخر يطول ذكرها لكن لا
يقدح في وجه التسمية كما لا يخفى على الذكي قوله والزرقة الخ قال صاحب التحفة كرة البخار متخلخلة
دائما بانية الكواكب وهو انها لعدم قبولها الضوء كالمظلم بالنسبة اليها فاذا انعقد نور

بانية الكواكب

نور البصر من الاجزاء المستنيرة الى الاجزاء التي هي كالمظلم راى الناظر ما فوقه من الجو المظلم كما يرى
من الضياء الارضي والضياء الكوكبي لونا متوسطا بين الظلام والضياء وهو
اللون اللازوردي كما اذا نظر احد من وراء جسم احمر مشف الى جسم اخضر فانه يظهر لنا لون
لون مركب من الحمرة والخضرة قوله وبهذا الاعتبار الخ وذلك لان اربع طبقات من الطبقات
السبع وهي طبقة الهواء المجاور للارض والطبقة الزمهريرية وطبقة الهواء الغالب
الطبقة الدخانية صارت بهذا الاعتبار طبقتين قوله لعدم المانع منها اعترض الامام الرازي
بان المتممات والتي التي يتكلم فيها التداوير والكواكب مخالفة بحسب الشكل لما يقتضيه الاشارة
ومثل ذلك لا يجوز بالنوع على اصولهم واجاب المحقق الطوسي في شرح الاشارة بان انفصال
الصور الكمالية ببعض البسائط في فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العلل الناقصة الفاعلية
غير ممتنع كما ان المركب الحيواني مثلا انفصل بصورة كمالية حيوانية لاسباب تعود الى العلل
القابلية في الفطرة الثانية مع ان صور اجزائه العنصرية باقية بحسب اجزائه فلم لا يجوز
ان يحصل في الفطرة الاولى لبعض الافلاك صورة كمالية يتميز بها ذلك الفلك كرة تحقق
بها فيها مركز او تدوير او كوكب مع بقاء الصورة الاولى المتصلة بجميع اجزاء الفلك
الاول وذلك بحسب امر اخر في العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك ان يتميز
الفلك الاول متمم او نوره متصورة بالصورة الاولى فقط قوله والارض ساكنة في الوسط
مركز حجم الكرة هو ما فرض انه نقطة في داخلها يتساوى الخطوط الخارجة منها الى سطحها المستدير
والمراد مركز ثقلها فهو نقطة متى حمل الثقيل عليها لم وضعها ان لا يرجح جانب منه على اخر و
بعبارة اخرى نقطة يتعادل ما هو على جوانبها في الوزن وقيل مركز ثقل الجسم نقطة اذا
كان ذلك الجسم عند مركز العالم انطبقت تلك النقطة عليه فان تشابهت جميع اجزاء الكرة
ثقلا وخفة تطابق المركزان والا اختلفا كالكرة نصفها من حديد ونصفها من خشب فان مركز حجمها
يكون على منتصفها ومركز ثقلها يكون في النصف الحديدي واعلم ان الناس اختلفوا في حركة
الارض فقيل متحركة مع الاستدارة على الماء وقيل هي في الشمس وقيل الماء ساعدها بطبعها ابدا بقدر واحد
وقيل انها صاعدة تارة بقدر واحد وقيل هي صاعدة بوزن الشماء وقيل انها هابطة

به ونحو وقد ابطلنا الكل في شرح التذكرة فراد الشيء قبة الساكنة لانا كونها في الوسط لا ينافي الا
قوالي الثلث الاولى واما ان مركز حجمها منطبق على مركز العالم فغير بيناه في شرح التذكرة ذكر
في اثبات مركز حجم للارض على سبيل الحقيقة بعد حدوث الجبال والوهاد اشكال كما لا يخفى قوله
لثقل المطلق الثقل المطلق كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق مركزه على مركز العالم
والثقل الاضافي كيفية تقتضي حركة الجسم الى جانب المركز في اكثر المسافة الممتدة بين المركز والمحيط
لكنه لا يبلغ المركز والخفة المطلقة كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق سطحه على سطح مقعر فلك
القمر والخفة الاضافية كيفية تقتضي حركة الجسم الى جانب المحيط في اكثر المسافة الممتدة بين المركز
والمحيط لكنه لا يبلغ المحيط هكذا ذكروه وهو مبني على ان تحت كرة النار الصرفة بعد خروجها عن
مركز الارض وان نصف قطر الارض الصرف بعد سطحها عن مقعر الفلك وكلاهما غير معلوم
اما الاول فظاهر واما الثاني فلا مكان ان يكون تحت فلك القمر فلك آخر غير ملوكب قوله مع
عطارد يسمى بالسفليين وقد يسمى بها مع عطارد والقمر بالسفلية فبالقياس على العلوية قوله
المسمى بكيوان اي هذا هو اسم زحل بالفارسية والمناسب لما ذكره في باقي الكواكب ان يقال المسمى
بالعطارد فان زحل يسمى طارقا ايضا قوله لان الفلك قد يعتبر في مفهومه الحركة حيث قيل
انه كرة متحركة بالذات على الاستدارة فاضافة الفلك الى الافلاك لا دخل في مطابقة المتحرك له
نسبة الى باقي المتحركات بانه اشد حركة او بانه محرك لها ويمكن ان يقال ان التحريك امر لازم للفلك
وكل فلك من الافلاك الكلية محرك لكوكب غير هذا الفلك فانه محرك للافلاك فسمي بذلك
ولا يخفى على المتفطن ان المراد بالافلاك ما عدا الفلك الاعظم فتامل قوله فاثبتوا الكل واحد
منها فلكا فان بادي نظرهم ثم اول فكرهم اذ حكم حركة فيها في بادي النظر لا يحتاج الا الى محرك واحد ثم
انا نحن لما تاملوا في احوال تلك الحركات اقتضت تلك الاحوال ان يثبت لبعضها افلاكا
جزئية اي ليستظهر تلك الاحوال ثم ان حركة الثوابت قد وجدوها بعد سائر الحركات فحكموا بان
محركها فلك واثبتوا الحركة اليومية التي كانت منسوبة بزعمهم الى فلك الثوابت فلكا آخر هو
الفلك الاعظم ونسبوا الحركة اليومية اليه فالحركة اليومية قبل سائر الحركات واثبات
محركها بحسب الواقع كان بعد اثبات محركات البواقي واما ان ادراك الحركات اقدم بعد

بعد ادراك الحركة اليومية فغير معلوم قوله ويمكن استناد حركة فلك الافلاك العبارة الظاهرة
ان يقال ويمكن استناد الحركة اليومية قوله ويجوز الثوابت مركوزة في التاسع اي في متمم زحل
متحركة بحركة ممثل زحل والمراد بالحركة الخاصة وقد يتوهم انه على ذلك التقدير لا ينتقل
الثوابت ولا اوج زحل من برج الى برج لان دوائر البروج العالية لمنطقة البروج موهومة
على محدب ممثل زحل والتوهم مندفع بان منطقة حركة الكل مقاطعة لمنطقة ممثل زحل
التي هي منطقة البروج بعينها على نقطتين واذا جعل مبدأ البروج احد القاطعين لم يلزم
محذور لان المتقاطع يجوز متحركا بالحركة السريعة دون البطيئة يتم بما شرح وهو انه اذا
جاز ان يجوز الثوابت مركوزة في محدب ممثل زحل على تقدير الاكتفاء بالتسعة فليجز ذلك على
الاكتفاء بالثمانية وح لا حاجة الى ان يتعلق على المجموع الثمانية بل الحركة اليومية تنوب للفلك
الثامن وهو ايضا ظاهر قوله على ما يشهد به الفطرة السليمة فان تحريك الفلك الاسفل للفلك الاعلى وان
كان ممكنا لكنه مما يستبعده الفطرة السليمة فقوله ينبغي ان يكون محيطا به ليكون اقدر على تحريك
ليس على ما ينبغي والعبارة النظيفة ما قال بعضهم من ان المحرك للكل ينبغي ان يكون محيطا به ليكون اقدر على تحريكه
ما يظهر فيها في بحث وهو انه يصح بان الصواب ان الفلك الاعظم قوته على تحريك ذلك الفلك
وعلى تحريك الافلاك الاخر في تحريكه للافلاك الاخر نفسانية وح لا تشهد الفطرة السليمة بان
محرك الكل ينبغي ان يكون محيطا به نعم لو كان السبب ما ذكرناه بالصحيح ما ذكره قوله وان بعض الثوابت
ينكسف الخ قد تقرر عندهم ان الثوابت كلها على فلك واحد بناء على ما قال بطلميوس من انا لا
نشك في فضاء الفلك فلا يرد ما يقال من ان الثوابت البعيدة عن ممر السيارات يجوز ان يكون
في فلك آخر تحت فلك القمر ثم ان الكاسف انما يعرف من المنكسف متى فان لونا احدهما لون الاخر
فانه يظهر لونه عند الكسف علما بانه كاسف اللالو منكسف كذا ذكره العلامة قوله لا تضمحل بها
تحت الشعاع في ديوان الادب اضمحل الشيء اي ذهب فيقال ان القمر يضمحل تحت الشعاع اذا بري كسفيه
للشمس واجيب بان الكواكب اجرام نيرة كيحتجب بالشمس واجرام القمر كسفيه يخفي رايا ولحدث ان الكواكب
وان كانت اجراما نيرة لا ان الوانها تخالف لون الشمس فيمكن ان يرى انكساف الشمس ... بكل في
سائر الكواكب في الاولى ان يقال انه اذا كسف القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة او قطر

عطارد لا يظهر كسوفها للابصار مع ان الكاسف في غاية الاظلام فكيف والكاسف منير ويمكن ان يجاب
عنه اذا نعم بطريقة اخرى هي اختلاف المنظر يمكن معرفة ذلك بالابعاد فانه بعد كوكب في الكاف اكثر من
بعد كوكب آخر كان فلكه فوق فلكه ومعرفة الابعاد يتوقف على حساب الكثرة وقد يقع الخطاء في الحساب
فلا اعتماد على تلك الطريقة كيف لا ولقد اقتضى حساب القدماء ان يكون فلك الزهرة تحت فلك الشمس
وحسب صاحب التحفة اقتضى علو فلكها وهو ذات الشعبتين وهي آلة مركبة من ثلث مساطر الكولى
والثانية منها ثابت وتباين ديد طرفا احدى بطرف الاخرى كلبتي الفرجار وتكون احدهما قائمة
على سطح الافق في موضع خط نصف النهار والمسطرة الثالثة تكون اطول من الاوليين بمقدار
نصفها ان تصير وترا للزاوية القائمة الحاصلة من الاوليين وهي تكون منقسمة بستين جزءا ووتر ابعاد الخمسة
وثمانين جزءا وترك على مسطرة الثانية وقسنا ذكر قسمة الحادثة وتحصل تلك الالة قد ونتمام
الارتفاع المرئي عند ما يكون الكوكب في نصف النهار فيستخرج تقويم الكوكب عند ما يكون في نصف النهار
ويعرف منه ومن بعده عن معدل النهار ارتفاعه الحقيقي والتفاوت بين الارتفاعين المرئي
والحقيقي هو اختلاف المنظر ولم يمكن رؤية السفليين في المواضع التي بنيت الارصاد فيها على دائرة
نصف النهار اذ بلوغهما اليها في تلك البلاد يكون نهارا وقال افضل المهندسين غياث الدين
جمشيد الكاشي قدس سره فيها انه اذا استخرج تقويم الزهرة بعد غروب الشمس او قبل طلوعها بزمان قليل بعينه
ويستخرج ارتفاعها الحقيقي من طولها وعرضها في ذلك الوقت بالحساب ويستخرج من هذا الارتفاع
سمته ويستخرج في الدائرة الهندية خط ذلك السمت وينصب ذات الشعبتين على ذلك الخط
فاذا بلغت الزهرة تلك الدائرة السمتية التي يكون خط السمت الخ كوفضل ما بينها وبين الافق
الحسي امكن معرفة ارتفاعها المرئي بتلك الالة ومنه يعلم اختلاف منظرها كما ذكرنا فمع هذا استعلام
اختلاف المنظر بهذه الالة لا يتوقف على نصفها في نصف النهار ثم الفلوة وهي
قرزة في البرة في وسطها والظاهر تسميتها بها لاجل تشبيهها بالشمس لتوسطها بين المرات الخ
الصغيرة التي هي شبيهة بالكواكب وظلام الليل مبني على عكس ما ذكرنا وكون ما هو ابطأ حركة
من الكواكب اكثر بعدا او اعظم مدارا هو المشهور بانه بطوء الكواكب البعيدة عن الارض بحسب الرؤية
انما هو بسبب عظم مدارها او بكليهما وذلك لان اسرع الكواكب حركة بحسب الواقع هو المريخ فانه اذا

اذا كان سريع السير يتحرك في يوم بليلة ثلاثة واربعة عشر الف وستمائة وسبعة عشر فرسخا والقمر الذي هو ابطأ
الكواكب حركة بحسب الرؤية اذا كان سريع السير يتحرك في يوم بليلة اثنين وعشرين الف واربعمائة وخمسة
واربعين فرسخا وقد ثبت ذلك في رسالة مفردة وظاهر ان المريخ اكثر بعدا واعظم مدارا من القمر
كشامة على وجه الشمس قال المطرزي ان من زبرة الى السواد ذكر الشيخ الرئيس في موضع من كتبه
انه رأى الزهرة كشامة في وجه الشمس قال المحقق الطوسي في تحرير المجسطي ذكر الشيخ محمد صالح بن محمد
الترمذي البغدادي ان الشيخ اباعمران بغداد ومحمد بن ابي بكر الحكيم يونسيين من نواح تونكت رأيا يوم
الزهرة على قرص الشمس وفيس بينهما ثمانية وعشرون ونصف وقال صاحب نهاية الادراك في رأى الهادية
الاندلسي في بعض كتبه اني كنت ذات يوم على سطح داري وقت طلوع الشمس فرأيت على وجهها فيئا
كشامتين واستخرجت تقويم الزهرة وعطارد من الزيج في ذلك الوقت فوجدتهما بالقرب
من تقويم الشمس فعلمت انهما الشامتين ايا بهما كانتا وزعم بعض الناس ورد هذا القول صاحب
التحفة ثم قال وبهذا سقط الاستدلال بقول من رأى في وجهها شامة وكذا بقول من رأى شامتين
وجعلهما الزهرة والعطارد لجواز ان يكون احدهما هو النقطة والاخرى عطارد كالمحو في
وجه القمر وهو اختلاف اجزائه سطحه في قبول النور فقيل انه خيال محض وفيه انه ينبغي ان يكون مختلفا عند
الناظرين لكنه لا يتم وقيل انها اثر ظلمة جانبه المظلم تادى الى جانبه المضيء وفيه انه ينبغي ان يختص باطرافه
ولا يكون متفرقا وقيل هو الشيء قد ينماسه كرة النار وفيه انه لا يماسها الا على نقطة وهو غير قابل
للانمحاء وقيل انه جزء من القمر لا يقبل النور وقيل انه مصور بصورة انسان له عينان وحاجبان وانف
وفم وفيه ان المحو ليس باطل وقيل هو سائر دون فلكه فيستر تلك المواضع عنا وفيه انه
ينبغي ان يختلف بحسب اختلاف مواضع الناظرين وقيل اجرام كوكبية من نارة في وجه القمر مظلمة او قليلة
الضوء وفيه ان المرئي في كل وقت من صفحة القمر جزء آخر ومن المحال ان يكون الاجرام المركوزة في جميع اجزائه
على وجه يرى منها اثر واحد دائما وقيل ان الاجزاء حائلة غير وقوع شعاع على جميع اجزائه وفيه ان
الاجرام لا يمكن ان تدوم على حالة واحدة وقيل اجسام مختلفة معه في تدويره غير قابلة للانارة
بالتساوي اما الاختلاف بالنوع او بالوضع وفيه انه يستحيل وقوع تلك الاجرام في التدوير على وجه
يؤثر دائما اثرا واحدا وقيل ان صورة كرة الماء والارض والبحار انطبعت فيه فلم ير تلك المواضع

عنا فيه موافقة كما لا يرى مواضع الشبح في المرايا مضيئة وانما يرى مختلف لاختلاف اجزاء الارض
والماء في قبول ضوء الشمس فان الارض لكثافتها يقع عليها ما يقع عليها من ضوء الشمس بخلاف الماء فان الضوء لا يثبت
عليه لذلك وقيل ينعكس الاشعة من البحار وكرة البخار الى القمر انعكاسا بينا لصقالتها ولا ينعكس من سطح
الربع المعمور لكونه لخشونته فيرى المواضع المستنيرة من وجه القمر بجهة الاشعة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه
من سطح البحر وكرة البخار اضوا من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة فقط بتزييل لانه لو لا الاجرام
والابعاد وذلك لانه استخرج صاحب التحفة ابعد ابعاد عطارد واقرب ابعاد الشمس فوجد ما بينهما فضاء
لا يسع تدوير الزهرة فضلا عن ممثلها وفرضنا هذا الفضاء فلكا آخر لكوكب آخر والفاضل المحقق
الزاهد الكاشي استانف حساب الابعاد والاجرام بطريق دقيق فوجد فضاء ما بين فلكي عطارد
والشمس بحيث يسع ممثل الزهرة فوقع ترتيب الاجرام على ما اختاره بطليموس من غير تمحل وتعسف والتنجيم
ذكر في رسالة سماها سلم السماء من اراد تحقيق ذلك فليطالعها وليس في المدار اولا افلاك
الكسف انما يقع اذا وقع الكوكب معا على خط شعاعي واحد خارج من البصر ومن المحتمل ان لا يقع مدارهما
بين الشمس والابصار واما ثانيا فلانهما اصغر ان عظم مظلمين والقمر اذا كسف من الشمس ما مساحته
مساوية لجرم احدهما لا يظهر المنكسف فيهما بطريق الاولى ان لا يظهر مقدار الكسفة لكونه غائبا
عن الكواكب وذلك بناء على ان اثبات الفضل في الفلكيات لا يجوز والا فيحتمل ان يكون فيه كواكب لا ترى
لبعدها او صغرها ويحتمل ان يكون بعض الكواكب الغير المرصودة فيه لا في الفلك الثامن ولا يحس باختلاف اوضاعها
مع الثوابت المرصودة لعدم الاهتمام باحوالها هذا وقد يقال ان الاطلس في اللغة ما يكون على لون
الديباج له زرقة فيحتمل ان يكون هذا وجه التسمية فيه تعجب لتناهي الابعاد ووجوب وجود آه
هذا تعليل لقوله المحيط بجميع الاجسام يعني لانه محيط بالاجسام لان الابعاد متناهية وتناهيها مستلزم
لثبوت الجهة وثبوت الجهة يستدعي محدد الجهات وذلك لانه اي يكون محيطا بالاجسام كلها وذلك ما تبين
في الحكمة وقوله بناء على ما قاله بطليموس تعليل للحكم المستفاد من قوله وهو الفلك المحيط يعني انا حكم
بان هذا الفلك محيط بجميع الاجسام وليس فوقه فلك آخر بناء على ما قاله بطليموس سماء فسر بالبعد المجرد
الموجود والخلاء بعد جوهري ممتد في الجهات الثلث من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه ويكون مكانا
لها عند افلاطون ومتابعيه لا شيء محض عند المتكلمين فقال الامام الرازي الخلاء الاول جسم الجسم بحيث

بحيث لا ينبذ فيهما ولا يوجد بينهما خلاء وواحد منهما ولعل هذا التوهم نقطة الذي يكون بين الاجسام
ويتبع بعد المقطوع او لا يتناول الخلاء الذي لا يتناهى وعلى جملة هذه الاجرام آه والعالم في اللغة
يطلق على معنيين احدهما جنس ذوي العلم اعني الملك والجن والانس فيقال عالم الملك وعالم الجن
وعالم الانس وثانيهما جنس ما يعلم به الصانع من المخلوقات فيقال عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم
النبات وعالم الاعراض فهو اسم للقدر المشترك بين احاد جنس دون العلم واجناس ما يعلم به الصانع فيصح
اطلاقه على كل واحد منها وعلى مجموعها كما ذكره المحقق الشريف في شرح الكشاف واما في عرف الحكماء
فيقال العلامة في نهاية الادراك العالم اسم لكل ما وجوده لغيره من حيث هو كل وينقسم الى روحاني
وجسماني وقد يقال العالم اسم للموجودات الجسمانية من حيث هي جملة وهو ما حواه السطح الظاهر من الفلك
الاعلى وهذا هو الذي عناه الشارح هنا وينبغي ان يكون المراد بالجوهر في كلام الشارح غير المجردات فانها
ليست من العالم الجسماني يدل على ذلك قوله وما فيها لانها منزهة عن الامكنة والتعلق بالجسم
وهكذا الى ان ينتهي الى الدائرة الصغرى يعني ان ما بين محيط الدائرة العظمى ومحيط الدائرة التي
فوقها بمنزلة كرة الماء وهي ليست تامة في التصوير اذ في ما هذه وعلم ان تقاطع هذه السطوح يحدث
في تلك الاجرام من توهم تقطع سطح دائرة عظيمة جميع الفلك الاعظم مع ما يحويه الى نصفين
ولا تتوهم دورانها على الى ان يعود الى وضعها الاول اي الى ان يعود الى وضعها الاول النوعي
فان القطر المذكور اذا فرض في سطح دائرة نصف النهار مثلا تحدث هذه الدوائر في ذلك السطح فاذا
ادير تلك الدوائر على هذا القطر نصف دورة انطبق هذه الدوائر على سطح دائرة نصف النهار ثانيا
وعاد وضعها الاول نوعا لا شخصا وان ادير نصف هذه الدوائر المحدثة على هذا القطر دورة تامة عاد
الوضع الاول شخصا وحصل الاجرام الكرية فلذلك لم يوجد في اكثر النسخ قوله الى ان يعود الى وضعها
الاول وقد يراد بالدوران في قوله الدوران الغير التام وفي محيط الدائرة الصغرى عطف على
قوله بين كل محيطين اي وما في محيط الدائرة الصغرى قصير بالذات بيان نهاياتهما وذلك
لان نهايات افلاك السيارة لاشتمالها على الخوارج والتداوير يحتاج بيانها الى مزيد تدبر وتأمل
بخلاف نهايتي الفلك الاعظم وفلك البروج فان بيانهما لا يحتاج الى مزيد تأمل اذ هو لوضوحه قريب
من البداهة فكانه ليس بمقصود اصلي فتأمل واعظم عند الجمهور اشارة الى ما ذهب اليه صاحب التحفة

من ان فلك الشمس تحت فلك الزهرة واذا كان كذلك كان المقتضي لجعل جرم الكواكب العظيم من العقول الاول اعظم
من جرم الشمس كافية فيها [illegible] واما كونه لحكمها تعريف المحقق الشريف حيث جعل انبساط الحركة وانقباضها
الازمنة بالحركة وجها آخر لتقديم فلكها فان قلت الحركة من الصفات الحقيقية للفلك وكون الشمس
اشرف واشهر واضوء واعظم من الصفات النسبية للفلك والسببية الاولى لتقديم فلكها وانه لم تكن احدهما سببية
الثانية لم فلا تكون اقل منها فعلى هذا الحكمة ان يقال ان كونها اشرف الكواكب وما يشبهه نعم الوجه حيث
قدمها على سائر الكواكب قلت انه لم يعقد لبيان الكواكب بابا على حدة بل ذكرها مع هيآت الافلاك
في باب واحد فلذا جعل بيان الصفات الراجعة الى الكواكب انفسها من صفات الافلاك واما الحركات
فقد عقد لها بابا على حدة ولم يجعل بيانها داخلة في بيان مباحث هيآت الافلاك فكان
المناسب ان لا يجعل انبساط الحركة علة لتقديم فلك الشمس على باقي الحركات فتأمل [illegible] ولم كرة محيطة بها سطحان
متوازيان هذا التعريف بالاعم على ما جوزه بعض اهل الميزان والحق ان يعني هذا بيان الحقيقة فلكها
الكلي لانه يقال فلا حصر في صدقه على باقي الافلاك [illegible] وكل كرة متوازية السطحين وقد علم من
تعريف الكرة فيما تقدم ان مركز السطح المحيط بالكرة ومركز الكرة واحد والسطح المحيط ابعاد اجزائه
عن السطح المحيط من جميع الجهات واحدة فيكون ابعاد ما عن مركز السطح المحيط ايضا واحدة فيتحد مركز
سطح المحيط والمحاط ومركز الكرة جميعا فهذه المقدمة حاصلة لا حاجة الى ذكرها [illegible] مركز سطحي الشمس
الى ان هو مركز العالم مركزه اي مركز فلك الشمس وهذا هو حاصل النتيجة اللازمة للمقدمتين المذكورتين
اعني قولنا فلك الشمس كرة محيطة بها سطحان متوازيان وكل كرة محيطة بها سطحان متوازيان فمركزاهما
مركزها ففلك الشمس مركز سطحيه مركزه [illegible] بل مركز العالم مركز الكرة لان مركز المحدب والمقعر متباينان فلا
يكونان مركز الكرة بل مركزها مركز المحدب [illegible] وكل فلك مجسم شامل الخ انما قيد بالفلك ولم يقل وكل
كرة شاملة للارض لانها لا يصح بالنسبة الى بعض العناصر بخلاف المقدمة الاولى فانها عامة [illegible]
كالدوائر ومحيطاتها الفلك لا يطلق على جميع الدوائر على ما يوهم ظاهر عبارة الشارح بل انما يطلق
على مناطق الافلاك وما هو في حكم المنطقة كالفلك الحامل على ما سيجيء [illegible] الاكثرون
ومنهم المصنف لا يسمون الافلاك كما قد ذكرنا فيما تقدم ان تعريف الفلك صدق على ما ذكره الشارح اعني كرة متحركة بالكلية
على الاستدارة ذاتها شامل للمتممات الا ان تقييد الكرة بالمستقلة وما ذكره بعضهم من ان الفلك جسم كرة

كرة لا يقبل الخرق والانارة شامل لها ايضا وما وقع في التذكرة من ان الفلك جسم كري محيط به سطحان
متوازيان وربما لا يعتبر المقعر كما في التدوير شامل ايضا للمتممات او يمكن ان لا يعتبر متوازيان وبالجملة
لا فرق بين المتمم والتدوير في اطلاق الفلك على احدهما دون الاخر فكما يمكن ان يقال ان كل
واحد من الافلاك تعلقت به نفس على المذهب الصحيح ولا شك انه تعلقت بالتدوير نفس غير ما تعلقت
بالخارج وغير ما تعلقت بالممثل ولم يتعلق بالمتمم نفس على حدة بل ما تعلقت به النفس هو مجموع المتمم
جزء الافلاك لم يطلق اسم الفلك عليه ومنهم من شرط في الفلك تعلق النفس كصاحب المحيط الكرة لان
يطلق اسم الفلك على المتمم واما ما قاله شارح التذكرة من ان الاكثرين لا يسمون المتممات كرات فوجه غير ظاهر
[illegible] لا ان كل فلك شامل للارض تعريف بالمحقق الشريف وقد يوجه كلامه بان قوله فانه يشارك
فلك الشمس جزء لقوله كل فلك شامل للارض وقوله اذا كان متوازي السطحين صفة لكل فلك شامل
للارض فيكون المعنى كل فلك شامل للارض متوازي السطحين يشارك فلك الشمس في ان مركز سطحيه
مراده فتدبر او فائدة هذه المقدمة بعد انضمامها الى المقدمة الاولى ذلك فيرجع حاصل ما ذكره الشارح
لكنه لا يخفى انه خلاف الظاهر وان قوله اذا كان متوازي السطحين على هذا التقدير مستدرك [illegible] واذا
ضم هذه المقدمة الى الاولى بان يقال كل فلك مجسم شامل للارض فهو كرة متوازية السطحين وكل كرة
متوازية السطحين فمركزهما مركزها وبهذا التقرير يندفع ما توهم ان الحد الاوسط ما لم يتكرر [illegible]
وفي الخطوط المستقيمة على كونها الخ اعترض على ذلك بان اقليدس صرح في الشكل التاسع والعاشر من حادي
عشر الاصول بان الخطوط المتوازية لا يلزم ان يكون جميعها في سطح واحد والتقييد بالسطح الواحد مخل
في معنى التوازي ولا يخفى انه لو لم يقيد بذلك لزم ان يكون كل خط واقع في احد السطحين المتوازيين
متوازيا لكل خط واقع في السطح الاخر اذ هما لا يتلاقيان ولو اخرجا الى غير النهاية وانما يقيد الشارح
السطح بالمستوي كما فعل اقليدس لئلا يخرج عن التعريف الخطوط المستقيمة المفروضة في السطح المستدير
كالاسطوانة والحق ان الخطوط المتوازية لا يلزم ان يكون جميعها في سطح واحد ولا ان يكون كل في سطح مستو
نعم يجب ان يكون كل اثنين منها بحيث يمر بهما سطح مستو واحد فكل خط في احد السطحين المتوازيين متواز
لخط اخر في السطح الموازي الاخر يمكن ان يفرض سطح مستو واحد يمر بهما وكل خطين مستقيمين على سطح
الاسطوانة يمكن ان يفرض سطح مستو واحد يمر بهما كما لا يخفى فتأمل واعلم ان المراد بالامواج في السطوح

المستوية والخطوط المستقيمة هو اوفق اجماعا على الاستواء والاستقامة وذلك معلوم بالاطلاق اما اهل الهندسة
فلا بد هنا قيل انه ينبغي ان يقيد الازواج بالاستواء والاستقامة قوله هو اقصر الخطوط الواصلة اي الخط الذي
لا اقصر منه كما يستفاد به ثم ان اقصر الخطوط الواصلة بين السطحين المستديرين او الخطين المستديرين
هو الواقع بينهما من الخط المار بمركزيهما واقصر الخطوط الواصلة بين السطحين المستويين المتوازيين والخطين
المستقيمين المتوازيين هو ما يكون عمودا عليهما والمراد من قوله واحد من جميع الجهات الوحدة النوعية لا
الشخصية ولو قال من جميع الاجزاء لكان اظهر في المراد قوله واعلم انه لو اكتفى في تفسير التوازي بما طلعنا على هذا المعنى
لكفى لان الابعاد بين الخطوط المتوازية المستقيمة والسطوح المتوازية المستوية من جميع الجهات واحدة اذ
لو كان البعد في احد الجانبين اقصر من البعد في الجهة الاخرى لتلاقيا في تلك الجهة بعد الاخراج كان الخ تفسير
فلا يكونا متوازيين قوله حتى تتم الكرة بواسطة ذلك الاختلاف فيه اشارة الى ان كلمة حتى متعلقة بالاختلاف
لا بتقيم قوله يحيط بسطحي متوازيان لا شك انه يحيط بالفلك الخارج المركز للشمس ممكنة سطوح اثنان
متوازيان احدهما المحدب والمقعر والاخر هو السطح المحيط بالجرم الذي لو اخرج من نهايات الفلك الخارج المركز لكنهم لم
يعتبروه بناء على انهم اعتبروا الشمس كجزء من الخارج المركز ... وكذا الكلام في حوامل المتحيرة فيه تدوير بها
قوله على نقطة مشتركة بينهما هذه النقطة متعينة تعينا تخصيصا بالنسبة الى الممثل وتعينا نوعيا بالنسبة الى الخارج
المركز ومعنى انهما في الوضع هو كونهما بحيث يجوز الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر واعلم ان انفصال
احد الفلكين عن الاخر معلوم واما كونه على هذا الوجه وهو ان يكون التماس بنقطة فغير معلوم لعدم الارصاد لا
تم بعد ذلك لكنهم انما اعتقدوا ذلك بناء على ما تقرر عندهم انه لا فضل في الفلكيات قوله او جانبه بنقطة
على الخارج وذلك لان الاوج من ... بهذه معنا ما العلو قوله يصير به ان السبب في كون الفلك الثاني
وقد حصل بعض ان رحمه الله ... بالفلك الثاني وهو ايضا صحيح لكن ما ذكره انه اظهر قوله يكون
سطحي كل واحد منهما غير متوازيين لان محدب المتمم الاعظم مواز لمقعر المتمم الاصغر ومحدب المتمم الاصغر مواز
لمقعر المتمم الاعظم قوله فيحصل لكل واحد منهما فضل في المتمم يقال له الزوج والازواج فان الواحد اذا كان وحده
يسمى فردا وان كان معه واحد اخر من جنسه يسمى زوجا ويسمى كلاهما زوجين ويسمى الواحد زوجا باعتبار
ان له قرينا في الازواج فكذا هنا قوله لانه على محيط الدائرة المسماة بالفلك الممثل يعني ان هذه الدائرة
تسمى بالممثل لمماثلتها لمنطقة البروج في القطبين والمحور والمركز والاخير ان فلك الممثل حامل لفلك البروج

البروج في القطبين والمحور والمركز فالحكم بان اطلاق الممثل على احدهما مجاز وعلى الاخر حقيقة تحكم ويمكن ان
يقال ان القوم ما لم يحتاجوا الى المجسم وانما احتاجوا الى الدوائر فقط وقد سموا هذه الدائرة بالممثل
فلما ذكروا ثم ان المتأخرين لما احتاجوا الى المجسم سموا هذا الفلك ايضا بالممثل بناء على ان القوم سموا منطقته بذلك
واعلم ان في كلام المصنف اشعارا بان اطلاق الفلك الممثل بحركته على المنطقة حقيقة وعلى الجسم مجاز
ولكن الامر بالعكس اطلاق الفلك على الجسم حقيقة وعلى المنطقة مجاز واطلاق الممثل عليها بالعكس فتامل
قوله منتصف ما بين قطبيه اي يجوز مركز الشمس في سطح منطقة خارج المركز وانما لم يقل كونه
لان المنطقة لم تعرف بعد قوله الا انه لو كان تويا لا نتقض بالتدوير وما ذكره المحقق الشريف
من ان التدوير ايضا جسم كري مصمت وكونه جسم فلك الخارج المركز بناء على انهم لم يعتبروا سطح التدوير
المحيط بالكوكب فاعتبروا الكوكب جزءا منه فرده الشارح بان مجرد الاعتبار المذكور لا يخرجه عن ان يكون له سطحان
في الواقع وذكر بعض الشارحين رحمه الله انه لو سلم ان التدوير مصمت لا ينتقض بقوله الشمس لان
الفلك الذي يحويه التدوير فيه يسمى في الاصطلاح حامل التدوير لا خارج المركز ولا يخفى ما فيه
التكلف فتامل وانما كان الانسب بان كلامه ان لا يجوز هذا القول الشمس لانه ذكر صفة مثل الشمس
خارجا على وجه لم يختص بما كان فالمناسب ان لا يجوز ما ذكر صفة جرم الشمس بقوله لتلائم الكلام
قوله واعلم انما حوال التي تنضبط به وبه ذكره بان يوضع منطقة التدوير في سطح منطقة الحامل
ويكون نسبة نصف قطر الحامل الى نصف قطر التدوير في هذا الاصل كنسبة قطر الخارج المركز الى ما بين المركزين
في الاصل الخارج ويكون حركة الحامل على التوالي في اصل التدوير بقدر حركة خارج المركز في اصل الخارج
وحركة التدوير حول مركزه ايضا بهذا القدر على وجه يكون في القطعة البعيدة على خلاف التوالي
فيتم دورة الحامل والتدوير معا ويكون مركز الشمس في القطعة البعيدة بقدر فضل حركة الحامل
على حركة التدوير وفي القطعة القريبة بقدر مجموع الحركتين لان حركة التدوير وان كانت مساوية
لحركة الحامل بمعنى ان الزوايا الحادثة عند مركز التدوير في ازمنة متساوية للزوايا الحادثة
عند مركز الحامل في تلك الازمنة لكن الزوايا الحادثة من حركة التدوير عند مركز الحامل مخالفة للزوايا
الحادثة منها عند مركزه فيمكن ان يفضل حركة الحامل على حركة التدوير ويحدث على هذا التقدير
لمركز الشمس مدار خارج المركز كما كان في الاصل الخارج بعينه وقد برهنا على ذلك في شرح التذكرة ثم ان

بجمهور افضل ره واصل الخارج لانه ينضبط ولهذا الشيء على هذا الاصل بواسطة بين منطقة المثل ومنطقة
الخارج وعلى اصل التدوير يثبت دائرة منطقة الحامل والمدار الخارج المتوازي ومنطقة التدوير
واختار بعض المتأخرين اصل التدوير لان الفلكيات مثل للارض بمعنى بهذا الاعتبار اقل قوله
بالنسبة الى الممثلات او فوارجها واما قال ذلك لانه تدوير المريخ فانه اعظم جرم من ممثل الشمس ما يوجد
من الافلاك والعناصر وكونه اكمل من تدوير العلويين عظيم في نفسه وان كان اصغر من تدوير المريخ قوله
لا من مركز العالم توضيحه للمحقق الشريف في توضيح الكلام ان سطح منطقة الحامل اذا فرضت
قاطعة لكرة العالم حدثت في محدب الحامل محيط دائرة عظيمة وفي مقعره محيط دائرة اخرى وحدثت
في محدب التدوير محيط دائرة يماس الدائرتين الاولين فالخط الخارج من مركز الحامل المار بمركز
التدوير يمر بنقطة التماس كما ثبت في الثاني عشر من ثالثة الاصول ان الخط الخارج المار بمركزي الدائرتين
المتماستين يمر بنقطة التماس فيلزم ان يكون نقطة التماس الفوقانية ابعد نقطة على محيط التدوير من
مركز الحامل والادنى اقرب ما منه كما ثبت في الثامن من ثالثة الاصول ان الخطوط الخارجة من نقطة خارجة
من الدائرة الى المحيط بعضها قاطعة لها وبعضها غير قاطعة لها منتهية اليها اطول القاطعة هو
المار بالمركز واقصر المنتهية اليها القاطعة هو الواقع على استقامة المركز والخط الذي يخرج من مركز العالم
الى مركز التدوير لا يمر بنقطة التماس الا اذا كان مركز التدوير في الاوج او الحضيض اذ الخط الخارج
من مركز العالم الى مركز التدوير منطبق على الخط الخارج من مركز الحامل الى مركز التدوير وفي غير هذين
الموضعين لا يمكن ان يتطابق هذان الخطان فالنقطتان المذكورتان لا يمكن ان يكون
احديهما ابعد النقط من مركز العالم والاخرى اقرب ما منه في جميع الاوقات واذا حققت هذا فاعلم
ان الخط الذي لا يثبت من الشكل الثامن من ثالثة الاصول وحده بل لا بد من ملاحظة الشكل الحادي عشر
مما كتبنا قوله والكواكب منها لكل واحد من هذه الكواكب يشير الى ان اللام في الكواكب للاستغراق
والضمير منها راجع الى الكواكب المذكورة ويحتمل ان يكون راجعا الى التداوير على انه يوجد بعضه كقوله تعالى
اذا الغوا للتعصيص من يوم الجمعة او على ان يكون للتبعيض لان الكواكب جزء من التدوير قوله يجب الخ
والافلاك الخارجة المراكز الخ المذكورة ذكر بعض الافاضل رحمه الله انه كان على المصنف ان يخرج مدير عطارد
كما خرج خارج الشمس فانه للنقطة المذكورة قلنا المراد من الخارجة المراكز هي الافلاك الخارجة

لان رجة المذكورة لا مطلع الخارج المركز فلا حاجة الى اخراج مدير عطارد واما الخارج المركز
وخارج الشمس فيحتاج الى بيان فلكيهما للاشارة الى كونهما مسمتين بالحامل فلا حاجة ههنا الى بيان كونهما
مسمتين به فان قلت جاز ان يجعل اللام في قوله يحمل على مركز التداوير بمعنى عند كقوله تعالى
لخمس خلون اي عند خمس خلون كما صرح به صاحب مغني اللبيب فيصح المعنى ويسمى حاملا عند حمله مركز التدوير
فلا حاجة الى القول المذكور قلت فيمنع هذا الاحتياج الى القول لغير الشمس كما لا يخفى فتامل قوله لبيين فيه التسمية
شاملا لتسمية ما سطح هذه الافلاك الى الثلاثة منطقة خارج المركز قد سماها القدماء اولا بالحامل
لحمله مركز التدوير ثم المتأخرون سموا خارج المركز بالحامل لانه عليه دائرة مسماة بالحامل كما في مثل
ذلك في المثل قوله بل من الشيخ والطف الله كلمة بل اذا وقع بعد النفي فهي لتقرير ما قبلها على حاله و
جعل ضده لما بعده عند جمهور النحاة وليتقل حكم النفي الى ما بعدها عند البعض واراد انه هنا لغي
الثاني بوثيقة قوله ايضا فتامل قوله ظ هذه العبارة لا يخفى ان هذا الوهم جار في اول البحث حيث قال
فلك العطارد تشتمل على ثلثة افلاك شاملة للارض وايضا يلزم مثل هذا في فلك القمر اذ يلزم ان يكون
فلك المائل عبارة عن المتمميين فقط وايضا تلهم العبارة ان يكون فلك الحامل عبارة عما سوى التدوير
والتخصيص ليحذف الوهم بمثل عطارد كما لا يخفى قوله وهو الحاوي للاخر فيه ذي ما هله فيكل الانعكاس
للمثل انه حاو للخارج المركز لا ينافي للمدير انه حاو للحامل فان الحاوي للحامل بالحقيقة انما هو المتمم
الاعظم من المدير قوله لا دارة مركز ذلك الاوج الى الخارج الظاهر انه متعلق لا دارة ذلك الحوي كما كان
ادارة للمحوي ظ ومركزه لا يظهر الا بعد التامل فلهذا صرح به قوله فذا مثل المحوي المثل اضافة الداخل
المحوي بيانية والظاهر كما اذ لا حاجة اليه قوله ادرك ثم ان الافلاك الخارجة المراكز في ممثلاتها ينبغي ان
حامل عطارد في ثخن مديره على طريقة كون باقي الافلاك الخارجة في ثخن ممثلاتها فلا يلزم ان يكون
المدير من الممثلات كما توهم قوله يسمى الاوج الممثل واوج المدير وذلك لانه كالجزء من الممثل فيناسب
ان ينسب اليه وابعد نقطة على محيط المدير عن مركز العالم فيناسب ان يضاف اليه وقس على ذلك الاوج
المدير واوج الحامل قوله بتصوره ذكر في هيئة الافلاك ينبغي ان يتوهم خطا مارا بالاوج
والحضيض للافلاك كالمحور ليدور السطوح على الخط المذكور نصف دورة فيحدث ما بين
الدائرتين المتوازيتين ممثلا وفي خارج المركز وما بين الدائرتين المماستين متمما وفي محيط

الدائرة الصغيرة فيما بين المتوازيين تدور او بهذه الغاية من تصوير هذه السطوح قوله او العموم
حصل القدماء بما اعترض عليه بان القدماء الذين لم يدركوا حركات الثوابت البطيئة اسندوا الحركة اليومية
الى فلك الثوابت فيكون متحركة باسرع الحركات فكيف تسمى بثوابت ويمكن ان يقال انه اراد انها لا تنتقل من
برج الى برج فان السيارات انما تسمى بذلك لانتقالها من برج الى برج ولما لم تنتقل الثوابت كذلك
سميت بالثوابت وحاصله يرجع الى ثبات اوضاعها مع منطقة البروج وللمتكلف ان يقول ان بعض
القدماء اسندوا الحركة اليومية الى الارض وح لا يكون الثوابت متحركة اصلا فلعل التسمية بالثوابت وقعت
من هذا البعض قوله ذهب الى ان لكل من الثوابت فلكا خاصا وذلك بان يكون تلك الافلاك فوق
فلك زحل محيطا بعضها ببعض متوافقة المراكز متساوية الاقطاب متطابقة المناطق متوافقة
الحركة قدرا وجهة او يكون بعضها فوق وبعضها بين الافلاك العلوية او تحت فلك القمر وقيل انه لما
ما اندرا وحركات الجميع متوافقة في القدر والجهة ومناطقها في سطوح مدارات عرضية ويكون لفلك
الثوابت حركة خاصة زائدة على حركات التداوير ولذلك لا يقع الرجوع ويقع البطوء في النصف
الذي يكون حركة مخالفة لحركة فلك الثوابت وعلى هذا الحمل ان يكون اختلاف مقادير حركات
الثوابت على ما وجد بالارصاد المختلفة من هذه الجهة لذلك قوله ولكن من المشرق الى المغرب في جميع الدورة
قيل هذا القيد زائد لا حاجة اليه بعد ما قيد الافلاك بانها ملاصقة اذ من المعلوم ان حركات الافلاك
التي هي لا تتخذ الاكرة والجواب انه لعله يقيد بذلك ليرد عليه ان حركات التداوير على انها ليست
كذلك قوله واما حيث لا شرق ولا غرب الظاهر في العبارة ان يقال واما حيث لا يتعين الشرق ولا
الغرب والمراد به عرض تسعين ولا يخفى ان الكواكب الابدية الظهور في المواضع التي تتعين فيها الشرق
والغرب يتحرك في نصف الدورة حركة شرقية وفي النصف الاخر غربية فالاولى ان يعتبر في هذا التقسيم
الشرق والغرب في خط الاستواء ويقال حركات الافلاك اما من خط الاستواء الى الجنوب
والمغرب به المشرقة لا حاجة الى الاحتراز عن عرض تسعين والتمثيل بالمدارات الابدية
الظهور ايضا قوله تحدث عنها في ازمنة متساوية فيه بحث لانه اذا تحرك الفلك نصف دورة
في تلك الحركة من زمان لا محالة ويتولد منه في ذلك الزمان نصف دورة اخرى وهكذا ولا شك ان في
مثل هذه الازمنة لم يحدث عند المركز زاوية اصلا فلهذا عدل بعضهم عن هذا التعبير وقال معنى

يكون

معنى انطباقه قوله حول النقطة انما تقطع من محيط دائرة يكون تلك النقطة مركزها في ازمنة متساوية
قسيا متساوية لكن يرد على هذا التعميم ما اذا كانت الازمنة المتساوية ازمنة الدورات التامة
كما يرد هذا على التفسير الاول ايضا فلو بدل في التفسير الاخير لفظ القسي بالمقادير لارتفع الاشكال
قوله ان اليوم بليلته على ما اعتبره اهل الحساب فانهم اعتبروا ابتداء اليوم بليلته من بلوغ الشمس الى
دائرة نصف النهار او الى ما على تقاطعه مع مدار الشمس كما اعتبره المنجمون من اهل المغرب او الى الافق القاطع
معه كما اعتبره حكماء الفرس ومقداره مدة دورة تامة من معدل النهار مع المطالع الاستوائية
لقوس قطعتها الشمس في تلك المدة وهو اليوم الحقيقي او مع قوس من معدل النهار مساوية لقوس
قطعتها الشمس في تلك المدة وهو اليوم الوسطي فيكون اليوم بهذا المعنى زائدا على الدورة بقليل
قوله على ما اعتبره العامة في المعمورة وهو ان يؤخذ المبدأ من طلوع الشمس او غروبها في المعمورة
يزيد مقداره على زمان الدورة بقدر المطالع البلدية والمغارب البلدية لقوس قطعتها الشمس في
ذلك الزمان واما في غير المعمورة فيعتبر بعض اجزاء البروج ابدية الظهور او كان العرض اكثر من تمام الميل
واقل من تسعين وبعض اجزائها معكوسة الطلوع وبعض اجزائها معكوسة الغروب فاذا كانت الشمس في
الاجزاء الابدية الظهور يزيد زمان اليوم على الدورة بدورة او دورات واذا كانت في الاجزاء
المعكوسة الطلوع او الغروب يكون اليوم بليلته انقص من الدورة بقدر المطالع البلدية او المغارب
البلدية لقوس قطعتها الشمس في مدة اليوم بليلته واما اذا كانت العرض مساويا لتمام الميل
فيطلع فيه ستة بروج دفعة وتغرب ستة بروج اخرى دفعة فاذا كانت الشمس في البروج الاولى واخذ
المبدأ من الطلوع او في البروج الاخرى واخذ المبدأ من الغروب يكون مدة اليوم بليلته دورة
واحدة فقط وسيجيء تفاصيل ذلك في مباحث الارض قوله والا لكان الارض ساكنة قال
المحقق الطوسي في التذكرة ان المتحرك بغيره اذا كان جزءا من المحرك او كان مكانا له بالطبع فلحركة
عرضية وقال في موضع آخر منها ان تحريك الفلك فلكا يكون بملازمة المتحرك لمكانه من المحرك لكونه
منه كالجزء من الكل فيحتمل ان يقال ان مقعر الفلك الاعظم مكان طبيعي لفلك الثامن لانهم يقولون المكان
هو السطح الباطن فيكون حركة فلك الثامن بتبعية حركة الفلك الاعظم ومقعر الثامن مكان
لفلك زحل فيكون حركة فلك زحل بتبعية حركة الفلك الثامن وهكذا فللمتكلف ان يحمل كلام

المه علی ان الظرفیة هنا مثلها فی قولهم الظرف فی بیع حاصل الی ما ذکر المحقق الطوسی ولا یرد علیه ان النار لا تلائم
ملازمة النار لمقعر فلک القمر فی الفطرة الاولی سیما عند من یقول بان الموجود فی مکان العناصر فی
مبداء الفطرة کانت نارا فقط ثم صار بعضها ... الی النار کما اشرنا الیه فیما قبل وبطلانه
مسلم عند الکل فیه تعریض بالمحقق الشریف حیث قال بطلانه مسلم عند المه والمحققین لا یقال
لعله اشارة الی ما قیل من ان الحرکة الیومیة بتمامها للارض او بعضها للارض وبعضها للفلک الاعظم
لانا نقول من قال بالحرکة للارض جعل حرکتها ذاتیة ولم یجعلها بتبعیة حرکة الفلک الاعظم ولا حاجة
الی ما ذهب الیه التبریزی ... ولا حاجة الی ما ذهب الیه صدر الشریعة من ان الفلک الاعظم خارج او
مغشوش ... لکرة النار والافلاک الثمانیة فی ثخنها علی ما هو المسطور فی خوارج المراکز مع ممثلاتها وخروج
المرکز قلیلا بحیث لا یظهر للحس یتم المقاصد المذکورة فی الکتب فی بیان ان مرکز الارض منطبق
علی مرکز العالم واذا کان کذلک یتم حرکة الفلک الاعظم حرکات الافلاک الباقیة ویکون فیها
یوم بعینه فقد یتم طلوع وغروب بغیر هذه الحرکة وذلک انما یکون للکواکب السیارة والطلوع انما یکون
من الافق الغربی والغروب من الافق الشرقی ان کانت الکواکب مستقیما وبالعکس ان کان الکوکب راجعا
کما یجیء فی حواشی الخاتمة واعلم ان الکوکب الثابت اذا صار بعده عن معدل النهار اکثر من تمام عرض
البلد فان کان البعد شمالیا یصیر ابدی الظهور وان کان البعد جنوبیا یصیر ابدی الخفاء والکوکب الجنوبی
قد یکون بعده اکثر من تمام عرض البلد وکان ابدی الخفاء ثم یصیر بعده اقل فیصیر ذا طلوع وغروب
وقد یکون بعده اقل من تمام عرض البلد فیکون ذا طلوع وغروب ثم یصیر بعده اکثر فیصیر ابدی الخفاء
وهذا انما یکون بسبب الحرکة الخاصة للثوابت واما انه هل یبطل الغروب والطلوع علی صیرورته ابدی
الخفاء او ذا طلوع وغروب ففیه تردد وبها یتحرک الکل ای الفلک الاعظم یقال له فلک الکل
مرکز الکل وعقله عقل الکل وذلک لاشتمال هذا الفلک علی کل الاجسام فلذلک یقال لحرکته الحرکة الاولی
وهذا انسب بما ذکره المه ثم ان هذه الحرکة تسمی الحرکة الیومیة ایضا لانها تتم فی قریب من یوم بلیلته والحرکة
الشرقیة لکونها اسرعها والحرکة علی خلاف التوالی لان توالی البروج جهة المغرب الی المشرق والحرکة
الشرقیة لطلوع الکواکب بها من المشرق وبعضهم یسمیها الغربیة لکونها الی جهة الغرب وترسم
فی دورة تامة محیطا ای الدورة ... کل نقطة ما عدا القطبین ... وقد یقال او

او طولوس هذا الحکم لما ذکر انه فی اول کتابه فی الکرة المتحرکة وهو اذا کانت متحرکة بحرکة بسیطة او مرکبة
من حرکتین علی منطقة واحدة واما اذا کانت مرکبة من حرکتین مختلفتی المنطقتین فترسم کل نقطة
محیط دائرة والمرتسم من هذه الدوائر قد یکون متحدا فان النقاط التی تکون علی مدار واحد ترسم
جمیعها دائرة واحدة فی قوله کل نقطة علیها اشارة الی ان المراد النقاط المفروضة علی سطحها
واما النقاط المفروضة فی ثخنها سوی ما کانت علی محاذات القطبین فترسم ایضا فی دورة
محیطات دوائر الا انه لم یذکرها اذ لا یبحث فی الهیئة عنها الا نادرا وذلک کمناطق الحوامل الحاصلة
منها ومراکز التداویر ومناطق التداویر الحاصلة من دوران مراکز الکواکب والدوائر
المرسومة علیها عطف علی قوله تلک الکرة واراد بالدوائر المرسومة هو الدوائر المرسومة من النقاط
المتحرکة بحرکة الکرة لا مطلق الدوائر فانه یمکن ان یفرض علی الکرة دوائر غیر متناهیة ولا تکون
النقطتان المذکورتان قطبی الجمیع بل قطب کل دائرة نقطة علی سطح الکرة یخرج الخطوط المستقیمة
الخارجة منها الی محیطها متساویة والقطب بالحقیقة للدوائر الحاصلة بالحرکة واما غیرها فاطلاق
القطب علیه سبیل التشبیه والتجوز ای لکونهما قطبا علی سمت قطبی العالم افاد بهذا التفسیر فی عبارة
المتن لف ونشر اشعارا بان المراد بحرکة ... علی قطبی فلک ... ان یکون قطبا علی سمت قطبی
وبحرکة فلک علی منطقة فلک آخر ان یکون منطقتاهما سطحا واحدا اذا فرضنا قاطعتین
للعالم بثلثمائة وستین قسما متساویة وترک هذا القید لظهوره ویقال لکل قسم منها
جزء ودرجة اعلم ان اجزاء دائرة البروج تسمی درجات اذ النیرین کانا تصعدان فیها وتهبطان واجزاء
سائر الدوائر تسمی اجزاء باسم العام هذا هو الاصل ثم انهم توسعوا فسموا اجزاء مناطق
الافلاک مطلقا درجات تشبیها لها باجزاء منطقة البروج وسموا اجزاء معدل النهار فانها
تسمی اجزاء وازمانا ولا تسمی درجات الا تجوزا واجزاء الدوائر التی لم یعتبر فیها ... حرکة
لا تسمی درجات الا تجوزا وکل دقیقة بستین ثانیة الظاهر ان الثانیة فی الاصل صفة
موصوف محذوف فیحتمل ان یکون الموصوف هو المرتبة یعنی العدد الواقع فی المرتبة الثانیة
ویحتمل ان یکون الموصوف القسمة ای ما حصل بالقسمة الثانیة وقس علی ذلک الثالثة والرابعة
وغیرها مثل مرکز الشمس وهو اسم الفلک المذکور منقوصا منه حرکة الاوج وهو فی کل یوم

بليلته ثمان ثوالث قوله ان قلنا بان فلك الثوابت الى الحركة هذا القيد لما يفهم من الكلام المتقدم
ان حركة الجوزهر هو القدر المذكور اعني آه وانما اذ قلنا ان فلك الثوابت يحرك ما تحته من الممثلات
فحركة الجوزهر يزيد على القدر المذكور بمقدار ثمان ثوالث كما لا يخفى ولقائل ان يقول ان الفلك الذي
اذا كان محركا لما تحته يجوز ان يكون بسيطا وهو ان تفيض له الفلك قوة على تحريك ذلك الفلك وما في جوفه
كما في الفلك الاعظم واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يفيض قوة على تحريك الممثلات سوى ممثل القمر
ولا بد لنفي ذلك من دليل فعلى هذا يجوز ان يكون حركة الجوزهر هو المقدار المذكور قوله وجد منها اول الحمل
منها من المائل وهي نقطة تقاطع المائل مع دائرة عرضية تمر باول الحمل البروجي من جانب الاقرب
او نقطة من المائل بعدها عن العقدة مثل بعد اول الحمل البروجي من تلك العقدة على اختلاف القولين
وسيجيء لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى قوله وهو حركة اوج القمر كما تتحرك بعينه الحالة تتحرك
بحركة الجوزهر ايضا ولهذا سمي بعضهم مجموع حركتي الجوزهر والمائل بحركة الاوج صرح به العلامة في التحفة
قوله فان التفاوت بين السنتين في هذه المدة بين السنتين تم بالسنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة
وستون يوما وخمس ساعات وتسع واربعون دقيقة على مقتضى الرصد الايلخاني والسنة القمرية ثلاثمائة
واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة فيكون التفاوت بينهما عشرة ايام
واحدى وعشرين ساعة ودقيقة واحدة واذا ضربنا ذلك في ثلاث وستين حصل ستمائة
وسبعة عشر يوما واثنتا عشرة ساعة وثلث دقائق فالتفاوت المذكورة يزيد على سنتين قمريتين
بتسعة ايام الا نصف ساعة ومدة سنتين شمسيتين سبعمائة وثلثون يوما واحدى عشرة ساعة
وثلث وثلثون دقيقة فالتفاوت بين السنين ينقص عن سنتين شمسيتين باثنتي عشر يوما و
ست عشر ساعة واثنين وثلثين دقيقة وبذلك قال تقريبا قوله وطابقه الرصد الجديد الرصد
في الاصل جميع رصد الحكم وخادم وهو الذي يقعد بالرصد ان الطريق الحالة ثم اطلق على جميع رصاد
الكواكب اي ينظرون الى حركتها وبلوغها الى مواضع معينة ثم سمي به الموضع الذي يرصدون فيه تسمية
للمحل باسم الحال قوله وزعم محي الدين المغربي وهو من جملة هكذا وقع في بعض النسخ ولا مرجع للضمير المجرور
ظاهرا ويحتمل ان يكون راجعا الى الرصد باعتبار المذكور اي من جملة اهل الرصد او الى خواجه نصير ان يكون
من جملة تلامذته قوله على منطقة تسمى ايضا كلمة ايضا انما هو بالنظر الى الكلام الاول فقط فيقيد معنى

معنى قوله منطقة البروج وهو يسمى منطقة البروج بلا ملاحظة كلمة ايضا وفيه سخافة والمتكلف ان يقول
معناه ان هذه المنطقة تسمى ايضا باسم مخصوص كما ان منطقة الفلك الاعظم تسمى معدل النهار
بخلاف ساير الافلاك حيث لم تسم باسم مخصوص قوله مثل حركة فلك الثوابت قدرا وفي المبادي
ان المراد من عبارة المصنف بالممثل الممثل لمثلية في القدر واما المثلية في الجهة فمعلوم من اول الكلام في الحركات التي
هي من المغرب الى المشرق قوله فتمايل على منطقتها وقطبيها النطاق الفرجين راجعا الى الثوابت
اي منطقة فلكها وقطبي فلكها ففيه مساهلة لا تخفى قوله وفيه اشارة الى ان حيلة لا تبقى ان ايراد
كان جري بدلا على ان حركات السبعة فتعني بالذات فكيف يقال انه اشارة لانا نقول الاشارة
قد تستعمل بحيث تتناول الصريح وقيل انه استثناء ممثل القمر يدل على ان الممثلات تتحرك بالذات
اذ لو كان المحرك للممثلات الفلك الثامن لكان ينبغي ان يتحرك كلها الممثل القمر ايضا اذ لا فرق بينها
وفيه ما عرفت انفا قوله الا بطليموس آه قد يقال ان هذا الاسم الحال الا ان بطليموس صرح بان ممثل الممثلات
تتحرك بحركة البطيئة لا بالذات ولا بالعرض وما يقال ان التعطيل هو ان لا يتحرك بالذات
ولا يكون جائيا في حال لا يجوز بطائل فان تلك الممثلات ما جا به اليه قوله سوى حامل اوج عطارد
ولا يخفى ان ممثل عطارد متحرك بمثل حركة الثوابت فبالضرورة يتحرك اوج التي ايضا تلك الحركة
الا انه لا يظهر تلك الحركة فيه لان المدير يتحرك على خلاف التوالي ويظهر حركة المدير بقدر فضل حركته على
حركة الممثل واما اوج القمر فان كانت حركات الممثلات ذاتية لا يتحرك بهذه الحركة اذ لا يمكن ان يكون
لفلك واحد حركتان ذاتيتان وان كانت حركات الممثلات بتبعية حركة الفلك الثامن فيمكن ان لا يكون
اوجه متحركا بتلك الحركة ويمكن ان يكون متحركا باوجه بتبعية حركة الظاهر من الجوزهر فضل حركته
الاصلية على حركة الثوابت قوله وقد عرفت موضع استثنائه فان الممثل عبارة عن الفلك فينبغي
ان يستثنى ما هو من جنسه وهو الافلاك المختصة وليس من جنس الكواكب والجوزهر اقبح بيستثنى منها ويمكن
ان يتكلف فيقال ان تقدير كلام المصنف سوى حركة اوج عطارد وسوى حركة اوج القمر وحركة
ممثله وحركة جوزهره فحذف المضاف فصح الاستثناء وحركة الممثل ايضا تعسف قوله جوزهره اي العقدة
الراس والذنب نقل عن الشارح ان جوزهر بغير الاضافة يطلق على ممثل القمر وبالاضافة يطلق على العقدة
ولا يخفى ان حركة الراس والذنب انما هي بحركة الممثل فاستثناء الممثل يغني عن استثناء الجوزهر قوله

يعلم ما ذكره اذا قيل ان منطقة في سطح منطقة البروج علم انها في سطح معدل النهار واذا قيل انها محورها
موازية لمحور فلك البروج علم ان احد قطبيها على مسامتة قطب المعدل واما قطب الآخر فيجعل ان يكون مسامتا
مسامتة قطبيه فيتجه ما ذكر الا ان يعلم انه ليس كذلك قوله مبداء هذه الحركة على كلا المذهبين هو الاوج لان
مبداء حركة الفلك الخارج المركز للشمس اما عند المتأخرين فظ واما عند بطلميوس فلان التعديل انما يعرف
بعد مركز الشمس عن الاوج فبالضرورة ينبغي ان يؤخذ مبداء هذه الحركة من الاوج واما مبداء حركة
وسط الشمس عند المتأخرين فاول الحمل كما سيجيء وفيه ان هذه الحركة ليست بحركة المركز فقد يقال المراد
بالمراكز الخارجة هنا الممثلات اى المراكز الخارجة عن مراكز تلك الافلاك لا الخارجة عن مركز العالم
اذ لا يصح ذلك في القمر واضافة المركز اليها باعتبار انها كرات متشابهة حولها وقيل ان الحركة حول
المركز ليس بالمعنى المصطلح عليه بل المراد انها على وجه يساوى ابعاد مراكزها ادوار تلك الحركة عن
مركز الحوامل والا لخرج ما في الوجهين من التعسف قوله بل ضعف مركزها عند المحققين يعني ان حركة
حامل عطارد ضعف حركة مركز الشمس على رأى المحققين لا ضعف وسطها وليس معناه ان المقدار في
الوجهين المذكورين في المتن ضعف مركز الشمس كما توهمه ظاهر عبارة الشرح قوله ويقال لهذه الحركات
حركات اوجات الحوامل لان هذا في حوامل القمر واما في حوامل المتحيرة فبمقتضى ذلك لان اوجات الحوامل انما هي نقاط
وهذه الحركات تتوقف من مناطق معدلات المسير الا ان يراد باوجات الحوامل نقطة من معدل المسير محاذية
لاوجات الحوامل قوله الا انه اشار الى ان يظهر بالتأمل في كلامه فيما سيجيء وهذا الايماء في قوله وان كان
ظاهر قوله على ما نتوهم وقيل المراد بالظاهر في اول الكلام الغالب كما قال الظاهر لانه اذا قيد كلامه
انه وهو فيما يتصور له عرض واقعة الاشارة المذكورة قوله لانا نتوقف معرفة الرواية بالجملة
في النسخ المصححة في بعضها يوجد بالجيم قوله لان عرض مركز التدوير في الحقيقة الشريفة في التسمية حركة
الوضع لان عرض الكوكب انما يحصل بها وهذا ليس بصحيح لان عرض الكوكب انما يحصل بمجموع الحركة وحركة قطر التدوير
معا كما سيجيء مفصلا اعلم انه عنه وقال ان عرض مركز التدوير انما يحصل بما فعله هذه الحركة دخل في عرض
الكوكب بل لان عرض الكواكب لا يحصل الا بها قوله اذا اضيف وقيست الى فلك البروج اعلم ان مركز
التدوير اذا سار فوق سامت منطقة الحامل في زمان مثلا تحدث زاوية عند مركز معدل المسير ويتغير
مقدارها من منطقة معدل المسير وبهذا الاعتبار يقال لهذه الحركة حركة المركز الوسطى وحدث ثانية زاوية

زاوية عند مركز العالم ويتغير مقدارها من منطقة البروج وبهذا الاعتبار يقال لهذه الحركة حركة مركز
المعدل فاذا اضيفت الى حركة مركز المعدل حركة الاوج حصل الوسط المعدل فاذا زيد التعديل
الثاني على الوسط المعدل او نقص منه يحصل التقويم المسمى بالطول وهذا في المتحيرة ويعلم من ذلك
في القمر كما سيجيء وتفصيله في الكتب فعلم بهذا استعمال هذه الحركة المضافة الى فلك البروج بحركة الطول
ومعنى الاضافة الى فلك البروج ان يعتبر هذه الحركة بالنسبة الى مركز البروج الذي هو مركز العالم
قوله الا ان ما ذكره هنا حركة الطول غير هذه الحركة لان ما ذكره هناك من حركة الطول هي
الحركة التقويمية وما ذكر هنا هي الحركة المسماة بالمركز المعدل كما اشرنا اليه قوله وتسمى هذه الحركة
ايضا كلها ايضا لم يقع موقعه والظاهر ان يؤخر عن قوله حركة المركز قوله في عطارد والقمر اى فضل
حركة الحامل الى ذكر العلامة في النهاية ان حركة الوضع في القمر وعطارد مركبة من حركة الجوزهر في
حركة الطول التي هي فضل حركة الحامل على حركة المائل والمدير قوله ومبدؤها عقدة الرأس وهذا
على رأى الاكثرين وهو المشهور في هذا الزمان واما على رأى البعض فمبدؤها منتصف ما بين العقدتين
من جانب الشمال قوله واعلم ان حركة الوضع انما يعتبر في كتب الهيئة في القمر فقط اذ مقادير عرض القمر يوضع
في تلك الكتب بازاء تلك الحركة واما في المتحيرة فيوضع مقادير العروض بازاء المراكز المعدلة والخاصة
المعدلة ولا يعتبر هناك حركة يعني مبدؤها الرأس قوله واما الوسط فيهما ففي القمر فضل حركة صاحب
التذكرة بان وسط عطارد ايضا هو مجموع حركة الحامل والممثل واهل العمل يسمونه فضل حركة الحامل
على حركة المدير قوله المركز فعلى هذا يعني الوسط في عطارد هو مجموع حركة الاوج والمركز كما في غيره
من المتحيرة وحاصل ما ذكره الشارح هنا ان وسط عطارد هو فضل حركة الحامل على حركة المدير منضما
اليه حركة الممثل وفي القمر هو فضل حركة الحامل على حركة المائل منقوصا منه حركة الجوزهر والحقيقة
هو فضل حركة الحامل مجموع حركة المائل والجوزهر قوله وقد عرفت مبدؤه على هذا القول ان مبداء
وسط الشمس على القول بان اوج الشمس ثابت فانه قد مر من قبيل هذا ان مبداءه الاوج وبعضهم
قد جعل مبدؤه على هذا القول ايضا اول الحمل قوله يظهر كما هو في بعض النسخ وجاءت رد الى ما في
كلام المحقق الشريف اه اولا فانه اعترض على المصنف بان هذه الحركات اوساط فانت رأيته الى دفعه
بقوله واعلم ان الاوساط اه واما ثانيا فلان الوسط في عطارد عنده هو عبارة عن مجموع حركتي

الاوج و الحامل وانه قال هو الفضل المذكورة فهذا الكلام موافق للمحققين واما ثالثا فلانه جعل

حركة الطول في غير القمر مجموع حركتي الاوج والحامل وفي القمر هو فضل حركة المركز الى التوالي على حركة

الجوزهر و الى المائل الى خلافه وانه ذكره ان حركة الطول هي الحركة التقويمية كما هو المشهور وذكر

العلامة في النهاية ان فضل حركة حامل القمر على حركتي المائل و الجوزهر يسمى حركة المركز في الطول

واما رابعا فلانه اطلق حركة الوسط في المتحيرة على ما اطلق عليه حركة الطول في القمر مع انه ما

سماها فيه حركة الطول اذا اضيف اليه فلكه الجوزهر وهو الموافق لما ذكره العلامة في النهاية

وانه ذكر ان حركة الوسط في العلوية والزهرة هي كما ذكره هنا وفي عطارد والقراءة وهو الموافق

لما عليه الجمهور قوله لان حركات اعاليها مخالفة آه اذا وجدنا خطين من مركز العالم مماسين منطقة

التدوير على نقطتين منه جنبيا ينقسم منطقة التدوير بقسمين مختلفين اعظمهما الفوقاني واصغرهما

التحتاني ويسمى القسم الفوقاني اعلى التدوير والقسم التحتاني اسفل التدوير وهذا اذا اعتبر حركة

الكوكب على محيط التدوير بالنسبة الى مركز العالم واما اذا اعتبرت بالنسبة الى مركز معدل المسير فينبغي ان

يخرج الخطان المماسان منه وعن مركز معدل المسير فليتأمل قوله وجعلوا الذروة الوسطى اول الحمل

هذا انما هو في الخاصة الوسطى واما في الخاصة المعدلة فقد جعلوا المبداء الذروة المرئية ولم

يتم خلافه لذلك لان المثبت في الزيج هو الاول بناء على ان الموضوع في الجدول هو الخاصة

الوسطى واما الخاصة المرئية فانما يحصل عند استخراج التقاويم بالحساب قوله و حركة التدوير

سواء كانت حركة اعلاه او اسفله الظاهرة حركة التدوير بالنسبة الى البروج اي التعديل الذي يحويه

اهل العمل التعديل الثاني فتارة يجمعونها مع حركة المركز وتارة ينقصونها منها سواء كانت حركة

اعلاه او حركة اسفله وهذه التعديلات في جداول الزيج فالزيج كما يوضع فيه الحركات المستوية

كذلك يوضع فيه بعض الحركات المختلفة قوله فكلام من نظر في الزيج ولم يخض فيه وذلك لانه رأى الحركة

الخاصة الموضوعة في جداول الاوساط على توالي البروج الموضوعة في التدوير وقد كتب ارقام

البروج الاثنى عشر فيها فزعم انها البروج المشهورة وانه لم يوضع في الزيج من حركات التداوير الا ما

كان على التوالي فوجه آه وهو ان بعض اصحاب الزيج وضعوا التعديل الثاني في الجداول على وجه

يزاد على المركز دائما وذلك بالتصرف الواقع منهم في ذلك وبينه الموضع بيانه فلما نظر في الزيج

ورأى ان التعديل دائما يزاد على المركز زعم ان التعديل الموضوع في الزيج هو المأخوذ من حركة

التدوير التي كانت على التوالي اذ لو كان مأخوذا من مطلق حركة التدوير لم يكن التعديل زائدا

دائما بل يكون تارة ناقصا بعض الاوقات وهذا الزعم كما زعم الاول في الفساد بل اشد فساد او منه يعلم

انه لو كان الامر كما زعمه لما كان ينبغي ان لا يحصل العلم بالرجعة من الزيج كما لا يخفى على من له وقوف

على اعمالها قوله ليس ما نه بسبب ذلك الاصطلاح وذلك لان قول المصنف ان المثبت في الزيج هو الحركة

على توالي البروج سواء كانت حركة الاعلى او حركة الاسفل ينادي على فساد زعم هذا المتعسف قوله

اذا جمعت حركة كل من تداوير العلوية وذلك لان حركة مركز زحل ما ب ه له ان د فيقتان و

حركة خاصته حصل ه نط ح يط وكان التفاوت بينها وبين

حركة مركز الشمس اعني ه نط ح كد نقص منها عند ثماني ثوالث لسبع ثوالث و حركة مركز المشتري ه د نط بو

اذا جمعنا مع حركة الخاصة حصل ه نط ح يط والتفاوت انقص بسبع ثوالث و حركة مركز المريخ

ه لا كو م واذا جمعنا مع حركة الخاصة تحصل ه نط ح ك وكان التفاوت بينهما ثماني ثوالث

وهذا معنى قوله الا انه يزيد عليها بقليل ثوالث فالظاهر ان المصنف زعم انه مجموع حركتي المركز والخاصة مساوية

لحركة وسط الشمس اعني ه نط ح كه لا بحركة مركزها فقط وهذا لا يبعد في الارقام فقصور نظرا الى زعمه قوله

وما قيل منه ان هذه الحركة اراد بذلك القائل المحقق الشريف يمكن ان يوجه كلامه بانه اذا تحرك الكوكب

على محيط التدوير يحصل بتلك الحركة عند مركز التدوير في ازمنة متساوية زوايا متساوية وتلك

الحركة هي الخاصة ويحصل بتلك الحركة ايضا عند مركز العالم زوايا مختلفة ويسمى تلك الزوايا زوايا

التعديل وزوايا الاختلاف ومقادير تلك الزوايا تزاد على الوسط تارة وينقص منها اخرى فلذلك

يسمى الحركة الخاصة الاختلاف لانها حركة تحصل بسببها زوايا الاختلاف ومقادير تلك الزوايا

فلعل مراد المحقق الشريف ان هذه الحركة اذا اعتبرت بالنسبة الى مركز العالم تزاد على الوسط وينقص

منه فيندفع الاعتراض قوله في الدوائر المشهورة في هذا الفن قيد بذلك لان لاهل العمل دوائر

اخر كالافق الحادث وهي عظيمة تمر بمركز الكوكب وبجزء من فلك البروج وبقطبي الشمال والجنوب

وكذا نصف النهار الحادث وهي عظيمة تمر بقطبي المعدل وبقطبي الافق الحادث واعلم ان لاهل الهيئة

دائرة اخرى مشهورة وهي دائرة وسط سماء الرؤية وهي عظيمة تمر بقطبي الافق وبقطبي البروج قوله

والدوائر العظام ان نصف الكرة التي فرضت عليها في عبارة انه توهم ان الدائرة المبحوث عنها في هذا
الباب ينبغي ان يفرض على الكرة وكلام المحشي اعم من ذلك كما لا يخفى لانه جعل مورد النقض ردا
لما ذكره الشارح مولانا كمال الدين التركماني من ان المشهور من العظام والصغار التي تذكر في باب الدوائر
هي الكائنة على محيط كرة العالم وذلك لان الدوائر الصغار المذكورة في هذا الباب ليس منها على سطح
الفلك الاعظم سوى المدارات اليومية والمقنطرات وادعى ان ما عدا ما من الصغار مذكورة على
سبيل الاستطراد فتعسف بحيث لا يتبدل المركز لا يقال ان الافلاك المائلة في غير القمر الحاملة
على سطح الممثل فتوهم مناطق الحوامل قاطعة لكرة العالم ومركزها مركز العالم وكانت اولا مراكز
الحوامل فكيف لم يتبدل المركز لانا نقول مناطق الحوامل فرضت اولا قاطعة للممثل ثم اذا حدثت الافلاك
المائلة في سطوح الممثلة وصارت مراكزها مركز العالم ثم اذا فرضت هذه الافلاك اي المائلة قاطعة
لكرة العالم حدثت على سطح الفلك الاعظم دوائر لم يتبدل المركز فيها قوله يعني ان الدائرة هو ان العظيمة
فيه انه لو كان المراد هذا يلزم قوله لا حاجة مستدركا اذ حينئذ ذلك لا ينفع في الشمس كما قوله والحق
ان مناطق الافلاك الممثلة انما كان لكون ذلك لان التأويل الذي ذكره خلاف ظاهر العبارة وان المنفصلة
الصغيرة الحاصلة من حركة مركز حامل القمر حول مركز العالم يصدق عليها انها تحدث من ضياع محيط
العالم بحيث لا يتبدل المركز فينبغي ان يكون عظيمة وهو بعيد جدا قوله انها في الحقيقة دائرة حادثة
فيه بحث لانه لو كانت بمدار مركز الشمس وتسميتها بالدائرة الشمسية لاجل انها في الحقيقة حادثة من
توهم منطقة خارجا قاطعة لكرة العالم لجواز ان يكون تلك الدائرة حادثة من توهم منطقة الخارج
قاطعة لكرة العالم ولما كان الشمس يلازم سطحها تلك الدائرة عرفت بمدار الشمس وسميت بالدائرة الشمسية
والحق ان منطقة البروج في القديم كانت اسم منطقة الخارج لان القدماء لم يثبتوا الفلك الاعظم
بعد اثباته توهموا منطقة الخارج قاطعة للعالم فحدثت في سطح الفلك الاعظم دائرة فسموها منطقة
البروج لما انهم اعدوا اثبات الدوائر في سطحها فاطلاق منطقة البروج على منطقة الشمس بحسب
الاصل صحيح لا حادثة في سطح الفلك الاعظم في زماننا باعتبار الحال قوله لان الشمس اذا سامتت اعتدل
الليل والنهار تقريبا التخصيص بالشمس اتفاقي والاولى ان يقال لان كل كوكب اذا سامتها اعتدل
نهاره وليله انما قال تقريبا لان الاستواء الحقيقي انما يكون اذا انطبق حلول الشمس نقطة الاعتدال عند

عند الطلوع او الغروب وكذا الاوج في احد الاحيائين فانه اذا انخفض الاول كان قوس النهار كقوس
الليل فان يكون بين مالمث(?) وبعد بالبعد عن الاعتدال بجزء فقوس نهار احدهما كقوس ليل الاخر واذا انخفض
الثاني كان حركة الشمس في النهار اكثر من الليل سرعة وبطوء والتفاوت بين النهار والليل انما يكون
انما يكون بحسب اختلاف مدار النهار واختلاف حركة الشمس في الزمانين فاذا ارتفعا تساوى الليل والنهار
تحقيقا لكنه لما كان هذا الاختلاف المذكور نادر الوقوع جدا قال ابن يباخ(?) ان بطليموس لا يقول
بحركة الاوج فعنده لا يمكن ان يتساوى الليل والنهار اصلا قوله استوائهما في المعدل فسر الاعتدال
بذلك لئلا يتوهم ان المراد الاعتدال في الحرارة والبرودة وانما لم يجز ان يكون المراد ذلك لان الاعتدال
في الحرارة والبرودة عند مسامتة الشمس اياها لا يكون في جميع المواضع بل في اكثرها وانما لم يقل او لا لان
الشمس اذا سامتها استوى الليل والنهار لان ذلك لا يصلح جوابا للسؤال بتسميته بمعدل النهار قوله ومنه
يعلم وجه اخر للتسمية بمعدل النهار فانه اذا كان الموضع المذكور فيه معدل النهار بسمت الرأس يجب تساوي
ليله ونهاره مناسب ان يسمى بمعدل النهار ولم يسم بمعدل الليل لان النهار اشرف قوله اعني محيط الدائرة
تحدث على سطح الارض زاد لفظ المحيط ليعلم ان المراد بالدائرة الواقعة في عبارة المتن محيطها
ولا حاجة الى ذلك لان الحادث على سطح كرة من قطع سطحها بالابد الا محيط دائرة مع انه يحتاج
الى ان يجعل اضافة المحيط الى الدائرة بيانية قوله المعدل ايضا يسمى مدارا يوميا فيلزم اشتباه
ان يقال المدار اسم الدوائر المرتسمة بدور الفلك الاعظم من كل نقطة تفرض عليه سوى قطبيه قوله
من كل نقطة تفرض عليه هذا صريح في ان المدار عبارة عن المحيط وح ينبغي ان يراد بالمعدل محيط
ليصح مواسميت المدار له مع ان المتبادر من كلامه في اول الباب ان المراد بالدوائر سطوحها و
الامر فيه سهل وانما قال في قريب منه يوم بليلة لان اليوم بليلة على اصطلاح الحساب هو مقدار
دورة من معدل النهار مع مطالع السواء الحقيقية لقوس قطعها الشمس بالحركة التقويمية في هذا الزمان
قوله لان البروج قد اعتبرت عليها يعني ان صورة البروج قد تخيلت في الفلك الثامن بحيث يمر بها منطقة
البروج بأوساطها قوله ما تنقلها دائرة البروج في القطبين والمحور والمركز ثم نرفع لما تنقلها له
في مقدار الحركة لبشمول وجه التسمية مثل الشمس عند بطليموس فانها غير متحركة عنده ومثل القمر فان حركته
ليست بحركة دائرة البروج قوله في عرفهم انما قال ذلك لان حكماء الكوكبية في الحقيقة هو التسطيح(?)

للحيط به من الفلك او البعد الذي فوق سطح الكوكب على اختلاف القولين وان فرض طرف الخط المذكور ليس في سمت
حقيقة مه اذا كان مركز الكوكب في سطح منطقة البروج وذلك لان الخط المذكور حينئذ فانه في سطح منطقة البروج
فيكون بتمامه في ذلك السطح فيكون مركز الكوكب الواقع على ذلك الخط في ذلك السطح مه لتوهمنا دائرة
مارة بقطبي البروج وبطرف ذلك الخط بين ما ذو لسيوسيوس في الاكر ان كل نقطتين على سطح كرة
يمكن ان يمر بهما عظيمة فاذا فرضت عظيمة تمر بطرف الخط وباحد القطبين تمر بالقطب الآخر لتقابلهما
وبذلك يبطل المط مه بل ربع دائرة من قطب فلك البروج لا يخفى ان الدائرة المارة بقطبي البروج
تقطع منطقة البروج على نقطتين متقابلتين وح ينبغي ان يقيد نقطة التقاطع بالتي هي اقرب
الى الكوكب او يقال شرطا ان لا يقع بين نقطة التقاطع وبين رأس الخط قطب فلك البروج كما فعله
الش والاة اذا قيل قوامها ربع دائرة من قطب فلك البروج الواقعة من المنطقة في جهة طرف الخط علم
بطرف الخط الذي ينتهي الى المنطقة فلا حاجة الى التقييد بما ذكر فلهذا اضرب الش عما ذكره المص الى
ذلك واعلم انه اذا كان كوكب على نفس قطب البروج لا يتعين مكانه من فلك البروج مه اذ مركز الكوكب
اذا كان عليها يعني الكوكب في عرض ينبغي ان لا يتوهم ان الكوكب اذا لم يكن عليها لم يكن له عرض لجواز ان
يكون الكوكب على نفس القطب مه وقد سميت المدارات الطولية وينبغي ان يجوز تسمية منطقة البروج بالمدار
الطولي كما سمي معدل النهار بالمدار اليومي مه وكان مراده بحركة لا ادري من هذا التقييد اذ لو لم يقيد
اي مركز انه لم يلزم تقاطع المنطقتين وان كان القطبان متغايرين كما في منطقة خارج المركز و
منطقة ممثله مه على محيط العالم ولم يتكلف ان يعتبر تقاطعهما على محيط الثامن وهو الانسب
بسياق كلام المص لانه اعتبر مدارات الوضع في سطح محيط الثامن فناسب ان يعتبر منطقة البروج ايضا في
الثامن ويمكن ان يعتبر المدارات الوضعية ايضا على محيط العالم وذلك بان يخرج خطا من مركز العالم الى
نقطة على محيط الثامن ويخرج الى سطح الفلك الاعلى فاذا دارت تلك النقطة على محيط الثامن
دورة فقد دار طرف ذلك الخط المذكور على سطح الفلك الاعلى دائرة وهو المدار الوضعي في سطح
الفلك الاعلى لتلك النقطة وقس على ذلك سائر المدارات الوضعية مه على التوالي الشمال قيل
انما سميت تلك الجهة بالشمال لانها عن شمال مستقبل المشرق بوجهه كذا ذكره العلامة في النهاية
وفيه سهو لان شمال الكائن بكسر الشين والشمال الذي هو الجهة بفتحها وهو في الاصل الريح التي تهب من تلك

تلك الجهة مه من كوكب جدي هو كوكب على رأس ذنب الدب الاصغر يقرب من القطب قال المطرزي في المغرب
يقال لكوكب القبلة جدي الفرقد بفتح الجيم وسكون الدال والمنجمون يسمونه الجدي على لفظ التصغير
فرقا بينه وبين الجدي الذي هو البرج مه عند وصول الشمس اليها في معظم المعمورة قيد بذلك لانه
في خط الاستواء وما يقرب منه يحصل الصيف عند وصول الشمس الى اول الحمل وكذا عند وصولها الى
اول الميزان ولذلك قال ويحصل الخريف في اكثر المعمورة وايضا في خط الاستواء يحصل الشتاء
عند وصول الشمس الى اول السرطان فلذلك قيد بقوله في اكثر المسكونة واما الانقلاب الشتوي فكما
فيكون عند وصول الشمس اليه اول الشتاء في جميع الاقاليم بل في جميع المعمورة فالتقييد بقوله
في اكثر الاقاليم غير محتاج اليه بل مخل نعم اذا بلغ الوضع الجنوبي الى قدر الميل الكلي اول الجدي فقد
الموضع بسمت الرأس فعند حلول الشمس فيه يكون مبدأ الصيف لكن هذا الموضع ليس من الاقاليم فلو
قال في اكثر المواضع لم يرد ما ذكرنا عليه ولعله جعل الش اطلق الاقاليم على المواضع الجنوبية
الوضعية بسبيل التشبيه والتجوز كما يشهد به الفطرة السليمة اما البرهان الهندسي على ذلك فتقول
في توهم ان نتوهم دائرة مارة بقطبي البروج والمعدل وهي تنصف كلا من نصفي المنطقة و
المعدل المحدودين بالاعتدالين كما تشهد به الشرايف لسبيين الثاني مباحث دائرة الميل الثاني
البعد بين نقطة ومحيط دائرة قوس من عظيمة مارة بتلك النقطة وبقطب تلك الدائرة
فالبعد بين قطب المعدل الشمالي وبين نصف منطقة البروج الشمالي هو القوس منها المارة
بالاقطاب الاربعة المذكورة التي بين قطب المعدل الشمالي وبين هذا النصف من منطقة
البروج فنقطة تقاطع منطقة البروج مع المارة بالاقطاب الاربعة اعني منتصف النصف
اقرب الى قطب المعدل من سائر اجزاء ذلك النصف اليه فبعد تلك النقطة عن معدل النهار
اكثر من بعد سائر اجزاء نصف المنطقة الى المعدل فان ابعاد اجزاء المعدل عن قطبه ارباع
وكذا الكلام في النصف الجنوبي فاذن نقطتا التقاطع بين المنطقة والمارة بالاقطاب
اللتان هما منتصفا نصفي منطقة البروج يكونان غايتي البعد بين المعدل والمنطقة
وذلك ما اردناه مه واحد بهما جانب الشمال هذا انما يصح في المواضع التي عروضها اقل
من الميل الكلي فان رأس السرطان فيما اذا كان على نصف النهار كان في شمال سمت الرأس فيه

قوله

ما يلي الشمال واما اذا كان الوضع اكثر من الميل الكلي فاول الشرطان يمر في جانبه الجنوبي من سمت الرأس فلا
يصح ما يلي الشمال ولو قال ما يلي قطب المعدل الشمالي لم يرد عليه ما ذكرنا ويمكن ان يقال ان الفلك
ينقسم بدايرة اول السموت بنصفين شمالي وجنوبي فاول الشرطان اذا كان على نصف النهار
كان في القسم الشمالي او قريبا منه فلا اشكال فتامل مه وستقف على فائدة هذا القيد وسيجي في
مباحث خواص البقاع ان في خط الاستواء وما يقرب منه يكون فصول السنة ثمانية فيكون مدة
قطع الشمس كل ربع منها هي مدة فصلين من ثمانية فصول السنة مه لكان اولى اما اولا فلان
ما ذكره انما اخص ما ذكره المصنف واما ثانيا فلان المصنف ذكر لفظ كل في موضع لا حاجة اليه و
ترك في موضع يحتاج اليه مه واما مرورها بقطبي البروج واحد قطبي العالم فالوضع فيه كاف
اما الوضع كافية مرورها بقطبي البروج فقط واما مرورها باحد قطبي العالم فلانه قد مر انه يمكن
ان يمر دوائر عظام غير متناهية بنقطتين متقابلتين واذا مرت دوائر عظام غير متناهية
بقطبي البروج فلا محالة تمر واحدة من تلك الدوائر باحد قطبي العالم لكن المنافة بينهما فالاولى
في بيان ذلك ان يقال ان تاوز وسيدوس بين في الاكران كل نقطتين تفرضان على سطح الكرة يمكن
ان يمر بهما عظيمة فاذا فرضنا عظيمة تمر باحد قطبي البروج واحد قطبي العالم تمر ضرورة بالقطبين
الآخرين لكونهما متقابلين مه واما مرورها بالانقلابين فلان بيان ذلك بان يقال ان كل
عظيمة تمر بقطب عظيمة اخرى فالاخرى ايضا تمر بقطبها على ما تبين من اول اكر ثاوذوسيوس لما
تبين ان المارة بالاقطاب تمر بقطبي المعدل وقطبي البروج فهما تمران ايضا بقطبي المارة بالاقطاب
الاربعة فالنقطتان المشتركتان بين المعدل ومنطقة البروج وهما نقطتا الاعتدالين قطبا
لها فكان البعد بين الدائرة وقطبها بقدر ربع الدور فالقوس الواقعة من منطقة البروج
بين الاعتدال والمارة بالاقطاب ربع فثبت المط مه ثم اعلم ان جميع الخطوط الخارجة من
كل من الخطوط المستقيمة الداخلة في ثخن الفلك ولو اريد بالخطوط الخطوط المستديرة الواقعة
على سطح الفلك ينبغي ان يقيد بما يكون من الدوائر العظام مه كما سنبين في اول اكر ثاوذوسيوس
انما قال كذلك لان هذا الحكم لم يبين بالفعل في ذلك الكتاب بل يبين في الشكل السادس عشر
منه ان كل دائرة تمر بقطبها عظيمة في العظيمة تقوم عليها على قوائم ويبين في الرابع عشر منه ان كل

كل دائرة يقطعها عظيمة على زوايا قائمة فالعظيمة تمر بقطبيها فيتبين من الشكلين
انه اذا مرت عظيمة بقطبي عظيمة تمر الاخرى ايضا بقطبي الاولى مه بالعرض وذلك لانه يمكن
ان يمر بقطبي البروج دوائر غير متناهية فيتحد واحد بالاحالة بنقطة من النقط الاربع ويكون
في النقط الثلثة الاخر والاحسن ان يقال ان النقط المذكورة مع احد قطبي البروج نقط
على سطح الفلك فيمكن ان يمر بها عظيمة واحدة كما تبين في ثاوذوسيوس مه ولا يخفى عليك ان
تفصيلها الحاصل ان قطب كل دائرة من هذه الدوائر الست نقطة على منطقة البروج
بعدها عن تلك الدوائر ربعا من المنطقة والتقاطعات الواقعة على المنطقة من الدوائر
الست اثني عشر فكل تقاطع منها قطب لدائرة يكون بين تقاطعها وبين التقاطع الاول
تقاطعان اخران مه وهو ما احاط به نصفا دائرتين على الظاهر المراد تقسيم سطح الفلك
فيكون المراد من نصفي الدائرتين نصفي محيطيهما فان كان المراد تقسيم جرم الفلك مع ما في
ضمنه فالمراد منهما نصفا سطحيهما او يراد بالاحاطة الاحاطة الغير التامة مه والقوس
التي بين الدائرتين الاضيق او الاخص مثلا يقال القوس من منطقة البروج بين دائرتين
مجاورتين منها الى الجانب الاقرب تسمى برجا وهو في اللغة القصر والحصن فكانه قصر او
حصن للكوكب لدخوله فيه مه من صورة توهمت على المنطقة اي على المنطقة وما
يقرب منها من الجانبين مه على صورة غنم ذي قرنين وهو الحمل موضوع على مجانبة الشياه
ولعله اراد الواحد منها تجوزا او الاظهر ما هو المذكور في الكتاب على صورة كبش ذي قرنين
والكبش الذكر من اولاد الغنم اذا كبر مه وقد التفت الى خلفه صرح بعضهم بان وجهه
على ظهره فكانه يلحك ظهره بفيه مه مقدمه الى المشرق ومؤخره الى المغرب الجنوب
على ما هو المذكور في الكتب ثم قبل انه بارك على يديه وقد التفت
الى جنبه مه ومن كواكبه الثريا والدبران اي الثريا فكواكب صغيرة متقاربة قيل انها ستة
وقيل سبعة وفي بعض كتب الميزان نبينا عم رأى ثلاثة عشر والثريا تصغير الثروى
من الثروة وهي الكثرة سميت بذلك لصغر كواكبها وكثرتها وقيل لان المطر الذي عند نوئها
يكون منه الثروة اي كثرة المال بسبب الخصب واما الدبران فهو كوكب احمر على عقب

الزبانيين على طرف صورة رقم السبعة من الارقام الهندسية ويسمى بذلك لدبوره وتبعيته الثريا قوله
وللمتوالين التوأم اسم للولد اذا كان معه آخر في بطن واحد يقال لهما توأمان كذا ذكره المطرزي
قوله جوزاء السماء اي وسطها هكذا وقع في الرسائل وفي بعض النسخ جوزاء السماء وهو الصحيح اذ
المذكور في كتب اللغة ان جوز كل شيء وسطه وجمعه اجواز وذات جوزاء صاحبة التسمية
وقيل ان العرب يسمى صورة الجبار التي هي من الصور الجنوبية بجوزاء لبياض اذ هي كالشاة وكره
ضياتها والجوزاء الشاة التي ابيض وسطها واسود رأسها واطرافها ثم سميت القوس
الثالث من صورة المنطقة بالجوزاء فانها صورة الجبار تسمية للشيء باسم مجاوره قوله
والنثرة الذي هو قلب الاسد في صورة الاسد كوكبان متقاربان كلاهما من القدر الاول احدهما كوكب
الجبهة على منخر الاسد في تلك الصورة وهو طرف خط معوج الكواكب ويسمى هذا الخط بالجبهة
والثاني منها الى الثور وثانيها على طرفه بين ويسمى الصرفة لانصراف الحر عند طلوعه
بالغدوات وانصراف البرد عند سقوطه في الغرب بالغدوات وهاتان من منازل القمر قوله
ومن جملتها الضفيرة اي ومن جملة الهلبة ثلاثة كواكب تسميها العرب بالضفيرة وهو الذوابة
من الضفيرة هو فتيل الشعر وادخال بعضها في بعض معوضا وفي خلال الضفيرة كواكب كثيرة
مجتمعة يعسر احصاؤها لكثرتها فشبه كواكب الثريا وتسمى العرب هذه الكواكب المجتمعة بالهلبة
والهلبة الشعرة التي تكون على ذنب اليربوع وذلك لانه يخرج من عند الصرفة سطر من كواكب منعوج
فيه تعويج يتصل بالهلبة وهي تسمى ذنب الاسد الميل فسمتها العرب بالذنب وعد من
جملة صور الاسد وعلى هذا انتهى كلامه واما عند المنجمين فكواكب الهلبة من الخارجة من صورة
الاسد والعرب تشبه الهلبة بالسنبلة لكثرة كواكبها وكثافتها ولهذا زعم بعضهم ان برج
العذراء تسمى سنبلة لكونها في محاذاتها قوله وقد قيل بها سنبلة قيل هذه السنبلة
هي كواكب الهلبة اذ هي قريبة من يدها اليمنى وقيل السنبلة انما هي في يدها اليسرى اعني السماك
الاعزل قال ابن الصوفي المنجمون يسمون السماك الاعزل بالسنبلة وقد رايت على
كرات كثيرة قد صور هذه الاعزل بالعين المهملة والهاء المعجمة الكواكب المصورة سنبلة
وانما تسمى بالسماك لسموكه وارتفاعه ووصف بالاعزل وهو الذي لا سلاح له وذلك

وذلك بازاء السماك الرامح وهو الرامح كوكب قريب بينهما فتسمى بالرامح في رأس العين
قوله وحتها لخر الجنوب لحلقه في الاصل السم وارادتها هنا ذنبها لانه محل السم
قوله ثم برز من مغرز العنفح البروز الظهور والخروج والمغرز مفعل بكسر العين
من الغرز وهو ادخال اسفل الرمح ونحوه في الارض والمراد بمغرز العنفح
اصله والحقو الازار والمراد بها هنا معقد الازار والمراد بالذوائب
طرف العانة قوله واغرق في النزع اي بالغ فيه قوله وجنح تحتها الاخر الحوت وهو
كوكب من القدر الاول مشترك بين صورة ساكب الماء وصورة الحوت التي هي من الصور
الجنوبية وليس المراد به الحوت الذي هو من البروج قوله من كواكب على تعويج اي
انحناء وتعوج يقال عوج البناء اي مثله ويسمى خيط الكتان تشبيها به في
الرقة واللطافة وذلك لان كواكب الخيط صغيرة جدا قوله ولا يذهب عليك ان هذه
الكواكب دون البروج متحركة وذلك لان البروج فرضت على الفلك الاعلى مبتدأة
من نقطة الاعتدال الربيعي وهو نقطة معينة من معدل النهار لا يتحرك بحركة الفلك
الثامن ملاقية لنقطة اخرى من منطقة البروج وهي متحركة بحركة الفلك الثامن
والحاصل ان نقطة الاعتدال مشتركة بين معدل النهار ومنطقة البروج لكنها
نقطة متخصصة من معدل النهار ونقطة نوعية من فلك البروج وابتداء البروج من
النقطة المتخصصة وهي لا تتبدل بحركة الثامن واذا لم تتحرك مبدأ البروج بتلك
الحركة لم يتحرك ما عداها قوله لئلا يقع خبط في الحسابات المبنية في الارصاد وفيه خفاء
لانه اذا علم ان في الارصاد القديمة كان المبدأ اول الحمل وعلم في الزمان المفروض ان المبدأ
متى باول الثور مثلا لا يقع الغلط في الحساب نعم يمكن ان يقع الغلط اذا لم يطلع
على التسمية الجديدة قوله اذا فرضت قاطعة للعالم قيد للفلك الاعظم اذ الدوائر التي
فرضت في سطح الثامن فما لم يفرض قاطعة للعالم تنتقل الفلك الاعظم بها وانما لم يفرض
لانقسام العنصر بالعدم العائرة في ذكرها بعض ارباب الحقيقة هو الشيخ الجليل
محي الدين العربي قوله دائرة عظيمة ثابتة التقييد بالثابتة احتراز عن معدل



النهار في عرض تسعين فان الخط الواصل بين سمتي الرأس والقدم وان كان عمودا عليه
لكنه لا يسمى افقا اذ لا يقال انه منطبق على الافق وفي هذا افادة التقييد في
المعنيين الاخيرين اذ لو لم يقيدهما لانتقض التعريف في عرض تسعين ببعض
المدارات اليومية قوله بماس الارض من فوق يعني انه يطلق على موضع قدم الناظر
وقد مر ان الخط الواصل بين سمتي الرأس والقدم اعني الخط الذي على استقامة قامة
الناظر عمود على الافق الحقيقي فيمر بمركز العالم كما بين ثاوذوسيوس في اولى
الاكر وهذا الخط عمود على الافق الحسي ايضا فان العمود على احد السطحين المتوازيين
عمود على الاخر بشكل الرابع عشر من حادية عشر الاصول وقد بين ايضا في اولى الاكر
انه اذا اخرج من قطب الدائرة عمود من مركز الكرة على السطح المماس لها يمر بنقطة التماس
فاذن نقطة التماس من فوق ههنا هي موضع قدم الناظر وهو المطلوب قوله ويماس
تحتها او فوقها وتحت الثانية لم يتكلف انه يدل على امكان وقوعها على محيط الثانية
وذلك اذا كانت مركز البصر في النقطة التي تماس الارض بها سطح الافق الحسي
وح يكون الخط المماس الخارج من البصر سطح الافق الحسي بالمعنى الاول قوله الا
اذا حمل العظيم اه الفصل على ما هو اتم العموم الحمل له فيه ح لانه اما ان يحمل العظم
على الحقيقي او التقريبي او الاعم منهما وعلى كل تقدير فالفصل اما حقيقي او تقريبي
او اعم منهما فعلى الاول وهو ان يكون كلاهما حقيقيا ان اريد الفصل في جميع الاحوال
فلا يصدق التعريف على شيء من الافاق وان اريد الفصل في بعض الاحوال يصدق
التعريف على الافق الحقيقي وعلى الثاني وهو ان يكون العظم حقيقيا والفصل تقريبيا
فالتعريف يصدق على الحقيقي لكن يصدق ايضا على دوائر عظام كثيرة يكون اقطابها
قريبة جدا من قطب الافق وكذا الكلام اذا حمل على الثالث وهو ان يكون العظم حقيقيا
والفصل اعم وعلى الرابع وهو ان يكون العظم تقريبيا والفصل حقيقيا فالتعريف
لا يصدق الا على الافق الحسي بالمعنى الثاني ويكون المراد بالعظم التقريبي ان يكون في كرة
الاول فانه تقريبا لا انه يكون تقريبيا وانما فعلى الحسي فانه يكون كل منهما تقريبيا بالضرورة

لا يصدق التعريف الا على الافق الحسي بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني ولا على الافق الحقيقي
لكن يصدق على دوائر كثيرة اخرى لم يبعد منها بافق وعلى الخامس وهو ان يكون العظم
تقريبيا والفصل اعم فالتعريف يصدق على الافقين الا اذا اريد بالعظم التقريبي ان يكون
تقريبيا دائما فيكون كالخامس وعلى السابع وهو ان يكون العظم اعم والفصل حقيقيا
فالتعريف لا يصدق الا على الافق الحسي بالمعنى الثاني لا الاول وعلى الثامن وهو ان يكون
العظم اعم والفصل تقريبيا فالتعريف يصدق على الافق الحقيقي والافق الحسي بالمعنى
لا بالمعنى الثاني لكن يصدق على دوائر اخرى لم يبعد منها بافق وعلى التاسع وهو ان يكون
كلاهما اعم فالتعريف يصدق على الجميع وعلى دوائر اخرى ايضا هكذا ينبغي ان يفصل هذا المقام
قوله وبالنسبة اليها يعرف الطلوع والغروب فالمنجمون يعتبرون بلوغ جزء او مركز الكوكب الواقع
على الافق الحقيقي طالعا او غاربا واما العامة فيعتبرون الواقع على الافق الحسي بالمعنى
طالعا او غاربا قوله طلوعه هو وقوعه فوقه بعد ان كان تحته الظاهر ان هذا القيد تعريف
بالمحقق الشريف حيث قال الطالع ما كان فوقه والغارب ما كان تحته فيلزم ما ذكره الشارح
لا يقال الكوكب لا بد من الظهور طالعا ولا بد من الخفاء غاربا والتحقيق ان الطلوع
يطلق على معنيين احدهما وقوع الكوكب فوق الافق سواء كان ابتداء الظهور
او لم يكن وبهذا المعنى يقال ان كانت الشمس طالعة فالزمان موجود وثانيهما انفصال
الكوكب عن محيط الافق متوجها الى فوقه سواء كان قبله تحت الافق او لم يكن وبهذا
المعنى يقال طالع وقت كذا هو جزء كذا من البروج وعلى هذا القياس يطلق الغروب
على معنيين فتدبر قوله لان الخط الواصل بينهما هذا التعليل بالنظر الى ما ذكره الشارح
في تعريف الافق ظاهر واما على ما ذكره المصنف فلا لانه ذكر للافق خواص ثلاثا وهو الفصل
بين ما يرى وبين ما لا يرى ومعرفة الطلوع والغروب بالنسبة اليها وكونه قطباه سمتي
الرأس والقدم واذا ضم كل من هذه الخواص الى العظيمة حصل التعريف الجامع المانع
فلا حاجة الى الاستدلال على ما ذكر ههنا قوله ويقال للخط المستقيم الواصل بينهما ان كان نقطة
المشرق والمغرب تقاطع الافق الحقيقي مع معدل النهار فهذا الخط يدخل تحت المشرق و

والافلاك وان كانت تقاطع المعدل والافق الحسي بالمعنى الاول فهذا التقاطع داخل في ثخن
الافلاك والعناصر سوى الارض والماء فانه يماس الارض على نقطة كما لا يخفى قوله فما كان
فوقها يسمى مقنطرات الارتفاع الظاهر ان يسمى المقنطرات التي تحت الافق الحقيقي وفوق
الافق الحسي بالمعنى الثاني مقنطرات الارتفاع لكن كتب القوم مشحونة بان الارتفاع لا
يزيد على تسعين درجة ولا شك ان ما بين سمت الراس وتلك المقنطرات اكثر من تسعين
درجة فينبغي ان يختص مقنطرات الارتفاع بما كان فوق الافق الحقيقي وهذا امر اصطلاحي
ولا مشاحة فيه والمقنطر ماخوذ من القنطار للتوكيد وهو ملء مسك الثور ذهبا او فضة
كما يقال القناطير المقنطرة سميت هذه الدوائر بالمقنطرات تشبيها لها بالدراهم والدنانير او
بالبناء الموضوع بعضها فوق بعض قوله بين النصف الشرقي والغربي من الفلك الاعظم و
اما الفاصل بين النصف الشرقي والغربي من فلك البروج فهي دائرة وسط السماء الرؤية وهي
عظيمة تمر بقطبي الافق والبروج معا قوله بل ما بين الصاعد والهابط فائدة الاضراب هي
ان يشمل الكواكب الابدية الظهور والابدية الخفاء قوله بالقياس الى الحركة الاولى انما قال كذلك
لان الصاعد والهابط بالقياس الى الحركة الثانية يطلق بمعان احدها ان مركز الكوكب او التدوير
اذا كان متحركا في نصف البروج الذي هو من اول الجدي الى اخر الجوزاء على التوالي يسمى صاعدا وفي
النصف الاخر هابطا والثاني انه اذا كان مركز التدوير او مركز الشمس متحركا في النطاقين الثالث
والرابع من الخارج او كان مركز الكوكب في النطاق الثالث والرابع من التدوير يسمى صاعدا وفي
النطاقين الاخرين هابطا والثالث اذا كان مركز الكوكب او التدوير متحركا من منتصف
النصف الجنوبي من الخارج الى منتصف النصف الشمالي منها يسمى صاعدا وفي النصف الاخر
هابطا وبهذا المعنى الاخير يطلق الصعود والهبوط في العرض قوله فيما يتعين فيه الشرقي
والغربي فيحصل صعود وهبوط بالاحتراز عن افق عرض تسعين فالقيد الاول بالنظر الى
قوله بين النصف الشرقي والغربي والثاني بالنظر الى قوله بين الصاعد والهابط ولا يكتفى
باحدهما قوله بل على دوائر غير متناهية قد اعتبر في مفهوم كل من دائرة الميل ودائرة
الارتفاع المرور بجزء من فلك البروج او بمركز كوكب فيعلم ان لا يعتبر في الدائرة المارة بقطب الافق

الافق وبقطب المعدل ان تمر فيها فلا يلزم ان يكون دائرة ميل او دائرة ارتفاع فالكلام
المذكور واقع موقعه ومعنى قوله ليس شيء منها دائرة نصف النهار وان دائرة نصف
النهار ليست الا واحدة من تلك الدوائر فاذا استثني دائرة نصف النهار من الدوائر
الغير المتناهية كان تعريف نصف النهار صادقا على تلك الدوائر الباقية الغير المتناهية
وليس شيء منها دائرة نصف النهار قوله واجيب بان تعريفها آه وقد يجاب عن هذا السؤال
باعتبار قيد الحيثية في تعريف دائرة الميل والارتفاع بان يقال دائرة الميل هي التي تمر بقطبي
العالم من حيث انها تمر بقطبي العالم ودائرة الارتفاع هي التي تمر بقطبي الافق من حيث
انها تمر بقطبي الافق ولا يخفى ان هذا الجواب انما يفيد ان دائرة الارتفاع في عرض
تسعين ليس دائرة الميل والارتفاع قوله اللهم الا ان يعتبر هذا القيد في التعريف
ايضا بان يقال سمت الراس والقدم لغير عرض تسعين والظاهر ان مراد المجيب ذلك اذ لو اعتبر
هذا القيد في المعرف ولم يعتبر في التعريف لم يكن التعريف تعريفا للنصف نهار غير عرض تسعين
اذ قد اشترط في التعريف ان يكون مساويا للمعرف فتامل قوله لكان جامعا مانعا اي كان
شاملا لنصف نهار عرض تسعين وغير صادق على الدوائر الكثيرة قوله وغروبها سواء
كان زمان الوصول فوق الارض او تحتها قوله لانه اما ان يكون المعنى آه الاحتمال الاول مبني
على ان يجعل اضافة الوصول الى الشمس للاستغراق والاحتمال الثاني مبني على ان يجعل اضافته
للعهد الذهني واما الاحتمال الثالث فلا يخلو عن اشكال اذ ليس في الكلام ما يدل على الحصر
الان يتمحل ويقال ان قوله منتصف مرفوع على انه اسم يكون وقوله وقت منصوب على انه
خبره فيكون تقديم ما حقه التاخير مفيدا للحصر والمعنى بحيث يكون منتصف ما بين طلوعها
وغروبها وقت وصول الشمس لا في غيرها فتامل قوله اما على الاول فلانه لا يصدق على نصف
نهار كثير من المواضع كعرض تسعين اذ بها لك العرض ما يكون بعض مدارات الشمس فيما بين
الظهور فان الشمس اذا كانت في ذلك المدار تصل دورة واحدة مرتين الى نصف
النهار فوق وجه الارض فلا يصدق انه كلما وصلت الشمس اليها يكون منتصف ما بين طلوعها وغروبها
ثم ان ما ذكره انما يصح اذا اريد المنتصف الحسي اما اذا اريد المنتصف الحقيقي فلا يصدق

وبالعكس وهذا لا ينافي صدق دائرة نصف النهار في عرض تسعين على دائرة الطالع

التوقيت على نصف نهار اصلا لا كما لا يكلم ان يكون نصف نهار موضع بحيث يكون كل وصل الشمس اليها
يكون منتصفا لاختلاف حركة الشمس في طرفي نصف النهار قوله واما على الثاني فلصدقه على دوائر
كثيرة في عرض تسعين وذلك لان الاوج انتقل من اول السرطان فلا يكون المنتصف الحقيقي
زمان وصول الشمس الى الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة بل زمان وصولها الى دائرة ميل اخرى
لاختلاف حركة الشمس ودائرة الميل المذكورة تتبدل في كل سنة بسبب انتقال الاوج فيلزم
ان تتبدل دائرة نصف النهار في كل سنة ويصدق على كل منها انها يجب فيه ان يكون اذا وصلت
الشمس اليها يكون منتصفا بين طلوعها وغروبها حقيقة وان اريد المنتصف الحسي فيصدق
على دوائر كثيرة من دوائر الميل المارة بجزء الى رأس السرطان وهنا امر آخر وهو انا لو سلمنا ان
المنتصف الحقيقي يكون عند وصول الشمس الى المارة بالاقطاب وهي متعينة في الفلك لكنه يتغير
اوضاعها بالنسبة الى الارض والتعيين المعتبر في نصف النهار هو تعينه بالنسبة الى الارض
واذا اعتبر ذلك يتعدد نصف النهار لا محالة فتامل قوله واما على الثالث اقول قد مر
انه في عرض تسعين يكون في كل سنة دائرة ميل يكون عند وصول الشمس اليها منتصفا بين
طلوعها وغروبها حقيقة وذلك يتبدل في كل سنة فلا يصدق على دائرة اصلا انه
لا بد ان يكون منتصفا بين طلوعها وغروبها الا وقت الوصول اليها فظهر انه لا يصدق التعريف
على هذا التقدير على نصف نهار اصلا سواء اريد بالمنتصف الحقيقي او الحسي قوله فالاشبه ان يحقق
التعريف بنصف نهار غير عرض تسعين ولا حاجة الى زيادة قيد آخر في التعريف لا يبعد ان
يقال ان دائرة نصف النهار دائرة تمر بقطبي المعدل والافق ويكون غاية ارتفاع الشمس عليها
وكلها يكون المارة بالاقطاب الاربعة نصف نهار عرض تسعين ولا بد على هذا من التخصيص ولا حاجة الى
تخصيص التعريف قوله لان النهار ينتصف بحسب وصول الشمس اليها يمكن ان يناقش به بقوله
نصف النهار لانه قد ينتصف النهار حقيقة عند وصول الشمس اليها وذلك اذا كان الوصول
اليها عند بلوغها الى الاوج او الحضيض كما اذا كانا في الانقلابين واما قوله لا ان منتصفه
لا يكون آه فتوجيه بانه مولانا كمال الدين والامر فيه سهل لان وجه التسمية لا يلزم ان يكون بحيث
يشمل الافراد كلها قوله عبر احد بها نقطة الجنوب هو بفتح الجيم سبع تحت منكب الجبهة بحيث

سميت الجبهة بها الكلاب وكذلك الشمال بفتح الشين في الاصل سبع تحت منكب الجبهة قوله
والرخامة الة متخذة آه الرخام بضم الراء حجارة بيض رخوة الواحدة رخامة وهذه الالة
في الاصل تصنع من هذا النوع من الحجر فسميت بذلك وان كانت مصنوعة من جواهر آخر
وضعا عنها يكون على انواع لان سطحها اما ان يكون في سطح الافق او في سطح نصف النهار او
في سطح اول السموت فيخرج مقادير اظلال الارتفاعات واظلال السموت واظلال
سائر الاوقات على تقدير ان يكون مقياس الظل عمودا على هذه السطوح قوله ما ابعد مركز الكواكب
او في الشمس لا حاجة الى ذكر الشمس وكان المصنف اراد ان يذكر بدله او نقطة اخرى ليتناول ارتفاع
القطب واهل العمل كثيرا ما يحتاجون الى معرفة ارتفاع نقطة غير مركز الكوكب قوله بحسب دائرة
الارتفاع الا واحدة منها اذ اعتبار دائرة الارتفاع انما هو لاجل معرفة الارتفاع او الانحطاط
ويكفي في ذلك عدد دائرة واحدة ويمكن ان يلتزم هنا انه اي كل من دائرة الارتفاع كما
التزم في نصف نهار عرض تسعين على ما مر قوله على حسب انتقال الكواكب او الشمس المتباعدة منه
ان يعني انتقالهما في حركة الكوكب دائما لكنه ليس كذلك بل هو اكثري مثلا اذا كان
المدار مماسا للافق على نقطة الشمال ولم يكن قاطعا لاول السموت فاذا ارتفع الكوكب
عن نقطة الشمال يتباعد نقطة السمت عن نقطة الشمال ويتقارب الى نقطة
المشرق لحظة فلحظة فاذا صارت دائرة الارتفاع مماسة لذلك المدار صارت
نقطة السمت في نهاية قربها من نقطة المشرق وبعد ذلك يتقارب نقطة السمت الى نقطة
الشمال ويتباعد من نقطة المشرق لحظة فلحظة الى ان ينطبق نقطة السمت على نقطة
الشمال ثانيا وقس على هذا في الجانب الآخر فحركة الكوكب كانت على نسق واحد وليس
انتقال النقطة كذلك وهذا الخلاف اذا كان المدار مماسا شماليا قاطعا لاول
السموت فان نقطة السمت منتقلة على محيط الافق من حين الطلوع الى الغروب
على نسق واحد فتامل قوله والغرض في دائرة الافق بينهما وبين احد من نقطتي المشرق
والمغرب هكذا وقع عبارة المتن وكان الظاهر ان يقال بين نقطتي المشرق والمغرب
فيكون احد نقطتي السمت في مقابلة نقطة المشرق والاخرى في مقابلة نقطة المغرب

كما هو طريق اللف والنشر والله قد رمضا فا فقسم قوله بينهما بقوله بين احدهما يصح
اللف والنشر لكن لا يخلو من ابهام ثم الظاهر ان نقطة السمت هي نقطة التقاطع التي هي اقرب
الى الكوكب فحينئذ قوس السمت هي الواقعة بين تلك النقطة ومشرق الاعتدال او مغربه
ايهما يكون اقرب والقوس الواقعة في الربع المقابل بين التقاطع الاخر ومغرب الاعتدال
او مشرقه وان كانت مساوية لقوس السمت لكن لا تسمى قوس السمت كما لا يخفى على من زاول
الاعمال الحسابية (صح) لا بشرط ان يكون اقل من تربيع بان يسمو لانا لما قال التربيع وانما زيف
كلامه لان الكوكب في الافق اذا كان نصف النهار ولم يكن على سمت الراس كان قوس سمته ربعا (صح)
فقد ذهب طائفة الى عكس ذلك فقالوا قوس السمت قوس من الافق بين نقطة السمت ونقطة
الشمال والجنوب بشرط ان لا يكون اكثر من الربع وتمام السمت قوس بين نقطة السمت
ونقطة المشرق او المغرب بشرط ان يكون اقل من الربع (صح) لان احديهما عند وصولها
الى دائرة نصف النهار فوق الارض تعريف بالمجمع الشريف لا يقال ان ما ذكره الله
ايضا غير صحيح على اطلاقه لانه لا يستقيم في عرض تسعين لان المدارات هناك موازية
للافق وتقاطع المدار ونصف النهار في الجانبين على بعد واحد من الافق ولا يوجد
هناك التقاطع الاعلى والاسفل لانا نقول ان عرض تسعين مستثنى في كثير من الاحكام
فلا بأس بخروجه من ذلك على انه يمكن ان يقال انا الشمس اذا وصلت الى احد التقاطعين
في زمان الى التقاطع الاخر هي ينتقل الى مدار اخر وهذا المدار يعني فوق المدار الاول لا تحته
فبهذا الاعتبار يتحقق الاعلى والاسفل (صح) واما اذا كانت النقطة ثابتة كالقطبين
اعلم ان اهل الاحكام يعتبرون دائرة مارة بنقطتي الشمال والجنوب وبمركز كوكب معين
عند ولادة شخص ويسمونها الافق الحادث لذلك الكوكب ويفرضونها ثابتة غير متحركة
بحركة الفلك كافق البلد ويسمون تقاطع الافق الحادث مع دائرة اول السموت بنقطة
عديمة السمت وقد يحتاج الى معرفة ارتفاع تلك النقطة في الاعمال فهذه النقطة ثابتة
فرضا ودائرة ارتفاعها ابدا منطبقة على اول السموت فلعل الشارح ورد هذا الكلام
على سبيل التمثيل لان النقطة الثابتة لا يكون الاعلى نصف النهار (صح) واما في غيره فينطبق

فينطبق عليها في اليوم بليلته مرة لا مرتين وتوضيحه ان في الافق المائل اذا طلع
من الافق الشرقي في الشمال الكوكب الذي بعده الشمالي عن المعدل مساو بالعرض البلد
تقرب نقطة سمته الى نقطة المشرق لحظة فلحظة وتتقارب ربع دائرة ارتفاعه الى
ربع اول السموت بحسب ذلك حتى اذا بلغت نقطة السمت الى نقطة المشرق بلغ الكوكب
الى سمت الراس وانطبق ربع دائرة ارتفاعه على ربع اول السموت بل الدائرة
على الدائرة و(ح) لا يجوز ان يقال انه انطبق دائرة ربع الارتفاع على نصف النهار وان
امكن الحكم بانطباقه عليها ثم هذا الكوكب اذا غرب وبلغ الى نصف النهار تحت الارض
لا يمكن ان يمر بسمت القدم اذ لو مر بسمت القدم لمر مداره ايضا وكان قد مر بسمت الراس
فلزم ان يكون هذا المدار عظيمة وهو خلف فلما لم يمر بسمت القدم لزم ان ينطبق دائرة
الارتفاع على نصف النهار فهذا الكوكب انطبق دائرة ارتفاعه على نصف النهار في
اليوم بليلته مرة لا مرتين ومثل ذلك يعرض للكواكب المارة بسمت القدم و
هو الكوكب الذي يكون بعده الجنوبي عن معدل النهار مثل عرض البلد فهذا الكوكب
حين بلوغه الى نصف النهار تحت الارض ينطبق دائرة ارتفاعه على اول السموت
وفوق الارض على نصف النهار فتامل (صح) تمر بسمتي الراس والقدم وبنقطتي المشرق
والمغرب قد مر ان نقطتي المشرق والمغرب لا يتعينان في عرض تسعين فلا يتعين
هناك دائرة اول السموت ولا يبعد ان يقال ان دائرة اول السموت هناك دائرة ميل
تمر بنقطتي الاعتدالين وذلك لان الشمس تطلع هناك عند وصولها الى احد الاعتدالين
وتغرب عند الوصول الى الاعتدال الاخر فعند الطلوع والغروب تكون على الدائرة
المذكورة مع كونها في احد الاعتدالين فيكون هي دائرة اول السموت قياسا على سائر
الآفاق (صح) بثمانية اقسام متساوية وذلك لان الافق ينصف نصف النهار كما ان
نصف النهار ينصفه واول السموت تمام من انها تمر بانقطاعهما ينصف كل قطعة منهما
بالقاطع من ثانية الكرة وذو سبعوس فقد حصل ثمانية مثلثات قواعدها في
الافق ورؤسها سمت الراس والقدم واضلاعها ارباع نصف النهار واول السموت

فالمثلثات متساوية لتساوي اضلاعها الارباع فالمجسمات الثانية متساوية لان
السطوح المحيطة بها متساوية كل لنظيره لبس لها قوس سمت هذا اذا اخذ مبدأ
السمت نقطتي المشرق والمغرب واذا اخذ نقطتي الشمال والجنوب يكون هذه الدائرة
مسمات بدائرة المشرق والمغرب وبين دائرة نصف النهار بهذه دائرة اول السموت
وتشترك الى ان يصير علم ان دائرة الارتفاع اذا فارقت اول السموت فانما تشترك السمت في
البلاد الشمالية الى ان يصير ربعا ان كانت المفارقة بعد الانطباق الاول واما اذا فارقت
عنها بعد الانطباق الثاني فانما تشترك السمت الى ان يصير ربعا ان كان مدار الكوكب الابدي الظهور
واما اذا كان المدار مقاطعا للافق فاذا بلغ الكوكب الى الافق فلا سمت بعد ذلك
اذ لا ارتفاع اللهم الا ان يعتبر سمة الانحطاط وفيه بعد فتقاطعه مع بعض المدارات
لا على قوائم لبيانه وضاحه وهو انه لو قطع المدار على قوائم لقطع معدل النهار ايضا كذلك
واول السموت قائمة على الافق مقاطعة له على نقطة تقاطعها على الافق فيلزم انطباق
المعدل على الافق هف يتم مدار ذلك البلد اعلم انه اذا ساوى عرض البلد بعد مدار
عن معدل النهار فان كان البعد شماليا ماس المدار اول السموت على سمت الرأس وان كان
جنوبيا ماسها على سمت القدم لما بين ثاوذوسيوس في الاكر ان كل دائرتين تتقاطعان
محيط عظيمة على نقطة بعينها وكان تلك العظيمة مارة بقطبيهما فهما متماستان على
تلك النقطة ولا شك ان المدار المذكور واول السموت تتقاطعان نصف النهار على نقطة
سمت الرأس والقدم ونصف النهار حينئذ يقطع المدار ويقطع اول السموت وهما نقطتا الشمال
والجنوب فيلتقي المدار واول السموت متماستين على نقطة سمت الرأس والقدم اذا عرفت
هذا فنقول كان على المصنف ان يقول والمدار الذي يماس اول السموت عند سمت الرأس
يقال له مدار ذلك البلد كما قاله صاحب التبصرة اذ القوم اضرفوا في تعريف المرور
بجزء من فلك البروج وبهذا الجزء المارة بالاقطاب الاربعة عن تعريف دائرة الميل او المعتبر
في مفهوم المرور بالاقطاب الاربعة فقط واما المرور بنقطتي الانقلابين فغير معتبر في
مفهومها وان كان لازما للمرور بالاقطاب الاربعة واذا اعتبر مروره بنقطتي الانقلابين

الانقلابين يكون مسمات بدائرة الميل على مسافة لا اقصر منها وقد يحمل افعل التفضيل
بمجرد نفي الافضلية فيقال زيد لا اعلم بمعنى انه لا اعلم منه بل انما يدعي ان هذا المعنى يراد
في العرف اكثر من الموضوع له فيجد ان قولهم اقصر المسافة على مسافة لا اقصر منها الا ان
الاولى في التعريفات ان يتحاشى عن الالفاظ المحتملة فظهر من هنا ان ما قال القائل هو
المحقق الشريف اخذه من كلام المحقق الطوسي في تحرير كتاب الاصول في بيان المصادرة
المشهورة حيث قال اقصر الخطوط الخارجة من نقطة الى خط غير محدود وليست
هي عليه هو المستقيم بعيدا عنه هو الذي يكون عمودا عليه لكن كلام المحقق في التحرير
مخصوص بالخط المستقيم كما صرح به في اول التحرير فلا يرد عليه شيء فقد ظهر من ذلك
ان المراد بالخط في قوله بعد النقطة عن الخط هو الخط الغير المتناهي كما صرح به في التحرير
لان الخط المتناهي ربما يكون بحيث لا يمكن ان يخرج من النقطة عمود عليه كما ارادوا موقعه
بعد جزء من فلك البروج الخ الاولى ان يعمم الحكم ولا يخصصه بالمعدل بل يقال اذا
اريد والبعد نقطة عن محيط عظيمة فرضوا عظيمة تمر بتلك النقطة وبقطبي العظيمة
الاولى الخ ولم يتعرضوا لبعد نقطة عن محيط صغيرة مع انه كثيرا ما يحتاج اليه كما يقال بعد
قطب المعدل عن مدار رأس السرطان مثل كذا والموقع بعد تلك النقطة عن محيط الصغيرة
الذي ينبغي ان يكون دائرة عظيمة تمر بتلك النقطة وبقطبي الصغيرة ولكن البيان المذكور في الشرح
لا يجري فيه اذ هو موقوف على ان يكون المثلث الحادث من قسي دوائر عظام ليصح الحوالة على
اشكال كتاب مانالاوس اذ المثلثات التي يبنى الاحكام عليها في ذلك الكتاب كذلك اذ من
اقصر ما هو ابده حتى ان بعضهم عرف الخط المستقيم بانه اقصر خط يصل بين نقطتين
ومع ذلك قد برهن المحقق الشريف الطوسي في مقدمات تحرير كتاب الكرة والاسطوانة لارشميدس
على ذلك لا يقال ان سدس الدائرة هو ستون جزءا وقد وضع وتره في جدول الاوتار ايضا
ستين جزءا وايضا اوتار القسي التي هي اقل من ستين كلها اعظم من قسيها في ذلك الجدول
لانا نقول محيط الدائرة ثلث مائة وستون جزءا والقطر بهذا الاجزاء ينبغي ان يكون مائة
واربعة عشر جزءا وكسرا بناء على ان المحيط ثلثة امثال القطر وسبعه وهم اخذوا القطر

مائة وعشرين جزءا واستخرجوا الاوتار بهذه الاجزاء فلو استخرج الاوتار بالاجزاء الاول ظهر ان الوتر
دائما اقل من القوس قوله وذلك لان رأس الخط مثلا ربما يتوهم من قوله مثلا ان الجزء المفروض
يمكن ان يقع على القطب مع انه محال وقد يحمل كلمة مثلا بالنظر الى الشيء الثالث اعني قوله وان لم يقع
عليه وفيه سماجة والاحسن ان يترك لفظ مثلا قوله لما ثبت في الخامس والعشرين من اولى اكرمالاناوس
وذلك لان في المثلث المذكور زاوية تقاطع الميل والمعدل قائمة فان دائرة الميل تمر بقطبي
المعدل والقوس التي يوتر هذه الزاوية اقل من الربع على سبيل الفرض والقوس التي من
دائرة الميل في هذه المثلث ايضا اقل من الربع فزاويتا تقاطع القوس التي هي وتر القائمة مع
دائرة الميل والمعدل كلتاهما حادتان فالقوس التي هي وتر القائمة اطول من قوس البعد التي
هي من دائرة الميل واقول للبيان وجه آخر قد بينه ثاوذوسيوس في الشكل الاول من ثالثة
الاكر انه اذا اقامت قطعة من دائرة ميل على قطر دائرة اخرى وقسمت قوس القطعة بقسمين مختلفين
على نقطة فان الخط الذي يوتر القسم الاصغر اقصر الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك
النقطة الى محيط الدائرة الاخرى وههنا نصف دائرة الميل المار برأس الخط المذكور اعني
النصف المتحدد بالمعدل الذي منتصفه قطب المعدل قامت على قطر المعدل وقسمت
بقسمين على رأس الخط المذكور وقوس البعد اقصر القوسين فوترها اقصر من كل خط مستقيم
يخرج من رأس الخط الى محيط معدل النهار وكل خط منها يكون لا محالة وتر قوس تخرج من رأس
الخط الى محيط معدل النهار فاذا قوس البعد اقصر القسي الخارجة من رأس الخط الى معدل النهار
وهو المط قوله هذا اذا اعتبرت القسي من العظام ولان ما لاناوس صاحب اطول المثلث
في كتابه الكرة ما يبين اصلاحه من قسي دوائر عظام بشرط ان يكون كل اقل من النصف
قوله قصرها لاتحاد وترهما فيه ان اتحاد الوترين انما يستلزم اعظمية القوس التي هي من
الصغيرة اذا كان قوس العظيمة اقل من النصف واما اذا كان قوس العظيمة اعظم من النصف
فلا يكون كذلك والجواب ان قوس العظيمة ههنا اعني قوس البعد اصغر من النصف بالفرض فلا محذور
ههنا قوله تخصيص بدل على تخصيص العظم الاسما في الاوائل وقد كرها حول الماء وضعو
الفصل كناية عن ان لا يمكن للمتكلم ان يأتي بالمقصود على ما هو عليه وحاصله انه لا حاجة

لا حاجة ههنا الى تخصيص القسي بالعظام ومع ذلك لا يتناول بعد القطب عن محيط دائرة
قوله وبجزء من فلك البروج ظاهر كلامه انه عطف على قوله بمركز الكوكب وقد عرفت
فيما تقدم ان فلك البروج اعني منطقته دائرة مفروضة في سطح الفلك الاعظم فلا حاجة
فيه الى اخراج الخط الى سطح الفلك الاعظم فلعله اراد بفلك البروج منطقة الفلك الثامن
وكان الاولى ان يذكر انه قوله او بجزء من فلك البروج بعد قوله المنتهي الى سطح الفلك الاعظم
ليكون قوله او بجزء من فلك البروج عطفا على قوله بطرف الخط الخارج ولم يرد عليه
ما ذكرنا قوله ولهذا يسمى هذه الدائرة بدائرة الميل الثاني انما يسمى بذلك اذا اعتبر مرور
هذه الدائرة باجزاء فلك البروج ويسمى دائرة العرض ايضا وانما يسمى الميل الثاني عرضا
في المشهور كما يسمى دائرة الميل الثاني وهذا كما يسمى الدائرة المارة بقطبي المعدل ومركز
الكوكب دائرة الميل الاول مع ان بعد الكوكب عن معدل النهار لا يسمى ميلا ولعل المص
زعم انها لا تسمى دائرة العرض فلذا لم يعتبر مرورها بجزء من البروج قوله ثلث منها اشخاص
اما المعدل والمنطقة فلانهما منطقتا كرتين متشخصتين لهما وكذا متشخصتان على
قطبين متشخصين واما المارة بالاقطاب الاربعة فلكون تلك الاقطاب متشخصة ولا يمكن
مرور عظيمة اخرى بتلك الاقطاب والا لزم تقاطع الدوائر العظام على اقل من النصف
لان ما بين القطبين اقل من نصف الدائرة والاظهر انها انواع منحصرة في اشخاص فانهم
صرحوا بان الافلاك والكواكب باسرها انواع منحصرة في الاشخاص فالمناطق ايضا تكون كذلك
قوله لما انتهى اشخاص غير متناهية تتعدد دائرة الميل وليس باعتبار اجزاء معدل النهار ومنطقة
البروج ومركز الكوكب تتعدد اشخاص الاربع الاخر باعتبار النقاط المفروضة على سطح الارض
اذ لكل نقطة منها افق واذا تعدد الافق تتعدد نصف النهار والارتفاع واول
السموت لكن اذا امر ربكل منها بقطبي الافق اي كل نقطتين متقاطرتين على سطح الارض
فافقهما واحد وكذا اول سموتهما ودائرة ارتفاعهما واما نصف النهار فيتحد في جميع
البلاد المتفقة الاطوال والمتقاطرة لهما قوله الا ان الافق لا يتعدد في موضع واحد
المراد بذلك الافق الحقيقي والافق الحسي بالمعنى الاول واما الافق الحسي بالمعنى الثاني

فيمكن ان يتعدد بحسب اختلاف قامة الناظرين قوله غير ان دائرة الميل والعرض تتعينان قد يناقش
في تعينهما بان لكل كوكب له حركة فيتبدل دائرة عرضه وميله ضرورة فاعتبر دائرة عرضه
وميله تتحركان معه فيمكن ان يعتبر مثل ذلك في دائرة الارتفاع والجواب ان دائرة ارتفاع
كل نقطة تتبدل بحسب اختلاف البقاع فاعتبار تحركها مع تحرك الكوكب لا يجدي نفعا بخلاف
دائرة الميل والعرض وقيل المراد بنقطة نقطة من النقاط المفروضة على حرف منطقتي
البروج ومعدل النهار لا مطلق النقطة وفيه انه قد وقع في بعض النسخ بخط نقطة
سطح الافق وهو صريح في تعميم النقطة قوله في ثخانات افلاك السيارات او جوفها
بدل الثخن لفظ الاثخان والجوف ليصح التقسيم اذ ظاهر ما ذكر في المتن لا يتناول حامل
الحامل ويخطر بالبال بانه لا حاجة الى هذا التقدير لان قول المصنف افلاك السيارات متعلق
بالدوران لا بالمرتسمة والمعنى ان هذه الدوائر مرتسمة بدوران النقطة في الافلاك بسبب
دوران هذه النقطة في الافلاك ثم ترتسم هذه الدوائر بعضها في الافلاك وبعضها في
موضع آخر ولا شك ان اوج الحامل في عطارد والقمر يتحرك بالمدير والمائل وبسبب حركة
الاوج في الفلك يرتسم منه مركزها دائرتان وعلى هذا الاشكال قوله وفي بعض النسخ حركة
مركز الكوكب او الفلك اي مركز فلك التدوير ومركز فلك الحامل على ما ذكره الشارح ومركز التدوير
فقط على ما ذكرناه وهذه العبارة في هذه النسخة بدل من قوله بدور النقطة في افلاك
السيارات في النسخ المشهورة قوله وكونها في حكم ما هو على المحيط تعريض بالمحقق الشريف
وانما قيده لان الحامل مركز الحامل في عطارد في سطح المدير ومركزه مركزه وفي القمر في سطح
المائل ومركزه مركزه ويمكن ان يقال ان هذه الدوائر قريبة من سطوح الافلاك فلهذا
حكم بانها مرتسمة على البسائط واما الصغيرتان المذكورتان فيما بعد فبعيدتان عن
سطوح الافلاك لكونهما مرتسمتين في عالم العناصر او يقال ان المراد بالبسائط الاكر
الاكر البسيطة لا سطوح الاكر وهذه الدوائر ترتسم في ثخانات الافلاك التي هي بسائط
واما الصغيرتان المذكورتان فترتسمان في عالم العناصر وهي ليست ببسيطة حقيقة
وفيه انه عدم بساطة العناصر ممنوع والحكم فقول الشارح على محيط الفلك الخارج المركز

المركز يأبى عن هذا التوجيه نوع اباء الا ان يراد بالمحيط ما يقرب منه واما الصغيرتان
المذكورتان فترتسمان في كرة الارض وهي بجملتها غير بسيطة سيما الاجزاء القريبة من
المركز وان كانت بسيطة لكنها ليست بكرة على حدة وفيه انا نقله على قوله على محيط
الفلك الخارج المركز يأباه قوله الا انسب عدم ذكرها او ذكر منطقة المدير ايضا وذلك
لان منطقة المدير في سطح منطقة الحامل في عطارد ومنطقة مائل القمر في سطح منطقة
حاملة وقد فرض كل من منطقة حامل عطارد ومنطقة حامل القمر قاطعة للعالم فلا
حاجة الى ذكر المدير والمائل ثم لما ذكر المائل كان المناسب ذكر المدير لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح قوله حدثت في سطوح الافلاك الممثلة اي في السطوح المحدبة لتلك الافلاك
واما ان منطقة كل حامل اذا فرضت قاطعة للعالم يحدث لحادثة في ممثلها مائلة
لا حادثة في سطح ممثل آخر مثلا اذا فرضت حامل الزهرة قاطعا فالحادث في سطح
ممثله يتم مائل الزهرة لا الحادث في سطح ممثل الشمس ثم انهم لما اعتبروا اكثر الدوائر في سطح
الفلك الاعظم ارادوا اعتبار هذه الدوائر ايضا في ذلك السطح فتمموا الكلام في الدوائر
الحادثة في سطح الفلك الاعظم من فرض مناطق الحوامل قاطعة لكرة العالم ايضا بالمائل وانما
اعتبار هذه الدوائر في سطح فلك البروج مما لا فائدة فيه فالاولى ترك ذكرها ويحتمل ان يوجه
والفلك الاعظم بفلك البروج قوله ولحركتها مائلة عن حركة فلك البروج لما اعتبر
ميلان اقطاب تلك الافلاك عن اقطاب فلك البروج والعالم جميعا كان المناسب
اعتبار ميلان حركاتها عن حركة فلك البروج والفلك الاعظم معا قوله وهذه الافلاك
المائلة الحادثة في سطوح الممثلات لا خفاء في ان هذا التقاطع يعم جميع هذه الافلاك
المائلة الحادثة في سطح الفلك البروج او سطح الفلك الاعلى تقاطع الافلاك الممثلة
الحادثة في سطحها لكن الشارح خصص ذلك بالحادثة في سطوح الممثلات لانه المتبادر من
اطلاق القوم ان الراس والذنب هما التقاطعان الحادثان في سطح الممثل قوله
وهي مجاز مركز تدوير الكوكب عبارة المتن وهما مجاز الكوكب وهما لا يصح الا
في القمر فانه يصل مع مركز تدويره الى منطقة الممثل واما المتحيرة فقد يصل الى منطقة

الممثل مع مركز التدوير وقد لا يصل والمعتبر هو مركز التدوير لا الكوكب فلذلك زاد لفظه
مركز التدوير مه بالتنين هو نوع من الحيات العظيمة ولا يجوز طوله اقل من خمسة
اذرع وقد يبلغ طوله ثلثين ذراعا او اكثر وله عينين وفم واسعة وعلى عنقه
شعر وله حاجبان طويلان ولونه اسود واصفر وله سم ضعيف غير قاتل واكثر
ما يوجد بالهند مه واعلم ان هذا التعريف للرأس اى قبل الرأس موضع من منطقة الممثل
يكون القياس ان يجوز الكوكب عليه ويمر الى جانب الشمال والذنب موضع منها يكون
القياس ان يجوز عليه ويمر الى جانب الجنوب ففي الزهرة وان كانت النقطتان بحيث
يقع الكوكب عليهما ويمر الى جانب الشمال لكن احدهما على القياس الاول وعلى غير القياس
وعلى هذا القياس في عطارد ويحدث انه لا يتعلق ح ان اتيهما يجوز على القياس الاخر
على غير القياس والمراد ان يحصل التميز بينهما مه والدوائر المرتسمة لا على البسائط
اراد بالجميع غير الدوائر ما فوق الواحد مه بتحريك المدير حامل عطارد لا يخفى
ان الممثل ايضا يحرك الحامل الى خلاف حركة المدير انما يظهر في مركز الحامل بقدر فضل ما على حركة الممثل
على حركة الممثل ايضا وقس عليه ذلك وكذا في القمر يحرك حركة الجوزهر ايضا دخل في حصول
هذه الصغيرة واعلم انه يحصل فيما عدا عطارد والقمر بحركة الممثل مركز الحوامل
حول مركز الممثلات دوائر صغار وكذا من مركز المدير حول مركز ممثله وفي مركز الخارج
للشمس حول مركز ممثله وانما لم يذكر الا هذه الصغار لعدم الاحتياج الى معرفة الا هذه
الصغيرتين في عطارد والقمر فانه يحتاج اليهما في برهان استخراج تقويمهما مه اذ مركز
الحامل يدور على محيطهما هذا هو الوجه لتسميتها بالحامل واما وجه تسميتها بالفلك
فلانها ما يقوم مقام المنطقة المسماة بالفلك ايضا في البراهين مه وبهذا
الاعتبار يسمى هيئة مجسمة ينبغي ان يعلم ان اطلاق العلم عليها يكون مجازا ولهذا قال
صاحب التذكرة انا لسنا نعلم تام وذلك لان العلم هو التصديق بالمسائل على وجه
البرهان فانا لم نورد البرهان بل نورد حكاية للمسائل المثبتة بالبرهان في موضع آخر وظ
كلامه يوهم انه لا يمكن اقامة البراهين بناء على احوال الاجسام ولكن يؤيده قول

الكوكب صح

قوله انه ان الاقتصار على الدوائر كاف للمناظرة في البراهين حيث يشير الى عدم وجوب
الاقتصار على الدوائر اذا اريد اقامة البرهان مه لحامل الموافق المركز وللخارج
هذا الخارج مدار يحدث منه حركة مركز الشمس المركبة من حركتي التدوير والحامل لان في هذا
الاصل يكون فلك خارج او نقول ان الحامل الموافق المركز قائم مقام خارج المركز
ولان اصل التدوير يستلزم مدارا خارج المركز واصل الخارج لا يستلزم تدويرا او الموافق
المركز كما له في الاصلين يكون اصل الخارج على الهيئة الغير المجسمة ابسط ولهذا قال
البطليموس واما على الهيئة المجسمة فلان كلا بحسبه من الاصلين يحتاج الى فلكين
واما قوله الا وح على اصل التدوير فيمكن ان يكون بتبعية فلك الثوابت فلا يحتاج
الى فلك آخر يحركه بتلك الحركة مه ولا يوردون المدير لقيام حامل مركز الحامل مقامه
هذا عكس ما في القمر فان الجمهور لا يوردون حامل مركز الحامل فيه لقيام المائل مقامه و
ذلك لان اهل الهندسة في استخراج تقويم عطارد بالبرهان يحتاجون الى حامل مركز
الحامل فاذا اوردوا ذلك لم يحتاجوا الى المدير لان مركز حامل مركز الحامل هو مركز
المدير فاستغنوا به عنه واما في القمر فيحتاجون في استخراج تقويمه بالبرهان الى منطقة
المائل فاذا اوردوه لم يحتاجوا الى حامل مركز الحامل كما ذكر ولو هذا الخط في استخراج
تقويمهما بالبرهان مه وعند الجمهور اربعة وعشرون على كلا الاصلين وهي الفلك
الاعظم وفلك الثوابت وفلكا الشمس وثلث افلاك لكل من العلوية والزهرة واربعة
افلاك لكل من عطارد والقمر فعلى هذا لا يجوز للقمر فلك خارج بل يجوز المتعدد وافلاك الجزئية
وان اعتبر انه تعلق بحسب المجموع بجميع افلاك الجزئية خمسة وعشرون ويلزم ان يكون مجموع
الافلاك لا حركة لها لئلا يلزم التعطيل ولم يتعرض العدم لشيء منهما ويمكن ان يقال بان
الجوزهر هو قطعة من الفلك الخارج كما المتمم في سائر الافلاك السيارة وعلى هذا يكون
اطلاق الفلك على الجوزهر على سبيل التجوز وح لا يرد عليه شيء مه في النسخ المتداولة
بين اصحاب الصناعة قيد بذلك لان لاهل العمل قسما آخر متداولة بينهم وذلك كون
الافق الحادث وهو قوس من نصف النهار الحادث ما بين قطبي الافق الحادث ومعدل

المركز

التمام الى الجانب الاقرب لكن لا يعلم الهيئة قوس من حصر اوله بينهم لم يذكره المص وعرض
اقليم الرؤية وهي قوس من دائرة وسط السماء الرؤية ما بين قطب الافق ومنطقة
البروج من الجانب الاقرب قوله تمام تلك القوس لفظ تمام القوس في الطلوع يراد به ذلك
وقد يطلق تمام القوس على قوس يتم مع تلك القوس نصف دائرة او دائرة تامة لكن
الاول يقيد بانه تمام القوس الى نصف الدورة والثاني يقيد بانه تمام القوس الى الدور
قوله اذ الافق يرباصار ارباعا وذلك لان الافق ينصف بدائرة اول السموت على نقطتي
المشرق والمغرب ودائرة نصف النهار تمر باقطاب الافق واول السموت فتنصف نصفي
الافق بدائرة نصف النهار على نقطتي الشمال والجنوب وذلك لما بين ثاوذوسيوس
في الاكر ان كل دائرة تمر باقطاب دائرتين متقاطعتين فهي تنصف كل قطعة منها قوله اعني
بعد نقطة تقاطع دائرة نصف النهار انما فسر بذلك لان البعد بين البلد ومبدأ
العمارة حقيقة قوس من عظيمة مارة بسمتي رأسيهما ما بين نقطتي سمتي رأسيهما من جانب
لا يبعد اقرب منه واراد ههنا ببعد البلد من مبدأ العمارة قوس من معدل النهار ما بين
التقاطع الفوقاني لنصف نهار المبدأ مع المعدل والتقاطع الفوقاني لنصف نهار البلد
مع المعدل من جانب لا اقرب منه وذلك لان المعمورة لا يزيد على نصف الدورة فالقول
الثاني على التوالي فيشعر بان الموضع الذي يقع في الربع الشمالي الغربي يكون طوله ازيد من
نصف الدور والثاني طول هذا الموضع جزء قوس من معدل النهار بين التقاطعين
المذكورين على خلاف التوالي فيكون اقل من نصف الدور وذلك لان بعد كل نقطة عن
نقطة اخرى في سطح الكرة عبارة عن عظيمة مارة بتينك النقطتين بشرط ان لا يكون اكثر من
نصف الدور ويمكن ان يقال انه قاس طول البلد على طول الكوكب حيث اعتبر بعده عن
اول الحمل وان كان اكثر من نصف الدور قوله فيما بين دائرة نصف النهار في العمارة
اعتبر مبدأ العمارة من جانب المشرق ومبدأ الطول من جانب المغرب والامر فيه سهل لان
دائرة نصف نهار مبدأ العمارة ودائرة نصف نهار آخر العمارة واحد قوله وبين دائرة
نصف النهار في ذلك البلد انتهى خبره لانه لا يمكن اعتبار طول البلد من غير تعيين لعدم

لعدم تعيين نصف النهار ههنا بل ليس طول اصلا لان نصف نهار مبدأ العمارة تمر
بسمت رأس هذا الموضع قوله ولا يخفى ان التعريف غير مانع وذلك لان المعدل ينقسم
بنصف نهار البلد ونصف نهار مبدأ العمارة اربعة اقسام الا اذا كان طول البلد نصف
دور فانه ينقسم المعدل الى نصفين والتعريف الذي ذكره المص يصدق على كل من
القسي الاربعة وليس طول البلد الا واحدة منها والثلث الباقية واحدة منها
لطول البلد والاخريان مخالفتان له الا اذا كان طول البلد ربع دور في التعريف الذي ذكره الشارح
قبل وان لم يصدق على بعض هذه الاقسام لانه قيد التقاطع بالفوقاني لكنه يصدق على
طول البلد على ما هو الواقع وعلى تمامه الى الدور ولا يدفعه قوله على التوالي كما لا يخفى وتدارك
قال الشارح والصواب ان يقال آه اذ فيه اشعار بان ذلك التعريف ليس بصواب كتعريف المص
ويرد على تعريف المص ما مر وهو انه لا يتناول طول البلد اذا كان نصف وسلان دائرة
نصف نهار المبدأ ونصف نهار ذلك البلد واحد قوله والتعريف على مذهبهم تعرف بالمطالع
على ما ذكرنا وذلك بان يقال طول البلد قوس من معدل النهار مبدأه من التقاطع الفوقاني
مع دائرة نصف نهار آخر العمارة من جهة المشرق منتهية الى تقاطعه الفوقاني مع دائرة
نصف نهار البلد على خلاف التوالي قوله ومطالع كل قوس الى آخره لفظ كل والمطالع
جمع مطلع بفتح اللام او كسرها وهو زمان الطلوع وقد جرت العادة بانهم يسمون اجزاء
معدل النهار ازمانا على التجوز بناء على ان الزمان مقدار حركته وقد يسمى جزءا واحدا منها مطالع
توسعا كما يجي وقس على ذلك المغارب قوله ارتفع نصف دائرة الميل المفروضة
لا يخفى ان نصف الدائرة المذكورة ينطبق على الافق الغربي اذا وصل ذلك الجزء اليه
ثم اذا غرب الجزء انحط نصف الدائرة المذكورة فينحصر بينه وبين الافق الشرقي قوسان
كما ذكر لكن يمر ببعض فوق الافق والبعض تحته ولو قيد القوسين بكونهما على التوالي
لكان احسن قوله بل ذينك النصفان بعينها قيد بذلك لان ما بين النصفين الآخرين
من تينك الدائرتين وان كان مساويا للمطالع المذكورة لكنه لا يسمى مطالع لتلك القوس
من البروج بل المقوسة اخرى مساوية لتلك القوس فتأمل قوله وفائدة هذه العناية

اشارة قد صرح المحشي ولا بان مطالع كل قوس من فلك البروج هي ما يطلع معها من معدل النهار فمن ذلك يعرف ان المطالع المحصورة بين دائرتي الميل مطالع اي قوس من فلك البروج الان يقال ان المراد ان قول المحشي ويجوز المطالع في خط الاستواء محصورة اي مبهم مع قطع النظر عن التعريف فلذلك احتاج الى هذه العناية يتم بها ذلك وهو ان ما بين دائرتي الميل من معدل النهار ينقسم على اربعة قسمين وما بينهما من فلك البروج فمن اين يعرف ما ذكره نعم لو قال كما ذكره الشارح من قوله بين نصفيهما كان اشارة الى ما ذكره لا ان كل مطالع في خط الاستواء محصورة بين بالجمع المعرف وقد يتكلف له في ذلك بان تلك الدائرة المنطبقة على الافق قد تتغير وضعها في هذه الصورة بان صار نصفها الشرقي غربيا وبالعكس وبهذا الاعتبار صارت كانها دائرتان ولا يخفى ما فيه من التعسف واما ما غيره سوى عرض ما ليس فيه بذلك لانه في ذلك العرض لا يجري طوالع ومطالع وهذا ماخوذ من كلام العلامة في التحفة وتحقيقه هذا الكلام انا نتوهم دائرة منطبقة على الافق المائل ولا شك ان الافق المائل مماس لاعظم مدارات الابدية الظهور على نقطة الشمال او الجنوب واذا ارتفع جزء من الافق الشرقي ارتفع نصف الدائرة المتوهمة المذكورة مماسة لاعظم الابدية الظهور على نقطة اخرى فوق ما كانت اولا فكلما ارتفع جزء يرد نقطة التماس على محيط المدار وهكذا الى ان يصل نقطة التماس الى الموضع الاول فحينئذ المطالع ابدا منحصرة بين الافق الحقيقي وبين تلك الدائرة المتوهمة الا اذا كانت القوس متحددة بنقطتي الاعتدالين فان دائرة الافق الحقيقي حينئذ مارة بطرفي القوس ولا حاجة الى اعتبار الدائرة المتوهمة وانما جعلت وهو ان كل نقطة من فلك البروج يمكن ان يخرج منها دائرتان مماستان لاعظم الابدية الظهور على نقطتين من الجانبين على ما تشهد به الفطرة السليمة فاقول القوس المطلوبة المطالع اذا اخرج منه عظيمتان مماستان لاعظم الابدية الظهور فلا بد ان يختلف تقاطعهما مع المعدل ولا يتعين المطالع على ما ذكره الشارح والحاصل ان ما ذكره اعم مما هو المحوج لكن هذا الاخير لانه ليس بتعريف للمطالع بل حكم من احكامه لا بين النصف الشرقي من الافق اه دفع ما ذكره الشارح كمال الدين التركماني تبعا للعلامة على ما ذكره العلامة في نهاية الادراك

الادراك وبيان ما ذكره في الرد في المثال ان افق سمرقند من الافاق الشمالية وقد بين اوطولوقس في الشكل التاسع من كتابه في الكرة المتحركة ان النقطة التي تطلع في الافق المائل معا لا تغرب معا بل ما هي اقرب الى القطب الظاهر متاخر في غروبه فلو وصل راس السرطان والجزء المذكور الى دائرة نصف النهار لزم ان يلزم غروبهما معا لا في زمان كونه الجزء في الجانب الشرقي ولا في زمان كونه في الجانب الغربي ولو كان وصوله بعد نصف النهار قبل وصول راس السرطان كان غروبه ايضا قبل غروبه لكن الجزء كما هو فاذن لا بد من وصول الجزء الى نصف النهار قبل وصول راس السرطان اليه ويوجه آخر قوس نهار اول السرطان اعظم من نصف مداره ونصف النهار ينصف هذه القوس فيجب نصف قوس نهار راس السرطان اعظم من الربع والقوس التي يطلع من معدل النهار بين الافق ونصف النهار ربع ابدا في جانب الضرورة اذا وصل راس السرطان الى نصف النهار ينبغي ان يتجاوز الجزء الذي طلع معها من معدل النهار الى جانب الغرب اذ حركات اجزاء الفلك متشابهة وذلك ما اردنا ه واعلم انه لا يلزم قد وقع في كلام المحقق الشريف ان مطالع القوس من فلك البروج يلزم ان يجوز قوسا من معدل النهار وقد وقع في كلام الشارح التركماني ان مطالع نصف من فلك البروج قد يجوز تمام المعدل ولا يجوز مطالع قوس اصغر من النصف او اكثر منه تمام المعدل في دائرته كلا الكلامين و تحقيقه ان في الموضع المساوي لتمام الميل الكلي ينطبق قطب البروج في كل دورة على الافق كما يجيء في آخر الكتاب ح ينطبق منطقة البروج على الافق دفعة فمطالع هذا النصف بعضها من المعدل والنصف الاخر من منطقة البروج في هذا العرض يطلع مع تمام المعدل فيجوز تمام المعدل مطالع النصف من منطقة البروج وانه في المواضع التي عرضها اكثر من تمام الميل الكلي واقل من تسعين ينقسم منطقة البروج اربعة اقسام قسم منها ابدي الظهور وقسم منها ابدي الخفاء وقسم يطلع منكوسا ويغرب مستويا وقسم آخر بالعكس من ذلك وهذان القسمان اللذان لهما طلوع وغروب يطلع كل منهما مع طلوعهما معدل النهار بتمامه وحاصله معا نصف دور او اكثر منه او اقل منه بحسب اختلاف العروض لكن لا يمكن ان يجوز قوس واحدة من البروج اقل من النصف او اكثر منه يطلع معها تمام

المعدل فكلام الشارح هنا لا يخلو عن تسامح فتأمل قه ولعل المصنف انما قال الظاهر ان كلمة من في
قوله من المعدل بيانية لكلمة ما في قوله ما دام اذ كان المطالع قوسا من المعدل الآن يقال ان
المعدل يطلق على بعضه ايضا بطريق التجوز فيبقى المعنى ما يطلع عليه المعدل بطريق عموم المجاز و
لو حملت على التبعيض لا يخرج العبارة شاملة لما اذا كان المطالع تمام المعدل ويمكن ان يحمل
على البيان والتبعيض معا على ما جوزه بعض الاصوليين من استعمال المشترك في معنييه معا قه
مع ذلك الجزء الذي هو فلك البروج على التوالي في الاكثر انما قيد بقوله على التوالي لان قول المصنف يحتمل
لكلا القوسين الشيخ الذي اول الحمل والجزء المذكور وانت خبير بان الكلام مع هذا القيد
ايضا محتمل لهما فينبغي ان يقال قوس مبتدأة من راس الحمل الى الجزء الذي يطلع من المعدل مع ذلك
الجزء على التوالي وانما قال في الاكثر لان بعض البروج يطلع في بعض الآفاق معكوسة كما مر فاذا
كان الافق بحيث الحمل والثور فيه تطلعان معكوسين فعند بلوغ راس الجوزاء الى الافق الشرقي
كان قوس من المعدل على الافق ثم اذا طلع الثور والحمل معكوسين وبلغ اول الحمل الى الافق كان
مطالع راس الجوزاء قوسا من المعدل مبتدأة من النقطة الطالعة مع راس الجوزاء الى اول
الحمل فالمطالع قوس من المعدل مقدمة على اول الحمل مع ان الطوالع متأخرة عنه فيكون مطالع
اول الجوزاء في هذه الصورة مبتدأة من اول الحمل الى النقطة الطالعة مع اول الجوزاء على خلاف
التوالي قه واما بعضهم فقد ذهب الى ان مطالع الجزء اعلم ان اهل العمل يأخذون مبدأ المطالع
في خط الاستواء نقطة الانقلاب الشتوي اذ يناسبونه الى دلالة مرور ساعات نصف النهار وقوسه البروج
وغير ذلك مما لا يحصى ويسمى المطالع في المطالع بالفلكية ولا يأخذون مبدأ المطالع البلدية
نقطة اصلا فالتعليم المستفاد من كلام الشارح لا يحتاج الا انطباق اصطلاحهم بدا وكما
عليه ان يقول قوس مبتدأة من نقطة الانقلاب الشتوي الى الجزء الذي من المعدل بافق خط
الاستواء مع الجزء المفروض من البروج على التوالي قه سوى راس الميزان انما استثناه لان مطالعه
في جميع الآفاق نصفه وسواء كان استوائيا او بلدية وقوله مطالع صفة لقوله كل
جزء وقوله فالمطالع له في خط الاستواء خبر ان قه من الآفاق الشمالية في معظم المعمورة
قيد بالشمالية لان في الآفاق الجنوبية اذا كان راس الجوزاء على الافق الشرقي يقطع دائرة

يقطع

دائرة الميل المارة به معدل النهار فوق الافق وانما قال في معظم المعمورة لان في بعض المواضع
يكون راس الجوزاء ابدي الظهور وانت خبير بان ذلك انما يكون في المواضع التي عروضها اكثر
من تمام الميل الكلي وتلك المواضع ليست بمعمورة فالاولى ان يقال في معظم الربع المسكون
قه ويقاطع معدل النهار تحت الافق لان تلك الدائرة الخارجة من القطب الشمالي يصل
اولا الى راس الجوزاء لكونه شمالي الميل ولا يمكن ان يلاقي المعدل على الافق لان سعة
مشرق راس الجوزاء اقل من نصف الدور وتقاطع العظيمين لا يكون الا على التناصف
ولا ان تلاقيه فوق الافق لان هذه الدائرة تمر بالقطب الجنوبي فاما ان يلاقي نصف
النهار او لا ثم تقطع الافق في الجانب الغربي من نصف النهار او تلاقي الافق فيما بين مشرق
الاعتدال ونقطة الجنوب فيلزم تقاطع تلك الدائرة مع نصف النهار او مع الافق لا على
التناصف وهو محال فاذن تقطعه تحت الافق وهو المطلوب قه احد اضلاعه ميل راس
الجوزاء الكسبه المبحث ان يقال هو سعة مشرق راس الجوزاء بخط الاستواء قه قوس
بين دائرة الميل الاول وبين نقطة الاعتدال الربيعي ان قوسا ليست منهما اكثر من
النصف وانما ترك هذا القيد لانهم صرحوا بان اضلاع المثلث الواقع في سطح الكرة
من قسي دوائر عظام ينبغي ان يكون كل منها اصغر من النصف قه بل مطالع جزء الجوزاء
انما قال ذلك لان الغرض ههنا بيان تعديل النهار وهو الفضل بين مطالع الجزء بخط
الاستواء ومطالع الجزء بالبلد لا الفضل بين مطالع القوس فيهما وان وقع ههنا بينهما
مطالع الجزء اتفاقا قه وميل راس الجوزاء وتقدم ان سعة مشرق راس الجوزاء في خط الاستواء
واما اصغر من سعة مشرق البلد لان في المثلث المذكور وتر القائمة وسعة مشرقه خط
الاستواء وتر الحادة كما يظهر بالتامل قه عن موضع يكون طوله مثل طول البلد هذا
اولى مما ذكره المحقق الشريف حيث فسر الموضع الكائن على خط الاستواء بموضع عليه
يكون هو مع البلد المفروض تحت نصف نهار واحد اذ الموضع المقاطر لذلك الموضع مع
البلد تحت نصف نهار واحد وهو ليس بمراد بل المراد موضع من خط الاستواء يكون طوله طول البلد
المفروض لا شك ان القوس من المعدل بين نصف النهار والافق في جميع المواضع دور

ربعه

فافهم هذا الموضع ضعفا الكواهم دايرة ميل تمر بنقطة مشرق الاعتدال في البلد المفروض
فظهر انا او كل الحمل يطلع في المواضع جميعا في آن واحد واعلم ان لفظة المثلى في قول الشرح يدي طوله
مثل طول البلد مستدرك لا حاجة اليه اصلا بل هو غير صحيح الا على تاويل بعيد كما لا يخفى وكذلك
مشتمل للتخييل معناه انت تخييل فتامل واذا كان رأس الجوزاء في ما يلي المغرب بتمم ويدي في جانب
مغارب رأس الجوزاء والمحقق تعديل النهار في جانب المغرب في قدر التفاوت في موقع تعديل النهار
في الجانبين بدايرة ميل واحدة تمر بمشرق الاعتدال ومغربه في المثال المذكور يقطع هذه
الدايرة مدار رأس الجوزاء فوق الافق على نقطتين كذلك والقوس منه المدار الواقعة
بين دايرة الميل والافق من جانب المشرق والمغرب كلاهما تعديل النهار فوجه ما بعد عرفه
ما ذكره المتن اشار الى الفضلين بيان ذلك ان مدار رأس الجوزاء موازي لمعدل النهار
وقد قطعهما الافق ففصلا بهما ايضا متوازيان بالشكل عشر من ثانية عشر الاصول واذا
وصلنا بين مغرب رأس الجوزاء ومشرق الاعتدال بخط مستقيم في سطح الافق حدثت زاويتان
متبادلتان متساويتان فيحكم بانهما اعني سعة المشرق والمغرب يكونان متساويتين في المثلثين
الاصغرين سعة المشرق وسعة المغرب متساويتان وميل رأس الجوزاء فيهما واحد وزاوية تقاطع
دايرة الميل والمعدل فيهما قائمة وزاوية تقاطع الافق والمعدل فيهما بقدر تمام عرض
البلد فيما ذكره ما لانا وسعة الاولى من زاوية بين الضلعين الباقيين اعني تعديل النهار في جانب
المشرق وتعديل النهار في جانب المغرب متساويين وهو المطلوب ما البلد كلما كان عرضه ازيد
يقطع افقه هذا المثلث آه برهان ذلك انه في المثلث الاصغر زاوية تقاطع دايرة الميل والمعدل
النهار قائمة وزاوية تقاطع المعدل والافق حادة بقدر تمام عرض البلد وقد ثبت في الشكل
الظلي ان نسبة ظل الزاوية الحادة الى ظل وترها كنسبة الاعظم الى جيب القوس الواقعة بين الزاوية
والحادة المذكورة فيبقى في هذا المثلث نسبة ظل زاوية تمام عرض البلد الى ظل وترها اعني
ظل ميل رأس الجوزاء كنسبة الجيب الاعظم اعني ستين الى جيب الفضل بين المطالعين فظاهر انه
بازدياد العرض ينتقص تمام العرض فينبغي ان يزداد الفضل بين المطالعين بازدياد
العرض ليبقى النسبة المذكورة فتامل وينتهي الى دايرة البروج على التوالي قدم

مما ان قيد التوالي في مثل هذه المواضع لا يخرج ما قصد اخراجه فينبغي ان يقال قوس مبتداة من
اول الحمل الى طرف الخط المذكور على التوالي يختلف في نفسه مخالف لما ذكره اما انه يختلف في نفسه
فلان الشمس لما حدث زوايا متساوية عند مركز الخارج وتقطع من محيط الخارج قسيا
متساوية فلو اخرجت من اطراف القسي المذكورة خطوط الى مركز فلك البروج حدثت زوايا
مختلفة لان المقوا المثلث ويبين اذا جعلا وترين لزاويتين كان ما ضلعاه اطول
اصغر مما ضلعاه اقصر واذا اختلفت الزوايا الحادثة عند مركز فلك البروج تختلف
قسي فلك البروج الموترة لها واما انه مخالف لما ذكره فلانه هناك حركة المركز حركة الوسط
ومبدأ حركة المركز انما هو الاوج ومبدأ حركة الوسط انما هو اول الحمل وايضا حركة المركز
معتبرة بالنسبة الى مركز الخارج حركة الوسط على ما ذكره ههنا معتبرة بالنسبة الى مركز البروج
او منطبقا عليه وذلك اذا كان مركز الشمس في الاوج او الحضيض قوس من فلك البروج
بين اول الحمل الاولى ان يقول مبتدأة من اول الحمل الى طرف الخط المذكور غير قرة
لان مركز الشمس يلازم سطحها ومركز الخارج يلازم ذلك السطح ايضا وبدون هذه الزيادة لا يتم
الدليل كما لا يخفى اي مركز الشمس المنتهي الى دايرة البروج ان المشار اليه
هو الخط الخارج من مركز الشمس مطلقا لا المقيد بكونه خارجا من مركز فلكها الخارج اذ لا معنى
لهذا الكلام لو قيد بذلك كما لا يخفى وما بين طرفي الخطين المذكورين ينبغي ان
يقيد ذلك بالجانب الاقرب كما هو دأبه في ساير المواضع لا غيرها من الزوايا الثلث
كلمة من بيان للغير ويحتمل ان يكون للتبعيض على ان يكون الغير بعضا من زوايا الثلث
اي بعض كان فتامل والتحقيق ان قوس تعديل على آه هذه القوس انما هي من فلك
البروج لان طرفي الخطين يكونان هناك وينبغي ان يقيد القوس المذكورة بالجانب الاقرب
واعلم ان الزاوية التي سماها المصنف زاوية التعديل اذا زيدت على زاوية الوسط او
نقصت منها حصلت زاوية التقويم فبهذا الاعتبار صح انها زاوية التعديل ولا
يرد على المصنف ولكن مقدار هذه الزاوية ليس القوس التي ذكرها المصنف لان مقدار الزاوية
قوس فيما بين ضلعيها موترة لها من دايرة مركزها رأس الزاوية ومركز القوس التي ذكرها

المد مركز العالم فلا يتيسر حصول هذه الحركة مع ابقاء تلك الزاوية وحصول معرفة هذه القوس
التي ذكرنا المد لا يخلو عن صعوبة وذلك بان يعلم مسافة مركز التدوير واحد بتقاطع الخط الخارج
او يعلم ما بين الخطين من مركز العالم الى مركز التدوير ما كان بعيدا عن العقدة وفيها في وسط
النجمي المحاذية والاختلاف اما الحقيقة فظاهر واما الاختلاف فخفاء مثل ما ذكرنا في الشمس اذا
اقيم مركز معدل المسير مقام مركز الخارج في النجمي ومنطقة معدل المسير مقام منطقة الخارج وبما بين البعد
في فسبق تم هناك واعلم ان الوسط الذي ذكره المصنف ههنا انما هو المسمى في كتب العمل بالوسط المعدل
فلعله اراد بالوسط ههنا الوسط المعدل لما اطلاق الكلام المطلق على المقيد على هذا الاير وعليه
ولما اقبح منه ان ما ذكره في النجم صحيح القائل بذلك هو المحقق الذي نعم قدر تحقيقه بانه لو كان
كذلك لم يحتج الى تعديل النقل فيه وتوضيحه ان وسط النجم ما خوذ من منطقة المائل واذا اخذ
ذلك من منطقة البروج لا يبقى متشابها وان اخذ مركزها وذلك لانه اذا مر دائرة عرضية بمركز
التدوير بتقاطع منطقة البروج على قوائم فيحدث منها قوسا العرض ومن القوسين الكائنتين من
المائل والممثل اللتين مبدأهما العقدة ومنتهاهما دائرة العرض المذكورة مثلث زاويته
تقاطع العرض مع الممثل قائمة وزاوية تقاطعهما مع المائل حادة فالقوس من
المائل التي هي الوسط اعظم من القوس التي من الممثل اعني التقويم والتفاوت بينهما هو
تعديل النقل اذ به يتعلق قدر القوس من المائل الى القوس من الممثل فان كان الوسط في الربع
الاول والثالث لعنى متوفر اعني احد بعدي العقدتين ينتقص تعديل النقل منه وان كان
من الربعين الاخرين يزاد عليه ليحصل القوس من الممثل وهذا التفاوت ليس شيئا واحدا
والمائل اذا صار مركز التدوير الى ان يتبع بعد من العقدة تقريبا حصل هذا التفاوت
في الغاية وبعد ذلك لا يتناقص الى ان يبلغ مركز التدوير الى منتصف ما بين العقدتين
ومنعدم التفاوت وقد برهنا على ذلك في شرح التذكرة فظهر ان حركة مركز التدوير وان
كانت متشابهة حول مركز العالم لكنها اذا قيست الى منطقة الممثل او منطقة البروج
يصير مختلفة وذلك لاختلاف المنطقتين كما يشهد به الفطرة السليمة بخلاف
ما فيه ههنا ان الاختلاف ههنا لا يعتبر به العامل بذلك الثالث التركماني وذلك لانه لو لم يكن معتدا به

به لا يحلوه ولم يستخرجوا مقداره ولم يضعوه في الجداول وكيف لا وغايته يرتقي الى نحو
سبع دقايق ولو اهمل ذلك لوقع تفاوت فاحش في الخسوفات والكسوفات ووجه
تقاطع نقطة تقاطعه مع دائرة عرضية تمر باول الحمل تحكي عن الشيخ ان الصواب ان يجعل اول الحمل
المائل نقطة يبعد بعدها عن العقدة كبعد اول الحمل الممثل عن تلك العقدة بعينها في
جانب واحد وانما كان الصواب ما ذكره لانه اذا اخذ مبدأ الحمل على هذا الوجه لا يتغير
اصلا بخلاف ما اذا اخذ على الوجه المذكور في الشرح فانه يتغير بسبب القرب والبعد من العقدة
وذلك لاجل اختلاف تعديل النقل كما اشرنا اليه واعلم ان اول الحمل من معدل المسير
نقطة تقاطعه مع دائرة عرضية تمر باول الحمل من الممثل او نقطة بعدها عن تقاطع الممثل و
معدل المسير كبعد اول الحمل الممثل عن تلك التقاطع بعينها في جانب واحد فانا اذا فرضنا على الوجه
الاول لا يكون الوسط متشابها بسبب تغير اول الحمل بتغير المختلفا كما اشرنا اليه في بيان
تعديل النقل لكن التفاوت بين الحالتين لانتهاية البعد بين المنطقتين في النجم الكثير
ما في الحيرة وان اخذ على الوجه الثاني يكون الوسط ما خوذا من منطقة معدل المسير ما
لا يكون فيه اختلاف من الوجه المذكور ايضا وان اختلج في صدرك شيء من الاختلاف
وذلك لان الوسط في المتحيرة مركب من حركتي الاوج والمركز وحركة المركز وان كانت متشابهة
حول مركز معدل المسير لكن حركة الاوج غير متشابهة حوله بل حول مركز العالم فيختلف الوسط
لكن هذا الاختلاف قليل جدا لان حركة الاوج في يوم بليلته لا تزيد على ثمان ثوالث
واما الوسط في القمر فهو فضل حركة مركز التدوير حركة الحامل على حركتي المائل والجوزهر وحركة
الجوزهر ايضا متشابهة بالنسبة الى منطقة المائل فيكون الفضل المذكور ايضا غير متشابهة
لكنه ايضا قليل لان حركة الجوزهر في اليوم بليلته لا تزيد على ثلث دقايق
عطارد تفاوتا اكثر غيرها ذكرنا في المتحيرة وهو ان حركة المركز في عطارد وهي فضل حركة
الحامل على حركة المدير وكانت متشابهة حركة الحامل حول مركز معدل المسير ومتشابهة حركة المدير
حول مركزه فيلزم ان يختلف حركة المركز بل حركة الوسط وهذا الاختلاف معتد به لان
حركة المدير نصف حركة الحامل وسيأتي في الباب الخامس من فصل المقالة الثانية كلام

منقطعة بهذا المقام ان شاء الله تعالى ه الاوضح منه في قسي الوسط من فلك البروج بهذا على غير التوالي
وسط القمر فاخذ قوس من اعلى على التقاوم ه فقد يقال انه فيما اذا كان الوسط في المجرة وينبغي ان يقال بدل انه
من اول الحمل بعد قوله ما بين اول الحمل على ما ذكرنا الى غير مرة ه وفيه نوع مشابهة من حيث عدم التشابه
وهو التفاوت ما بين بعد موضع مركز التدوير من معدل المسير من الممثل وكون هذا التفاوت متغيرا بحسب القرب
من العقدة والبعد عنها كما بينا في الزوج بهذا التفاوت اي في حساب القمر كما مر ولا يخفى انه تشابه ه
ولهذا ذلك قد يتوهم ان الخط الموازي للخارج من مركز العالم يحدث زوايا متساوية عنده كما
ان الموازي لذلك الموازي اعني الخط الخارج من مركز معدل المسير الى مركز التدوير يحدث زوايا
كذلك عند مركز معدل المسير فاذا كانت الزوايا الحادثة عند مركز العالم متساوية يكون قسي الوسط
المأخوذة من منطقة البروج متساوية ويرد عليه ان تلك الزوايا وان كانت عند مركز البروج
الا انها ليست في سطح منطقة البروج بل في سطح معدل المسير المائل على سطح البروج لان جميع الخطوط
الخارجة من مركز معدل المسير في سطحه وكل متوازيين يجب ان يكونا في سطح واحد فجميع الخطوط الموازية لها الخارجة
من مركز العالم يجب ان في سطح معدل المسير فكيف يلزم التفاوت بين الوسط المأخوذ من المائل و
الوسط المأخوذ من الممثل كذلك بل يلزم هنا ايضا الا ان غاية بعد منطقة المائل عن الممثل خمس درجات
في المجرة اقل من ذلك بكثير فيكون التفاوت الحاصل من هذا الوجه في المجرة قليلا جدا ه وما بين
الوسط والتقويم هو التعديل الاول بهذا في الشمس والقمر صحيح واما في المتحيرة فما بين الوسط
المعدل والتقويم هو التعديل الاول كما يجيء في الباب الخامس واما ما بين الوسط الغير
المعدل والتقويم فلا اسم له عندهم بل هو ابو ... ما ذكرنا قبيل هذا ان الظاهر ان المص اراد بالوسط
في هذه المباحث الوسط المعدل ه واعلم ان ما بينهما انما يسمى تعديلا التحقيق ان التعديل
ابدا هو التفاوت بين الوسط المعدل والتقويم سواء كان مركز التدوير في البعد الابعد او
لم يكن الا انهم لما ارادوا وضع التعديل في الجدول فرضوا مركز التدوير في بعد معين فاخرجوا
مقادير زوايا التعديل بحسب ذلك البعد ووضعوها في جداول واستخرجوا ايضا تفاوت
التعاديل بحسب وقوع مركز التدوير في ابعاد اخر لعلل الطبقة ليس هنا موضع بيانها وقد
اوضحناه في شرح التذكرة وبحقيقة هذا التفاوت يسمى التعديل المذكور او ينقص منه

منه ليحصل التعديل بحسب ذلك البعد الواقع في البعد المفروض في التعديل بحسب الواقع مرة واحدة واما كون
المذكور فباعتبار التوضيح لا باعتبار الهيئة والمناسب لصناعة الهيئة ما ذكره المص واما
ما ذكره الشارح فمناسب بحسب العمل لكن جميع اهل الهيئة ذكروا التعديل كما ذكر الشارح والمص
فيما بعد قال كذلك ايضا ه اذا كانت الكوكب في ذروة التدوير او حضيضه اعلم ان الكوكب
اذا كانت في ذروة التدوير انما ينطبق الخط الخارج من مركز العالم الى مركز الكوكب
على الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير اذا كانت منطقة التدوير في سطح منطقة الحامل
وهو في النيرين دائما وفي المتحيرة ليس كذلك دائما بل قد يكون كذلك في بعض الاوقات ولكن القوم
في استخراج بعض التقاويم اعتبروا منطقة التدوير في سطح منطقة الحامل مسامحة والمص
تبعهم في ذلك ه وكل ذلك ظاهر على ما ذهب اليه المص فانه اخذ الوسط والتقويم كليهما
من منطقة البروج في المتحيرة واذا لم يكن مركز التدوير في الاوج او الحضيض يلزم ان يكون هناك
تعديل اخر نظير تعديل الشمس وهو التعديل الثالث اذ الخط الخارج من مركز معدل المسير الى مركز
التدوير لا يكون منطبقا على الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير فلو ازيد هذا التعديل
على الوسط او نقص عنه حصل الوسط المعدل والمص لما اخذ الخط الوسط من مركز العالم لم يحتج
الى هذا التعديل وعلى هذا يكون ما بين الوسط والتقويم هو التعديل ولهذا قال هذا الى
على ما ذهب اليه المص وقد اشرنا فيما تقدم الى انه اراد بالوسط الوسط المعدل ه يعني
الدوائر المرسومة بحركة مركز الشمس او التدوير او مركز التدوير واما لم يقل اما الدوائر المسماة
بها كما قال في التدوير لانه قد يسمى الدوائر المرسومة من حركة مركز التدوير سابقا بالحوامل
لا بالخوارج وايضا اراد ان يدرج منطقة مدير عطارد ه سميت نطاقات والنطاق
في اللغة كل ما شد به وسطك والمنطقة بكسر الميم اخص منه وهي ما يلبس شد الوسط به
مستعار فالنطاق يناسب ان يطلق على تمام الدائرة المسماة بالفلك كالمنطقة
لكنهم اطلقوا على البعض من تسمية الجزء باسم الكل ه باعتبار اختلافهم في بعضها
حمل بعض الشارحين عبارة المتن على ظاهره وصرح بان الاختلاف واقع في مبادي
جميع هذه الاقسام وذهب الشارح الى انه لا اختلاف في مبدا الاول والثالث وان الاختلاف

بالجميع انما هو على سبيل التجوز ويمكن ان يقال ان الاختلاف قد وقع في مبدا الاول والثالث في
النطاقات التدويرية ايضا وذلك لان الجمهور ذهبوا الى انهما تقاطعا منطقة التدوير
مع الخط الخارج من مركز العالم بمركز التدوير وبعضهم ذهب الى انهما تقاطعا منطقة التدوير
مع الخط الخارج من مركز الحامل المار بمركز التدوير وهو الذي اختاره المص والتقاطع الاخر
بيان ان الاولى غالبا وبالجملة ان الاختلاف الذي ذكره المص هيهنا هو الاختلاف في
مبدا النطاق الثاني والرابع وهو لم يتعرض للاختلاف في مبدا النطاقين الاخرين
فلا يناسب ان يفسر كلامه بما ذكره ذلك القائل قوله اعني ابعاد الكوكب عن مركز الارض لاخفاء
في ان المعتبر في قسمة منطقة خارج الشمس ومناطق التداوير هو ابعاد الكوكب عن مركز العالم
واما في حوامل القمر والمتحيرة فالمعتبر في قسمتها ابعاد مراكز التداوير عن مركز العالم كما يجيء
قوله وان اختلاف المسير يترتب عليه يعني ان اختلاف المسير يوجد بوجود اختلاف الابعاد من
غير عكس فلا يرد على ذلك اختلاف ابعاد مركز تدوير القمر حيث لا يترتب عليه اختلاف المسير قوله
وفيه تسامح لم يقل انه خطا لان احدى النقطتين في جانب من الخط المار بالاوج والحضيض
والاخرى في جانب آخر على بعدين متساويين من الاوج وامكن اطلاق التقابل على هذه
الحالة تجوزا قوله الخارج ان احدهما عن مركز العالم العبارة الصحيحة للخارج احدهما الا ان
يقال احدهما فاعل فعل محذوف قوله نصف مجموع البعدين الابعد والاقرب لان مجموع البعدين
الابعد والاقرب انما هو بقدر قطر الخارج وكل بعد من النقطتين عن مركز العالم بقدر
نصف مجموع حاشيتي ما يليه لان حاشيتي العدد عددين يكونان في طرفي ذلك العدد بعدهما عنه
واحد وذلك كالسبعة فانه نصف مجموع الستة والثمانية ومجموع الخمسة والتسعة ومجموع
الاربعة والعشرة ومجموع الثلثة والاحد عشر وعلى هذا القياس قوله اذ الخطوط الاربعة على
متناسبة ما ذكره انما يظهر اذا زيد فيما بين الوسط والطرف الاخر خط مساو للاوسط
فيصير الخطوط اربعة نسبة الطرف الاول الى الاوسط كنسبة الخط الزائد المساوي للاوسط
الى الطرف الاخير وح تصح الحوالة على الشكل الاخير من خامسة الاصول ويمكن ان يثبت
المطلوب بوجه آخر فنقول ثبت في الشكل الرابع عشر من سادسة الاصول ان مربع الخط الخطوط

١٩

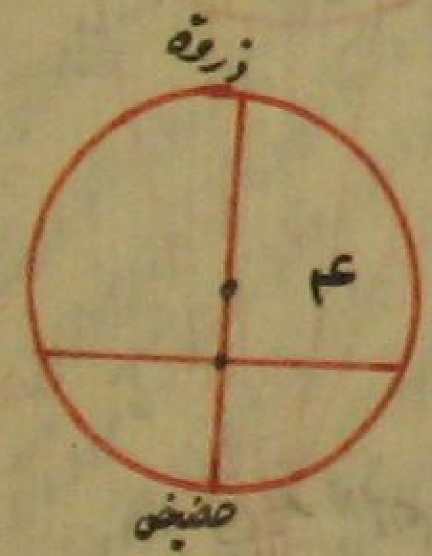
من الخطوط الثلاثة المتناسبة يكون مساويا لسطح الطرفين وثبت في الخامس عشر من ثانية
الاصول ان مربع نصف الخط يزيد على سطح قسميه المختلفين بمربع الفضل بين النصف
والقسم فمربع البعد الاوسط يزيد على سطح البعد الابعد في البعد الاقرب بمربع ما بين
المركزين فلا يكون الابعاد الثلثة متناسبة وهو المط قوله وانما وجب ان يوجد هناك
نقطتان سيبين انه بالبرهان الهندسي وجود النقطتين بالصفة المذكورة
في محيط الخارج فلا حاجة الى ايراد هذا البرهان الاقناعي ومع ذلك ففيه منع
ظ لجواز ان لا يوجد بين ما هو اعظم من نصف قطر الخارج وبين ما هو اصغر منه
ما يساوي نصف قطر الخارج الا يرى ان الزاوية الحادثة من القطر ونصف
المحيط حادة والحادثة منه ومما يوازي القطر قريبا منه جدا ومن قوس العظمى منفرجة
فقد حدث زاوية منفرجة بعد حادة من غير امكان ان يحدث بينهما زاوية قائمة
كما برهن عليه اقليدس في ثالثة الاصول فليكن ههنا ايضا كذلك ولا بد لنفي ذلك
من دليل قوله يحدث هناك مثلثان يساوي ضلعان وزاوية بينهما الاضلاع
المتساوية في المثلثين هو العمود المشترك بينهما ونصفا ما بين المركزين
والزاويتان المتساويتان هما القائمتان واتى يع من عبارتهم في مثل
هذا ان يقال ضلعان متساويان وضلع مشترك بينهما واما الشكل الرابع من
اولى الاصول فهو انه اذا ساوى ضلعان وزاوية بينهما من مثلث ضلعين
وزاوية بينهما من مثلث اخرى كل لنظيره تساوى الضلعان والزوايا الباقية
كل لنظيره قوله وفي مخالفة للقوم الباعث له على المخالفة امران احدهما انه لا يتساوى
النطاقان العلويان والسفليان على ما ذكره القوم لان الذروة والحضيض
المرئي لا يكونان غالبا على منتصف القطعتين البعيدة والقريبة بخلاف ما ذكره المص
والثاني ان تسمية مبدا الثاني والرابع بالبعد بين الاوسطين انما يناسب ما ذكره المص
دون ما ذكره القوم فتامل قوله فعنده يكون نصف قطر الخارج واسطة العبارة
المناسبة فعنده يكون البعد الاوسط واسطة وتوضيح الكلام انا اذا وصلنا بين

مركز الحامل وبين كل من تقاطع الحامل والتدوير بخط ظهر ان بعد كل من التقاطعين عن مركز الحامل
بقدر نصف قطر الحامل والبعد الابعد زائد على نصف قطر الحامل بقدر نصف قطر التدوير والبعد
الاقرب ناقص عنه بذلك القدر فمجموع البعدين الابعد والاقرب ضعف نصف قطر الحامل فيكون
البعد الاوسط الذي هو بقدر نصف قطر الحامل واسطة عددية بين البعدين الاقرب والابعد
واما عند الجمهور فالبعد الابعد زائد على نصف قطر الحامل بقدر مجموع ما بين المركزين ونصف قطر
التدوير والبعد الاقرب بمجموع ما بين المركزين ونصف قطر الحامل ينقص عنه بنصف
قطر التدوير فمجموع البعد الابعد والاقرب اعظم من ضعف نصف قطر الحامل بضعف ما بين المركزين
فلا يكون واسطة عددية بين البعدين الابعد والاقرب في هذا اذا كان مركز التدوير في الاوج
واما اذا كان في بعد آخر فيختلف البعدان المذكوران ويكون البعد الاوسط نقطة التقاطع
بين التدوير والحامل على كل حال قوله لان البعد الابعد والاقرب عندهم ربما يتوهم من
ظاهر كلام ان البعد الاوسط عند الجمهور يعتبر بالقياس الى مركز الحامل وليس كذلك اذ لا معنى لاعتبار
بعد بعض المدار بالنسبة الى مركز العالم وبعد بعضها بالنسبة الى مركز الحامل بل البعد الاوسط
عندهم يعتبر ايضا بالنسبة الى مركز العالم غاية انه نقيل موضع البعد الاوسط عن تقاطع
الحامل مع التدوير ولا يلزم من ذلك ان يكون البعد الاوسط معتبرا بالنسبة الى مركز العالم
الحامل لكن المناسب على هذا ان يبين ان بعد التقاطع المذكور عن مركز العالم هل هو واسطة
بين البعدين الابعد والاقرب بالنسبة الى مركز العالم او لا لا ان نصف قطر الحامل ليس واسطة
بين البعدين الابعد والاقرب فليتأمل قوله على الغرض الباعث لتحصيل هذه الاقسام لان
الغرض من القسمة هو ان يعرف قرب الكوكب من مركز العالم وبعده عنه فان اهل الاحكام يعدون
قرب الكوكب من مركز العالم من جملة قوى الكوكب وبعده عنه من جملة ضعفه وبعضهم جعل
الامر بالعكس قوله ولهذا فرض بعض المحققين الظاهر ان هذا المحقق انما فرض الخط المذكور
ليكون البعد الاوسط واسطة بين البعدين معا الاقرب والابعد ويكون الابعاد
بالنسبة الى مركز العالم اذ لو كان المراد الاول فقط فتقسيم المص بعيد ذلك وان
كان المراد الثاني فقط فتقسيم الجمهور بعيده كما لا يخفى وكلام الشارح يشير الى ان مراد

المحقق هو الثاني فتامل قوله فانه قيل يلزم من ذلك آه وذلك لان مركز التدوير كلما
صار اقرب الى مركز العالم صارت نقطة التقاطع اقرب الى حضيض التدوير ويصير النطاقات
الثاني والثالث اصغر مما كانا والاول والرابع اعظم مما كانا واما عسر ضبط المقادير فيرد الاشارة اليه
بكونه ان المستخرج مقادير النطاقات على تقدير ان يكون مركز التدوير في الاوج مثلا ثم يستخرج النطاقات
على تقدير كونه في الحضيض ويوضع كل منهما في جدول ويعدل بين مقادير النطاقات
اذا كان مركز التدوير فيما بين ابعاد اخر كما فعل بعض المحققين في زيجه قوله قلنا اختلاف المقادير
يلزم على مذهب آه توضيح ذلك انا اذا اخرجنا خطا من مركز الحامل الى مركز التدوير وقطع منطقة
التدوير في الاعلى والاسفل ولا شك ان النقطتان ابعد من مركز التدوير وبعده عن مركز العالم
وهما منتصف القطعتين البعيدة والقريبة من التدوير ثم اذا اخرجنا خطا من مركز العالم
الى مركز التدوير تقاطع مع اعلى التدوير وهو الذروة المرئية ومع اسفله وهو الحضيض المرئي
فاذا كان مركز التدوير في الاوج والحضيض كان الذروة المرئية والحضيض المرئي منتصفي
القطعتين المذكورتين وان لم يكن كذلك لم يكونا على المنتصف بل في احد جانبيه فيجب
اختلاف ابعاد مركز التدوير عن مركز العالم بعد الذروة والحضيض عن المنتصفين فيختلف
مقادير النطاقات على قول الجمهور ايضا غايته ان التغير يقع عند الجمهور في مبدا النطاق الاول و
الثالث وفي نهاية النطاق الثاني والرابع وعلى قول المحقق يقع التغير في مبدا النطاقين
الثاني والرابع وفي نهاية الاول والثالث ويظهر مما ذكرنا ان النطاق الاول على مذهب الجمهور
لا يكون مساويا للرابع غالبا وكذا الثاني والثالث قوله اختلاف المبادي للسرعة والبطوء لم يذكر
المتوسط لانه لا يوجد السرعة والبطوء بدونه او لان المتوسط بطيء بالنسبة الى السريع وسريع
بالنسبة الى البطيء قوله بل لا حاجة له آه هذا التقسيم وان كان غير محتاج اليه الا انهم
سموا المحيط حاملا بالقياس على سائر الكواكب فجعلوا البعد مبدا النطاق الاول والبعد
الاقرب مبدا النطاق الثالث وموضع غاية التعديل في الجانبين مبدا النطاقين
الاخيرين قوله والاولى ان يجعل يعني زاوية التعديل اعظم ما يكون بموضع يكون زاوية التعديل
فيه اعظم قوله وفي المتحيرة هي زاوية لم يتعرض للنيرين بناء على ما قال من ان في النيرين لا حاجة له الى هذا

التقسيم لكن القوم ما قسموا الذي برح في الشمس بهذا الاعتبار ايضا كما علمت انه يتوجه لكذا و[illegible]
الشمس ان لم يكن له تعديل المركز فله تعديل الخاصة وهي زاوية عند مركز التدوير يحيط بها خطان
يخرج احدهما من مركز العالم والآخر من نقطة المحاذاة ويمران بمركز التدوير على بعد تسعين
جزءا من اجزاء فلك البروج يعني ان موضع التعديل الاعظم هو طرف الخط الذي يخرج من مركز العالم
القائم على الخط المار بالاوج والحضيض وهو المار ببعد تسعين جزءا عن الاوج من اجزاء
منطقة البروج هكذا ذكر في التذكرة وكثير من كتب الهيئة وهذا انما يصح في الشمس وعطارد
فبالبرهان المذكور في المجسطي كما ذكره الشارح وانما في عطارد فلم يعرف ذلك بالبرهان بل بالرصد
واما في القمر فعلى طرف عمود على الخط المار بالاوج والحضيض فارز بنقطة المحاذاة بتسعة
اجزاء وخمسا سدس جزء من اجزاء نصف قطر المائل واما في العلوية والزهرة فعلى طرف خط
يخرج من مركز الحامل عمودا على الخط المار بالاوج والحضيض وقد استخرجناها جدا ولا بد في
المجسطي وسائر الزيجات فوجدنا مواضع غاية التعديل في تلك الكواكب حيث قلنا والله اعلم
الا بالنسبة الى مراكزها بتعريض بالزكاني وحاصل ما ذكره الشارح ان حركة التقويم في البعد الاوسط
مساوية لحركة الوسط الا ان الخارج الذي يحوز البعد الاوسط على وسطه يكون زاوية
تعديل اولى فذلك الجزء مساوية لزاوية تعديل اخرى لان البعد الاوسط موضع غاية التعديل
فلا محالة يكون من جنبيه جزآن تعديلاهما متساويان فاذا تكافى التعديلان بقيت التقويم مساوية
لحركة الوسط وان شئت زيادة توضيح فعليك بمطالعة شرحنا للتذكرة لا انها متوسطة
بين غاية الاسراع والابطاء وتعريض بالمحقق الشريف وقد نقل عنه انه قال في الحواشي بما ذكره
فلنورده بتوضيح واختصار فليكن ا ب ج د خارج المركز و ا ب ه الخط المار
بالاوج والحضيض و ه عليه مركز الخارج في الشمس ومركز معدل المسير في المتحيرة و ز مركز العالم
و ا د قوس تتصل بالاوج و نصل د ز و نخرجه الى ج و نصل ز ذ ج و نرسم زاوية
ج ز ذ مساوية لزاوية د ز ب و نصل ه ج ه د فمثلثا ج ه ز د ه ز زاويتا
متساويتان لتساوي ما يليهما اعني زاويتي ج ز ه د ز ه وضلع ه ز مشترك وضلعا
ج ز د ز متساويان بان ثبت بيع من ثالثة الاصول فهو الرابع من اوليها يكون زاويتا

زاويتا ه ج ز ه د ز متساويتين وكذا زاويتا ج ه ز د ه ز فيبقى مثلثا ج ز ه ضلع ج ه
اطول من ضلع ج ز بان ثبت بيع من ثالثة الاصول فبالثامن عشر من اوليها زاوية ج ز ه اعظم من
زاوية ز ه ج وقد تبين في الشكلي والثلاثين منها ان الخارج من المثلثات والدافعين
فزاوية ب ز ج المركز المعدل في جانب الحضيض اعظم من زاوية ب ه ج المركز الوسط بقدر
زاوية ا ز د المركز المعدل بقدر زاوية ز د ه المساوية لزاوية ز ج ه فيكون مجموع زاويتي
ب ز ج ا ز د اعني مركز المعدل في الاوج والحضيض اعظم من زاويتي ب ه ج ا ه د المركز
الوسط فيهما وهما متساويتان فلا يكون الحركة في البعد الاوسط التي هي بقدر سير الوسط نصف
مجموع الحركتين التقويميتين البطيئة والسريعة اعني حركة التقويم في الاوج والحضيض
وذلك ما اردناه وايراد البرهان الهندسي الطويل الا يليق بهذه الرسالة تمام تحقيق هذا الحكم
متيسر في شيء من الكتب احتيج الى ايراده ههنا والله الموفق وفيه ايضا ما عرفته من المخالفة
للقوم فان مبدأ النطاق الاول والثالث عند القوم هو الذروة المرئية والحضيض
المرئي والمص يجعل مبدأهما نقطتين اخريين ليستا الذروة الوسطى والحضيض الاوسط
ومع ذلك سماها بالذروة والحضيض لكن الحضيض ليس غاية البطء اذ في الحضيض
يكون الكوكب في غاية السرعة في الرجعة اللهم الا ان يقال غاية السرعة في الرجعة غاية البطء
بالنسبة الى الاستقامة لكنه بعيد جدا كما ذكره الشارح ويمكن ان يقال انا اذا فرضنا قطرا
من افلاك التدوير مارا بالذروة والحضيض وتوهمنا على هذا الخط في جانب الحضيض
نقطة بعدها عن مركز التدوير باجزاء نصف قطر التدوير كبعد مركز الحامل باجزاء نصف
قطر الحامل فاذا اعتبر حركة التدوير نفسه بالنسبة الى تلك النقطة كانت في الذروة
في غاية الابطاء وفي الحضيض في غاية الاسراع وبهذا الاعتبار كما هو لتقسيم التدوير
على قياس ما قسم الخارج فانه في الخارج اعتبر فيه الحركة البسيطة في هذه القسمة فينبغي ان
يعتبر حركة التدوير في هذه القسمة بسيطة ايضا ولعل مراد المحقق الشريف حيث
اطلق القول بان الذروة والحضيض هما موضعا غاية الاسراع والابطاء هذا
غاية ما يتمحل في تصحيح كلامهم في هذا المقام وهو بعد موضع نظر لانهم صرحوا بان



البعد الاوسط هو موضع نقطة التماس والعمود الخارج على قطر التدوير من النقطة التي فرضنا
عليه بمنزلة مركز العالم لا يعلم انه يمر بنقطة التماس او لا فتامل ـه اي ان علم نقطة التماس
اعلم ان نقطة التماس موضع غاية التعديل الكائن بحسب التدوير كما يجيء فاذا فرضنا
زاويتان من محيط التدوير بحيث يكون نقطة التماس على اوسطها والخطان الخارجان من مركز العالم
المارين بطرفي كل من تلك القوسين بالطرف الاعلى منهما كانت زاويتا تعديل طرفي القوس
اعني التعديل الذي يحصل بسبب التدوير واحدة وهو ظ فحركة الكوكب الخاصة فيما بين
ما بين النقطتين بالنسبة الى مركز العالم لا يظهر اصلا بل الظاهر ههنا هو حركة الحامل
فقط اعني حركة الوسط فيكون موضع الحركة الوسطى نقطة التماس وهذا هو حاصل البرهان
الذي ذكره في المجسطي ـه وكانهم التزموا التبدل ههنا دون هناك اي التزموا التبدل
في اعتبار نقطة التماس بين منطقة التدوير والخط الخارج من مركز العالم ولم يلتزموا
التبدل في اعتبار تقاطع التدوير مع دائرة مرسومة على مركز العالم ببعد مركز التدوير
عنه حيث اعتبروا تقاطع التدوير مع الدائرة المرسومة على مركز الحامل ببعد مركز التدوير
عنه لان التفاوت بين نقطتي التماس اقل من التفاوت بين التقاطعين المذكورين
ذلك هو كلام الشارح والقول ههنا لانه متقدم في الذكر وكلمة هذا الى قوله هناك لانه
متوخر فتامل ـه وهذا ايضا برهن عندنا رايت في بعض الحواشي عن الشيخ برهان ذلك فاوردته
ههنا مع زيادة توضيح وتنقيح فليكن دائرة ا ب ج التدوير على مركز د و ه مركز العالم
و ز مركز الحامل و ا ذ ه ز الخط المار بالمراكز فنخرج من ه مركز العالم ه ج مماسا للتدوير
على ج ومن ز مركز الحامل ز ط مماسا للتدوير على ط وليكن ح نقطة تقاطع منطقة
التدوير والحامل و ب نقطة تقاطع التدوير والدائرة المرسومة على مركز العالم ببعد
مركز التدوير عنه ونصل د ب د ح د ج د ط وننصف د ب على ك و د ح على ل و
نصل ه ك ز ل فزاويتا ز ل د ه ك د قائمتان لما بين اقليدس في الشكل الثالث من ثالثة
الاصول لانا اذا اخرجنا خطا من المركز الى الوتر ونصفه فهو عمود عليه فظاهر ان ب د و ح
لقوس تم بنقطتي ب د مركزها و ح د وتر لقوس تم بنقطتي ح د و مركزها زاوية

وايضا زاويتا ه ج د ز ط د قائمتان لما بين في الثالث عشر منها ان الخط الواصل بين المركز
ونقطة التماس عمود على الخط المماس فمثلثات د ط ز د ج ه د ل ز د ك ه قوائم الزوايا
فاذا جعلنا د ز وترا لقائمة تنسب اليه كان د ط جيب زاوية د ز ط و د ل جيب زاوية د ز ل
وكذا اذا جعلنا د ه وترا لقائمة ستين جزءا كان د ج جيب زاوية د ه ج و د ك جيب زاوية
د ه ك فلان د ط د ج متساويان و د ل و د ك ايضا كذلك و د ز اصغر من د ه يكون زاوية
د ز ط اعظم من زاوية د ه ج وزاوية د ز ل اعظم من زاوية د ه ك ولان د ل د ك
نصف د ط د ج يكون التفاضل بين جيبي زاوية د ز ط د ه ج اعظم من التفاضل
بين جيبي زاويتي د ز ل د ه ك فيفضل زاوية د ز ط على زاوية د ه ج اعظم من فضل زاوية
د ز ل د ه ك ولان زوايا كل مثلث كقائمتين وفي كل من المثلثات الاربع زاوية قائمة فيكون
فضل زاوية ج د ه على زاوية ط د ز اعني زاوية ب د ط اصغر من فضل زاوية ك د ه على
زاوية ل د ز اعني زاوية ب د ح فاذن قوس ب ج اعظم من قوس ب ط وهو المطلوب ـه
وغاية هذا التعديل هو حيث ان زاوية التعديل هي الحاصلة على مركز العالم من خطين
يخرجان من مركز العالم الى مركز التدوير والكوكب و نصف قطر التدوير عمود على الخط المماس
الخارج من مركز العالم كما تبين في الثالثة المتقدمة وكل زاوية اخرى من زوايا التعديل
جيبها اقصر من نصف القطر وايضا كل خط اخر من الخطوط الخارجة من مركز العالم الى مركز الكوكب
يقع بين الخط المماس والخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير وكل نقطة تفرض غير نقطة
التماس يكون زاوية تعديلها اصغر من زاوية نقطة التماس المذكورة ولا شك ان نقطة التماس
بين التدوير والخط الخارج من مركز الحامل اليه هي غير نقطة التماس المذكورة فزاوية تعديلها
يكون اصغر فلا يصح ما ذكره المصنف من قوله وهناك غاية التعديل ـه او الخارج حين كونه مستقيما
انما قيد بذلك لانه لو كان راجعا لجاز ان ينتقل من الاوج مثلا الى النطاق الرابع ولا يتم
نظام اول بذلك الاعتبار والنطاق لا حاجة الى هذا التقييد لان ما ذكره المصنف اعتبار وصول
الكوكب بعد مجاوزة الاوج او الذروة على اطلاقه ليس بصحيح بل المعتبر في نطاقات الشمس
والنطاقات التدويرية مراكز الكواكب وفي النطاقات الاوجية لغير الشمس فالمعتبر هو مركز التدوير
فتفهم.

میرزا جان

فاذا ذروة التدوير اذا كان في هذه النطاقات يقال ان الكوكب فيها تحوز اسفلي الكوكب صاعدا او منخفضا
فان النطاقات الاوجية يتحرك على توالي حركة الحامل بهذا هو المطابق لقواعد اهل العمل واما ما
ذكره المص فلا يطابق شيئا من كتب هذا الفن ولهذا قال الشارح ولو اعتبر ذروة التدوير كان
الكوكب في الخارج لكان اظهر واراد بالخارج حامله تدوير بقرينة المقام قوله ومادام يتحرك من
الحضيض الى الاوج يعني من الاسفل الى العلو فسر بذلك ليتناول النطاقات التدويرية وانما
احتاج الى تفسير الحضيض بالاسفل مع ان الحضيض يطلق في الخارج والتدوير جميعا لانه لا
يجوز استعمال المشترك في معنييه معا قوله وربما يقال انه صاعد ذكر العلامة في التحفة والنهاية
انه قد يراد بصعود الكوكب اخذه في البعد عن البعد الاوسط فبهذا الاعتبار يقال انه صاعد مادام
في النطاق الاول والرابع وهابط مادام في الاخريين والمشهور عند اهل الكلام انه بهذا الاعتبار
يسمى مستعليا ومنخفضا ولا مشاحة في الاصطلاحات قوله المعمورة من الارض لم تمتد عرضه
بين الجنوب والشمال الامتداد العرضي في الربع الشمالي المعمور من خط الاستواء الى ما تحت
القطب الشمالي وتحقيق ان هذا الامتداد فيما بين الشمال والجنوب وعلى هذا القياس الامتداد العرضي
في الربع الجنوبي من خط الاستواء الى ما تحت القطب الجنوبي قوله بشرط ان لا يقع بينهما قطب الكل
لو قال في الجانب الاقرب لكان اخصر قوله وهي مساوية لما بين الافق والقطب وذلك لان
القوس الواقعة من نصف النهار بين سمت الرأس والافق مساوية للقوس الواقعة
منها بين المعدل والقطب الظاهر لكونهما ربعين والقوس الواقعة منها بين قطب المعدل
وسمت الرأس مشترك بين الربعين المذكورين فاذا القينا باقيهما بقي ارتفاع القطب
مساويا للبعد بين سمت الرأس عن المعدل قوله وذلك لان ما بين القطب والافق لا يحتاج التقييد
فعله المص اعني اقرب طرفي قطعة العالم
من الجانب الاقرب كما يظهر في دائرة قوله والميل الثاني اذ المساهلة التي وقعت من المص في تعريف
الميل الاول وان تدارك الى اصلاحها بعينها واقعة في تعريف الميل الثاني والاولى ان الميل
الثاني لجزء من منطقة البروج قوس من دائرة عرض تمر به وبين معدل النهار من الجانب الاقرب
قوله نسبة الميل الى فلك البروج لا اليه اعلم انه اذا انسب الميل الى المعدل ينبغي ان يكون اجزاء
معدل النهار معلومة بان يعرف مقدار كل جزء منه عن نقطة الاعتدال في كل جزء من اجزاء المعدل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحكمة استكمال اه مصدر والمصادر قد تطلق ويراد بها معانيها النسبية وقد تطلق ويراد بها الحاصل بالمصدر مثل الضرب قد يطلق ويراد به المعنى الحدثي وقد يطلق ويراد به الاثر الحاصل منه والحكمة ايضا مصدر في الاصل قد يطلق ويراد بها المعنى الحدثي وقد يطلق ويراد بها المعنى الاثري كالصور العلمية فاذا اريد تعريف الحكمة بالمعنى الاول فينبغي حمل الاستكمال على معناه الحدثي وان اريد به المعنى الثاني فينبغي حمل الاستكمال على ما يوافقه فيراد بالاستكمال ما يستكمل به وهو العلم باحوال الموجودات على ما هي عليه وعند ما قررنا يظهر ان ما ذكره السيد قدس سره من ان هذا التعريف يدل على ان علم الحكمة علم لا نفس الحكمة يقتضي انه حمل الاستكمال لا على معنى ما يستكمل به بل على معناه المصدري والحكمة على معنى العلم وهو انسب فاعترض وتحقيقه ان تحمل الحكمة على العلم والاستكمال على معنى ما يستكمل به من الصور العلمية او تحمل الحكمة على معنى الملكة والاستكمال بمعنى ما يستكمل به حتى يصح حمله عليها ويمكن حمل الحكمة هنا على اصول وقواعد اما حمل الحكمة عليه فظاهر واما حمل الاستكمال عليه فبان يقال معنى ان بتلك الاصول والقواعد المحصولة في النفس تستكمل فيصح حمل الحكمة على معانيها الثلثة فصار موافقا لما تقرر ان اسماء العلوم المدونة تطلق تارة على الاصول والقواعد وعلى الملكة وعلى التصديق بتلك القواعد قال الشارح بتحصيل ما عليه الوجود اه في ذلك الاستكمال يحصل بتحصيل احوال كانت على تلك الاحوال الموجودة في نفس الامر وتحصيل احوال كانت الواجب على تلك الاحوال واجبا ان على هذه الاحوال كان ينبغي ان يفعل وان لا يفعل ويمكن ان يقال لما عليه يرجع الى الاحوال اي كان واجبا على الانسان فعله وتركه من الافعال الحميدة والذميمة فالحكمة كان عالما بما ينبغي ان يعلم وعاملا بما ينبغي ان يعمل وتاركا بما ينبغي ان يترك

بما يعتقد الحق كالاذعان الفعلية والعملية حاصلة لها بالفعل وتستعد بذلك للسعادة الاخروية التي هي البهجة والسعادة الروحانية الباقية بعد خراب البدن وقوله بحسب الطاقة البشرية يفيد فوايد احدها انه لا يلزم معرفة جميع الاحوال وثانيها انه لا يلزم معرفة احوال جميع الموجودات وثالثها انه لا يلزم تحصيل جميع ما يجب ان يفعل او لا يفعل ورابعها انه لا يلزم المرتبة البالغة من العلم الى اليقين على مذهب من جوز الشدة والضعف في اليقين وخامسها انه مطابقتها لنفس الامر لانه في الواقع بل يكفي ان يكون مطابقا بحسب طاقة الشخص في بذل جهده فيه فلا حرج في مخالفته الواقع وفي قوله ان تعلقت بالامور التي الينا ان نعلمها ونعملها فائدة وهي انه متناول للمذهبين في موضوع الحكمة العملية حيث اختلف ان موضوعها النفس الانسانية او الاعمال والافعال من حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد كما سيأتي لا النفي على ما هو المشهور قال الشارح الا انه لا يوجد ماده مباحث مشهوره وهو ان المراد بمخالطة المادة اما مخالطة المادة المخصوصة على ما يشعر به كلامه قدس سره في هذا الموضع على ما لا يخفى على الناظر او مطلق المادة على ما هو الظاهر اللفظ فعلى الاول يشكل بمباحث كتاب السماء والعالم من الطبيعي حيث يبحث فيها من الاحوال المختصة بين الافلاك والعناصر وعلى الثاني بمباحث علم الهيئة اذ يبحث فيها عن احوال الافلاك والعناصر فان قلت الاشكال بمباحث الهيئة مشترك بين الوجهين اذ ربما يبحث عن احوال الامور المخالطة المادة المعينة شرطا قلت في المباحث المتعلقة بابواب الهيئة لا يلاحظ فيها خصوصيات المادة قال قدس سره في حاشية شرح المطالع الفلك التام مثلا اي بغير عنه بالممثل هو كلية يقتضي بعضها ببعض حتى صارت منحصرة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المقتضي طالبا بحسب صورته ولو وضع موضعه جرم آخر يوافقه في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت مباحث الفلك التام منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه وهذه عبارته

داخلين في الامور العامة ولم يكن البحث عنهما في مقالة الامور العامة تطفلا ويحتمل ان يكون
معطوفا على الامور العامة فلم يكونا حينئذ داخلين في الامور العامة فيكون البحث عنهما تطفلا
بناء على انهما يقابلان الوجود والامكان وهما من الامور العامة هذا ثم ان هذا التوجيه لا يتمشى في الامور
العامة بصدده على الاحوال المختصة بالجواهر المتناولة لتلك الاحوال المجردة والماديات
ويمكن ان يقال تلك الاحوال داخلة في الامور العامة بالمعنى الذي اراد ههنا اذ المراد بالامر
العام ما لم يفتقر الى المادة لكن بقيد زائد وهو ما يبحث عنه في الفلسفة الاولى والعلم
الكلي على ما قرر انفا فانه حيث قسم الالهي بالمعنى الاعم الى قسمين الالهي والعلم الكلي
ثم ذكر ان المقالة الاولى في الامور العامة فهم منه ان المراد ما يبحث عنه في القسم الثاني منه
الالهي وهو الذي يسمى بالعلم الكلي ولا يلزم ان يكون هذا الاصطلاح للامور العامة موافقا
لما اشتهر في الكتب الكلامية بعمومها لهذه الاشياء وهو ان العلية والمعلولية من الامور العامة مع جميع
الفلاسفة ولم يذكرها المصنف في المقالة الاولى التي وضعها للامور العامة قال انه لانه لا جزء
المصدق به بالبديهة لا يجب ان يكون بديهيا لا يقال ان اريد بالتصديق ما هو رأي الحكماء في
الحكم فلا يكون للمصدق به جزء لان المصدق به على هذا الرأي هو النسبة والنسبة بسيطة
على ما صرح به الجمهور وان اريد هو رأي الامام من التصورات الثلث والحكم فنقول هو جب
ان التصديق عند الامام لما كان عبارة من هذا المجموع فلا يكون بديهيا الا اذا كان جميع
اجزائه بديهيا ولهذا تراه يستدل ببداهة التصديق على بداهة التصور لانا نقول المختار
الاول ونقول المصدق به عند هؤلاء وان كان بالحقيقة هو النسبة فقط لكن لما توقف
التصديق عندهم ايضا على تصور الاطراف والنسبة تطلق على المصدق به على مجموع
الثلثة كثيرا فافائدة التقييد بالمتصور الاقتران عما هو مصدق به ولو بالعرض وهو

ولا يخفى دلالته على ما ذكرناه والجواب ان الهيئة المجردة التي يبحث فيها عن الافلاك والعناصر وعن اجسامها
واجرامها والجوهرية من مستند على المتأخرين واما القدماء فانما يبحثون في الهيئة عن المقادير والحركات
ولا يبحثون فيها عن اجسامها وبناء التقسيم على طريقة القدماء على انه لا يبعد ان يلتزم ان الهيئة
المجردة كانت ملحوظا في هذه المباحث مقادير تلك الاجسام لا اجسامها الطبيعية فتامل فان قيل ما ذا ... القول
في المسئلة المنزلة بين العلمين كاستدارة الارض مثلا حيث قالوا ان اثبت بالبرهان اللمي كان من
الطبيعي وان اثبت بالبرهان الاني كان من الهيئة قلت على ما قررناه ان الملحوظ في الهيئة
مقاديرها دون جوهريتها وفي الطبيعي يلاحظ جوهريتها لا اشكال والحكم باشتراك المسئلة بين العلمين
نظرا الى الظاهر مع قطع النظر عن ذلك فنقول ان استدل عليها بالبرهان اللمي كان الملحوظ
الطبيعة النوعية المقتضية لاستعداد الحركة والسكون فيصدق ان فيها احوال الجسم الطبيعي في
جهة استعداد الحركة والسكون وهو المراد بمعنى الطبيعي على ما صرح به ذلك وفي صورة الاستدلال
بالاني لا يلاحظ هذه الجهة فيخرج عن الطبيعي فتدبر وتمام تحقيق ذلك يطلب من كتب شرح
الاشارات قال انه ومبادي هذه الثلثة اي اصولها واساسها كل على ما يقتضيه التفكر من جهة
الشريعة الالهية وذلك لانه ينقسم كل الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق
بالنبوة والشريعة وذلك لان هذا التقسيم من الحكمة بل كلها اوجبها الشرائع اولا الى الانبياء
على ما يدل عليه كتب السير والتواريخ وهي قبل من جانب الشرع وبعض المسائل التي خالفت
الشريعة انما زادت بتلاحق الافكار المتعلقة بها وعلى هذا الاحتياج في توجيه الشرح الى ما
ارتكبه قدس سره حيث قال ان بعض الامور معلومة من صاحب الشرع قوله قدس سره والمثال العالم
الثابت بنزول الوحي اراد به الشريعة بهذا المعنى اي اخص من الاول قال انه اراد ان ... المجرد
والماديات اقول يحتمل ان يكون مقابلها معطوفا على قوله انا ملة فيكون العدم والامتناع داخلين

مستحيل لان اجتماع المثلين انما كان مستحيلا لاستلزام رفع الاثنينية والتغاير فلا يلزم المماثلة الخ
كان اجتماع المثلين مما بني الانتهاء اقول من قال بامتناع تصور الوجود الخ امتناع
تصوره بالكنه كان من قال ببداهة تصوره اراد بداهته بالكنه وايضا الدليل المذكور لا يدل
على امتناع تصوره بالوجه اذ عند تصوره بالوجه لا يتمثل الوجود بل ما هو وجه له كما لا
يصير مرآة لملاحظة الوجود بل يشترك الى ما ذكره لفظة الماهية في قوله فلو حصل في الماهية
الوجود فاندفع ما ذكره وبعوده مع ان الحكم آه لان الحكم لا يستدعي تصور المحكوم عليه الا بوجه ما

قال الشارح لكونه عين المتنازع فيه او مستلزما له اقول يعني ان كان النزاع في الوجود الخاص
في الواقع وان كان الكلام المحض لا نزاع فيه فهو عين المتنازع فيه وان كان في الوجود المطلق
فهو مستلزم له ومشتمل عليه بناء على ان الوجود المطلق ذاتي للخاص فمن لا يسلم كون المطلق
بديهيا كيف يسلم كون الخاص المشتمل عليه بديهيا وهل هذا الا كما يقال من يسلم كون الحيوان
بديهيا ان الانسان بديهي فاراد باستلزامه للمتنازع فيه اشتماله عليه وتوقفه عليه فلا يرد ان
المقدمة مستلزمة للنتيجة فلو صح ما ذكره لزم جواز منع المقدمة بناء على استلزامها للمتنازع فيه

قوله قدس سره لانا نقول ليس الكلام في المفهوم بديهي فان قلت على تقدير حمل الكلام على المفهوم
لما سقط المنع الثاني ينبغي ان يحمل عليه قلت بهذا الحمل يصير المنع الاول اقوى واظهر فكيف
يحكم هذا المستدل دعوى بداهة هذا المفهوم المركب مع من لا يسلم بداهة جزئه على انه
يتوجه حينئذ ايراد آخر وهو انه لا يلزم من بداهة هذا المفهوم المركب بداهة جميع اجزائه بالكنه
بل يجوز ان يكون بديهيا بوجه ما فتأمل فيه وقد عرفت ان النزاع في بداهة كنه الوجود قوله
ان يكون العلم بحقيقة ذلك الشيء اقول لا يخفى ان التصور في هذا الشيء كان يجعلهم العلم
وتحقيقه في ضمن التصديق على ما اشار اليه الشيخ لا يلزم بداهة تصور الوجود بوجه ما

فقد يمتنع قبل امتناع تصوره والا لزم اجتماع المثلين اقول هذا الدليل لو تم لدل على امتناع
تصور النفس الموجودات المتصفة بها اي ادراكها بالعلم الحصولي والتزام امتناع تصورها
مطلقا بعيد عن الانصاف واما النقض بعلم النفس بذاته وصفاته فمبني على عموم التصور بمعنى
التصور عندهم لانه مفسر في المشهور بحصول صورة الشيء في العقل وظاهر ان هذا الكلام انما
يتناول الحصولي على ما مر في جوابه وعلم النفس بذاته وصفاته حضوري بل النقض بعلم النفس بذاته
يدل على توهم ان اجتماع المثلين المستحيل يتحقق في صورة حصول احدهما في الآخر وليس
كذلك لان اجتماع المثلين المستحيل هو حصولهما في محل على ما مر في جوابه ثم اقول الظاهر ان الكلام
الذي ذكره في مقام الجواب عنه انه اجاب عنه بجوابين احدهما انه لا يتحقق هنا مثلان لان الماهية
فرد ان محصوران في الماهية النوعية وههنا يتحقق اجتماع الفرد مع الماهية وفيه نظر لانه
لما تقرر ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء فاذا تصورنا ماهية الوجود وحصل صورتها
المقابلة لها في الذهن فلا شك ان تلك الصورة من حيث انها حاصلة في نفس مخصوصة
متشخصة بتشخصات ذهنية صارت فردا شخصيا ذهنيا لماهية الوجود فلا من حيث انها
متشخصة في الذهن جزئي ومع قطع النظر عن التشخص كان كليا فيلزم اجتماع المثلين
ويمكن الجواب عن الدليل بعد هذا التقرير بان الوجود لما كان مقولا بالتشكيك على افراده
لما تعرض لها على ما تقرر في موضعه فلا يتحد الوجود الا في الماهية النوعية وهذا الجواب
انما يتأتى اذا كان المستدل بصدد التحقيق وبصدد اثبات امتناع تصور الوجود
في الواقع على ما هو الظاهر ولو كان بصدد الجدل والزام الخصم فيقول انه بديهي كما هو بناء على
انه مسلم كون الوجود المطلق جزءا للجزئي فلا وثانيهما ان اللازم اجتماع الوجود الخارجي
اي ما كان النفس موجودا خارجيا مع الذهني اي الحاصل في الذهن والمرتسم فيه وهذا غير محال

الوجود مشترك معنى

انه فتخصيص انه منع البداهة بتصور كنه الوجود وحقيقته كما هو الشق الاول اما بناء على حمل مذهب
المصنف التصديق بحيث على ما اختاره الامام او على ان هذا المنع يندفع بان من لا يقدر على الاكتساب
من البله والصبيان يحصل لهم هذا التصديق والتصديق لا يحصل بدون التصور اذ المراد
بالبديهي ما يحصل للعقل احصر حتى لمن لا قدرة له على الكسب او على ان هذا المنع مما اشار اليه بقوله
اختيار لفظ التصور على التصديق هذا ان حمل قوله بل اللازم على انه للاضراب وكذا ان
يحمل على انه للترقي ويكون المراد ان اللازم من كون ذلك التصديق بديهيا ان يكون ذلك
الشيء متصورا بوجه ما فمن حصل له ذلك التصديق ولا يلزم غير ذلك اي لا يلزم كونه متصورا
بحقيقته بل يكفي لذلك كونه متصورا بوجه ما ولا يلزم كون ذلك التصور بديهيا بل يجوز
ان يكون نظريا اذ بداهة التصديق البديهي كون حكمه غير محتاج الى النظر في ذاته على ما هو
المشهور عند الجمهور قوله قدس سره سواء كان معلوم الاختصاص او مشكوكه اقول هذا
انما يصح اذا كان زوال اعتقاد الخصوصية باعتقاد خصوصية اخرى لانه يحصل الجزم
بانتفاء المختص به والجزم بانتفاء المختص به ينافي الجزم بتحقق ما علم اختصاصه به او شك فيه
اذ نتيجة الاخص لا يلزم بعدم الاختصاص واما اذا كان زوال اعتقاد الخصوصية بالتردد
في الخصوصيات كما اشار اليه قدس سره لا بالجزم بخصوصية اخرى فلا يصح لان الجزم بوجود
المختص لا ينافي الشك والتردد فيما شك في اختصاصه به ويمكن تخصيص كلامه قدس سره
بتلك الصورة بقرينة ان المصنف لم يتعرض الا لما كان صحيحا واراد بالشك مقابل العلم بقرينة
المقابلة فيتناول الظن والوهم ايضا ثم اقول ههنا بحث لانه ان اعتبر في العلم المطابقة
للواقع كما هو المشهور فالاحتمال لا ينحصر في الثلثة المذكورة وان لم يعتبر فلا يلزم من
العلم بعدم الاختصاص بهذا المعنى ان لا يكون مختصا في الواقع حتى يلزم الاشتراك في الواقع

اذ يعلم انه يجوز ان يكون هذا الجزم غير مطابق للواقع ويمكن ان يقال هذا الشق اعني الجزم بعدم الاختصاص
ان تحقق بالنسبة الى الخصم فلا يتصور منه النزاع وان تحقق بالنسبة الى احد الامرين الاخرين
فيتم الملازمة ساقطا عنه المنع بل نقول لا يتصور هذا الشق بالنسبة الى الخصم بل المتصف
بالنسبة الى احد الشقين الاخرين فيتم الملازمة عليه قوله وكما صح انقسام الواجب والممكن وانقسام الممكن
الى اقسام حتى يثبت الاشتراك بين الجميع قال الشارح لان المنقسم الى مفهوماته هو المسمى بالجميع
هذا وانه كان مخالفا لما يتبادر ظاهرا لكنه صحيح لان التقسيم منحصر في تقسيم الكل الى الاجزاء
والكلي الى جزئياته وههنا لا يتصور الاول فتعين الثاني والثاني انما يتصور بالتاويل الذي
ذكره او مثله هذا الكلام يرد على قوله وهو مشترك معنوي اذ لو سلم هذا الاشتراك يجري في صورة
كون الوجود مشتركا لفظيا والحق في الجواب ان يقال على مجازات ما ذكره قدس سره في حاشية
التجريد ان هذه القضية صحيحة مع قطع النظر عن اللفظ والتسمية فتامل قوله قدس سره
فالذي لم يزل هو الاعتقاد بالوجود والحمل على ذلك السبب المتصف بالامكان لا اعتقاد
الوجود المنتهى اه اقول كلامه قدس سره يدل على انه جعل المحمول وهو الوجود في الشق
الاول مقيدا بخصوصية الموضوع وليس كذلك بل بناء ايراده على ملاحظة التقييد في جانب
الموضوع فصار حاصل كلامه ان عنوان الموضوع في قولنا السبب موجود ليس هو سببا
لانه خارج عن البحث بل السبب الخاص اي السبب المتصف بالامكان فاذا زال اعتقاد
الامكان وحصل اعتقاد الوجوب زال اعتقاد ان السبب الممكن موجود اذ باعتبار العنوان
يختلف التصديق ويدل على ما ذكرنا قوله لان الخصوصية هي السبب الخاص المتصف بالامكان
حيث جعل الامكان قيدا للخصوصية التي هي الموضوع وعلى هذا كان الجواب ان العنوان هو
السبب المخصوص بخصوصية كونه سببا للممكن الموجود لا بخصوصية كونه ممكنا وصار الحاصل
كما زعم الشارح

ان يكون اعتقادين احدهما اعتقاد كونه بسبب ذلك الممكن موجودا وهو باق لم يزل وثانيهما اعتقاد كونه ممكنا وهو يزول فتامل قال الشارح لصحة انحصار الشئ في الموجود والمعدوم اي انحصار اعتقبات للاحتياج في الحكم به الى ملاحظة مقدمة اجنبية اصلا على ما افاده قدس سره فان قيل كيف يتم ان هذا الحصر عقلي مع ان المثبتين للاحوال ينكرونه وظاهر ان هؤلاء اهل العقل والتمييز وليسوا ابلها ولا مجانين اقول يجوز انه نزاع لفظي لان في تفسير الالفاظ وانهم لم يعنوا بالموجود والمعدوم ما عنينا به وذلك لانهم ارادوا بالموجود الذات التي لها الوجود وبالمعدوم الذات المسلوب عنها الوجود فالبت واسطة بينهما فهم قدس سره ويمكن ان يقال فانا اذا اعتقدنا كونه ممكنا فقد زال اعتقاد الخصوصية بيانه انا اذا اعتقدنا كون الشئ المفروض انه خصوصية الواجب ممكنا اي خصوصية الممكن فقد زال اعتقاد الخصوصية المفروضة وذلك ظاهر ولعل الحق ان الخصوصية التي عبر عنها بالواجب يعتقد انا بعينها ممكنة حتى يرد عليه ان اللازم على ذلك التقدير مغايرة مفهوم الوجود لمفهوم الواجب الذي عبر عن الخصوصية به لا مغايرته لنفس الخصوصية الذي هو محل النزاع فهم قدس سره ولا يذهب ان ذلك وما ذكره الشارح كلام على السند مراده ان المقدمة التي اورد المنع عليها بديهية لا تقبل المنع في نفسها وليس انها على منوال سورة الشبهة التي اوردناها في مقام السند فالمنع انما يتجه على تقديره فاذا ابطل اندفع المنع واما انه قائم على تقدير عدمه فلا لانه منع للمقدمة البديهية بلا سند ولا شبهة اصلا ولا احتياج فيه الى حل الشبهة المورد في مقام السند هذا غاية توضيح الكلام قال الشارح ان كان مختصا به لكان الافي بحسب اعتقاده فصار حاصل الدليل انه لو كان للوجود معان متعددة لكل منها مختص بماهية لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية لان الاعتقاد بالمختص بحب

يزول عند زوال الاعتقاد بالمختص به اذا كان الاختصاص معتقدا وهنا الاختصاص متحقق بتحقيق الملازمة ثم باستثناء نقيض التالي يلزم نقيض المقدم وهو المطلوب وليس حاصل الدليل ان الوجود لو كان معلوم الاختصاص لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية لكن ليس كذلك فانه ينتج ان الوجود ليس معلوم الاختصاص لا انه ليس مخصوصا بحسب نفس الامر ثم يبقى الكلام في تعلق الاعتقاد بالاختصاص وقد اشار الى توجيهه بسند المحقق في حواشيه حيث قال سواء كان معلوم الاختصاص او مشكوكه فقول الشارح اذ لو كان مختصا بذلك الامر بحسب اعتقاده مع قوة قولنا اذ لو كان مختصا بذلك الامر بحسب اعتقاده او كان مشكوكا فيه الا انه اكتفى بالاول لانه القاطع زعم الخصم اذ الخصم وهو الشيخ كان يقول بان للوجود معان متعددة كذلك يقول بان كلا منها عين الماهية المختص ذلك الوجود بها او الظان من يقول بان وجود الانسان مثلا عين الانسان يقول بان اختصاصه به معلوم لان اختصاص الشئ بنفسه ضروري وانما قلنا الظان لانه لم نقطع به لان اختصاص الشئ بنفسه انما يعلم ضرورة اذا كان الشئ امرين جعله مختصا ومختصا به متصورا بوجه واحد وذلك غير لازم فليتامل قال الشارح اما اذا كان المراد الخصوصيات التي في نفس الامر فصار حاصل الدليل انه لابد ان يكون شئ من الخصوصيات مطابقة لما في نفس الامر اذ ذلك الوجود المعتقد مختص بما في نفس الامر فزوال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد ذلك لكنا نجد ان اعتقاد جميع الخصوصيات يزول ويتبدل ويبقى اعتقاد الوجود بحاله وبما قررنا ظهر انه فاسد منع تنع التالي على التقدير مستند الجواز ان يكون عدم زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصية بواسطة عدم مطابقتها لنفس الامر بان يكون الوجود المعتقد وجودا فانيا بذاته و يعتقد خصوصيته فلذلك لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية قال الشارح

فيكون الوجود مختصا بالجوهر بحسب اعتقاده ولا يخفى ان هذه الملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من اعتقاد كون
الخصوصية جوهرا اعتقاد اختصاص الوجود بالجوهر وتوجيهه ما ذكرنا آنفا وبيانه ههنا ان المراد
فيكون الوجود مختصا بالجوهر بحسب اعتقاده او كان الاختصاص مشكوكا فيه على ما ان الزلة ...
وقد علمت وجه الاكتفاء بالاول فلا تغفل قال المص لان المقابل للعدم كل ماهية هو وجودها
الخاص بها فيه ان حمل العدم على رفع الوجود الخاص خروج عن العرف اذ لو قال احد زيد معدوم
ثم قال لكنه موجود بوجود عمرو لنسبه العقلاء الى التناقض وما ذاك الا لفهمهم من العدم معنى
لا يجامع الوجود اصلا وصار حاصل الدليل انا نفهم من العدم معنى لا يجامع الوجود اصلا
فلو كان الوجود متعددا وقيل زيد مثلا اما موجود واما معدوم يجوز العقل انه لا يكون
موجودا بهذا المعنى الذي قصد من معاني لفظ الوجود ولم يكن معدوما بل موجودا بمعنى
آخر واما الثاني فلان ما ظهر هو كونه موجودا باحد من الوجودات او كونه مسمى بلفظ الوجود
فمردود بانا نجزم بهذا الحكم من غير ملاحظة مفهوم الوحدة ولا اللفظ والتسمية الى غير ذلك
فتامل قوله قدس سره ولو سلم انا نلتزم اطلاق العدم عليها بالاشتراك اللفظي كاطلاق الوجود
على افراده لا يخفى عليك ما في هذه العبارة من المسامحة فالاصوب ان يقال كاطلاق الوجود
على معانيه قوله قدس سره لتوقفه على استقراء معاني الوجود اقول فيه نظر لان هذا الاستقراء
انما هو لتحصيل الحصر وتوقف تصور المحمول على امر خارج لا ينافي كونه حصرا في طرفي النقيض
عقليا اذ الحصر العقلي ما لم يفتقر بعد تصور الاطراف الى معرفة اجنبية الحكم الا ان يراد بالحصر
العقلي ما لم يتوقف على امر خارج اصلا ويدعى ان الحصر بين الوجود والعدم لا يتوقف بعد
على امر خارج عن تصور الاطراف وفيه تعسف فان قلت لا حاجة الى الاستقراء اذ يمكن تصور
المعاني المتعددة بعنوان انها مسمى لفظ الوجود فالجواب ان للمستدل ان يقول انا نجد

فيكون

بلا جزم بالانحصار من غير ملاحظة اللفظ والتسمية وما يشاكل ذلك ولا يذهب عليك انه لم يندفع المنع
الذي ذكره المص على بطلان تالي الشرطية الاولى وتالي الشرطية الثالثة فتامل لا يقال هذا ان
الكلام فيه قدس سره بناء على ما قرره في الحاشية التي ذكر فيها تفصيل المقام حيث قال وان ردد بين
واحد من الوجودات او لا يكون موجودا البتة منها فلا يجوز فلمن الله قطعا لان ما ذكره في
تلك الحاشية توجيه لكلام الشارح وتقرير له وفي هذه الحاشية يكون معترضا على الشارح فلا منافاة
قال الشارح واما قوله فالاولى في هذا ما ذكرناه في توجيه كلام المص اقول ان بينهما فرقا جليا
احدهما ان في توجيه الشارح المحقق نجعل مورد الانقسام هل هو صفة المعنى او اللفظ وفي توجيه
العلامة المصنف نجعل الوجود وثانيهما ان المقسم في توجيه الشارح لفظ الوجود على ما هو الظاهر
من كلامه وفي توجيه العلامة ما يطلق عليه لفظ الوجود واياه عني بقوله ما صدق عليه الوجود
وقد عرفت اندفاع المنع فتامل قوله قدس سره وكان التوجيه المذكور منشاه اطلاق المتن
قيل كما سيعلم ان ثم كما سيعلم ان بل معنى العلامة من الوجود الذي ليس مشتركا لا لفظا ولا
معنى هو المعنى المخصوص بوجود موجود على تقدير الاشتراك اللفظي اذ لا خلاف ان المعنى المخصوص
لزيد مثلا الذي هو عبارة عن وجوده على تقدير الاشتراك اللفظي ليس مشتركا اصلا لا لفظا
وهو ظاهر اذ المشترك اللفظي هو لفظ الوجود لا المعنى المفهوم منه ولا معنى لا نسلم هذا
التقرير لا يوجد الآن زيد من الوجود الذي ليس مشتركا معنى بل لفظا هو لفظ الوجود و
حاصل كلامه انا لا نسلم صحة تقسيم الوجود ان اردت بالوجود المعنى المخصوص بوجود
موجود على تقدير الاشتراك اللفظي ومسلم ان اردت به لفظ الوجود اصلا نسلم ان تقسيم
لفظ الوجود الى الوجود الواجبي والممكني صحيح بمعنى ان هذا اللفظ اما لهذا المعنى او
لذلك لكنه لا يلزم منه نوع ما ادعيتموه لان اللازم على تقدير الاشتراك اللفظي عدم صحة

انقسام المعنى المخصوص الذي ليس مشتركا لا لفظا ولا معنى فاللازم غير ممنوع والممنوع غير لازم فالترديد
في بطلان التالي لانه معدوم الشرطية على ما حملا الشيخ قدس سره انتهى اقول اذ كان المراد من الوجود
الذي لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى ما فسره به وهو المعنى المخصوص بموجود موجود ومن الوجود
الذي ليس مشتركا معنى بل لفظا هو لفظ الوجود لا المعنى المفهوم منه على ما اعترف به لا
يتوجه النظر الذي اورده العلامة على التوجيه الاول وبيانه بان اللازم عدم صحة
انقسام الوجود الذي لا يكون مشتركا معنى لا ما لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى اذ ظاهر ان اللازم
على تقدير الاشتراك اللفظي هو عدم صحة انقسام الوجود المخصوص بموجود موجود الى علم
صحة انقسام معاني لفظ الوجود الكائنة على فرض الاشتراك اللفظي وعدم الاشتراك المعنوي
لا عدم صحة انقسام لفظ الوجود وذلك ظاهر بل هذا الجعل التوجيه الاول للعلامة راجعا
الى الثاني مع انه حكم بورود النظر عليه وعدم وروده على الثاني فالصواب ان يقال اراد
ان الوجود الذي لم يكن مشتركا لا لفظا ولا معنى المعنى المخصوص بموجود موجود اذا
لم يكن لفظ الوجود مشتركا بينهما وظاهر ان تحقق ذلك المعنى غير مرتب على مجرد نفي الاشتراك
المعنوي بل اللازم على ذلك التقدير هو تحقق المعاني الغير المشتركة في معنى الوجود والمرتب
عليه هو عدم صحة انقسامها فورد عليه النظر ولما كان لزوم ذلك انما يكون له وجه اذا لم يكن
الوجود مشتركا معنويا ولا لفظيا وح يتحقق ذلك المعنى ويتوجه على الفرض المذكور
وجه قدس سره كلامه بانه توهم من اطلاق المتن الاشتراك مطلقا انه في الجملة واللازم
على تقدير نقيضها هو تحقق الوجود الذي لم يكن مشتركا اصلا لا لفظا ولا معنى و
لما كان التالي ظاهر الاوزوم على ذلك الفرض دون فرض نفي الاشتراك المعنوي فقال على سبيل
الظن والتجوز كانه فهم من المقدم ذلك حتى يصح تفريع ما جعلناه تاليا عليه فهذا القائل

القائل لم يتفطن لمعنى كلام الموجه ولم يفرق بين التوجيهين ولا كان هو الباعث له قدس سره على
التوجيه الذي فعله فهذا انضبط في ضبط نحو ما قال كما استعملوه ثم كما استعملوه **قوله** قدس سره
والثاني اشهر فيه تامل ويمكن ان يقال ان المتكلمين ما زعموا الطلاقه في نفي لفظ الموجود والمعدوم
ولم ينازعوهم في نفي لفظ الكائن فنفسر والاول بالثاني **قوله** قدس سره وما اورده تنبيها
الظاهر انه لا بد من كون المنع صحيحا ودعوى كونه اصلي محل تامل اللهم الا ان يزعم الخصم **قال الشارح**
ولقائل ان يقول سلمنا انه ليس مقصوده تسليم ما قال المصنف بل مراده ان المسلم ما هو الحكم
منهم وهو اشتراك الموجودات في الكون الاعم من ان يكون في لفظه او في معناه واما كونها مشتركا
في معناه فغير مسلم وبما قررنا يندفع ما يتوهم من انه ادعى المصنف هو اشتراك الموجودات
في المفهوم من الكون في الاعيان لا في اطلاق هذا اللفظ فقط وعبارته صريحة فيه بحيث قال
ان الموجودات باسرها مشتركة في هذا المعنى فالكلام معه ليس الا منع تلك المقدمة اذ قبل
المنع اذ بعد تسليم ما ادعاه فلا مجال للقول بان اطلاق الكون في الاعيان عليها لا بد ان
انه معنى واحد مشترك بينها لم لا يجوز ان لا يكون بمعنى واحد بل يكون كاطلاق العين على معانيه
قال الشارح وهو ان الوجود المطلق خارجيا كان او ذهنيا لا بد ان يكون علته ان قوله ان الوجود
المطلق صريح في ان المراد زيادة مفهوم الوجود المطلق المشترك فيه وقوله خارجيا كان
او ذهنيا يتبادر منه مطلق الوجود فلا يلائم اجزاء كلامه ويمكن ان يكون وجه النظر الذي
اورده الشارح هذا او توجيه كلام العلامة ان المراد الوجود المطلق كما يدل عليه صريح
كلامه وقوله خارجيا كان او ذهنيا لا اطلاقه وشموله وحاصله ان المراد الوجود المطلق
المنقسم الى الخارجي والذهني وح نقول لو كان المراد زيادة هذا المفهوم المشترك الكلي
فالتقييد بالممكن يكون مستدركا لان هذا المفهوم زائد في الواجب ايضا ويحتمل ان يكون انما

هو وجه النظر واعلم ان ما ذكره قدس سره من وجوه النظر الثلثة مبني على حمل كلام العلامة على ان
المراد مطلق الوجود كما يظهر بالتأمل في عبارته وما ذكره في الجواب عن الوجه الاول يقتضي ان
يكون المراد الوجود المطلق وما ذكره في الجواب عن الوجه الثاني بل عن الثالث ايضا مبني على ان
المراد مطلق الوجود ففي كلامه قدس سره اضطراب ويمكن ان يقال حمل قدس سره كلام العلامة
في جواب الوجه الاول على الوجود المطلق كما عرفت من توجيه كلام العلامة حيث وقع الخطبة
الى ثاني وحمل الوجود على مطلق الوجود في الجواب من الوجه الثاني والثالث اجاب
بطريق التنزل او تسليم ان المراد مطلق الوجود فتأمل وبما قررناه من ان كلامه قدس سره
في جواب الوجه الاول من النظر مبني على حمل الوجود المطلق على معناه المتبادر لا مطلق
الوجود يندفع ما قيل من ان الوجود المقيد بالخارج اذا كان مذكورا كان مطلق الوجود
الحاصل في ضمنه مذكورا لا المقيد بالذهن والمقيد بقيد آخر لان هذا انما يدل لو اريد مطلق
الوجود بمعنى الوجود الخارجي والذهني معا هذا والحق ان تقييد المص الماهية بالممكن
قرينة ظاهرة على انه اراد مطلق الوجود اي الوجودات الخارجية والوجودات
الذهنية وكلام الشارح حيث قال لا ننازع في الوجود الذهني آه مبني عليه ايضا وليس المراد
مفهوم الوجود المطلق ولا مفهوم الوجود الخارجي ولا مفهوم الوجود الذهني زيادته
في الجميع حتى الواجب وبما ذكرنا ان قول الشارح لا يقال هذا لا ينافي في الوجود الذهني لامتناع
تصور المثلث مع الذهول عن تصوره صريح في ان الشارح حمل الكلام على ان المدعى زيادة
الوجود الخارجي والوجود الذهني لا المفهوم المطلق الشامل لهما يندفع ما يتوهم ان
ادراج الوجود الذهني في الدليل لعل المص يريد اثبات كونه زائدا بل يثبت به
زيادة الوجود المطلق المشترك على ان زيادة الوجود الذهني لا يثبت به زيادة المطلق

المطلق لجواز ان يكون المطلق ذاتيا والمقيد عرضيا ثم ذهب الشيخ الاشعري الى ان لكل ماهية
وجودا خاصا هو عينه فلو حمل الدعوى زيادة الوجودات الخاصة على خلاف ما ذهب
اليه الخصم لكانت رد دعوى الخصم فحمل الدعوى هنا على زيادة الوجودات الخاصة غير بعيد
بل قد نقل عن سيد المحققين في حاشيته لتوجيه النظر الذي اورد عليه حيث قال الظاهر وجه
النظر هو ان الخلاف انما هو في الوجود الخاص لا المطلق اذ لا نزاع في زيادة المطلق وانما
الخلاف في الخاص كما صرح به في مواضع الى انتهى فيندفع ان المدعى زيادة مفهوم الوجود
المطلق لا زيادة افراده اذ لا افراد له عند المحققين فتأمل قال الشارح لا يقال هذا
لا ينافي في الوجود اقول لما كان السائل هو المجيب ينبغي ان يحمل السؤال على ما يوجه الجواب عنه
جوابا صحيحا ولا يخفى انه لو حمل السؤال على المنع يتوجه الجواب بالمنع مقابلة المنع بالمنع
فينبغي توجيهه بانه ادعى عدم تأتي بطلان اللازم في الوجود الذهني واستدل عليه
بامتناع تصور المثلث مع الذهول عن تصوره والتصور هو الوجود الذهني ثم لا يخفى
عليك ان هذا السؤال انما يتوجه بعد تغيير كلامه واصلاحه بما ذكره العلامة اقول ما ذكره
المعترض في هذا الدليل يرجع الى مقدمتين احدهما ان التصور هو الوجود الذهني وثانيهما
ان تصور الشيء لا ينفك عن تصور ذلك التصور والجواب منع المقدمة الثانية بما
اشتهر بينهم من ان العلم لا يستلزم العلم بذلك العلم وانت خبير بان ذلك انما يتوجه لو
ادعى عدم توقف انفكاك الشيء عن نفسه والا فبعد توجيهه بما ادعى كان تصور الشيء حاصلة في نفوسنا
نعلم انها حاصلة لنا وذلك الشيء متصور فالصحيح في الجواب منع المقدمة الاولى
وهو المستفاد من النقض الذي اورده سيد قدس سره وذلك لان المتكلمين لا
يجوزون تصور الاشياء بل يكون وتكون التصور هو الوجود في الذهن قوله قدس سره

لانا نتعقل المثلث مع عدم تعقل وجوده ويمكن ان يجاب عنه قبل المحشي بانه اراد بالتعقل
التصور المطلق وكان تحققه في ضمن التصديق ويرجع الدليل الى انه لو كان الوجود
عين الماهية او جزءا لها لكان التصديق بثبوت الماهية لنفسها عين التصديق بثبوت
الوجود لها او مستلزما له والتالي باطل اه ولكنه تكلف ظ **فوجه** قدس سره حاصل الاعتراض
اورده بعض الفضلاء اقول ان ههنا دليلين اقدمهما انه لو كان الوجود عين الماهية
او داخلا فيها لزم من تعقل الماهية تعقل الوجود والتالي باطل لانا قد نتعقل الماهية و
نغفل عن الوجود وثانيهما انه لو كان الوجود عين الماهية او داخلا فيها لم يلزم الشك
في ثبوت الوجود للماهية والتالي باطل لانا قد نتعقل المثلث ونشك في وجوده وحاصل
الاعتراض ان المص خلط احد الدليلين بالآخر فان ما ذكره من الملازمة هو ملازمة الدليل
الاول وما ذكره في بيان بطلان التالي بيان لبطلان التالي الثاني ثم اشار الى انه لو ذكر ما يدل
على بطلان التالي الاول لسلم الدليل عن الاضطراب فما ذكره في بيان بطلان التالي اذ هو في
مرتبة التطويل وبما قررنا ظهر ان اعتراض العلامة لا يرجع الى ما ذكره بعض الفضلاء من
عدم اتحاد الوسط المبني على حمل الدليل على القياس الاقتراني كيف وكلام المص صريح في الاستثنائي
فلا يلزم توهم الاقتراني منه فان قيل يمكن توجيه كلام المص على وجه يندفع عنه ما اورده
العلامة من الخلط بانه اذا تعقل الماهية وشك في وجودها فلا يكون تعقل الماهية عينا
لتعقل الوجود او مستلزما له اما الاول فظاهر وكذا الثاني لان العينية تنافي الشك في ثبوت
احدهما للآخر واما الثاني فلان البين بالمعنى الاخص مستلزم للبين بالمعنى الاعم
وعدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم قلت قد ضعفه قدس سره ان اخصية البين باحد
المعنيين بالنسبة الى الآخر انما يظهر اذا زيد في تعريف الاخص قيد آه وهو ان نتصورهما

مما يستلزم الجزم باللزوم او يفسر بان تصور الملزوم والجزم المذكور فتامل **قال الشـ** رح والاولى ان
يقال لحمل المثلث على المتصور رح انما قال الاولى ولم يقل والصواب لانه يمكن حمل التعقل في
كلام المتن في الموضعين على التصديق ويرجع الى ما ذكره من الوجه الاول لكنه لما كان اطلاق
التعقل على التصديق انما يتصور لو تعلق تعقل بالقضية او مضمونها كما يقال تعقلت زيد
قائم او قيام زيد واما على تقدير تعلقه بالمفرد الصرف فحمله على التصديق بعيد غاية البعد قال
والاولى ان يقال اشارة الى انه يمكن توجيه كلام المص على وجه يندفع عنه ما ذكرناه الاولى
لكن فيه تكلف وحاصل تقريره الاولى انا نحمل المثلث على المتصور ونصدق به ولا نحمل الوجود
عليه ولا نصدق به بل نشك فيه هذا التقرير على وجه يمكن تطبيق عبارة المص عليه على ما هو الظاهر
ويكون مشتملا على حديث الشك والتعقل ويمكن تقريره بوجه آخر وهو ان الوجود غير محمول على
المتصور في نفس الامر ومحمول على الماهية فيكون مبنيا على احد الامرين اما تخصيص الوجود بالخارجي
او جعل الوجود بالمعنى المصدري واما الاول فصحيح على ان تقرير كما يعلم بالتامل فيه ويمكن
توجيه الدليل بوجه يندفع عنه الخلط المذكور وهو ان يقال انا نعقل المثلث من غير شك فيه ونشك
في وجوده فالمشكوك ليس نفس غير المشكوك ولا داخلا فيه ~~الاولان~~ فلا يكون الوجود نفس
المثلث ولا داخلا فيه اقول ان المص بقوله من غير شك في تعقل الماهية فهم ان لا يكون الوجود
اه غير قابل لتعلق الشك به كيف والشك انما يتعلق بما يتعلق به التصديق وهو
النسبة التامة الخبرية وان اراد من غير شك في ثبوته للمتصور فكان بعينه ما ذكره الشـ وتوجيه
كلام المص مبني على حمل التعقل في الموضعين على معنى التصديق فلا يتجه قوله لم يرد
عليه ان التعقل المذكور في عبارة المص حيث لا يراد به تارة التصور وتارة التصديق آه
قال الشـ والزائد فيه الظاهر انه اراد ان اللازم من كون احد الامرين محمولا دون الآخر وهو الوجود

تغاير بهما في الذهن ان الجنس المفهوم لان المراد من المحمول هو المفهوم لا الجنس الخارجي بمعنى انهما لا يتمايزان فيه

بحسب الخارج فان زيدا اذا اتصف بصفة العلم وصفة الجهل فاذا تصورنا بالجهل نقول الجهل محمول

على المتصور والعلم غير محمول عليه فهو لا يلزم الا المغايرة مفهوم الجهل لمفهوم العلم في الذهن لا

انه متغاير في الخارج بان يكون لكل منهما هوية ثابتة في الخارج يمتاز كل واحد منهما عن الآخر

بل سائر الاعتبارات لا تمايز بينهما بحسب الخارج وكذا لا تمايز بينهما وبين موصوفهما بحسب الذات لان

ذلك يقتضي ان يكون لكل منهما هوية ثابتة فيه يتميز بحسبها عن الآخر والاعتبار الخارجي ليس كذلك وهذا الكلام

من الشارح مبني على ما قيل في توجيه كلام الاشاعرة وكان مذكورا في الشرح الجديد للتجريد وهو ان الاشاعرة

ارادوا بقولهم وجود كل شيء عين ماهيته وليس زائدا عليها انه لا تمايز بينهما في الخارج اي ليس في

الخارج شيء هو الماهية وآخر هو الوجود قائم به قياما خارجيا كما يدل عليه تفصيح ادلتهم ولا يرد

نزاع معهم في ذلك بهذه عبارة ولما كان النزاع بهذا المعنى لفظيا صرفا وكان من المستبعد جدا ان

يكون النزاع بين العقلاء الاعلام لفظيا وهم ينهوا ذلك الى الآن فان قد يكون المراد الظ

ان النزاع في كونه زايدا اي قيل يمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه هذا الايراد وبان يقال

مراده هو انه لا يلزم من حمل المشتق على المتصور دون الوجود الا المغايرة بينهما بحسب

الذهن لا بحسب نفس الامر ويجوز مراده بالخارج هو نفس الامر واطلاق الخارج على نفس الامر شايع

في كلامهم ولا شك ان المراد بزيادة الوجود زيادته في نفس الامر لا بمجرد اعتبار الذهن الا انه

لا يلزم من حمل احد الشيئين على الآخر دون الآخر الا المغايرة الاعتبارية لا المغايرة بالذات

فلان الحيوان مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء يكون محمولا على الانسان واذا اخذ بشرط لا شيء يكون جزءا

غير محمول فالشيء الواحد بالذات يمكن ان يكون محمولا باعتبار وباعتبار آخر غير محمول واما

اذا المراد بالزيادة هو الزيادة في نفس الامر فلو كان وقد صرح به فيما نشره اقول الوجود غير محمول

محمولا على المتصور الصادر بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبارات فعلم ان المغايرة بينه

وبين الماهية مغايرة ذاتية لا اعتبارية فقط قال والا لما كان ضم الماهية الى

بالقسم ضم الوجود الى الماهية على سبيل ضم المحمول الى الموضوع وصار الحاصل انه لو

كان الوجود عين الماهية او داخلا فيها بمعنى انه يكون الموجودية بنفس الماهية او بجزء

منها لم يكن حمل الوجود عليها ما نعلم ضرورة ما هو صادق عليها ولكن لما كان قابلة

الوجود والعدم بمعنى امكان اتصافه على السواد مثلا وحمل الوجود عليه نوع

من الصدق المذكور ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه او ثبوت الجزء للكل ضروري سواء كان

محمولا او خارجيا اذ الاول ثابت له محمول عليه مواطاة والثاني محمول عليه اشتقاقا

واذا كان ثبوت الوجود ضروريا بهذا المعنى فلا يمكن العدم وعلى هذا الايراد ما اورده

صاحب الحواشي ولا ما اورده الشارح لما لا يخفى قيل والحق ان منع المستدل ليس ان كل ما يصدق

على امر بعنوان على المركب ومن نفس ذاته ومن جزئه لانه مع كونه غير صحيح غير منطبق على تقرير

تسليما اذ لا شك ان معنى قولنا السواد الموجود كذا ليس الا المركب من السواد والوجود

كذا وهو بين بل توجيه كلامه انا اذا لاحظنا امرا بعنوان وحكمنا عليه بحكم ايجابي صادق

عليه في نفس الامر ثم قيدنا المعنون بذلك العنوان بنفي ذلك العنوان او بجزئه فرضنا في

بذلك العنوان او بجزئه لا يختلف ذلك الحكم اذا النفي وشيء الصدور في الملاحظة لا

في ذات الملاحظ مثلا اذا صدق قولنا الحيوان الناطق الذي هو ناطق جوهر

الحيوان الناطق الذي هو ناطق كذا فرضنا جوهر والحيوان الناطق الذي هو ناطق

كذا ضرورة انه لا مدخل لملاحظتنا شيئا بعنوان مرتب في تبدل الاحكام الصادقة

على ذلك الشيء في نفس الامر فعلى ما ذكرنا الحكم على الحيوان الناطق المقيد بالناطق

حكم على الحيوان الناطق الملحوظ بكونه ناطقا مرئيا لا على الحيوان الناطق مرئيا حتى يجوز ان لا يكون
هذا الحكم الحكم على الحيوان الناطق فتدبر فانه فيه شيء يبادي الرقة اقول للشيخ على ما اعتبره انه اذا
على السواد انه قابل للوجود والعدم فملاحظة بعنوان الموجودية لا يمنع عن هذا الحكم
كما عرفت هو فحوى ان صح الملازمة فهي لا تبطل بطلان التالي ثم قال فان قلت تقييد الشيء بنفسه او
بجزئه يتصور بوجهين احدهما تقييده بما هو هو بان يقال مثلا الانسان الانسان او الانسان
الحيوان كذا وسلم ان التقييد بهذا الوجه لا يصير منشأ لاختلاف الحكم وثانيهما تقييده بها
بعنوان وجه هو ولا ريب في ان الحكم على الشيء قد يخالف الحكم عليه اذا قيد بهذا وهو لان المفهوم من ذو
هو غير المفهوم من هو فهو بالحقيقة تقييد للشيء بغيره الى قولنا الوجود الخارجي عارض
للماهيات صادق فامتنع كذب قولنا الوجود الذي هو ذو الوجود في الخارج عارض للماهيات
وعلى التقدير ان يكون الوجود عين السواد او داخلا فيه لا يكون في قولنا السواد الموجود
كذا التقييد للشيء بنفسه او بجزئه بما هو هو بل بما هو ذو هو فان كون السواد موجودا عبارة
عن كونه ذا وجود قلنا هذا مدفوع لا بان المراد من الوجود في قولنا الوجود زائد هو
الموجود في قولنا السواد الموجود كذا الو كان الموجود عين السواد او داخلا فيه لكان
تقييد الشيء بنفسه او بجزئه بما هو هو فانه مدفوع بان النزاع في ان الوجود زائد في الماهيات ام لا
لا يتصور الا في المفهوم من الموجود لا فيما صدق عليه الموجود اذ ما صدق عليه الموجود
هو عين الماهية بلا شبهة فلا مجال للتنازع والنفي لا فيه وتقييد مفهوم الموجود بالموجود
ايضا يتصور بوجهين احدهما ان يراد بالموجود الثاني ايضا مفهوم الموجود حتى يكون معنى
قولنا الموجود الموجود كذا ان المفهوم من الموجود الذي هو هذا المفهوم كذا وهو
مثل قولنا زيد الذي هو زيد كذا ولا يختلف الحكم على الموجود قبل التقييد وبعده وثانيهما

وثانيهما ان يراد بالموجود الثاني ما صدق عليه الموجود حتى يكون معنى قولنا الموجود الموجود
كذا ان الموجود الذي هو فرد الموجود كذا ولا شك ان الحكم على مفهوم الشيء من حيث انه
مفهوم قد يخالف الحكم على ذلك المفهوم من حيث انه فرد لنفسه فان مفهوم الموجود من
حيث انه مفهوم يصدق عليه بعض الاحكام الايجابية ككونه من المعقولات الثانية
وكونه من الامور العامة وغير ذلك ومن حيث كونه فردا للموجود الخارجي لا يصدق عليه
شيء من الاحكام الايجابية لامتناع تحققه في الاعيان ولا شك في ان المراد بالموجود
في قولنا السواد الموجود كذا هو المعنى الثاني اي الذي هو فرد الموجود كذا فلكون الحكم
عليه مخالفا للحكم على السواد من غير تقييده بالموجود لا لتقييد المغايرة بل لان كون السواد
موجودا ان كان عبارة عن كونه ذا وجود يعني موجوديته باعتبار امر زائد على ذاته عارض
له وهو كونه ذا وجود وان كان ذاته عين الوجود وبالجملة المعنى من كون الوجود زائدا
على الماهية ليس الا ان موجودية الشيء ليس باعتبار كونه وجودا بل باعتبار كونه ذا وجود و
هو في الوجود اعم من ان يكون الوجود عينه او غيره كما في الوجود الواجب لعروضه
لنفسه بهذا احتفظ بهذا الكلام ليمكنك دفع كثير من الشبه الواردة في هذا المقام اقول
وسيشير الى هذا الكلام فيما بعد وسنتكلم هناك قال المصنف والسواد مع الوجود لا
يصدق عليه ذلك اقول ان اراد بالسواد مع الوجود مجموع السواد والوجود فعدم
صدق ذلك المفهوم عليه بناء على ان هذا المجموع غير قابل للوجود وان اراد نفس السواد
المضموم اليه الوجود فعدم الصدق ممنوع على ان هذا المضموم اليه غير قابل للعدم الا
ان يراد الانضمام على سبيل التقييد بان يكون القيد خارجا والتقييد داخلا اذ على
هذا التقدير ايضا لا يكون قابلا للوجود قال الشارح فانه قابل للوجود المضموم اليه

والعدم قبل فيه اعتراف بزيادة الوجود فان السواد ان كان قابلا للوجود فهو موجودية
باعتبار قبول الوجود لا باعتبار كونه وجودا وبالجملة لو كان وجود الشيء عينه
ذاته او داخلا فيه ان يكون موجودية باعتبار ذاته او باعتبار جزئه لا باعتبار امر زائد
على ذاته لا يجوز ممكنا ضرورة انه يكون بذاته موجودا لا يجوز عدمه وكل ما يجوز عدمه فا
عتبار وجوده امر زائد على ذاته لا عين ذاته للواجب عندهم معنى سلبي للوجود بذاته وكذا
اشار صاحب التجريد بقوله ولتحقق الامكان والايراد عليه بان الامكان عبارة عن تساوي
نسبة الوجود والعدم الى شيء وكون الشيء عين الوجود لا ينافي تساوي نسبة
الوجود والعدم اليه اشتقاقا لجواز ان يكون نسبة ثبوت الشيء وسلبه الى نفسه اشتقاقا
متساويين فان الوجود المطلق كونه موجودا بالوجود المطلق الذي هو نفسه او
معدوما بالعدم المطلق الذي هو سلبه ممكن له بالذات والجواب عنه بان المراد بالوجود
هو الموجود فضعفهما غير خفي عليك ان كنت متصفا بما ارسلنا اليك سابقا من
تحقيق المقام وتوضيح المراد اقول الايراد للشيخ الجديد للتجريد والجواب للاستاد المحقق
والايراد الذي ذكره ما اورده الفاضل اللاري في تعليقاته على التجريد وحاصل كلامه
هنا ان النزاع في كون الوجود عينا او زائدا يرجع الى ان السواد مثلا هل هو موجود
بذاته او بوصف الوجود له لا انه عين مفهوم الموجود كيف وكون السواد عين
مفهوم الموجود كمفهوم الموجود لا يقتضي كونه موجودا بذاته حتى يصير واجب الوجود
ويخرج عن الامكان بذلك وهذا القائل قد انحل عنه ولم يرد الاستاد من كون المراد بالوجود
الموجود ان النزاع في ان مفهوم الموجود او ما صدق هو عليه عين الماهية بل ان الماهية
الماهية هل هي موجودة بعينية الوجود او زيادته كيف وكون المراد من عينية الوجود عينية

عينية الموجودية الواجب ما ذهب اليه السيد السند وشنع عليه العلامة وحقق ان المراد
عينية الوجود بمعنى ان الموجودية بنفس الذات لا بامر مغاير لها وهذا ظاهر في تعليقاته
في غير هذا الموضع ايضا لمن تامل فيه واجاد لا لمن تحير فيها بابهام العبارات قال فلو
كانت مستفيدة للوجود والعدم لو اكتفى بمقابلة الوجود اندفع ذلك نعم يجاب
بالمنافاة التي اشار اليها قد سبق وانت تعلم انه لو خصص القادح عليها بلوازم
الماهية لا تندفع المنافاة هذا قد سبق الدليلان المذكوران اولا قبل اقول يعني
ان الدليلين المذكورين اولا يدلان على زيادة الوجود من غير توقف على كون الوجود
مشتركا معنويا بل يدل بان على زيادة الوجود مطلقا سواء كان مشتركا معنويا او
لفظيا بخلاف الدليل الثالث فان اتمامه موقوف على الاشتراك الوجود معنى فراده
قد سبق بالوجود الخاص هو الوجود المختص بموجود موجود على تقدير الاشتراك اللفظي
لا افراد الوجود المطلق فلا يرد عليه قبل من ان تمام الدليل على زيادة الوجود الخاص
موقوف على ان يثبت ان في الموجودات فردا من الوجود المطلق وراء حصته ودونه
خرط القتاد ثم اقول وفي قوله ويمكن تعميم بحث لان ما ذكره ليس تعميما للدليل المذكور
في المتن بل دليل آخر برأسه يدل على نفي عينية الوجود جميع الماهيات كان الدليل المذكور
في المتن يدل على نفي جزئيته لها ومثل ذلك لا يسمى تعميما اقول المورد هو الشيخ للتجريد و
عبارته ثم صريحة في ان المراد من الوجود الخاص هو فرد الوجود المطلق حيث قال القا
ئلون باشتراك الوجود معنى عندهم وجود مطلق مشترك بين جميع الموجودات ووجود
خاص لكل موجود وهذا الدليل انما يدل على ان الوجود المطلق المشترك زائد
على الماهية فلا يدل على كون الوجود الخاص زائدا عليها الا ان يثبت ان المطلق نفس

لكن يرد للتجريد وهو ان اورد هو على كلامه قد سبق في حاشية على الشرح القديم

ماهية لخاص اوجزء منها ولم يثبت بل الظاهر انه عرضي لافراده واما المنافاة التي سماها بالجناس فجوابها
انتهى كلام السيد قدس سره
انه ليس قدس سره في صدد توجيه كلام الماتن وبيان انه واف بالمقصود وهو الزيادة على ما فهم بل انه
بصدد ضم شيء اليه وتتميمه وتعميمه بناء على اختلاف النسخ على هذا فلا وجه لورود البحث الذي اورده
قال الشارح اذ لا ذاتي اعم منه قيل اقول فيه نظر اذ لا يلزم من نفي الاعمية عن سائر الذاتيات اثبات
الاعمية للوجود على تقدير كونه ذاتيا وهو ظاهر لجواز ان لا يكون بعض الذاتيات اعم من الوجود
ولا يكون الوجود ايضا اعم منه وايضا اثبات الاعمية موقوف على كونه من الاجزاء المحمولة و
ثم ولك ان تقول ان فرض دخول الوجود في جميع الماهيات الممكنة يستلزم تركب كل ماهية ممكنة من
اجزاء غير متناهية مترتبة من غير احتياج الى اثبات اعمية الوجود ثم جنسيته ثم اثبات الفصول
المميزة وذلك بان يقال لو كان الوجود جزءا للكل ماهية لكان للماهية الموجودة جزء آخر موجود
ضرورة امتناع تقوم الشيء الموجود بالمعدوم ولننقل الكلام الى ذلك الجزء ويكون الى غير النهاية اقول
هذا الكلام مما اشتمل على ما تقرر عندهم من انه لا يجوز تركب الماهية نوعية كانت او جنسية
من امرين متساويين اذ ح لا بد من تحقق اعم الذاتيات فاذا لم يكن ذاتي اعم منه فلو كان الوجود اعم
الذاتيات او يقال هذا من قبيل التنبيه بناء على المحدود وبناء على ان المراد باعم الذاتيات ما لا ذاتي اعم
منه ونفي اعم الذاتيات بهذا المعنى مذكور في الكتب وغيره والثاني اولى لانه لو بنى الشارح الكلام
عليه لينبغي ان لا يورد على العلامة ما اورده عليه حيث قال وفي قوله لو كان المدعى انه ليس جزء الخ
نظرا على ما تستحق عليه ثم لو كان الكلام في الوجود وانه في احتمال كونه من الاجزاء الخارجية
وما صدره بالطعن فقد ذكره في شرح التجريد وسيجيء الابحاث الآتية في البحث قدس سره لا
يقال لا حاجة الى قوله انه ربما بناء على ان الوجود مفهوم مشترك الخ قيل اقول يجيء هذا
الايراد اذ قول الشارح بناء على ان الوجود مفهوم مشترك بيان لقوله اذ لا ذاتي اعم من الوجود

توضيح الكلام هو ان كون الوجود اعم الذاتيات المشتركة يفهم منه كون الوجود ذاتيا واعم ومشتركا على ما هو مقتضى صيغة التفضيل لكن كونه ذاتيا قد فهم من مقدم الشرطية اعني الوصول
خلاف الاعمية والاشتراك فالمقدم ناص في الاستلزام للثاني فعلل الاعمية بقوله اذ لا ذاتي والاشتراك بقوله بناء فاتجه عليه قدس سره وذلك القبيل كما اراد بادي النظر ان قوله
ان قوله المشترك من صفة المفضل عليه لم يكن له جعل قوله بناء علة له وجعل علة لما قبله من قول الشارح اذ لا ذاتي الخ توقيع فيما وقع فافهم منه منه منه

الوجود الذي هو تعليل لاعمية الوجود وتوجيه كلامه هو ان الوجود اعم من الذاتيات اذ لا
ذاتي من الذاتيات المشتركة اعم منه لان الوجود مشترك بين سائر الموجودات وغاية ما
يتصور من الاشتراك هو هذا فلا يكون شيء من الذاتيات المشتركة اعم منه واذا كان المراد
قوله ذلك بيان اعمية الوجود فلا سبيل الى الاعتراض عليه بان الاعمية يستلزم الا
الاشتراك فلا حاجة الى ذكره ولست افهم انه قدس سره على ما حمل قوله فاورده اقول لا ينبغي
هذا الايراد اذ الشارح حيث فصل قول المص المشترك عما قبلها فهم منه انه جعل قوله بناء علة
للاشتراك كما ان قوله اذ لا ذاتي اعم منه جعل علة لقول المص اعم الذاتيات والحاصل ان
المدعى مركب من امرين احدهما كون الوجود اعم الذاتيات وقد علله بقوله اذ لا ذاتي
اعم منه وثانيهما كونه من الذاتيات المشتركة وعلله بقوله بناء ولا يخفى ورود السؤال
وقوته قط قدس سره لانا نعقل الاعمية تقتضي الصدق بدون الاخص ولا يلزم منه
الاشتراك المعنوي اقول وفيه نظر لان العموم والخصوص حقيقة صفة المفهوم وانما يتصف
اللفظ بهما بالعرض فاذا لم يكن ثمة الا مفهوم مشترك فكيف يتصور العموم والخصوص
لا يقال لعل المفهوم المشترك هو ما يطلق عليه لفظ الوجود فعموم الوجود لو كان بهذا
المعنى لكن يستلزم الاشتراك المعنوي هذا الكلام لانا نقول السؤال بانه لا يراد بعموم
الوجود ما هو المتبادر من اللفظ فح لا احتياج الى هذا القيد وكذا ان قيل قد يتصف اللفظ
بالعموم بناء على القرينة بالنسبة الى اللفظ كان معناه الا ان يقال مقصوده
قدس سره انه بهذا القيد يرفع توهم ان العموم باعتبار اطلاقه اللفظ على معناه الكثير فتدبر
قال الشارح فيلزم تركب الماهية من امور غير متناهية قيل اقول قيل انه يبطل لا فالمركب لا بد له من
الانتهاء الى البسيط لان البسيط مبدأ المركب فاذا انتفى المركب والكثرة ولو كانت غير متناهية

لابد لها من الواحد واعترض عليه بان التركيب الحقيقي عندهم قسمان احدهما ما هو بحسب التركيب الخارجي كما يقال
ان الجنس ماخوذ من المادة والفصل من الصورة والثاني ان يكون بتحليل محض كما في البسائط
الخارجية كتركيب السواد من اللون وقابض البصر ولا يجري الدليل المذكور في هذا القسم الذي هو بحسب اصطلاحهم
داخل في التركيب الحقيقي وانه لم يحلل بالفعل ولم يوجد الاجزاء بالفعل في الذهن فلا يتم ما ادعوه
من نفي كونه جزء عقيب مطلق اقول حاصله انه المركب من الاجزاء التحليلية لا يلزم الانتهاء
الى البسيط لجواز ان لا يقف التحليل عند حد معين كما في انقسام المقادير الى غير النهاية ثم
ثم اعترض بان للمانع ان يمنع كون البسيط الحقيقي مبداء للمركب مطلقا الى ان يقوم عليه برهان
فان القدر المحصور ههنا ان المركب لا بد له من اجزاء يتقدم هو بها وان كان انتهاؤها الى ما لا يتركب
فليس بينا بنفسه الكثرة لا بد فيها من الواحد العددي لا من الواحد الحقيقي لجواز اشتمالها على احاد
او وهكذا مثلا الكثرة من افراد الانسان لا بد فيها من الانسان الواحد ثم الانسان الواحد يشتمل على
احاد او لا يجوز ان لا يكون كونه كل من تلك الاحاد ايضا مشتملا على احاد لا يكون من
نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير النهاية فالاولى ان يتمسك ببرهان التطبيق في هذا الكلام المعترض
وانا اقول لكل من الاعتراضين مندفع اما الاول فلان الاجزاء التحليلية المحضة للشيء منافية
عند ذلك الشيء اذ وجودها متوقف على اعتبار الذهن اجزاء ذلك الشيء ليحصل له جزء مثلا
المقدار المتصل في ذاته ليس له جزء الا بعد القطع او الكسر او الفرض وقد صرحوا بذلك وكلام
المعترض ايضا صريح في ان وجود الجزء بالفعل موقوف على التحليل حيث قال وان لم يحلل بالفعل
ولم يوجد الاجزاء بالفعل ولا شك ان وجود الشيء لا يتقدم على وجود اجزائه فالوجود لا يكون من الاجزاء
التحليلية وبالجملة المركب من الاجزاء التحليلية كالمقدار مثلا موجود بالفعل وان لم يحلل الذهن
اجزائه فحصول الاجزاء له بالفعل ليس الا بعد التحليل فالوجود لا يكون من الاجزاء التحليلية و

وبالجملة المركب من الاجزاء التحليلية كالمقدار مثلا موجود بالفعل وانه لم يحلل الذهن اجزائه
فحصول الاجزاء له بالفعل ليس الا بعد التحليل فالوجود لا يكون من الاجزاء التحليلية واما الثاني
فلان الشيء اذا كان مشتملا على الاجزاء بالفعل وذلك الجزء ايضا يكون مشتملا على الاجزاء الى
غير النهاية فيكون هناك كثرة باعتبار تلك الاجزاء واجزاء الاجزاء بالغا ما بلغ وواحد
تلك الكثرة يجب ان يكون مشتملا على الاجزاء بالفعل والا لم يكن ما فرض واحدا من احاد هذه الكثرة
بل كثيرا مشتملا على احاد تلك الكثرة ولنقدم لبيان ذلك مقدمة هي ان الكثرة التي يكون باعتبار
اجزاء الشيء لا يكون ذلك الشيء واحدا منها مثلا اذا اعتبرنا عشرة بيوت يكون هناك كثرة هي
من عشرة احاد ويكون واحد باعتبار واحد اخر فاذا قسمنا كل بيت الى عشرة اجزاء يكون كثرة هي
من مائة احاد وواحد تلك الكثرة لا يجوز ان يكون واحدا من البيوت بل يكون واحدا من اجزاء
عشرة اجزاء بيت واحد وهو ظاهر واذا تقررت هذه فنقول الكثرة التي كلامنا فيها اعتبرت
باعتبار الاجزاء واجزاء الاجزاء بالغا ما بلغ لا يجوز ان يكون ما فرض واحدا منها مشتملا على الاجزاء
لانه لو كان له جزء لكان تلك الكثرة باعتبار اجزائه فلا يكون هو واحدا منها لما عرفت من ان
الكثرة اذا كانت باعتبار اجزاء الشيء لا يكون ذلك الشيء واحدا منها فتامل ثم نقول الاجزاء
التحليلية كالجنس والفصل موجودة في الخارج بوجود الكل من حيث الذات ومتمايزة
الكل انما هو بصفة كونها اجزاء اذا لم يجتمع المادة والصورة الخارجية والا في ضمنها
متعددان خارجان وقد يقال في الخارجية الوجود ولا يقول بان اجزائه موجودة بالوجود بل وصف
الجزئية بل انها موجودة بذواتها وقد عرفت ان ذاته غير متناهية بل قد يتقدم واما الايراد الاخير
فجوابه ان الاستناد الحقيقي منع كون البسيط الحقيقي مبداء المركب فالمراد بالبسيط الحقيقي ما لا
يكون له جزء بالفعل ولا يقبل التحليل الى اجزاء ايضا وظاهر ان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل

على اشتمال المركب على جزء واحد بالفعل انه جزء لا ينقسم بالفعل واما انه لا يقبل الانقسام والتحليل فلا يدل
عليه اذ كون الجزء واحدا لا ينافي امكان تحليله الى الاجزاء وما مهد في المقدمة من ان الكثرة لو كانت
باعتبار اجزاء الشيء لا يوجد ذلك الشيء واحد لما هو مسلم لكون لكن لا يفيد في هذا الموضع لان الكلام
في ان ما يقبل التحليل الى غير النهاية ولم يحلل لم يلزم كثرة من حيث الاجزاء حقيقة والكثرة فيه
والكثرة فيه انما يوجد بالقوة وما يحلل منه يوجد واحدا حقيقة ولا يوجد كثيرا حقيقة ولكن
يقبل التحليل والكثرة ففيما ذكره خلط بين ما بالقوة وما بالفعل فتامل قال الشارح اذ
اذ لو كان المدعى آه قيل اقول التحقيق يقتضي تغليط الامر اذ المدعى لو كان ان الوجود ليس
جزءا لجميع الماهيات لتم الدليل لان نقيضه هو ان يكون جزءا لجميع الماهيات واذا كان الكلام على تقدير
كون الوجود جزءا لجميع الماهيات لا يرد النظر المذكور وهو ظ ولو كان المدعى ان الوجود ليس جزءا
لبعض الماهيات لكان رفعه بان يكون جزءا لبعضها فلا يتم الدليل اذ لا يلزم من كون الوجود جزءا
لبعض الماهيات دخوله في الفصول الموجودة في تلك الماهيات اقول هذا من العجايب اذ كلام
العلامة صريح في ان المراد من قوله ليس جزءا لجميع الماهيات السلب الكلي ونقيضه الايجاب الجزئي
فلا يتم الدليل اذ لا يلزم من جزئيته لبعض الماهيات ترتب الاجزاء الغير المتناهية وكون قوله
انه ليس جزءا لبعضها صريح في السلب الجزئي وكان نقيضه الايجاب الكلي فيتم الدليل وذلك ظ
من متصفحات كتب الميزان فضلا عن المطولات قال الشارح اما لو كان المدعى انه ليس جزءا لبعضها
لتم الدليل وذلك لان نقيضه جزء للجميع ولو كان جزءا للجميع للفصول لزم ما لزم واقول فيه
الكلام تامل لان هذا الكلام على هذا التوجيه يصير كلاما بلا فائدة اذ لا يتصور من عاقل
القول بان موجودا من الموجودات جزء من جميع الماهيات كيف وح يلزم انحصار المفهوم في الوجود
فتامل فيه محل النزاع في كون الوجود ليس جزءا من الماهيات النوعية او الجنسية على الاطلاق لفظ

لفظ الماهية على الفصل غير متعارف عندهم وان كان الفصل بل كل مفهوم ماهية بوجه بالقياس
لا مصعف قوله يحتمل ان يكون صورة نقيضه آه قيل اقول قد عرفت ما فيه ظ ان نقيضه ح
ان يكون الوجود داخلا لجميع آه ان يكون داخلا في البعض اذ لا تناقض في قولنا الوجود ليس
داخلا في جميع الماهيات بل هو داخل في بعضها فتدبر اقول قد عرفت ان تأنيته ما عليه
الشارح في قوله لو كان المدعى انه ليس جزءا اقول لعل كلام العلامة معناه ان الدليل تمام على
هذا التقدير اما على تقدير تسليم الاشتراك بصحة باقي المقدمات وهو ان الوجود اعم الذاتيات
بناء على ما هو المشهور من تعين تركب الماهية من امرين متساويين فتامل وفي قوله قد سبق ره
ولا شك ان هذا الجواب لفظي لا يتم الا بعد اثبات ره الا ان مراد الشارح اتمام الدليل المذكور في المتن بان
يحمل الجنس على الجزء المشترك والفصل على الجزء المميز وكان هذا الكلام توجيها لما في المتن لا ان كلام
وايراد الدليل انما هو عنده نفسه كما هو المتبادر من الشارح في بادي النظر قوله قد سبق ره لا حاجة في اثبات
التركيب الى اثبات الفصل هذا ابتناء على ما هو من قول الشارح عند قول المصنف ولانه لو كان داخلا
فيها اي في الماهيات الممكنة بل في الموجودات بناء على ما يدل عليه قوله بعد ذلك بسطرين ولكان
امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم وقوله قد سبق منه في الحاشية الاولى ففرض تركب الواجب
الماهيات الممكنة في الوجود آه مبني على ارجاع الضمير الى الماهيات الممكنة ولا يلزم الاشتراك الا بين
المنع فقط ولهذا قال بعد ذلك عنه قول الشارح وبطل ذلك نحو محذور بل المحذور لزوم
الاستدراك قوله قد سبق ره وتوجيه كلام العلامة لما كان ظ كلام العلامة انه بعد تسليم
كونه جنسا منع التركيب كونه جزءا وهذا ظ الف اشار الى توجيهه قوله قد سبق ره لا يخفى
ان عموم عروض الوجود للماهيات اقول كلام الشارح مبني على حمل الماهيات في قول العلامة
غير عارض لشيء من الماهيات على الماهيات الممكنة على ما يدل عليه سوق كلامه مع ان اطلاق لفظ

الماهية على الواجب غير متعارف عندهم وتقييد الماهيات بالممكنة ههنا تصريح بما علم ضمنا من كلام العلامة
وكون الوجود غير عارض لشيء من الماهيات الممكنة امر ثابت للماهيات الممكنة متميزة بها عما عداها لان
مرجعه كون الماهية الممكنة بحيث لا يعرض له الوجود ولو لم يكن مراده ما ذكرنا لكان قيد الممكنة
لغوا محضا وبالجملة لا وجه للايراد على الشارح بان هذا امر مشترك بين الواجب والممكن ثم ينبغي
ان يعلم ان هذا التقرير كما لا يدل على ان الممكنات تمتاز في الممكنات بهذه الصفة وههنا كلام
الامتياز بهذه الصفة فان جهة التقييد بالموصوف معتبر وفيه اقول هذا ابتناء على توجيه
قدس سره للمنعين المذكورين فاما ان يحمل كلام المحشي على انه منع الشيخ انه على
تقدير العروض في الواجب في توجيه كلام المحشي وهو انه لا يلزم من اشتراك الواجب والممكنات
في جنس امتيازه عنها بفصل لانه ذاتي للممكنات وعرضي في الواجب وهذا القدر كاف في
الامتياز ويمكن ان هذا القدر لا يكفي في الامتياز لكن لم لا يجوز ان يكون امتياز الواجب عن الممكن
على هذا التقرير بامر عارض لا بامر داخل والتوجيه بهذا الوجه كان احسن لانه مدار كلام
المحشي على هذا التوجيه على ما هو الواقع وهو عروض الوجود للواجب اقول لا يخفى مسامحة
هذا التوجيه لانه يجب حينئذ لو لم يكن الامتياز بالعروض فيلزم ان يكون الامتياز بامر
عدمي هو عدم العروض وذلك كما ترى قال قدس سره اقول لو جعل مرجع الضمير آه
لكان في ما نقله العلامة ثالثا بقوله وفيه نظر لغرض دفع الاولين بقوله ثم اقول
فهذا الكلام متعلق بقوله وفيه نظر وهذا الارجاع بعيد لفظا كما لا يخفى وانت تعلم
ان عدم توجه ايراد العلامة على هذا التوجيه انما يكون اذا جعل المدعى نفي الايجاب الكلي
قال قدس سره ثم لا يجوز انه لا يقتضي شيئا منهما قيل اقول ويلزم ان يقال يمكن انه
يقتضي الدخول او اللادخول لكن لا نم انه لو اقتضى الدخول يلزم دخوله في الجميع ولو

ولو اقتضى اللادخول يلزم عدم دخوله في الجميع لجواز ان يقتضي الدخول في البعض ما كونه في هذه الماهية
واللادخول في البعض ما كونه في تلك الماهية وما قيل ثم ان مراد المستدل من الاقتضاء هو
الاقتضاء التام فلا بحث معه الا في منع ذلك الاقتضاء واما بعد تسليم الاقتضاء
الذي ادعاه فلا مجال لقوله بانه يقتضي الدخول في البعض واللادخول في البعض لانه
مقتضى الشيء لا يتخلف عنه فيلزم ان يكون كل حصة من الوجود عارضا للبعض داخلا
للبعض او وهو باطل بلا نزاع لان المستدل وان اراد بالاقتضاء هو الاقتضاء
التام لكن للمانع ان يمنع مطلق الاقتضاء الذي هو اعم مما ادعاه المستدل اولا
ثم بعد تسليم ما منعه يمنع الاقتضاء التام الذي ادعاه المستدل وهو بحث فانه
لا قصور فيه اقول لا يخفى ان المستدل اراد بالاقتضاء الاقتضاء التام ما يترتب
عليه الاستواء والانتفاء وهو ايضا معترف به والمحشي العلامة قدس سره منع الاقتضاء
التام فبعد تسليم ما منعه لا يتكلم منع الاقتضاء بل منعه منحصر بالمنعين لان انتفاء الاقتضاء
التام اما بانتفاء الاقتضاء مطلقا او بتحقق الاقتضاء في الجملة من دون ان يكون
تاما فما ذكره مندرج في كلامه قدس سره وبعد تسليم ما منعه لا يتوجه ايراد اصلا
قال والثاني كونه ممكن آه قيل اقول ليس المراد بامكان الوجود امكانه بالنظر الى ماهية
الواجب بمعنى ان ثبوته للماهية بالنظر الى ذات الماهية يكون ممكنا لان هذا غير لازم من
الافتقار الى الماهية ولانه لو صح هذا لما كان لبيان المقدمات حاجة في اثبات المطلوب
بل يكفي ان يقال فلا يكون ما فرضناه واجبا واجبا بل ممكنا هف بل المراد بامكانه
امكانه ثبوته بالنظر الى ذاته والمراد بثبوته هو ثبوته للماهية لا ثبوته في ذاته فلا يرد
ان الوجود حال على ما قرر بل هو من المعقولات الثانية فكيف يصح وصفه بكونه ممكنا

الوجود عين الواجب

الوجود ولا شك انه كما ان ثبوت الشيء لذاته يتصف بالامكان ويفتقر الى العلة كذلك ثبوت
الشيء لغيره ايضا كذلك في اصل الدليل ان الوجود على تقدير قيامه بالماهية يكون مفتقرا الى
الماهية فيكون ثبوته للماهية بالنظر الى ذاته ممكنا فيحتاج بالنظر الى ذاته مفتقرا في ثبوته
للماهية الى علة فعلته آه وعلى هذا التوجيه لا يرد ما اورده بعض المحققين في هذا
المقام من ان المحوج الى العلة هو الامكان كما سبق تحقيقه فاتصاف شيء بامر اذا
كان ممكنا وكان ذلك الشيء بحيث يجوز ان يتصف بذلك الامر ويجوز ان لا يتصف
لم يكن هناك بد من علة تجعل ذلك الشيء متصفا بهذا الامر فان الثوب كما جاز ان
يتصف بالبياض وجاز ايضا ان لا يتصف به احتاج الى علة تجعله ابيض وكذا زيد لما
جاز ان يتصف بالوجود وجاز ان لا يتصف به احتاج الى علة تجعله متصفا بالوجود
واما اذا لم يكن اتصاف شيء بامر ممكنا بل واجبا او ممتنعا فلا حاجة هناك الى علة تجعله
متصفا به فان اتصاف الاربعة بالزوجية لما كان واجبا ولم يجز ان لا يتصف بها لم يكن
هناك حاجة الى علة وآه ثم هذا اعني القول بان ذات الواجب نفس ما وجب اتصافه بالوجود
ولم يجز ان لا يتصف به لم يكن هناك علة بها يصير متصفا بالوجود فان شأن العلة ترجيح
احد الطرفين المتساويين على الآخر فاذا لم يكن هناك طرفان متساويان فاي حاجة
الى علة ترجح احدهما وما يقال ان الواجب يقتضي ذاته وجوده فمعناه ان ذاته تجب
لا يجوز ان لا يتصف بالوجود لا ان هناك اقتضاء وتأثيرا اوكذا لان اتصاف الواجب
نفسه بالوجود على تقدير زيادته بالنظر الى ذاته وان كان المفروض انه ضروري ولا يمكننا
الحكم بافتقار وجوده الى العلة اذ الا حظ لذاته موجود ذلك اذ الا حظ الذي هو وجوده
نفس وجوده مفتقر الى ثبوته له نفي الى ماهيته فيحكم بان الوجود في كونه ثابتا للواجب يحتاج

بحث معنى ان الواجب يقتضي وجوده

يحتاج الى علة لان كون الوجود ثابتا للواجب ليس ضروريا بالنظر الى الوجود بل ممكنا وكل ممكن
يحتاج الى علة نعم كونه ثابتا للماهية يحتاج الى علة فيتم الدليل آه وما قيل في الجواب
من ان كل ما يغاير الشيء فان ثبوته لذلك الشيء واتصاف ذلك الشيء به او كونه هو هو او ما
يثبت فيه ام لا يستغني عن العلة فان الانسان مثلا يحتاج الى ما يجعله انسانا في كونه ثابتا
او فيحتاج الى علة وذلك ظاهر فان توسط الجعل بين الشيء ونفسه ممتنع بالذات واما كونه
شيئا او فيحتاج الى السبب بالبديهة فلذلك حكم الحكماء بان وجود الواجب عينه حتى يستغني في
وجوده عن غيره اذ لو كان غيره فارتباطه به اما ان يكون ثابتا عن ذاته فيلزم تقدم
الذات بالوجود على وجوده او عن غيره فيلزم افتقار الواجب الى الغير فهو مدفوع لانه
ان اراد ان كل ما يغاير الشيء فان اتصاف ذلك الشيء به سواء كان ذلك الاتصاف ضروريا
او ممكنا لا يستغني عن العلة فهو ظاهر البطلان لانه من قواعدهم المقررة المشهورة هو
ان علة الاحتياج هو الامكان وايضا الفطرة حاكمة بان شأن العلة الترجيح فاذا
كان الاتصاف ضروريا فما الحاجة الى الترجيح وما معنى الترجيح وايضا الم تر ان الحكماء يرون
انفسهم محتاجين في اثبات الصانع الى نفي الاولوية الذاتية عن الممكن ولو كان مغايرة
الصفة للموصوف سواء كان الاتصاف ضروريا او اوليا او لا عندهم مستلزما للاحتياج الى
العلة لما احتاجوا الى ذلك بل كان لهم ان يقولوا على تقدير الاولوية الذاتية ان اتصاف
الماهية بالوجود سواء كان الاتصاف اولى ام لا يحتاج الى علة وعلته لا يجوز ان يكون نفس
الممكن واللازم تقدم الشيء على نفسه بالوجود او كونه موجودا بوجودات متعددة فا
فيكون موجودا آخر غيره وننقل الكلام اليه الى آخر ما قالوا في اثبات الصانع وان اراد
ان كل ما يغاير الشيء فان اتصاف الشيء به وثبوته له يكون ممكنا فيحتاج الى برهان ولم يجئ

كلامه عند هذا الدعوى ولا عاية [illegible] عليه غني عن الاثر وايضا لو تم انه كل ما يغاير الشيء يلزم اتصاف

ذلك به ممكن لكان كافيا في ان وجود الواجب ليس زايدا عليه لانه كلما هو وجوده زايد عليه

يلزم ان يكون اتصافه بالوجود ممكنا على ذلك التقدير لا واجبا فلا يبقى لباقي المقدمات

دخل في البرهان اقول الايراد الذي نقلوا اولا مذكور في الشرح الجديد للتجريد والجواب

الذي ذكره للاستاد المحقق منه ان امكان الوجود للماهية من حيث كونه ممكن الوجود في

نفسه بل من حيث ثبوته للذات وظاهر ان الشيء يصير باعتبار الوجود في نفسه واجبا وممكنا

كذلك يصير باعتبار الوجود لغيره متصفا باحدهما بهذا وهم هذا القايل قد عبر عنه

امكان الوجود في نفسه بامكان ثبوت الشيء لذاته والاحتجاج على ثبوت الشيء لنفسه

البحث وكان غير مستقيم في نفسه الا بتكلف ولا يخفى عليك ان هذا التعبير تم الايراد

الثاني الذي ذكره للشرح الجديد للتجريد وما اجاب عنه جواب الخطيب المروح نقله السيد

الكه صدر الحنان في حاشيته على التجريد وهذا القايل قد انتحل منه واقول في دفعه ان

الممكن لا شيء فقد منع كون الاتصاف المذكور ممكنا بذاته ان نظر الى ذات ذلك الاتصاف

ولا شك انه ما لم يكن ممكنا لذاته لا يفتقر الى العلة وما ذكره من كونه ممكنا نظرا الى الوجود

ان اراد ان الوجود يقتضي امكانه الذاتي فذلك هو الامكان بالغير الذي ابطلوه وان

اراد عدم اقتضاء الوجود وجود ذلك الاتصاف ولا عدمه فذلك هو الامكان

بالقياس الى الغير وهو لا يقتضي الافتقار الى العلة كيف وهو جامع الوجوب

الذاتي ضرورة انه لا شيء من الاشياء يقتضي وجود الواجب ولا عدمه فالواجب بالقياس

الى جميع ما عداه ممكن فتبين ان الجواب عن ايراداته المذكور ان الاتصاف نسبة والنسبة محتاجة

الى الطرفين والمحتاج الى الغير ممكن لذاته فكيف يكون واجبا والقول بان الممكن

الممكن باعتبار وجوده العيني الى الغير والنسبة ليست من الامور العينية فعينه ما فيه ثم الجواب الذي نقله

وزيفه ما ذكره الاستاد المحقق في حاشية التجريد ويختار الشق الثاني من الترديد الذي اورده

عليه واقول كلامه رحمه مبني على ما قالوا ان الذاتي لا يعلل وان توسط الجعل بين الشيء

وذاته او ذاتيه غير معقول واما العرضي فمعلل البتة اما بنفس الذات او بغيرها فيحرف

بعضهم الذاتي بما لا يعلل والعرضي بما يعلل واما قوله وايضا لو تم الخ فالجواب عنه ان اللازم

امكان الاتصاف نظرا الى ذات الاتصاف وهذا لا يقتضي امكان الواجب لعلمه واجب

نظرا الى ذات الواجب كما قاله الاخرة محتاجا الى الافتقار عن علته الى اخر الدليل الذي ذكره

الا انا لا نعتقد للوجود ولا بد وان يكون له وجود ثبت ولعل اول من قال بان ماهيته تعالى مغيرة

لوجوده فقد قال بان وجوده عين ماهيته من حيث لا يترتب اذ لا معنى لكون الشيء موجودا

الا كونه بحيث يترتب عليه الاثار ولا معنى لكون ماهيته تعالى عين وجوده الا ان الاثر المرتب

عليه تعالى يترتب على ذاته تعالى وهو بذاته منشا لتلك الاثار وهو منفرد بالخلاف الممكنات فانه

اثر يترتب على وجودها واذا علمت هذا في ابن الاشياء ان ذات الواجب تعالى افرض منشا

لوجوده لكان هو بذاته على ذلك التقدير منشا للاقوى الاثار وانما هو الوجود الواجب

فثبوت ذاته عين وجوده وقد فرضت غيره فاحفظ هذا فانه منفرد انا الذي تم باب تحقيق

في هذا المقام احد ممن سبقنا من العلماء الكرام والحكماء الاعلام اقول انهم فسروا الوجود

بمبدا الاثار ومظهر الاحكام وقالوا ان الشيء اذا اثر فذات الشيء اما المؤثرة

وفيها صفة انتزاعية تكون مبدا الاثار فالوجه بين المؤثر ومبدا الاثر في الشيء الاثر

والممكن الواجب تعالى فالمغايرة بين المؤثر ومبدا الاثر انما هي باعتبار فانهم قالوا ان ذاته

تعالى من حيث كونه مؤثرا موجود ومن حيث كونه مبدا الاثر وجود والمتكلمون ذهبوا

مبحث تقسيم الوجود

فيه ان كون الوجود المطلق مقتضيا للوجوب يستلزم عروض وجود الواجب لان الوجوب اذا كان من لوازم الوجود المطلق اللازم لوجوده الخاص كان لازما لوجوده الخاص والجواب ان المقتضي واللازم هو عروض الوجود المطلق فغايته ان اللازم هو لزوم عروض الوجود المطلق لوجود الواجب انما يلزم الوجود الواجب عروض المطلق للواجب بل لوجوده الخاص هو نفسه ولا محذور فيه بل هو واقع فلا تغفل عنه

لا انه تأثيره في غير ذاته بتحقق المؤثر ومبداء الاثر والمغايرة بينهما بالذات وفي تأثيره في ذاته

يتحقق المؤثر في مرتبة التأثير ولم يتحقق مبداء الاثر في تلك المرتبة بل الذات مستقلة في

التأثير فيه من غير استناده الى مبداء الاثر وصار الحاصل انه لا يلزم على الفلاسفة من مجرد القول

بان الذات من حيث هي مؤثرة في وجودها كونها نفس الوجود اذ معنى الوجود ليس هو المؤثر بل

منشاء التأثير ولعلهم لم يجعلوا تأثير الذات من حيث هي مستندة الى شيء هو الوجود فان

تأثير الذات من حيث هي اما في ذاته او لغيره والثاني باطل اذ لا غير في تلك المرتبة فكان في ذاته

فالذات مبداء التأثير فكان نفس الوجود فالذات من حيث هي مؤثرة في ذاته كما انه وهذا

الكلام صحيح مذكور في كتب اهل التحقيق وارباب الذوق قال فينبغي غيره الوجود

اقول هذا انما هو اذا كان الكلام في ان الماهية لا يجوز ان يكون مغيرة لوجود نفسه في ابعد

التخصيص بالغير فكيف يصح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم مطلقا قال فقد يشترط وان كان الترديد

في مفهوم مطلق الوجود فنختار انه لا يقتضي شيئا منهما فقوله على هذا التقدير يمكن

اعتبار كون الوجود يقتضي الوجوب مطلقا والوجود المطلق عارض في الواجب

الكل الا ان يقال المراد ان الوجود المطلق يقتضي عروضا فرادة للموجود اي في

نفسه قال لانه بما هو معقول غير ما هو غير معقول اقول هذه المقدمة مما لا حاجة

اليه لان ما ذكره المصنف في الاستدلال دليل تمام على هيئة الشكل الثاني ينتج المطلوب من غير حاجة

الى هذه المقدمة لانها ليست لبيان الصغرى ولا لبيان الكبرى ولا لبيان الانتاج

ولفظ الغير مستعمل بمعنى السبب ههنا فتامل قال في الاحكام القطعية فيه نظر لانه قال

اقول فيه بحث لان الوجوب والامكان والامتناع انما هي بالقياس الى الوجود

الخارجي والتجرد لكونه عدميا يمتنع عليه الوجود الخارجي فلم يكن ممكنا فيحتاج

يحتاج الى السبب والنقل انه مراد المصنف هذا فلا يتوجه عليه النظر ولو اريد ان امكانه بالقياس

الى وجوده الذهني نقول ان التلازم افتقار الواجب في ثبوته صفة التجرد الى غيره

والاحتياج في وجوده الذهني لا ينافي الوجوب ضرورة افتقاره الى الذهن فيه

فكيف الاحتياج في الوجود الذهني لصفته ويمكن الجواب بان مراد العلامة من امكانه

امكانه باعتبار ثبوته للذات واتصاف الذات به اذ لا شك ان الاتصاف نسبة تفتقر

الى الطرفين فلا يكون واجبا لذاته بل كان ممكنا لا بمعنى انه ممكن الوجود بل بمعنى

ان الذات يمكن اتصافه به نظرا الى ذات الاتصاف فيفتقر الى سبب ولا يكون السبب

ذات الواجب لانها عين الوجود والمفروض ان الوجود لا يقتضي التجرد فيكون غيرها

فيفتقر الواجب الى سبب منفصل وانت تعلم ان هذا التوجيه لكلام العلامة غير ما

فهمه الشارح حيث اورد عليه الاعتراض بان الممكن العدمي لا يفتقر الى سبب واجاب بان عدم

سبب الوجود سبب للعدم وذلك لان ثبوت الصفة العدمية للموصوف كثبوت

الوجودية يفتقر الى سبب وجودي وليس هو علة عدم سبب ثبوت الصفة الوجودية

قال ولا مانع من ان يكون الممكن في نفسه واجب الحصول لغيره اقول التجرد امر عدمي يكون

باعتبار وجوده في نفسه ممتنعا لا ممكنا واما باعتبار وجوده الذهني وان كان ممكنا فلا

يكون مقصودا ههنا اذ مراده قال يلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل

لا يريد انه يلزم افتقار وجود التجرد في الذهن الى سبب منفصل لان الوجود الذهني

لجميع الممكنات محتاج الى سبب منفصل وهو الذهن وهذا لا ينافي الواجبية بل الحق

في الجواب ان يقال ان التجرد ووجوده انما يكون واجبا بالغير ولا ينافي ذلك امكانه نظرا الى

ذاته بمعنى ان ثبوته للذات واجب بالغير ممكن في نفسه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يحمل

الحكم فانه فرع على ان يكون التجرد ممكن الثبوت للذات في نفسه ويحمل وجوب الحصول للغير على ان
للغير قيد للوجوب ويكون متعلق الحصول معترزا ان للذات او على ان يكون قيد الحصول
والمراد بالوجوب الوجوب بالغير والاول اظهر لان مناط الفرق ودفع الاعتراض هو
ان الوجوب بالغير والامكان بالذات لكن ما كتبه قدس سره من ان الوجود على قسمين
او ملايم التوجيه الثاني هذا ولكن ما ذكره الشارح من الاعتراض والجواب اولا لا يلايم حمل
كلامه على انه اراد يكون التجرد واجبا وممكنا انه واجب الثبوت وممكن الثبوت
للذات على ما عرفت آنفا فتدبر قوله قدس سره الوجود عندهم على قسمين وجود الشيء
في نفسه آه قيل وفيه نظر لان حمل كلام الشارح على ان وجود التجرد في نفسه ممكن وان كان
ثبوته للواجب وعروضه له واجبا غير صحيح اذ لا شك ان التجرد عدمي ووجوده في نفسه
ممتنع فللخصم ان يقول ان ثبوت التجرد في نفسه ممتنع لانه عدمي فلا يحتاج الى علة وثبوته
للواجب واجب فلا حاجة الى العلة لا في ثبوته في نفسه ولا في ثبوته للغير بل نقول الشارح ان
ثبوت التجرد لذات الواجب ان كان بالنظر الى ذات الواجب واجبا لكن بالنظر الى ماهية
التجرد ممكن ~~لذات الواجب وان كان بالنظر~~ ان بالنظر الى ماهية التجرد يجوز ان يكون ثابتا
للواجب ويجوز ان لا يكون ثابتا وكل ممكن الثبوت يحتاج في ثبوته الى علة سواء كان
الممكن ثبوتا في ذاته او ثبوتا لغيره فمراد الشارح بالممكن في نفسه ما يكون ثبوته سواء كان ثبوتا في
نفسه او ثبوتا لغيره ممكنا بالنظر الى نفسه وذاته لا ما يكون ثبوته في ذاته اي وجوده في حد
ذاته ممكنا فافهم اقول فيه بحث اما اولا فلما علمت انه ما اورده الشارح من الاعتراض
الاول وجوابه يدل على انه حمل امكان التجرد على امكانه في نفسه الذي هو عدم العروض
ولهذا قال بسببه عدم سبب الوجود واما ثانيا فلان الكلام على تقدير ان لا يكون

يكون الوجود مقتضيا للتجرد والوجود عند الخصم عين الواجب فلو كان التجرد واجبا
بالنظر الى ذات الواجب لكان مقتضي الوجود والموقوف خلافه واما ثالثا فلان
هذا الكلام وان دفع جوابه الحق حيث نفى الافتقار الى السبب مطلقا لكن يتوجه اعتراض
بعد دليل حيث جعل فيه سبب التجرد الذات فلم يلزم افتقار الواجب في تجرده
الى سبب منفصل على ما ادعاه المستدل وتوضيحه ان هذا الكلام مشعر بتسليم ان
التجرد واجب الثبوت للذات نظرا الى الذات وبعد تسليم انه واجب نظرا الى الذات
سببا له فلم يفتقر الى سبب منفصل بل الجواب عدم تسليم ذلك من الخصم بل المسلم
هو كونه واجبا بالغير سواء كان ذلك الغير هو الذات او غيرها وذلك لا ينافي امكانه
بالذات على ما قررنا واما رابعا فلان ثبوت التجرد في نفسه انما يكون ممتنعا لو اريد
ثبوته في نفس الامر فلا فان قلت ثبوت الصفة للشيء لا يقتضي وجود تلك الصفة
اصلا فلا يلزم احتياج الواجب في الاتصاف بالتجرد الى شيء والاحتياج في وجود
الصفة في نفسها الى الذات غير محذور قلت قد صرح الشيخ في الفصل الخامس
الهيات الشفاء بان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء قوله
قدس سره وبعضهم قد فصل هذا المقام آه اقول لا شك ان الوجوب والامتناع
والامكان انما هي كيفية نسبة الوجود الى الذات الذي يكون موجودية الذات
به فان كان ذلك الوجود في الواجب ما هو عينه لا المطلق فاعتبار الوجوب
بالنظر الى المطلق كاعتبار الوجوب بالنظر الى السواد اللازم له في
هذا الاعتبار فانه هذا قيل اقول قد حمل كون الذات مقتضيا للوجود على كونه
مقتضيا لكونه فردا للوجود لا على كونه موجودا بالوجود المطلق متصفا به

على انه لو حمل على هذا لزم من عروضه بهذا المعنى للواجب كون الواجب موجودا مرتين بالوجود
الخاص الذي هو عينه ومرة بالوجود المطلق والقول بان الواجب وان كان عين
وجوده الخاص لكنه ليس موجودا بالوجود الخاص وانما وجوده هو الوجود المطلق
فذاته التي هو الوجود الخاص موجود بالوجود المطلق مردود بان الواجب يكون مشاركا
لسائر الممكنات في ان موجوديته بعروض الوجود لا بكونه عين الوجود الذي هو مذهب
الحكماء والايراد بالوجودات الخاصة انما يرد بناء على ذلك الحمل وح فما ذكر في الجواب
غير تام بل لا نم من احتياج الوجود الخاص في نفسه الى غيره احتياجه في كونه فردا للوجود
المطلق الى ذلك الغير فان فرد السواد مثلا محتاج في نفسه الى المحل وليس في كونه فردا
للسواد محتاجا اليه لان السواد لا يصير سوادا بالمحل اي ليس سواديته موقوفا على المحل
وان كان موجوديته موقوفا عليه هذا ويمكن ان يقال المراد باقتضاء الوجود الخاص
الوجود المطلق اقتضائه الاتصاف به اشتقاقا اي اقتضائه كونه فردا للموجود
المطلق وانما يلزم كون الواجب موجودا مرتين لو كانت موجوديته باعتبار ذلك
الاتصاف ايضا وليس كذلك بل موجوديته باعتبار كونه عين الوجود الخاص يعني ان ترتب
الاثار عليه باعتبار هذا الوجود ولا مدخل للمطلق في ذلك الترتب واما الوجود
المطلق فهو صفة من صفاته وعارض من عوارضه فهو بذاته منشأ اي الواجب
بذاته بحيث يمكن ان ينتزع منه هذا العارض وهذا معنى الوجوب بخلاف الممكنات
فان عروض الوجود لها بواسطة الغير اقول ما ذكره من اول الحاشية الى قوله ويمكن
ان يقال منظور فيه لان الجواب بالتغاير بين قوله وح ما ذكر في الجواب غير تام وقد فات
كل ما له مدخل في وقوع شيء كالوجود الخاص فله مدخل في اقتضائه نسبة ضرورة ان

ان الاقتضاء فرع وقوع المقتضي والحاصل ان الكلام في اقتضاء الوجود الخاص صدق
المطلق عليه والتنظير بفردية السواد الخاص للمطلق ليس مما نحن فيه اذ السواد المطلق
ذاتي لفرده فلا يتصور هناك اقتضاء والمراد بالاستقلال في الاقتضاء عدم الافتقار
الى شيء اي اصلا لا بالذات ولا بالواسطة والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود بعيد
واقول يمكن الجواب عنه بوجه ثم سنذكره ولا يقال كل وجود خاص فانه يقتضي صدق المطلق
بوجه آخر وهو منع كون الوجود الخاص مقتضيا لصدق المطلق عليه اما اولا فلجواز ان يكون
ذاتيا للخاص بناء على عدم تحقق الوجود الخاص سوى الحصة فلا يتصور الاقتضاء
واما ثانيا فلجواز ان يكون عرضيا له مستندا الى غير موضعه واما ما ذكره بقوله ويمكن ان يقال المقصود
كله من كلام الاستاد في تعليقاته على الشرح المذكور مد ظله وعن الثالث لا نم عروض الوجوب
بل الوجوب عين ماهيته اقول هذا لا يصلح جوابا عن الدليل الثالث اذ الاستدلال لا يتوقف على
كون الوجوب امرا عرضيا للواجب بل بناء على انه اضافة بين الذات والوجود وكان يقتضي المغايرة
بينهما قطعا لتقدير الاتحاد بين الذات والوجود لا يتصور ثبوت الوجوب له تع سواء كان عينا له
او عارضا بل المتعين منع الجواب اما منع ثبوته للذات وذلك لا يمكن او منع كونه اضافة واما منع
كونه عرضيا المنع لمقدمة لم يدع عليها المستدل فتدبر قوله قد سلكوه فان قيل ما به الاختلاف ان كان
مفهوما ذاتيا فهو من مفهوم اللفظ انه قيل اقول تفصيله انه يجوز ان الاشياء كثيرة مختلفة بالحقيقة اسم واحد
بمعنى واحد وذلك اما ان تكون تلك الاشياء غير متناهية فلا يمكن ان يوضع لكل مرتبة منها اسم على حدة
لكنها تكون مشتركة في معنى واحد فيوضع باعتبار ذلك المعنى المشترك لها اسم كمراتب البياض فانها
غير متناهية بالقوة فلا يمكن ان يوضع لكل مرتبة منها اسم لكنها مشتركة في معنى واحد هو المفرقة
للبصر فوضع لجميعها باعتبار هذا اللازم لفظ البياض فتلك المراتب مشتركة في هذا

اللفظ ومشترك ايضا في المفهوم منه لكن تحقق ذلك المفهوم في تلك المراتب مختلفة اذ ترتب
على بعض المراتب التي يترتب الأثر مما يترتب على بعض آخر وهذا هو المعنى من الاختلاف بالشدة و
الضعف واما لان تلك الاشياء نسبة الى غاية واحدة فيوضع لتلك الاشياء من حيث النسبة الى
تلك الغاية اسم فيكون تلك الاشياء مشتركة في هذا اللفظ والمفهوم منه فانه ذوات الغايات
مشتركة في معنى النسبة الى الغاية الواحدة كقولك صحيح للدواء والرياضة والفصد فانها
مشتركة في النسبة الى الغاية المخصوصة وهي الصحة لكن تحقق النسبة في بعضها وترتبها عليه
مختلفة فانه في بعض آخر وترتبها عليه وبالجملة المعنى الحاصل في الذهن من تلك الامور المختلفة
واحد لكن تحققه في الواقع مختلف فالآتي ذو اللوازم والاختلاف في التحقق والترتب الواقعي
اولان لتلك الاشياء مبدأ واحدا فباعتبار نسبة تلك الاشياء الى المبدأ يطلق عليها اسم
الى غير ذلك مما يطول الكتاب بذكره والمحصل ان مدار التشكيك على ان يكون هناك امور
مختلفة يكون كلها مشتركة في مفهوم واحد او يكون كلها بحيث تعرف بهذا العنوان فالموجود
في الذهن من كل منها لا يكون الا معنى واحدا ويكون تحقق ذلك العنوان في تلك الاشياء
وترتبه عليها مختلفة اما بالشدة والضعف بان يكون ذلك العنوان بحسب تحققه في الواقع
في بعضها اكثر وفي بعضها اقل كما مر مثاله واما بالتقدم والتأخر بان يكون تحقق ذلك
العنوان وصدقه على بعضها مقدما على تحققه وصدقه على بعضها آخر كالموجود
الكون بعيد على الواجب اولا وعلى الممكنات ثانيا واما بالاولوية وعدمها الاولوية بان يكون
صدقه على بعضها اولى من صدقه على بعضها آخر كالموجود ايضا فانه مقول على الواجب والممكن بالاولوية
وعدم الاولوية فان الواجب اولى بالموجودية من الممكن لان موجوديته لذاته وموجودية
الممكن بغيره وما قيل لتحقق الاتي ذو الاختلاف بالشدة والضعف المعتبرين في المقول با

بالتشكيك وبيانه انه ما بين الذاتي والوصفي ان المقول بالتشكيك هو المشتق وهو
مفهوم واحد عرضي ولا اختلاف فيه الا في المبدأ وهو المفهوم من الابيض معنى واحد مفهوم من
جنس البياض باعتبار نسبته الى موضوعه لا موضوعه وهو واحد والمختلف هو افراد البياض والاختلاف
في تلك الافراد يرجع الى فصولها المنوعة لا الى جنسها المشترك والابيض ومعنى كونه احد الانواع
انه كونه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف وهكذا الى ان يرتب
من التحليل فعقبه تغلو اما او لا فلانه يلزم عليه ان لا يكون المفهوم الواحد الحاصل من البياض
وامثاله في الذهن على الواقع على افراده بالاختلاف مقولا على تلك الافراد بالتشكيك ولا
شك انه ليس مقولا بالتواطؤ اذ المعتبر في المقول بالتواطؤ الاستواء في الاتحاد والتحقق
مع ان في جميع رسائلهم تصريحا بان اللفظ باعتبار المعنى الكلي مقول على افراده اما بالتواطؤ
واما بالتشكيك لا ثالث هو داخل في المتواطئ اذ الاستواء وعدم الاختلاف معتبر في المشترك
من المتواطئ لا في المتواطئ مطلق لانا نقول قد صرحوا بان كل اسم سواء كان اسما او فعلا او
حرفا الا انه كان ثبوت مفهومه لافراده على السواء فهو متواطئ وان كان بالاختلاف فهو
مشكك من غير تخصيص باللفظ دون لفظ واما ثانيا فلان مثل هذا التحليل يجري في الذاتي
فلا يتحقق ما قول القائل بعد الاستاذ المحقق وهو بعد ارادته ان البياض جنس للبياض الشديد
والبياض الضعيف وعندهم ان الذاتي لا يقبل التشكيك فالازم عليه من عدم كون البياض
مقولا بالتشكيك على البياضين ليس باطلا عنده بل الحق عنده ان لا اختلاف في صدق البياض
على البياضين نعم يتحقق الاختلاف بين نفس البياضين فان نفس بياض الثلج اشد من نفس بياض
العاج لا انه اشد منه في كونه بياضا بل الابيض مختلف الصدق بالنسبة الى الثلج والعاج نعم
يرد على الاستاذ ان اختلاف صدق الابيض على الجسمين لما كان باعتبار ان نفس البياض القائم باحدهما

الوجود مقول بالتشكيك

الشام من نفس البياض القائم بالآخر كما حققه في هذا الموضع في تعليقاتنا على التجريد فلا ان يكون صدق
البياض على البياضين مختلفا باعتبار ان احد البياضين اشد من نفس البياض الآخر اولى ظاهر
واما الايراد الذي ذكره بقوله واما ثانيا فان اراد منه ان ذاته فهو كلام فيما بين الطلبة مشهور
وفي اكثر الحواشي المتعلقة على حاشية التجريد مذكور وقد فصلت في تعليقاتنا على التجريد وان اراد
غيره فليبينه حتى ننظر في صحته وفساده قال فانه يقع على العلة ومعلولها بالتقدم والتأخر اه
اقول اللازم مما ذكره كون الموجود مقولا بالتشكيك بالنسبة الى الماهيات لا كون الوجود
مقولا بالتشكيك بالنسبة الى الوجودات فان اتصاف العلة بالموجود متقدم على اتصاف
المعلول به لان اتصاف وجود العلة بكونه وجودا متقدم على اتصاف وجود المعلول بكونه
وجودا ضرورة ان العقل يحكم بان العلة صارت موجودة فصار المعلول موجودا ولا يصح ان
يقال صار وجود العلة وجودا فصار وجود المعلول وجودا على ما قرره فبين الوجود الواجبي
اقدم اقول الظاهر من كلام الشارح انه جعل كون الواجب مبدأ لكل ما بعده من الموجودات علة للاختلاف
بالتقدم لا الواحد منها فسقط ما حمله قدس سره وتوجيهه ان الاختلاف بالشدة والضعف لما كان
باعتبار كثرة الآثار فلما كان الواجب مبدأ لكل ما بعده يكون آثاره اكثر فيكون الوجود فيه اشد واما
الاولوية فلكونه مبدأ وعلة فان قلت فعلى هذا يلزم رجوع الاولوية الى الاقدمية فلا تقابل
بينهما قلت الاولوية الناشئة من الاقدمية غيرها بالضرورة والتقابل انما هو بمعنى تباين الآخر
وقد تحقق فلا اشكال قيل اقول لا يخفى ما في القول باقدمية الوجود واولويته من التسامح
واما القول بالشدة في الوجود فهو مما لا يقبل التأويل اذ تغيير الوجود الى الموجود غير مفيد لان
الموجود ايضا لا يقبل الشدة والضعف وما ذكره من ان ترتب الآثار على الوجود الواجبي
اكثر للموجود نوع جانبه لا يلزم منه صدق مفهوم واحد على اشياء يكون ترتب الآثار على بعضها اكثر

اقول على المشهور لان ترتب الآثار عليه ليس من جهة تحقق حصة المطلق فيه بل انما هو من جهة
الوجود القائم بنفسه وهو معروض حصة المطلق وليس ترتب الآثار باعتبار الوجود
المطلق وما نقل عنه هذا المحشي يندفع بهذا الكلام لا يخفى انه نفسه

من ترتبها على البعض الآخر اذ يكون ذلك المفهوم مقولا عليها بالتشكيك وهو انما يلزم الاشياء
لو كان تحقق ذلك المفهوم او ترتب الاثر المأخوذ فيه على بعض تلك الاشياء اكثر لما
من ان الاختلاف فيجب ان يكون باعتبار تحقق المفهوم المشكك كالسواد المقول
بالتشكيك بالشدة والضعف على السواد القوي والضعيف فان قابلية البصر
المأخوذة في مفهوم السواد القوي اكثر مما يترتب على السواد الضعيف كيف
ولو كان القول على اشياء يكون ترتب الآثار على بعضها اكثر منه على البعض الآخر قولا
بالتشكيك مطلقا لكان جميع ما يحمل على السواد القوي والضعيف كالشيء
والموجود والممكن وغير ذلك من المفهومات مقولا عليها بالتشكيك اذ يصدق
عليها انها مقول على اشياء ترتب الاثر على بعضها اكثر منه على البعض الآخر اقول نعم
لكنها مسامحة مشهورة واما انه لا يصح الاشدية في الوجود مطلقا فانما هو على سبيل
التحقيق بناء على ان الشدة والضعف من خواص الكيف لكن الكلام في صحته على سبيل
تشبيه الوجود بالبياض مثلا فانه اذا كان البياض كان اثاره وهو تفريق البصر اكثر وما
اورده من النقض بقوله ولو كان القول على اشياء يكون ترتب الآثار على بعضها
اكثر منه آه مدفوع لان ترتب الآثار في صورة الموجود باعتبار نفس الوجود بناء على
ما هو المشهور من ان الوجود مبدأ الآثار بخلاف مثل الممكن لان ترتب الآثار على افراده
لا على وصف الامكان قال انه لان الماهية المشتركة بين ما شبهه اه قيل اقول اختلاف
الآثار بالاولوية والاقدمية فقد ادعوا الضرورة في نفيه وهو صحيح والمنبه
على نفي الاولوية والاقدمية هو ان الذاتي غير مجعول بالضرورة ان لا يلزم ان يصير
الآثار مثلا او جوابا بسبب الغير واما نفي الاختلاف بالشدة والضعف فلان الاختلاف

بالشدة والضعف فالمفهوم الواحد قد عرفت انه باعتبار ان هذا المفهوم تحقق فى ضمن بعض افراده
اكثر مما فى ضمن بعض آخر اما اكثرية تحقق مفهوم واحد من حيث العروض فهو مما يقبله العقل
بعد الفتيش بالمعنى الذى ذكرنا واما اكثرية تحققه من حيث ذاتيته فهو مما لا يتصور
الا بان يكون ذاتيا لبعض افراده اكثر مما هو ذاتى لبعض آخر بان يكون مثلا جزءا لبعض
افراده ولبعض الآخر تماما وانت تعلم بان هذا التفاوت ان كون الشئ ذاتيا ذا وجهين امر
غير معقول فان قلت لم لا يجوز ان يكون مفهوم واحد ذاتيا لافراده ثم يطلق ايضا على
تلك الافراد من حيث العروض بالشدة والضعف فيكون ذاتيا مقولا عليها بالتشكيك
لا بد لنفى ذلك من دليل قلت فيكون مقوليته بالتشكيك على افراده من حيث العروض
لا من حيث الذاتية بالتشكيك من حيث العروض ذاتى فان الموجود مقول على الواجب
والمعدوم الموجود وكلامنا صدد نفى التشكيك بهذا الوجه الذاتى بل ليس مقصودنا الا ان
الذاتى من حيث انه ذاتى لا يكون مقولا بالتشكيك واما اذا كان ذاتيا لشئ وعارضا لآخر
باعتبار آخر فلم ننف التشكيك عنه بهذا الوجه والاعتبار بل قول الشيخ على انه وغيره
بالتشكيك من حيث العروض واقع فان الموجود مقول على الواجب ومفهوم الموجود
بالتشكيك لان من قواعدهم المقررة ان ما يحمل على العام والخاص كالجسم المحمول على الحيوان
والانسان يكون حمله على العام اولا وعلى الخاص ثانيا كالانسان فان حمل الحيوان عليه فيلزم ان يكون
الذاتى المحمول على العام والخاص كالجسم مثلا على العام كالحيوان اولا وعلى الخاص كالانسان ثانيا
فيكون مقولا بالتشكيك قلت مطلح الاختلاف فى الاولية لما يكفى فى التشكيك بل المعتبر
فى التشكيك وقوعه على افراد مختلفة متباينة اقول ما ذكره فى تحقيق ان الذاتى لا يقبل
التشكيك بالاشدية مبنى على الخلط بين المعروض وعارضه اذ المدعى ان ما هو معروض

معروض وصف الذاتى لا يكون مقولا بالتشكيك على سبيل الاشدية مثلا بان ينتزع العقل منه
الذاتى من السواد الشديد امثال ما ينتزع من الضعيف ويكون السواد المطلق حينئذ
اذ قد عرفت ان الاشدية بهذا الاعتبار وما ذكره انما يدل على ان ما هو معروض الذاتى لا يختلف
فى وصف الذاتية بل على ان وصف الذاتية لا يختلف بالقياس الى ما صدق هو ذاتى فى فرد و
صدقه فى فرد آخر وايضا هذا امر ذاتى والذاتية وصف عرضى ونفى وقوع التشكيك فيه
لا يجوز وما ذكره من السؤال والجواب مذكور فى الحاشية الجديدة للاستاد على التجريد وايضا
كما انه لا يجوز ان يكون مفهوم واحد ذاتيا لشئ من حيث فلا يكون الذاتى من حيث انه ذاتى مقولا
بالتشكيك كذلك لا يجوز ان يكون مفهوم واحد عارضا لشئ من حيث فلم العارض من حيث انه
عارض مشكلا ولا يقع التشكيك فى الوضعى من جهة الشدة باعتبار انه ينتزع منه امثال
ما ينتزع من الاضعف من الحصص المعينة فكذلك يمكن ذلك فى الذاتى كما قلنا فى نفس السواد
بالقياس الى السواد المندرجين تحت مطلق السواد واندراج نوعين تحت جنس
فتامل ولا تخلط لانه لا امتناع ان يكون الواجب انه قابلا وفاعلا آه اقول هذا انما
يدل على ان عروضه للواجب يستلزم الخارج ولا يدل على ان عروضه يحتاج الى الخارج كان لازما
لوجوده الخاص اقول فيه بحث اذ اللازم قد يكون حمليا بمعنى انه يكون بحيث يمتنع عدم
حمله على ما هو ملزوم له وقد يكون انفصاليا كما فيما بين مقدم الشرطية وتاليها ومعنى اللزوم
انه كما يختلف الملزوم يختلف اللازم معه لا انه يحمل عليه واللازم اللازم لا يتم ما بيّنه فى
الصورة الثانية واللازم يختلف اللازم عن ملزومه بخلاف الصورة الاولى اذ لا يلزم كون ... الحمل
على الحمل على الشئ بالحمل الاغلبية كما ان الحكم لا نعم للانسان اللازم لزيد مثلا مع انه يمتنع حمله
على زيد الكلام الآن بخصوص الحمل بان يكون كمكب ويرجع الى الشكل الاول اذ اعرف هذا فنقول

ان كان المراد الاول فلا يلزم ان يكون العارض المحمول على المطلق محمولا على الخاص فضلا عن ان يكون لازما الا اذا اعتبر الحمل كليا وهيهنا ليس كذلك لان حمل العارض على الوجود المطلق حمل طبيعي وذلك ظ وان كان المراد الثاني فلا يلزم ان يكون الوجود الخاص عارضا بل انما تحقق وصف العروض ولكونه موصوفا به وايضا لازم الوجود المطلق هو اللاتجرد الوجود المطلق ولازمه الخاص ليس بمحذور بل كان الواقع كذلك والقول بان نظر الكلام في اللاتجرد المطلق من غير التقييد بكونه عارضا للمطلق وح يلزم لزوم اللاتجرد المطلق للخاص وهو باطل مدفوع بان لزوم لاتجرد المطلق للخاص انما هو في ضمن عروضه للوجود المطلق لا لعروضه للخاص فتدبر قيل اقول فيه نظر اما اولا فلان لازم الشيء انما يكون لازما لذلك الشيء لو كان ملزوم منافيا اعم منه لان انتفاء الملزوم لازم للكل لازم ولازم اللازم لازم لملزومه فيكون انتفاء عن الملزوم لازما للملزوم هف واما ثانيا فلان لازم الوجود المطلق هو لاتجرد الوجود المطلق فلا يلزم من صحة المقدمة القائلة بان لازم اللازم لازم لزوم لاتجرد الوجود المطلق للوجود الخاص وهو كذلك بعينه لكن تخلف الوجود الخاص مع تحقق اللاتجرد للوجود المطلق العارض له اقول ما ذكره في النظر الاول مبني على توهم ان اللازم لا بد ان يكون معلولا لملزومه وليس كذلك اذ العلة لازمة لمعلولها فالاولى ان يقال الثاني لازم للمعلول اللازم للعلة فهو كان لازم اللازم لازما لزم ان يكون الثاني لازما للعلة واما نظره الثاني فهو ما ذكرناه انه للخلاف فاما انه من اختلافهم في تفسير العلم اقول الامر بالعكس اذ الاختلاف في تفسير العلم انما نشأ من اختلافهم في ثبوت الوجود الذهني فان القول بالوجود الذهني بغير منشأ لكون التفسير المذكور وانكار الوجود الذهني بغير منشأ للتفسير بالاضافة او بصفة ذات اضافة اذ ليس حصول الصورة على هذا الرأي والتفسير بالحصول فلا يصلح سببا للقول

بحث الوجود الذهني

للقول بالوجود الذهني كما ان التفسير بالاضافة ليس سببا للانكار كيف والامام مع كونه قائلا بالوجود الذهني فسر العلم بالاضافة صرح به قدس سره في كتبه المطالع قال الشارح انكره قيل اقول ليس كذلك فمن فسر العلم بالنسبة منكر للوجود الذهني فان الامام ذهب في المباحث المشرقية الى ان العلم عبارة عن الاضافة تمسكا بالعلم بالاشياء المغايرة للعالم لا بد فيه من ارتسام تلك الاشياء وانطباعها في الذهن حيث قال لان العلم والادراك والشعور حالة اضافية وهي لا توجد الا عند حصول المضافين فان كان المعقول هو ذات العاقل استحال ان يتعقل ذلك المعقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه فيه بل يحصل لذاته من حيث هو عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو معقول وتلك الاضافة هي التعقل واما اذا كان المعقول غير العاقل امكن لذلك العاقل من حيث هو هو ان يتعقل ذلك المعقول معدوما في الخارج فلا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل ليتحقق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما اقول وذلك لان الضرورة حاكمة بان النسبة بين الشيء والمعدوم الصرف لا يمكن فعلى تقدير ان يكون العلم عبارة عن الاضافة بين العاقل والمعقول لا بد من تحقق وجود المعقول واذ ليس في الخارج فلابد في الذهن اقول هذا اشارة الى بعض ما ذكرناه وانما ذكره بقوله اقول وذلك لان الضرورة حاكمة فكلام مشهور مذكور في شرح التجريد واعلم ان المدعى ليس سوى اثبات الوجود الذهني في الجملة لان الاشياء التي لها وجود خارجي لها وجود آخر يسمى وجودا ذهنيا على ما يشعر به كلامه قدس سره حيث قال واما ان لها وجودا آخر ويرشدك الى ما ذكرنا قول المصنف فثبت القول بالوجود الذهني وتوجيه كلامه قدس سره ان يؤخذ الاشياء اعم من ان يكون موجودات خارجية

ام لا لان الكلام في وجودها في نفسها وانما ازكيف هذا الان الدليل انما يدل على ثبوت الوجود الذهني كلام
موجود في الخارج وايضا ثم انه في الموجودات الخارجية بان الحكم احكاما ايجابية صادقة على الموجودات
الخارجية لا من حيث هي موجودات خارجية كما في الحكم على زيد بانه انسان ولو لم يكن في الخارج ثبت
نحو آخر من الوجود حتى يصدق الحكم الايجابي من جهته فتأمل قوله فيلزم انحصار وجودات
غير متناهية اقول الوجود امر اعتباري كما ذهب اليه المحققون فتحقق كل وجود انما هو باعتبار
العقل والعقل لا يقدر على اعتبار امور غير متناهية فلا يحصل الوجودات بالفعل ليلزم التناهي
ثم لا يلزم كون الغير المتناهي محصورا بين الحاصرين وايضا بحث وهو ان هيولى العناصر عندهم
اتصفت باعراض غير متناهية متعاقبة موجودة كالحرارة والبرودة وكذا اتصفت بصور
متعاقبة موجودة لا الى نهاية كما هو مذهبهم وهذا الدليل جار فيه لانه يجتمع بعد الهيولى وقبل
الوصف الاخير والصورة الاخيرة اعراض غير متناهية او صور كذلك محصورة بين الحاصرين
ولا يخفى على العاقل ان كون الامور المتسلسلة متعاقبة لا يجتمع لا يؤثر في استحالة كونها
محصورة بين الحاصرين واقول في الجواب عنه ان استحالة كون الغير المتناهي محصورا بين الحاصرين
مشروطة بامرين احدهما وهو المصرح به في حاشية المطالع ان يكون بين تلك الامور ترتب
طبعي او وضعي وثانيهما ان يكون ما وضع طرفا السلسلة فرض حاصرا يجب ان يكون النسبة
بينه وبين تلك الامور الواقعة في الوسط كالنسبة بين تلك الامور مثلا ان كان الترتب
بينها باعتبار كون بعضها معدا للبعض الآخر يجب ان يكون ما فرض حاصرا اكثر كذلك بالنسبة الى تلك
الامور وان كان باعتبار الفاعلية فيجب ان يكون الحاصر كذلك بالقياس اليها وكذا ان كان
باعتبار القابلية وذلك لان استحالة كون الغير المتناهي محصورا بين الحاصرين انما ظهر
من جهة انه يلزم انقطاع السلسلة فاذا كانت السلسلة باعتبار الاعداد باقية بحالها

بحاله فلا محذور في كونها واقعة بعد المفروض الذي هو العلة القابلية وكذا ان كان الترتب فيما بين الكل
المتسلسلة فلا محذور في كونها محصورة بين الواجب تعالى الذي هو العلة الفاعلية وبين المعلول
المخصوص بها ولا شك ان الهيولى علة قابلة لتلك الاعراض والصور وتلك الامور متعاقبات
بعضها لبعض وكذا الماهية قابلة لوجودها وتلك الوجودات ليست قابلة بعضها لبعض
قيل اقول للقائل ان يقول لا شك ان الوجود هو من الامور الاعتبارية الانتزاعية و
امتناع انحصار الامور الغير المتناهية الانتزاعية بين الحاصرين مم كيف لا ولو لزم الا
فلا كان عند الحكماء ازلية فبين كل دورة مفروضة وبين الفلك دورات غير متناهية وكذا
هيولى الاجسام قابلة لعوارض غير متناهية بحسب استعدادات غير متناهية فبين كل مرتبة
من مراتب الاستعدادات وبين الهيولى استعدادات غير متناهية وكذا بين كل حال من احوال
الهيولى وبينها احوال غير متناهية لاتصال تلك الدورات والاستعدادات والاحوال
غير مجتمعة معا بخلاف الوجودات الغير المتناهية فانه يجب ان يكون مجتمعة على تقدير كون ثبوت
وجود في الثبوت وجود آخر لانا نقول لا مدخل للاجتماع في امتناع كون الغير المتناهي
محصورا بين الحاصرين اذ المحصور بين الشيئين يكون متناهيا سواء فرض احاده واجزائه
موجودة على سبيل التعاقب او على سبيل الاجتماع الا ترى انهم يستدلون على امتناع حصول
جميع الآنات المفروضة في الزمان بالفعل بانه على تقدير وجودها بالفعل يلزم انحصار الغير
المتناهي بين الحاصرين ولا شك في ان حصول اجزاء الزمان والآنات المفروضة فيه ليس الا على
سبيل التعاقب والحق ان المحذور هو تعدد الوجود اذ الضرورة حاكمة بان الشيء لا يجوز ان
يكون موجودا بوجودين فضلا عن الوجودات الغير المتناهية فان قلت تعدد الوجودات
الخارجية لا تعدد الوجود مطلقا اذ لا شك في جواز كون الشيء موجودا في الذهن بوجودات

متعدده والاتصاف بالوجود الخارجي في رتبة فيتم ما ذكره للمقدمة القائلة بان ثبوت الشيء
للشيء فرع ثبوت المثبت له وجودا اي يجب في الخارجي حصره في الذهن بل في الذهن فلا يلزم منه اتصافه
بالوجود الخارجي في الذهن الا اتصافه بالوجود الذهني قبل ذلك الاتصاف وهو اتصافه
بالوجود الذهني الا اتصافه بالوجود الذهني مرة اخرى وهكذا وغاية ما يلزم منه ذلك ان يوجد الشيء
موجودا في اذهان غير متناهية واستحالته ممنوعة لا يقال فيلزم ان يجتمع الوجود في اذهان غير متناهية
وجود الامور الغير المتناهية لانا نقول الوجود غير المتناهي مطلقا ممنوع عند الحكماء بل المحال وجود
امور مترتبة مجتمعة غير متناهية والترتيب في الاذهان غير لازم فاذا قلنا كان وجود الشيء
في الخارج مرتبا على كونه وجوده مرتبا في ذهن واحد في ان واحد بالضرورة ولا شك
ان ثبوت الشيء في ظرف يقتضي ثبوت الموصوف في ذلك الظرف فلو كان ثبوت الشيء الوجود
الخارجي للشيء فرعا لوجوده في ذهن من الاذهان لكان ثبوت الوجود له في هذا الذهن فرعا لثبوته
في هذا الذهن مرة اخرى اذ الموصوف يجب ان يكون موجودا في ظرف الاتصاف قبل الاتصاف فيلزم
ان يوجد ذلك الشيء موجودا في ذهن واحد في ان واحد مرات غير متناهية وهو محال بالضرورة
على انا ننقل الكلام الى وجود ذلك الشيء في علم الله تعالى والملائكة انه يلزم ان وجوده في علمه
تعالى فرع لوجوده في ذهن من الاذهان والا لزم افتقار الواجب في علمه الذي هو من صفاته
الحقيقية الى الغير تعالى عن ذلك علوا كبيرا اقول ما ذكره اولا لا يتم قوله وكذا ان المحذور آه
انتهى والى بعض ما ذكرناه اشير في قوله وبهيولى الاجسام آه ان تلك العوارض الواردة التي
على الهيولى من الاعراض الموجودة لا ان وجودها بعضه بسبيل التعاقب والاعتبارية
كالوجود فلا يخفى ان قبل الوجود وكان النقض بها واردا لم يبق فيه باق ان في الوجود
من انه انتزاعي فلا يجتمع فيها امور غير متناهية في الواقع مع قطع النظر عن الانتزاع والاعتبار وانما

وانما ينحل هذا الكلام بما حققناه آنفا وقوله والحق آه مذكور في حواشي التجريد للسيد قدس سره وانما يتعلق
الكلام ويتوجه عليه ان علمه تعالى بالاشياء حضوري على ما هو المشهور فلا يلزم في علم الواجب بالاشياء
وجودات غير خارجية … وجودا ذهنيا اذ الوجود الذهني انما هو بارتسام صورة في المدرك
والعلم الحضوري انما هو بحصول نفس ذلك الشيء المعلوم بعينه لا بصورته عند العالم وذلك
يقتضي كون المعلوم موجودا خارجيا او موجودا ذهنيا لكن في ذهن آخر فيه انا نريد بوجوده
في علم الله انه موجود ذهنيا من جهة علمه تعالى انه يلزم ان يكون تصديقه تعالى بوجوده يقتضي
صدقه وصحته ان يكون ذلك الشيء موجودا فلو كان وجوده في ذهن آخر لزم افتقار صدقه
علمه تعالى الى الغير فيتوجه ان ذلك غير صحيح بل واقع اذ صدق علمه تعالى بان زيدا قائم او كاتب مثلا
موقوف على كونه يقوم ويكتب بناء على ما هو المشهور من كون العلم تابعا للمعلوم وكذا نقول
علمه تعالى بوجوده في ذهن زيد موقوف صدقه على وجود زيد في الخارج وادراكه وكل واحد منهما
يتوقف على اسباب شتى فتأمل الله انا نحكم بالوجود قبل اتصافه نظرا الى الموضوع فان
يقول العقل المستقيم هو ان الحكم الايجابي عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع لا عن وجوده له
فاللازم من صحة الحكم الايجابي على المعدوم ليس الا ثبوته لا وجوده ولو بني الكلام على عدم
الفرق بين الوجود والثبوت لم يكن مرتبة الاعتراض الجواب بل يرجع الى الجواب الاول فان قلت
سيجيء الشارح نقلا عن المحقق ان نزاعهم مع الحكماء انما هو في تفسير لفظ الوجود وانهم
يعنون بالثبوت ما عنيناه بالوجود وح لا مجال للايراد المذكور فكان حاصل الجواب
الاول ان مرادنا بالوجود هو الثبوت فاذا ثبت كونه ثابتا ثبت كونه موجودا وحاصل
الثاني انه لو توقف في هذا التقرير بدل الثبوت بالوجود ومآل الجوابين على ان جعلهم
الثبوت اعم من الوجود انما هو نزاع لهم في معنى تفسير لفظ الوجود لا بحسب المعنى وقد انتهى ما

الى ذلك فيما قبل فتأمل/ قال الشارح بالصفة الوجودية التي هي غير الوجود اقول هذا التخصيص كأنه
بدفع الايراد المذكور لكن لو اورد السؤال بالصفات الثابتة بمعنى على الوجود لا يندفع الجواب والحق
في الجواب ما افاده المولى الاستاذ من ان ثبوت الشيء للشيء يستلزم ثبوت المثبت له سواء كان ذلك
الثبوت مقدما على ثبوت المثبت للمثبت له او متأخرا عنه كالوجوب والامتناع والامكان او
نحو عينه كنفس الوجود قيل اقول ويجب ان يخصص الدعوى بغير مشتقات الوجود كالوجوب
والامكان اذ الاتصاف بها ليس فرعا للاتصاف بالوجود بل الامر بالعكس فان الشيء ما لم يجب واجبا
لم يصر موجودا واما الامكان فهو مقدم على وجود الممكن بمراتب على ما قرر في موضعه اقول هذا
ما ذكره الاستاذ في حاشية التجريد قال الشارح سواء كان مع تلك الصفة او قبلها قيل اقول وجوابها
كلام اقول تمام طلب هذه الحاشية مستفاد من كلام الاستاذ قدس سره جواب الاعتراض
ايضا بان المراد من الثبوتية ما ليس السلب جزءا من مفهومها اي بالسلب ما هو معتبر في مفهوم السالبة
المحصلة لا المعدولة لان المعدولة الموجبة يستدعي وجود الموضوع كالمحصلة ...
اي ما ذكر انما قوله فان مرجع الاتصاف بما هو مسلوب عنه اقول لا يذهب عليك انه لو ورد في الثبوت
في قول المستدل لان ثبوت الصفة فرع ثبوت آه بانه ان اريد الثبوت الخارجي فلا ... يقتضي ثبوت
الموصوف في الخارج وان اريد الثبوت الذهني كان ... الا بالشيء على نفسه سقط الاعتراض المذكور
بل الصواب ان يقال المراد الثبوت في الجملة من غير تقييد بالخارج او الذهن ومن غير ملاحظة
تعميمه وتناوله للخارج والذهن ولا يخفى عليك ان بهذا الاعتذار يندفع التوهم المذكور في ...
ايضا قال الشارح اذ كل موجود في الاعيان فهو متشخص اقول ان اريد بالمتشخص ما عرض له التشخص
فالحكم ... والمستدل ظاهر ... بوجود الطبايع في الاعيان وان اريد ما يجامع الموجود
مع التشخص فالصغرى ممنوعة والمستدل الكلي ... لا ان يخصص الدعوى بعدم وجودها بوصف الكلية و

وصار الحاصل انما نسلم ان الطبايع الكلية بوصف الكلية موجودة والبحث في الخارج فلا يرد ان
يكون موجودة في الذهن قال قدس سره ولا يخفى تركيب قياس هذا الايراد آه على المستدل بانه
لو لم يسلم بان انتفاء الكلي الطبيعي قال الشارح مطابقته لما في كل واحد الا ان يقول
مطابقته لكل واحد واحد كما هو المشهور والتفسير الذي ذكره في الحاشية يعني ان لكل واحد
واحد اذا حصل في الذهن لا يحصل نفس آه بل لا يلائم ما نقلته من المشهور ولعله اراد
بما في كل واحد واحد حصصه الموجودة في الاشخاص قال قدس سره يعني ان لكل واحد واحد
فسر المطابقة في كلام القائل بما ذكره الشارح في تفسير الكلية في ذيل قوله والحق انه لا بد عليه
النظر المذكور فتأمل ولا حاصل ان مدار انه في الاعتراض على ان جعل الشيء المطابق للكثيرين
صورة مثالية لتلك الكثيرين فانه جعله قيدا اولا في تفسير الكلية عن المطابقة وجعله
قدس سره قيدا معتبرا في مفهوم المطابقة وظاهر ان هذا اولى واوضح وكان الخلط منشأ كونه
المطابقة بهذا المعنى من اي نتيجة فتدبر قال الشارح لان بعض الاشياء قد يوجد مطابقا
لبعض آه فلا يمكن تفسير الكلية بهذا المعنى لتحققه في الجزئي ايضا وانما يوافق الكلية بهذا
المعنى جاز وجود الكلي في الخارج لان تلك الاشياء المطابقة لاشياء اخر موجودة
في الخارج وانه مطابقة الصورة العقلية للكثيرين الموجودين في الخارج يقتضي
مطابقة كل واحد من تلك الكثيرة الموجودة للنتائج فالجواب عن المعارضة جواب عن
اصل الدليل ايضا وتقريره ان هذا الكلام يصح ان يجعل مادة الاعتراض وكذا
ما ذكره قدس سره لان المطابق اي المطابقة لما كانت ثنائيا ... انه كيف يفسر الكلية بمعنى يصح
على الجزئي ثبت هو جزئي او كلي موجود في الخارج فلا يصح قوله بخلاف الموجود
في الخارج قال قدس سره كذلك متساويان قيل اقول القائل ان يقول معنى مطابقة

الصورة في الذهنية لما في كل واحد من الكثرين هو ان ما حصل في كل واحد واحد في الذهن بعين نفس
تلك الصورة الحاصلة ولا شك ان المطابقة بهذا المعنى بين الخطين الملت وبين في جميع
الصفات والعوارض غير متحقق اذ ليس الصورة الحاصلة من احدهما عين الاخرى بل الصورة
الحاصلة من احدهما غير الصورة الحاصلة من الاخرى وليس هذا معنى المطابقة مع كون ما في كل واحد
من الكثرين ليس مطابقا للباقي بالمعنى الذي ذكرناه اذ ليس الصورة الحاصلة من زيد وعمرو وبكر
مثلا في الذهن عين واحد منها ولذا كان الصورة الحاصلة من كل منها غير الصورة
الحاصلة من الباقي فان قلت لا شك ان المعتبر في الكلي هو المطابقة للكثرين وما في كل
واحد واحد من افراد الانسان مثلا امر واحد وما في كل واحد منها هو الانسانية وهو واحد فلا
يلزم من مطابقة الصورة الذهنية لما في كل واحد واحد منها كليتها قلت الانسانية في زيد
غير الانسانية التي في عمرو وبكر [illegible] ليست واحدة الا في الذهن وذلك الانسانية التي في زيد بحسب
الخارج عين زيد والتي في عمرو بحسب الخارج عينه اقول هذا هو الذي ذكره قدس سره في توجيه كلام
صاحب الفضل حيث قال بمعنى ان كل واحد واحد اذا حصل على ما بيناه وفصلناه وقد ذكره
السيد الحكيم الاعلم صدر الحكماء في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد ايضا الا انه باعتبار انها
ذات مثالية ليست حاصلة في الوجود وقبل اقول هذا ما انفتح عليه كلمة كثير من الفضلاء
بل من العلماء وفيه نظر اذ لو كان المعتبر في المفهوم الكلي ان لا يكون متاصلا في الوجود
لما كان للتنازع والنفي الذي في ان الكلي موجود في الخارج ام لا مجال مع انهم جعلوا
اثبات ان الكلي لا وجود لها الا في العقل من امهات العلوم واستدلوا عليه بالدلائل
والبراهين فالصواب ان يفسر الكلي بوجه يحتمل بحسب مفهومه ان يكون موجودا في الخارج
وان لا يكون موجودا الا في الذهن ثم بالبرهان يبين ان لا وجود له الا في الذهن ولكن

ولكن ما ذكره في الدليل المذكور من ان كل ما هو موجود في الاعيان فهو متشخص مستورا كما لا حاجة اليه ثم اعلم ان المحقق
قدس سره ذهب في بعض تصانيفه الى ان الكلية لا يمكن تفسيرها بالاشتراك اذ لو فسرت به لما كان عروضها
للامور الخارجية والا لزم اتصاف ذات واحدة بعينها في زمان واحد باوصاف متقابلة و
لا الصور العقلية لان كل واحد منها صورة جزئية في نفس جزئية فيجب تفسيرها بالمطابقة ليصدق
على الصور العقلية التشخصية والتحقيق على ما افاده بعض المحققين هو ان الصورة
التشخصية الذهنية ليست كلية بل الكلي هو الطبيعة الحاصلة في الذهن التي هي معروضة التشخص الذهني
مثلا اذا اخطرنا زيدا من حيث انه انسان ففيها ثلثة امور زيد وهو شخص خارجي وليس
بكلي ومفهوم الانسان من حيث هو صورة تشخصية معروضة للتشخص الذهني وهو ايضا ليس بكلي
لانه صورة جزئية في نفس جزئية ومفهوم الانسان مع قطع النظر عن تشخصه الذهني وهو كلي ومشترك
بين الكثرين بمعنى انه لو وجد في الخارج في مادة زيد كان عين زيد وان وجد في مادة عمرو
كان عين عمرو ولو فسر الكلية بحيث تصدق على الصورة العقلية التشخصية لزم ان يكون
شيء واحد جزئيا وكليا والقول بان الصورة العقلية من حيث انها صورة عقلية
تشخصية في نفس تشخصية جزئية ومن حيث انها مطابقة للكثرين كلية فلا يلزم ان يكون شيء واحد
من جهة واحدة جزئيا وكليا بل من جهتين ولا محذور فيه مدفوع بان الاختلاف بهذا النحو
لا يكفي في صدق المتقابلين اذ هذا الاختلاف بنفس المتقابلين والاختلاف المصحح لصدق
المتقابلين يجب ان يكون غير الاختلاف بالمتقابلين اذ لو كان الاختلاف بنفس المتقابلين
كافيا في صدقهما لجاز صدق جميع المتقابلات على شيء واحد مثلا نقول على هذا التقدير
يجوز ان يكون زيد كاتبا ولا كاتبا فان صدق الكاتب عليه من حيث قيام الكتابة به و
اللاكاتب من حيث عدم قيام الكتابة فالجهتان مختلفتان فان قلت مفهوم الانسان كما

بل في الخارج الا متشخصا كذلك في الذهن الا متشخصا لانه عند حصوله في الذهن يكون قائما بالذهن الشخصي ومتشخصا بالتشخصات الذهنية فلم يقولون ان الكلي موجود في الذهن لانا نقول ان الخارج هيهنا مطلق الموجود متشخصا قلنا وان كان المفهوم الحاصل من الانسان في الذهن في الواقع متشخصا لكن للذهن ان يلاحظ مفهوم الانسان ولا يلاحظ معه شيئا من مشخصاته اصلا فيكون في هذا النحو من الوجود الذهني خاليا عن التشخص وان كان في الواقع متشخصا وتوضيحه انا اذا لاحظنا زيدا مثلا من حيث انه انسان فليس في ذهننا في تلك المرتبة الا مفهوم الانسان الذي ننظر به الى زيد ونجعله آلة لملاحظته وليس في تلك المرتبة قيامه بالذهن وتشخصه منظورا لنا واذا نظرنا الى الانسان الحاصل في الذهن من حيث حصوله في الذهن يكون الحاصل في ذهننا هو الصورة العقلية الشخصية ويكون منظورا اليها ولا يكون آلة لملاحظة غيرها فالكلي هو ما ننظر به الى زيد والصورة العقلية الجزئية هي ما ننظر فيها اليها ولا يمكن جعلها آلة لملاحظة زيد فتأمل تفهم ثم اقول وبذلك التحقيق وهو ان الكلي هو مفهوم الانسان مع قطع النظر عن التشخص هو المعلوم والجزئي هو صورته العقلية التي هي العلم اندفع اشكال يرد على الحكماء القائلين بوجود الاشياء بانفسها في الذهن وهو ان مفهوم الانسان مثلا اذا حصل في الذهن فانا نعلم بالبديهة ان هناك امرين احدهما موجود في الذهن وهو معلوم وكلي وجوهر لانه مفهوم الانسان اذ المراد بالجوهر ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وثانيهما موجود في الخارج وهو علم وجزئي وعرض من الكيفيات النفسانية وعلى طريقة القائلين بوجود الاشباح لا انفسها في الذهن يشكل ان الموجود في الخارج الذي هو علم وعرض من الكيفيات النفسانية ما هو واذ بينا لك ان على هذا الطريق الاصلي مفهوم الانسان الذي هو موجود في الذهن وقائم به فمعلوم اذ على ذلك التحقيق الموجود في الخارج الذي هو علم وعرض هو تلك

الصورة العقلية الشخصية لمفهوم الانسان الكلي وجوهر ومعلوم وصورته الشخصية جزئي وعلم وعرض موجود في الخارج اذ يترتب عليه الاثار والاحكام واتصاف النفس بكونها عالمة وما قيل في الجواب عن هذا الاشكال من ان وجود العلم في الخارج غير مسلم وعدهم اياه من الكيفيات [illegible] على سبيل المسامحة فمما لا يلتفت اليه اذ تصريحاتهم وتنصيصاتهم على ان العلم موجود في الخارج [illegible] ان يقبل التأويل كيف لا والضرورة حاكمة بان العلم من الاشياء التي يترتب عليها الاثار والاحكام ولا نعني بالموجود في الخارج الا هذا وايضا ما قيل بناء على [illegible] القيام والحصول ان مفهوم الحيوان مثلا اذا حصل في الذهن فهو يقوم بالذهن كيفية نفسانية هو العلم بهذا المفهوم وهو عرض وجزئي لكونه قائما بنفس شخصية ومتشخصا بتشخصات ذهنية وهو الموجود في الخارج واما الموجود في الذهن فهو مفهوم الحيوان الحاصل في الذهن وهو كلي وجوهر لانه من نوع اذ الكلام مع الحكماء القائلين بقيام الموجودات الذهنية بالذهن القائلين بثبوت كيفية مغايرة للمفهوم الحاصل في الذهن اقول [illegible] كلامهم ان الكلية هو في الطبائع باعتبار انها صور قائمة بالنفس غير متأصلة في الوجود مطابقة للكثيرين بالمعنى المذكور فالخلاف في وجود الكلي يرجع الى ان ما يعرض له الكلية باعتبار انها صورة غير متأصلة في الوجود مطابقة لكثيرين هل له وجود في الاعيان لكن لا بذلك الاعتبار المذكور بل باعتبار آخر ولا شك ان هذا الخلاف معقول متصور ثم لا يخفى ان ظاهر هذا الكلام منه يدل على انه يفرق بين العلم والمعلوم بالاعتبار لا بالذات حيث يصح منه حمل كون الطبيعة ذاتا متأصلة على الطبيعة فيكون موافقا لمذهب المحققين وهذا موافق لما ذكرناه ثم ما ذكره على ما نقله الشارح المحقق من ايرادات انه لابد للتوفيق عليه والجواب عنه وتحقيق المقام فيه مذكور في تعليقاتنا على التجريد وكذا قوله ولو فرض الكلية آه من جملة ايراداته وما نقلنا الجواب عنه لم كلام

الاتحاد المحتج وما اورد عليه فالجواب عنه مذكور في تعليقاتنا مع ايراداتنا على الجواب المنقول والجواب الحق
عن ايراده ان المذكور ولا نطول الكلام بنقله لمن اراد الاطلاع عليه فليطالع ثمة وما ذكره
في حل الاشكال المذكور ففيه ان الطبيعة ليس لها في الذهن وجود الا في ضمن الصورة الشخصية الا
ان قال فاذا كانت الصورة الشخصية موجودة في الذهن بوجود خارجي كسائر صفات النفس
فالطبيعة ايضا موجودة في الذهن بوجود خارجي فيرجع الكلام الى ان ما هو الموجود في الذهن
بوجود ذهني دون الخارجي ما هو وما نقل في الجواب فهو كلام الاستاد والقول بالمحقق منه
مبني على انه لا يدل على ان كلامهم لو حمل على الحقيقة كان فاسدا وقد نبه رحمه الله
على انه مجرد للتجريد والمطالع ومن اورد عليه فينبغي ان يورد على ادلته وبعد تمام الادلة
لا يحتاج لتوجيه كلامهم سوى التزام المحال فاذا غاية التوجيه من قبلهم ولا يرد عليه شئ
وكتب السيد قدس سره في حواشيه بان العلم موجود خارجيا حقيقة نعم قد يطلق عليه الموجود
في الخارج بمعنى انه حاصل في الذهن بنفسه لا بصورته فانه قال في حاشية المطالع لا يقال
هذا انما يتم في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات ذهنية لكونها صورا عقلية
وايضا عرفوا الجوهر بماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع قالوا فاذا
اذا وجدت او قال صورة الجواهر في تعريف الجواهر فانها وان كانت باعتبار وجودها في الذهن
في الموضوع وكانت عرضا لكنها بحيث اذا وجدت كانت لا في موضوع وبهذا فلو كانت
صورة الحيوان مثلا موجودة في الذهن بحسب الوجود الخارجي كوجود البياض في الجسم ووجب بهذا
الوجود محتاج الى الموضوع فلم يصدق انها اذا وجدت كانت لا في موضوع وايضا لو كان
العلم بالحيوان موجودا في الذهن بالوجود الخارجي وكان عرضا باعتبار هذا الوجود فلو كان
جوهرا ايضا بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالماهية لزم ان يكون شئ واحد عرضا وجوهرا معا

معا باعتبار الوجود الخارجي وذلك غير جائز قال الشيخ في كتاب الشفا بعد ما بين ان الصورة
الحاصلة من الجوهر في العقل جوهر فان قيل قد جعلتم ماهية الجوهر تارة يكون عرضا و
تارة يكون جوهرا او قد منعتم هذا فنقول انا منعنا ان يكون ماهية شئ توجد في الاعيان
مرة جوهرا ومرة عرضا فيكون في الاعيان لا يحتاج الى موضوع ما وفيها يحتاج الى
موضوع البتة ولم نمنع ان يكون معقول تلك الماهية يصير عرضا ان يكون موجودا في
النفس لا يحتاج منها انتهى وايضا لو كان العلم بالممتنعات موجودا في الخارج والعلم متحد مع
المعلوم بالماهية كانت الماهية المعلومة الممتنعة الوجود في الخارج موجودة في الخارج
انتهى وقد ذكر قدس سره عند قول المص والموجود في الذهن في جواب سؤال اورده
انه اردت بقيامه به في العين اي قيامه بحسب الوجود العيني فهو وانما يكون كذلك ان لو
كان موجودا في العين وذلك ممنوع عند الحكماء فان قلت ما ذكرته كله انما يلزم
لو قلنا بوجود الصورة العقلية في الخارج وجودا اصليا يكون مبدءا للآثار المطلوبة
ونحن لا نقول به قلت فحينئذ يرجع النزاع لفظيا اذ نحن ايضا لا نمنع وجودها الا الوجود
العيني الذي يترتب عليه الآثار الخارجية بل هذا ليس الا وجودا ذهنيا اذ لم يصدق
عليه حد الوجود الخارجي هذا وما ذكره من ان الضرورة قاضية بان العلم يترتب
عليه الآثار ان اراد به مطلقا ترتب الآثار في الجملة فذلك لا يقتضي وجوده خارجا
كيف وكثير من الامور الذهنية والاعدام كالعلة الغائية وعدم المانع والمعدوم مثل
الامكان تحتاج له مدخل في وجود المعلول في الخارج وان اراد انه مؤثر تام في الخارج
فذلك ممنوع بل هو عين النزاع وما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل آه جواب الشيخ
الجديد للتجريد وما اورد عليه كلام الاستاد على المص لا يقال لو حصلت الحرارة و

والبرودة الكليتين آه اقول الاولى ترك ذكر الكلية ليبقى المعارضة غير مختصة بالوجود الذهني
وقد يشكره ان لو كان تصور الشيء مستلزما آه اقول استلزام تصور الشيء وجوده في الذهن
غير مذكور فيما مر الا انه مقرر مسلم عند القائلين بالوجود الذهني وانه يتوقف الكلام
على ان الحاصل في الذهن قايم به وهو ايضا مما يقولون به فبناء المعارضة على المقدمتين
المسلمتين عندهم هو الا انه لا يخفى انه لو حمل كلام المصنف على ما حمل عليه الشارح لكان ذكر الكلية
لغوا والاظهر ان يقال انه معارضة بالدليل المذكور على ان الطبايع الكلية موجودة في
الذهن فتأمل لانا لا نعني بالحار الا ما حصلت فيه الحرارة قيل اقول للقائل ان
يقول ليس الحار ما حصل فيه الحرارة والا لزم ان يكون الزمان حارا لحصول الحرارة فيه بل هو
متصفا بجميع الصفات المتضادة الحاصلة فيه من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
الى غير ذلك من الصفات الحاصلة فيه بل الحار ما قام به الحرارة والحصول اعم من القيام
ثم لو بني الكلام على ما ذهب اليه الحكماء من ان حصول الاشياء في الذهن على طريقة القيام
لتم الكلام اقول هذا الكلام مما ذكره انه لا بد من التجريد ورد عليه الاستاد بانهم صرحوا
بقيام الصورة العقلية بالذهن فمنع الجواب لا يوافق ما صرحوا به ولا يمكن دفع الايراد
عنهم بقوله ثم انا لا نسلم ان التضاد في الاعيان آه قيل اقول يمكن توجيه هذا المنع بوجه آخر
بتعريه قوله انه لعدم تعاقبها على موضوع واحد وهو ان يقال لا تضاد بين الطبايع
الكلية اذ من علامات التضاد على الموضوع الواحد وعدم صحة الاجتماع والامور الكلية
لا وجود لها في الخارج من حيث انها كلية لا وجود لها حتى ينظر في حصولها هل هو على سبيل
التعاقب او الاجتماع ووجودها في الذهن لا يجب ان يكون على سبيل التعاقب فليس التضاد
بينهما بمتحقق فافهم اقول معنى كلامه قدس سره ان المتضادة والتعاقب في الموضوع انما

انما يعرض للطبايع باعتبار وجودها العيني ولا يعرض لها باعتبار وجودها الظلي والاذهاني
من عروضها لها باعتبار الاول عروضها لها باعتبار الثاني هذا هو ما ذكره هذا القائل بادنى
تغيير في العبارة والتقرير فتأمل ثم لا يخفى ان ما ذكره انما هو على رأي من يقول بحصول الاشياء
انفسها في الذهن قدس سره لا خفاء في ان المدعي ان الاشياء آه اقول ما ذكر منقوض بالوجود
الذهني لو تم لدل على ان الاشياء التي لها وجود في الخارج وجود في الاذهان فما ذكره
قدس سره محمول على ان المنسوب اليهما الماهية المعقولة لا الاشباح المخالفة لها في الحقيقة
ثم لا يخفى ان حمل كلام المصنف وانه على مذهب التحقيق حكم فان قوله ادراك الحرارة اذا كان
عبارة عن حصول صورتها في الذهن معناه ان ادراك الحرارة ليس عبارة عن حصول عينها
او حصولها باعتبار الوجود العيني كما ان زلته قدس سره حيث قال ان الماهية قلنا الحصول
عين الحرارة والبرودة لتقتضي ذلك ان حصولهما في محل موصوف بهما بالوجود الاصيل
والقائلون بحصول ماهيات الاشياء في الذهن لا يقولون ان ماهيات الاشياء حاصلة في الاذهان
بوجودها العيني واما لفظ المثال والشبح فما اول لما ذكره ويلتبس في الحاشية المصدرة
بقوله اذا حمل مراد القوم فلا دلالة في كلام المصنف على القول بالشبح على ما هو المشهور
قيل اقول او فيها ورده على الجواب تقرير لمنع وهو ان الموجود في الذهن ليس
حرارة بل شبحها والموجود في العين ماهيتها حتى يلزم ان لا يكون المنسوب الى الوجودين
شيئا واحدا ابطال المنع على ما ذكره انه هو ان الموجود في الذهن هو ماهية الحرارة الا
ان وجودها في الذهن ليس عبارة عن قيامها بالذهن بل هو عبارة عن قيام شبحها بالذهن
فالمنسوب الى الوجودين واحد وهو ماهية الحرارة وليس كل من يقول بقيام الصورة
بالذهن يقول بوجود تلك الصورة فيه حتى يلزم عليه ان يكون الموجود في الخارج شبحا

او بل القائلون بالصور ويقولون ان قيام الصورة بالذهن بحسب الخارج هو عبارة عن وجود
ذي الصورة في الذهن ووجود الصورة في الذهن عبارة عن قيام صورة ان ضمها بالذهن لا غير
فيلتزمون به واما ما ذكره قدس سره في الجواب من وجوه تحقيقه انه وجود الاشياء في محالها على
وجهين وجود ما فيها بالوجود الاصيل اي وجود ما بحيث يترتب عليها حال قيامها بها الآثار ووجود
فيها بالوجود الغير الاصيل اي وجود ما بحيث لا يترتب عليه الآثار والاحكام ووجود الموجودات
الذهنية في الذهن من القسم الثاني اي وجود ما فيه وجود غير اصيل لا يترتب عليه الآثار والاحكام
فلا يلزم من وجود الحرارة والبرودة في الذهن كون الذهن حارا او باردا وانما يلزم ذلك ان
لو كان حصول الحرارة والبرودة فيه وقيامهما به حصولا اصيلا يترتب عليه الآثار والاحكام كحصول
السواد بالجسم والشجاعة بالنفس فهو وهم وعلى هذا التوجيه لا يرد عليه الاشكال بلوازم الماهية وصفات
المعدوم بان يقال هذا الجواب مخصوص بما اذا ادعى الخصم اتصاف الذهن بالاشياء الموجودة
في الخارج من الحرارة والبرودة وامثالهما ولا يقلع مادة الشبهة فانه لو تشبث بلوازم الماهيات
كالزوجية والفردية مثلا او بصفات المعدوم كالامتناع وامثاله بان يقول لو حصلت الزوجية
والفردية مثلا في الذهن لزم ان يكون الذهن زوجا وفردا اذ لا معنى للزوج والفرد الا ما حصل
فيه الزوجية والفردية وكذا لو حصل الامتناع في الذهن لزم ان يكون الذهن ممتنعا اذ لا معنى
للممتنع الا ما حصل فيه الامتناع لم يمكن التفصي عنه بهذا الجواب اذ لا يمكن ان يقال كون محل الزوجية
موصوفا بها من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وذلك لما عرفت من ان المراد بوجودها
الاصيل وجودها في محالها وقيامها بها قياما يترتب عليه الآثار لا وجودها في نفسها فانها في الخارج
ولا شك انه وجود لوازم الماهية للماهية في الذهن وقيامها بها فيه قيام يترتب عليه الآثار
والاحكام واقتضاء اتصاف المحل بها ولا يلزم من قيام لوازم الماهية بها في الذهن قياما يترتب

يترتب عليه الآثار ان يكون قيام تلك اللوازم في الذهن وحصولها فيه ايضا بحيث يترتب عليها الآثار وبالجملة
حصول الصفات لغير الذهن البتة يكون حصولا يترتب عليه الآثار واقتضاء اتصاف المحل بتلك الصفة
واما حصولها للذهن فقد يكون حصولا يترتب عليه الآثار كحصول الشجاعة للنفس وهو الحصول
لها بوجوداتها نفسها والاتصاف بالصفة من حيث حصولها بهذا النحو من الحصول انما هو موجود في الذهن
وقد يكون حصولا لا يترتب عليه الآثار اصلا كحصول الحرارة والبرودة في الذهن وهذا هو الوجود
الذهني اقول المذاهب المشهورة في تصور الاشياء بحصول صورها في الذهن ثلاثة في مذهب المحققين
وهو ان ماهيات الاشياء تحصل في الذهن بان يكون قائمة به ومذهب الشيخ وهو ان الماهيات لم تحصل في
الذهن حقيقة بل اشباحها قائم به وحصولها في الذهن مجاز عن قيام اشباحها به على ما نقل المحققون
منهم وكلام يلي من كلام الشيخ على الاول فمن زعم حمله على القول الثاني فهو هنا مذهب الشيخ كذا نقل شارح
التجريد وهو ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها وكانت هناك كيفية قائمة بالذهن وعلى
حمل كلام الشيخ عليه يلزم غير مشهور بل الظاهر انه من مخترعات الشيخ المذكور وقد ذكره في توجيه
مذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فلعل [illegible] وقد رد عليه
الاستاد والسيد السند بانه جمع بين مذهب المحققين والقول بالشبح واما ما ذكره بقوله
وتحقيقه ان وجود الاشياء في محالها يتصور على وجهين الى آخره فمذكور في شرح التجريد والاشكال
بلوازم الماهية وبصفات المعدوم كالامتناع مما اورده شارح التجريد والذي رفع الاشكال ذكره من
كلام شهود المحققين قوله لانم ان الذهن قابل لهما معناه لانم قبول الذهن لعينهما
الحرارة والبرودة اي لانم ان الذهن قابل لهما بوجودهما العيني على ما اشار اليه قدس سره او
لانم قبول الذهن لماهيتهما بناء على حمل الكلام على القول بالشبح فلا يرد ما قيل انه لو حصلت
في النفس كيفية لا يمنع النفس قابلة لها ولا حاجة الى تكلف في الجواب بان المراد منع عدم قبوله لهما

انفعاله عنها وعدم ترتب الآثار عليها فتأمل قال فإنهم اتفقوا على أن جميع الموجودات قيل أقول هذا الإيجاب
سند لما ذكره إذ ليس ارتسام الأشياء في العقل الفعال ارتساما خارجيا بل وجود الأشياء فيه وجود ذهني
أقول هذا سهو فاحش لأنه لم ينظر إلى الحاشية التي نقلها بعد ذلك حيث قال فيها وأما وجودها في الأمور
الغائبة عنا وجود ذاتي حسب الحسب فليس مذهبهم فإنه صرح فيها أن مراد الشارح من الوجود في الأشياء
الغائبة عنا الوجود الخارجي وكلام المحشي صريح فيه فإن قوله أو في شيء من الموجودات الغائبة
عطف على قوله قائم بنفسها أي في المبنى فلفظ الموجودة المذكورة مقدر ههنا ولا شك أنه
بمعنى الموجود العيني فكيف أبهمنا قال فلم يذهب إلى أن لها صورة قائمة بنفسها قيل أقول البت
شوالى هذا الفاضل من أين يقول بذلك وقد نقل كثير من كبار العلماء والحكماء عن أفلاطون أنه
أثبت في الطبيعيات للطبائع الكلية وجودا مجردا أزليا وأرادوا بالمثل الأفلاطونية هذا
المعنى المستفاد منهم قال الشيخ في إلهيات الشفاء في بيان مذهب القدماء الأقدمين في المثل والتعليميات
وأول ما انتقلوا عن المحسوس تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كإنسانين في
معنى الإنسانية إنسان فاسد محسوس وإنسان معقول مفارق أبدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا
فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقول
وإياها يتلقى العقل إذ كان المعقول أمرا لا يفسد وكل محسوس من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم
والبراهين تنحو نحو هذه وإياها تتناول وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا
الرأي ويقولان إن للإنسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها وليس
هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق انتهى وقال الإمام في المطالب
الأحد والعشرين في المثل المنقولة عن أفلاطون أنه لا بد لكل طبيعة نوعية من شخص باق
أبدي أزلي ونحن قد قررنا هذا القول في باب الوجود كما عرفت وحكوا عنه أنه احتج على ذلك بأنه

بأنه لا شك في وجود هذا الإنسان وأن الإنسان الذي هو جزء من هذا الإنسان موجود وأنه مشترك بين هذه
الأشخاص المحسوسة المختلفة العوارض فهو مجرد في ذاته والإنسان مشترك فيه بين الأشخاص محفوف بالعوارض
المختلفة ولا شك أن الإنسان المجرد لا يقف عند شيء من هذه الأشخاص المحسوسة فلا يلزم من إثبات
إنسان مجرد عن كل العوارض هذا الكلام ثم نقل الجواب عنه وأورد له أرسطو احتج بطلانه وأمثال
في كتبهم كثيرة فمنع هذا النقل لعدم التتبع أقول ما ذكره هذا الفاضل إنه توجيه ذكره الشيخ
المقتول ونقل عنه في المواقف فقبل التتبع البليغ لا ينبغي نسبته إلى الفاضل قدس سره
هذا الكلام مبني على توهم فاسد وهو أن الخارج ظرف للوجود أقول الجزم على بناء السؤال على هذا
التوهم على ما ثبت من اللفظ لا يلائم توجيه السؤال بما ذكره بقوله فليس قبل إذ لا يخفى أن
السؤال المذكور في الحاشية على الانطباق على هذا التقدير يتوقف أقول المراد بالآثار والأحكام
مطلق الآثار والأحكام ولا يرد عليه ما قيل من أنه أن أريد بالآثار والأحكام مطلق الآثار
والأحكام فالوجود الذهني مصدر لمطلق الآثار والأحكام كالمعقولات الثانية ولذا أريد
به الآثار والأحكام الخارجية لزم الدور إذ لا يترتب على الموجودات الذهنية من حيث أنها موجودة
فيه أثر أصلا وإنما يترتب الآثار على العلم وهو من الموجودات الخارجية على ما هو مثل الكلية
إذا حصلت في الذهن لا يترتب عليها من حيث أنها موجودة في الذهن أثر أصلا نعم يترتب
على صورتها الشخصية التي هي العلم أثر فإن قلت لما أن للكلية مثلا وجود في الذهن عند تعقلها
كذلك لها وجود لكنها عند وجود الكلي في الذهن وليس الوجود وجودا خارجيا بل هو
وجود ذهني لها وقد صرح المحقق الدواني بأن وجود لوازم الماهية لها في الذهن وجود
ذهني لها ولا شك أنها منشأ للآثار والأحكام وافقها انتفاء الحكم بها فالوجود الذهني
منشأ للآثار في الجملة قلت ليس وجود المعقولات الثانية لموصوفاتها ولا وجود لوازم الماهية

لما يثبت في الذهن وجودا ذهنيا لها ومتعلق به فقد اخطا اذ لا شك ان الشي باعتبار وجوده في الذهن
معلوم ومدرك بل لا معنى لكون الشي موجودا في الذهن الا كونه معلوما ومدركا فلو كان وجود تلك
العوارض لموصوفاتها وجودا ذهنيا لها لكانت تلك الموصوفات عالمة بتلك العوارض مثلا لو كان وجود
الكلية للكلي الموجود في الذهن وجودا ذهنيا لها لكان الكلي عالما بالكلية باعتبار قيام الكلية
به اذ كون الكلية موجودة في الذهن مستلزم لمعلوميتها بل عين معلوميتها ولا شك ان اعتبار
قيامها بالكلي ليست معلومة لمن يكون في ذهنه الكلي اذ معلوميتها له باعتبار قيامها بذهنه ولو جاز ان
ان يكون الشي معلوما للشي باعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون زيد عالما بالاشياء باعتبار قيامها بذهن عمرو
مثلا وهو سفسطة محضة فيجب ان يكون معلومة لما هي قائمة به وهو الكلي والقول بان قيامها بالكلي
وجود ذهني لها لا يلزم في ذهنه الكلي بل يخص او اظهر بطلانا من القول بكون ذلك القيام وجودا
ذهنيا لم في ذهنه الكلي وهو باطن بل وجود تلك العوارض لموصوفاتها وجود اصيل لا بمعنى ان
تلك العوارض وجودا اصيلا بل بمعنى ان قيامها بمحالها واتصاف المحال بها قيام اصيل واتصاف
خارجي يترتب عليه الاثار والاحكام فان قلت ما تقول وقد ما قصدت قاعدتهم المشهورة المقررة
بينهم وهو ان اتصاف الاشياء بالمعقولات الثانية اتصاف ذهني ليس اتصافا خارجيا وكذلك الاتصاف
الاعدامية يلوازمها في الذهن اتصاف ذهني قلت معنى قولهم ان اتصاف الاشياء بالمعقولات الثانية
اتصاف ذهني هو ان الاشياء بشرط وجودها في الذهن متصفة بها لا بحسب وجودها الخارجي ومعنى قولنا
ان ذلك الاتصاف خارجي هو ان ذلك الاتصاف منشا للاثار والاحكام ولا منافاة بينهما
لجواز ان يكون عروضها للامر بشرط وجود الموصوف في الذهن لكن يكون تلك العروض والاتصاف
منشا للاثار والاحكام والمغالطة من اشتراك اللفظ فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الايراد بان
المراد بالمنشا والمصدر هو الفاعل والموجود الخارجي يكون فاعلا للاثار بخلاف الموجود

الذهني فانه لم يجب علاه الاثر مع انه منقوض لا لانه للوجود الذهني ايضا قد يكون فاعلا كالعلة
الغائية فان وجودها في الذهن باعث على فاعلية الفاعل على ما قيل فانه مردود بان الباعث
على فاعلية الفاعل هو العلم بالغاية لا الغاية باعتبار وجودها في الذهن وقد مر ان الفاعل
ايا العلم الموجود الخارجية بل لان فاعلية جميع الموجودات الخارجية غير معلوم كل غيرها
يمكن ان يكون معلوما ولا بان معنى الموجود الخارجي والذهني بديهي وما ذكره في تعريفها
تنبيه فانه ايضا مما يمكن ان يناقش فيه بمنع الضرورة ولا بان المراد بالاثار والاحكام الاثار
والاحكام الخارجية ولا دور اذ معنى الاثر الخارجي هو ان يكون مرتبا على ذلك الشي
في خارج الذهن لا ان يكون مرتبا عليه بحسب وجوده الخارجي لان فيه نظرا اذ يلزم ان لا يكون
صفات النفس موجودة في الخارج لان اثارها ليست مرتبة عليها فتامل على انه يمكن ان يناقش ويقال
لا معنى للترتب الا الاستتباع بحسب الوجود فتدبر اقول لنوضح قوله فلو كان وجود تلك
العوارض لموصوفاتها وجودا ذهنيا لكان تلك الموصوفات عالمة بتلك العوارض على ما
سبح والتزامه منه من البديهي لا شك ان وجود الشي في الذهن انما هو معلومية بالنسبة
الى الذهن لا بالنسبة الى الشي الذي يكون موجودا فيه فالوجود الذهني كيف وكون الشي معلوما مشروط
بكونه من العقول المدركة على انه قد صرح الشيخ في الاشارات وغيرها بان قيام الشي بذاته شرط
لكونه عالما واما كون العلم من الموجودات الخارجية فقد عرفت فساده واما اعتبار تلك
العوارض وجودا اصيلا لموصوفاتها فلانه لو كان الامر كذلك لكان اتصاف الاربعة بالزوجية بل
اتصاف الاشياء بالكلية ونحوها مشروطا بوجود الموصوف في الخارج لما تقرر عندهم ان ثبوت الشي
للشي فرع على ثبوت المثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا بل يلزم ان لا يتصف الممتنع
بالامتناع لعدم وجوده في الخارج الى غير ذلك من المفاسد والقول بالتزام ان هذه الموصوفات

ما لم توجد في الخارج لم تتصف بتلك الصفات لكن وجودها في الخارج من حيث اتصافها بالذهني لا الخارجي
يجعل النزاع لفظيا اذ ليس مقصوده سوى ان هذا الاتصاف ليس كمثل اتصاف الجسم بالبياض والكم
والتشكل الذي يترتب عليه الآثار الخارجية فتأمل ثم ما ذكره في تحقيق المعقول الثاني والاتصاف
الخارجي والذهني يدل على عدم التأمل في كلام القوم فانهم صرحوا في مواضع كثيرة بان
الاتصاف الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لنفس الاتصاف كما ان الذهني ما يكون الذهن ظرفا لنفسه
وقد صرحوا بان المعقول الثاني ما يكون ظرف الاتصاف به هو الذهن فقط ولوازم الماهية ظرف الا
تصاف بها الخارج والذهن معا فالحاصل ان اتصاف الانسان بالكلية مثلا ما له وجود الكلية
في الاعيان فان كان ظرفه الوجود هو الخارج يستدعي وجود الموصوف في الخارج وان لم يكن الكلية
معقولا ثانيا لان المعقول الثاني ما يكون وجوده في الموصوف انما هو في الذهن فقط
صرحوا بانه لا بد ان لا يعقد العقد الخارجية في حمله على الموصوف ثم كون الغاية باعتبار
وجودها في الذهن فالعلة الفاعلية الفاعل مصرح به في كتب القوم وقد صرح به الشيخ في كتبه
وكون العلم من الموجودات الخارجية انما هو على القول بالشبح على ما صرح به السيد سكنه الله
في صدر الجنان في حاشية التجريد او على ان المراد ما يكون وحده الموجود الخارجي في ترتب الآثار عليه
ما صرح به المحقق الشريف وبالجملة لم يثبت هذا عنه هذا القائل ومنع الفرق في بداهة
الموجود مع انه مكابرة خلاف الآداب وكذا كون فاعلية جميع الموجودات الخارجية
غير معلوم واما علمها معلوم فغير مسلم الآن يقال الهيولى عندهم قابلة محضة ليست بفاعلة
الصلاة [illegible] بعد تسليم ذلك بان المراد ان الموجود الخارجي ما يكون من شانه ان يكون مبدأ للآثار
وان كان فرض ان نوعه كذلك فتأمل والنقض بصفات النفس مدفوع بان المراد بالترتب في الخارج النفس
ان لا يجوز ذلك الترتب في التصور والعلم وترتب الآثار على صفات النفس لا يتوقف على تصورها

ما وشعور النفس بها في تامل في انه على معنى انه يحصل فيه صورة مطابقة لما في الذهن يوجب الوجود
في الخارج قائمة بنفسها كانت او بغيرها ولا يخفى ان هذا القول انما هو على راي ارباب التحقيق
القائلين بوجود الاشياء في الذهن بانفسها فيلزم وجود ماهية الممتنع في الخارج والجواب
ان الممتنع ما يكون وجوده الخارجي وجودا قائما بنفسه محالا لا ما يكون وجوده الخارجي
مطلقا محالا وبهذا الكلام من انه ناظر الى ما اختاره السيد سكنه الله في صدر الجنان في
حاشية التجريد بان صورة الحيوان مثلا في الذهن كيف وفي الخارج جوهر وان باختلاف الوجود
انقلبت الذوات ومن ذلك يتيسر الجمع بين قولهم الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها وقولهم
الصورة العلمية ليس الا من مقولة الكيف لانهم انما هو القول بالشبح اذ القائل بالشبح لم
يقل بكون الشبح والصورة اذا وجدت قائمة بنفسها الى عين ذلك الشيء بل وجود الشيء عندهم
في الذهن وجود اصلي ووجود الصورة وعند هذا القائل على ما صرح به وجود غير اصلي بل ظلي
ولا يخفى انه لو لم يقل بالانقلاب اشكل الجمع بين القولين اللهم الا ان يقال معنى قولهم انها
كيف انما يشبه بها على ما ذكره بعض المحققين وتمام تحقيق ذلك يطلب في حاشية التجريد
انه الموجود [illegible] لعل هذا من المصنف [illegible] الى ان الدعوى نظرية تحتاج في تصحيحها الى حجة
لكنهم اهملوا بل قنعوا فيها بالمثال وقد اندفع ذلك بما ذكره قدس سره بقوله لكان بديهيا
وايراد الامثلة للتوضيح لا للتصحيح قوله الا ان الامام ذكر في شرح الاشارات ينبغي ان يطلع
على ما نقله الامام [illegible] ما نقله المصنف قدس سره لكان بديهيا وايراد الامثلة للتوضيح قال بعض
المحققين [illegible] انه نبه على ان المقدمة بوجه من التمثيل بان يقال اذا فرضنا وجود شيء وفرضنا
انه لم يحصل بسببه نقص في شيء من الاشياء اصلا فلا شك في انه بوجوده [illegible] فانه يجزم بان [illegible]
شر بان الخير [illegible] الاشياء فعلم من ذلك ان الترتب هو العلم الوجود انما يجزم [illegible]

الشـ لانه محل الخلاف يعني ما كان كون المعدوم الممتنع شيئا باطلا ضرورة واتفاقا فلا ينبغي ان يحكم ان
المعدوم الممكن ... فالحكم عليه ... لا ابتداء الحكم عليه اذ المسئلة لا تبتدأ ان لا يجوز ضرورية فرقة
فلا يرد ما قيل وفيه نظر اذ لا يلزم من وقوع الخلاف في المعدوم الممكن تخصيص البحث به وهو فان بوجوب
اخذ الحكم على وجه لا يتحمل الحكم على ما انعقد عليه ثبوت هذا الحكم له قد ذكره فان المصنف
المحصل آه قيل اقول هما بحثان اذ المسئلة المذكورة هاهنا هو ان المعدوم ليس بشيء ولا خلاف ان هذه
المسئلة ليست متفرعة على كون الوجود زائدا على الماهية اذ على تقدير كون الوجود عين الماهية
يكون المسئلة بحالها بل لا مجال لتفريعها لما ذكره من لزوم التناقض نعم لو قال القول بكون
المعدوم شيئا فرع لكون الوجود زائدا او قال الخلاف في ان المعدوم شيء او ليس بشيء متفرع على كون
الوجود زائدا اذ على تقدير كون الوجود عين الماهية لا يكون المعدوم شيئا البتة لكان وجيها
اقول هذه المسئلة في كلام المصنف في النسبة الايجابية الكائنة ... التزاما على ما تقرر
في المنطق او الى النسبة نفسها من غير خصوصية الايجاب والسلب ... الكلام الى ما تحته
القول ليس قد ذكره وقد يقال لا يعقل من الثبوت والتقرر الا ما كان ثابتا في الواقع
عندهم ايضا لا معنى للتقرر في الخارج هو الكون فيه لكن الكلام في ان التقرر ليس الوجود الخارجي
وليس هو الكون ... بالوجود على ما فسره الشـ وكون التقرر في الخارج هو الوجود فيه ليس مسلما
عندهم بل نزاعهم في ان المعدوم ليس شيئا قوة ذكر بناء على ما يدل عليه كلام المتن فقد يجوز
العرض وفيه رجع الى دعوى الضرورة في المتنازع فيه الكل ... الا ان يقال الدعوى ضرورية
وما ذكره المص تنبيه لا استدلال وتكلف ذكره لا يلائم ما ذكره المص بقوله والشيخ الامام آه وتنقيح النظر
ان يقال انا نريد بالكون في الخارج الوجود فقوله فلا يجوز له كونه في الخارج آه ممنوع فانه ليس بوجود
في الخارج الا انه ليس بكون وجود وانا نريد بالكون الوجود فقوله والا لكان لها كونه في الخارج ممنوع قال الشـ لا تسلم

لا نسلم صدق المنع بدون المعدوم قيل اقول وهذا الوجه يبطل الاخصية ايضا لان المدعى بكلية
ما ثبت عليه ... بالاخصية ايضا لم يتوقف لابطال هذا الاحتمال وكلام الشـ لا ... على تقدير بالبعض
اقول السؤال المذكور لا يندفع بما ذكره لان حاصل الايراد ان ما ذكره لصحة الحصر في الثلثة
المذكورة بل على صحة الحصر في الاثنين فيلا يصح الترديد بين الثلثة لان الشق الثاني غير محتمل
فان نظر الى هذا الدليل لم يصح الترديد بين الثلثة لان الشق الثاني غير محتمل وان قطع النظر عنه
لم يصح الحصر فيها بناء على الاحتمال الرابع بل الخامس ايضا وظاهر ان هذا لا يندفع بما ذكره الشـ
لانه لا يصدق عليه المنع قيل المراد بعدم اللزوم عدم اللزوم في الصدق وتلخيصه ان المعدوم
ان كان اعم من المنع لكان صادقا على جميع افراده فلو كان المنع صادقا ايضا على المعدوم لم يكن بينهما
فرق في الصدق اي يكون المنع صادقا على جميع افراد المعدوم والمعدوم صادقا على جميع افراد المنع
فلا يكون ما فرض عموما عاما وعلى هذا التوجيه يندفع نظر الشـ واحد نظر المحشي كما سنبين كذا نشاء القدير
اقول نظر الشـ والمحشي الى اللفظ والاخفى ان مقتضى اللفظ وظاهر العبارة ما فهما والامر فيه سهل
على ان هذا التوجيه ما بنيه على الشـ الترديد بالجانبين ولذلك الى جوابه فيه قال والا لزم بطلان
العموم آه فتنبه قال الشـ والمفهوم من المنع النفي المحض والعدم الصرف قيل اقول هذا المراد من المنع
هو ذو النفي وموضوعه فيقابله هو موضوع الثبوت اي الثابت فالاولى في التوجيه ان يقال مفهوم
المعدوم ليس عين مفهوم المنع فيكون عين مفهوم الثابت اذ المقابل للمنع هو الثابت
اقول هذه مناقشة في غاية السخافة اذ ظاهر ان مراد الشـ بالمفهوم ما يفهم باعتبار الدلالة التضمنية
اوالمراد بالمبدأ هو المشتق على ما هو المشتهر في التعبير بالمبدأ اذ انما هو بمثابة ما يتبادر منه المشتق الصادق
عليه بل يحمل على نفس المفهوم قال الشـ فهو اذن ثابت قيل اقول ان اراد انه على تقدير كون المفهوم منه
الثبوت اي مفهومه عين مفهوم الثابت فهو لازم والنفي ظاهر اذ الثابت هو ذو الثبوت وان اراد

انه يصدق عليه مفهوم الثابت فلو على تقدير تسليم لا يستلزم صدق قولنا كل معدوم ثابت لجواز ان يصدق
شيء على مفهوم ولا يصدق على ذلك الشيء على افراد ذلك المفهوم كالجنس فانه يصدق على مفهوم الحيوان
ولا يصدق على افراده اقول نختار الاول والمنع والسند ساقطان لما عرفت انفا من ان جواز
صدق المنع عليه قيل اقول هذا ابدا على انه حمل كونه ثابتا على كونه فرد الثابت اذ المنافي لصدق
الممتنع هذا الاعلى كونه عين الثابت اذ لا منافاة بين كون الشيء عين مفهوم الثابت وبين
كونه فردا للممتنع لجواز كون مفهوم فرد النقيضة الا ترى ان الموجود معدوم واللاشيء شيء
اقول قد كتبت ذلك في سالف الزمان ويمكن توجيه كلام الشارح بان بناء كلام المستدل على توجيه الشارح
على تقدير انه اذا لم يكن مفهوم المعدوم عين مفهوم الممتنع لكان عين مفهوم الثابت على ما يفهم
من التلخيص الذي ذكره قدس سره ويدل عليه قوله انه ولعدم انحصار ما يباين النفي المحض اه واذا
كان مفهوم المعدوم عين مفهوم الثابت لكان جميع افراده مندرجا تحت مفهوم الثابت ولهذا
قال وكل معدوم ثابت والا بقوله لا يلزم من عدم كونه نفيا محضا ثبوته انه لا يلزم من عدم كون
مفهوم المعدوم عين مفهوم الممتنع كونه عين مفهوم الثابت حتى يندرج افراده في مفهوم الثابت
فالمراد من ثبوته ثبوت افراده اللازم من كون المعدوم عين مفهوم الثابت فيتلائم اول
الكلام وينتفع عنه ما ذكره قوله انه ولعدم الانحصار اه قيل وايضا ينتقض هذا الدليل بانه لم
لو دل على ان لا يكون مفهوم اعم من مفهوم مثلا تقول لا يجوز ان يكون الحيوان اعم من الانسان لانه
يجب ان لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من الانسان والا لم يبق بين الخاص والعام فرق واذا
وجب ذلك فالمفهوم منه اما الحيوان الناطق فيلزم ان يكون المفهوم منه الحكم هو اللاحيوان
الناطق او المغاير للحيوان الناطق فلا حيوان ناطق وهو ان الحكم صادق على الانسان
فنقول كل انسان حكم وكل حكم لا حيوان ناطق فكل انسان لا حيوان ناطق وانه محال اقول هذا

هذا النقض مدفوع بحيث لا يخفى على الخواص والعوام ص لكن الصادقة قولنا بعض المعدوم نفي اقول
المنافاة وهو ان يقول على تقدير حمل قول المستدل ان المعدوم لو صدق عليه الممتنع لم يبق فرق بينهما
فان حمل على ان جميع افراد المعدوم اذا كان فرد الممتنع لم يكن بينهما فرق فلا نسلم ذلك والاثر عليه منعه
الاول اذ لا شك ان جميع افراد المعدوم اذا كان فرد الممتنع والموقوف هو ان الممتنع اخص من المعدوم
لجميع افراد الممتنع انما يصدق عليه المعدوم فلم يكن بين المعدوم والممتنع فرق بحسب الصدق والقول
بامتناع الاخصية العام بامتناع وجود الخاص بدون العام فانه يمكن وجوده في المعدوم
الممكن الوجود ظاهر الفرق على هذا التقدير وان حمل على ان بعض افراد المعدوم لو كان فرد الممتنع لم
يبق بينهما فرق فهذا الايراد غير وارد عليه اذ على تقدير تسليم ان بعض افراد المعدوم لو كان
منفيا لم يكن بينهما فرق يبقى الصادق قولنا كل معدوم ثابت لا بعض المعدوم ثابت كما هو ظ
وان حمل على ان مفهوم المعدوم لا يصدق عليه الممتنع والا لم يبق بينهما فرق منع فنظر الشارح
انه لا حاجة في بيان الفرق الى ما ذكره اذ الفرق ظاهر فما الباعث على هذا الحمل حتى يرد عليه ما اورده
ولم يحمل على احد الاحتمالين المذكورين تقليلا للايراد اقول لسبط ذلك ان الوجه الذي
ذكره لا ينطبق عليه كلام المحشي ايضا قدس سره والتحقيق انه يقال اه اقول لتوضيح المقام
ان بناء كلام الشارح على الوجه الاول لا يرد عليه شيء او رده الشارح بقوله وفيه نظر والوجه
الثاني محتمل صحيح للاستدلال لكن لا ينطبق عليه الشرح على ما يدل قوله انه يجب ان لا يكون المفهوم
عين المفهوم من الممتنع لان لا يصدق عليه الممتنع وقوله لعدم انحصار ما يباين النفي المحض
والثبوت واما المحشي فحمل الايراد الاول فيه وان امكن تطبيقه على ما لا يخفى لكن لا ينطبق
عليه الايراد الثاني اذ وجب ان يقال بدل قوله لكن الصادقة قولنا بعض المعدوم ثابت
قولنا لكن الصادقة قولنا مفهوم المعدوم ثابت على ان يكون قضية طبيعية لا ...

او مطلقة ووجه فوريته بيان مفهوم المعدوم اذا كان ثابتا كان فرداه منقولا فالمفهوم الثابت لان ما كان
ثابتا فانه كمفهوم المعدوم ممتنع صدقه على ما لا يثبت اصلا فافراده لا تبقى المعدوم بمعنى الثابتة
المحمول وعندهم انها لا تقتضي وجود الموضوع بل لا بد من الثالثة لانا نقول المراد بالثابت الثالثة
في الخارج وكل مفهوم يوجد ثابتا في الخارج يمتنع ثبوته لما ليس ثابتا فيه بديهة وكون الثالثة
المحمول لا يقتضي وجود الموضوع لا يقدح فيه لان عدم الاقتضاء انما هو بمجرد السلب والا
فتقضاء الذي يدعيه ... انه من قبيل الثابت في الخارج وبما قررنا ظهر ان ما افاده انه لا
ما ذكره المحشي من الجواب الثاني لان ثبوت مفهوم في الخارج يقتضي ثبوت جميع ما يصدق عليه ذلك
المفهوم وبيحوه النقضية كلية وثانيهما انه فاع ما ذكره قدس سره بقوله ولا يلزم بطلان العموم
الخ وذلك خلاف ما ... الوجه الثالث لا ينطبق عليه كلام الشارح وهو ظاهر ولكن بتطبيق المتن
عليه بان يجعل الصدق في الاول الصدق مفهوم المنفي على ما صدق عليه المعدوم على الايجاب
الكلي على ما ومراده اليه حيث قال لوجوب كون المحمول اعم او مساويا فان صدق هذا الخ هو
على تقدير الايجاب الكلي على ما اشار اليه قدس سره وح يصير دعوى بطلان اللزوم على تقدير
الصدق الكلي اوجه اذا حمل على الصدق الجزئي يمنع اولا عدم اللزوم على تقدير الصدق
المذكور لا عدم اللزوم حسب على ما ثبت من التقسام ثم يسلم لزومه ومنع ان الصادق
ح ان يفي ظهر بطلان الصدق الكلي الايجابي بل يصدق السلب الجزئي وهو قولنا بعض
المعدوم ليس بمنفي الذي هو في قوة قولنا بعض المعدوم ثابت لكن يابى عنه ما ذكره المحشي السند
لمنع الاول لانه اذا فرض ان المنفي يصدق على المعدوم صدقا كليا فلا مجال لان يقال
بصدق المعدوم بدون المنفي المعدوم الممكن وظهر مما ذكرناه ان كلام المحشي لا يخلو توجيه
بوجه وجيه فتأمل قال وهذا حجة اجلية ... فان قيل يلزم المعتزلة على ما ذكره هذا الـ

قاضي زاده

الدليل على الكبرى ذكر انه يتعالى مما بنا الكبرى ان المعلومية صفة ثبوتية وثبوت الصفة الثبوتية لشيء
فرع ثبوت المثبت له فيلزم ثبوت المعدوم الممكن فلا حاجة الى ضم خلية التميز في ذلك اقول كون
المعلومية صفة ثبوتية غير بديهي ولا مبين ولا متفق عليه بين الجمهور بخلاف التميز اذ لا
خلاف في ثبوته واقول المراد بالثبوتي ما يكون الشيء داخلا في مفهومه على ما صرح به
المحشي العلامة قدس سره في اثبات الوجود الذهني وكون المعلومية ثبوتية بهذا المعنى مما لا كلام
فيه فظهر ان هذا الدليل مستقل ... فتأمل قال ان قيل ... هذا الكلام هو لجعل بان للماهية وجودا
في الذهن اقول وذلك لانه على تقدير ثبوته لم يتم الدليل المذكور لانه ان اريد بقوله كل معلوم
ثابت انه ثابت في الخارج فمم وان اريد انه ثابت في الذهن فلا يلزم ثبوت المعدوم في الخارج
وهو غرض المحقق كلام الامام ... لا اصل الدليل المذكور كما ان كلام المحشي معارضة لدليلهم
على ما وجه الشارح وان امكن حمله على المنع والسند وبكل نقض الدليل بالممتنع وهو انه يلزم كون
الممتنع ثابتا قال الشارح ولا يقولون للممتنع انه معدوم اقول المراد من هذه العبارة وما ذكره
قدس سره في الحاشية ان المعدوم عندهم اخص مباين للممتنع والمشهور ان المعدوم عندهم اعم من الممتنع
كما ان الثابت اعم من الموجود قدس سره لانا نقول انما يلزم ذلك اقول اذا قطع بدن
زيد وانفصل الى اجزاء صغيرة جدا وتفرق تلك الاجزاء في اقطار العالم واتي ما وقبل
رمادا الى غير ذلك فالحكم ببقاء تشخص زيد بعينه في الحالين خلاف ما يحكم به البداهة فاذا امتنع
اعادة المعدوم بكلام الحسن ولا يخلص الا بان يقال ببقاء النفس المجردة وان البدن المحسوس مثل
البدن الذي كان في الدنيا وليس بعينه بالتشخص ولا ينافي هذا قانون العدالة اذ الفاعل هو
النفس ليس الا والبدن بمنزلة السكين بالنسبة الى القطع فكما ان الاثر المترتب على القطع من المدح
والذم والثواب والعقاب انما هو للقاطع لا للسكين كذلك الاثر المترتب على افعال الانسان انما هو للنفس

وهي التي كانت قبل البدن والمتلذذ والمتألم لذة عقلية او حسية انما هو النفس فليس ذلك خلاف العدالة
فتأمل واما الظواهر الدالة على عود ذلك الشخص بعينه فما قول لمكان القاطع الدال على الامتناع
وذلك بان يقال المراد اعادة مادته مع صورة كانت اشبه الصور بالصورة الاولى هذا اذا
فرض ان الدليل القطعي قائم على امتناع الاعادة او فرض انه ضروري وما ذكره في بيانه تنبيهات
على ما سيجيء في الشرح واما اذا جوزنا اعادة المعدوم بعينه كما هو رأي جمهور المتكلمين فلا اشكال
فتدبر قوله بان يقال امكان العود حاصل لم عرفت ان هذا الكلام التنبيه على ان ذلك
من قبيل ثبوت الشيء للشيء حتى يستدعي وجود المثبت له بناء على المقدمة المشهورة من ان ثبوت
الشيء للشيء فرع عن ثبوت المثبت له اقول ويمكن ان يقال ان المراد باتصاف المعدوم
به اتصافه به اتصافا ما واراد بالوجودية ما يكون موجودا خارجيا اذ الامكان في كونه
الامكان وجوديا انما هو في كونه وجوديا بهذا المعنى على ما سيجيء لا بمعنى كونه في السلب
لنفي مفهومه ولا شك ان اتصاف الشيء بالصفة الموجودة يقتضي وجود الموصوف
في الخارج فامتنع اتصاف المعدوم به وعلى هذا الظاهر انه ما جاء اورده الشارح من السؤال
بقوله ولقائل ان يقول بل الجواب هو القدح في دليل موجودية الامكان على ما
سيجيء وقيل اقول انما محل كلام المصنف هذا الاثبات بعينه هذا المقابل هو
الاستدلال بامتناع الحكم بامكان العود لا الاستدلال بامتناع الاتصاف بامكان
العود وقال الامام في المباحث المشرقية المعدوم لا يعاد لانه ما عدم لم يبق
له هوية وما لا يبقى له هوية لا يمكن ان يحكم عليه حكم اصلا فاذن يمتنع الحكم عليه
بصحة العود وقال في الملخص المعدوم لا يعاد لانه ما عدم لم يبق هويته وكلما كان
كذلك امتنع الحكم عليه بصحة العود وقال صاحب المعاصل المعدوم يمتنع الاشارة اليه

الذي لم يبق له ثبوت اصلا فيمتنع الحكم عليه بصحة العود لان الحكم ثبوت شيء لشيء المقتضي لتميزه وثبوته
في الجملة لكن يرد عليه انه لا حاجة الى التوصيف بان الامكان صفة وجودية اذ الحكم مطلقا يقتضي المثبت
له في الجملة واما التوجيه بحمل الوجودي على ما هو ضد وجوده الحكم في الاصل وكونه قال الامام لا
يمكن ان يحكم عليه اصلا فافهم قلت لعل مراد الشارح ان الدليل الى بيان امتناع الحكم بامكان العود مطلقا
حمل الحكم في الدليل على الحكم الصادق فيتم التوصيف لكون الامكان وجوديا فلكن لو تم ما ذكره
من ان الامكان وجودي يمتنع اتصاف المعدوم به لدل على ان الحكم مطلقا ممتنع على المعدوم
اذ لو كان الحكم عليه ممكنا لكان متصفا بامكان الحكم عليه فيكون موجودا فليتفكر في القول
بان الدليل الى بيان امتناع الحكم مطلقا فتأمل اقول ما اورده من الاستدراك مندفع بان
اصل الحكم ظاهر انه انما يستدعي ثبوت المثبت له في الذهن ومن البين ان الثبوت في الذهن لا
ينافي عدمه في الخارج فكان ورود الاعتراض المذكور في الشرح في غاية الظهور فلم هذا التوقف
لصدور الحكم واخذ المقدمة القائلة بان المحكوم به صفة وجودية حتى يحتاج الى هذه العناية
الوجود في الخارج على ان ذلك انما يلزم على توجيه الكلام لا على توجيهنا والتعويل
على ما قررناه الدليل حتى يندفع الاعتراض المذكور في الشرح الخ ثم قال اعلم ان صاحب التجريد
اشار الى هذا الدليل بقوله والمعدوم لا يعاد لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه
بصحة العود وقال الشارح في توجيهه يعني لو صح اعادة المعدوم لصح الحكم عليه بصحة العود
لكن المعدوم ليس بهوية ثابتة فيمتنع الاشارة العقلية اليه وما لا يمكن ان يشار اليه لا يصح
الحكم عليه ثم اورد عليه وجوها منها الايراد الاول المعارضة بانه لو امتنع اعادة المعدوم لصح الحكم
عليه بامتناع العود لكن المعدوم ليس بهوية الى اخر الدليل الثاني النقض الاجمالي بان ما
ذكر بعينه من الدليل على عدم صحة الحكم على المعدوم بصحة العود لو تم لدل على انه لا يصح اصلا

حكم من العقل على ما ليس بموجود في الخارج مع انا قد نحكم على ما ليس بموجود في الخارج احكاما صادقة مثل انه
فيها كقولنا المعدوم الممكن يجوز ان يوجد وغير ذلك الثالث المنع بانا لا نسلم انه لو صح اعادة المعدوم
لصح الحكم عليه بصحة العود فان امتناع حكم العقل على المعدوم بصحة العود لكونه لا هوية له
يتصور بها الحكم عليها لا يستلزم امتناع العود لجواز وقوعه بتاثير الفاعل من غير ان يتصوره متصور
ويحكم عليه بشيء من الاحكام سلمنا لكن لا نسلم ان المعدوم ليس له هوية ثابتة ان اراد انه ليس له هوية
ثابتة في الجملة وفي الذهن وان اراد انه ليس له هوية ثابتة في الخارج فمسلم لكن لا يمنع قوله يمتنع
الاشارة العقلية لانها تتوقف على الهوية الخارجية بل يكفيها الهوية الذهنية ثم اعلم ان الحجة
الاولى قال فيها المحقق لقائل ان يقول لو تم هذا البرهان لزم ان لا يوجد المعدوم اصلا فيلزم
انتفاء الحوادث بان يقال لو صح ايجاد المعدوم لصح الحكم عليه بصحة الايجاد الى آخر ما ذكره وهذا
النقض اظهر مما اورده الشارح واعلم انه قال الشيخ في التعليقات في بيان هذا المطلب اذا اوجد
الشيء في وقت ثم لم يعدم واستمر وجوده في وقت آخر وعلم ذلك او شوهد علم ان الموجود واحد
واما اذا اعدم فيكون الموجودات اثنين ا ويكون الموجود المعاد الذي حدث ب ويكون الحادث
الجديد ج ويكون ب يشبه ج في الحدوث والموضوع والزمان وغير ذلك ولا يخالفه الا بالعدد
فلا يتميز ب عن ج في استحقاق ان يكون امتدادا اليه دون ج فان نسبة ا الى امرين يشتبهان
من كل الوجوه الا في النسبة التي ننظر فيها هل يمكن ان يختلف فيهما او لا يمكن لكنهما اذا لم يختلفا
فليس ان يجعل لاحدهما اولى من ان يجعل للآخر فان قيل انما هو اولى لب دون ج لانه كان ب
دون ج فهو نفس هذه النسبة واخذ المطلوب في بيان نفسه بل يقول الخصم انما كان ب اولى اذا صح منه
من يقول ان الشيء يوجد فيعقل من حيث هو موجود في الخارج ويبقى من حيث هو ذاته بعينه
وان لم يعقد من حيث هو ذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يقال بالاعادة الا انه يبطل

يبطل بوجوه الاول انا لم نسلم ذلك ولم نجعل للمعدوم في حال العدم ذاتا ثابتة لم يكن
احدهما ذاتين مستحقا لان يجعل قد كان له وهو الموجود الثابت دون الحادث الا انه
بل اما ان يكون كل منهما معادا او لا يكون ولا واحد منهما معادا او اذا كان الحكم لا ان
الا اذا يوجبان كون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفسه الا انه فليس متى
موجود واحدا او ذاتا ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع الواحد القائم موجودا
او ذاتا ثابتة واحدا بحسب اعتبار المحمول يكون شيئين اثنين فاذ اعتقد استمرار شيء من ذاته او واحد
ينبغي له الا انه يتبعه الحرفة لا غير هذا كلامه وليس فيه استدلال على امتناع العود باعتبار الحكم على
المعدوم كما قرره المتاخرون وكيف يتصور من عاقل مثل هذه الاقيسة لان بين تحصيله ان
العدم عبارة عن فقد الذات وبطلانه فلا يكون موضوع الوجود والعدم شيئا
واحدا العدم انحفاظ وحدة الذات في حال العدم فاعتبار المعاد غير المستانف
المفروض واختصاصه بصفة الاعادة ان كان لكونه ثابتا من حيث الذات في حال
العدم فهو باطل لان المعدوم لا هوية له وان كان لكونه معروض الوجود اولا فهو عين
النسبة التي وقع النظر في امكانه وذلك غير متصور مع فقد الاستمرار لانه يوجب الاثنينية
الصرفة والبطلان ذكره معاملة وكلام في الانقلاب مع علية غير كلفة فان ظاهر قوله
فلا يصح الحكم عليه بصحة العود انه لا يصح الحكم عليه بما فيندفع عنه تلك الايرادات
المبنية على ما قرره نعم يمكن ان يقال المعدوم في الخارج يجوز ان يبقى في الامر النفس
فتحفظ وحدته بحسب ذلك الوجود في الذهن بالحقيقة هو الهوية المكتنفة بالمشخصات
الذهنية فاتحاد المعاد مع الوجود الخارجي بمعنى انها بعد التجريد عنه قبلية ابدا ومطلقا
بالفعل فتامل هذا الكلام وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان النقض بامتناع الايجاد

المعدوم غير متوقف بعد لان ما ذكره من عدم الاختلاف بين المعاد والمستانف ناظر الى امر التشبيههما
من كل وجه وعدم اختلافهما الا بالعدد لو تم لدل على امتناع ايجاد المعدوم اذ نسبة الايجاد
اليهما الى مثله لتشابههما وعدم اختلافهما الا في العدد واما ثانيا فلان المعاد ان كان ممتازا
بوجه من الوجوه عن المستانف فلا نم ان نسبة الموجد والشارع اليهما على التسوية لجواز
ان يكون هذه الوجه الموجب للامتياز كما فيا او لوية النسبة وان لم يكن ممتازا عنه اصلا
فلا يصح الحكم عليه بان نسبة الحكم اليه والى المستانف المفروض على التسوية فلا يكونه محكوما عليه اولى
من كون المستانف كذلك وبالجملة ما ذكره في بيان تساوي نسبة الموجد والشارع الى المعاد
والمستانف لو صح لدل على تساوي نسبة جميع الممكنات اليهما اذ لا تخصيص لذلك البيان
بشيء من الممكن دون شيء ولذلك عبر الشيخ عن الموجودات بوجه بالانفعال بنسبتهما على ان
ليس لهذا الحكم خصوصية بمادة دون مادة ومن جملة الممكنات كون المعدوم محكوما عليه بالانفعال
الاعتباري لوجود اعتبار الذهن واختراعه كما في الحكم على المعاد دون الامر المستانف بانه
يخرج ويعتبر له شيئا من غير اعتبار للمستانف الا انا ننقل الكلام ونقول نسبة الامر المخرج
اليهما على التسوية اي او الكلام على ان اختراع امر لو لا المتميز والحكم عليه لا على مثله ولو لم
يكن يستلزم ان يكون لمن ينفي الامر شيء لا يكون لمثله وهو انه محكوم عليه بهذا الحكم فيلزم الحكم
ان يكون متميزا عن مثله بنفس اللحوق لا تحقق اختراع الذهن واعتباره فافهم واما ثالثا فلان
الحكم بالاعادة اذا لم يكن صادقا فلا شك انه لا يكون في العقول العالية بناء على ما تقرر
في محله من ان جميع الاحكام الواقعة في العقول العالية مطابقة للواقع واذا لم يكن
مطابقا للواقع فلم لا يجوز عدم صحة الحكم على عدم امكانه وقوعه في العقول العالية حتى
يصح الكلام انصف ان هذا احسن نسبة امر الى اجلة الحكماء الى لا يتصور وتوهمه من عاقل

وكيف يتصور العقل بان وقوع ذلك غير متصور من عاقل

عاقل وقد وقع هذا من الشيخ حيث قال في الكتاب الشفاء بعد بيانه امتناع الخبر عن المعدوم بالايجاب
وان السلب ايضا لانه ايضا يتضمن اشارة الى المعدوم والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه
من الوجوه في الذهن محال وفيه تنبيها بهذه الاشياء انتقل الى بطلان قول من يقول ان المعدوم
معاد لانه اول شيء اخبر عنه بالوجود ولا انتقال هذا البحث ليدل على امتناع العود بل تنبيه على
ان الدليل المذكور في هذا المقام كما سبق لا انا نقول قد عرفت قبل هذا حال الحكم عليه على ان
قول الشيخ هذا الوجه لكان دليلا تاما ان نفى على امتناع الاعادة وان فرضنا صحته فرعية
باعث الدليل عليه لان الاخبار اذا كان ممتنعا وجوز الاعادة مستلزمة للاخبار فيكون
الاعادة محالا وهو بين واما رابعا فلانه ما ذكره الشيخ لا يصح توجيها لكلام المص لان
ما ذكره يدل اولا على امتناع اعادة المعدوم فيلزم منه عدم صدق الحكم بالاعادة ولا شك
ان هذا البيان لا يعلم صدق الحكم بالاعادة على امتناع اعادة المعدوم بل الامر بالعكس
كيف ولو كان هذا المص لا بامتناع صدق الحكم على امتناع اعادة المعدوم لكان جميع الدلائل
الدالة على امتناع اعادة المعدوم المستلزمة لامتناع صدق الحكم عليه بيانا لا بامتناع
صدق الحكم على امتناع اعادة المعدوم وهو ظاهر البطلان واما خامسا فلان الشيخ قد نبه
في بيان امتناع اعادة المعدوم على ما هو اقدمها بيان عدم الامتياز بين المعاد والمستانف
المفروض على تقدير الاعادة وقد سبق نقل هذا عنه قوله بل اما ان يكون لكل واحد منهما معاد
او لا يكون ولا واحد منهما معادا الا فحصل كلامه ان هنا هو ان المعاد على تقدير فرض الا
عادة ليس متميزا عن المستانف في نفسه حتى يكون هو الموجود الاول دون المستانف
فيلزم ان يكون كل منهما معادا او لا يكون شيء منهما معادا وكلاهما باطلان فيلزم ان يكون
الاعادة باطلة وثانيهما بيان مغايرة ما فرض موجودا ثانيا للموجود المفروض سابقا مع قطع

النظر عن فرض وجود المستأنف وتشابه وتخالفه للمعاد حتى يرد ابطوله اذ الى المحول الا اثنان
وتحصيله هو ان كون المحمولين اثنين يوجب ان يكون الموضوع مع كل واحد منهما غيره مع الآخر فان
استمر ذات الموضوع يكون باعتبار الذات شيئا واحدا وباعتبار المحمولين مثل شيئين واما
عند فقد الذات كما فيما نحن فيه فليس هناك وحدة بل اثنينية صرفة ومغايرة محضة وهذا الفاضل
قد مزج بين المذهبين وخلط بين المسلكين فجعلهما واحدا واما سادسا فلان ما ذكره
في بيان ملخص الكلام من قوله فلا يكون موضوع الوجود والعدم شيئا واحدا العدم
وحدة الذات حال العدم مستدرك اذ لو طرح هذا البين ونقال العدم عبارة عن فقد
الذات وبطلانه فامتياز المعاد عن المستأنف الى آخر الكلام لتم الدليل واما سابعا
فلان عدم الامتياز بكونه ثابتا من حيث الذات او بكونه معروضا للوجود او لا يوجب عدم
الامتياز مطلقا لجواز ان يكون الامتياز بشيء آخر ضرورة ان ما به الامتياز غير منحصر في هذين
الامرين والشيخ لم يتعلق بذلك بل محصل كلامه هو ان المعاد لنفس ذاته لا يتميز عن المستأنف
بوجه من الوجوه وبينهما بون بعيد فافهم واما ثامنا فلان ما ذكره في جواب الايراد
الذي ذكره من قوله بانه لم لا يجوز ان يبقى حقيقته المجردة كما في امتياز المعدوم
من المستأنف ولا نم وجوب بقائه مع عوارضه الخارجية لا يتم لذلك ممنوع ليس هذا الخ
اقول خلاصة الدليل على ما لخصه الاستاد ان العدم لما كان عبارة عن فقد الذات وبطلانه
فلا يكون موضوع المعدومية والمعادية واحدا الا ان اتحاد موضوع المعدومية والمعادية
انما يصح اذا كانت الذات محفوظة فيما بين الابتداء والاعادة بديهة واما قوله نعم
فلكم الموجود الثابت او ليكن المعاد الذي صرت فلم لم يحمله على انه دليل آخر مستقل
لا انه جزؤهما واحدا او ليس على ان المثل المستأنف لم يتميز عن حيثية المعاد فافهم

فيلزم اي دا الاثنين كما هو المشهور في تقريره والاورد عليه مثل ما اورد عليه كل مدار على ما ذكرناه
على ان نسبة المعادية الى الحادث الذي فرض انه معاد ليست اولى من نسبتها الى المستأنف المفروض
بمعنى انه ليس الحكم بانه هو الذي كان اولى من الحكم بان هو المستأنف هو الذي كان لان الحكم بانه هو
الذي كان انما يصح اذا احفظت وحدة الذات ولم تفقد وليس كذلك لان العدم فقدان الذات
بل الحق انه كما لا يصح ان يقال هذا المستأنف هو الذي كان لم يصح ان يقال هذا الحادث هو
الذي كان بناء على عدم انحفاظ وحدة الذات وحديث المثل المستأنف انما هو للتوضيح
ليظهر ان الحادث المفروض كونه معادا لا فرق بينه وبين الحادث المستأنف في نسبة الاعادة
اليهما فاما ان يقال كل منهما معاد او لا يكون شيء منهما معادا والاول باطل فتعين الثاني
اذا تمهد هذا فنقول اما انه في النقل الاول فلان ما ذكره من عدم الاختلاف بين المعاد
والمستأنف في نسبة الامر اليهما وبهامن كل وجه وعدم اختلافهما الا بالعدد بل ان وحدة
لما كانت ما نصح نسبة الاعادة الى ما فرض اعادته وكانت مفقودة فلم يتميز ما فرض اعادته عما
فرض استئنافه في نسبة الاعادة اليهما فكما لا يصح النسبة الى المستأنف فكذا لا يصح النسبة
الى ما فرض اعادته ولا يرد عليه شيء واما الثاني فلان ما نختار الاول ونقول لا يجوز ان يكون هذا
الوجه المفروض من الامتياز كافيا في اولوية النسبة فقد عرفت ان صحة النسبة موقوفة على
كون الذات محفوظة وقد انتفت بالعدم واما الثالث فلانه ان اريد بحمل عدم الامكان
وقوعه ما القول العاشر حمل عليه كلام المحقق فصح الكلام لا كتسف في الحمل على ما ذكره
الاستاد على ما علمت لكن الاول يستغني عن التجوز دون الثاني فينبغي المصير اليه وان اريد حمله
عليه كلام الشيخ على ما يدل عليه قوله البتة او في نسبة امر الى احد المتساويين فجمع اغماضه
العين من عدم دلالة اللفظ عليه بادني تامل فيه نقول على هذا الحمل ايضا ان يتبع الاعتراضات

التي اوردناه لافادته الاول فلم يبق ان الكلام يتضح بهذا الحمل وان كان الثاني والجواب انه لم يجب عنها بل
اعتقد وروده فاعلم ان الحمل المذكور ليس مراده واماته وفي هذه المقدمة الى الشيخ لمنبنيه على عدم
التمييز في كلامه فتدبر فان الشيخ بعد ما حقق ان الحكم على المعدوم المطلق صحيح مطلقا ذكر نفي ثبوت
المعدوم في الخارج وكون الاحوال ثابتة فالاشارة الواقعة في كلام الشيخ بهذه الى هذا البحث الاقرب
كما هو مقتضى لفظ هذه لا الى ما ذكره اولا من توجه الايرادات المذكورة عليه قال الشيخ ومن تفهيم
هذه الاشياء اتضح لك بطلان قول من يقول ان المعدوم معاد لانه اول لم يخبر عنه بالوجود و
ذلك لان المعدوم اذا اعيد يجب ان يميز بينه وبين ما هو مثله لو وجد بدله فقد بان بما سلم انما
ليس كذلك لانه ليس الثاني كان عدمه ونوعه في حال العدم كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على
النحو الذي اومأنا اليه فيما سبق آنفا هذا اعتبارية وتوجيه قوله فقد صار المعدوم موجودا آه انه
لا يتصور ان يتحقق الامتياز بينه وبين ما هو مثله في حال العدم باعتبار انه حاصل غير موجود
على ما زعمه المعتزلة اذ قد مر آنفا بطلانه فلو تحقق الامتياز لا يكون ذلك الا بان يكون موجودا
في حال العدم وهو محال واما انه لا بد من تحقق الامتياز في حال العدم فلانه لو لم يكن الذات
محفوظة في العدم فلم يكن كونه اياه اولى من كون المثل اياه بل كما لا يصح الحكم بكون المثل اياه
لم يصح الحكم بكونه اياه لفقد الذات فيما بين الوجودين وآلا بقوله لانه اول لم يخبر عنه
بالوجود وانه لم يكن معادا بل كان مستأنفا ثم موجودا اولا واما الرابع فلانه مبني على تمام الدليل
المحقق فلا يصح الحكم عليه بصحة العود دليل على امتناع الاعادة وهو تمام فاسد بل الدليل
انما هو قوله لامتناع الاشارة المصرحة بلام التعليل فقوله فلا يصح الحكم عليه بصحة العود تفريع
للنتيجة على الدليل على ما شبه بكلمة الفاء الا انه عبر عنه بالعود بلازمه والامر فيه سهل و
اما الخامس فلما قام من الشارح حمل الكلام على دليل واحد والمورد قد غفل عنه وشنع عليه واما

السادس فلانه قوله فلا يكون موضوعا للوجود والعدم شيئا واحدا غير تام لان قول الشيخ
واذ كان المحمول لا اشارة الى ما نقله وقوله فامتياز المعاد عن المستأنف بتمامه اشارة الى
الكلام الثاني لما من الشيخ وغرضه من ذلك الترجيح بين كلاميه الاشارة الى انه ما لهما
واحد فما لورود الاعتراضات الموردة على التقرير المشهور كما ذكره المعترض و
اما السابع فلما عرفت من انه ليس مدار الدليل على لزوم عدم الامتياز بين المستأنف
الموجود وما فرض اعادته مطلقا بل على عدم الامتياز الموجب لنفيه صحة الاعادة
الى الثاني دون الاول وهو منتف لفقد الذات واما الثامن فلان نسبة الصورة
العقلية الكلية لما كانت الى جميع الجزئيات على السواء فلم يحفظ الوحدة الشخصية
بها مع ان صحة اعادة الشخص بعينه موقوفة على انحفاظ وحدته الشخصية ثم قال
واما توجيه هذا التمثيل بوجه لا يرد عليه شيء من الشبه المذكورة على ما هو عندي انه يقال
لا شك ان الاعادة عبارة عن وجود ذلك الشخص ثانيا لا عن وجود الكلي الشامل
لذلك الشخص ولمثله ثانيا مثلا اذا اعدم ثم وجد الكلي الشامل له ولمثله فلم يكن هو
لا يقول ذلك اعادة الالف بل اعادته عبارة عن وجوده بعينه ثانيا وكون الحكم
بامكان وجود الكلي ثانيا ليس حكما بامكان اعادة الفرد وهو ظاهر واذا تقرر هذا فنقول
الصورة الحاصلة من الشخص كلية وان كان ذلك الشخص معلوما بجميع خصوصياته
الجزئية لما ثبت في الحكمة من ان حصول جميع الاشياء في الذهن انما هو على وجه كلي بمعنى ان
الامر الحاصل في الذهن منه كلي ولو من الجزئي المعلوم بجميع خصوصياته كلي يصح
صدقه على ذلك الجزئي وعلى افراد اخر مماثلة لذلك الجزئي في ذلك المفهوم مشاركة
له فيه فاذا عدم الشخص في الخارج فلا شك ان ليس هويته في الخارج حاصلة ولا في الذهن

الا على الوجه الكلي الشامل له ولمثله لا بخصوصه وليس للعقل الحكم الا على الشيء الحاصل فيه
فلو امكن حكم العقل على المعدوم بامكان وجوده ثانيا لما امكنه الا على المفهوم الكلي
الشامل له ولمثله لا عليه بخصوصه وقد عرفت ان هذا ليس حكما بالاعادة واذا لم يكن الحكم
بامكان الشيء بالنظر الى ذاته بعينه غير ممكن لا يكون ذلك الشيء ممكنا في نفس الامر غير
ممتنع على ذلك الشيء بالنظر الى ذاته وكل ما ليس بممكن في نفس الامر لم يكن ممكن ان يتحقق
فيه ضرورة ودفعا فان قلت لم لا يجوز ان يجعل المفهوم الكلي الحاصل من الشيء
آلة لملاحظة ذلك الشيء دون مثله ويحكم عليه بحكم يتعدى اليه دون مثله قلت ليس
جعل المفهوم الحاصل في الذهن آلة لملاحظة ذلك الشيء دون امثاله اولى من العكس اذ
ليس لشيء منهما اثر في الخارج والصورة الحاصلة في الذهن من كل واحد منهما واحدة
وبالجملة المعنى الحاصل من الشيء في الذهن هو بعينه المعنى الحاصل فيه من مثله فكيف يجوز
ان يجعل لشيء نسبة الى احدهما لا يكون تلك النسبة الى الآخر فان قلت ليس هذا احكاما
على المعدوم بامتناع الحكم عليه قلنا هذا اشكال المجهول المطلق وهو مع جوابه
شبهة ان شاء الله تعالى على انا ما ادعينا الا ان الحكم على المعدوم بالاعادة بخصوصه
غير ممكن وبالجملة الحكم على المعدوم بوجه لا يكون حكما على المفهوم الكلي الشامل له
ولمثله غير ممكن لا ان الحكم على المعدوم مطلقا غير ممكن فان قلت الضرورة قاضية
بان قولنا المعدوم ممكن اعادته يدل على قضية معقولة مشتملة على الحكم بامكان
اعادة المعدوم فالقول بان الحكم على المعدوم بامكان العود ممتنع مع الدليل
عليه غير مسموع لكونه معارضا للبديهة قلنا تحقق هذا الحكم منا ههنا ليس بخصوصه
صور قضية ثم الحكم عليه بامكان اعادته بعد عدمه فالحكم في هذه القضية على المفهوم الموجود

في الذهن بامكان وجوده ثانيا لو عدم لا على المعدوم بعينه حال عدمه فافهم
فان قلت وبماذا اندفع الايرادات المذكورة اقول اما المعارضة فبان المعنى ليس الا سلب الا
بلا على المعدوم اذ الضرورة حاكمة بانه ما لم يحكم ليس بموجود وسلب الامتناع لا يقتضي هذا
المعنى لانه لا يستلزم ثبوت الامكان اذ المعدوم يجوز ان يسلب عنه المتقابلان واما النقض
فبان المذكور فيه الدليل والملازم عنه ليس الا ان الشيء اذا كان بعينه معدوما في الخارج
ولا يكون بعينه موجودا في الذهن لا يجوز الحكم عليه بخصوصه لان المعدوم في الخارج
لا يجوز الحكم عليه مطلقا لان المعدوم في الخارج يجوز ان يكون موجودا في الذهن على
الوجه الكلي وحكموا عليه بالاحكام الثابتة لهذا الكلي والامثلة التي ذكرها الناقض
كلها من هذا القبيل فان قوله المعدوم ممكن يجوز ان يوجد ليس حكما على خصوصية ما
ليس موجودا في الخارج ولا في الذهن بخصوصه بل حكم على الكلي الحاصل في الذهن المعدوم
في الخارج وهذا ليس بممتنع واما المنع الاول فبما عرفت من ان ما يمكن للشيء يمكن الحكم به في
نفس الامر واما منع الثاني فبان المعدوم في الخارج وان كان موجودا في الذهن لكن
ليس موجودا بعينه بل بوجه كلي فلا يصح الحكم عليه بخصوصه نعم يبقى في هذا المقام شيء وهو
ان يقال لا يلزم مما ذكرتم الا عدم صحة الحكم على المعدوم بخصوصه بامكان الاعادة لا انه
لا يجوز الحكم عليه مطلقا فلم لا يجوز ان يحصل من المعدوم امر كلي في الذهن ويحكم عليه العقل
بامكان اعادة جميع افراده لا اعادة فرد منه بخصوصه ولا شك ان امكان اعادة الفرد
بخصوصه يقتضي امكان الحكم عليه بخصوصه والقدر المسلم هو ان يقتضي امكان الحكم عليه ولو
بوجه المنع الاول بذلك فتدبر اقول الحكم بان حصول جميع الاشياء في الذهن انما هو على
الوجه الكلي مبني على الغفلة عن الصور الخيالية والوهمية فانها جزئيات على ما هو صوابه

فيلزم الحكم عليها بخصوصها بامكان الاعادة وتوضيح ما ذكره لزم انه لا يوجد العقل الجزئي منا لما تقرر في موضعه
ان صدور العقل الجزئي موقوف على تصوره بالوجه الجزئي بل يجب ان لا يبقى المفهوم منضما الى الكلي
والجزئي الى غير ذلك وهو صحيح ثم ما ذكره لدفع المعارضة لا يندفع به المعارضة على ما فهم من كلام الشيخ
ان بناء الدليل على ان الحكم سواء كان ايجابا او سلبا على المعدوم صحيح لانه يتضمن الاشارة الى المعدوم
والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن صحيح وملخص الكلام ان خلاصة
الدليل على ما قرره هو انه لو امكن اعادة المعدوم يصح الحكم عليه بخصوصه بانه ممتاز وذلك صحيح لانه
معدوم في الخارج وفي الذهن لا يوجد بخصوصه فيستدعى الحكم على المعدوم بخصوصه فيشوبه انه لو لم
يصح اعادة المعدوم يصح ذلك الحكم السلبي اي يصح منا ذلك الحكم ولم يصح لكونه معدوما في الخارج
وليس متصورا بخصوصه وبما قررنا ظهر عدم اندفاع النقض ايضا وذلك لانه لو صح هذا الدليل لم
يمكن الحكم على معدوم بخصوصه وذلك باطل اذ يمكن ايجاد موجود بخصوصه وذلك يستدعي تصوره
بخصوصه على ما قرره واما المنع الاول فلم يندفع ايضا لانه قد شرف الحكم الواقع لا ينافي وقوع
الحكم منا الان بمثل ذلك بانه صدر منا الحكم مطابقة لما في العقول العالية واما المنع الثاني فلا
يندفع ايضا لان المسلم هو امكان العود بشخصه يستدعي امكان صدور الحكم منا على ذلك المعدوم
واما انه يستدعي امكان الحكم عليه بخصوصه على ان يكون موضوع قضية شخصية فغير مسلم بل يكفي
كونه موضوعا للقضية الجزئية الكلية على ما قرره لا حاجة فيه الى اخذ كون الهوية ليس بموجودة
في الخارج اذ مداره على ما قرره على انه لو صحت الاعادة لصح صدور الحكم منا عليه بامكان العود
ان الحكم عليه بخصوصه وذلك غير ممكن لان كل ما في الذهن يكون صورة كلية قال الكن لا نم
ان ما عدم لم يبق هويته قيل اقول قد عرفت ان ما عدم لم يبق هويته في الخارج ولا في
الذهن بعينه بل هو موجود في الذهن بوجه كلي والمراد حيث خصوصيته معدوم فلا يصح

يصح الحكم عليه اصلا اقول انت ايضا قد عرفت فساده مع ما قدره لان العدم الطاري كما
لم يكن مانعا قبل في بيان ان المعدوم ليس مانعا او العدم الطاري لو كان مانعا في امكان العود
لما امكن عود المعدوم لكنه بعد الوجود مع ان ذلك خلاف المفروض قيل اقول لو كان
المراد منه عدم مانعية العدم عدم استقلاله في المانعية لتم البيان ولا يرد عليه ان العدم الطاري
على الموجود ليس طبيعة نوعية لافراده حتى يجب ما يقتضيه واحدا ولئن سلم ان ذلك
كذلك فيجوز ان يجب افراده مختلفة في المنع وعدمه بواسطة الخصوصيات الصنفية ام
والشخصية لم يقتضي المفهوم الواحد لا يختلف عنه سواء كان ذلك المفهوم نوعا لافراده
ام لا ولو كان الخصوصية الصنفية والشخصية مدخل لم يكن العدم مستقلا في المانعية
بل اقول لا حمل المورد المانع على المانع بالجملة كما هو الظاهر لا علي ما اعتبر مع خصوصيته كونه
مستقلا في المانعية ولكنه اورد ما اورد من الايرادين ولا يخفى ورود هما وبعد
حمله على المانع المستقل وان اندفعا ظاهرا لكن لم يندفع حقيقة ولم يتم البيان كما زعم اذ لاحد
ان يقول لعل العدم الطاري ليس مانعا مستقلا بل مع بعض الخصوصيات وذلك بوجهين
احدهما ان يكون معنى جنسيا وكان مانعيته مشروطا بفصل منوع مخصوص والثاني
ان يكون معنى نوعيا وكان مانعيته بشرط تشخص خاص فالايرادان لم يندفعا حقيقة فتامل
لا يمكن عود مع مثله قيل اقول قال الشيخ في الهيات الشفاء بعد بيانه ان المعدوم
لا هوية له في الخارج المعدوم اذا اعيد يحتاج ان يكون بينه وبين مثله لو وجد بدله فرق
بان كان مثلا انما ليس لانه ليس الذي كان عدم وفي حال العدم كان هو اغير ذاك فقد صار
المعدوم موجودا على النحو الذي اومأنا اليه فيما سلف فلا حاجة في الاستدلال الى
الفرض وجود المثل مجتمعا مع المعاد حتى يرد عليه ان المحال انما لزم من فرض وقوع اعادته

مع وجود مثله ويمكن توجيه كلام المص ابقد بوجه يبطل ما عليه الشيخ بان يقال المراد بقوله لا يمكن
عوده مع امكان وجود مثله بدلا عنه اقول مدار دليل الشيخ على ما سبقت الاشارة اليه
انه لم يتميز ما فرض اعادته عن مثله المستانف ثم نسبة الاعادة اليه بناء على عدم الخلفاء والفرق
الذات والالكان موجودا في حال العدم ومدار دليل المص على ما هو المشهور من لزوم عدم
الامتياز بين الاثنين فاين هذا من ذاك ثم حمل كلام المص على قوله لا يمكن عوده
مع امكان وجود مثله بدلا عنه بعيد عن الانصاف مد ظله والقائل ان يقول الحق انا لم
منع مجوعاه اقول هذا منع لمقدمة لم يدعها المستدل لان الاستدلال قياس استثنائي مركب
من منفصلة لزومية واستثناء نقيض التالي بناء على استلزام التالي الخ وهو عدم الا
متياز بين الاثنين وليس فيه دعوى ان لزوم الشي شيئا يستلزم لزومه بجزء معنى منه
بل ليس الا منع الملازمة التي سيذكره المص ويفصل القول فيه فتامل وما قيل في بيانه
مردود كما سيجئ اقول هذا التصريح منه بان المراد بالوجود هو الموجود العيني لان ما قيل
في بيانه وسيجئ انه مردود وانما يتم هذا المنع لو كان لا يتم الشك في اطلاق مفهوما
يظهر من قلبه كون الامكان وجوديا مع انه فاسد ما اورده الشارح بقوله والقائل كما مر
فدليل وقد يمنع كونه مشخصا والالزم ان يتم الموجود آه قد دفع هذا السند الاستاد
المحقق حيث قال لعل من جعل الزمان من المشخصات اراد ان زمان وجود الشي بوصف
الاتصال به مد ظله تشخص فاذا انقطع اتصاله من حيث هو زمان الوجود تخلل العدم لم يبق التشخص
اولا لان الحدوث مد ظله تشخص وما بعده من الزمان مد ظله في حفظ ذلك التشخص شرط
اتصاله من حيث هو زمان الوجود فلا يلزم من هذا الشناعة ويتم المنع الخ اقول يظهر
بما نقلنا انه قال بان الزمان مشخص له وبالمشخص فاما فخل في التشخص لا التشخص ولا العلة

العلة المستقلة له حتى يتوجه انه يلزم على هذا اتحاد الاشخاص الموجودة في زمان واحد وكلامه قدس سره
ناظر الى ان المراد به التشخص حيث قال هذا ان اريد بالتشخص كونه متقوما بالمشخص وان اريد
كونه عارضا آه فقيل اقول لقائل ان يقول في كلام الشيخ بل صريحه في الشفاء
يدل على ان الزمان من المشخصات حيث قال المعدوم اذا اعيد احتيج الى ان يعاد
مع جميع الخواص التي بها هو ما هو ومن خواصه وقته فاذا اعيد وقته كان المعدوم
غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان فيبطل ما نقل عنه وبهذا كلامه هذا
تدافع ويمكن آن يقال ما نقل عنه من عدم كون الزمان مشخصا فمحمول على ذات
الزمان الذي حصل فيه الشي فهو ليس من المشخصات والالزم تبدل التشخص بتبدل الزمان
نفسه وما ذكره في الشفاء فمراده به هو ان كون الشي في الزمان الذي حصل فيه تخصيصه
وتميزه عن مثله مثلا اذا اوجد ا في زمان ثم وجد بعده مثله وهو ما شاركه في تمام الحقيقة
في جميع العوارض الذهنية ولنكن ب فامتياز ا عن ب انما هو باعتبار كونه موجودا في
الزمان السابق و ب موجودا في الزمان اللاحق فالزمان السابق مميز له عن ب لا
بمعنى ان خصوصية الزمان مميز له بل بمعنى ان ا انما هو لكونه في الزمان السابق ومثله
انما هو مثله لكونه في الزمان اللاحق مع قطع النظر عن خصوصية الزمان حتى لو كان
تحقق ذات الزمان الثاني ممكنا قبل تحقق الزمان الاول بعد فرض وجود ا فيه لكان
امتياز ا عن مثله وهو ب بحاله وبالجملة كون الشي موجودا ا ولا تخصيصه وتميزه عن
مثله والتوضيح ذلك ان تمام طبيعة المفهوم المشترك بين فردين لا امتياز بينهما بالذات
ولا بالعوارض الذهنية ولا بوجه من الوجوه الا بالعدد اذا اوجد في الخارج ابتداء
كان متشخصا في الخارج واذا تحقق هذا المفهوم بجميع خصوصياته في الخارج ثانيا كان

مثل الشخص الاول ولا امتياز بين الشخص المفروض مثلا الا بكون الشخص موجودا اولا وكونه
مثله موجودا ثانيا فالشخص انما هو هو لكونه موجودا اولا ومثله انما هو هو لكونه موجودا
ثانيا وكان كذلك فلو اعيد الشخص لوجب ان يعلم مع وصف كونه موجودا ابتداء فيلزم ان يكون
الشيء من حيث كونه مبتدأ او معادا ايضا ويلزم ايضا ان يعاد الزمان السابق ايضا فيلزم ان يكون
للزمان زمان وهذا ايضا خلف فافهم فانه مع توضيحه لطول الرقة لا تعالى لا يخلو الامتياز بعد
بين الشيء ومثله بكون الشيء موجودا سابقا وبكون مثله موجودا لاحقا اذ المفروض
هو انه لا فرق بينهما بوجه من الوجوه نسبة الوجودات بعد واللاحق اليهما على
السوية فليس كون الوجودات بعد له اولى من العكس لانا نقول اذا كان هوية الشيء بكونه
موجودا سابقا لا يكون نسبة الوجودات بعد اليه والى مثله على السوية وكذا هوية
المثل اذا كان بكونه موجودا لاحقا لا يكون نسبة الوجود اللاحق اليهما على السواء
الست اذا قال احدهم تشخص زيد بالتشخص المخصوص به دون غيره تقول لا يتصور ان
يتشخص غيره بهذا التشخص لان المتشخص بهذا التشخص زيد البتة ونشرح ذلك بيانا
فنقول لا شك ان المثلية امر نسبي لا يتحقق الا بالاضافة الى موجود آخر فما لم
يتحقق موجود سابق لم يتحقق المثلية فالموجود الاول لا يتصور فيه المثلية
الا بالنسبة الى موجود آخر لاحق وهذه المثلية لا ينافي تغاير الهوية فتامل تفهم
اقول يمكن دفع التدافع بوجهين الاول ان المراد من كونه متشخصا انه المعنيين
اللذين نقلنا آنفا وما نقله فيه سكره وانما ينبغي ان يكون كل جزء منه متشخصا في
يلزم تبدل التشخص فلا تدافع الثاني انه يجوز ان يكون كلام الشفاء مع من اعتقد كون
الزمان متشخصا قبل الزمان باطلا واما ما ذكره من التوفيق فبعيد اذ في الكلام المنقول عنه

حدوث المثل وانه لا بد من تحقق الاشتباه بينه وبين ما فرض اعادته ثم اقول بعد اللتيا والتي
حاصل ما ذكره هنا في دفع التدافع يرجع الى ان ما ذكره من ان الزمان ليس متشخصا معناه ان ذات
الزمان ليس متشخصة حتى يتبدل التشخص بتبدله وما ذكره من انه متشخص يرجع الى ان الاولية
اللازمة من جهة الزمان الاول مثلا من المشخص فلا تدافع وانت خبير بان الاولية والسبقية
الزماني مترادفان وهو عارض لازم لاجزاء الزمان بل داخل في قوامها فان جزء الزمان الاول
من الزمان انما هو بالاولية التي هي مشخصة وداخلة في قوامه صرح به المحققون في شرح الاشارات
وقد نبه بعض اجلة المحققين ثم نقول ان اريد بكون الاولية من المشخص الاولية المخصوصة
الحاصلة من الزمان المعين كالاول زمان وجود الشخص فيلزم ما لزم من كون ذات الزمان
مشخصا وهو تبدل التشخص بحسب الزمانين وان لم يتخلل بينهما العدم ايضا وان اريد ان
الاولية الحاصلة من مجموع زمان الوجود بالنسبة الى زمان الاعادة هو المشخص فلا يلزم تبدل
التشخص في اوقات بقائه وكذا لا يلزم التبدل على تقدير ان يجعل ذات الزمان المنفصل الذي هو
مجموع زمان وجوده بل لا فرق بينهما في ذلك اصلا وهذا هو الذي نقلنا عن بعض المحققين
وذكر في دفع التدافع وجه لا حاجة الى العدول عن كون الزمان متشخصا كما هو الظاهر الى كون
الاولية الحاصلة منه هي المشخص والى حدوث المثل الغير المذكور في كلام الشيخ فتدبر في الشرح
سلمنا لكن لا نم آه اقول كما ان ما ذكره في الشرح يسقط به المنع الاول بزعمه يسقط به المنع
الثاني ايضا فينبغي ان يؤخر قوله ولو جعل المدعى آه عن المنعين ويقول ولو جعل المدعى
اعادة المعدوم بعينه يسقط المنعان في الشرح ولا نم انه لو امكن عود كل منهما وحده
آه قيل اقول قد عرفت ما به يندفع هذا المنع من ان تكون الشيء في الزمان مما يميزه عن مثله
فلا بد من اعادة الزمان حتى يتحقق الامتياز اقول قد عرفت ايضا ما عليه في الشرح

لان المبدا ما يوجد في زمانه آه قيل اقول اذا كان كون الشيء موجودا ابتدا من مشخصات الشيء و
ومميزه فلا بد في اعادته من جميع صفات الابتدائية فيلزم ان يكون الشيء من حيث كونه معادا مبتدا او
وبالجملة اعادة الشيء بناء على كونه مبتدا الى من مشخصات الشيء ولوازمه فلو اعيد الشيء يلزم اجتماع
المتنافيين اقول الجواب منع كون ذلك من مشخصات الشيء وكونه من مشخصات في الجملة لا ينفع
لان المدعى امتناع اعادة المعدوم بمشخصه لا بجميع خصوصياته ثم لو سلم ان المبتدا
ما يوجد في الزمان الاول سواء كان معادا او لم يكن فنقول غايته انه يلزم كونه مبتدا او معادا
لا لكونه مبتدا من حيث كونه معادا ثم الاولى ان يقول المبتدا ما يوجد في الزمان الاول حتى
لا ينتقض بالحوادث المستانفة في الزمان المعاد انتهى واما على ما ذكره من الصواب
الا ان الصواب ان يقول فيجب ان يعود فيه ذلك الوقت وفيه ما مر فانه لا يلزم على ما
ان يكون مبتدا من حيث انه معاد وعرفت من ذلك تبين ان المنع الذي اورده سابقا غير
الذي ذكره المص الآن انتهى فان قلت مسلمة اقول بل هو ممنوع لجواز ان لا ينحصر نوع
او يكون نوعه منحصرا في شخصه قدس سره ويجاب بان آه قيل اقول وما نقلوه عليك في
الجواب المذكور علم دفع هذه الايرادات اما الايراد الاول فلما ذكرنا من ان المراد بامكان
المثل امكانه بالنظر الى الشيء لا امكان وجوده مجتمعا مع ذلك الشيء حتى يرد عليه المنع
بقوله انما يصح لو امكن آه لان الا امكان وجود المثل مطلقا ثم لانا نقول اخذ الشيء
ما يساوي ذلك الشيء في تمام الماهية والعوارض المشخصة ولا يتميز بينهما الا بالعدد كان
الشيء فلو كان ذلك الشيء ممكنا لكونه يكون مثله ممكنا لانه على ما نقول الوجود
الثاني للمعدوم هو الحاصل منه الشيء في الذهن ان لم يكن ممكنا لم يكن الاعادة ممكنة وان كان
ممكنا فيكون المثل ايضا ممكنا لما عرفت من ان مثل الشيء هو الماهية الموجودة ثانيا فتامل

فتامل واما الايراد الثاني فلما عرفت من ان اعتبار الشيء من مثله الموجود بدله بالاولية و
الثانوية اقول اما دفع الايراد الاول وهو الذي ذكره بقوله فظهر حاله مما نقلوه عليك
من ان عبارة المص في الاستدلال لا تحتمل هذا التوجيه واما دفع الايراد الثاني وهو الذي
اورده قدس سره فقد عرفت وجه دفعه مما مر تفصيلا انتهى انه علم بالضرورة ان تخلل
العدم قيل اقول لو كان المراد باعادة الشيء بعينه اعادته مع جميع عوارضه المشخصة
وخصوصياته فلا شك ان تخلل العدم بين الشيء الواحد بعينه محال ضرورة وان
كان المراد باعادته بعينه اعادته مع جميع عوارضه فالضرورة قاضية بان امتناع
تخلل العدم بين الشيء الواحد بعينه بهذا المعنى ليس ضروريا بل نتصور ذلك التخلل
بان يكون الشيء موجودا بعينه في زمان ثم يكون معدوما في زمان ثان ثم يكون موجودا في
زمان ثالث ثم قال ومن ذلك اورده عليه بعض المحققين من ان التخلل بهذا المعنى
ليس بحقيقة انما هو ان مان العدم بين زماني وجوده بعينه ولا يدفع هذا الايراد و
لا يتم المدعى الا اذا ثبت ان كون الشيء موجودا ابتداء من مشخصات ذلك الشيء ومخصصاته
اذ على ذلك التقدير لو فرض الشيء معادا بعينه لزم ان يكون الشيء باعتبار وجوده
اولا ان وجوده ابتداء سابقا على نفسه وهو محال بالضرورة لا انا قبل من ان معنى
تخلل العدم بين الشيء ونفسه ان يكون عدم مسبوقا وسابقا على الشيء واحد بالشخص الزماني
فانه اذ اجاز الاعادة يكون سابقا على عدمه وهو بعينه مسبوق لذلك العدم
وهو يستلزم كما انه تقدم الشيء على نفسه بالزمان وهو محال بالبداهة وهذا الجواب الذي فانه يستلزم
تقدم الشيء على نفسه بالذات ومن هاهنا تبين ما في قوله ان التخلل بحقيقة انما هو ان مان
العدم بين زماني وجوده بعينه فان تخلل زمان العدم بين زماني وجود شيء واحد بعينه

١٦٤

هذا كتاب شرح حكمة العين للعلامة الفاضل مبارك شاه

يستلزم تخلل العدم بين شيء واحد بعينه بأن يوجد ذلك الشيء سابقا على ذلك العدم وهو بعينه
مسبوقا به فإن قيل لا نم لزوم ذلك بل اللازم تخلل العدم بين وجودي شيء واحد بعينه فالجواب
أن اختلاف الوجود يستلزم اختلاف الذات بداهة فانا نعلم قطعا أن الشيء الواحد لا
يكون له وجودان خارجيان فإن الوجود الخاص لكل شيء هو بعينه في الخارج وإن كان
غيره بحسب الاعتبار إذ نسبة الوجود إلى الماهية ليست كنسبة العوارض التي يجوز تبدلها وعلى
مع انحفاظ وحدة الذات إذ لا وحدة لها إلا باعتبار الوجود ثم على تقدير جواز ذلك لكن
لا فرق بين الماهية والوجود في جواز الإعادة إذ بر وعليكم أن استحالة تقدم الشيء الواحد
على نفسه إنما يلزم إذا كان مغايرا لنفسه بالاعتبار فيجب العوارض الغير المشخصة ولم يتحد
الوجود ولا يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بالذات وإنما يلزم ذلك لو فرض تقدم الشيء على نفسه
بالزمان من غير اعتبار تغاير ولو اعتبارا بالآن يريد أن الشخص الموجود في الزمان سابقا على
نفسه بالزمان ولا يلزم منه محال لأنه من حيث هو في الزمان الثاني مغاير لنفسه من حيث هو في الزمان
الأول صح وههنا تنبيه وهو أن قوله فإن تخلل زمان العدم بين زماني وجود شيء بعينه يستلزم
تخلل العدم بين شيء واحد بعينه بأن يوجد ذلك الشيء بعينه سابقا على ذلك العدم وهو
بعينه مسبوقا به فإنه إن أراد بكون الشيء بعينه سابقا على العدم ومسبوقا بكونه كذلك من
غير تغاير بجهات بعض المشخصة ولو بالعوارض الغير المشخصة فلزوم هذا ممنوع إذ اللازم
من تخلل زمان العدم بين زماني وجود شيء واحد بحسب التشخص ذلك الجواز أن يوجد الشخص
في الحالين واحدا أو يكون عوارضه الغير المشخصة مختلفة وإن أراد كونه كذلك من غير تغاير في
عوارضه المشخصة فلو سلم لكن لا نم استحالته ثم ما ذكره من أن اختلاف الوجود يستلزم
اختلاف الذات إن أريد به أن اختلاف الوجود مطلقا يستلزم اختلاف الذات بالاعتبار فلم

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله فاطر ذوات العقول النورية ومظهر خفيات الاسرار الربوبية المبدع
بنوره المنير تمامات الاجرام العلوية المخرج بعلمه الكامل مكنونات الاجرام السفلية
المحي موات المواد بينابيع الصور النوعية المنير لغوامض العلوم بمصابيح الفكر والروية
والصلوة على المصطفين الكاملين بالنفوس القدسية خصوصا على محمد المبعوث
الى الاسود والاحمر من البرية وعلى آله التابعين للآيات والبينات الجلية فيقول
العلامة ملك المحققين افضل المتأخرين شمس الملة والدين محمد بن مباركشاه البخاري
برد الله مضجعه يقول قد التمس مني بعض اخواني في الدين وشركائي في طلب اليقين الذين لهم
خوض في اقتباس المعارف الالهية والكشف افضل ما ناله قوى البشرية ان اكتب لكتاب
حكمة العين من مصنفات المولى العلامة افضل المتأخرين سلطان المناظرين قدوة
المحققين نجم الملة والدين ابي الحسن علي بن عمر الكاتبي القزويني طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
شرحا يذلل من الالفاظ صعابها ويكشف عن وجوه المعاني المعضلة نقابها مع اشتماله على
الزيادات التي استفدتها من كتب القوم واحتوائه على خلاصة افكار الاواخر ولباب
حكمة الاوائل بقضية يكلح لتكل الفاتر وذهن القاصر فلبثت اقدم رجلا واؤخر اخرى
ومتوقفا الى ان قاطعا ما قاله ان فوز رحمة الله كيف الوصول الى سعادتي وبينا قلل الجبال
دون نهاية حتوف الرجل جاثية وجالي مركب والكف صفر والطريق مخوف الى ان تكرر
ذلك الالتماس منهم فاسعفتهم بموجب ملتمسهم وشرعت في تحريره على سبيل اختصار غير مفض

الى اخلال وتطويل غير منته الى املال معرضا فيه عن الحشو الذي كتب المولى العلامة افضل المحققين سلطان
العلماء العاملين قطب الملة والدين الشيرازي برد الله مضجعه على هذا الكتاب بل جعلته مشيرا
اليها بقولي الحواشي القطبية لكن ليتميز كلامه طاب ثراه عن كلام غيره حفظا للانظار
التي اشار اليها في مواضع غير معدودة بقوله وفيه نظر والحق بانه مجتهد او حق ما يكون من تلك
الانظار والانتظار الذي هو جالب لنتائج الله الهداية والعصمة ملتمسا ممن طلع من ذوي الحكمة
ودرر الانصاف طبعه ان لا يبادر الى انكار ما يقرع سمعه بل عليه ان يمعن النظر ويجانب
الاعتساف ثم يسلك مسلك الاستنكار او ينهج منهج الاعتراف فان بالتحقيق تعلو مراتب الرجال
لا بتقادم الازمنة والآجال واعلم ان الطالب للكمالات اذا لاحظ جماله من صفات الجلال
وسمات الكمال فلا يخلو اما ان يلاحظ كون ذلك من غير ملاحظة استكمال نفسه او يلاحظ كون ذلك مع
ذلك فان كان الاول فلا يخلو اما ان لا يعتبر نسبته الى المخلوقات مبدعة ومكونة ومجددة او يعتبر
نسبته اليها وكل واحد من الاعتبارين ينبعث منه التوجه الى استعظامه بالتسبيح والتمجيد فالمؤلف
رحمه الله افتتح بعد ذكره بسم الله الرحمن الرحيم تبركا وتيمنا بقوله سبحانك اللهم يا واجب الوجود
نظرا الى الاعتبار الاول واردفه بقوله ويا مفيض الخير والجود نظرا الى الاعتبار الثاني وان
كان الثاني فلا يخلو من ان يكون ذلك الاستكمال بحسب القوة النظرية او بحسب القوة العملية
فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون النفس في تلك المرتبة كاملة بالقوة وعلى هذا افتتح بقوله
افض علينا انوار رحمتك ولان تلك القوة مختلفة بحسب الشدة والضعف فهي في اول مرتبتها
للطفل من قوة الكتابة وسطرها كما بين للامي المستعد للتعلم ومنها ما كما بين للقادر
على الكتابة الذي لا يكتب وله ان يكتب متى شاء والقوة المنسوبة للمرتبة الاولى تسمى عقلا هيولانيا
والثانية عقلا بالملكة والثالثة عقلا بالفعل قال انوار بلفظ الجمع واما ان يكون كاملة بالفعل

فنون المعقول لاحاطة بالعقل مشاهدة وتسمى مرتبة النفس بهذه عقلا مستفادا وهي آخر مرتبة ... وعلا
النفس يحمل قوله ويسر لنا الوصول الى كمال معرفتك فان قيل طلب تيسير الوصول الى معرفة الله لا يناسب
هذه المرتبة لان الطلب يكون للمفقود ولا فقد فيها فنقول لا نسلم انه لا يناسبها فانه مجموع على طلبها
كما في المراتب السابقة وان سلم فلا نسلم انه لا فقد فيها اذ غير ... وهو الرتبة ... فانه طلب لكماله
بعد مرتبة العقل المستفاد مرتبتان احديهما مرتبة على التعقيب وهي ان تصير النفس بحيث
تشاهد المعقولات كانها في المفارقة المفيضة اياها كانها فيه وثانيتهما مرتبة محو التعقيب وهو ان تصير
النفس بحيث تتصل بالمفارقة اتصالا عقليا وتلاحظ ذاتها وذاته بلا اعتبار ... فانها فنا
الوصول الى كمال المعرفة الوصول الى احدى هاتين المرتبتين ولما كانت هذه المرتبة مرتبة الانبياء
والصديقين عقب الكلام بذكر الصلوة على افضلهم على ما قال وخصص نبيك محمدا واله بافضل
صلواتك واعظم تحياتك ان رحمتك فان الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن البشر
دعاء وان كان النبي وهو ان يوصف الاستكمال بحسب القوة العملية فانما يحصل ذلك بتزكية الباطن بتخليته عن
الملكات الردية وتحليته بالصفات المرضية وتهذيب الظاهر باستعمال الشرايع الحقة والنواميس
الالهية وعلى ذلك يحمل قوله وبين لنا من الامور ما هو الحق كما هو ... على القلوب
النبي لكونه مستفادا من شريعته فاعلم ايها الاخوان جماعة وفقكم الله واياي انه لما
على حقايق الامور لما فرغوا من تحرير الرسالة المسماة بالعين في علم المنطق التي
سالني الاخوان ان اضيف اليها رسالة في العلمين الاخرين اعني الالهي والطبيعي ...
فاطرين بالخواطر ... مشغولة لم تزده غير فارغة ولا مايلة الى التاليف كتبا ... ترتيب خطاب
اضطرابا ظهرت في الزمان الاني لكثرة تشفعي عليهم ... واظنهم بموجب
مقترحهم وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الحكمية العلمية المذكورة مع اشارات

ان رأيتم فوائده ونبهت على حقائق خلت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن مرتبة على قسمين
الاول في الالهي والثاني في الطبيعي مستعينا بواهب العقول ومتوكلا على مفيض
العدل والخيرات انه خير موفق ومعين لما كان البحث في هذا المختصر مقصورا على بيان بعض
اجزاء الحكمة اراد ان اقدم معنى الحكمة واجزائها على سبيل الاختصار فاقول وبالله التوفيق الحكمة
استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب في نفسه مما ينبغي ان تعمل
من الاعمال وما لا ينبغي لتصير كاملة مضاهية للعالم العقلي وتستعد بذلك للسعادة القصوى
الاخروية بحسب الطاقة البشرية وهي تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها ان تعلقت بالامور
التي الينا ان نعلمها وليس الينا ان نعملها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي
الينا ان نعلمها تسمى حكمة عملية وكل من الحكمتين ينحصر في اقسام ثلثة اما النظرية فلانها
لا تتعلق بامور اما ان لا تفتقر في الخارج الى المادة بشرط الوجود او تفتقر والثاني اما ان لا تفتقر
في الذهن الى المادة بشرط التعقل او تفتقر والاول وهو ما لا تفتقر في الخارج الى المادة بشرط الوجود
هو العلم الالهي ويسمى ... بالعلم الاشرف ايضا لانه وهو العلم الاعلى وهو ان تفتقر في الخارج الى المادة
بشرط الوجود دون التعقل هو الرياضي وهو العلم الاوسط والثالث وهو ان تفتقر في الخارج
بشرط الوجود والتعقل هو الطبيعي وهو العلم الاسفل واما العملية فلان ما يتعلق بها علم
اما ان يتعلق بالتدبير ... بشخص واحد فهو علم الاخلاق والثاني علم تدبير المنزل لانه
كان متعلقا بالانتظام الاجتماع المنزلي وعلم السياسة ان كان متعلقا بالانتظام بالاجتماع المدني ومبادي
هذه الثلثة من جهة الشريعة الالهية وفائدة الحكمة الخلقية ان يعلم الفضائل واقتنائها
لتزكو بها النفس المطمئنة وان يعلم الرذائل وكيفية توقيها لتتطهر عنها النفس وفائدة
المنزلي ان يعلم المشاركة التي ينبغي ان يكون بين اهل منزل واحد لينتظم بها المصلحة المنزلية

الذي بين زوج وزوجة ووالد ومولود ومالك وعبد وفائدة المدنية ان يعلم كيفية المشاركة
التي تقع بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع الانسان والمدنية
قد قسمت الى قسمين الى ما يتعلق بالملك والسلطنة ويسمى علم السياسة والى ما يتعلق
بالنبوة والشريعة ويسمى علم النواميس وكثيرا ما جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة ولذلك
عما قد جعلها ثلثة اقسام لدخول قسمين منها تحت قسم واحد ومنهم من جعل اقسام النظرية
ايضا اربعة بجعل اقسام المعلوم فان المعلوم اما ان يفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود
العيني او لا والاول ان لم يتجرد عنها في الذهن فهو الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني ان
لم يقارنها البتة كواجب الحق والنفوس والعقول فهو الالهي والا فهو العلم الكلي والفلسفة
الاولى كالعلم بالوحدة والكثرة والعلة والمعلول وامثالها مما يعرض للمجردات تارة و
للاجسام اخرى لكن بالعرض لا بالذات اذ لو افتقرت بالذات الى مادة جسمية لما انفكت عنها
لما وصفت المجردات بها ولا مناقشة بين القسمين كما عرفت فهذه جملة اقسام الحكمة ومن
استكمل نفسه بها فقد اوتي خيرا كثيرا والمصنف انما يبحث في هذا الكتاب من قسمي الحكمة النظرية
عن الالهي والطبيعي مع تقديم الالهي على الطبيعي على ما قال القسم الاول في الالهي و
الثاني في الطبيعي وانما قدم لكون المبحوث عنه فيه اشرف واقدم في نفس الامر ولم يبحث عن
الرياضي لانه نبذ من الهندسة كما قال صاحب المشارع والمطارحات من ان الكثرة تبتني على
الامور الموهومة والاعتبارات الذهنية والمهم هو البحث عن الاعيان الموجودات
فبحق ولهذا لم يبالغ الشيخ الرئيس في علم الرياضي كما بالغ في الالهي والطبيعي وفيه مقالات
الاولى في الامور العامة اي الشاملة للمجردات والماديات ومقابلاتها وفيها مباحث البحث
الاول في الوجود والعدم تصور الوجود بديهي والوجود جزء منه وتصور جزء المتصور

المتصور بالبديهة بديهي اذ لو لم يكن بديهيا لتوقف على الغير وما يتوقف عليه الجزء يتوقف
عليه الكل لتوقفه على جزئه فلم يكن بديهيا هف وانما قيد المعلوم بالبديهة بالمتصور لان ما
جزء المتصور به بالبديهة لا يجب ان يكون بديهيا فالوجود بديهي وفيه نظر لانه ان اراد بقوله
تصور وجودي بديهي ان تصور وجوده الخاص به بديهي فهو ممنوع لكونه عين المتنازع
فيه اذ مسلم ذلك وعلى تقدير صحته لا يلزم الوجود المطلق جزء منه لان المقول بالتشكيك
على الشيء لا يكون جزءا له بل خارجا عنه كما سيجيء وان اراد ان العلم بحصول الوجود لي بديهي
فنقول لكن لا يلزم من كون العلم بحصول شيء بديهيا ان يكون العلم بحقيقة ذلك الشيء بديهيا بل
اللازم ان يكون ذلك الشيء متصورا بوجه لا غير وهو لا يقتضي الوجود ما هو متصور بالبداهة
مشترك اي بالاشتراك المعنوي بمعنى ان اطلاق الوجود على الموجودات بمعنى واحد والا اي
وان لم يكن مشتركا بالاشتراك المعنوي على ما ذهب اليه الحكماء والمحققون من المتكلمين بل لفظا
على ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري لزم من زوال اعتقاد الوجود زوال اعتقاد الخصوصيات سواء كان
زوال اعتقاد الخصوصيات باعتبار خصوصية الوجود او بغيره وذلك لانه اذا لم يكن مشتركا
معنى بل لفظا فلا يخلو من ان يكون وجود كل شيء عين ماهيته او يكون زائدا عليها فان كان
مفهوم الوجود لكل ماهية مغايرا لمفهوم وجود الاخرى واياما كان يلزم زوال اعتقاد
الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات اما اذا كان الوجود عين الماهية فظاهر ضرورة زوال
اعتقاد الخصوصية بالجوهرية باعتقاد كونه عرضا واما اذا كان زائدا عليها مختصا بها فلانه
اذا زال الاعتقاد بالمختص به يلزم زوال اعتقاد المختص والا لم يكن مختصا به والتالي باطل
ان يقول على تقدير ان يكون الوجود مشتركا بالاشتراك اللفظي يحتمل ايضا ان يكون الوجود
عينا في الواجب وزائدا في الممكنات وبالعكس فلا يلزم من ابطال جميع الاحتمالات على هذا التقدير

يلزم ان يكون الوجود مفهوما واحدا والقائلون به قائلون بان الوجود عين في الواجب وزائد في
الممكنات فكيف يلزمهم الكشف لا اى على بطلان ذلك وليبطل الحصر الذي في الموجود والمعدوم
ضرورة ان الواقع في مقابلة المعدوم اى في قولنا ان الشئ اما ان يكون موجودا او معدوما
وجود خاص حينئذ اى على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا وذلك لانه بالحقيقة كقولنا
الشئ اما ان يكون سوادا او معدوما ان قلنا ان وجود السواد عين كونه سوادا او كقولنا
الشئ اما ان يكون موجودا بوجود خاص او معدوما ان قلنا ان وجود السواد زائد عليه
ومخالف لوجود غيره ولا يصح انقسامه الى الواجب والممكن لان ما لا يكون مشتركا بين شيئين
لا يصح تقسيمه اليهما ولهذا لا يصح ان يقال الانسان اما شجر او حجر لانا نقول لا نسلم انه لا يكون
مشتركا بين شيئين معنويا لا ينقسم اليهما لان انقسام العين الى مفهوماته مع انه ليس مشتركا
معنويا لان المنقسم الى مفهوماته هو المسمى بالعين وهو مشترك لا معنوي والثاني باطل
اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود جزمنا بوجود ذلك
السبب ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود نزل اعتقاد كونه ممكن الوجود ولا يزول
اعتقاد وجوده او وجود السبب ولقائل ان يقول ان اراد انه لا يزول اعتقاد وجود
السبب المتصف بالامكان على التقدير المذكور فمسلم وان اراد انه لا يزول الاعتقاد
بوجود السبب مطلقا فلا نسلم لكن هذا لا يفيده لان الخصوصية هي السبب الخاص المتصف
بالامكان لا مطلق السبب فاعرفه فاما الثاني فظاهر ان لصحة الحصر الذي في الموجود والمعدوم
وصحة انقسام الوجود الى الواجب والممكن والشرطية الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون وجود كل
ماهية ممكنة زائدا عليها اى على التقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا ويجوز
قيام بعض افراده بنفسه وهو الوجود الواجب فلا يجب زوال الاعتقاد به بزوال اعتقاد

اعتقاد الخصوصيات اما في الاول فلان الاعتقاد باحد المتغايرين لا يجب ان يزول عند
زوال الاعتقاد بالآخر واما على الثاني فلانه لا خصوصية له حتى يزول الاعتقاد به
عند زوال الاعتقاد بتلك الخصوصية وفي توجيهه ان يقال لا نسلم انه لو لم يكن الوجود
مشتركا معنويا لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية لان الوجود المعتقد
ان كان هو الوجود الواجب فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا ويكون الوجود الواجب
قائما بنفسه لا خصوصية له فالاعتقاد به لا يزول بزوال اعتقاد شئ من الخصوصيات
لبرائته عنها وان كان هو الوجود الممكن فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا ويكون
زائدا على ماهيات الممكنات فلا يزول الاعتقاد به بزوال اعتقاد الخصوصية لان الا
عتقاد باحد المتغايرين لا يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر وفيه نظر لان
الاعتقاد باحد المتغايرين يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر اذا كان مختصا
به كالاول بحسب اعتقاده في الجوهر القطعية توجيهه ان يقال لا نسلم زوال اعتقاد الوجود
بزوال اعتقاد الخصوصية لجواز ان يكون بعض الوجود قائما بذاته ونعتقد انه
جوهر مثلا ثم عند زوال اعتقاد الخصوصية وهي الجوهرية في المثال لا يلزم زوال
اعتقاد الوجود الموصوف اذ ليس مختصا بالجوهر فيزول بزواله وفيه نظر لانه انما يصلح
سندا لمنع الشرطية لو كان مراد المستدل من الخصوصيات الخصوصيات مطلقا سواء
كانت مطابقة لما في نفس الامر اولا واما لو كان المراد الخصوصيات التي في نفس الامر فلا يصلح
سندا وهو ظاهر والحق انه على التقرير الاول لا يصلح سندا ايضا لان المعتقد لما اعتقد
الخصوصية جوهرا فيكون الوجود مختصا بالجوهر بحسب اعتقاده فيزول اعتقاد وجود
الجوهر بزوال اعتقاد المختص بالجوهر ولا يخفى ان الاول من النظرين لا يرد على التوجيه

الذي ذكرنا والذي يدل على ان المراد ما ذكرنا لا ما ذكر في الحواشي انه لو قال لا احتمال قبلهم بعض افراده آه

لا اعتبار بقوله ان يكون الى قوله ويجوز على تقدير ان يكون المراد ما في الحواشي فيكون ذكره لغوا فاعلم

ذلك وكذا الثانية اما وكذا الشرطية ثم لان المقابل للعدم كل ماهية هو وجود بالخاص واذا

كان كذلك فقولك الشيء اما ان يكون موجودا او بوجود خاص او معدوما ان كان الشيء اشارة

الى ماهية معينة كالسواد مثلا او بمنزلة قولك الشيء اما ان يكون موجودا باحد الوجودات

المتخالفة في الماهية او معدوما ان لم يكن اشارة الى ماهية معينة بل كان مطلقا والحصار

مورد القسمة في القسمين في كل من المثالين واضح لاستحالة ان لا يكون موجودا بوجوده

الخاص ولا يكون معدوما وان لا يكون موجودا باحد الوجودات المتخالفة في الماهية ولا

يكون معدوما وبهذا ولما ذكره لبطلان التالي الاول وفي بعض النسخ بالى الاولى اي

الشرطية الاولى فضعيف لجواز ان يكون اشتراكه لفظيا فلهذا الا يزول اعتقاد الوجود

بزوال اعتقاد الخصوصية وتوجيهه على ما في الحواشي القطبية ان يقال لا نسلم انه لا يزول

اعتقاد وجوده ان عنيت به الوجود الذي كان ذكره السبب موجودا به سواء كان

عين ماهية او زائدا عليها وكيف ان عنيت به ما يطلق عليه الوجود باشتراك اللفظ

ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم زوال اعتقاد الوجود الذي كان

ذلك السبب موجودا به فالممنوع غير لازم واللازم غير ممنوع ولو جعل الممنوع هو اللازم

منعت الشرطية وبهذا الترديد الذي ذكرناه في نفي التالي علم ايراده على الملازمة بان

يستفيد على التالي وبمنع الملازمة على احد التقديرين ونفي التالي على الاخر بل الاصل

ايراده عليها اقول وذلك بان يقال ان اريد بنفيه اعتقاد الوجود فهو كذلك لزال الوجود

اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية ان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى

وان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب اللفظ

المعنى فالملازمة حقة لكن نفي التالي ممنوع فان الذي يزول فيما ذكرتم في بيان نفي التالي هو

اعتقاد الوجود بحسب اللفظ فالملازمة باطلة اذ على تقدير ان يكون الوجود مشتركا

لفظيا يجوز اطلاق لفظ الوجود على ماهية خصوصية كانت حادثة او زائلة لكن

في كل منهما بمعنى آخر كالعين فاعلم ذلك فانه مع وضوحه دقيق وعلم منه ان ما ذكر في

ضعف بطلان التالي الشرطية الاولى ضعيف بطلان تالي الشرطية الثانية وهو قوله لما

صح انقسامه الى الواجب والممكن بان يقال يجوز ان يكون صحة تقسيم الوجود الى الواجب

والممكن لكونه مشتركا اشتراكا لفظيا وتوجيهه ان يقال ان عنيت بعدم الانقسام

في قولك لو لم يكن مشتركا لما صح انقسامه الى الواجب والممكن عدم انقسامه بحسب المعنى فالشرطية

مسلمة لكن نفي التالي ممنوع لان الوجود انما ينقسم اليهما بحسب المعنى ان لو كان مشتركا معنويا

بينهما وهو محل النزاع الا فيه وان عنيت به عدم الانقسام بحسب اللفظ فالشرطية ممنوعة لان

عند القائل باطلاق لفظ الوجود عليهما باشتراك اللفظي يجوز انقسامه اليهما

على معنى انه يصح ان يطلق عليهما لكن في كل واحد منهما بمعنى آخر كالعين وفي الحواشي

القطبية توجيهه ان يقال لا نسلم صحة انقسام الوجود الى الواجب والممكن ان اردت

بالوجود الوجود الذي ليس مشتركا لفظا ولا معنى وسلم ان اردت به الوجود الذي

ليس مشتركا معنى فقط ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم عدم صحة انقسام

الوجود الذي لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى فاللازم غير ممنوع والممنوع غير لازم

وفيه نظر والاولى ان يقال ان اردت بالوجود الذي صح انقسامه الى الواجب والممكن

ما يصدق عليه الوجود فالملازمة ممنوعة وان اردت غيره فنمنع التالي ثم اقول التقرير هو

ان اللازم عدم صحة انقسام الوجود الذي لا يكون مشتركا معنى لا ما لا يكون مشتركا

لا لفظا ولا معنى على ما يظهر بالتأمل فاما قوله والاولى في تحاصيله ماخوذ من توجيه كلام المصنف
والاولى ان يقال الوجود الخارجي عبارة عن كون الشيء في الاعيان والوجود الذهني
عبارة عن كون الشيء في الاذهان والوجود المطلق هو مطلق الكون وفي حواشي
القطبية هذا التعريف بناء على كونه بديهيا وفيه نظر ولا شك ان الموجودات بأسرها
في هذا المعنى اي كون الشيء في الاعيان ولقائل ان يقول سلمنا ان الموجودات بأسرها
مشتركة في كونها في الاعيان لكن لم قلتم ان اطلاق الكون في الاعيان عليها بمعنى واحد لم
لا يجوز ان يكون الاشتراك فيه كالاشتراك في مفهوم العين فيها لا بد له من دليل وهو ان الوجود
المطلق خارجيا كان او ذهنيا على ما في الحواشي القطبية وفيه نظر ليس نفس الماهية الممكنة خلافا
لابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري اذ عندهما ان وجود كل شيء هو عين حقيقته
ولا داخلا فيها والا لكان تعقل كل ماهية هو عين تعقل وجوده وذلك على تقدير ان يكون الوجود
نفس الماهية الممكنة او مستلزما لتعقله وذلك على تقدير ان يكون داخلا فيها لاستلزام تعقل
الكل تعقل الجزء والتالي باطل لانا قد نتعقل المثلث مع الشك في وجوده الخارجي
والذهني لا يقال يمتنع الشك في الوجود الذهني لامتناع تصور المثلث مع الذهول
عن تصوره لانا لا نمنع ذلك فانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بالعلم به لغاية في العقول
انا اردنا ان الوجود ليس نفس شيء من الماهيات الممكنة ولا داخلا في شيء منها فنقيضه انه
نفس بعضها او جزؤه ولا يلزم منه ذلك اذ يجوز تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجوده
او مستلزما لتعقله بل اللازم ان تعقل بعضها هو عين تعقل وجوده او مستلزما له
نفيه عن وانا اردنا انه ليس نفس بعضها ولا داخلا فيها فذلك على تقدير صحته لا يثبت دليله
للحكماء وهو ان الوجود زائد على الماهية الممكنة هو في الحواشي القطبية وفيه نظر لانه انما يتم لو قال

قال انا نعقل مع عدم تعقل وجوده وهو خ والاولى ان يقال لحمل المثلث على المتصور
دون الوجود لتوقفه لكن هذا انما يدل على ان الوجود ليس نفس المثلث ولا يدل على انه
ليس جزء لانه انما يدل عليه لو كان كل جزء محمولا والواقع خلافه واقول وفيه نظر لان
حمل المثلث على المتصور دون الوجود يدل على انه غيره في الذهن دون الخارج وهو
النزاع فيه فلما كان ان الوجود ليس نفس الماهية الممكنة ولا داخلا فيها والا لما كان ضم اليها
اي ضم الوجود الى الماهية مانعا من صدق ما هو صادق عليها وفي الحواشي القطبية فيه
نظر لان هذا انما يصح ان لو صدق قولنا كل ما صدق على امر صدق عليه في الخارج
نفسه او جزؤه وهو ح والمستنظر والتالي باطل لان السواد يصدق عليه انه قابل
للوجود والعدم والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك وفيه نظر لانه ان اراد
ان نفس السواد الذي ضم اليه الوجود لا يصدق عليه ذلك فممنوع فانه قابل للوجود المضموم
اليه والعدم اليه والا لا وجه ضم الوجود اليه من الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي
وفي ده خا وان اراد ان المجموع من السواد والوجود المضموم اليه لا يصدق عليه ذلك المجموع
لكن لا نم ان المنع ح ما هو اللازم على ما مر منه ان ذلك غير لازم والاولى ان يستفسر عن
التالي ويمنع الشرطية على احد التقديرين ويمنع التالي على الاخر وذلك بان يقال ان
اردتم بطلان المنع ح ان اردتم انه ح يجب ان يصدق على نفس السواد عند ضم الوجود اليها
ما يصدق عليها قبل ضمه اليها فلو سلم لكن لا نم ان اللازم منتف وان اردتم انه يجب
ان يصدق على الماهية المضموم اليها الوجود اي على المجموع ما يصدق على نفس الماهية
قبل الضم فاللزوم ممنوع والمستند خالا يقال الذي نافيه الشيء الاول والاول لازم منتف لان الماهية
قبل ضم الوجود اليها لا يصدق على نفسها انها مستعدة للوجود لان استعدادها

يصدق عليها انها مستعدة للوجود والعدم والماهية عند ضم الوجود اليها ح

لا يصدق عليها انها مستعدة للوجود
والعدم لانه مستعدا لها للوجود

للوجود يقتضي ضم العدم اليها والتقدير خلافه لانا نقول الماهية قبل ضم الوجود تقتضي
كونها معدومة واستعدادها للعدم يقتضي كونها موجودة فلو كانت مستعدة للوجود
والعدم معا لكانت موجودة معدومة معا هف ولانه لو كان داخلا في الماهيات
الممكنة بل في الموجودات باسرها على ما يدل عليه قوله بعد ذلك بسطر ولكان امتياز
الواجب عن الممكن بفصل مقوم لكان اعم الذاتيات اذ لا ذاتي اعم منه لكونه مشتركا بناء على
ان الوجود معلوم مشترك بين الموجودات فكان جنسا فامتياز الانواع الداخلة
فيه بعضها عن البعض بفصول موجودة لاستحالة تقوم النوع الموجود بالامر العدمي
متميزة عن الانواع بفصول او لدخول الجنس في طبيعة الفصول موجودة لاستحالة
تقوم الموجود بالمعدوم ويلزم الى غير نهاية فيلزم تركيب الماهية من امور غير متناهية
وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه ان اراد بالفصول الموجودة ما يكون الوجود داخلا
فيها فممنوع وان اراد بها ما يصدق عليها انها موجودة فمسلم لكن لا نم احتياجها
الى فصول اخر يميزها عن الانواع وانما كان يحتاج اليها لو لزم من صدق الموجود عليها
دخول الوجود فيها وهو غير لازم هذا اذا كان المدعى انه لا يكون جنسا لجميع الماهيات
الممكنة اما لو كان المدعى انه ليس جنسا لبعضها لم يتم هذا الدليل لانا سلمنا ان الوجود
مشترك اقول وعلى تقدير ان يكون المدعى ان الوجود ليس جنسا لجميع الماهيات الممكنة
يحتمل ان يكون صدق نقيضه بان يكون الوجود جزءا للماهية الممكنة فقط وعلى هذا ان لا يلزم
ان يكون جنسا لان الجنس يجب ان يكون ذاتيا لمختلفين وفي قوله لو كان المدعى انه ليس جنسا
لبعضها لم يتم هذا الدليل ان سلم ان الوجود مشترك نظر لانه على تقدير ان يكون
الوجود جنسا لا يلزم ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك بينها وهو ممنوع

وهو محال ولقائل ان يجيب عنه بان الاثر الذي هو الماهيات المتخالفة اذا كان فردا سواء كان جنسا
ام لا كان الامتياز اليه بالذاتي فذلك الجزء المميز لها واجب ان يكون موجودا فيكون الوجود
داخلا فيه ويتسلسل وكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم وفي الحواشي القطبية
لاشتراك الوجود بينهما وفيه نظر لان المشترك بين الشيئين قد يكون ذاتيا لاحدهما عرضيا
للاخر فيكون في الواجب كذلك وانه فيها ذلك كما لو ان الطبيعي امتياز الواجب لذاته
عن سائر الموجودات الممكنة التي الوجود داخل فيها بامر عدمي عارض له وهو انه
يلزم ذلك الوجود غير عارض لشيء من الماهيات فيه نظر لان الامر العدمي العارض له الذي
يميزه عن الممكن عدم دخول الوجود في ماهيته واما عدم عروض الوجود للماهيات
الممكنة فهو امر عدمي مميز للممكن عن الواجب وهو غير عارض له والصواب هو كون ذلك
الوجود غير داخل في ماهيته وانه فيها اما بين الواجب وحينئذ لا فصل مقوم لو كان
اشتراك الواجب والممكن في الوجود اشتراكا نوعيا لا جنسيا ونوعيا لكون الوجود معقولا بالتشكيك
ولا يخفى ما في كلامه وفيه نظر لان الكلام في الوجود الخاص لا المطلق وهو غير معقول
بالتشكيك ثم اقول لو جعل مرجع الضمير في قوله ولانه لو كان داخلا فيها الموجودات باسرها
لا الماهيات الممكنة لم يتوجه عليه ذلك وليس في ذلك محذور بل دفع المحذور فالواجب حمله
عليه على انا نقول على تقدير كون الضمير راجعا الى الماهية الممكنة يمكن توجيه الكلام بحمله
فساده بحيث لا يخفى الظهور وهو انه لا يقال على تقدير ان يكون الوجود داخلا في الماهيات
لا يجوز ان يكون اقتضاء طبيعته من حيث هي هي الدخول والا لكان داخلا فيها
فيكون اقتضاؤها الدخول فيها بما وجد وجد داخلا فيكون داخلا في الواجب وكان
امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم لان الاشتراك الذاتي يستدعي الامتياز الذاتي هذا

بمعنى انه يختلف فيه حتى يكون موجبا كما ظاهر او هو ان الوجود الكلي المطلق المقول بالتشكيك
لعدم صحته بل الوجود الخاص الذي هو معروض في الذهن لنفس حقيقة واجب الوجود خلافا
للمعتزلة والجمهور من الاشاعرة والاتحاد اصلا فيهما او خارجا عنها والاول يستدعي التركيب
والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية وكل ممكن لا بد له من علة وعلته ان كانت
تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة بوجودها على المعلول
بالوجود فيكون الماهية موجودة مرتين بالوجودات بعينه والاول باطل على الاصح وهو
محال وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب منفصل وما كان
كذلك كان مفتقرا في وجوده الى سبب منفصل لا يكون واجبا لذاته وهو خلاف لكن منع
وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي هي علة له من غير
اعتبار وجودها او عدمها كما في القابل وتوجيهه ان يقال لا نم ان علته اذا كانت تلك
الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود قوله لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود قلنا
لا نم فالمستند ان الماهيات الممكنة علة قابلة لوجوداتها مع انها ليست متقدمة عليها بالوجود
فظهر ان ذلك نقض تفصيلي لا اجمالي فليس كما زعم بعضهم منقول العلامة اذ نا في المقدمة
وبه تقدم العلة المفيدة اي للوجود بالوجود ضروري لان المفيد للوجود لا بد ان
يكون له وجود فيفيد غيره الوجود وفيه نظر لانا لا نم مطلقا بل المفيد للوجود الذي
لا يكون وجوده من ذاته بل من غيره يجب ان يكون متقدما عليه بالوجود اما الماهية التي
يكون وجودها من ذاتها ويكون مقتضية للوجود فلم لا يجوز ان لا يتقدم على الوجود
بالوجود لا يقال لما كانت تلك الماهية علة قابلة لذلك الوجود فلم يكن علة فاعلة
له لامتناع كون الواحد شيئا البسيط قابلا وفاعلا لشيء واحد معا لان استحالة ذلك

ذلك لم لا يجوز ان يكون بخلاف القابل ان الوجود لقوله فانه يستفيد الوجود والمستفيد للوجود
يمتنع ان يكون موجودا لامتناع تحصيل الحاصل واذا كان العلم بها ذا تامة في المقدمة
ضروريا بالمنع لا يستحق الجواب لا يقال على سبيل المعارضة الوجود من حيث
وجود يقتضي اللاتجرد اما العروض والا لكان مقتضيا للتجرد ان لعدم العروض وكل
مقتضى لشيء منها الاول ان اقتضاه التجرد يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا
ايضا غير عارض وعندكم وجود الممكنات غير مجرد هف والثاني ان عدم اقتضائه شيئا منهما
افتقار ان يقتضي افتقار واجب الوجود في تجرده الذي عدم عروضه وجوده الى سبب
منفصل وفي لزومه العطية وفيه نظر لجواز ان يكون هو كونه وجود الواجب اقول و
لا يعترض عليه بان كونه وجود الواجب اما اضافي وحقيقته في العقل فقط فلا يجوز ان يكون
علة للتجرد في الخارج لان المراد ان التجرد صفة من صفات وجوده في نفس العقل وانصاف
الموصوف بصفة ربما يكون لكونه ذلك الموصوف لا لامر مغاير وهو كلام صحيح واذا كان
الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد يكون وجود الواجب غير مجرد وهو المط
لان وجوده معقول لان الوجود بديهي التصور وحقيقته غير معقولة وفاقا
فوجوده غير حقيقته لان ما هو معقول غير ما هو غير معقول واذا كان وجوده مغايرا
لحقيقته كان زائدا عليها لامتناع دخوله في حقيقته ولان وجوده لو كان عين
حقيقته لما كان له وجوده واجبا لان الوجوب امر اضافي لا يعقل الا بين
الاثنين واذا كان كذلك استحال ان يعرض لوجوده الواجب الوجوب على تقدير كونه
عين حقيقته اذ ليس هناك شيئ في ثبوت الوجود والثاني باطل لانا نختار الاول بان
التجرد اي عدم العروض معلوم فلا يفتقر الى سبب وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان لا يكون

الوجود من حيث هو هو مقتضيا لشيء من قوله فذلك يقتضي افتقار الواجب الوجود في تجرده
ووجوده الى سبب منفصل قلت لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك
وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه ممكن فلا بد له من سبب القبول ولا يعترض عليه بانا لا نم انه ممكن
لانه لا بد له من سبب بل الممكن العدمي لا بد له ايضا من سبب وهو عدم سبب وجوده فان عدم العلة
علة لعدم المعلول ولا بان تجرده ووجوده واجب عند الخصم لا انه ممكن لان اتصافه به ابدا
الموهوم واجب لانا نمنع ان يكون الممكن في نفسه واجبا لحصول الغير وعلى التنزل بانا لا نم ان
وجوده معقول بل المعقول الوجود من حيث هو وجود الذي هو لازم لوجوده
الخاص الذي هو عين حقيقته وتعقل اللازم لا يقتضي تعقل الملزوم بالحقيقة
وعن الثالثة لا نم عروض الوجوب بل الوجوب عين ماهيته كما نبرهن عليه وفيه
نظر لان نفس الوجوب بالضرورة ليس نفس الوجود لصحة قولنا وجوده واجب فكيف يتصور ان
يكون عين ماهيته واما الدليل الذي ذكره على ان الوجوب عين ماهيته فهو مدخول كما سيجيء
اعلم ان اللفظ الواحد قد يقع بمعنى واحد على اشياء مختلفة بالتشكيك اي على الاختلاف
اما بالتقدم والتاخر كوقوع لفظ المتصل على الجسم والمقدار واما بالاولوية وعدمها
كوقوع لفظ الواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم لكن من جهة كونه واحدا واما
بالشدة والضعف كوقوع الابيض على الثلج والعاج والوجود جامع لجميع هذه الا
ختلافات فانه يقع على العلة والمعلول بالتقدم والتاخر وعلى الجوهر والعرض بالاولوية
وعدمها وعلى القار وغير القار كما في السواد والحركة بالشدة والضعف بل على الواجب
والممكن بالوجوه الثلثة لكونه مبداء لكل ما بعده من الموجودات والمعنى الواحد
المقول على اشياء مختلفة لا على السواء امتنع ان يكون ماهية تلك الاشياء او جزءا منها لان
عين

لان الماهية المشتركة بين الاشياء واجزائها لا يختلف بالنسبة اليها بل يكون بهوامر خارجة
عارضا لها فحينئذ الوجود المقول عليها بالتشكيك خارج عنها عارضا لها في
الذهن لا في الخارج لامتناع ان يكون الواجب قابلا وفاعلا ولا يلزم من
ذلك ان يكون وجود الواجب انه مساويا في الحقيقة لوجود الممكنات لان الامور
المختلفة بالحقيقة جاز اشتراكها في لازم خارجي واليه اشار بقوله ولك ان تعلم
ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقة واجب الوجود بناء على ان وجوده
هو عين حقيقته اذ الوجود لا يطلق على الحقيقة من حيث هي حقيقته
بل ان اطلق فانما يطلق من حيث يوجد وجوده وعلى سائر الموجودات الممكنة
بالتشكيك فان بذلك ينحل لك كثير من الشبه منها الشبه الاولى من الثلثة المذكورة
انفا وذلك لانه ان عني بالوجود في قوله الوجود من حيث هو لا يقتضي اللاتجرد
الوجود المقول بالتشكيك او وجود الممكنات اخترنا انه يقتضي اللاتجرد
وقوله لو كان كذلك لزم ان يكون وجود الواجب ايضا كذلك قلنا لا نم فانما
يلزم ذلك ان لو كان وجوده في مساويا للوجود المقول بالتشكيك او لوجود
الممكنات في الحقيقة وذلك ممنوع وان عني به وجود الواجب انه اخترنا انه يقتضي
التجرد وقوله لو كان كذلك لزم ان يكون وجود الممكنات ايضا كذلك قلنا لا نم فالمستند
ما مر هكذا ذكره المص في شرح المحصل لا يقال على تقدير ان يكون الوجود المقول بالتشكيك
مقتضيا للاتجرد يلزم لا تجرد وجود الواجب لان اللاتجرد اذا كان من لوازم
الوجود المطلق اللازم لوجوده الخاص كان لازما لوجوده الخاص لانا نقول
من الراسي ان عني بالوجود المجرد الوجود المقول بالتشكيك فلا نم انه يقتضي

اللاتجرد قوله والا لكان مقتضيا للتجرد او غير مقتض لشيء منهما قلنا اخترنا الثاني قوله
يلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان
الوجود المقول بالتشكيك هو الوجود المجرد وليس كذلك اذ المجرد هو الوجود
الخاص لا المطلق ولا امتناع في اقتضاء الخاص لما لا يقتضيه العام وان عني به وجود
الممكنات نختار انه يقتضي اللاتجرد وان عني به وجود الواجب نختار انه يقتضي التجرد ومنها
الشبهة الثانية من الثلثة لان قوله ثم الصغرى وجوده معقول ان عني به الوجود
المطلق الواقع بالتشكيك فمسلم ولا يلزم منه ان يكون حقيقته مغايرة لذلك الوجود
والحكماء قائلون وان عني به الوجود الخاص فممنوع فان منهم من يعتقد ان حقيقته غير معلومة
وهي عندهم هذا الوجود فكيف يسلم انه معلوم واعلم ان العقلاء اختلفوا في الوجود
الذهني فاثبته الحكماء ونفاه المتكلمون والخلاف انما نشأ من اختلافهم في تفسير العلم
فانه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة المعلوم في الذهن لزمهم القول
بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم
او صفة حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية الموجبة لهذه النسبة انكروه
واحتج المؤلف على ما ذهب اليه الحكماء بقوله واعلم انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج
ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا
لان ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء واذ ليست في الاعيان فهي في الاذهان فثبت
القول بالوجود الذهني وفيه نظر لان اللازم من قولكم ثبوت الصفة للشيء فرع
ثبوت ذلك الشيء كون تلك الامور ثابتة ولا يلزم من الثبوت الوجود حتى يلزم من
عدم وجودها في الاعيان وجودها في الاذهان والا انه يصدق على المعدوم المطلق

المطلق انه مقابل للموجود مع انه لا وجود له لا في الذهن ولا في الخارج والا لان ثبوت
الوجود الذي هو صفة وجودية للماهية يستدعي كون الماهية موجودة قبل ذلك
والا لزم ان يكون لها قبل وجودها وجود لا الى نهاية لانا نجيب عن الاول بان الثبوت
هو الوجود ومن قال بان الثابت قد لا يكون موجودا فمبني على بطلان قوله على انا نخص
بالوجود ونقول وجود الصفة للشيء فرع وجود ذلك الشيء واذ ليس موجودا في
الاعيان وعن الثاني بانا لا نم ان الحكم بالمقابلة حكم بامر ثبوتي لان معناه عدم الاجتماع
وان سلمنا فلا نم انه لا وجود له في الاذهان بل له وجود فيه كما سيذكره المص وعن الثالث
بان المدعي ان المحكوم عليه بالصفة الوجودية التي هي غير الوجود يجب ان يكون موجودا قبلها
ذكره الامام والاولى ان يقال ان المدعى ان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون
موجودا سواء كان مع تلك الصفة او قبلها وعلى هذا فلا شك في ان الماهية المحكوم
عليها بالوجود انها موجودة بل لان قوله واذ ليست في الاعيان يتناقض بقوله فهي في الا
ذهان اذ كل ما هو موجود في الاذهان فهو موجود في الاعيان ويكون الاعتراض في ذلك
ولما ذكره افضل المتأخرين من ان الاحكام الثبوتية التي استدل بها على ثبوتها ان
اريد بها الثبوت الخارجي فهو باطل لان المحكوم عليه بالوجود الخارجي يجب ان يكون موجودا
في الخارج فيبطل الاستدلال على الوجود الذهني وان اريد بها الثبوت الذهني كان استدلالا
بالشيء على نفسه ان عطف على قوله انا نتصور امورا واعلم انا نتصور المفاهيم
الكلية لا وجود لها الا في الاذهان اذ لها وجود بالضرورة وليس في الاعيان اذ كل موجود
في الاعيان فهو متشخص ولا شيء من المتشخص بكلي فلا شيء من الكلي بموجود في الاعيان ولا بعض
ذلك بان المفاهيم الكلية لا وجود لها الا في الاعيان اذ لها وجود وليس في الاذهان اذ كل

موجود في الذهن ليس هو صورة شخصية للنفس متخصصة ولا شك ان ما هو صورة متخصصة بالنفس متخصصة

بكلي لانا لا نم انه لا شك ان ما هو صورة شخصية للنفس متخصصة بكلي لانا لا نعني بكون الشي كليا الا

مطابقته لما في الخارج واعتبر من اشخاصه والصورة الذهنية كذلك بخلاف الموجود في الخارج

فانه لا يكون مطابقا لشي من الاشياء اصلا ضرورة هكذا قيل وفيه نظر لان بعض الجزئيات

قد يكون مطابقا للبعض والحق ان الكلية الطبيعية باعتبار انها ذات مثالية ليست متأصلة

في الوجود ليس بها قائمة بنفسها بل هي مثال اصطلحه لما وقع او سيقع فمن حيث انها مثال

او ركي لامر خارجي او لما هو بصدد الوجود يصح مطابقتها الكثرة فتسمى كلية لا باعتبار

مطابقتها الكثيرين فقط ولا لكونها مع ذلك غير متخصصة اذ لها تخصص بامور لحصولها في

الذهن وعدم الاشارة اليها وكونها لا يقبل الانقسام ولا وضع لها ونحو ذلك بخلاف الامر الخارجي

فان ذاته ليست مثالا لشي اخر وهو مناط الاتحاد لو حصلت الحرارة والبرودة الكليتان في الذهن

لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا عند حصولهما فيه لانا لا نعني

بالحار الا ما حصلت الحرارة فيه وكذلك البارد لانا لا نم تحقق التضاد بين الامور

الكلية لعدم تعاقبها على موضوع واحد ولا نم ان الحرارة والبرودة الكليتين لو حصلتا

في الذهن يلزم ان يكون الذهن حارا وباردا معا وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل فيه بعينهما

ولكن ليس كذلك بل الحاصل صورتهما وشبحهما ولا نم ان صورتيهما يقتضيان الحرارة والبرودة في

محلهما واليه اشار بقوله ولا نم اقتضاء الصورة الذهنية للحرارة والبرودة قال الامام مجيبا

عن هذا المنع ان صورة الحرارة في الذهن وشبحها ان كانت هي الحرارة بعينها فالاشكال باق

والا بطل القول بحصول الحرارة في الذهن والمفروض ذلك وهو ضعيف لانا لا نم ان المفروض

ذلك بل المفروض ان صورة الحرارة حاصلة فيه لا نفسها صورة الحرارة ان كانت هي بعينها عاد

الاشكال وان كانت غيرها لم يلزم من ادراكنا الحرارة ادراك الحرارة واذا

كان عبارة عن حصول صورتها في الذهن فعند حصولها يجب الحرارة هو ركيك منا

اقتضاء الصورة الذهنية للحرارة والبرودة لكن لا نم ان الذهن قابل لهما اذ لا بد

من العلة القابلية في حصول الاثر كما لا بد من العلة الفاعلية واليه اشار بقوله

وقبول الذهن لهما ولا نم قبول الذهن لهما وللقائل ان يقول لا نم انا نتصور

امورا لا وجود لها في الخارج بل كل ما نتصوره فله صورة موجودة قائمة بنفسها

قال المصنف في شرح الملخص فان افلاطون ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص

باق ازلي ابدي من الموجودات الغائبة عنا وكيف وقد ذهب اليه الحكماء فانهم

اتفقوا على ان جميع الاشياء مرتسمة في عقل الفعال ثم قال ان هذا المنع مكابرة لانا

نعلم بالضرورة انا نتصور الامور الممتنعة الوجود في الخارج فكيف يكون منعه والمثل

التي نقل عن افلاطون وجودها غير معلوم فان ارسطو ذكر ادلة كثيرة لابطالها

وعلى تقدير صحة وجودها فهي انما تكون في طبائع الانواع الممكنة الوجود لا في كل

طبيعة ممتنعة الوجود كانت او ممكنة فان العاقل كيف يقول ان شخص الطبيعة

التي امتنع وجودها في الخارج موجودة في الخارج ازليا وابديا هذا ما قال المصنف وغيره

في هذا الموضع وينبغي ان يعلم ان افلاطون والموبذ لم يذهب الى ان كل ما نتصور فله

صورة موجودة قائمة بنفسها بل الى ان الصورة المرئية في المرايا وغيرها من الاجسام

الصيقلة والصور المتخيلة وامثالها صور موجودة قائمة بنفسها اذ لو كانت

الصورة في المرآة لما اختلف رؤية الشي فيها باختلاف مواضع نظرنا اليها فانا

الصفات الثابتة في الجسم كالسواد وغيره لا تختلف رؤيتنا لها باختلاف مواضع نظرنا

البالغ في الحكمة على ما شهد به التجربة فليس في المرآت ولا في الهواء لانه شفاف لا ينطبع فيه شيء
مع انا نرى عند نظرنا في المرآت ما هو اعظم من الهواء كالسماء وليس لها صور نراها بعينها
على ان ينعطف الشعاع من المرآت الى وجهك والى كل ما هو بينه خلاف جهة المرآت
فان القول بالشعاع باطل من وجوه كثيرة وبعضها مذكور في هذا الكتاب بل هي صور جسمانية
موجودة في عالم متوسط بين عالمي العقل والحس يسمى بالعالم المثالي فهي قائمة بذاتها
معلقة لا في مكان ومحل وقد يعبر لهذه الصور المعلقة لا في مكان ومحل فهذه الصور
المرآت مظاهرها المرآت وصور الخيال مظاهرها التخيل وكذا الحس المشترك وغيره من القوى الجسمانية
لامتناع انطباع الكبير في الصغير واما الماهيات الكلية العقلية سيما اذا كانت من
الطبائع المتسقة فلم يثبت الحكماء لها صورة قائمة بنفسها موجودة في عالم الحس او المثال
او العقل وتلك الصورة المعلقة ليست مثل افلاطون كما زعم فان هذه مثل ثابتة في عالم
الاشباح ومثل افلاطون عقول مجردة مدبرة للانواع الجسمانية فانه ذهب الى ان لكل نوع جسماني
من الافلاك والكواكب والبسائط العنصرية ومركباتها ربا هو نور مجرد عن المادة قائم بذاته
معتن له وحافظا اياه وهو المنمي والغاذي والمولد في النبات والحيوان والانسان [illegible]
صدور هذه الافعال المختلفة في النبات والحيوان عن قوة بسيطة لا شعور لها ولا يمكن
عن النفس والا لكان لنا شعور بها في جميع هذه الافعال لهذا الارباب اليه اشار [illegible]
بان لكل نوع ملكا حتى قال ان لكل قطرة من المطر نزل معها ملك وتلك الارباب النورية
هي المثل الافلاطونية والمثال وان كثر استعماله في نوع المادة وهو الصنم حتى كانه
اختص به فانما استعمل في رب النوع لان كلا منهما في الحقيقة مثال للآخر من وجه فكما ان
الصنم مثال لرب الصنم في عالم الحس فكذا رب الصنم مثال للصنم في عالم العقل

العقل ولهذا اشتهر ارباب الصنم بالمثل وافلاطون لما شنع ذلك ليعلم انما نقلتم افلاطون
وغيره من الحكماء الكبار اولي الايدي والابصار ليس مطلقا بقا لما ذهبوا اليه وما رد
عليهم وان كان متوجها على ظاهر اقاويلهم يتوجه على مقاصدهم فان ظاهر كلامهم مرموز
ولا رد على الرموز وقد ذكر هذا الكلام بعينه سوبانوس في مناقضة ارسطو الا
فلاطون والموجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن من الموجودات الخارجية
وكل ما يوجد في موجود في الخارج يوجد موجود في الخارج فعلى هذا لا ينقسم الوجود الى
ذهني وخارجي بان يختص الوجود الذهني دون الخارجي في صورة بل لكل وجود
في الحقيقة وجود خارجي الا ان الماهيات كالانسان والشجر والحجر تارة توجد قائمة بنفسها
وتارة توجد في النفس والاول يسمى بالوجود العيني والثاني الوجود الذهني وان كان
كل منها وجودا عينيا قيل لو صح هذا لزم ان يكون الممتنعات موجودة في الخارج لحصول
وجودها في الذهن عند تصورها قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل عند
تصورها هي بعينها وليس كذلك بل صورها على معنى انه يحصل فيها صورة مطابقة
لها في الذهن بحيث لو وجدت في الخارج كان قائمة بنفسها لكانت هي بعينها لا الاشكال
الاعراض غير قائمة بنفسها القيام بمحالها فيلزم ان لا يكون من القسم الاول لما صلا
لان المراد بقيامها بنفسها عدم القيام بالنفس وما لا يقوم بالنفس قد يقوم بغيرها
والموجود خير والمعدوم شر هذه مقدمة مشهورة وما يحتاج الى حجة بل قنعوا فيها بالمثال
وقالوا القتل ليس بشر من حيث ان القاتل كان قادرا عليه لا من حيث ان الآلة كانت
قاطعة ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلا للقطع بل من حيث انه ازال الحيوة
عن ذلك الشخص وهو قبيح عدمي وباقي القيود الوجودية خيرات هذا ما غنى عن الشرح

الا ان الامام ذكر في شرح الاشارات قد اشتهر بين الحكماء ان الخير هو الوجود والشر هو العدم
اعترض عليه بانه يقال ان كان مرادهم تفسير لفظ الخير بالوجود والشر بالعدم فلا حاجة الى الاستدلال
الذي ذكروه وان كان مرادهم الحكم على الخير بانه وجود وعلى الشر بانه عدم فذلك انما يتاتى
لهم بعد تصور ماهية الخير والشر وانهم لم يتصوروها فلم يتات القول بل على مجرد المثال والمثال
لا يصحح القاعدة الكلية واجيب عنه انهم ارادوا حمل العدم على الشر وقوله فلا يتاتى
ذلك الا بعد تصوره قلنا نعم لكن بوجه ما وهو متصور بوجه ما غير انهم انما يتطرقون
في وجوه استعمالات الجمهور لفظ الشر ويخصصون ما به يدخل فيه هذا المعنى بالذات مع السبب
بالعرض ليتحقق ماهيته ممتازة عن غيرها فيتتبع مدلولات هذا اللفظ واستقروا وجوه
استعمالاته ثم حكموا على ان الشر ماهيته عدم وجود او عدم كمال لموجود من حيث انه كذلك
العدم غير لائق به او غير موثر عنده ولا يخفى ان البحث عن ماهية الشيء على هذا الوجه
ولئن سلم الا لمحصل غاية ما في الباب انه مبني على معرفة وجوه الاستعمالات التي لا تطرد
البحث الثالث المعدوم اي المعدوم الممكن الوجود ليس بشيء لانه محل الخلاف اولا
خلافا فيه ان المعدوم الخ وهو المراد من المنفي ليس بشيء اي لا يثبت الماهيات الممكنة متقررة
في الخارج عارية عن صفة الوجود والامكان لما كونها في الخارج فالامر بالكون في
الخارج لم يكن في الخارج وانه محال وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التقرر في الخارج عين
الكون اي الوجود فيه او مستلزما له وهو ممنوع فان التقرر في الخارج عندهم اعم من الكون
فيه فكل موجود عندهم متقرر في الخارج دون عكسه لان المعدومات متقررة في الخارج
عندهم ولم توجد فيه واحتج الامام عليه بما يدل على ان المعدوم ليس بشيء بان المعدوم اما
مساو للممتنع او اخص منه مطلقا او اعم مطلقا لامتناع المباينة والعموم من وجه بينهما

بينهما لاستلزام صدق الممتنع بدون المعدوم والثالث اي كونه اعم من الممتنع مطلقا باطل لانه
اي على تقدير كونه اعم مطلقا يجب ان لا يكون نفيا محضا اي يجب ان لا يكون المفهوم منه عين
المفهوم من الممتنع والا لما يصدق عليه الممتنع والا لكان اللازم بطلان العموم والخصوص
لكون الكل اعم او مساويا لا عدم الفرق بين الخاص والعام على ما قال والامام يسمح بان
العام والخاص لا يكون كل منهما نفيا محضا او هو محال واذا وجب ذلك والمفهوم من الممتنع
النفي المحض والعدم الصرف فيلزم ان يكون المفهوم منه الثبوت اذ المغاير للنفي المحض
والعدم الصرف هو الثبوت فيكون ثابتا وهو ان المعدوم صادق على الممتنع فنقول
كل ممتنع معدوم وكل معدوم ثابت فكل ممتنع ثابت وانه محال وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم
كونه نفيا محضا ثبوته لجواز صدقه على الممتنع وللعدم انحصار الماهيات في النفي المحض والثبوت
نعم لا يخلو ماهية ما عن احدهما لان كل ماهية ما بين علي احدهما فتعين الحصر الا في الاولين
واياما كان فينتظم قياس هكذا كل معدوم ممتنع ولا شيء من الممتنع ثابت اما الاول فلوجوب
صدق العام على جميع افراد المساوي الاخر واما الثاني فبالاتفاق فلا شيء من المعدوم
بثابت وهو المطلوب وفيه نظر لان الامام ان عنى بالمعدوم المعدوم الممكن بل بينهما مباينة
لكون الممتنع هو المعدوم الممتنع وان عنى به المعدوم المطلق فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون
نفيا محضا قوله لو كان نفيا محضا لم يبق فرق بين العام والخاص قلنا لا نسلم بل يمتاز الخاص
عنه بانه يمتنع وجوده في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود
هذا غير متوجه لانه لو كان المفهوم من المعدوم النفي المحض لم يبق فرق بينه وبين النفي
بالضرورة ولكنه محمول على انه لو صدق عليه النفي المحض لم يبق فرق ولم يمتنع قوله
سلمنا انه يمكن عدم امتياز الخاص عن العام على تقدير ان يكون المعدوم نفيا محضا لكن القاطع

قوله بعض المعدوم ثابت لان ثبوت المعدوم ثابت مهملة لا كل معدوم ثابت لا اتفاقهم بانتفاء
الكون هو معدوم وهو ان قوله بعض المعدوم ثابت لا يصلح ان يجعل كبرى الشكل الاول اذ كبراه
يجب ان تكون كلية قال الامام في المباحث المشرقية الحق لان الذي ذكرناه برهانا في موضع البرهان
الاول النفي فانا قد بينا ان الوجود نفس الحصول في الاعيان ومن جعل هذا الحصول مجامعا
بلا حصول فقد خرج عن غريزة العقل احتجوا اي المثبتون على ان المعدوم شيء بالتفسير المذكور
بان المعدوم معلوم لانا قد نحكم على المعدوم والحكم على الشيء مستدع لكونه متصورا ومعلوما ضرورة
وكل معلوم ثابت وقد احتجوا عليه بان كل معلوم متميز عن غيره وكل متميز عن غيره ثابت اما الاول
فلانه ما لا يتميز في نفسه استحال تعلق العلم به اذ ليس تعلقه به اولى من تعلقه بغيره واما الثاني فلان
امتياز الشيء عن غيره صفة من صفات ذلك الشيء وثبوت الصفة للشيء فرع على ثبوته في نفسه فالمعدوم
ثابت وليس ذلك الثبوت الوجود فيلزم استواء الماهية في الخارج مع عراها عن صفة الوجود
اذ لفظ الثبوت لا يطلق الا على هذين المعنيين والجواب ظاهر فانا لا نسلم ان الحكم على المعدوم
معلومة وليست ثابتة في الخارج ضرورة وفاقا قال الامام منشأ هذا الكلام هو الجهل بان
للماهية وجودا في الذهن وينبغي ان يعلم ان القائلين بان المعدوم شيء يفرقون بين الموجود
والثابت وبين المعدوم والمنفي ويقولون كل موجود ثابت ولا ينعكس ويثبتون الواسطة
بين الموجود والمعدوم ولا يجوزون بين الثابت والمنفي واسطة ولا يقولون للممتنع معدوم
بل يقولون انه ممتنع ويقولون للذوات التي لا تكون موجودة شيء وثابت وللصفات التي
لا تعقل مع الذات حال لا موجود ولا معدوم بل هو واسطة بينهما هذا واعلم ان العقلاء
اتفقوا على ان اعادة المعدوم بعينه ممتنعة لامتناع تخلل العدم بين شيء واحد خلافا
للمتكلمين فانهم جوزوا ذلك الا ابا الحسين البصري من المعتزلة واحتج المصنف على ما ذهب اليه

الحكماء بقوله والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر والا لاعيد مع خصائصه
بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه فيلزم اعادة الوقت في وقت
آخر وانه محال وحكى الامام عن القائلين بهذا القول وجوها احدها انه لو صح اعادته
لصح اتصافه بامكان العود بان يقال امكان العود حاصل له وهو محال لان الا
مكان صفة وجودية فاستحال اتصاف العدم بل المعدوم به لان المحكوم عليه
بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا وللقائل ان يقول ان عنيت بالمعدوم
في قولك فاستحال اتصاف المعدوم به المعدوم مطلقا اي في الخارج والذهن
فلم لكن لا نسلم انه ما عدم لم يبق هويته المعينة اصلا لا في الخارج ولا في الذهن وان
عنيت به المعدوم في الخارج فهو مسلم فان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون
موجودا الا انه يجب ان يكون موجودا في الخارج فما يبقى هويته في الذهن وان لم يبق
في الخارج يصح عليه الحكم بامكان العود في الخارج الثاني لو امكن عوده لامكن عود
كل معدوم ولو امكن عود كل معدوم لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء و
لو امكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد ذلك المعدوم مع ذلك الوقت
على ما قال فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد فاذا لو
امكن اعادة المعدوم لكان هو مبتدأ من حيث انه معاد والتالي باطل فالمقدم مثله
وفيه نظر لانه ذكره لبيان انه لو اعيد في ذلك الوقت لا يعيد في وقت آخر والصواب
ان يقال فيمكن ان يعاد في ذلك الوقت الثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع
مثله لان حكم الامثال واحد فيما يجوز وفيما لا يجوز وانه محال لاستلزامه عدم الامتياز
بين الاثنين والعقل الصريح حاكم ببطلانه وللقائل ان يقول لا نسلم انه يلزم منه

بمجموع فرض وقوعه واعادته مع حصول مثله ولا يلزم منه لزوم التمييز عالم وصرح معنى حته
كما لا عادة لهذا لا يقال لو امكن اعادة المعدوم بما كان ووقوعه في شيء من الازمنة والمقادير
محالا لانه شان الممكنة ان لا يلزم من فرض وقوعه محالا واللازم باطل لانه وقوعه في بعض
الازمنة من الزمان وهو الزمان الذي حصل فيه وجود مثله محال لانا لا نم الشرطية قوله لان
من شان الممكنة ذلك قلنا مطلقا ام فان الممكنة اي لا يلزم من فرض وقوعه محال اذا لم
يلزم الفرض مع وجود ما ينافيه والصحيح ما يستلزم وجود ما ينافيه اذا كان معه فلا
وفي الحواشي القطبية بهذه الوجوه شيء بان المدعي على ان المعدوم لا يعاد لا المعدوم
مع جميع عوارضه وبرهان في الوجوه الثلثة نظر لانا لا نم ان الامكان صفة وجودية
وما قيل في بيانه مردود كما سيجيء وانه لا نم انه لو امكنه عوده للمكن عود الوقت الذي
وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك ان لو امكن اعادة كل معدوم وهو مم اذ لا يلزم من امكان
اعادة المعدوم امكان اعادة كل معدوم ولا يتمسك بعدم القائل بالفصل لظهور
ضعفه ولو جعل المدعي فيه امتناع اعادة المعدوم بعينه سقط هذا المنع لان الزمان
الذي وجد فيه ابتداء منه شخص ما سلمناه لكن لا نم انه لو امكن اعادة الوقت الذي وجد فيه
ابتداء لا امكن ان يعاد مع ذلك الوقت فانه لا يلزم من امكان عود كل واحد منهما وحده
امكان عودهما معا واليه اشار بقوله لا نم كان ذا يلزم ان يلزم مبتدا من حيث انه معاد و
انما يلزم ذلك ان لو امكن ذلك الوقت معادا واما اذا كان ذلك الوقت معادا فلا
لان المبتدا ما يوجد في زمان لا يكون ذلك الزمان معادا واما على ما ذكره من الصورة
فتفاعل انما يلزم ذلك لو كان معادا في ذلك الوقت واما الثالث فلا نم صدق الشرطية
المذكورة واما بصورة لو امكن وجود مثله وهو هم وتقريره على الوجه المفصل ان يقال ان ذلك

انه اراد بالمثل ما يشارك في الماهية فالشرطية مسلمة لكن نفي التالي مم لانه لا يلزم من عدم الامتياز
بالذات عدم الامتياز بالعوارض واللواحق وان اراد به ما يشارك في الماهية واللوازم
والعوارض فلا نم منه انه اراد بقوله لو امكن عوده لا مكن عوده مع مثله انه لو امكن عوده
مع مثله او انه لو امكن عوده لا مكن مع ايجاد مثله والشرطية على التقديرين مم اما على الاول فلانها
انما يكون حقة ان لو كان عدم مثله مسبوقا بوجوده وهو مم واما على الثاني فلانها انما يكون
حقة ان لو امكن وجود مثله وهو مم كما ذكرنا من لزوم عدم الامتياز مع التعدد والخلو الى
التالي هو ان الامكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان كان لماهيته او لازم لها لزم انه
وجب ان لا يوجد اصلا وان كان لامر آخر ذلك الامتناع لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود وهو
المطلوب وجوابه ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم منه كون هذا الامتناع الى امتناع
وجود الثاني كما هو هو انه لا يوجد اصلا بل اللازم منه انه لا يوجد بالوجود الثاني لا
بالوجود المطلق وبعضهم قرر البرهان على وجه آخر وهو انه لو كان المعدوم قابلا للوجود
لكان قابلا للعود والمقدم حق والتالي مثله اما الملازمة فبينة اذ العود هو الوجود
واما حقية المقدم فلانه لو لم يكن كذلك لزم ان لا يوجد اصلا وضعفه ظاهر لان العود اخص من الوجود
ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص قال الامام ما نقل عن الشيخ انه قال كل من يرجع الى
فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والتعصب شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم بعينه
ممتنعة والية بقوله وربما احتج المنكرون ان للاعادة المعدوم بعينه الى دعوى الضرورة واي ما قالوا
انه حق لا يحتاجون الى البرهان وذلك لان كل من رجع الى فطرته السليمة علم بالضرورة ان تخلل
العدم بين شيء واحد بعينه محال واختلف العقلاء في ان العدم هل يتميز بعض افراده عن
البعض الآخر ام لا فذهب بعضهم الى الاول الملزوم للتعدد وبعضهم الى الثاني وهم

اختار المذهب الاول على ما قال فيه نظر وابطاله والا لما تميز عدم العلة عن عدم المعلول
ولا عدم الشرط عن عدم المشروط ولا عدم العلة والشرط عن عدم غيرهما ولا عدم الضد
عن عدم غيره والتوالي باطلة لان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط ولا عكس
اما ان عدم المعلول لا يوجب عدم العلة وانه كما هو ممتنع له لانه لو كان علة له لتقدم
عليه وليس كذلك لان المعلول اذا ارتفع كانت العلة مرتفعة قبله وان كانا في الزمان معا
وعدم المشروط لا يوجب عدم الشرط لجواز ان يكون الشرط اعم من المشروط وعدم الخاص لا
يوجب عدم العام وعدم غيرهما اي غير العلة والشرط لا يوجب شيئا لذلك اي لا يوجب عدم المعلول
والمشروط وعدم الضد عن المحل يصحح حصول الضد الاخر فيه اي في ذلك المحل فان عدم
السواد مثلا عن المحل يصحح ويجوز حصول البياض فيه وعدم غيره اي غير الضد لا يصحح
ذلك وفيه نظر لان هذه التعددات والتميزات انما هي في الذهن لا في الخارج قال الشيخ في
فصل الخامس من المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق الشفاء العدم المطلق لا يعلم و
لا يخبر عنه بل المضاف الى الملكات بل العدم الذي يعلم ويخبر عنه هو العدم المضاف الى
الملكات وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن العدم المطلق فان الاخبار عن العدم
المطلق بعدم الاخبار عنه اخبار عنه وقد علم انه لا يخبر عنه بشيء وفي الحواشي القطبية
ان مراد الشيخ من ذلك انه لا يصح الاخبار عنه في الموجبة دون السوالب القول وهذه اشارة
الى جواب عن هذا الشك وتقريره ان يقال لا نسلم لزوم ما ذكرتم من التناقض وانما يلزم ذلك
ان لو كانت هذه القضية موجبة معدولة لكنها ليست معنا بالحكم على عدم المطلق بعدم
الاخبار ليستلزم الحكم بعدم الاخبار عنه اذ السالبة اعم من الموجبة ومراد الشيخ انه
لا يصح الحكم عليه بالموجبات دون السوالب هذا ما ذكره المصنف في بعض تصانيفه ولان

الذي ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم
المطلق اذ العدم المضاف هو العدم المطلق الذي اضيف الى ملكه وهذا ابطال
لقوله العدم المطلق لا يعلم بل العدم الذي يعلم هو المضاف الى الملكات وتقريره
ان يقال لو كان العدم المضاف معلوما لكان العدم المطلق معلوما لكن المقدم حق
عندكم فالتالي مثله اما الشرطية فلان العدم المطلق لو لم يكن معلوما لم يكن العدم
المضاف معلوما لان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره وهذه الشرطية تنعكس بعكس
النقيض الى الشرطية المطلوبة اي وهي قولنا لو كان العدم المضاف معلوما لكان العدم
المطلق معلوما والوجه الاختصار فيه ان العدم المطلق جزء من العدم المضاف
والعلم بالمركب انما يكون بعد العلم بالجزء فلا يصح قولكم العدم المطلق لا يعلم والعدم
المضاف يعلم والجواب عن الاول ان العدم المطلق يوقع على وجهين احدهما
مدلول هذا اللفظ وحده والثاني مدلوله مع اتصافه بكونه عدما مطلقا وباللزوم الثاني
لا يكون عدما مطلقا لكونه موجودا في الذهن بمعلوميته مع اتصافه به واذا كان كذلك
فالاخبار عن العدم المطلق المأخوذ بالوجه الثاني بانه لا يخبر عنه اذا كان مأخوذا بالوجه
الاول لا يكون مشتملا على خلف ومنافاة وعن الثاني ان قولنا العدم المطلق لا يعلم
قضية وصفية اي ما يصدق عليه العدم المطلق لا يعلم ما دام عدما مطلقا لان ذات
العدم المطلق لا يقتضي عدم المعلومية لزوال ذلك عنه عند وجوده في الذهن فان
اراد بمعلومية المطلق على تقدير معلومية المضاف معلوميته على تقدير حال كونه عدما
مطلقا فالشرطية ممنوعة لان العدم المطلق ما دام عدما مطلقا لا يكون مضافا الى ملكة
فلم يكن العدم المطلق ما دام كذلك جزءا من المضاف ليلزم العلم به عند العلم بالمضاف وان اراد

معلومية على التقدير معلومية على التقدير في نفس ذلك فالحال بل حال وجوده في الذهن فالشرط مسلّم لكن لا يلزم منه ذلك خلف ولا محال على ما لا يخفى ولما اعتقد المحشي صحة ما اورد على الكلام مع الشيخ قال بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق الذي لا كون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في الذهن اذ نحن نتصور كل واحد منها ونحكم عليها بالصفات الوجودية والعدمية فيكون لكل واحد منها صورة في الذهن اذ التصور انما يكون بحصول الصورة فان قيل لو كان لكل واحد من العدم المطلق الذي هو اللاكون المطلق في الذهن وفي الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في الذهن يلزم ان يكون احد النقيضين عين الآخر اذ التصور في الذهن هو الكون فيه وهو محال قلنا لا بل اللازم ان يكون احد النقيضين عارضا للآخر ولا استحالة فيه والمحشي يقول فيوجد مفهوم اللاكون في الذهن سواء كان لاكونا في الخارج ابدا ولم يكن له كون في الذهن لانه نفي الكون في الذهن لا امتناع ان يكون احد النقيضين عين الآخر واذا كان كذلك فالمعتقد نعلم كل واحد من العدمات ونخبر عنه وفيه نظر لان النزاع في ثبوت عليه المعدوم المطلق لان مفهوم هذا العنوان ولا واسطة بين كون الشيء موجودا و بين كونه معدوما وبعضهم اثبت بينهما الواسطة وسمّاها بالحال وعرفها بانها صفة لموجود لا تتصف بالوجود ولا بالعدم فقوله صفة تخرج عنها ما ليس بصفة كالذوات وقوله لموجود تخرج صفات المعدوم وقوله لا تتصف بالوجود تخرج الصفات الثبوتية وقوله ولا بالعدم تخرج الصفات السلبية وفساده ظاهر لان العلم بما ذكرناه من المعرفة وبعدم الواسطة بينهما ضروري قال الامام لان البديهة حاكمة بان كل ما يشير العقل اليه اما ان يكون له تحقق بوجه ما او لا والاول هو الموجود والثاني هو

هو المعدوم وعلى هذا لا واسطة بين القسمين الآن نفسّر الموجود والعدم بغير ما ذكرنا فربما حصلت الواسطة على ذلك التأويل ويجيء البحث لفظيا وذكر افضل المحققين ان الغرض لكل ما يشير اليه العقل الى ما له تحقق والى ما ليس له تحقق هو القسمة الى الثابت والمنتفي وهم لا يخالفون في ذلك ولا يثبتون بين الثبوت والنفي واسطة لكنهم يقولون ان الوجود اخص من الثبوت والموجود كل ذات له صفة الوجود والمعدوم كل ذات ليس له صفة الوجود والصفة لا يكون ذاتا لا جرم لا يكون موجودة ولا معدومة فهي اذن وهو الذي القول بالواسطة فانهم يعنون بالذات كل ما يعلم او يخبر عنه بالاستقلال والصفة كل ما لا يعلم الا تبعية الغير وكل ذات اما موجودة او معدومة والمعدوم ثابت كل ذات ليس له صفة الوجود ويجوز ان يكون لها غير ذلك الصفة كصفات الاجناس صفة ثبتنا للمعدوم ولحذا المذكور يحصل عندهم بذلك والحق ان الخلاف في هذه المسئلة راجع الى تفسير هذه الالفاظ البحث الثاني في الماهية اي اعلم ان لكل شيء حقيقة هو بها هو فحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وقد يطلق الحقيقة والماهية والذات على سبيل الترادف وكما ان لكل شيء حقيقة فذكر ان الحقيقة مغايرة لجميع ما عدا ذلك الشيء سواء كان طرفه لحوقا لازم او مفارقا بناء على ما قال وهذا الحقيقة مغايرة لجميع ما عداها اي مغايرة لجميع الصفات اللاحقة لذلك الشيء لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكون واحد منها داخلة في مفهومها او نفس مفهومها والا لامتنع اتصافها بالآخر والآخر باطل بل الواحدية صفة مضمومة اليها فيصير الفرسية مع الواحدة وكذا اللا واحدية اذا انضمت اليها كانت معها لا واحدة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية وان لم تخل عن احديهما وكذا الكلام في سائر الصفات المتقابلة كالعموم والخصوص

والماهية توخذ بشرط شيء ان الماهية المخلوطة مع العوارض وتسمى الماهية المخلوطة وهي موجودة في الخارج

والوجود والعدم وغير ذلك والماهية لا بشرط شيء ان الماهية من حيث هي هي اعني الكلي الطبيعي
موجودة في الخارج لان الماهية جزء من شخصياتها الموجودة في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود
في الخارج وبشرط لا شيء اما بشرط ان لا يكون معه شيء من التعينات والتشخصات الخارجية لا وجود لها
في الخارج لان الوجود في الخارج يلحقه التعين فلا يبقى مجردا بل وجودها انما يكون موجودا
في الذهن فقط والتعينات الذهنية لا ينافي التجرد الخارجي والفاعل لا يؤثر في الماهية و
هذا هو المراد من قولهم الماهية ليست مجعولة بجعل الجاعل واحتج عليه بانه لان الانسانية
لو كانت بجعل جاعل للزم من الشك في وجوده الشك في كون الانسانية انسانية كما يلزم من
الشك في موجد الماهية الشك في وجودها والتالي باطل لانا نشك في كون الانسان انسانا مع شكنا
في وجود الفاعل وفيه نظر لان اللازم على تقدير كون الانسانية بجعل جاعل الشك في صدور
الانسانية عن الفاعل عند الشك في وجوده لا الشك في كون الانسانية انسانية بل تأثيره اي
تأثير الفاعل في وجودها فقط ولهذا يلزم من الشك في موجد الماهية الشك في وجودها وفيه
نظر لان الوجود من الاعتبارات العقلية وهي لا تحتاج الى فاعل يؤثر فيها في الخارج قال
الامام في المباحث المشرقية وفي هذا الكلام اشكال لان الانسانية كما ان لها حقيقة فكذلك
للوجود حقيقة فان امتنع ان يجعل الانسانية في كونها انسانية مجعولة امتنع ان يجعل الوجود
في كونه وجودا مجعولا فاذا لا يجعل حقيقة الانسانية مجعولة ولا وجودها مجعولا
فالانسانية غير مجعولة اصلا فان قيل المجعول ضم الوجود الى الانسانية قلنا انه مغالطة لان
ذلك الضم ايضا له حقيقة وماهية غير مجعولة وبالجملة كل ما يفرض مجعولا فله حقيقة
وفيه نظر وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول فانه لو كان كذلك اي لو كان البسيط
مجعولا لكان ممكنا لان المحوج الى السبب هو الامكان كما سبق وجوابه لا بد ان يقوم

به على تقدير كونه ممكنا لكونه صفة وجودية فاما ان قام به قبل الوجود فكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية
متقدمة عليها وهو باطل لان كيفية النسبة متأخرة عن الماهية وفي الحواشي القطبية
وفيه نظر لان المراد من الامكان هاهنا كون الماهية بحالة لا يقتضي الوجود ولا العدم من
ذاتها وهو مغاير للامكان الذي هو كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في ظاهر العقل وان
قام به بعد الوجود كان امكان الشيء متأخرا عن وجوده وهو باطل لانه قبل وجوده بل هو اما
واجب لذاته او ممتنع لذاته واياما كان يلزم الانقلاب وهو محال ثم هذا الاختصاص بالبسيط
لجريانه في المركب ايضا ويلزم منه ان لا يوجد شيء ما ممكن وجوابه منع الحصر اي لا نسلم انه لو كان
البسيط ممكنا لقام امكانه قبل الوجود او بعده لجواز ان لا يقوم به اصلا على ان يكون
صفة عدمية على ما قال لجواز ان يكون صفة عدمية فلا يفتقر الى محل يقوم به في الحواشي
القطبية هذا الجواب لا يصح على مذهب الحكماء القائل لان الامكان عندهم صفة وجودية
وذكر بعض الحكماء الزمان ان الجواب الصحيح على مذهبهم ان يقال ان اريد بالامكان الامكان
الاستعدادي فيختار قيامه بالبسيط قبل وجوده وان اريد به الامكان الخاص الذي هو كيفية
النسبة فيختار قيامه بالبسيط بعد وجوده وهو ليس بمحذور لان الامكان الاستعدادي للشيء
لا يقوم بذلك الشيء على مذهبهم بل بمادته سواء كان ذلك الشيء في المادة كالصور والاعراض
او مع المادة كالنفوس الانسانية على ان الامكان الاستعدادي امر وجودي بلا خلاف فكيف
يجوز ان يقوم بمحل قبل وجوده بل الصواب ان يقال ان اريد بالامكان كيفية نسبة الوجود
الى الماهية في حكم العقل فهو معنى سلبي او اضافي يحصل في العقل من انتساب الوجود الى الماهية
فلا يحتاج الى محل سوى العقل وان اريد به كون الماهية بحالة لا يقتضي الوجود ولا العدم
فنختار انه قيامه بالماهية قبل دخولها في الوجود الخارجي اذ هو بهذا المعنى متقدم

على الوجود الخارجي وعلى الاضافة العارضية لماهية الذهن واما الامكان الاستعدادي فلا دخل له
في الاحتياج الى السبب والا لكانت العقول مستغنية عن السبب والاصح من زعم انه اي ان البسيط مجعول
بما تقدير بهذا لو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا واذا كان كذلك لزم نفي المجعولية
بالكلية واللازم باطل واما الملازمة الاولى فلان المركب مركب من البسائط فلو كان كذلك
لما تحققه عند تحقق تلك البسائط واجبا فاذا تحقق المركب وادعى وجوب تحققه
بسائطه لكون تلك البسائط واجبة التحقق لانا نتكلم على تقدير كونها غير مجعولة فيلزم ان
يكون تحقق تلك الماهية المركبة واجبا فلم يكن مجعولة واما الملازمة الثانية فلان الماهيات
منحصرة في البسائط والمركبات فاذا لم يكن شيء منها مجعولا لزم نفي المجعولية البتة واما ان
اللازم باطل فلعدم نفي المجعولية بالكلية وفاقا واليه يشير بقوله والاصح من زعم انه مجعول
بان المركب من البسائط فلو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا لضرورة وجوب
تحقق المركب عند تحقق البسائط وذلك يوجب نفي المجعولية بالكلية وهو باطل لان رفعه
لانه ان اراد ان ما كان كذلك كان تحققه عند تحقق البسائط واجبا لذاته فذلك ممنوع فلعله لو كان
كذلك لما توقف وجوب تحققه على تحقق بسائط بل لم يمكن ان يكون له بسيط وان اراد انه
كان تحققه عند تحقق تلك البسائط واجبا نظرا الى غيره لا الى ذاته فلا يلزم منه
وجوب تحقق تلك الماهية المركبة لا لذاته بل لغيره عند كون تلك البسائط غير مجعولة
وهذا مؤكد لكون ذلك المركب مجعولا لا انه ينافيه وقد قرره بعض الناظرين في هذا الكتاب
بوجه آخر وهو ان يقال لو لم يكن البسائط مجعولة لم يكن المركب مجعولا اذ لو كان المركب
مجعولا مع عدم مجعولية البسائط لزم تحقق المركب دون البسائط وهو باطل لوجوب
تحقق البسائط عند تحقق المركب وذلك لانه اذا لم يكن البسائط مجعولة لم يكن موجودة

١٨٢

قوله يقتضي ان يكون آه فعليه ان يقال معناه ضرورة وجوب كون تحقق المركب عند تحقق البسائط اي يجب ان يكون تحققه
المركب عند تحقق البسائط ومؤداه وجوب تحقق البسائط عند تحقق المركب واما انه ليس بتام فمشترك بين
التوجيهين لما عرفت فلا يوجه آخر نعم توجيه الشارح اولى واظهر نسبة فكن

على

موجوده والا يلزم تعدد الواجب لكونه جزءا من المركب لان الموجود الذي لا يكون من تأثير الفاعل
منحصر في الواجب لانه ضرورة وهذا التقرير مع انه لا يقتضيه بدل قوله ضرورة
وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط قولنا ضرورة وجوب تحقق البسائط
عند تحقق المركب مردود لانا لا نسلم انه اذا لم يكن البسائط مجعولة لم يكن موجودة
لجواز ان يكون الماهيات البسيطة من حيث هي غير مجعولة ووجوداتها مجعولة
وحينئذ لا يلزم تعدد الواجب انما قيل المراد من كون البسائط مجعولة انه وجوداتها
مجعولة قلنا على هذا ايضا هذه المقدمة ممنوعة لانا لا نسلم انه اذا لم يكن وجود البسائط
مجعولا لم يكن موجودة لجواز ان يكون وجودها من ذاتها ولم يلزم ايضا تعدد الواجب
لجواز ان يكون ماهياتها مجعولة وفيه نظر لجواز ان يكون المركب مجعولا مع ان البسائط
انه لا يكون البسيط مجعولا بان يكون حصوله ووجوده كما هو مجعولا او انضمام البسائط
بعضها الى بعض مجعولا وتوجيهه ان يقال بنفي المجعولية بالكلية نفي مجعولية الماهيات
بسيطة او مركبة فالشرطية وهي ان البسائط لو لم يكن مجعولة لم يكن شيء من الماهيات
البسيطة والمركبة مجعولة مسلمة لكن نفي التالي ممنوع وكيف وهذا هو الذي ذهب اليه
الحكماء والمعتزلة وان اردتم به نفي مجعولية الماهية والوجود وغير ذلك كان عدم
تأثير الفاعل في شيء اصلا وجودا كان او ماهية او غير ذلك فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون
ماهية المركبة مجعولة على تقدير عدم مجعولية البسائط ويكون حصوله ووجوده كما هو
مجعولا او انضمام البسائط بعضها الى بعض مجعولا بهذا ينبغي ان يعلم ان هذا الكلام
واذا عرفت لا يخفى عليك عدم ورود ما اورده النحويون في المعقولية من ان هذا الامر فضل له في
الجواب لان النزاع ليس فيه والحقيقة التي تلتئم من امور فان تحققها بعد تحقق تلك

قوله هذا الاستغناء لتحققه في الخارج له ثلثة اوصاف مترتبة الجزئية والتقدم والاستغناء وليس شيء منها خاصة مطلقة اما الجزئية فلعروضها الاجزاء
الذهنية [illegible] واما التقدم فلان الفاعل متقدم ايضا واما الاستغناء عن السبب الجديد فلان لازم الماهية
[illegible] متحقق زمان تحققها فلا يحتاج الى سبب جديد يحققه في هذا الزمان والجزئية اخص من التقدم وهو من الاستغناء
وقد يقع على هذا الجزء الذهني [illegible]

الامور بارتفاعها بعد ارتفاع واحد منها عينا او ذهنا اذ يلزم من ارتفاع المجموع ارتفاع واحد
من اجزائه وهذا بخلاف التحقق لانه انما يكون بعد تحقق جميع اجزائه وفي الحواشي القطبية
ان تحققها بعد تحقق الجزء الصوري نظر اقول النظر ان تحقق الماهية مع تحقق
جزئه الصوري لا بعده ولعل مراده ان المعية الزمانية لا تنافي التقدم والتأخر الذاتي
والجزء المتقدم يستغني عن سبب جديد لان تحقق الماهية المركبة لما كان متأخرا عن
تحقق اجزائها امتنع تحققت كان تلك الاجزاء متحققة قبلها فلا يكون متحققة الحال
عند تحققها احتياجها الى سبب جديد يحققه وهذا الاستغناء انما هو في الوجود العيني
فيقال له اي لما له هذا الاستغناء او للموجود العيني على ما في الحواشي القطبية الغني
عن السبب وسبب التسمية به ظاهر وان اعتبر في الوجود الذهني فيقال لما له هذا الا
ستغناء او للموجود الذهني على ما في الحواشي القطبية البين الثبوت اذ المراد من
البين ما لا ينفك الشيء عنه في الذهن والجزء كذلك والاستغناء عن السبب اعم من الجزء
اي من كون الشيء جزءا لان الشيء اما جزء بل كون الشيء جزءا هو الحصول السابق التقدم اذ
جزء الشيء الماهية هو حصوله معها مع نعت التقدم وفي الحواشي القطبية وفيه تعسف
والاول ان الاستغناء عن السبب الجديد بالنسبة الى الماهية الخارجية هو الحصول معها
كما انه بالنسبة الى الماهية الذهنية هو عدم الانفكاك عنها وفي الحواشي القطبية
وفي جعله مطلق الحصول تعسف ايضا ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم
اذ الحصول المتقدم يستلزم مطلق الحصول دون العكس لان معلول الماهية حاصل
معها غير متقدم عليها وكذا كون الشيء بينا اعم من كون الشيء جزءا ذهنيا فان اللازم
البين بالمعنى الاخص بين الثبوت وليس جزءا ذهنيا وفي الحواشي القطبية لو قال

قال الجزء مستغن عن السبب والذهني يسمى بينا اي غير منفك عن الذهن والخارجي غنيا
عن السبب والجزء الذهني اخص من البين اذ ليس كل بين جزءا ذهنيا وكون الخارجي
من الغني اذ ليس كل غني جزءا خارجيا لكان اولى من ارتكاب هذا التعسف وعلم
منه انه لا يلزم من كون الشيء غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت كونه جزءا لان
كل واحد من ذينك المفهومين اعم من الجزء والعام لا يستلزم الخاص والماهية المركبة لا
ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى الباقي ويمتنع ان يكون لكل منها افتقار الى الاخر
اما الاول فلانه اذا لم يكن لبعض افتقار الى الباقي لكان كل واحد غنيا عن الاخر
ولو كان كذلك لامتنع ان يحصل منها ماهية مركبة لها وحدة حقيقية واما الصغرى فظ
واما الكبرى فلانا نعلم بالضرورة ان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة
لها وحدة حقيقية وذلك انما هو للاستغناء والى هذا يشير بقوله لامتنع التركيب فان
الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة وفيه نظر لانتقاضه ايضا بما
جوزتم من تركيب الماهية من امرين عدميين وبين في الرتبة ولان اثبات المطالب الكلية
بالامثلة الجزئية غير سديد على انا لو فرضنا ان جنسا واحدا له افتقار الى جزء اخر وهما
مستغنيان عن سائر الاجزاء وهي عنهما لوجب ان يحصل منهما ماهية لها وحدة حقيقية
لافتقار بعض الاجزاء ويمكن الجواب عنه بعد التنزل عن الاشتراط بان الباقي محلى
بالالف واللام فيفيد العموم فيجب ان يكون افتقار البعض الى الاجزاء الباقية
كلها وفيه نظر ولئن قال الكبرى فيما ذكرتم من الغني منقوضة بصور ثلث احدها
تكون العشرة من الاحاد وثانيها تكون المعجونة من الادوية التي تركبت منها وثالثها
العسكر من الاشخاص لاستغناء الاجزاء فيها بعضها عن بعض قلنا لا نم ذلك في شيء

من الصور لكونه اذ الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء محتاجة في كل واحدة من الصور الى الاجزاء
المادية وان كانت الاجزاء المادية بعضها مستغنية عن البعض وعن الجزء الصوري
واما السؤال مع الجواب فيرد بعينه ولا ينتقض ذلك بتكون العشرة من الآحاد والمعجون
من الادوية والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري في كل واحد
منها مفتقرة الى الباقي وللقائل ان يقول الهيئة الاجتماعية فيما ذكرتم من المثال لبيان
الكبرى مفتقرة ايضا الى الاجزاء المادية فلا يصح تصحيح الكبرى به لا يقال لا يلزم من افتقار
الهيئة الاجتماعية فيه افتقار الجزء الصوري حتى لا يصح وانما يلزم لو كانت تلك الهيئة
الاجتماعية هي الجزء الصوري وليس كذلك لان ذلك انما يصح في الماهية التي لا تتميز بعض
اجزائها عن بعض كالمعجون لانا نقول اذا كان كذلك لم يكن جوابكم عن الانتقاض بالعشرة
والعسكر بجلي واما الثاني فلانه لو افتقر كل واحد من الاجزاء الى الآخر لافتقر كل واحد
الى نفسه لان المفتقر الى المفتقر الى الشيء مفتقر الى ذلك الشيء وهو الدور والمحال واليه اشار بقوله
ولا يمكن ان يحتاج كل منها الآخر اجزاء الماهية الى الآخر والا لاحتاج الى نفسه كما ذكرنا لا يقال
لا نم ذلك لجواز ان يكون جهة الاحتياج مختلفة لان الكلام فيما يكون جهة الاحتياج
فيه متحدة اذا لم ذكر ذلك واما الذي جهة الاحتياج فيه مختلفة فيستلزم المطلوب وهو افتقار
البعض الى الباقي على جهة غير مستلزمة للمحال واجزاء الماهية قد يكون بحيث يتميز وجود
بعضها عن البعض في الخارج على معنى ان يكون لكل واحد منها وجود مستقل بحيث
يجوز ان يبقى احدها اذا بطل الآخر هكذا ذكره المص في شرح الملخص كالنفس والبدن
اللذين هما جزءا الانسان فان لكل واحد منهما وجودا مستقلا متميزا عن الآخر ولهذا
يبقى النفس بعد فناء البدن وفيه نظر وقد يكون بحيث لا يتميز ذلك الوجود بعضها عن

عن البعض الا في الذهن كالسواد فانه وجود جنسه لا يتميز عن وجود فصله في الخارج بل
في الذهن فقط والالوان ولو تميز وجود جنسه وهو اللون عن فصله في الخارج وهو
القابض للبصر فانه لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده فعند الاجتماع ان لم يحدث هيئة
محسوسة لم يكن السواد محسوسا ضرورة فلم يكن السواد سوادا الا انا لا نعني بالسواد
الا تلك الماهية المحسوسة هف وان حدثت ان هيئة محسوسة عند اجتماعهما فتلك الهيئة
معلولة لاجتماعهما اما ان يكون الاجتماع الحاصل بينهما علة لاحداث تلك الهيئة وفي
الحوادث الفلكية فيه نظر لان غايته ان هذه الهيئة توجد مع الاجتماع ولا يلزم من وجود
شيء مع آخر ان يكون الآخر علة لذلك الشيء واقول لا يخفى انه يريد بالمعلول الموقوف
وبالعلة الموقوف عليه ولا شك ان الهيئة الحاصلة عند الاجتماع موقوفة عليه
لانه يريد بالعلة الموجد وبالمعلول الموجد على ما يدل عليه قوله بل هي قابلة وفاعله وان
سلم فلا نم ان الهيئة موقوفة على الاجتماع اذ لا يلزم من امتناع تحقق شيء بدون
آخر توقفه عليه توقف التأخر فانه يمتنع تحقق العلة بدون المعلول مع امتناع توقفها
عليه ذلك التوقف فنقول ان الهيئة الحادثة خارجة عنهما ضرورة وجوب
خروج المعلول عن ماهية العلة عارضة لهما وفي الحوادث الفلكية في كونها عارضة
لهما نظر بل هو الحكم بالحقيقة اذ لو سلم هذا لم يصح ان يكون الهيئة هي المجموع فلا يكون
التركيب في السواد بل في قابله وفاعله لان الاجزاء المجتمعة قابلة للهيئة الحادثة
باعتبار وفاعلة لها باعتبار وانما لا يكون التركيب في نفس السواد اذ لا نعني بالسواد
الا تلك الهيئة الحادثة فالتركيب وقع فيهما هف وللقائل ان يقول لا نم ان التركيب في
فاعل السواد لان فاعل الهيئة هو الاجتماع الحاصل بينهما ولا تركيب في الاجتماع

الصلاة لا تعالى ثم نقول لو حصلت عند الاجتماع هيئة محسوسة كانت تلك الهيئة زائدة
عليهما عارضة لهما فلم يكونا مقومين لها هف لانا لا نعني بالكلام بل الهيئة الحادثة
هي المجموع الحاصل منهما الذي هو السواد بعينه والذي يدل على عدم محسوسية شيء منهما عند
الانفراد هو ان اللونية المطلقة لا تدخل في الوجود الا بعد تقييدها بالقابضية او
بغيرها من الفصول فلا انفكاك بينهما انما يكون قبل الدخول في الوجود والشيء قبل
الدخول في الوجود لا يكون محسوسا لا محالة وان كان احدهما فقط محسوسا كان الاحساس
بالسواد احساسا باللونية المطلقة ان كان ذلك الاحد ~~قابضية البصر~~ اللونية
المطلقة او بقابضية البصر ان كان ذلك الاحد قابضية البصر فيكون طبيعة النوع
هي طبيعة الجنس او طبيعة الفصل وهو محال وفيه نظر لجواز ان يكون احدهما فقط محسوسا
عند الانفراد ويحدث عند الاجتماع هيئة محسوسة اخرى فلا يكون الاحساس بالسواد احساسا
بجنسه او بفصله والصواب ان يقال وان كان احدهما محسوسا فعند الاجتماع ان حصلت
هيئة اخرى محسوسة كان الاحساس بالسواد احساسا بالمحسوسين وان لم يحصل كان المحسوس هو جنسه
او فصله فلم يكن السواد محسوسا لا يقال ثم يجوز ان يحدث عند الاجتماع هيئة ولا يبقى الجزء
المحسوس محسوسا عنده فلم يكن الاحساس بالسواد احساسا بالمحسوسين لان ذلك بالحقيقة راجع
الى القسم الاول لحدوث الهيئة المحسوسة من امرين غير محسوسين وان كان كل واحد منهما محسوسا
كان الاحساس بالسواد احساسا بالمحسوسين لا بهيئة واحدة محسوسة هذا خلف وهو ممنوع لجواز
ان يصير المحسوسان بالتركيب محسوسا واحدا ولئن سلمنا انه يكون احساسا بالمحسوسين لكن لم
قلتم انه ليس كذلك لجواز ان يكون محسوسان لا يميز الحس بينهما فيحس منهما محسوسا واحدا الا
يقال يمكن دفع الاول بانه يقال اذا كان كل واحد منهما محسوسا عند الانفراد فعند الاجتماع

الاجتماع والتركيب ان بقيا محسوسين كان الاحساس بالسواد احساسا بالمحسوسين والا فان بقي
احدهما محسوسا دون الاخر كان الاحساس بالسواد احساسا بجنسه او بفصله وان لم يبق
شيء منهما محسوسا لم يكن السواد محسوسا لامتناع ان يكون المركب محسوسا بدون ان يكون شيء
من اجزائه محسوسا ضرورة لانا نقول يجوز ان لا يكون شيء من اجزاء المركب محسوسا على الاستقلال
والانفراد ويكون المجموع المركب منهما محسوسا فلم لا يجوز ذلك فلا بد له من دليل فثبت
ان جنس السواد لا يتميز وجوده من فصله الا في الذهن فقط على معنى ان السواد اذا
حصل في الذهن فصله العقل الى موجودين احدهما الجنس والثاني الفصل فان المتعقل
به العقل فانه يعقل ان هناك نوعا وجنسا وفصلا وان كلا منها موجود والحس لا
يفرق بين وجوديهما وتحقيقه ان اللونية من حيث هي لونية مخالفة لقابضية البصر
من حيث هي قابضية البصر فاذن هما متغايران اذ لولا ذلك لاستحال ان يتميز احدهما
عن الاخر في الذهن لان الذهن لو حكم بالمغايرة بين امرين لا تركيب بينهما فيما لا
مغايرة بينهما ولا تركيب فيه كان ذلك جهلا واليه اشار بقوله وذلك ان التميز بين
وجوديهما في الذهن يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتيهما والا لكان حكم الذهن
بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطاء فاذن هما متغايران في الوجودين وفي الحواشي القطبية
الاصوب هما متمايزان في الذهن والخارج لان جنس السواد ليس متميزا عن فصله في الوجود
الخارجي بل في الوجود الذهني فقط وفيه نظر لان قوله في الوجودين غير مشعر
بهذا التقييد بقوله الخارجية فلم يكن اصوب بل مثله اما في الوجود في الامتياز
ليس الا في الذهن فقط ان هما جنس اي الوجود الخارجي متحدة بالوجود متغايرة بالماهية
والوجود وينبغي ان يعلم ان هذا على تقدير صحته انما يدل على ان الجنس لا يتميز وجوده

عن الفصل في الخارج بل التميز انما هو في الذهن على معنى ان الشيء لا يتميز بينهما في الوجود بل في
المتكفل بذلك العقل وهذا غير مقابل للقسم الاول لجواز ان يكون لكل واحد وجود مستقل
بحيث يجوز ان يبقى احدهما اذا بطل الآخر ولا يوجد التميز بينهما في الوجود الخارجي فتامله
وفيه نظر لانا لا نسلم ان التركيب حقيقي في قابل السواد وفاعله لا فيه ان لم يكن شيء منهما محسوسا
بالسواد وعند الاجتماع يحصل هيئة محسوسة وانما يلزم ذلك ان لو كانت تلك الهيئة عارضة
لهما وهو ممنوع لانه انما جاز ذلك لو لم يكن تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع
واذا كانت تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما كان التركيب في السواد نفسه لانا لا نعني بالسواد
الا تلك الهيئة وجزء الماهية اي المتقوم وهو ما يتركب عنه الشيء ان اخذ بشرط ان لا يكون
معه زيادة متحصلة اي يؤخذ بشرط لا شيء كان جزءا اي الاصطلاحي ومادة ان كان جنسا
او مادة في الخارج ان كان جنسا في الذهن ولم ذلك على تقدير اخذ الحيوان مثلا بشرط
لا شيء وصورة في الخارج ان كان فصلا في الذهن على تقدير اخذ الناطق مثلا بشرط
لا شيء ولا يكون محمولا وان قيل قولهم المادة موجودة في الخارج مع قولهم الماهية
بشرط لا شيء غير موجودة في الخارج متنافيان لان المادة ماخوذة بشرط لا شيء
قلنا الماخوذ بشرط لا شيء قد يراد به تجرد الماهية من اللواحق الخارجية وتقييدها بقيد
العموم وهي بهذا الاعتبار غير موجودة في الخارج ضرورة ان الموجود في الخارج يلحقه
التشخص وقد يراد به كون احد الذاتيين خارجا عن الآخر مباينا له والمراد بقولهم المادة
فانا اذا اعتبرنا الجنس والفصل ذاتيين متباينين لا يوجدان بجعل واحد كان الجنس بهذا
الاعتبار مادة والفصل صورة فاذن لا تناقض بين الكلامين فافهمه وينبغي ان يحمل
قوله بشرط ان لا يكون معه زيادة متحصلة على ان الحيوان مثلا يؤخذ بشرط ان لا يكون ناطقا

ناطقا على معنى ان يكون جسما حساسا متحركا بالارادة فقط من غير ان يحتمل اشتماله على النطق
ويا لحمله على غير هذا المعنى وان اضيف اليه وصف آخر لكان خارجا عن مفهوم الحيوان
عارضا له ليصح هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وان اخذ من حيث هو هو من غير الا
لتفات الى ان يكون معه شيء وفي بعض النسخ زيادة او لا يكون كان محمولا وجنسا ان
كان مشتركا فيه وفصلا ان كان مختصا لا يقال لو جاز حمل الجزء اي الماخوذ لا بشرط شيء
على الكل فاذا قلنا الانسان حيوان فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا
ضرورة مغايرة مفهوم الجزء مفهوم الكل وان كان المراد ان الانسان موصوف
بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم ولا شيء من الصفة بمتقدم فلا شيء
من الجزء بصفة وان كان المراد امرا ثالثا فبينوه حتى ننظر في صحته وفساده لانا نقول
المراد ان ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان ولا استحالة في صدق المفهومات
المتغايرة على شيء واحد او ان الشيء الذي يقال له انسان فهو بعينه يقال له حيوان
لا ان المراد انهما متحدان في الوجود على ما قال احد اذ ليس معنى الحمل والوضع على
ما هو المتعارف بل صحة الحمل والوضع انما يقتضي ذلك قالوا الآن الموضوع و
المحمول ان اتحدا من جميع الوجوه كان الحمل عديم الفائدة وان تغايرا من جميع الوجوه
لم يصدق على احدهما انه هو الآخر بل لا بد من الاتحاد في الذات والوجود والتغاير
في المفهوم والاعتبار كما ذكر ان المراد اتحادهما في الوجود وكان هذا الكلام دقة
وغموض فانه كيف يمكن ان يكون للماهيتين وجود واحد نبه الى كيفية ذلك بقوله
لان الحيوان المطلق لا يوجد في الوجود الا بعد تقييده بقيد فانه ما لم يعتبر ناطقا
او صاهلا او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود لا يوجد الا الحيوان

ومن منع ذلك فقد كابر عقله فان الوجود لا يعرض الا للحيوان المركب اي المتقيد بالفصل
فالحيوان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان
فقط اذ الانسان مع مغايرته للحيوان كيف يمكن اتحادهما في الوجود وينبغي ان يعلم ان
هذا غير مختص بحمل الجزء على الكل بل الامر كذلك في جميع المحمولات ذاتيا كان المحمول او عرضيا
ونحو ما بينهما بد حصول مبدا المحمول في الموضوع وخروجه عنه فاعلم ذلك واعترض
الامام عليه الرحمة على اتحاد الجزء والكل في الوجود بان الجزء من حيث انه جزء له وجود
مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل له مع المركب وجود آخر كان للجزء
وجودان وانه محال وفي المحاكمات القطبية هذا الا حصول وجودان للجزء مع المركب
ليس كلامهم فلو قال بدله فلو كان وجود المركب هو وجود الجزء كان له وجودان
لكان اولى اقول وتقريره على هذا ان يقال الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير
لوجود المركب هو وجود الجزء فلا يخلو من ان يكون هذا الوجود الذي به يتقدم الجزء على
الكل او غيره والاول لا يصح لامتناع كون المتقدم عين المتأخر فتعين الثاني
فيلزم ان يكون للجزء وجودان احدهما ثابت بعد والآخر الذي قبله وانه محال واذا
عرفت ان الاتحاد في الوجود غير مختص بالحمل الذاتي بل هو واجب في الحمل
العرضي فيمكن ايراد ذلك عليه ايضا بان يقال المحمول اذا كان خارجا عن الموضوع
عارضا اياه يكون صفة له والصفة متاخرة بالوجود عن الموصوف فلو كان وجود
الموضوع هو وجود المحمول في الخارج لكان له وجودان وانه محال والمشكل السؤال
والمستصعب الجواب عنه على ما قال وانه سؤال مشكل والجواب عنه صعب اقول
الجواب عنه ليس بصعب لان الجزء الخارجي لا شك ان له وجود متقدم عليه في الخارج وليس

وليس وجوده في الخارج هو وجود جزئه عندهم لان ذلك في الاجزاء المحمولة والاجزاء الذهنية
للشيء كالجنس والفصل له وجود متقدم عليه في الذهن ووجوده الخارجي هو وجوده
الخارجي لا وجوده الذهني هو وجوده الذهني فلا يلزم ان يكون له وجودان في الخارج
بل غاية ما لزم ان يكون له وجودان احدهما في الذهن والآخر في الخارج وهو غير ممتنع وفي
المحاكمات القطبية ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء يغاير وجود الكل من حيث الذات فممنوع
لاتحادهما عندهم وان اراد انه يغايره من حيث الاعتبار فهو مسلم لان العقل يلاحظ
هذا الوجود مرة من حيث كونه للجزء ومرة من حيث كونه للكل فيصير هذا الوجود
وان كان واحدا بملاحظة العقل وجودين ثم حكم على احدهما بانه متقدم على الآخر
وعلى هذا لا يلزم وجودان للجزء وهذا الجواب لا يجدي لان كلامهم مشعر بتغاير وجوديهما
بحسب الذات حيث قالوا الجزء مستغن عن الكل الشيء غير محتاج الكل دون الكل
والاجزاء والماهية اعلم ان المراد بالماهيات التي يعتبر اجزاؤها ليس هو الماهيات الحقيقية
اعني الماهيات الموجودة في الخارج بل اعم من تلك الماهيات او الماهيات التي يعتبرها العقل
مركبة من الامور على ما يظهر بالاعتبار ان كان بعضها اعم من بعض فتسمى متداخلة
والا فمباينة ولا يريد بالمباينة المباينة الاصطلاحية بل يريد بها ما لا يكون اجزاؤها
متداخلة فلا يتوجه ما قيل لانه لا يلزم من عدم العموم التباين لجواز تركيب الماهية
من امرين بينهما عموم من وجه نعم انه قد ترك ذكر هذا القسم لانه لا يوجد له مثال في الوجود بل هو
احتمال عقلي ويمكن للعقل اعتبار ما بينه بهذه الصفة والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الآخر
مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص موصوفا به او يكون العام جاريا مجرى الموصوف
والخاص جاريا مجرى الصفة فهو كالحيوان الناطق فانه اي فان الحيوان متقوم بالناطق لكونه

جنساً له والجنس انما يتقوم ويتحصل بالفصل كما ان المادة انما تتقوم وتتحصل بالصورة وفي قوله لكونه
جنسها اشارة لعدم كون الجنس جنساً للفصل لعدم دخوله فيه والامر فيه هين لظهور
المراد ومتصف به اي بالشيء ظاهر لكون الشيء محمولاً عليه فيكون جارياً مجرى الصفة لانه
صفة له بالحقيقة والآلة في عنه مع تقدمه عليه لكونه محصلاً اياه وانه لم يكن الى العام موصوفاً
اي بالخاص مع كونه متقوماً به فهو كالموجود المقول على المقولات العشرة اي كالموجود في مثل
قولنا الجوهر الموجود والكم الموجود والى غير ذلك ليصدق على انه ماهية فان الموجود
متقوم بها لكونه عارضاً اياها والعارض متقوم بالمعروض وغير متصف بها بل الامر
بالعكس وان كان الخاص كالكاتب متقوماً بالعام كالانسان في قولنا الانسان الكاتب حتى
يحصل ماهية مركبة وهو المراد من قوله فهو كالنوع الاخر المتقوم بخواصه التي لا توجد الا
فيه فان كل واحد من الخواص المطلقة اخص من النوع متقوم به ضرورة ان النوع يتقوم
بالخاصة المطلقة لعدم وجودها الا فيه وان كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان
الابيض فان كل واحد منهما يوجد بدون الآخر ويوجدان معاً وكل امرين من شانهما ذلك
فبينهما عموم وخصوص من وجه واما المائية وهي الاجزاء التي لا يكون بينها عموم وخصوص
اصلاً فهي كتركب الشيء اما بعلته الفاعلية كالعطاء فانه اسم للغاية مقرونة بالفاعل اي
حاصلة منه اي اسم للغاية باعتبار الفاعل على ما في المواضع العقلية وبالصورة كالافطس في
جعلناه اسماً للانف الذي فيه تقعير فانه كالصورة الحالة في الانف وفي المواضع العقلية
هو تجوز لان الافطس في جعله اسماً للانف الذي فيه التقعير فلا يكون قد ركب الشيء بعلته
الصورية لان الشيء ههنا هو الانف المقعر وهو مركب مع الشيء والمركب العلة المادية
فيكون قد اطلق الشيء واراد به جزئه اقول الامر كذلك فالصواب كالانف الافطس اي

اذا جعلت الافطس اسماً للتقعير الذي فيه فانه حينئذ مركباً من الشيء الذي هو الانف ومن علته
الصورية التي هي التقعير الذي فيه حينئذ ذلك مثالاً للمقابلة ايضاً على ما قال او بالمادية
اذا جعلناه اي اذا جعلنا الافطس اي في مثل قولنا الانف الافطس ليصح اسماً للتقعير
الذي في الانف وفي بعض النسخ للانف فانه حينئذ مركباً من الشيء الذي هو التقعير ومن قابله
الذي هو الانف او بالغائية كالخاتم فانه اسم لحلقة تتزين بها اي فانه اسم لحلقة مقرونة
لما هو غاية لها وهو التزين بها في الاصبع واما المعلولات كالرازق والخالق وكذا جميع
المشتقات فانها اسماء للفاعل باعتبار المخلوق والمرزوق والرزق والخلق بل
معلولاته لحصولها منه او بما لا يكون علة ولا معلولاً فهي اما ان يكون حقيقية او مجازية
او ممتزجة والاول اما ان يكون كلها متشابهة اي غير مختلفة كالعدد المركب من الآحاد
وفي المواضع العقلية وفيه نظر لانه انما يصح لو لم يعتبر جزء الصورية اقول والاشبه عدم
اعتبار جزء الصورية في العدد اذ لا يحصل هناك عند اجتماع الوحدات شيء غير الاجتماع
ولذلك قيل الحاصل فيه هو شيء مع شيء فقط بخلاف البيت الحاصل من اجتماع الجدران
والسقف اذ يحصل هناك من الاجتماع هيئة متعلقة بالاجتماع والممتزج الحاصل
من اجتماع المختلفات اذ يحصل هناك بعد الاجتماع شيء آخر هو مبدأ فعل او انفعال
قال واذا كان كذلك فلم يكن كلام المصنف عند التحقيق منظوراً فيه وينبغي ان يعلم
ان الاعتبار الخاص الذي يستند اليه الخواص اللازمة كالعصمية والمنطقية وغيرهما ليس
زائداً على نفس الآحاد التي مبلغ جملتها العدد واطلاق اسم الصورة النوعية
عليه بالمجاز او مختلفة اما معقولة كتركيب الجسم من الهيولى والصورة وفيه نظر لانه
تركب مما هو علة ومعلولاً فالاولى في مثاله العدالة تركيبها من الحكمة والعفة والشجاعة

او محسوس كزكب الخلقة من اللون والشكل وفي اللواحق العقلية فيه نظر لان الشكل اضافي لاعتبار
النسبة فيه فالاولى في مثال المبلقة المركبة من السواد والبياض اقول وفيه بحث لان
الشكل معنيين احدهما ما يحيط به حد او حدود كالمربع والمثلث وغيرهما وهو الشكل
الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه ما والشكل اما وغير مساوله او نصفه
او ثلثه ويعنون به كونه مقدارا متشكلا وهو بهذا المعنى من مقولة الكم فان ما احاط به
حد او الحدود انما يكون سطحا او جسما وثانيهما الهيئة الحاصلة من وجود الحد او الحدود
على نسبة ما كالتربيع والتثليث وغيرهما وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف واما عروض
النسبة للشكل فلا يخرجه من كونه امرا حقيقيا في نفسه لا اضافيا وينبغي ان يعلم ان المراد
من الشكل ههنا الشكل بالمعنى الثاني لان الخلقة من الكيفيات المختصة بالكميات وان كان
ظاهر لفظ الشيخ حيث قال في اول الفصل الاول من المقالة السادسة من الفن الثاني
من الجملة الاولى من طبيعيات الشفاء واما الذي يسمى صورة وخلقة فهو الشكل
من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون
ما فيكون الشكل اللون خلقة وصورة يقتضي كون المراد منه هو المعنى الاول غير
ان ما ذكره الشيخ ههنا ما هو بحسب الظاهر المشهور وما يقتضيه التحقيق ذكره بعد ذلك
وحقق ان الشكل الذي هو من مقولة الكيف هو بالمعنى الثاني والثاني كالاقرب
والابعد لم لا يتهما على اضافات عارضة للاضافات والثالث كالسرير الذي
يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة اذ لا يكفي الاجزاء الحقيقية كالاجزاء الخشبية
في تحقق ماهيته بل لابد مع ما من وجود ترتيب مخصوص بينها وهو امر نسبي غير
مستقل بنفسه والماهية ان كانت نوعا محصلا اي موجودا في الخارج وفي اللواحق

في اللواحق العقلية على معنى انه يمكن ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليه كالحيوان الناطق بخلاف
الحيوان الابيض فانه لا يوجد الا مقارنا لفصل ايضا كالحيوان وانسان والناطق جزءها
صدق عليه بخلاف الحيوان الابيض فهي الحقيقية واقول فيه نظر لان ما يمكن ان يوجد في الخارج
بلا انضمام فصل اليه لا يجب ان يكون جزءه موجودا في الخارج كالحيوان لا يوجد اصلا بخلاف
النوع المحصل على ما قال ومن ثم قالوا اجزاء الماهية الحقيقية التي هي النوع المحصل يجب ان يكون موجودا
لان جزء الموجود موجود وايضا مقابل الماهية الاعتبارية قد يكون ماهية نوعية كالانسان وقد
يكون ماهية جنسية كالحيوان والمعدم لا يجوز ان يريد بالنوع في قوله نوعا محصلا النوع الاصطلاحي
لان الماهية الحقيقية لا تنحصر فيه بل التعريف ان مال للجنس ايضا ولا يخفى ان الماهية الجنسية
لا يمكن ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليها وان حصلت اما الماهية باعتبار عقلي فهي
الاعتبارية كالحيوان الابيض ولا يجب ان يكون جزءها موجودا في الخارج لجواز تركبها من
المعدوم والموجود كالجاهل والاعمى وعليه موافقة لانه لا تغاير بين قوله لا يجب ان يكون
جزءها موجودا او بين قوله لجواز تركبها من الموجود والمعدوم من حيث المعنى فلا يكون
الدليل زايدا على المدعى ويمكن دفعها بالعناية وتغيير العبارة فلا غيرة بحمل الماهيات
المتفقتان في بعض الاجزاء اما الاجزاء المحمولة اذا اختلفتا في الباقي كان ما به الاشتراك
غير ما به الامتياز بالضرورة وانما قيدنا الاجزاء بالمحمولة ليصح قوله والاول هو الجنس و
الثاني هو الفصل قال الشيخ الفصل علة لوجود الجنس على معنى ان الحصة لا تتقوم في الوجود
الا اذا قارنها فصل والعلية بهذا التفسير ضرورية والدليل الذي اورده المصنف عليه
وهو قوله والا فالجنس ان كان علة له فانما وجد الجنس وجد الفصل لامتناع تخلف المعلول
عن علته وان لم يكن علة استغنى كل منهما من الاخر فيمتنع التركيب بينهما للشيخ بل الناظر به

ولذلك هو قرينة على ما قال وجوابه منع الشرطية الاولى اي لا نم ان الجنس ان كان علة للفصل
فاينما وجد الجنس وجد وانما اراد بالعلة المحتاج اليه فانه لا يلزم من تحقق المحتاج اليه في الجملة
تحقق المحتاج لجواز توقف المحتاج على شيء آخر والثانية اي ومنع الشرطية الثانية اي
لا نم ان الجنس ان لم يكن علة للفصل مع عدم كونه علة للجنس يستغني كل منهما عن الآخر
ان اريد بالعلة التامة لجواز ان لا يكون شيء منهما علة تامة للآخر ويحتاج احدهما الى
الآخر اما احتياج المعلول الى اجزاء العلة او احتياج المشروط الى الشرط فيصح التركيب
وانما لم يمنع الشرطية الثالثة وهو قوله واذا استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب بناء
على ما قرره من المثال المذكور وهو ان الحجر الموضوع بجنب الآخر لا يحصل منهما حقيقة قال
الامام في ابطال قول الشيخ وجهين الاول ان الابيض فصل للحيوان الابيض وليس
لوجوده لتأخره عنه لكونه صفة له والثاني ان الفصل لو كان علة لوجود الجنس لكان
بقاء الجسم النباتي بعد زوال القوى النباتية عنه لامتناع بقاء المعلول بعد زوال علته و
التالي باطل لان الجسم النباتي قد يبقى بعد زوال تلك القوى واشار اليه بقوله والقوى النباتية
اي فصول انواع النبات فصل للجسم النباتي مع ان الجسم اي الجسم النباتي قد يبقى بعد زوالها
عنه وجوابه ان كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكرتموه اي الحيوان الابيض اعتباري
فلا يرد عليه وبقاء الجسم النباتي بعد زوال القوى عنه ممنوع اذ القوى النباتية اذا زالت
عن الجسم النباتي فقد انعدم ذلك الجسم المتشخص الذي هو معلول تلك القوى وحدث متشخص آخر
فلا يكون الجسم النباتي الذي هو معلول القوى النباتية باقيا بعينه بل الباقي هو الجسم لا الجسم النباتي
وفي الحواشي القطبية فيه نظر لان المراد بالنامي ما يصدق عليه انه نام لا انه نام في الحال و
الآن كما يصدق على الانسان في سن الكهولة والشيخوخة انه نام ويمكن ان يمنع كونه في سن

السن غير نام ولهذا اي يثبت جلده عند الانزال وكذا الاظفار ما دام حيا ولكن النامي لم يكن بعد زوال
القوى عنه بل الاعم ان النسخة التي وقعت اليه بزيادة الاصح كان فيها بدل الجسم النباتي في قوله وثانيا
الجسم النباتي الجسم النامي ولهذا فسر الجسم النباتي في قوله فصل الجسم النباتي بالنوعي اذ قال يريد به واولى
النوعي كالشجر لا الجنس كالجسم النامي ونحن في قوله مع ان الجسم قد يبقى بالجسم النامي اذ قال يريد به
الجنس هو الجنس وبهذه النسخة اصوب اذ الفصل لا يكون فصلا للجنس بل للنوع المركب منهما
فلم يصح قوله والقوى النباتية فصل للجسم النباتي على ان يكون الجسم النباتي جنسا الا ان في نظره
نظرا لانه كما يصدق عليه انه نام بالاطلاق بعد زوال القوى عنه يصدق عليه ايضا تلك
القوى اي فصول بالاطلاق فاذن لا فرق بينهما في الصدق في الجملة وايضا منع كون الانسان
غير نام في سن الكهولة والشيخوخة على ما ينبغي واما اثبات جلده عند الانزال واثبات
اظفاره ما دام حيا فلا يدل على انه نام في هذين السنين لان النمو هو الزيادة في الاقطار
الثلاثة على النسبة الطبيعية لا الزيادة كيف ما كان والمختار ان في بعض الاثبات اذا
اختلفت في اللوازم ذلك على التركيب حقيقيا كان او اعتباريا وذلك لان اللازم لا بد
له من علة يستند اليها وهي لا يجوز ان يكون الذاتي المشترك لامتناع تخلف اللازم
الخاص الى الامر المشترك والآثار كافية لامتناع تخلف الاثر عن العلة التامة فيجب ان
يكون كل منها مركبا من مشترك ومختص ليكون اللازم المختص بكل واحد مستندا الى ذلك
الذاتي المختص او الى المجموع المغاير للمجموع فان قلت لم لا يجوز ان يكون مستندا الى مختص لا
يكون ذاتيا قلت ذلك المختص لا يجوز ان يكون مستندا الى المشترك فيكون مستندا الى مختص
فيتسلسل او ينتهي الى مختص ذاتي والاول باطل فتعين الثاني والمراد بالاستناد الى المختص
الذاتي اعم من ان يكون بوسط او لا بوسط وفيه نظر وفي الحواشي القطبية في عبارته

نظر لانا نمنع ان في التركيب الصورة والمشترك فيما بينهما بعض اقول يمكن ان يعتذر عنه بان الاشتراك
في بعض الذاتيات غير صريح في المركب من المشترك والمختص والمراد ذلك لا مطلق التركيب الذي
هو صريح واما اشتراك المختلفات في السلوب واختلاف المشتركات فيها ان في السلوب فلا
يوجب التركيب لهما اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين بالماهية يشتركان في سلب ما عداهما
عنهما مع ان شيئا منهما ليس بمركب واما الثاني فلان كل البسيط كالناطق مثلا المركب الذي
اصدق انه هو كالانسان طبيعته لاشتراكهما في حقيقة الفصل الصدق الناطق على
كل واحد منهما الانسان والناطق واختلافه اياه ان واختلاف البسيط المركب في بعض السلوب
كعدم دخول الجنس في حقيقته ودخوله في حقيقة المركب مع انه لا تركيب فيه ابني ذلك
البسيط ولا يجوز ان يكون التعين عدميا اذ العدم لا هوية له في الاعيان وكل ما
لا هوية له في الاعيان لا يتعين به غيره فلا يتعين به ان بالتعين غيره فلا يكون
تعينا هف ولانه جزء من المعين الموجود فيكون موجودا لان جزء الموجود موجود
وفيهما نظر اما الاول فلانا لا نم ان كل ما لا هوية له في الاعيان لا يتعين به غيره و
انما يكون كذلك ان لو لم يكن التعين عدميا وهو عين النزاع واول المسئلة ولا مجال
لهذا الوجه لانه مما يبتنى على كونه ثبوتيا كان مصادرة على المطلوب ما قال فلانه مصادره
على المطلوب في الحواشي القطبية بناء على ان المعدوم ولا هوية له في الاعيان لفظان
مترادفان وفيه نظر واقول اذ الكلام على تقدير ترادفهما اشتمال القياس على صغرى
غير مفيدة لا المصادرة وهو ظاهر ولعلهم اراد في بيان المصادرة واما الثاني فلانا
لا نم انه جزء من المعين انما ان اريد بالمعين معروض التعين وان اريد به المركب منهما
فلا نم انه المركب منهما وان جزئيته لا احتمال اللفظ لكلا منهما موجود اما على الاول فلان

فلان التركيب العارض والمعروض ماهية اعتبارية لا حقيقية واما على الثاني فلان جزء الماهية
الاعتبارية قد يكون عدميا كما في الجاهل والاعمى وهو ان التعين ان كان بالماهية او
بالفاعل وفي بعض النسخ او بالفاعل فقط وهو اولى لاشعاره بكون الفاعل كافيا
في تعين تلك الماهية كما في كل واحد من العقول العشرة او بقابل الخص نوعه في شخصه الخص
نوعها في الشخص اما على الاول فظ لانه حيث وجدت الماهية وجد ذلك المعين فلا
يكون للماهية شخصان متعددان واما على الثاني فكذلك لانه حيث وجد وجد ذلك المعين
وفي الحواشي القطبية هذا انما يتم اذا كان الفاعل غير متعدد وهذا يدل على انه ما في
لفظة فقط موجودة في نسخة صاحبها واما على الثالث فكذلك لاتحاد علته فاينما وجد
وجد ذلك المعين وان كان بقوابل مختلفة او باستعدادات مختلفة توقف لقابل او
كان لها تعينات مختلفة اما على الاول فلتعدد التعينات بتعدد القوابل كما في الكواكب
الثلثة واما على الثاني فلتعددها بتعدد الاستعدادات المختلفة العارضة لمادة واحدة
كما في العناصر وما قيل من ان الحصر في هذه الاقسام لجواز ان يكون التعين بالمزاج الذي حصل
لما عرض له ذلك التعين في مبدأ التكون او بالاستعداد بجميع ذلك او بالعلة الصورية
للهيئة اذ تأخرها عن المادة لا يقتضي ان لا يكون علة لتشخص الماهية المركبة منهما كما
زعم ولان تعينات النفوس الانسانية المجردة بالنوع في حال العلاقة وبعدها خارج
عن هذا الحصر اذ قالوا امتيازها وتشخصها في حال العلاقة بهيئة تعرض لها من جهة
البدن لا بنفس البدن وقواه اذ البدن مباين بالذات عن النفس وكذا قواه فلا
يجوز ان يكونا مميزين لان تميز الشيء عن الشيء انما يكون بما له من ذاته لا بالجوهر المباين
واما امتيازها وتشخصها بعد المفارقة فبأحوال وصفات ملكية والافعال والانفعال

او ركيبة الى غير ذلك غير وارد على المصنف اذ ليس مراده رح ههنا انه يبين انحصار علل التشخص في وجه
عليه في ذلك بل مراده انه يبين ان التشخص ان كان بالماهية او بالفاعل او بقابل واحد
لا يوجد له استعدادات مختلفة وجب الانحصار في شخص واحد وان كان بقوابل متعددة
او بقابل واحد له استعدادات مختلفة فلا والامر كما قال قيل ان الطبيعة ان كانت
محتاجة لذاتها الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا كانت غنية عنه لذاتها والغني
عن الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة لعارض فلم يكن وجودها في محل اصلا واذا كان
كذلك لا يجوز ان يكون افراد الحقيقة الواحدة حالا في محل وبعضها قائما بلا محل فلا يكون
التعين الذي هو طبيعة واحدة عندهم نفس ماهية الواجب زائدا على الامور الحادثة
على ما ذهبوا اليه والا لكان قائما بلا محل في الواجب قائما بمحل في الحادث هذا تقرير هذا
الكلام في هذا المقام فاعلم ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم احتياجها الى المحل لذاتها
استغناؤها عنه لذاتها لجواز ان لا يكون كل واحد منهما مقتضى ذاتها بل يكون كل
واحد منهما لامر خارجي وللقائل ان يقول كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه اما ان يكون بحيث
يجوز ان يوجد بدونه هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فمحتاج لذاته بل الجواب
بعد تسليم كون التعين طبيعة واحدة ليس معقولا على ما تحققه بالآخره ان يقال لا نم
ان طبيعة التعين عند قيام بعض افرادها بمحل يعرض لها الحاجة اليه انما تعرض الحاجة
لذلك الفرد من افرادها والطبيعة من حيث هي غنية عنه لكن لا تنافي ذلك اللزوم عليها
لا منه طبيعة وذلك لا ينافي كونها من حيث هي غنية عنه لا يقال لو كان التعين
ثبوتيا لكان ماهية كلية معقولة على اشخاص من التعينات مقول النوع على افراده
فيحتاج كل شخص من اشخاص التعين في امتيازه عن شخص آخر منه الى تعين آخر فلا

لان الآخر كذا اذ الكلام في الماهية كما في الاحتياج بالتعين ويلزم التسلسل لان الكلام في هذا كالكلام
في ذلك وفيه نظر لجواز ان يكون صدقه عليها بالتشكيك اللفظي لا بالتواطؤ ولو سلم ذلك
فاللازم احتياج كل واحد من اشخاص التعينات الى ما يتميز به عن اضرابه وهو يجوز
ان يكون عدميا لجواز ان لا يكون تعين التعين ثبوتيا ولكان انضاف الى الماهية
موقوفا على احتيازها من غيرها بتعين آخر والا لم يكن اختصاصه بها اولى من اختصاصه
بغيرها فيلزم ان يكون متعينة قبل تعينها وانه مح لا يقال لا نم استحالة تعين الماهية
بتعين سابق قبل تعينها بتعين لاحق لانا نقول الكلام في ذلك الماهية يتوقف
على احتيازها بتعين آخر فيلزم التسلسل ولكان تعين الشخص الذي له ما يشاركه في نوعه
ان كان بالماهية او بالفاعل وفي الحواشي القطبية اي غير المتعدد انحصر نوعه في الشخص ولم
فلم يكن له ما يشاركه في نوعه هف وانما قيد صاحب الحواشي الفاعل بعدم التعدد لعدم
لزوم الانحصار على تقدير التعدد واذا كان الامر كذلك فللقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون التعين بالفواعل المتعددة وان كان بالقابل اي بمادته ولا شك ان له
تعينا زائدا محتاجا الى علة لكونه ممكنا فتعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل
لا يقال لا نم لزوم التسلسل لجواز ان يكون تعين قابل القابل بالماهية او بالفاعل
نوعه
لان القابل حينئذ ينحصر نوعه في شخص فيلزم انحصار نوع الماهية ايضا في الشخص والمقدر
خلافه وان كان اي تعين القابل بالمقبول اي بذلك الشخص او بقبول الماهية
على ما يقتضي في الحواشي القطبية اذ ذكر فيها اي بتعين الماهية لانه مقبول لها لزم الدور
وفي الحواشي القطبية بناء على ان تعين القابل مع في الوجود او متقدم عليه
وهو مح لكونه متاخرا عنه تاخر الحال عن المحل اقول توجيه لزوم الدور على تقدير

ان يكون تعين القابل معه في الوجود او متقدما عليه لانه تعالى اذا كان تعين القابل بتعين
الماهية كان تعين الماهية في الوجود متقدما على تعين القابل الذي هو اما مع
القابل في الوجود او متقدم عليه والمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء
وكذلك المتقدم على المتقدم فاذن يكون تعين الماهية متقدما على القابل الذي هو
متقدم على تعين الماهية لانا المقدر ان تعين ماهية الشخص بالقابل ولا معنى للدور
الا كون المتأخر متقدما على ما تقدمه لانا نقول اما الاول فلانا لا نم امتناع التسـ
اللازم فانه من جانب المعلول لاحتياج تعين الماهية اليها احتياج الحال الى المحل
واحتياج تعين تعينها الى تعينها ولا برهان على امتناعه واما الثاني فلانا نم صدق
الشرطية اي لا نم ان التعين لو كان ثبوتيا لكان انضيافه الى الماهية موقوفا على
امتيازها عن غيرها بتعين آخر لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها لم قلتم انه ليس
كذلك لا بد له من دليل ولا يخفى انه لو خص الكلام بتعين الشخص الذي له ما يشاركه
في نوعه بان يقال انضياف التعين الى الماهية يكون موقوفا على امتيازها عن غيرها
بتعين آخر لا يجيء ما ذكره المجيب واما الثالث فلانا نختار جواز ان يتعين بسبب
الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل من الحركة القطعية وان يتعين بسبب الماهية
بشرط استعداد يعرض لها بسبب حادث يقتضي ذلك ويكون قبل حادث حادث
لا الى نهاية والتسلسل فيما لا يجتمع اجزاؤه معا في الوجود غير مستحيل بل هو واقع
سلمناه لكن لا نم لزوم الدور على تقدير ان يكون تعينه بالقابل وتعين القابل
بالمقبول علة لتعين الآخر من الحركة القطعية فمع هذا يكون تعين الماهية
معلول ماهية قابلها لكون تعين تعينها معلول ماهية القابل ويكون تعين قابلها

قابلها معلول ماهية التعين واقول هذا انما يصح اذا كان تعين التعين نفسه اما اذا
لم يكن نفسه بل زائدا عليها فلا على ما لا يخفى وانما ارتكب صاحب المحاكمات هذا والذي ذكره قبل
من ان تعين القابل معه في الوجود او متقدم عليه لحمله المقبول على تعين الماهية
ولا ضرورة فيه لجواز حمله على الشخص على ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وان كان فيه حمل المقبول
عليه بعد وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب الشخصية اي لا نسلم انه يكون الحاصل منهما
شخصا معينا يمتنع الحمل على كثيرين وذلك لانه لو كان مستلزما لصدق قولنا كلي يقيد
كلي بكلي آخر صار في ذلك المجموع شخصا مانعا مفهومه من الشركة والتالي باطل فانا اذا قلنا
زيد انه الآن العالم الورع او انه الذي تكلم بكذا في يوم كذا في وقت كذا فيمنع كل
منهما الشركة قال صاحب المطالع في هذا الكلام نظر فانه كلما كان كلي يقيد بكلي آخر حصل له
مخصص فعند جميع الكليات في شيء بحيث يمتنع حصولها في غيرها كما تقدم في المنطق
من جواز تركب الخاصة من امور عامة اجيب عنه بانا ما ادعينا انه لا يحصل من انضمام
الكلي الى كلي آخر وتقييده به جزئي اصلا حتى يرد علينا ما ذكرتموه بل انا ادعينا ان تقييد
الكلي بالكلي لا يستلزم الجزئية مستلزما كليا فاستلزامه الجزئية في بعض الصور لا ينتقض
نقضا على ما ادعينا وبه يجاب ايضا عما قيل لو لم يجب تقييد الكلي بالكلي الشخصية
لوجب ان لا يحصل الشخص اصلا وذلك لان الامر الذي ينضم الى الماهية حتى تعينت
اما ان يكون له ماهية او لا يكون واياما كان يستحيل حصول الشخص اما اذا كان له ماهية
فلان تلك الماهية من حيث هي ماهية هي كانت كلية وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب
الشخصية وح يجب ان لا يتعين تلك الماهية بسبب انضمام هذا المنضم اليه
واذا لم يتعين لا يحصل الشخص واما اذا لم يكن له ماهية فلانه يمتنع انضمامه الى

الماهية لان ما لا ماهية له لا وجود له وما لا وجود له استحال انضمامه الى غيره وح لا يحصل
التشخص لامتناع حصول التشخص بدون انضمام التشخص الى الماهية **البحث الثالث في الوحدة
والكثرة** وهما غنيان عن التعريف وزعم بعض الناس ان مفهوم الوجود عين مفهوم الوحدة
وسبب ظنهم هو ان لكل موجود هوية وخصوصية فظنوا ان تلك الهوية بها وجوده
وبها نفسه وحدته فابطله المص على ما قال الوحدة مغاير للوجود لانها لو كانت نفس
الوجود لكان كل موجود واحدا والتالي بط لان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء
من الكثير من حيث انه كثير بواحد وفيه نظر لانا لا نم ان الكثير من حيث انه كثير موجود لان الكثير
من حيث انه كثير لا يعني الا الكثير واما كونه موجودا او غير ذلك من الصفات فيلحقه من
حيثيات اخر لا من حيث انه كثير لا يقال الحق لا نعني بقولنا الكثير من حيث انه كثير موجود ان
حيثية الكثير هي حيثية الوجود او داخلة فيها الوجود حتى يتوجه علينا المنع بل نعني به ان
الوجود يعرض الكثير من حيث هو كثير فنقول لو كان المفهوم من الوحدة عين المفهوم
من الوجود لكان كل ما يعرض له الوجود يعرض له الوحدة والتالي بط لان الكثير من
حيث انه كثير يعرض له الوجود ولا يعرض له الوحدة لانا لا نم ان الوحدة لا تعرض
للكثير من حيث انه كثير فان الكثير الماخوذ لا بشرط كما يعرض له الوجود تعرض له الوحدة
ايضا ولهذا يقال عشرة واحدة الى غير ذلك وللتشخص ايضا اذ لو كان المفهوم
من الوحدة عين المفهوم من التشخص والهوية لزال واحد منهما بزوال الآخر
واللازم بط لان البسيط كالماء اذا جزئ حتى يتعدد زال وحدته وما زال الهوية
والا لكان التوزيع اعداما للجسم بالكلية وهو بط بالضرورة وفيه نظر وتقريره
على ما ذكر المص في شرح الملخص ان يقال لا نم بقاء الهوية عند التوزيع فانه اذا حصل

حصل ذلك تلك الهوية التي كانت من حيث هي هي وحدثت هويتان اخريان نعم ربما
يقال الجسم حقيقته بقي بعد التوزيع لانه تبع هويته المعينة والتوضيح بينهما ظاهر وهي
اي الوحدة وجودية والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة لانها لو كانت عدمية
لكانت عبارة عن سلب شيء لانه المراد بالعدمي وح لا يجوز ان عبارة عن سلب
غير الكثرة والا لزم من وجود ذلك الغير نفي الوحدة ولا غير لزم من وجوده نفي
الوحدة فالكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية لكونها عدم العدم
ح وعدم العدم وجود والمقدر خلافه وفيه نظر لان عدم العدم ليس وجودا
بل يستلزمه ويجوز ان يكون العدمي مستلزما للوجودي كالجهل للعلم والعمى
للبصر لاستلزامهما عليهما بالالتزام ويمكن ان يقال هذا لا يضرنا لانا نعلم بالضرورة
ان اللازم من عدم الكثرة الوحدة لا غيرها فلو كان عدم العدم مستلزما للوجود
كانت الوحدة ح وجودية وان كانت وجودية لزم تقومها بالامور العدمية
وهي الوحدات ضرورة تقوم الكثرة بالوحدات وزائدة على الماهيات اما نفسها
او داخلة وهما باطلان لما مر في الوجود ولا باس بذكره فنقول الوحدة
ليست نفس الماهية ولا داخلة فيها والا لكان تعقل كل ماهية هو عين تعقل الوحدة
او مستلزما لتعقلها والتالي بط لانا قد نعقل الماهية مع الشك في وحدتها وفيه
من الانظار ما مر بعينه فلا نطول الكتاب ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد
لا تقابلها فلم تكن الوحدة السواد وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كون الوحدة نفس
السواد ان يكون زائدة عليه لجواز ان يكون داخلة فيه فلا بد للتعرض لذلك ايضا
حتى يلزم المراد وفي الحوالة القطعية فيه نظر لجواز صدقها الكثرة والسواد على

واحد مع كون الوحدة جزء السواد لكن بشرط ان لا يبقى محمولا عليه اذ لو كان محمولا فيمتنع الصدق
اقول التقريب فيه انه اذ لو كان السواد والكثرة صادقين على شيء واحد مع كون الوحدة
جزء السواد يصدق ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا تقابلها لصدقه على
ما صدقت عليه مع عدم كون الوحدة زائدة على السواد لكونها جزءه واما شرط كونه
ان لا يبقى من الاجزاء المحمولة لانها لو كانت من الاجزاء المحمولة لامتنع صدق الكثرة
والسواد على شيء واحد والا يلزم صدق الكثرة والوحدة على ذلك الشيء لكون
الصادق على الصادق على ذلك الشيء صادقا على ذلك الشيء مع لا يصدق لان
الوحدة تقابل الكثرة وهذا هو المستحيل لان اللازم وهو صدق الوحدة والكثرة
على شيء واحد مستحيل ضرورة انه يصدقا على شيء واحد لكونهما متقابلين وهذا معنى قوله انما
اذا كان محمولا فيمتنع الصدق هذا ما وصل اليه فهمي في توجيه هذا الكلام وفيه انه
لو كانت وحدة السواد مثلا نفسه او جزءه لكان كل ما هو قابل الواحد قابل للسواد
وبالعكس لكون السواد واحدا لكنه ليس كذلك لان الواحد يقابل الكثرة دون السواد
والبياض يقابل السواد دون الواحد اقول ومن الظاهر ان الشرطية غير واضحة
الصدق على تقدير ان يكون الوحدة داخلة في السواد لان المقابل للكل لا يجب ان
يكون مقابلا للجزء ثم لا يبقى ان الوحدة وجودية ولو سلم فليست زائدة على الماهية
فلانها لو كانت وجودية لكانت لها وحدة اخرى لان كل ما هو موجود اذا اعتبر ذاته من
حيث هي ذاته مع قطع النظر عن غيره كان واحدا لا محالة فيتسلسل وحدة في
الحوادث القطعية اذ كل موجود له هوية وخصوصية هي وحدته وفيه نظر لان
المختار كون الوحدة مغايرة للعدمية والشخصية والوحدة لكونها وجودية وحدة

وحدة اخرى ويلزم التسلسل في الحوادث القطعية وفيه نظر لجواز ان لا يكون وحدة الوحدة زائدة
عليها وايضا فيما ذكرنا في توجيه هذا الاستدلال لو كانت ثبوتية على ما عرفت لم وهي معقولة
على ما تحتها من الوحدات بالتواطؤ لكانت تلك الوحدات مشتركة في كونها وحدة
ومتمايزة في خصوصية كل واحدة منها التي هي هويتها المعينة وخصوصية كل واحدة
منها زائدة على ماهيتها النوعية التي هي الوحدة فيلزم ان يكون للوحدة وحدة اخرى
وفيه النظر المذكور آنفا وآخر وهو منع كونها معقولة على ما تحتها بالتواطؤ لجواز
ان يكون بالاشتراك واما الثاني فلقوله ولانها لو كانت زائدة اي على تقدير كونها
وجودية فوحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء منها يلزم قيامها بالمحال الكثيرة
وان قام بكل جزء منها اي من الماهية المركبة شيء منها اي من الوحدة لزم انقسامها وان
قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرها ضرورة تغاير الجزء الكل وكل
واحد من الامور الثلثة محال وفي الحوادث القطعية في امتناعه نظر لان امكان الماهية
قائم بجزئها اقول وفيه نظر لانه ان اراد بالامكان الامكان الذاتي فلا نسلم انه قائم
بجزئها فانه امر عقلي يعرض الماهية في العقل بالقياس الى الخارج وان اراد به الاستعداد درج
الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع فلا نسلم انه صفة للماهية بل
امر حال في المادة يستعد المادة للصورة المناسبة اياه لانا لا نعقل اما الاول
فامتناع التالي اللازم فيه لكونه من جانب المعلول واما الثاني فلا نسلم الحصر لجواز قيامها
بالماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اجزائها فلم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل
وهي ان الوحدة عرض والا لكانت جوهرا لانحصار الممكن الموجود فيهما لكنها ليست
بجوهر والا لامتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجواهر بالعرض واللازم باطل وهو

وهو ظاهر اذ الواحد فيه كالجوهر قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا وفي الحواشي القطبية لان
الوحدة حاصلة في العرض لان وحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها
وحدة لان اطلاق الوحدة على ما تحتها بالتواطؤ والا لوجب ان لا تشترك في مفهوم
اللامنقسمية فانا لا نعني بالوحدة شيئا غير كونه بحال لا ينقسم على انا نقول يصح
تقسيم الواحد الى الجوهر والعرض وهو يستدعي ورود المشترك ولا ينافي ذلك
بانها ليست عرضا والا لامتنع قيامها بالجوهر لانا نمنع امتناع قيام العرض بالجوهر
ضرورة ان العرض موجود في الجوهر وللقائل ان يمنع ان قول الوحدة على ما تحتها من
الوحدات بالتواطؤ ولم لا يجوز ان يكون بالاشتراك اللفظي وما ذكره في بيان ذلك
لا يجديه نفعا لما مر في مباحث الوجود والكثير اذا كان له وحدة من وجه فجهة كثرته غير
جهة وحدته لاستحالة كون الشيء الواحد كثيرا وواحدا من جهة واحدة فجهة الوحدة
اما مقومة اي لتلك الكثرة بمعنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في مقوم اوجب
اوجب ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد من جهة الاشتراك في مفهوم ذلك المقوم
او عارضة اي لتلك الكثرة بمعنى ان تلك الامور المتعددة المتكثرة اشتركت في عارض
اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة الاشتراك فيه او لا عارضة ولا مقومة
وهذا يوجد في بعض النسخ ووجوده اصوب فان كانت مقولة عليها في جو.
ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان المقول على مختلفات الحقائق كالانسان والفرس فيقال
الانسان هو الفرس اي متحدان في الجنس وبالنوع ان كان على متفقاتها كافراد الانسان فيقال
هذا الفرد من الانسان هو الفرد الآخر منه اي متحدان بالنوع وان كانت مقولة في
جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل كافراد الانسان ايضا فانها اشتركت في النفس الناطقة

الناطقة وهي مقومة لها ومقولة في جواب اي شيء هو فيقال عند ذلك هذا الفرد
من الانسان هو الفرد الآخر منه اي متحدان في الفصل واما الخاصة المقوم بمعنى ما به
يوصف في المثلث فهو في المسطح وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كانت
هناك محمولات لها موضوع واحد فانها اشتركت في ان كل واحد منها محمول على ذلك الموضوع
وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها عارض اياها كالكاتب والضاحك فان جهة الوحدة
وهي كون كل منهما محمولا على الانسان عارضة لهما خارجة عن حقيقتهما فيقال الكاتب
هو الضاحك اي متحدان في الموضوع او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها
محمول واحد فانها اشتركت في ان كل واحد منها موضوع لذلك المحمول وهذا الاعتبار
خارج عن حقيقتها عارض اياها كالقطن والثلج فان جهة الوحدة وهي كون كل منهما
موضوعا للابيض عارض لهما خارج عن حقيقتهما فيقال الثلج هو القطن
اي انهما متحدان في المحمول وان لم يكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس
الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي التدبير ليست مقومة و
لا عارضة للنسبتين المذكورتين اللتين حكم عليهما بالاتحاد بل عارضة
للنفس والملك وهما ليسا محكوما عليهما بالاتحاد هذا الكل اذا كان الواحد مقولا
على كثيرين بالعدد فاما اذا لم يكن كذلك على ما قال واما الواحد بالشخص وهو ما لا
يكون مقولا على كثيرين فان لم يكن قابلا للقسمة وليس له مفهوم وراء كونه الشيء و
بحيث لا ينقسم بعض الشيء الى امور تشاركه في تمام ذاته فهو الوحدة اي المتشخصة
وان كان له مفهوم وراء ذلك وهو النقطة اي هذه النقطة ان كان له وضع
فهو المفارق كالعقل والنفس المتشخصين وفي الحواشي القطبية ان للنقطة

مفهوما ورا ذلك دون الوحدة نظر لانه كما يقع النقطة شي لا جزء له يقع الوحدة كما
يقال لكل شي انه واحد فهما سواء في ان لكل منهما مفهوما آخر اقول وفيه نظر لان قولنا شي
لا جزء له ليس في الحقيقة مفهوما آخر وراء كونه بحيث لا ينقسم فالصواب ان يقال لانه كما يقع
النقطة طرف الخط او غير ذلك مما يصدق عليها يقع الوحدة كما يقال لكل شي انه
واحد فيكون للوحدة مفهوم آخر وراء كون الشي بحيث لا ينقسم كما كان للنقطة او يقال
لانه كما يقع النقطة شي ذو وضع لا جزء له يقع الوحدة كما مر آنفا فان قولنا شي
ذو وضع لا جزء له مفهوم مغاير لكون الشي بحيث لا ينقسم ضرورة مغايرة مفهوم الشي
لمفهوم جزئه ولعل لفظة ذو وضع سقطت من القلم فان قيل هذا انما يرد ان لو
كان قولنا كما يقال لكل شي انه واحد مفهوما للوحدة وهو ممنوع اذ لا مفهوم لها
الا كون الشي بحيث لا ينقسم ما ذكرتموه واشباهه لوازمها ولوازم الشي يغاير مفهومها
قلنا ان اردتم بمفهوم الشي ما يحصل منه في الذهن عند تصوره اعم من ان يكون حقيقة
او عارضا من عوارضه فما ذكرنا ايضا من مفهومات الوحدة اذ قد يفهم منها ذلك ايضا وان كان
عرفت به وان اردتم ماهية الشي فلا مفهوم للنقطة الا كون الشي بحيث لا ينقسم اذ لا
يكون للشي اكثر من ماهية فلا يصح قولكم للنقطة مفهوم آخر وراء كون الشي بحيث
لا ينقسم فان قيل حاصل ما ذكره ان الواحد ان لم يكن قابلا للقسمة فان كانت ماهيته مجرد
كون الشي بحيث لا ينقسم فهو الوحدة وان لم يكن ماهيته مجرد ذلك بل هو مع امر آخر فهو
النقطة ان كان له وضع ولا يلزم من هذا ان يكون للنقطة اكثر من ماهية بل ان لا يكون
ماهيتها مجرد كون الشي بحيث لا ينقسم بل هذا مع كونه ذا وضع والامر كذلك قلنا
سلمنا انه لا يلزم منه ذلك الا انا لا نسلم ان الوحدة ماهيتها مجرد كون الشي بحيث لا ينقسم بل

هذا مع كونه غير ذي وضع وان قبل القسمة فان كانت اجزاؤه متشابهة اي متساوية
للكل في الاسم والحد فهو الواحد بالاتصال هكذا قيل وفيه نظر لان الفلك واحد
بالاتصال مع ان اجزاءه ليست متشابهة بهذا المعنى والصواب ان لها طبيعة
واحدة سواء كان قبوله القسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط فان قبوله
القسمة بواسطة المقدار والا اي وان لم يتشابه اجزاؤه فهو الواحد بالاجتماع وكل
منهما اي من الواحد بالاتصال والواحد بالاجتماع وفي بعض النسخ القطعية اي من
الاجزاء المتشابهة والمختلفة وهو غير صحيح لان المنقسم الى الواحد بالتمام و
مقابله بالاجزاء المتشابهة او المختلفة اي الواحد بالاتصال والاجتماع لا الاجزاء
نفسها ولعل لفظة ما له او ما فيه انما سقطت عن قلم الناسخ سهوا ان حصل له جميع
ما يمكن فهو الواحد بالتمام وهو اما وضعي من المواضعة كما لو رسم الواحد فانهم
واصطلحوا على كون مقدار معين درهما فانه متكثر ابالعدد فان قيل انه من اقسام
الواحد بالشخص فكيف يمكن انقسام والتعدد فيه بالفعل قلنا الواحد بالشخص هو
ذلك المقدار المعين من الفضة مثلا لا نفس الفضة فقط وليس تعدد في ذلك المقدار
تعدد بالفعل او صناعي كالبيت الواحد او طبيعي كالانسان الواحد وان لم يحصل له جميع
ما يمكن فهو الكثير اي المقابل بهذا المعنى وينبغي ان يعلم ان الواحد بالاتصال كما يقال على
المعنى المذكور فكذلك يقال بالاشتراك اللفظي على كل مقدارين يلتقيان عند حد
كضلعي الزاوية وكذلك على كل مقدارين يتلازم طرفاهما تلازما يوجب حركة
احدهما حركة الاخر كالملتحمين بالطبع كالبعض الاعضاء بالنسبة الى بعض آخر او بالصناعة
وذلك يشبه الوحدة الاجتماعية قال الامام ان الواحد مقول على ماتحته بالتشكيك

لتحقق التفاوت بين معانيه على ما سلف ثم قال وهو احد الدلائل الدالة على انه ليس جنسا لما تحته
وانت تعلم ان التفاوت والاختلاف بين معانيه انما يكون دليلا على انه واقع بالتشكيك
ان لو كان الواحد مقولا على ما تحته بالاشتراك المعنوي وذلك غير متحقق والاثنان لا يتحدان
من غير استحالة وتركيب لانهما بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فهما اثنان لا شيء واحد وان
لم يبقيا فاما ان ينعدم كل واحد منهما او ينعدم احدهما دون الاخر فان كان الاول
لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما لهما وايجادا لامر ثالث مغاير لهما ضرورة ان المعدوم
لا يتحد بالمعدوم وان كان الثاني لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما لاحدهما وابقاء للاخر
ضرورة ان المعدوم لا يتحد بالموجود واليه اشار بقوله وان عدما او احدهما فلا اتحاد
لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه ان اراد
بقائهما موجودين بعد الاتحاد بقاء كل منهما مع الوحدة العارضية فنختار القسم
الثالث قوله فيتعدد كل منهما او احدهما قلنا لا نم لا يجوز ان يكون حد هذا
القسم زوال الوحدة من كل واحد منهما وبقاء هوية كل منهما لا بد له من دليل لاثبات
هذا لا يجوز لان زوال الوحدة مستلزم لزوال الهوية لان ذلك مم وان اراد بقاء
كل واحد منهما بهويته وتشخصه وان زالت وحدته العارضة فنختار القسم الاول قوله
فهما اثنان لا شيء واحد قلنا نعم ذلك يجب البتة لا يجب الوحدة وهل المراد باتحاد
الاثنين الا زوال وحدة كل منهما مع بقاء هويتهما وعروض وحدة واحدة لهما
وان اراد امرا ثالثا فلا بد من افادة تصوره اولا ثم التصديق به وفيه نظر لان بقاء
هوية كل منهما وعروض وحدة واحدة لهما قيام عرض واحد بمحلين وهو ضروري
الاستحالة واما ان ههنا اعدادا في الوجود فقط لا يحتاج الى دليل وهو محل نظر فليتامل

فليتامل وليست ماهياتها اي المعدودات نفس كونها اعدادا بل كونها اعدادا امر زائد عليها
لانها اي لان ماهيات الاعداد اي المعدودات قد يكون جمادا او نباتا او غيرهما و
كونها اعدادا ثابت في جميع هذه الاحوال فكونها اعدادا زائد عليها لان الثابت
في جميع الاحوال وهو كونها اعدادا زائد على ما ليس بثابت في جميع الاحوال وهو
كونها نباتا وحيوانا وجمادا وليس العدد عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات
التي هي امور وجودية ومجموع الامور الوجودية لا يكون امرا عدميا وفي الحواشي
القطبية اي ليس اعتبار كون الشيء عددا امرا عدميا والا لكان عبارة عن عدم كون
الشيء واحدا الا انه لا يجوز ان يكون عبارة عن عدم كون الشيء واحدا اي شيء كان
والا لارتفع بتحقق اي شيء كان ولو كان كذلك لم يكن شيء من الموجودات بهذا
الاعتبار وذلك يستلزم ان لا يكون العدد موجودا وانه مح بالضرورة فتعين
ان يكون عبارة عما ذكرنا واذ لم يكن كذلك كان كون الشيء واحدا امرا وجوديا لكون
الشيء عددا امر مركب من كونه واحدا امر الكثرة فيلزم ان يكون المركب من مجموع امور وجودية
امرا عدميا وانه مح وعبر عن هذا الاعتبار بالعدد وعن كون الشيء واحدا بالوحدة و
المراد ما ذكرنا ولان الوحدة عرض والعدد متقوم بها وفي الحواشي القطبية اي اعتبار
كون الشيء عددا متقوم باعتبار تقدم هذا الاعتبار بكون الشيء واحدا المتقوم
بالوحدة فيكون عرضا لان المتقوم بالعرض اولى ان يكون عرضا واذا كان عرضا
كان امرا وجوديا لكونه موجودا في موضوع وفيه نظر لان الوجود الماخوذ
في تعريف العرض ليس هو الوجود بالفعل كما في تعريف الجوهر بل معناه اذا وجد
يكون في موضوع وهو اعم من ان يكون موجودا او غير موجود ولعل انه اشارة

الى بيان ان العدد عرض لا ان العدد امر وجودي الا انه قدم الدليل على الدعوى وانما
فسر صاحب المحاكمات العدد في الموضعين بالاعتبار المذكور حتى يجيبا بين متقوما
بالوحدة واما لو كان نعني بها الماهية التي عرضت لها انها اعداد فكان لقائل
ان يمنع تقومها بالوحدة اذ الوحدة عارضة لكل واحد من تلك الماهيات على ما عرفت
من مراتب العدد ان لكل عدد من الاعداد اعتبارين عاما بان الكل لكل مرتبة من مراتب
العدد وهو كونه كثرة اذ لا شك انه يعم كل مرتبة من مراتبه وخاصا وهو خصوصية
تلك الكثرة وهي صورتها النوعية التي صارت بها هي هي لا اختلاف ~~[illegible]~~
ان لا اختلاف الاعداد بعد اشتراكها في الكثرة بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية
الموجب لاختلافها بالفصول ومبادي الفصول الصور النوعية كما ان مبادي
الاجناس المواد والعدد الاصم ما لا يوجد له من كسور التسعة من النصف الى العشر
مثل احد عشر وثلثة عشر والعدد المنطق ما يقابله وانما قلنا ان اختلافها بالخواص
اللازمة موجب لاختلافها بالفصول لانه لا بد لها من علة تستند اليها تلك اللوازم
الخاصة وهي لا يجوز ان تكون الاعتبار العام هو الكثرة المشتركة بين جميع الاعداد
ضرورة استحالة لزوم الامور المتقابلة لواحد متفق ولما ثبت ان الاختلاف
في اللوازم يوجب الاختلاف في الملزومات فيجب اذن استنادها الى الفصول اما بغير
وسط او بتوسط لوازم خاصة منتهية الى الاستناد الى الفصول لامتناع
استناد اللوازم بعضها الى بعض لا الى نهاية لكونه تسلسلا من جانب المبدا
وهي مبني على كون الاعتبار العام ذاتيا لها وهو ممنوع بل هو عرضي لها وامتياز كل
مرتبة عن مرتبة بنفسها وذاتها واستناد اللوازم الخاصة الى ذواتها المختلفة بعد

وقد اومأنا الى ذلك فيما مر وقيام كل نوع من العدد بالوحدات التي فيه بالوحدات التي
مبلغ جملتها ذلك العدد وبين كل واحد من تلك الوحدات جزء من ماهيته فاذا اردنا تعريفه
نقول انه عدد مجتمع من اجتماع واحد وواحد الى ان يستوفي تلك الاحاد كلها لا بالا
عداد التي فيه وهذا معنى قول المعلم الاول ارسطو لا تحسبن ان الستة اربعة واثنان
بل الستة ستة وحداتها فان العشرة ليست متقومة بالخمستين اذ ليس تقومها بهما
اولى من تقومها بالثلثة والسبعة او بالاربعة والستة او بالثمانية والاثنين
فيلزم من القول بتقومها باي واحد منها الترجيح بلا مرجح وفي المحاكمات العظيم فيلزم
ان يكون للشيء امور كل واحد منها كاف في تقومه ولكنه في استحالة تقويم مثل هذه
الامور لشيء واحد نظر لاستحالة بعض هذه الامور على البعض الاخر واقول قوله
فيلزم جواب لما قيل سلمنا ان تقومها بالخمستين ليس اولى من تقومها بالبواقي لكن
لم لا يجوز ان يكون تقومها بالجميع فيقال النظر غير وارد لانه اذا كان للشيء امور كل
واحد منها كاف في تقومه يلزم ان يكون للشيء امور كل واحد منها تمام ماهيته وهو ضروري
الاستحالة سواء كان بعض تلك الامور مشتملا على البعض او لم يكن فانه لا يصح ان
يقال لكل واحد من الحيوان الناطق والجسم الناطق تمام ماهية الانسان مع ان الحيوان
مشتمل على الجسم لانا نقول لا نسلم وانما يكون مستحيلا لو لم يكن الحاصل من كل من تلك
الماهية بعينها واما اذا كان فلا واما ما ذكرتم من النقض فانما يتم لو كان
بعض من كل من المثالين مشتملا على بعض الاخر على سبيل التبادل وليس كذلك
لكون الناطق مشتركا بينهما والاثنان عدد لانا نعني بالعدد ما يقبل القسمة
لذاته ولا يكون بين قسميه مشترك هو نهاية احد القسمين وبداية الاخر وما ذكرنا

الواحد كذلك فيبقى الاثنان وما يتلوه بالنظر ما بلغ عددا وقيل ليس بعدد لانه الزوج
الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول وهو ليس بشيء لانه على تقدير كون الواحد فردا وهو
مم ولانه يمثل وهو غير مفيد للتعيين ولان العدد كثرة مؤلفة من الوحدات واقل
الجمع ثلثة وهو هم بل اثنان ولانه لو كان عددا لكان اولا او مركبا لانحصار العدد
فيهما وليس شيء منهما اما الاول فلانه لو كان اولا لما كان له النصف واما الثاني فلانه
لو كان مركبا لوجب ان يعده غير الواحد ورد بان الاول شرطه ان لا يكون له نصف
هو عدد لا ان لا يكون له نصف والشرط في ان الاول ما لا يعده غير الواحد وما لا يعده
غير الواحد جاز ان يكون له نصف هو واحد وان لم يجز ان يكون له نصف هو عدد وقال
بعض الناظرين في هذا الكتاب في الحق ان النزاع لفظي لانهم ان عنوا بالعدد ما زاد
على الواحد فلا شك في كون الاثنين عددا البتة وان عنوا به ما يكون فيه
عدد فلا شك انه ليس من الاعداد اذ ليس فيه عدد واقول القول بان العدد ما فيه
عدد يوجب ان لا يكون الثلثة ايضا عددا اذ ليس فيها عدد والا لكان الاثنان
عددا وليس كذلك اذ لو كان عددا لكان فيه عدد وليس كذلك اذ الواحد ليس بعدد
وكذا الاربعة وما يتلوها فاذن القول بذلك يؤدي الى ان لا يكون شيء من الاعداد الغير
المتناهية عددا وفساده ظاهر واما الاثنان المثلان ان اشتركا في النوع والا فهما
متخالفان وايضا الاثنان هما المتجانسان ان اشتركا في الجنس والمتشابهان ان
اشتركا في الكيف والمتساويان ان اشتركا في الكم والمتناسبان ان اشتركا في الاضافة
والمتماثلان ان اشتركا في الخاصة والمتطابقان ان اتحدا في الاطراف والمتوازيان
ان اتحدا في وضع الاجزاء واما الاشتراك في سائر الاقسام والعوارض فلم يسم اسما

اسما خاصة واما الاثنان فلو يسلم خاص للمتغايرين الشخصين بهذه الامور لتعطيله يجب ان يكون معانيها
ملحقة بها كذا ذكره الشيخ والامام ومن تابعهما وبعض الناظرين فيه قسم المتخالفين
الى هذه الاقسام والحق انها غير مختصة بالمتخالفين بل المثلان ايضا قد يكونان متشابهين بهاين
ومتساويين وغيرهما ويعمهما الغيرية فالغيران اما المثلان واما المتخالفان فيتغير
كل واحد منهما مستلزما للغيرية من غير عكس والمتقابلان هما الغيران اللذان لا يجتمعان في
ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد قالوا وقوله من جهة واحدة احتراز عن خروج
الابوة والبنوة عن الحد لاجتماعهما في ذات واحدة في زمان واحد لكن لا من جهة
واحدة بل من جهتين وفيه نظر لان هذا القيد انما يحتاج اليه لو كان الابوة و
البنوة اللتان من جهتين لا من جهة متقابلتين وليس كذلك اذ ليس بينهما تقابل
التضايف وقوله في زمان واحد احتراز عن خروج السواد والبياض الحاصلين
في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين وفيه نظر لان هذا القيد انما يحتاج
اليه لو صدق على الضدين انهما يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن
في زمانين وهو ممنوع الا ان يكون المراد من قوله لا يجتمعان لا يحصلان فيستقيم لكن
قيل في هذا الحد اختلال فان السلب والايجاب لا يمتنع ان يوجدا معا في موضوع
وان امتنع ان يحملا عليه اذ الحركة واللاحركة موجودتان في الجسم المتحرك الموجود
واما الحركة فقط واما اللاحركة فلان السواد موجود فيه واللاحركة محمولة
عليه بالمواطاة وقد بين ان المحمول بالمواطاة على الموجود في الموضوع موجود
في ذلك الموضوع فنقول بعد تسليم تلك المقدمة انما قال هما اللذان
لا يوجدان معا في ذات واحدة كما قاله بعض ليتوجه عليه ذلك بل قال

لا يجتمعا وعدم الاجتماع أعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب العقول والحاصل ان المتقابلان
اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا ضرورة انه لا تقابل
بين العدميين كما سيجيء فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى
الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة والاخوة فان كل واحد
من الابوة والبنوة وجودية وتعقل كل واحدة منهما بالقياس الى صاحبها
وكذلك الاخوة والاخوة والا وان لم يكن تعقل منهما بالقياس الى الاخر
فالضدان ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وهذا
الشرط يبطل انحصار اقسام التقابل في الاربعة لوجود قسم اخر وهو
ان لا يكون بينهما غاية الخلاف كالحمرة والصفرة والمولى العلامة اثير الدين
الابهري يسمى هذا القسم بالمتعاندين وهو غير مضر لان الحكماء ما ادعوا انحصار
التقابل في الاربعة اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطلحوا على انها اربعة لاحتياجهم
اليها في العلوم واذا كان احدهما وجوديا فقط فان اعتبر التقابل بينهما
بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي اما بحسب شخصه سواء كان في ذلك
الوقت او قبله او بعده كالبصر للاعمى اذ الاعمى قابل للبصر بحسب الشخص في
ذلك الوقت وكذا رد السنان غير الصبي فانه وقت حصوله فات وكالمردة
للصبي فانه وقت حصوله لم يجئ بعد او بحسب نوعه كالبصر للاكمه فان الاكمه
قابل للبصر لا بحسب الشخص بل بحسب النوع او بحسب جنسه القريب كالبصر للعقرب
فان العقرب قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب جنسه القريب وهو الحيوان او
بحسب جنسه البعيد كالبصر للجدار فان الجدار قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب

نوعه ولا بحسب جنسه القريب بل بحسب جنسه البعيد وهو الجسم فهما العدم والملكة الحقيقيان
فالعدم الحقيقي هو عدم كل معنى وجودي يكون ممكن اللحوق بحسب الانواع الاربعة
او بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي بحسب الوقت الذي يمكن حصوله
اي حصول ذلك الامر الوجودي له فيه اي في ذلك الوقت كالبصر للمولود لا
للجنين فهما العدم والملكة المشهوران فالعدم المشهوري هو ارتفاع
المعنى الوجودي كالقدرة على الابصار مثلا عن المادة المتهيئة لقبوله
في الوقت الذي وان لم يعتبر فيهما ذلك اي وجود الموضوع فهما السلب والايجاب
كقولنا انسان ولا انسان وزيد كاتب وليس بكاتب وقد يقال ان تقابل وجود
الملزوم وعدم اللازم خارج عنهما اما عن العدم والملكة فلعدم اشتراط وجود
موضوع كما ذكروه فيه واما عن السلب والايجاب فلجواز ارتفاعهما معا بخلاف
السلب والايجاب على ما قال ويكون احدهما كاذبا فقط لاستحالة اجتماعهما على الصدق
والكذب بداهة وهو غير مضر لما عرفت ولقائل هذين الامرين داخلة تحت
التضاد بحسب الشهرة اذ المشهور ان الامران ينسبا الى موضوع ولا يمكن ان يجتمعا فيه
سواء كانا وجوديين او احدهما فقط وجوديا وكان بينهما غاية التباعد او
لم يكن وسائر المتقابلات لا يجوز ان يكذبا وفي الحواشي القطبية ضمير المثنى راجع الى المعنى
لكون كل قسم من المتقابلين اثنين ولنا المضافان والعدم والملكة فيخرج
الحق عنهما اما في المتضايفين فكقولك زيد بن عمرو وابوه اذا لم يكن واحد منهما
واما في العدم والملكة المشهورين فكقولك بصير واعمى للجنين واما في الحقيقيين
فكقولك للهواء البحت مستنير ومظلم وكقولك لزيد المعدوم هو بصير او اعمى

الضدان فقد عدم المحل كقولك الفرد المعدوم هو ابيض او اسود اذ الموجبة تكذب
عند عدم الموضوع وعند وجوده ايضا لاتصافه بالوسط كالفاتر فانه ليس بحار
ولا بارد او لخلوه عنه اي عن الوسط ايضا كالشفاف فانه خال عن السواد والبياض
اللذين هما ضدان وعن كل ما هو قيل بتوسطهما من الالوان واعلم ان الحكم بكون
احد المتقابلين بالايجاب والسلب صادقا والاخر كاذبا مخصوص بالسلب والايجاب
المركبين اذ السلب والايجاب البسيطان لا صدق في شيء منهما ولا كذب بل الفرق
بينه وبين سائر المتقابلات ان الضدين المضافين وجوديان يحل فيهما والامر
العدمي في العدم والملكة يحتاج الى وجود موضوع قابل للامر الوجودي بخلاف
العدمي فيما لا يقال الايجاب والسلب الغير وان ايضا يقتضيان الصدق والكذب
عند نسبتهما الى موضوع واحد فالفرق عام لانا نقول عند انتسابهما الى موضوع
يحصل الموجبتان احديهما محصلة والاخرى معدولة وهما جائزان يكذبا عند عدم
الموضوع فاذن الانقسام لا يلزم الا في الايجاب والسلب المركبين الا ان اعتبار
الصدق والكذب والانقسام وح يلزم في نفس السلب والايجاب اللذين هما



المتقابلان بعينهما في سائر المتقابلين بل يلزم في نسبتهما الى موضوع كما يلزم
تلك النسبة خارجة عن نفس المتقابلين فيلزم اعتبار الصدق والكذب بالانقسام
في السلب والايجاب في الانواع الداخلة في المتقابلين وفي غيرهما في العوارض
الخارجية فاعرفه وقد يلزم احد الضدين على التعيين لازما للموضوع كالبياض
للثلج والسواد للغار وقد لا يلزم وح اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة



والمرض فانه بدن الانسان لا يخلو عنهما وذلك عند من لا يقول بالحالة الثالثة او